

من أجل القدس والأقصى

● مقاومة حضارية ممتدّة ●



من أجل القدس والأقصى

مقاومة حضارية ممتدة

فهرسة أثناء النشر

مجموعة من المؤلفين

من أجل القدس والأقصى.. مقاومة حضارية ممتدة / مجموعة من المؤلفين؛ تحرير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.- ط. ١.- القاهرة: المركز، ٢٠٢٢.- ٤٥٤ ص.

١. السياسة
٢. القضية الفلسطينية
٣. القدس
٤. المقاومة الفلسطينية

أ. مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير).

ب. العنوان.

من أجل القدس والأقصى

مقاومة حضارية ممتدة

تحرير

مركز الحضارة للدراسات والبحوث

المشاركون في هذا الكتاب

عبد الرحمن عادل
فداء عبد اللطيف
ماجدة إبراهيم عامر
محمد سليم العوَّاء
مدحت ماهر
مروة يوسف
نادية محمود مصطفى

أحمد خلف
أمال الشيمي
أمجد أحمد جبريل
بشير أبو القرايا
جميل حمامي
طارق البشري
طارق جلال



الفهرس

- ٦..... تقديم
- ٩..... عن القدس وفلسطين (وعاؤها الجغرافي)
- ١٧..... الفصل الأول: القدس في قرن.....
- ١٨..... قضية القدس في القرن العشرين الجذور التاريخية والآفاق المستقبلية
- ١٠٣..... قراءة في كتاب "القدس قبل فوات الأوان"
- ١٠٩..... الفصل الثاني: سياسات تهويد القدس.....
- ١١٠..... تهويد القدس ودلالات العولمة.....
- ١١٥..... قضية القدس: بين سياسات التهويد وتخاذل عالم المسلمين والصمت الدولي
- ١٥٤..... قضية القدس في ديزني لاند رؤية حول مدلولات العلاقة بين الثقافي والسياسي
- ١٦٠..... قضية القدس في ديزني لاند بين التفاعلات الرسمية وغير الرسمية
- ١٧٤..... ما تبقى من القدس في ظل الهجمة الاستعمارية الإسرائيلية.....
- الثقافي والسياسي في الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس: قراءة في تفاعلات الأمة مع قضية القدس عام ٢٠١٠.....
- ٢٣١.....
- ٢٨١..... تهديدات تهويد الأقصى وأفاق انتفاضة جديدة.....
- ٣١٥..... الفصل الثالث: انتفاضات القدس والأقصى.....
- من انتفاضة الأقصى إلى قمة الأقصى: في مغزى الديني-السياسي، الجماهيري-الرسمي، والسليبي-العسكري.....
- ٣١٦.....
- القدس وماذا يمكن أن يقدم لها.....
- ٣٣٦.....



أمة في حركة... الرباط في الأقصى بين التحدي والتصدي ٣٤٤

نحو إعادة الاعتبار لانتفاضة القدس ضد التهويد الإسرائيلي ٣٦٥

فلسطين: من تعثر المصالحة والانتخابات إلى هبة القدس ٣٨٢

«سيف القدس» تهزم «حارس الأسوار»؟ الجديد والمنتظر بعد مواجهة فلسطين للعدو مايو

٢٠٢١ ٣٩٨

الفصل الرابع: صفقة القرن وردود الأفعال ٤١٢

ما قبل القرار الأمريكي: العرب وإسرائيل والقدس ٤١٣

تداعيات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس مسيرات العودة والانتفاضة المقيدة ٤٢٥

قرارات اليونسكو بشأن القدس وكيفية تفعيلها ٤٤٤



تقديم

يقع الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية في قلب الصراعات المحورية التي توالى على العالم العربي وعوالم المسلمين لأكثر من قرن من الزمان. ومهما صعبت أو برزت أنماط مختلفة من الصراعات الأخرى -في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية- ومهما تعددت محاولات تورية هذا الصراع العربي الإسرائيلي عن أولوياته وصدارته، بل وتصفية القضية الفلسطينية، تحت ضبابية التسويات السلمية وموجات التطبيع والتصهين الأخيرة... يظل هذا الصراع -عقيداً وقومياً وحضارياً ووجودياً- الصراع الأساسي الذي يتداعى -ويؤثر- على صراعات أخرى إنشأ أو تفجيراً وذلك مع محاولات إسرائيل المستمرة والمتراكمة لفرض "سلامها" وللهيمنة على المنطقة نظماً وشعوباً.

ومهما تعددت أبعاد هذا الصراع، جذوراً وحروراً أو تسويات سلمية، ومهما تعددت دوائره -إسلامية أو مسيحية، عربية أو فلسطينية- ومهما تعددت مستوياتها الرسمية وشعبية ومدنية، فتظل القدس والمسجد الأقصى، لهما مكانة محورية في قلب هذه الأبعاد والدوائر والمستويات: دينياً وقومياً، رسمياً وشعبياً، سلمياً وحرراً، مقاومةً وتطبيعاً... فلم تكن النظم وحدها، في فترة ما، هي التي تصدت لإسرائيل حرباً أو سلماً، فلقد شاركت الشعوب بأدوات وسبل شتى، ولم يكن المسلمون وحدهم -عرباً وغيرهم- وراء القدس ولكن المسيحيين أيضاً سواء في نضال بعض القساوسة أو في دوائر الحوار الإسلامي- المسيحي العربي والعالمي، ولم يكن العرب مسلمين ومسيحيين فقط وراء القدس، ولكن أيضاً نشطاء أجنب من محبي العدالة ومناصري الحرية والتحرر ومناهضي العنصرية.

فرغم الالتحام بين وضع القدس والأقصى وطبيعة إدارة الصراع وحالته (سلماً أو حرباً)، إلا أنه ظل للقدس والأقصى وضعية خاصة بين أبعاد إدارة الصراع الأخرى: الانسحاب من الأراضي المحتلة، اللاجئين، الاستيطان، التهويد، حصار غزة، العلاقة مع السلطة الفلسطينية، حل الدولتين... إلا أنه يمكن القول، من ناحية أخرى، إن القدس والأقصى هما الأكثر من حيث الدلالات الحضارية لمآلات الصراع مع الصهيونية، ولمآلات مشروع المقاومة الحضارية الشاملة التي تقع على كاهل الشعوب العربية والإسلامية، وفي قلبها الشعب الفلسطيني المرابط؛ سواء داخل فلسطين ٤٨، أو في الضفة أو غزة، ومن ورائهم شعوب العالم المساندة للعدالة والتحرر ومقاومة الاستيطان والعنصرية.



فمع الخبو والتراجع المتعمد فيما يسمى "التسوية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية" التي وصلت إلى مرحلة الجمود، بل والحديث عن تصفية القضية الفلسطينية تحت تأثير العديد من العوامل خلال العقد الماضي، يستمر المشروع الصهيوني في مخططاته الاستيطانية والتهويدية والعدوانية من ناحية، وتتوالى موجات تطبيع رسمية عربية من ناحية أخرى، ويكتفي النظام الدولي السائد بالمراقبة عن بُعد من ناحية ثالثة، في الوقت الذي تستعزُّ أوطاننا العربية فيه بحروب أهلية من كافة الأنواع.

فرغم ذلك كله، تظل القدس والأقصى في قلب الرباط صامدة تحت موجات الاستيطان والتهديدات المستمرة أمام أنظار العالم العربي والإسلامي، تظل مرابطة صامدة تحت موجات الاجتياح الصهيوني المتكررة للمسجد للفرض القسري لتقسيم مواعيد الصلاة بين المسلمين واليهود، وتُجدد أحداث رمضان الحالي (١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م) ذاكرة ما حدث في رمضان من العام السابق.

وكأن أهل القدس وفلسطين -المرابطين ذودًا عن الأقصى- يدقون بصمودهم أجراس تحذير وتنبيه لخطورة المآل نتيجة الصمت العربي والإسلامي؛ خطورة المآل على العقيدة والعروبة، على التاريخ والحضارة، على المستقبل والمصير.

ومنذ تأسيس مركز الحضارة للدراسات والبحوث عام ١٩٩٧ -مركزًا يهتم بمعالجة أوضاع الأوطان والأمة في العالم من منظور حضاري إسلامي- لم تغب تطورات الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، عبر ربع قرن من عمر المركز، عن أنشطته وإصداراته الخاصة أو بالتعاون مع برنامج حوار الحضارات ومركز البحوث والدراسات في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (٢٠٠٢-٢٠١٢).

واحتلت العناية بالقدس -وفي قلبها الأقصى- مكانها الخاص بين هذه الأنشطة والإصدارات، وعلى نحو يبرز خصائص حضارية لتناول هذه القضية: المدينة والمسجد في قلب فلسطين، وفلسطين في قلب العروبة، والعروبة في قلب عالم المسلمين: أمتي في العالم. وذلك عبر مراحل تطور الصراع خلال ربع القرن الماضي.

ولذا لم يجد المركز، ونحن في وسط موجة صاعدة أخرى من العدوان الإسرائيلي على المسجد ومصليه، وسط صمت عربي وإسلامي مطبق، ووسط ضبابية تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي تلقي بثقلها ووطأتها على الإنسان قبل النظم، لم يجد المركز إلا أن يسهم في تجديد الذاكرة عن القدس والأقصى في قلب صراعنا مع الصهيونية؛ وذلك بإعادة نشر دراسات وتقارير سبق أن



أصدرها المركز بمفرده أو بالتعاون مع غيره؛ وموضوعها القدس والأقصى من رؤى حضارية عبر ربيع قرن هو عمر المركز الآن.

فإن واجب الوقت على مفكري وأعلام الأمة ذوي الرسالة الحضارية؛ من المسلمين والمسيحيين، هو الحفاظ على ذاكرة القدس والأقصى للجيل التالي، وتجديد الوعي وإيقاظ همة الصمود والمقاومة الحضارية؛ دفاعاً عن الثوابت وذوداً عن العقيدة والأرض والقوم؛ والقدس والأقصى في قلب ذلك كله.

وفي النهاية أود أن أتقدّم بالشكر لفريق عمل مركز الحضارة للدراسات والبحوث (مروة يوسف وسمية عبد المحسن وأحمد خلف) على الجهد المبذول في جمع مادة هذا الكتاب وتحريرها وتنسيقها وإخراجها، وكذلك الإشراف والمراجعة من مدحت ماهر المدير التنفيذي للمركز، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

والحمد لله

نادية محمود مصطفى

١٨ رمضان ١٤٤٣

١٩ أبريل ٢٠٢٢



عن القدس وفلسطين (وعاؤها الجغرافي) (*)

المستشار/ طارق البشري (**)

عندما نريد أن نتكلم عن القدس، تتزاحم الموضوعات، ولا نثق بصواب ما نبدأ به وما ننتهي، ولا بأننا قد أشرنا إلى ما تنبغي الإشارة إليه في غالب الظن.

القدس بالنسبة لنا موضوع دين - أو أديان- ووطن وتاريخ وثقافة، هي ماضٍ وحاضر، وهي مستقبلنا أيضاً، وفلسطين هي وعاء القدس وحاملتها. بل إن القدس هي هوية فلسطين، وهي من أعطاهما الغالب الأعم من صبغتها وأهميتها، ليست القدس مدينة في وطن هو فلسطين، ولكن فلسطين وطن في مدينة هي القدس. إن فلسطين بغير القدس لا تكون أكثر من سيناء مصر أو جولان سوريا أو شريط حدود لبنان الجنوبي، قضية تحرير سياسي بحت.

أقول ذلك لأوضح أن فلسطين ليست مسئولية الفلسطينيين وحدهم، إننا جميعاً نحمل تبعتها، مسلمين ومسيحيين وعرب، وبموجب كل من هذه الانتماءات السياسية والثقافية التاريخية والدينية. وأقول ذلك لأوضح في المقابل أن فلسطين ليست ملكاً لشعب فلسطين وحده، وما يتنازل عنه أيٌّ من الكيانات السياسية التي صيغت لتمثله، ليست له حجية شرعية علينا، ولكن شريطة أن نكون على مستوى تحمل التبعة.

القدس كانت أرض صراع دام قرنين من الزمان، من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وهي الآن أرض صراع استكمل قرنًا من الزمان ولم تظهر بعد فواتح انتهائه.

ونحن نعرف أن الصراع القديم والصراع القائم ليس صراعاً دينياً حضارياً فقط ولكنه صراع سياسي أيضاً. ولكننا لا نستطيع أن نغفل عن الصبغة الدينية له، فالقدس لا يمكن أن تستحيل إلى أنها محض موقع وعاصمة، فهي ليست "برلين" يمكن أن تحل محلها "بون" في الضمير الألماني، وهي ليست "استامبول" يمكن أن تحل محلها "أنقرة" في الضمير التركي. ولكنها "القدس" بغير بديل. وهي ليست أرضاً يستبد شعبيها بتقرير المصير بشأنها، ليست كذلك فقط لأننا مسئولون عنها يوم

(*) نشرت هذه الورقة في: أمي في العالم، العدد الأول: الأمة والعولمة، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩.

(**) مفكر ومؤرخ مصري (١٩٣٣ - ٢٠٢١م)، ونائب رئيس مجلس الدولة سابقاً.



الحساب، مسئولون عنها بوصفنا الديني، بعد أن نجوز من الدنيا إلى الآخرة، ومن العالم المشهود إلى عالم الغيب.

الماضي والحاضر مبسوطان أمامنا، وما نعيه من ماضينا فهو حاضر معنا، أو هو حاضر بنا في يومنا هذا. الحاضر وحده نقطة، والنقطة لا اتجاه لها ولا معنى، إنما نعرف اتجاهها مما قبلها، أي أن الخط السابق عليها هو ما ينبئ باتجاهها؛ ومن هنا أهمية "حضور" الماضي وبُدُوّه في الإطار المعاش؛ لأنه هو ما يرسم السياق ويكشفه.

قد يغفل كثيرون اليوم عن معرفة من هو "أحمد زكي باشا" لقد عاش بيننا في مصر من ١٨٨٤ إلى ١٩٣٤، وكان أديبًا وسياسيًا مستقلًا، واشتهر "بشيخ العروبة" واشتهرت داره "بدار العروبة" لأنه كان من أوائل الدعاة لها. قضى السنين الأخيرة من حياته يكتب عن فلسطين، وكان قد اشترك في تحقيق أحداث "حائط البراق" في ١٩٢٩، وهي أحداث جرت بين عرب فلسطين وبين صهيونيين اليهودية حول حائط المسجد الأقصى، وكان من بدايات الصراعات الدموية وقتها. كان أحمد زكي يسمى الأندلس "الفردوس المفقود" ورغم فائق اهتمامه بفلسطين، لا أظن أنه دار بخلده أنه بعد عشرين سنة من أحداث حائط البراق ستكون فلسطين الفردوس المفقود الثاني. وهذا "جميل بهم" -الكاتب العربي المخضرم- يسميها في الخمسينيات "فلسطين هي الأندلس الثانية" وعندما قال هذا القول لم يكن دار بخلده -فيما أظن- أنه بعد خمس عشرة سنة تقريبًا، في ١٩٦٧، سنة الهزيمة الشهيرة سيكتمل للصهاينة احتلال فلسطين، وسيتوغلون في أراضي جاراتها ويستكملون احتلالهم للقدس والمسجد الأقصى، ثم بعد ذلك نصل إلى هذه الأيام التي نعيشها اليوم ونرى أن القدس تكاد تفلت من أيدينا، فالمستوطنات اليهودية والتخطيط السكاني والسياسات اليهودية المعلنة.. كل ذلك يحدث عيانًا جهازًا.

أنا أبعد ما أكون في حديثي هذا عن حديث العجائز، ممن يشكون الزمان ويضربون الأمثال ولكني أقصد أن أوضح مخاطر واقع يأتينا من الحاضر القريب، حاضر خمسين سنة مضت أو ثلاثي قرن، إن شئنا أن نؤرخ لبدء محنتنا في فلسطين بحادثة حائط البراق، وأن هذه المخاطر ليست متعلقة بشؤون السياسات الوطنية فقط، ليست فقط مسألة استعمار وشعوب خاضعة، ولكنها تتعلق بالتكوّن العضوي للجماعة الإنسانية، وهي كذلك ليست متعلقة فقط بالشأن الديني وبالتاريخ والثقافة والتكوين القومي العام للجماعات، ولكنها متعلقة أيضًا بالشأن الديني، وتبعاتنا الدينية العقدية. أي قصدت فقط أن أوضح مقدار المخاطر وحجم التبعة الملقاة علينا. ونحن لا



زلنا بإذن الله قادرين على المواجهة متمسكين بالحق، ولا يزال ميزان القيم في هذه المسألة بالذات سليماً بحمد الله.

إن القدس، هي نقطة تجميع عجيب، لقد جمعت العروبة والإسلام بغير تناقض ولا تضارب، وهي أيضا جمعت المسلمين والمسيحيين بتألف وتشارك وبغير تنازع، وهي تجمع أهل الدنيا في بلادنا وأهل الدين، وهي جمعت أقطارنا العربية المفككة وبلورت في أهاْلِها الشعور المشترك بالخطر الواحد والمصير الواحد. هذا كله مما أنعم الله علينا به من طريق القدس، وبقي علينا أن نتحول "المكنة" إلى "فِعْلة" ونحن لا زلنا صامدين ومرابطين.

وإذا نظرنا إلى الموقف على مدى عشرات السنين الماضية نلاحظ أن شعب فلسطين لم يعد ثمة قوام أو هيئة تشخصه منذ ١٩٤٨، فاحتلت إسرائيل ما احتلت وأسقطت الفلسطينيين في أرضهم من حسابها، هم أناس بغير هُوية ولا تكوين. وسيطرت الأردن على القسم الباقي وكاد أن يضيع الفارق بين الأردن وفلسطين، ومن وجهة أخرى كانت الأقطار العربية إما ممثلة من قوى أجنبية، أو خارجة نواً من احتلال كثيف مرهق، وهي ضعيفة واهنة المفصل والعصب. وإسرائيل مدعومة من الغرب السائد في العالم كله ومن كبيرة الاستعمار العالمي الفتيّ "الولايات المتحدة الأمريكية" ذات التجربة التاريخية "الرائدة" في إبادة الهنود الحمر والحلول محلهم، وتصويرهم على أنهم همج كنسهم التاريخ في ترابه.

وظلت فلسطين وشعبها لا يكاد يُسمع لهم حس أو يظهر لهم تكوين مشخّص لهم، وكانت قضية فلسطين هي تقريباً ما تتبناه الدول العربية المحيطة. ثم ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية وقامت على سوقها بعد أكثر من عشر سنين في أوائل الستينيات، ونحن هنا لا نحكي التاريخ ولا نسرّد وقائعه، ولكننا نشير إلى الخطوط العامة. وهي تبدو لي في عدة نقاط تبدو منذ قامت منظمة التحرير الفلسطينية.

أولاً: أنها جاءت حركة شتات، قامت في الأساس بقيادة وبأعضاء يقيمون في المهاجر المختلفة للشعب الفلسطيني ويعتمدون في الأساس على شعبية ترد من هذه المهاجر، ويستخدمون أدوات عمل سياسي وأساليب تحرك ترتكن في المحل الأول على الرأي العام العربي، وبخاصة في دول الجوار الفلسطيني ثم الدول العربية ثم الدول الإسلامية ثم حركات التحرر في العالم غير الإسلامي، وتعتمد على ضغوط هذا الرأي العام وحكوماته.

ثانياً: أنها منظمة تجاوزت في نظر المتعاملين معها وصفَ التنظيم السياسي ووظيفته، وبدت في نظر هؤلاء بحسابها الكيان المجسّد والمشخص للوطن الفلسطيني، وكانت هذه الوظيفة مما



يحتاج إليها جمهور الشتات الفلسطيني باعتبارها ممثلة للوطن البعيد الذي لا يحيون على أرضه، وباعتبارها رمزاً للتماسك الجمعي لشعب توزع شتاتاً.

ثالثاً: أنها جاءت حركة تحرير وطني بالصيغة التي كانت سائدة في حركات التحرر على مدى الخمسينيات والستينيات التي تستهدف تحرير الأرض وإقامة نظام حكم اجتماعي على صورة نظم الغرب السياسية والاجتماعية.

كانت منظمة التحرير عند نشوئها ومع بقائها خطوة لا شك في أهميتها، من حيث حفظ القضية وحفظ الفلسطينيين المهاجرين من الذوبان في الأقطار التي هاجروا إليها. وذلك برغم كل ما نعرفه من قصور وضمور وسلبيات في بناء المنظمة وسياساتها.

ومع هزيمة ١٩٦٧ ومع كل ما عانى منه العرب من بعد، ومع معاهدات الصلح وانسحاب مصر من موقف القتال والاعتراف بإسرائيل، ومع التصفيات الجسدية التي عانت منها المنظمة في عدد من معارك الحروب والاعتقالات السياسية، ومع التعقب الإسرائيلي لرجال المنظمة في لبنان وتهجيرهم منها إلى تونس - مع كل ذلك وفي سياقه ماذا جرى؟!

في عام ١٩٨٧ فوجئ العالم والعرب قبل غيرهم، بأن عرب فلسطين في داخل الأراضي المحتلة يتحركون ويجاهدون، وكان هذا تحولاً مهماً وحاسماً بدا في وجوه عدة:

أولاً: ظهرت حركة تحرير من داخل فلسطين ومن شعبها المستقر على أرضها، فكانت حركة "داخل" في قياداتها وأعضائها وجماهيرها، وصارت تستخدم القوة الذاتية لجماهير الفلسطينيين المقيمين بأرضهم، وما يتبع ذلك من أدوات عمل سياسي وأساليب تحرك، مغايرة إلى حد كبير لما كانت تصنع منظمة التحرير.

ثانياً: ظهرت بغير احتياج لأن تكون منظمة "معادلة" للوطن، فهي تقف على أرض الوطن، وتقوم داخل أرضها وتنتشر بين ناسها، ومن ثم فإن ما أصاب منظمة التحرير من وهن وشحوب، كانت حركة الداخل بريئة منه نوعاً ما.

ثالثاً: جاءت حركة الداخل مصطبغة بالصبغة الإسلامية، وصار الطابع الإسلامي لها من الخصائص التي كانت قائمة فيها خلال العشرينيات والثلاثينيات وحتى ١٩٤٨، ثم ضم هذا الطابع مع حركة الخارج، ثم عاد من جديد.

فرضت حركة "الداخل" الوطنية ذاتها على الواقع الفلسطيني. وفرضت خصائصها في النظر العربي والإسلامي والعالمي ومثلت تحدياً كبيراً لمنظمة التحرير ولوضعها القيادي بين الشعب



الفلسطيني، وتحديًا لاعتبار المنظمة هي "الممثل الشرعي الوحيد" للفلسطينيين، في نظر من يتعاملون مع هذا الشأن.

ونحن يمكن أن ندرك من استقرار وقائع التاريخ الحديث لشعوب أقطارنا، أن حركات التحرر الوطني ذات التوجه العلماني أو ذات الثقافة الغربية فقط كانت مقاومتها للاستعمار تميل إلى المهادنة حينًا وإلى قبول أنصاف الحلول حينًا، والكثير منها آل إلى الانتكاس بعد تجارب بدأت في العشرينيات بعد الحرب العالمية الأولى واستمرت حتى السبعينيات.. ومن الجلي أن حركة التحرر الفلسطينية لجّتها ما لحق غيرها في هذا الشأن، ولكن يضاف إلى ذلك سبب فلسطيني خاص، وهو ظهور حركة تحرر إسلامية في فلسطين بالخصائص السابقة، مما شكّل تهديدًا وتحديًا لم يكن في مقدور قيادة منظمة التحرير أن تطيقه ولا أن تستوعبه. وقد أدى ذلك إلى انهيار الموقف التحريري لهذه القيادة المسيطرة على أعنة القرارات فيها.

وأسهّم في ذلك أن حركة "الداخل" أكثر ثباتًا واستقرارًا وأكثر فاعلية من حركة تعمل في الأساس بقيادة من خارج الحدود، وأن أدوات حركة الداخل في السياسة أفعال وأقل تكلفة، وأن مخاطر الداخل تعصم رجال الحركة من الترهل والاسترخاء. كما أسهّم في ذلك -كذلك- أن منظمة التحرير فقدت في كفاح الأيام الماضية أبطالا من خيرة من أنجبت قوة وشجاعة وإخلاصًا وعزمًا وإنكارًا للذات. وإذا كان يُقال إن الحروب يخوضها الأبطال وينعم بثمار نصرها من ليسوا منهم، فما بالناس بمن ينعم بثمار من حادوا عن الجهاد بغير نصر حققوه، وركنوا إلى السلم بغير هدف كانوا نهضوا من أجله.

ونحن نعرف أن انهيارات حدثت في الموقف العلماني الوطني منذ السبعينيات في سائر أقطارنا، وانهيارات حدثت للكثير من منظماته وهيئاته، مما دفع الوطنيين العلمانيين إلى اختيارات صعبة بين الصبغة العلمانية -والتي صبغت بها أهدافهم، وبين الموقف الوطني التحريري الذي اتخذوه.

وفي هذا الإطار بدأت منظمة التحرير، بما لاقتته من تحدٍ وطني هدد قيادتها للشعب وهدد وضعها باعتبارها "الممثل الشرعي الوحيد"، بدأت المنظمة تُستغرق في جانب الولاء التنظيمي -ولو لم يكن مشخصًا للولاء الوطني- وتضع من أهدافها تحقيق الاعتراف الدولي لتكسب به قوة مواجهة ومركز ثبوت، لا في مواجهة الدول الأخرى ولكن في مواجهة من رأتهم مزاحمين لها على تمثيل الشعب الفلسطيني. وصارت تنشُد الاعتراف ولو من الخصوم، خصوم حركتها التحريرية، وصارت تصر على استجلاب الاعتراف ولو أدت مقابله من أهدافها، صار ثمة إخلال للتنظيم بدلا من الوطن، ولم يعد لديها التنظيم هو رمز للوطن، وإنما صار هو وطنها لا غير. لذلك أعلنت عن



تشكيل الحكومة "في الخارج" منها هي ذاتها. فصادرت حق الآخرين في تشكيل مماثل، ثم بوصفها حكومة فاوضت الإسرائيليين في "أوسلو" وأخذت منهم مكاناً في "الداخل" بمقابلين: أولهما- التنازل عن كونها حكومة أي دولة، والاكتفاء بكونها "سلطة"؛ فهي تنازلت عن الحكومة لا لشعبها ولكن للإسرائيليين، والمقابل الثاني- هو أن تكون سلطة داخل ضد حركات التحرير الفلسطينية الداخلية.

وأهم ما نلحظه من هذا النظر العام، أن الأمر ما ضاق حتى اتسع، وأن الأزمة ما اشتدت وأطبقت إلا وبدأ بصيص انفراج، وأن النقس طويل، وأنا أمام شعب حي.

أما عن الدول العربية، فنحن نعرف أن مصر كانت هي أول من وضع معاهدة السلام مع الإسرائيليين في ١٩٧٩، بعد الزيارة العجيبة التي قام بها الرئيس أنور السادات لإسرائيل في أكتوبر ١٩٧٧، وبغض النظر عن الطريقة والأسلوب فإن عشرين سنة بعد هذا الحدث تكفي للنظر إليه نظراً شاملاً.

وأول ما ينبغي إدراكه هنا أن مصر والعروبة وكامب ديفيد في ١٩٧٩، تماثل تركيا والجامعة الإسلامية ومعاهدة لوزان في ١٩٢٣. توضيح المسألة أن الحرب العالمية الأولى أسفرت عن هزيمة الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية، واحتلت الجيوش الأجنبية أرضاً في الأناضول وحاصرت قصر الخليفة في استامبول، وخلال المدة من ١٩١٩ إلى معاهدة لوزان في ١٩٢٣ كانت الدولة العثمانية قد فصلت الخلافة عن السلطنة، ثم ألغت الخلافة وتركت كل ما سوى الأراضي التركية، وهنا حلت الجيوش الأجنبية عن أراضيها.. كانت مقايضة تاريخية هي جلاء القوات الأجنبية عن تركيا مقابل أن تترك الإسلام وتقطع كل صلة لها بالخلافة ودعاوى الجامعات الإسلامية..

وتمت المقايضة: وفي مصر مع احتلال سيناء -فيما احتلّ من أراضي العرب في حرب ١٩٦٧- جرى الضغط على مصر بحسبانها كانت القاعدة لانطلاق دعوة الوحدة العربية وتجميع العرب تحت شعار واحد وسياسة واحدة، فجاءت المقايضة التاريخية أيضاً وهي أن تجلو القوات الإسرائيلية عن الأراضي المصرية، أي سيناء، مقابل أن تتنازل مصر عن دورها العربي ودعاوى الوحدة العربية وجاءت اتفاقية كامب ديفيد في هذا السياق.

ولكن الحقيقة -وبعد عشرين سنة- أننا نلحظ أن السياسة المصرية لم تخضع لهذا المصير بذات الدرجة الكبيرة التي خضعت بها تركيا بعد مؤتمر لوزان، إنما آلت السياسة المصرية إلى نوع من فتح النوافذ والمناورة والكر السياسي والفر؛ لتسترد وضعها العربي بالتدرج وبما يتيسر منه حسب الإمكانيات المتاحة.



ومن جهة أخرى، فإن معاهدة كامب ديفيد قد نقلت الصراع العربي الإسرائيلي من وضع الحروب النظامية التي تقوم بين جيوش دول إلى وضع آخر؛ هذا الوضع الآخر أريد به من القوى الصهيونية والأمريكية أن يكون وضع "سلام". ولكن الحادث أن المعاهدات والاتفاقات والاعتراف الرسمي بوجود دولة إسرائيل، كل ذلك لم ينشئ السلام؛ بمعنى أن الصراع لم ينفك، إنما تحول إلى أشكال نشاط أخرى وحركات سياسية مغايرة؛ تحول من صراع جيوش نظامية إلى صراع جماعات، أي صراع يعتمد -فيما يعتمد- لا على الفرار العسكري الحربي بمثل ما يعتمد على النشاط الشعبي، ومن قضاياه عدم التطبيع أي رفض التعاون، ورفض التعامل أي المقاطعة، وذلك بصور تكاد تشبه أساليب الكفاح السلمي المشروع التي مارسها المصريون ضد الاحتلال البريطاني في سنة ١٩١٩، ومارستها الهند بزعامة غاندي ضد الإنجليز في فترة ما بين الحربين العالميتين.

ويتواكب مع هذه الأساليب من الصراع، بين الشعوب العربية والإسلامية وبين الإسرائيليين، نوع أساليب الصراع الشعبي داخل فلسطين، وليس من شعب عربي ويتصور أن فلسطين هي للفلسطينيين فقط إنما هي للعرب والمسلمين بعامة. وأكد أقول إنه ليس من حكومة عربية تعتقد أن فلسطين هي شأن الفلسطينيين وحدهم؛ لأنه ليس من حكومة عربية إلا وتهتم بقضية الأمن القومي لها ولأرضها، وإلا أحاطت بها المخاطر والمكاره وفقدت مبرر وجودها..

وأمن فلسطين في عروبها وإسلامها هو أمن قومي لكل البلاد العربية المحيطة بها وغير المحيطة أيضًا، إن إسرائيل وفلسطين يحوطها ما يسمى بدول الطوق وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان، وهذا طوق من شأنه دعم الحركة الفلسطينية وتطوير إسرائيل. لذلك فليس غريبًا أن السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل والصهيونية، أحاطت دول الطوق هذه بطوق آخر محاصر، وهي العراق والسودان وليبيا، لتكون دول الطوق المحاربة لإسرائيل محاطة بعوامل إضعاف مقصود، ولتفقد دول الطوق عمقها السياسي والاستراتيجي في حالات الحروب والصراع وحتى في صور الصراع السلمي.

ومن جهة أخرى فإسرائيل لا تكف عن الصراع ولا ترضى بالسلام ولا تأمن للسلام، وقد ارتفع شعار "الأرض مقابل السلام"، ورضيه العرب في مدريد سنة ١٩٩١، ولكن إسرائيل لم تلبث أن رفضته وأحلت محلها شعار "الأمن مقابل السلام".. كان الشعار الأول يعني أن إسرائيل تعيد الأرض للعرب، وهم يعطونها السلام، بمعنى أن السلام كان قرارًا في يد العرب يُعطونه بشرطهم أو لا



القدس والأقصى.. من رؤى حضارية

يعطونه. أما الشعار البديل "الأمن مقابل السلام" فهو يعني أن على العرب أن يقدموا الأمن لإسرائيل وهي من يعطيهم السلام.

صار السلام قرارًا إسرائيليًا وليس عربيًا، والسلطة الفلسطينية التي حلت محل منظمة التحرير توافق على هذا الطرح في اتفاقية "واي بلانتيشن" وتقبل أن تقوم بدور من يحيي إسرائيل من "إرهاب" الفلسطينيين.

والصراع محتدم، والجهاد قائم، والتنوع هائل؛ وليست فلسطين الأندلس الثانية، والله سبحانه في كل نفس ألف فرج قريب...

الحمد لله



الفصل الأول

القدس في قرن



قضية القدس في القرن العشرين

الجزور التاريخية والآفاق المستقبلية(*)

أمجد أحمد جبريل(**)

مقدمة:

تقف مدينة القدس اليوم على مفرق طرق؛ إذ يصطرح على أبوابها ادعاءان: أحدهما استعماري؛ يستند في مطالبته بالسيادة على المدينة على قاعدة "القوة تخلق الحق وتحميه"، ومن ثم فهو يبني شرعيته على فرض الأمر الواقع باحثاً عن أساطير دينية توراتية يجري تحويلها إلى رواية تاريخية؛ لتبرير وجوده الاستعماري وغير الشرعي بالمنطقة العربية، والآخر حضاري وإنساني؛ قائم على استمرار بسط سيادته على القدس وعمارتها وسكانها منذ نشأتها إلى الآن فيما خلا اللحظتين الصليبية المندثرة والصهيونية المعاصرة اللتين تشكلان استثناءً من تاريخ عربي مديد ومتصل لمدينة السلام.

إن دراسة تطور قضية القدس بشكل عام خلال القرن العشرين الميلادي هو هدف هذه الدراسة، وهي محاولة لاستقراء الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية والحضارية لهذه القضية مع التركيز على صلتها الوثيقة بالقضية الفلسطينية وحال الأمة العربية والإسلامية من جهة وبالمشروع الصهيوني وواقعه من جهة أخرى. وقد فرض تعدد هذه الأبعاد اللجوء إلى المنهج التاريخي لاستقصاء جذور قضية القدس التي يصعب فهمها إلا في إطار منظور عام يتعدى أحداث القرن العشرين ويصلح لتقديم تفسيرات ويحاول التنبؤ بالمسار المستقبلي للقضية.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث؛ يحاول أولها تقديم إطار تاريخي وفكري عام يركز على المقارنة بين ما شهدته القدس من عمران وازدهار حضاري في ظل الحكم العربي والإسلامي لها، وبين ما أصابها من تخريب وعبث تحت نير التجريبتين الاستعماريتين: الصليبية والصهيونية. أما المبحث الثاني فينتطوي على عرض عام للمراحل التي مرت بها قضية القدس خلال قرن مع إلقاء

(*) نشرت هذه الدراسة في: الأمة في قرن (عدد خاص من أمي في العالم)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠١.

(**) باحث مختص في الشؤون العربية والإقليمية.



الضوء بصفة خاصة في كل مرحلة على: كيفية فرض الأمر الواقع الإسرائيلي، واتجاه مقاومته من قبل المقدسين العرب، وتأثير ذلك بالنسبة للسيادة على المدينة. ويأتي أخيراً المبحث الثالث الذي يحاول استشراف مستقبل قضية القدس في القرن الواحد والعشرين.

لمفهوم "السيادة" في هذه الدراسة أهمية خاصة فهو الخيط الناظم لمباحثها الثلاثة. فالسيادة العربية على القدس التي استقرت قروناً طويلة كانت سبباً في ازدهار المدينة وتبوئها موقعها المهم في المنظومة الحضارية الإسلامية وما جاء الانتداب البريطاني ثم الاحتلال الإسرائيلي سوى بممارسات تهدف إلى نزع السيادة العربية عن المدينة ومحاولة فصلها عن عمقها العربي والإسلامي، وكان الصراع على القدس طيلة القرن العشرين في جوهره صراعاً على السيادة ويُتوقع أن تظل مسألة السيادة محور الصراع في القرن الجديد أيضاً، وليس أدل على ما للسيادة من أهمية ما تبذله إسرائيل بمراكز أبحاثها من جهود نظيرية للالتفاف على منح الفلسطينيين أية سيادة حقيقية على القدس.

إن قضية القدس هي في التحليل الأخير قضية سيادة وليست مسألة قداسة أو حق زيارة أماكن مقدسة، وهي قضية شعب يطالب بسيادته على ترابه الوطني ويسعى للتخلص من ربة الاحتلال، وعلينا أن نستحضر هنا أن مسألة السيادة على الحرم القدسي كانت سبباً مباشراً لانتهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو ٢٠٠٠ لبدأ القرن الجديد بسؤال قديم: "من ستكون له السيادة على القدس؟"

المبحث الأول: القدس بين الممارسات الحضارية والممارسات الاستعمارية

أ- القدس في الذاكرة الحضارية للأمة: الرؤية والممارسات

يُقر التاريخ بأن مدينة القدس حظيت بأجواء من التسامح الديني والتنوع الثقافي والازدهار الحضاري في ظل الحكم العربي الإسلامي لها، وتفسير هذا يبدو سبباً بالنظر إلى رؤية الإسلام الحضارية للأمر التي تجلت بشكل خاص إبان الفتوحات العربية الإسلامية في المشرق والمغرب وامتازت بسماوات ثلاث^(١): احترام الفاتحين المسلمين للبلاد المفتوحة أرضاً وشعباً فلم ترافق أعمال الفتوحات تخريب أو نهب، احترام عقائد السكان وعدم فرض الإسلام على أحد (لا إكراه في

(١) انظر: د. عادل زيتون، الفتوحات العربية الإسلامية قراءة تحليلية، مجلة العربي (الكويت)، العدد ٥١٦، شعبان ١٤٢٢ هـ - نوفمبر ٢٠٠١ م، ص ٨٧-٨٨.



الدين)، اتخاذ الفاتحين مواقف إيجابية من الحياة المدنية بحفاظهم على المدن التي كان قد أنشأها الحكام الأجانب في المشرق، من إغريق ورومان مع إنشاء مدن جديدة في البلاد المفتوحة.

وباستثناءات قليلة تكشف دراسة التاريخ الإسلامي في مراحلها المتتالية أن الممارسة العملية جاءت متماشية مع الأساس النظري الذي أرساه الإسلام للتعايش الديني، وهو ما جعل النصارى (واليهود بدرجة أقل) يشعرون بولائهم للدولة الإسلامية ويسهمون في بناء الحضارة العربية الإسلامية. كما تكشف الدراسة أن التعدي على حقوق أهل الذمة لم يحدث إلا استثناء، وارتبط هذا بأسباب داخلية تتعلق بفساد الحكم واستبداده وأسباب خارجية يحدد فيها الكيان الإسلامي بغزو خارجي^(١)، ويمكن النظر إلى أواخر الحكم الإخشيدى للقدس وبعض سنوات الحكم الفاطمي، باعتبارهما يقدمان صورة لهذا الاستثناء^(٢).

نستطيع الآن -في ضوء هذا الإطار العام- إدراك أن "عهد عمر" لأهل القدس لم يكن مرتبطاً بشخصه وإنما نابع من الرؤية الحضارية للإسلام، وهي التي منعت الجيش المسلم الذي كان يحاصر المدينة في عام ٦٣٨م بقيادة أبي عبيدة بن الجراح من فتح القدس عنوة حفاظاً على مكانتها الإسلامية، واستمر الحصار أربعة أشهر كاملة حتى وافق بطريرك القدس "صفرونيوس" على تسليمها صلحاً لأمر المؤمنين بنفسه. وجاء عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وأعطى عهده الشهير الذي آمن سكان القدس المسيحيين على أرواحهم وممتلكاتهم وكنائسهم، وضمن حرية عبادتهم^(٣).

والحق أن هناك أربعة أشكال من الارتباط توضح علاقة الإسلام والمسلمين بالقدس؛ أولها هو الارتباط التعبدي، إذ استقبل المسلمون بيت المقدس في صلاتهم ستة عشر شهراً، وحث الرسول الكريم (عليه الصلاة والسلام) على زيارته والصلاة فيه. وثانيها هو الارتباط الحضاري والثقافي القائم على أساس ما أسهم به الإسلام -بعصوره المختلفة منذ الخلافة الراشدة إلى الدولة العثمانية- من إضافات حضارية تتمثل في المساجد ودور العلم والزوايا ومئات العقارات الوقفية

(١) د. أحمد صدقي الدجاني، وحدة التنوع وحضارة عربية إسلامية في عالم مترابط، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠)، ص ٩١-٩٣.

(٢) انظر للمزيد من التفاصيل: د. عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، سلسلة دراسات فلسطينية (بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية)، العدد ٥٢، يناير ١٩٦٩، ص ٦٢ وما بعدها.

(٣) د. عبد الحميد زايد، القدس الخالدة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، سلسلة تاريخ المصريين، ٢٠٠٠)، ص ١٧٣-١٧٩.



والمستشفيات. وثالثها الارتباط السياسي الذي يبرزه حكم العرب والمسلمين لهذه المدينة منذ الفتح العُمري عام ٦٣٨م وحتى عام ١٩١٧م باستثناء فترة الحروب الصليبية. ورابعها هو الارتباط التاريخي، إذ لم يشر التاريخ إلى أقدم من اليبوسيين والكنعانيين العرب في إنشاء المدينة وسكنها، ويدل على ذلك أول اسم لها وهو (يبوس) ثم (أورسالم) وسائر أسمائها الأخرى باستثناء اسم (إيلياء) وهو تعريب لاسم (إيليا كاييتولينا)^(١).

إن استقراء تاريخ القدس الإسلامية يكشف عن موقعها المركزي في المنظومة الحضارية للإسلام، حتى يمكن أن يقال إن تاريخها أصبح يعكس صورة دقيقة للذات الإسلامية حال قوتها وازدهارها أو حال ضعفها وتراجعها. وإذا كنا لن نوغل في دراسة تاريخ القدس منذ دخلها المسلمون عام ٦٣٨م، فإنه يكفي أن نقرر للدلالة على ما نحن بصدد من تتبع السيادة على القدس أن هذه السيادة ظلت في يد الدول العربية الإسلامية المتعاقبة منذ ذلك العام (٦٣٨م) وحتى عام ١٩٢٣م حين تنازلت الدولة العثمانية عن فلسطين من بين ما تنازلت عنه من أقاليم عربية بموجب معاهدة لوزان، لا يُستثنى من هذه الفترة الطويلة -التي تبلغ ثلاثة عشر قرناً متواصلة- إلا قرابة التسعين عاماً من الاحتلال الصليبي للمدينة المقدسة. وسنكتفي هنا بالإشارة السريعة إلى بعض الممارسات العثمانية في صدد القدس باعتبارها المقدمات الضرورية لفهم ما آل إليه حال المدينة في القرن العشرين.

والحق أن العثمانيين قد أظهروا احتراماً كاملاً لحقوق المسيحيين واليهود في القدس، وعندما دخل السلطان سليم الأول المدينة عُرِضت عليه نسخة من "العهد العمري" فوضعها فوق رأسه طاعة واحتراماً لعمر بن الخطاب^(٢). وقد بالغ سليمان القانوني في عنايته بحقوق أهل الذمة في أرجاء الدولة العثمانية عموماً، كما يبرز من نظام الملل الإسلامي الذي طبقت الدولة حتى باتت ملجأً للفارين من الحروب الدينية التي كانت تعصف بأوروبا، وعليه استقبل اللاجئ اليهود من

(١) الشيخ عكرمة سعيد صبري، منزلة القدس في الإسلام، في: د. شفيق جاسر أحمد (محرر)، القدس في الخطاب المعاصر، (الزرقاء - الأردن: جامعة الزرقاء الأهلية، ١٩٩٩)، ص ٢٩-٣٤.

(٢) راجع: وليد الخالدي، الإسلام والغرب والقدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ٨.



الأندلس، وسمح لهم السلاطين العثمانيون بالإقامة في القدس^(١). ومن علامات التسامح العثماني ما قام به سليمان القانوني من إصدار فرمان يسمح لليهود بالصلاة عند الحائط الغربي للمسجد الأقصى (حائط البراق). وكان هؤلاء يتجهون حتى عام ١٥٣٥ للصلاة في جبل الزيتون، فلما شكلت هجمات البدو خطرًا على تجمعات هناك تحولوا إلى الصلاة عند حائط البراق بعد موافقة السلطان^(٢). وهذه هي أول علاقة لليهود بالحائط إذ لم يكونوا على أية صلة به إلى أن جاء طبيب يهودي أندلسي لاجئًا إلى تركيا، وأقنع السلطان بالسماح لليهود بالصلاة عند الحائط فأصدر فرمان الذي أشرنا إليه^(٣).

وحظي المسيحيون أيضا برعاية العثمانيين التامة بما عكس أجواء من التعايش التعددي المقدسي، بل إن السلطان سليمان القانوني أقدم على منح "الامتيازات الأجنبية" لحلفائه الأوروبيين دعمًا لهم ضد عدوته الإمبراطورية المقدسة برأسها البابا وشارل الخامس، وهي خطوة جاءت وقت قوة الدولة العثمانية لكن آثارها الخطيرة بانت في مرحلة ضعفها^(٤). وكان فرانسوا الأول ملك فرنسا هو أول من منحه "القانوني" هذه الامتيازات عام ١٥٣٥ م؛ حيث أصبح اللاتين هم أصحاب المصالح العليا في الأماكن المقدسة بالقدس^(٥). وقد تطورت هذه الحماية الدينية فكانت امتيازات سنة ١٦٧٣ الممنوحة لفرنسا، والتي أنشأت مبدأ التدخل الأجنبي في صدد الأماكن المقدسة، ثم استجابت السلطنة لطلب حليفها فرنسا فكان فرمان سنة ١٦٩٠ الذي مكن رهبان اللاتين الكاثوليك في القدس من الاستيلاء على الأماكن المقدسة^(٦).

وقد أصبحت الأماكن المسيحية بالقدس مسرحًا للصراع بين روسيا وفرنسا (بشكل رئيسي) طيلة القرن الثامن عشر، وبينما حصلت فرنسا بموجب معاهدة وقعها مع الباب العالي سنة

(١) د. عادل حسن غنيم، حائط البراق أم حائط المبكى، (القاهرة: دار قباء للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠١). وتعود الإحالات هنا إلى العرض الذي كتبه محمد عيسى الشرقاوي للكتاب في صحيفة الأهرام على حلقتين في ١١/٦/٢٠٠٠ م، ص ٦ و ١٢/٦/٢٠٠١، ص ٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) د. حازم نسيبة، القدس المعاصرة التي أعرف، في: توفيق أبو بكر (محرر) القدس والحال الفلسطيني وقراءات في الأمن القومي العربي، (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، وبيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩ م)، ص ١٣٢.

(٤) شمس الدين الكيلاني ومحمد جمال باروت، الطريق إلى القدس، (المجمع الثقافي بأبي ظبي، ٢٠٠٠)، ص ٣٤٥.

(٥) د. عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ٧٩.

(٦) المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠.



١٧٤٠ - وهي أول معاهدة بالمعنى الصحيح للامتيازات الأجنبية وكان كل ما سبقها مجرد رُخص أو منح من السلاطين العثمانيين- على حق حماية مصالح وحقوق اللاتين الكاثوليك بالأماكن المقدسة، انتزعت روسيا لنفسها حق حماية مصالح الكنيسة الأرثوذكسية بالقدس وذلك في صلح كيتشوك كينارجي عام ١٧٧٤^(١). "وهكذا غدت مشكلة الأماكن المقدسة التي لم تعد أن تكون خلأفاً كنائسيًا وطائفيًا داخليًا بين أبناء المسيحية في فلسطين، ولاسيما أشياع الروم واللاتين منهم، غدت مظهرًا من مظاهر الصراع الدولي حول المسألة الشرقية التي عنيت بتصفية الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها وأصبحت هذه الأماكن وما يدار حولها من خلاف تغطي تدخلًا وأطماعًا سياسية واستعمارية ظاهرة وقوية من قبل الدول الأوروبية التي ترغب في أن تنال حصة من التفسخ العثماني"^(٢).

وأعطت الحملة الفرنسية -بقيادة نابليون بونابرت على مصر والشام عام ١٧٩٨- مؤشرا على بداية مرحلة جديدة من الاهتمام الاستعماري بالقدس وفلسطين ومحاولة توظيف اليهود لتحقيق التطلعات الاستعمارية الأوروبية بالمنطقة؛ إذ اقترح بونابرت على اليهود إقامة دولة يهودية في فلسطين داعيا إياهم للاستيطان في بلاد أجدادهم، وخاطبهم في بيان أصدره حين غزا فلسطين وارثد أمام أسوار عكا على أنهم "ورثة فلسطين الشرعيين"^(٣).

وقد أتاح ضعف الدولة العثمانية -الذي بانته معالمه بوضوح منذ بداية القرن التاسع عشر- فرصة مثالية أمام القوى الأوروبية لتعزيز نفوذها في فلسطين، لكن ظهور محمد علي المفاجئ في مصر قلب موازين القوى وهدد المشروع الاستعماري الغربي الذي كان يتربح للحظة الموالية لاقتسام تركة "الرجل المريض". لذا فقد تحالفت الدول الغربية على محمد علي وأجبرته على توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠^(٤). من ذلك الحين أصبحت الإرساليات الدينية والتعليمية ثم القنصليات الأجنبية هما الأدوات الرئيسيتين للتدخل في القدس وفلسطين عمومًا، إذ شهدت

(١) المصدر السابق، ص ٨٢.

(٢) نقلًا عن: المصدر السابق، ص ٨٣.

(٣) د. أحمد صدقي الدجاني، مستقبل الصراع العربي الصهيوني، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧م)، ص ٩٧.

(٤) انظر: د. عبد الوهاب المسيري، "الصهيونية: نحو تعريف أكثر تفسيرية: ١- وهم الوحدة اليهودية"، شئون عربية، العدد ١٠٢، يونيو ٢٠٠٠، ص ٩٧.



الفترة التالية نشاطا محمودًا على هذين الصعيدين^(١). كما نشط المفكرون الصهاينة منذئذ في الدعوة إلى الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين، وهكذا بدأت مرحلة من الاستيطان غير المنظم امتدت حتى عام ١٨٨٢؛ وفيها قام الاستيطان على جهود ومشاريع فردية دعمها القناصل الأوروبيون في القدس؛ إذ ضغطوا على السلطان عبد المجيد عام ١٨٥٦ ليسمح لمونتفيوري بشراء أراضٍ بالقرب من القدس ويافا لإسكان عائلات قليلة من المستوطنين اليهود^(٢).

وهكذا جرى استغلال الامتيازات الأجنبية لتفكيك الدولة العثمانية، وأصبحت القدس ساحة لصراع القوى الغربية من خلال قناصلها وبعثاتها التعليمية التي تعزز نفوذها في المدينة. وبالرغم من محاولات الدولة العثمانية لإعادة بسط سيطرتها على متصرفية القدس وبلاد الشام عموماً بعد انتهاء الحكم المصري لها، إلا أن جهودهم لم تصادف نجاحاً حتى بالرغم من خط التنظيمات الخيرية الذي صدر عام ١٨٥٦ وشمل تأكيداً عثمانياً على ضمان حقوق الطوائف المسيحية داخل الدولة^(٣)، وأيضاً بالرغم مما أتاحتها معاهدة باريس عام ١٨٥٦ من شبه التزام أوروبي بعدم التدخل في شئون الدولة العثمانية، وهو الوضع الذي لم تجن منه سوى تأجيل تنفيذ خطط تمزيقها حتى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨^(٤). وتعرضت الدولة في السنوات القليلة التالية لاستقطاعات واسعة من أراضيتها، وتلاحقت التطورات لتسقط مصر تحت الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢، والذي مكّن بريطانيا من تثبيت مواقعها وتوسيعها في المشرق العربي بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص.

وفي إطار محاولات الدولة العثمانية للتصدي للهجرة اليهودية إلى فلسطين التي تزايدت بعد اغتيال قيصر روسيا عام ١٨٨١، أصدر السلطان عبد الحميد أوامره في عام ١٨٨٢ بمنعها، وتم اتخاذ عدة إجراءات في السنوات اللاحقة دون أن تفلح في وقف الهجرة؛ بسبب الامتيازات الأجنبية؛ وهو ما حدا بالسلطان عام ١٨٩٨ إلى طلب تعديل بعض مواد معاهدة برلين لكنه اصطدم بالرفض الإنجليزي والفرنسي كما رفض القناصل الأجانب في القدس تعليمات الباب العالي التي أصدرها في ديسمبر ١٩٠٠ التي تلزم كل يهودي أجنبي يزور فلسطين بمغادرتها بعد ثلاثة أشهر على

(١) انظر: عبد العزيز محمد عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، في: الموسوعة الفلسطينية، (بيروت، ط١، ١٩٩٠)، المجلد السادس "دراسات القضية الفلسطينية"، ص ٨٤٠-٨٤٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٥٣.

(٣) د. عبد العزيز عوض، متصرفية القدس أواخر العهد العثماني، شئون فلسطينية، العدد ٤، ١٧٩١، ص ١٢٨.

(٤) انظر: د. عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ١٠٠.



الأكثر، وهكذا استمر تيار الهجرة دون توقف^(١).

والذي يمكن أن نخلص إليه من استعراض تاريخ الحكم العربي الإسلامي للقدس يتمثل في أن الرؤية الإسلامية لها "كمدينة سلام وتعايش بين الديانات السماوية الثلاث وكمنارة حضارية وثقافية" ترك أثره على الممارسات تجاهها فجاءت حضارية تستوعب الآخر ولا تنفيه، واتسمت دائمًا بالتركيز على إعمار القدس وخدمة مقدساتها. "وبينما كانت القدس رمزًا وستارًا للعدوان في كل من الحركة الصليبية والحركة الصهيونية، كانت المدينة مركزًا للبناء وبؤرة حضارية مهمة في الحضارة العربية الإسلامية. ولم تكن القدس في هذه الحضارة واجهة تخفي النيات العدوانية والأغراض الاستعمارية، بل كانت قبلة للعلماء ومقصداً للدارسين ومحجاً للمؤمنين"^(٢). وثمة نتيجة أخرى لا تقل أهمية وهي أن القدس لم تكن فقط مركزاً دينياً وثقافياً مهماً، وإنما أيضاً محوراً للنشاط الاقتصادي والسياسي في سائر فلسطين، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح منذ العهد الأموي إلى أواخر العهد العثماني.

ب- القدس في ظل الممارسات الاستعمارية:

تعرضت مدينة القدس طيلة تاريخ الممتد لموجات متعددة من العدوان والاستعمار كان لها تأثيرها السلبي على تطور المدينة وعمرانها. ويبدو لنا أن انعدام أو غياب الرؤية الحضارية لدى المستعمر -الذي يبحث عن مصالح مادية بالأساس- يمكن أن تفسر أنماط سلوكه العنصرية. ولأن عمر الاستعمار بالمعنى الحضاري والتاريخي قصير، فإنه يحاول أن يترك أثراً على الأرض وغالباً ما يلجأ لإثبات تواجدته وفعاليته بنفي الآخر وتغييبه. وتقدم لنا التجربتان الصليبية والصهيونية في القدس ما يؤكد صحة ذلك؛ إذ اتجهتا إلى تشويه الوجه الحضاري للمدينة ومحاولة صبغها بلون المستعمر وثقافته مع محو أي لون آخر، وشرعنا بنوع من الإبادة الثقافية للمؤسسات والمنشآت التي تشير إلى هوية المدينة الأصلية، وهو ما نستعرضه هنا بشيء من التفصيل فيما يتعلق بالتجربة الصهيونية باعتبارها محط اهتمامنا في هذا السياق.

والواقع أنه إذا كان الصليبيون قد مارسوا في القدس سياسة "إقصاء الآخر" إبرازاً لهويتهم

(١) للمزيد من التفاصيل انظر: د. عبد العزيز محمد عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، مصدر سابق، ص ٨٤٨-٨٥٠.

(٢) نقلا عن: د. ابراهيم محمود زعرور، القدس في العهد الأيوبي، شتون عربية، العدد ٩٦، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٠٣.



وإثباتا لوجودهم، فإن الحركة الصهيونية -إسرائيل لاحقا- قد سارت في نفس الطريق؛ إذ قامت بإظهار أهمية القدس ومركزيتها في حياة اليهود وإنكار أهميتها بالنسبة للآخر مسلما كان أم مسيحيا. ويذهب الكاتب الإسرائيلي "يسرائيل إلداد" بعيدا في هذا الاتجاه، إذ يقول في مقال نشره في عام ١٩٨٧: "إنه لم يتكون أي شيء في أورشليم قبلنا (أي قبل اليهود) ولا بعدنا. ومنذ أن تركناها لم يخرج منها أي دين أو نبوءة أو فكرة مثالية. وهذا برهان على انتمائها لها وانتمائها إلينا، نحن الذين أوجدنا هذه المدينة، والآخرين هم الذين دنسوها"^(١). وعلينا هنا أن نستذكر ما قاله تيودور هرتزل قبل أكثر من مائه عام: عندما نحصل على القدس وعندما أكون قادرا لعمل شيء ما فإنني سأبدأ وقبل كل شيء بتنظيف المدينة مما هو ليس مقدسا "أي مما هو ليس يهوديا".

حقيقة استهدفت الحركة الصهيونية فلسطين بأسرها لكنها خصصت القدس بأكثر ما لديها من جهود، حتى أصبحت الرمز الذي يلهب خيالات الصهيونية ويوجه فعلها الاستعماري؛ إذ تميزت الأطماع الصهيونية في القدس بطابع خاص: "فهي ليست عاصمة داود وسليمان السياسية فحسب؛ وإنما هي العاصمة الدينية التي لا يمكن للإله أن يستقر أو يعبد إلا فيها.. الرب اختار صهيون واشتهاها مسكنا له (المزمور ١٣٢)؛ لذلك لإعادة صهيون والعودة إليها واجب ديني عند اليهود"^(٢). ولافت للنظر في هذا السياق تركيز الكتابات الصهيونية والإسرائيلية على إبراز الارتباط اليهودي بالمدينة دينيا وتاريخيا وسياسيا، فالقدس تُذكر في الصلاة الأساسية في الديانة اليهودية "شمونا اسراي" التي تتلى ثلاث مرات يوميا، ووقت وجود "الهيكل" كان يطلب من اليهود -بحسب هذه الكلمات- أن يقوموا برحلة إلى القدس ثلاث مرات في السنة لأداء الحج، وبعد دمار الهيكل، بقيت القدس قبلة الصلاة اليهودية، كما يتبع التقويم اليهودي للصوم مراحل حصار وتدمير القدس على يد الإمبراطورية الرومانية. وبحسب التعاليم اليهودية، فإن قدسية منطقة جبل الهيكل تظل قائمة على الرغم من تدمير الهيكل^(٣).

وفي المقابل تُجمع هذه الكتابات على التقليل من أهمية المدينة عند المسلمين والمسيحيين؛ فبالنسبة للمسلمين لا تمثل القدس المدينة المقدسة الأولى ولا الوحيدة، فمدينة المسلمين

(١) نقلا عن: إبراهيم عبد الكريم، تهويد الحرم القدسي: دراسة توثيقية في الفرائع والوقائع، شؤون عربية، العدد ٩٦ سبتمبر ١٩٩٨، ص ١٢٤.

(٢) نقلا عن: د. عبد العزيز عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، مرجع سابق، ص ٨٣٩.

(٣) انظر: دوري جولد، القدس: الحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩، ربيع ١٩٩٩، ص ١١٨-١١٩.



المقدسة حقا والتي يحجون إليها هي مكة وليست القدس. ودور القدس ليس بارزاً في السيرة النبوية، وهي لم تكن يوماً عاصمة للخلافة الإسلامية^(١). وأما بالنسبة إلى أهمية القدس للمسيحيين فهي لا تقارن باليهود؛ فالقدس تحتوي على بعض المقدسات المسيحية لكن ثمة أماكن أخرى مهمة مقدسة لديهم، أبرزها في بيت لحم حيث ولد المسيح، وفي الناصرة حيث نشأ وعلى شاطئ نهر الأردن حيث تعمد، وفي الجليل حيث كانت تعاليمه ومعجزاته^(٢). ويدلل الكاتب مارتن جيلبرت على أهمية القدس لليهود التي لا تقارن بغيرهم من خلال تتبع عدد المرات التي ذُكرت فيها المدينة في الكتب الدينية؛ فأورشليم ذكرت في العهد القديم في ٦٥٦ مناسبة، بينما هي لم تذكر في العهد الجديد إلا مرتبطة ببعض الأحداث المتعلقة بالإيمان المسيحي، وأما في القرآن فلم تذكر صراحة ولو مرة واحدة!^(٣)

وبنفس الطريقة، قدمت الأدبيات الصهيونية قراءة للتاريخ تتسم بالانتقائية والتحيز، وكأن القدس ما كانت إلا يهودية، وكأنها لم تعرف عمراً أو سكاناً قبل عهد داود عليه السلام. وعلى هذا الصعيد قامت هذه الأدبيات بتحويل الرواية الدينية اليهودية بنصوصها التوراتية إلى رواية "تاريخية"، فأشارت بتوسع إلى "الدور اليهودي" في تاريخ القدس وفلسطين التي يحرص الصهاينة على تسميتها بـ "أرض إسرائيل"^(٤). وفي هذا السياق تم القفز على كل الفترة السابقة لدخول داود عليه السلام للقدس حوالي عام ١٠٠٠ ق.م؛ وهي الفترة التي شهدت نشأة المدينة في مطلع العصر البرونزي الأول على أيدي العرب اليبوسيين^(٥). "واليبوسيون هم بطن من بطون العرب الأوائل، نشأوا في صميم الجزيرة العربية، ثم نزحوا منها مع من نزح من القبائل الكنعانية حوالي عام ٣٠٠٠ ق.م حيث استوطنوا هذه المناطق، وقاموا بإنشاء أول مدينة لهم على تل الضهور (تل أوفل) الذي يبعد عن الحرم القدسي الحالي بحوالي مائتي متر، ولما كان ملكهم يسمى "سالما"، فقد أطلقوا على مدينتهم "أور سالم" أي مدينة سالم أو مدينة السلام، حيث إن "أور" كلمة سومرية تعني مدينة،

(١) المصدر السابق، ص ١١٧-١٢١.

(٢) د. بيان نوهض الحوت، القدس هي القضية، المستقبل العربي، العدد ٢٥٣، مارس ٢٠٠٠، ص ٥٢.

(٣) انظر الموقع التالي: "Jerusalem- Whose City", in: friends - icej.ca: Martin Gilbert.

(٤) انظر: إبراهيم عبد الكريم، تهويد الحرم القدسي...، مصدر سابق، ص ١٢٤.

(٥) فؤاد إبراهيم عباس، مصادر عربوية القدس، شئون عربية، العدد ٩٦، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٩.



كما أطلق عليها في أحيان أخرى "يبوس" نسبة إلى بُنائها اليبوسيين^(١).

وتؤيد الحفريات التي تم الكشف عنها حقيقة أن القدس كانت مدينة عامرة قبل دخول داود إليها بزمان طويل، وقد جاء هذا الكشف على يد فريق من العلماء العاملين في دائرة الآثار الإسرائيلية قام بحفريات متواصلة في القدس الشرقية طيلة عامين، وأعلن الفريق في شهر يوليو ١٩٩٨ أن مدينة القدس كانت مدينة مهمة ومتطورة قبل عهد الملك داود، والدليل هو نظام جر المياه إلى المدينة الذي يمثل أحد الأنظمة الأكثر تعقيداً وحماية في الشرق الأوسط، ويرجع إلى ١٨٠٠ سنة قبل الميلاد، أي إلى ما قبل عهد داود بثمانية قرون، أي إلى العهد الكنعاني^(٢).

ونظرا لوضوح العلاقة بين العرب ونشأة المدينة ثم تطورها الحضاري، لم يجد الصهاينة مفرًا من محاولة إثبات صلتهم بالقدس وفلسطين حتى ولو باختلاق التاريخ وتزييفه، ومن هنا نستطيع أن ندرك تلك الأهمية الخاصة التي أولوها للتاريخ في بنية مشروعهم الاستعماري؛ فقد اعتبرت الحركة الصهيونية أن "توفير المناخ الملائم للعمل في مجال التاريخ والتنقيب عن الآثار بالغ الأهمية، لا يقل أهمية عن توفير المناخ السياسي والإداري والاقتصادي لإنشاء الوطن القومي اليهودي -وقد سهلت بريطانيا كلا الأمرين كما سنرى لاحقاً- بل إن إشارة صك الانتداب ذاته إلى (الرابط التاريخي - Historical Connection) بين اليهود المشتتين في العالم و(أرض آبائهم) كما سموها، كان أكبر نصر في مطلع القرن العشرين للصهيونية ولزعيمها حاييم وايزمان الذي أصر على أن يتضمن صك الانتداب مثل هذه الإشارة، إيماناً منه بأن التركيز على الجانب (التاريخي) هو شرط أساسي لنجاح المشروع الصهيوني ولضمان (عودة) اليهود إلى "أرض أجدادهم"، فكثيراً ما كان وايزمان يردد: نحن لسنا بقادمين ولكننا عائدون"^(٣). وفي معنى مشابه يعتبر بن جوريون الاستيطان الصهيوني الذي سبق إنشاء الدولة العبرية بمثابة (العودة الثالثة) إلى صهيون؛ ذلك أن تاريخ اليهود يتسم بالاستمرار الدائم عبر العصور، فإسرائيل الحالية ويهود العالم الحديث هم

(١) نقلا عن: د. محمد شوقي عبد العال، السيادة على القدس.. دراسة للدعاوى الإسرائيلية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، العدد ٣٣، يوليو ٢٠٠٠، ص ٣٦٠.

(٢) راجع: بيان نويهض الحوت، القدس هي القضية، مصدر سابق، ص ٥٣.

(٣) انظر: مقدمة د. سحر الهندي، في: كيث وايتلام، اختلاف إسرائيل القديمة: إسكان التاريخ الفلسطيني، ترجمة: د. سحر الهندي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٤٩، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر ١٩٩٩)، ص ١٣-١٤.



(ورثة مباشرون لقبائل إسرائيل القديمة، وما حكومة إسرائيل الحالية في فلسطين إلا كومنولث اليهود الثالث (فالكومنولث الأول هو الذي حطمه الآشوريون عام ٧٢١ ق.م، والثاني هو الذي حطمه الرومان عام ٧٠م)^(١).

إن هذا السعي الدءوب لاستملاك التاريخ وإثبات صلة اليهود بفلسطين منذ القدم، الذي تبنته الحركة الصهيونية جاء في مرحلة تالية لتزايد الاهتمام الأوروبي العام (والبريطاني منه بشكل خاص) بفلسطين وتاريخها القديم، حيث برزت في مطلع القرن التاسع عشر الدعوات القائلة بضرورة عودة اليهود إلى فلسطين لإقامة مملكة الله وتهويد فلسطين تمهيدا لعودة المسيح. ولقيت الأفكار البيوريتانية (التطهيرية) رواجاً واسعاً لدى المسيحيين الصهيونيين أولاً في بريطانيا (وأوروبا بشكل أقل)، ثم بعد ذلك في الولايات المتحدة في عام ١٨٠٧ تأسست (جمعية لندن لتعزيز المسيحية بين اليهود) التي كان اللورد إيرل شافتسبري أحد أبرز أركانها، حيث أشار في مقال نشره عام ١٨٣٩ إلى أن "اليهود سيبقون غرباء حتى يعودوا إلى فلسطين، وأن الإنسان قادر على تحقيق إرادة الله بتسهيل هذه العودة، وأن اليهود هم الأمل في تجدد المسيحية وعودة المسيح)، ورفع اللورد لأول مرة شعار "وطن بلا شعب لشعب بلا وطن"^(٢). ولم تكن هذه الدعوة فكرية خالصة؛ فبريطانيا التي كانت أول دولة أوروبية تؤسس قنصلية لها في القدس عام ١٨٣٨ لتأمين حماية اليهود ورعاية مصالحهم هناك، ارتأت أن اليهود يمكن أن يشكلوا ركيزة لهذا للتدخل في شئون الدولة العثمانية، لاسيما في ظل عدم وجود طائفة بروتستانتية يعتد بها في الدولة العثمانية بعامه وفي فلسطين بخاصة (مثلاً ادعت فرنسا حماية الكاثوليك، وادعت روسيا حماية الأرثوذكس كذريعة للتدخل في شئون الدولة العثمانية)^(٣). وكانت السياسة البريطانية أخذت تبدي اهتماماً كبيراً بالمشرق العربي وتطلعت بصفة خاصة للسيطرة على مصر وفلسطين لتأمين طريق تجارتها مع الهند، لاسيما مع التهديد الذي ألم بهذا الطريق وتمثل في حملة نابليون ثم بروز قوة محمد علي باشا الذي

(١) نقلا عن: د. عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٦٠-٦١، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط٢، يونيو ١٩٨٨)، ص ١٣٣.

(٢) انظر: محمد السماك، نظرات في مسار الحركة الصهيونية والصراع العربي الإسرائيلي في مائة عام، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠، ص ١٥. وتفصيل أكثر عند: د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية: نحو تعريف أكثر تفسيرية، ١- وهم الوحدة اليهودية، مرجع سابق، ص ص ٩٨-٩٩.

(٣) راجع في هذا المعنى: د. عز الدين فوده، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ١٠٩-١٥٨؛ وأيضا د. خيرية قاسمية، صندوق استكشاف فلسطين ١٨٥٦-١٩١٥، شئون فلسطينية، العدد ١٠٤، يوليو ١٩٨٠، ص ٧٢.



قلب موازين القوى وهدد طموحات الدول الغربية التي كانت تترقب اللحظة المناسبة لاقتسام أملاك الدولة العثمانية، وهكذا اجتمعت مصالح الدول الغربية على إجهاض مشروع محمد علي التحديثي وأرغم على توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠. وتمثل هذه النقطة -أي توقيع المعاهدة- كما يقول ناحوم سوكولوف (رئيس المنظمة الصهيونية ومؤلف كتاب تاريخ الصهيونية) نقطة تحول في تاريخ فلسطين؛ إذ تبلورت الفكرة الصهيونية بسرعة بحيث خرجت من نطاق الأفكار السياسية ودخلت حيز المشاريع السياسية، فطرحت فكرة تحييد سوريا (بمعنى فصلها عن كل من محمد علي وتركيا)، ويضيف سوكولوف: في هذه اللحظة كان من الممكن أن (يستعيد) اليهود "أرضهم القديمة" لو كانت عندهم منظمة لتنفيذ هذا الهدف. وإذا أردنا ترجمة هذا الكلام إلى مصطلح سياسي أكثر دقة لقلنا إن "المسألة الشرقية" -وهي المشاكل الناجمة عن وضع الإمبراطورية العثمانية المتردي التي كانت فلسطين جزءًا لا يتجزأ منها، والتي كانت تؤثر (أي المشاكل) في ميزان القوى في أوروبا- التقت بمسألة أوروبا اليهودية فاندمجتا تمام الاندماج، وتم التوصل إلى إمكانية حل المسألة اليهودية عن طريق ربطها بالمسألة الشرقية. ويأخذ الحل الشكل التالي: ١- تتفق الدول العظمى على تسوية المسألة الشرقية على أساس استقلال سوريا الكبرى، ٢- يتم إدخال "مادة جديدة" في نسيج سوريا الاجتماعي، ٣- هذه المادة هي اليهود الذين سيتم "استرجاعهم" إلى فلسطين حاملين معهم عُدّة الحضارة وأجهزتها؛ بحيث يكونون نواة لخلق مؤسسات أوروبية تحت رعاية القوى الأوروبية الخمس، ٤ - ستجد بريطانيا حليفًا جديدًا سيثبت أن الصداقة معه في نهاية الأمر ذات نفع لها في التعامل مع المسألة الشرقية^(١).

وقد دخلت المساعي البريطانية للاستيلاء على فلسطين مرحلة مهمة بتأسيس "صندوق استكشاف فلسطين" (Palestine Exploration Fund) عام ١٨٦٥، الذي اضطلع في الحقيقة بدور كبير في دراسة كل ما يتعلق بالأراضي المقدسة فقام بعمليات تنقيب ومسح ووضع خرائط، رافعًا شعارات الدراسة العملية والآثرية والاستكشافية في الظاهر، لإخفاء حقيقة كونه أداة في خدمة السياسة البريطانية الاستعمارية، حيث كان معظم القائمين على أعمال الحفر والمسح والتنقيب من سلاح الهندسة الملكية التابع لوزارة الحرب البريطانية^(٢). وقد خص الصندوق مدينة القدس ببعثة استكشافية خاصة؛ نظرًا لأن عددًا كبيرًا من المتبرعين للصندوق كانوا يعنون بالقدس عناية خاصة، وتحددت مهمة البعثة التي استمرت من عام ١٨٦٧ إلى ١٨٧٠ بالكشف عن الأمور التالية:

(١) نقلًا عن: د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية: نحو تعريف أكثر تفسيرية...، مصدر سابق، ص ٩٧-٩٨.

(٢) للمزيد من التفاصيل: د. خيرية قاسمية، مصدر سابق، ص ١٠٠-٧١.



تحديد موقع هيكل اليهود الذي بناه سليمان وهدمه تيتوس، تحديد سنة إنشاء قبة الصخرة، تحديد موقع كنيسة القيامة وما إذا كانت تقوم على موقع الكنيسة التي أنشأها الإمبراطور قسطنطين في القرن الرابع الميلادي، تتبع جدران القدس الثلاثة التي وصفها المؤرخ اليهودي يوسيفوس، تحديد أبواب المدينة القديمة المشار إليها في التوراة وفي كتابات يوسيفوس، تحديد أماكن أخرى هامة مواقعها الحقيقية غير مؤكدة كمدينة داود وقبر هيرود. وقد نشر رئيس فريق البحث الملازم تشارلز وارين النتائج التي توصلت إليها البعثة في كتاب عنوانه "القدس الدفينة" (Underground Jerusalem). ثم أوفد الصندوق بعثة أخرى للقدس استمر عملها من عام ١٨٩٤ إلى ١٨٩٧، ونشرت نتائج أعمالها في مجلد عنوانه حفريات القدس ١٨٩٤-١٨٩٧^(١).

ومن ضمن الاكتشافات التي توصلت إليها بعثات الصندوق الزعم بأن المسجد الأقصى وقبة الصخرة قد أقيما على أنقاض هيكل سليمان وكان الهدف من تليفق هذا الكشف هو "رفع وتيرة المطالبة بتأسيس كيان يهودي في فلسطين ترعاه بريطانيا البروتستانتية باعتبارها الوريث الشرعي الوحيد لكلمة الرب على الأرض، وحافظ عهد المسيح"^(٢). ومن الاكتشافات ذات الدلالة على المهمة الحقيقية للصندوق -والتي كانت تتجاوز البحث والتنقيب- طرحه لفكرة تحويل مجرى نهر الأردن لري صحراء النقب^(٣)، واهتمام أعضائه وباحثيه بتقديم اقتراحات تشجع اليهود على استيطان فلسطين مع رسم صورة متكاملة لهم عن طاقات وإمكانيات البلاد، وهو ما انعكس فعلا على توجه اليهود لاستيطان القدس ويافا بالذات لأهميتهما الإستراتيجية في السيطرة على باقي فلسطين. دون أن ننسى أنه بفضل المسوحات العشر لفلسطين التي قام بها الصندوق في الفترة (١٨٦٥-١٩١٥) أصبحت هيئة الأركان البريطانية تملك عند نشوب الحرب العالمية الأولى خرائط عن فلسطين تفوق بكثير ما لدى الأتراك؛ مما سهل مهمة احتلال البلاد للإنجليز^(٤).

ومع ظهور الفكرة الصهيونية وتبلورها كحركة تسعى إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، تلقت مجموعة من الدارسين ما توصل إليه صندوق استكشاف فلسطين من نتائج وتم توظيفها لتشبيد صحح "الدراسات التوراتية" التي تعتبر التوراة كتابا تاريخيا

(١) المصدر السابق، ص ٧٨ وما بعدها.

(٢) انظر: زياد مني، مائة عام من التنقيبات الأثرية في فلسطين تدحق الأوهام والمزاعم الصهيونية، شئون عربية، العدد ١٠٤، ص ٩٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٢.

(٤) راجع: د. خيرية قاسمية، مصدر سابق، ص ٩٢-٩٤.



بل ومصدرا أساسيا للتاريخ. ولأسباب تتعلق بتحيز هؤلاء الدارسين للدولة القومية لانتماء معظمهم إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وإسرائيل، فقد ركزوا على دراسة "مملكة إسرائيل القديمة" التي تتم فهمها وتصويرها على أنها منبع الحضارة الغربية، معتقدين أن هذه المملكة كانت على هيئة الدولة القومية، وتجاهلوا تماما التاريخ الفلسطيني القديم واصفين اليهوديين والعموريين بالتخلف ومشككين في الحضارة الكنعانية^(١) وكل هذا لأهداف سياسية ولخدمة المشروع الصهيوني أساساً. وهكذا اختلقت الدراسات التوراتية "إسرائيل القديمة" بينما تجاهلت حقيقة التاريخ الفلسطيني بشكله المتكامل، وقد حدث هذا في سياق تطويع القوى الغربية الاستعمارية للدراسات الأكاديمية مثل الاستشراق والتاريخ والأنثروبولوجيا والآثار لمصلحتها في الهيمنة السياسية وإضفاء الشرعية على طموحاتها الاستعمارية^(٢). وفي سياق اختلاق التاريخ وادعاء ملكيته تم استدعاء الرموز والأساطير، ومن أمثلتها أسطورة "قلعة المسادة" -وهي آخر قلعة سقطت في أيدي الرومان أثناء التمرد اليهودي ضد الإمبراطورية الرومانية، وكانت تقع على أعلى قمة صخرية عند البحر الميت- وقد أصبحت "المسادة" بؤرة اهتمام الحركة الصهيونية (لكونها تشير إلى الشجاعة والتفاني اليهوديين)، وصارت رمزاً يساق للمستوطنين الجدد في فلسطين أواخر القرن التاسع عشر. وقد تطور الأمر عندما أصبحت حركات الشبيبة والصهيونية السرية "تحج" إلى موقع القلعة، وذلك في الفترة التي سبقت قيام إسرائيل، والتي توجت بعد عام ١٩٤٨ باختيارها كموقع يؤدي فيه الجيش الإسرائيلي "اليمين"، ويردد في احتفاله كل عام فيها أن (مسادة لن تسقط ثانية)^(٣).

وإذا كان التحليل المتقدم يعطي صورة عن سعي الحركة الصهيونية منذ نشأتها إلى تدعيم ادعاءاتها في القدس من خلال مدخلي الدين والتاريخ؛ وإذا كانت الرؤية الصهيونية للمدينة قد جاءت على هذا النحو العنصري والاستعماري، فإن جانب الممارسات على الأرض قد عكس هذه الرؤية بوضوح، وأنت الممارسات محكومة بفكرة إلغاء الآخر المسيحي والمسلم وإقصائه من القدس بترائه ومؤسسته وسكانه وبانتزاع ملكيته للأرض بهدف (تحويل القدس من مدينة مقدسة عند

(١) انظر: كيث ويتلام، اختلاف إسرائيل القديمة ..، مصدر سابق، ص ٥٥-٦٥. وكذلك: فؤاد إبراهيم عباس،

مصادر عروبة القدس، مصدر سابق، ص ١٣-١٤.

(٢) كيث ويتلام، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٨-٥٠.



مليارات المؤمنين من الأديان السماوية الثلاثة، إلى عاصمة يهودية تحتكرها إسرائيل فقط^(١). ولما كانت القدس مدينة ذات طابع حضاري وثقافي ومعماري متنوع، فإن تهويدها يحمل في طياته (تخريبًا) لطابعها الأصلي و(جورًا) على حقيقة التنوع فيها.

ومع التأكيد على أن فلسطين كلها قد خضعت للتهويد وطمس الهوية، فلا شك أن القدس كان حظها منهما أضعافًا مضاعفة، حتى ليصح القول إنها أكثر مدينة في العالم طالها التغيير في القرن العشرين جغرافيًا وديموجرافيًا وحضاريًا^(٢). ففي عام ١٩٤٨ خضعت القدس الجديدة أو الغربية للاحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي سيطر فيه الأردن على القدس الشرقية، وبذلك انقسمت المدينة إلى شطرين لأول مرة في تاريخها، بما مكن إسرائيل من عرقلة نمو القدس الجديدة التي كانت تخطو بثقة نحو العمران والازدهار بداية من منتصف القرن التاسع عشر بفضل إسكان طبقة من كبار موظفي الدولة العثمانية فيها. وقد آل مصير القدس الجديدة وسكانها العرب إلى كارثة مروعة بفعل المجازر الصهيونية والتدمير المتعمد الذي أصاب الأحياء العربية في القدس الجديدة كالبالية والبقة والقطون وغيرها^(٣).

إن إدراج الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية في القدس في سياق (التخريب) يقدم لنا إطارًا عامًا لفهم السياسة الإسرائيلية تجاه المدينة منذ عام ١٩٤٨ إلى الآن، لكن احتلال شرق المدينة عام ١٩٦٧ هو الذي يكشف عن ذلك بوضوح؛ إذ يشكل علامة فارقة انطلقت بعدها جهود التهويد والعنصرية الصهيونية من عقالها، والتي تريد إسدال الستار على تاريخ القدس وهويتها العربية. في فورة النصر الأولى لحرب ١٩٦٧ أراد "بن جوريون" أن تدمر الأسوار الفخمة التي تحيط بالمدينة القديمة والتي بناها العثمانيون؛ لأنها كانت معلما بارزا يذكّر بالطابع الإسلامي للمدينة^(٤). ويمكن أن ينظر إلى تدمير حي المغاربة أيضا في السياق ذاته، ومثلما فعل الصليبيون استهدفت إسرائيل المسجد الأقصى باعتباره الرمز الأبرز لعنصر الإسلام في القدس في ٢١/٨/١٩٦٩، حيث تم تدمير

(١) نقلا عن: مورييس جاكوبي، مكانة القدس في الدين اليهودي، في: مستقبل القدس العربية (أعمال ندوة مركز الدراسات العربي الأوروبي)، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٩٠.

(٢) سارة هليم، سكنين كبيرة تعمل في القدس تشريحا، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤م، ص ١٢٥.

(٣) للمزيد من التفاصيل: سليم تماري، القدس ١٩٨٤: المدينة المهجرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٨، ربيع ١٩٩٩م، ص ١٣٩ - ١٤١.

(٤) انظر: وليد الخالدي، الإسلام والغرب والقدس، مصدر سابق، ص ١٠؛ وأيضا: د. بيان نويهض الحوت، القدس هي القضية، مصدر سابق، ص ٧٢.



حريق أتى على جزء كبير من القسم الشرقي الجنوبي للمسجد، وأحرق منبر صلاح الدين الأيوبي الذي يحمل المعنى الرمزي لتوحد المسلمين وتحريرهم للقدس، وبانت رغبة إسرائيل في محو ما يذكّر بهذه الصفحة من تاريخ المدينة، ثم توالى الاعتداءات على المسجد إلى اليوم^(١). وكان لمساجد أخرى في القدس نصيبها أيضا من ممارسات التهويد، فالتوسعة المتلاحقة لليهود في البلدة القديمة أطاحت بخمسة مساجد وعدة مدارس إسلامية ملحقة بها، كما أن إسرائيل لا تسمح بالصيانة والترميم للآثار الإسلامية بالقدس ما جعل علماء الآثار الغربيين يُبدون قلقهم على مصير الصروح الدينية التاريخية في المدينة^(٢).

ويتعرض وضع المسيحية في القدس لخطر حقيقي حيث دفعت السياسات الإسرائيلية قسما كبيرا من مسيحي المدينة لمغادرتها إما إلى مدن الضفة الغربية القريبة أو إلى خارج فلسطين كلية، ويُذكر في هذا السياق أن عدد المسيحيين في القدس كان يزيد عن ٤٤ ألفا في عام ١٩٤٦^(٣)، في حين تناقص العدد إلى ١٢ ألف مسيحي فقط في عام ١٩٨٢، وتناقص إلى ٨ آلاف أواخر عام ١٩٩٩، فأى مستقبل لمدينة هي (مهد المسيح) إذا أصبحت بلا مسيحيين^(٤)؟ ومن جهة ثانية، فإن المقدسات وملكيات الكنائس المسيحية في القدس تتعرض لحملات إسرائيلية من الاستيلاء والمصادرة والتدخل في شئونها الداخلية. وعلى سبيل المثال لا للحصر، فقد استولى اليهود الإثيوبيون بمعاونة السلطات الإسرائيلية على (دير السلطان) وطردوا الرهبان الأقباط منه عقب نكسة ١٩٦٧، ولم تجد محاولات الكنيسة المصرية القبطية في استعادته بالرغم من حصولها على حكم من المحكمة الإسرائيلية العليا لمصلحتها، وهو الحكم الذي تجاهلته سلطات الاحتلال ولم تنفذه^(٥). كما استولى المستوطنون اليهود -بدعم من الحكومة- على دير القديس يوحنا الذي تملكه بطريركية الروم الأرثوذكس في سنة ١٩٩٠، وهو ما جعل كنيسة القيامة تغلق أبوابها احتجاجا لمدة

(١) راجع: أمجد أحمد جبريل، قضية القدس بين سياسات التمهيد وتخاذل عالم المسلمين والصمت الدولي، في: مجموعة باحثين، تقرير "أمي في العالم ١٩٩٩"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠م)، ص ٤٥٠-٤٥٣.

(٢) انظر: محمد السماك، نظرات في مسار الحركة الصهيونية والصراع العربي الإسرائيلي في مائة عام، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٣) د. هنري كتن، القدس، ترجمة: إبراهيم الراهب، (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٩٧م)، ص ٨٨.

(٤) محمد السماك، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٥) د. مكاري أرمانوس، الأملاك القبطية المصرية بالقدس الشريف، صحيفة الأهرام، ٢٥/٨/٢٠٠٠م، ص ١٠.



٢٤ ساعة، وهي المرة الأولى التي تغلق فيها منذ ٨٠٠ سنة^(١). ومن جهة ثالثة، فإن سلطات الاحتلال تستهدف الحي الأرمني في البلدة القديمة الذي يعود تاريخه إلى القرن الرابع الميلادي ويواجه الحي الذي لا يتجاوز عدد سكانه الألف شخص مشكلة حقيقية بحكم موقعه، حيث يفصل بين الحي اليهودي والقدس الغربية؛ وإذا علمنا أن الحي اليهودي يتوسع باطراد، أصبح ممكناً أن يفهم لماذا طالب الإسرائيليون في قمة كامب ديفيد الثانية بالسيادة على الحي الأرمني؛ فالهدف هو فصله عن عمقه الديموجرافي الطبيعي -المتمثل بالحي المسيحي شمالاً- تمهيداً لابتلاعه^(٢).

ولعل في السطور السابقة ما يؤكد أن السيطرة الإسرائيلية على القدس أضرت كثيراً بأوضاع المقدسات المسيحية والإسلامية فيها، وشكلت انتكاسة في تاريخ المدينة القائم على رعاية التعددية الدينية والتنوع الثقافي طيلة قرون من الحكم العربي الإسلامي.

المبحث الثاني: المراحل التي مرت بها قضية القدس في القرن العشرين*

يمكن عند تحليل تطور قضية القدس وقضية فلسطين عمومًا، النظر إلى عدة أحداث كبرى باعتبارها مفاصل تفيد في متابعة مسار الصراع حول المدينة في القرن العشرين. هذه المراحل لا يقصد بها بطبيعة الحال الفصل والتنظيم وإنما الدراسة والتنظيم، ومن ثم فإن الاتصال والارتباط قائم حقيقة بين جميع هذه المراحل.

أ- القدس في أواخر العهد العثماني ١٨٨٢ - ١٩١٧: (مرحلة التسلسل الصهيوني)

تعد السمة الرئيسة لهذه المرحلة تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبداية الاستيطان المنظم الذي تقوم عليه مؤسسات وأجهزة صهيونية. وقد تضاعفت أعداد اليهود في فلسطين خلال الفترة (١٨٢٢ - ١٩٠٠): فبينما كان عددهم ٢٤ ألفاً في عام ١٨٨٢، قفز إلى ٥٠ ألفاً في عام ١٩٠٠ ثم بلغ

(١) راجع: مايكل دمير، موقف الكنائس المسيحية في القدس في مواجهة الاحتلال، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠١، ص ١٤٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن الحي الأرمني في القدس راجع: د. بيان نويهض الحوت، صفحات أرمنية في تاريخ القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٣، صيف ٢٠٠٠، ص ٦٣-٧٣، وأيضاً: مايكل دمير، موقف الكنائس المسيحية في القدس في مواجهة الاحتلال، مرجع سابق، ص ١٢٧-١٢٨.

* ينسب هذا التقسيم بمراحله الأربع للدكتور جمال حمدان عند حديثه عن الغزوة الصهيونية لفلسطين. وقد رأى الباحث أنه يناسب قضية القدس باعتبارها جزءاً من قضية فلسطين فجري استخدامه هنا. وحول هذا التقسيم انظر: د. أحمد صدقي الدجاني، مستقبل الصراع العربي الصهيوني، دار المستقبل العربي، ١٩٨٧، القاهرة، ص ١٧-٢٧.



٨٥ ألفاً في عام ١٩١٤^(١). أما عدد المستوطنين اليهود في المستعمرات فقد زاد من ٥٠٠ شخص عام ١٨٨٢ إلى حوالي ١٢ ألفاً في عام ١٩١٤، أي أنه تضاعف ٢٤ مرة^(٢). وكانت القدس من أهم الأماكن التي استقر فيها اليهود، وقد بلغ عددهم في المدينة أواخر عام ١٨٨١ نحو ١٤ ألف نسمة (أكثر من نصف تعدادهم في كل فلسطين في هذا العام)^(٣). وقد أخذت الهجرة اليهودية في هذه المرحلة صور التسلسل، وحدثت على الرغم من عدم سماح الدولة العثمانية بها رسمياً. والحق أن الأعداد المتزايدة من اليهود المهاجرين قد أزعجت الدولة العثمانية التي حاولت من خلال عدة إجراءات منع الهجرة وتقييدها، لكن الامتيازات الأجنبية وعدم قبول قناصل الدول الأوروبية بتعليمات الحكومة العثمانية والباب العالي بهذا الشأن وفساد الجهاز الإداري في متصرفية القدس وولاية بيروت، كل هذا أدى إلى فشل الجهود العثمانية^(٤)، وبالرغم من هذا فقد بقي السلطان عبد الحميد الثاني على موقفه المعارض للهجرة اليهودية، خصوصاً بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام ١٨٩٧، ورفض عروض هرتزل بالمساعدات المالية للدولة العثمانية مقابل تسهيلات لاستيطان اليهود بفلسطين. ولم تحقق المساعي الصهيونية النجاح إلا بعد صعود الاتحاد والترقي للحكم في عام ١٩٠٨، حيث ألغى الاتحاديون -تحت وطأة ديون الدولة وحاجتها الماسة بعد حروبها في البلقان- تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين في خريف ١٩١٣، ثم سمحوا لهم بالتملك في مارس ١٩١٤^(٥).

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر تنامى الوجود اليهودي في القدس بشكل غير طبيعي بفضل استيطان المهاجرين الجدد فيها بدعم من القنصل البريطاني في القدس وأجهزة الاستيطان الصهيوني كالصندوق القومي اليهودي والشركة الإنجليزية الفلسطينية. وفيما أصبح يعرف اليوم بالقدس الغربية بدأ إنشاء عدة أحياء يهودية خارج سور المدينة القديمة، وهي الأحياء التي أحكمت الطوق حول مدينة القدس وحاصرتها بشكل شبه تام. ففي عام ١٨٨٦ أنشأ اليهود في القدس حي بيت إسرائيل، ثم أنشأوا حي سكوت شلوم عام ١٨٨٧، ثم حي بن يهوذا عام ١٨٨٨، ثم حي شعرية تصيدق عام ١٨٨٩، وحي بيوت تيمن عام ١٨٩٠، وحي البخاري عام ١٨٩٣، ثم أنشأوا في عام

(١) راجع: د. عبد العزيز عوض، متصرفية القدس...، مصدر سابق، ص ١٣٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٣) انظر: ناجي جرجي زيدان، تاريخ الهجرة اليهودية إلى القدس بالأرقام، صحيفة الحياة ٢٩/٤/٢٠٠١، ص ٢١.

(٤) للمزيد من التفاصيل راجع: د. عبد العزيز عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، مصدر سابق، ص ٨٥١.

(٥) راجع د. عبد العزيز عوض، متصرفية القدس أواخر العهد العثماني، مصدر سابق، ص ١٣٤.



١٩٠٦ حي زخرون موشيه وحي أهافا، وأنشئ حي جعفات شاؤول عام ١٩١٠^(١).

ومن الجدير بالذكر أن هذه المرحلة قد شهدت نشاطاً محموداً للحركة الصهيونية في الغرب وفي الأوساط اليهودية، ولا سيما بعد تأليف تيودور هرتزل لكتابه "الدولة اليهودية" عام ١٩٨٥ - الذي يعد بمثابة المقدمة الفكرية وإنجيل المشروع الصهيوني- حيث استكمل ما بدأه موسى هس في كتابه "روما والقدس" الذي صدر عام ١٨٦٢، وما دعا إليه ليوبنسكي من استحداث وإيجاد الأدوات التنفيذية المباشرة لبناء الوطن القومي لليهود في كتابه "التحرر الذاتي" الصادر عام ١٨٨٢^(٢). وبانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ تم وضع هدف استعمار فلسطين على طريق التنفيذ العملي، وحددت ركائز الحركة الصهيونية الثلاث: الاستيلاء على الأرض، استخدام الإرهاب والقوة لإجبار الفلسطينيين على ترك أراضيهم، التحالف مع القوى الفاعلة والمهيمنة في النظام الدولي لضمان نجاح واستمرارية المشروع الصهيوني^(٣).

وقد استخدمت الحركة الصهيونية في هذه المرحلة رمزية القدس لجذب المهاجرين اليهود وبخاصة يهود روسيا القيصرية، واستطاعت (برغم علمانياتها) استغلال العامل الديني كمحرك لتجميع اليهود حول الأماكن المقدسة في القدس والخليل وصفد وطبريا كنواة للدولة الصهيونية المقبلة^(٤)، وما يستطيع المرء ملاحظته بيسر، أن الصهيونية قد أجادت اللعب على وتر القدس في كل المراحل التي مرت بها، وهو ما استمر في مرحلة ما بعد إنشاء الدولة العبرية. فبعد مؤتمر بازل كثف هرتزل مساعيه لتنفيذ مقرراته، وتطلع أولاً إلى مساعدة ألمانيا صاحبة العلاقات المتميزة مع الدولة العثمانية، عارضاً على الإمبراطور غليوم الثاني أثناء زيارته للقدس عام ١٨٩٨ فكرة إنشاء الوطن القومي اليهودي تحت الحماية الألمانية، لكن ألمانيا لم تشأ التضحية بتحالفها مع الدولة العثمانية ومصالحها الاقتصادية معها من أجل تنفيذ هذه الفكرة لاسيما مع حرص العثمانيين على عدم التفريط بفلسطين^(٥). وبعد هذا الفشل يمت الصهيونية وجهها شطر بريطانيا لتنجح

(١) ناجي جرجي زيدان، تاريخ الهجرة اليهودية إلى القدس بالأرقام، مصدر سابق.

(٢) انظر: د. فارق الشناق، القدس في الصراع الإسرائيلي العربي، في: د. شفيق جاسر أحمد (محرر)، القدس في الخطاب المعاصر، مصدر سابق، ص ٢١٨-٢١٩؛ وأيضا: د. عبد العزيز عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، ص ٨٤٦.

(٣) انظر: د. هيثم الكيلاني، العرب والصهيونية والقرن الحادي والعشرين، شئون عربية، العدد ١٠٠، ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٤٩-٦٥.

(٤) أ.د. فاروق الشناق، مصدر سابق، القدس في الصراع الإسرائيلي العربي، ص ٢١٩-٢١٧.

(٥) د. عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ١١٦ وما بعدها.



في انتزاع وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧ الذي عكس التحالف بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني، وأخذ شكل تصريح توجه به وزير الخارجية البريطاني بلفور إلى اللورد اليهودي روتشيلد.

وقد افتقد التصريح من الناحية القانونية شروط الصحة الشكلية فلم يرتق لمنزلة المعاهدة الدولية لعدم تمتع روتشيلد بوصف الشخص الدولي، ومن ثم افتقد عنصر الأهلية، كما لم يخضع التصريح لأحكام القانون الدولي الواجب توافرها في الاتفاقيات الدولية. فإن قيل إن تصريح بلفور هو عمل قانوني دولي صادر من طرف واحد (وهو بريطانيا)، كان من الواجب ليرتب آثارًا قانونية أن يحظى بقبول من يقع عليه الالتزام بأحكامه، وهو ما لم يحدث إذ لم تستشر بريطانيا الشعب الفلسطيني لمعرفة مدى قبوله بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين من عدمه^(١). زد على ذلك، أن التصريح لم يستكمل شروط صحته الموضوعية فقد جاء موضوعه غير مشروع وباطلا؛ لأنه صدر "ممن لا يملك لمن لا يستحق" فعند صدور تصريح بلفور لم تكن لبريطانيا أية علاقة قانونية بفلسطين، ومن ثم كان يستحيل تنفيذه من الناحية القانونية، بالإضافة إلى مخالفته لحق تقرير المصير الذي أبرزته مبادئ ويلسون وكان المجتمع الدولي بسبيله لإقراره. وأخيرًا فإن التصريح لم يخلُ من عيوب الإزادة؛ إذ قامت بريطانيا بعملية تدليس لتمرره على العرب من خلال إشغالهم بالوعود الكاذبة عن الحرية والاستقلال عن الدولة العثمانية، وذلك في مراسلات الحسين مكماهون. وهو ما يبرر القول إن التصريح ولد ميتًا من الناحية القانونية لكل هذه الأسباب فلم يكن له أن ينتج، والحال هكذا، أية آثار قانونية بالنسبة للسيادة على القدس، التي بقيت موقوفة على الشعب العربي الفلسطيني، وإن كانت بريطانيا قد استغلته -أي التصريح- لترتيب آثار عملية من خلال سياسة الأمر الواقع كما سنرى في الفترة (١٧-١٩٧٤)^(٢).

وبالرغم من هذه الجهود الكثيفة، لم يتمكن المشروع الصهيوني في هذه المرحلة من إزاحة التواجد العربي في القدس، وبقي التواجد اليهودي فيها ضعيفًا؛ حيث لم تصدر أية صحيفة عبرية في القدس قبل الحرب العالمية الأولى. وفي المقابل كانت المدينة مركز المؤسسات والحياة الصحفية الفلسطينية، وقد شهد عام ١٩٠٨ وحده صدور ١٥ صحيفة ومجلة في فلسطين، كان ١٢ منها في

(١) انظر: د. حسام أحمد محمد هندواي، الوضع القانوني لمدينة القدس، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩م)، ص ٦٩-٧٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٤-٨٤.



القدس (أي بنسبة ٨٠٪)^(١). وكانت المدينة محورًا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني بفضل اتصالها الوثيق بسائر المدن والقرى الفلسطينية، وعليه فقد استحوذت القدس على أكبر الأسواق والمدارس والفنادق والمستشفيات ومعامل الصناعة في فلسطين. ومن الناحية السياسية، استأثرت المدينة بتمثيل متميز في مجلس المبعوثان العثماني (النواب). ففي أول انتخابات له عام ١٨٧٦ كان الممثل الوحيد لفلسطين في المجلس (وهو يوسف ضيا الخالدي) من القدس الشريف، وكان المدينة كانت تختصر فلسطين بمجملها. وفي انتخابات ١٩٠٨ اختصت القدس بثلاثة من مندوبي فلسطين الخمسة. وكان لها اثنان من خمسة مندوبين عن فلسطين في انتخابات ١٩١٢، وثلاثة من ستة عام ١٩١٤ وفي هذه الانتخابات الأخيرة (١٩١٤)، دفع الصهاينة بمرشح يهودي منافس هو "دانيال أبرافيا"، إلا أنه فشل فشلاً ذريعاً، على خلفية ضعف الوجود والنفوذ اليهودي في المدينة^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن أولى محاولات اليهود لتثبيت تواجدهم عند حائط البراق قد تم في هذه المرحلة أيضاً؛ حيث اشتكى متولي أوقاف "أبو مدين الغوث" بحى المغاربة في ١٢ نوفمبر ١٩١١ من أن أفراد الطائفة اليهودية التي جرت عادتهم بزيارة حائط البراق وقوفاً أخذوا أخيراً يحضرون معهم كراسي للجلوس عليها أثناء الزيارة، وطلب متولي الأوقاف أن يتم وقف هذا التعدي فوراً منعاً لادعاء اليهود مستقبلاً بملكية المكان. وقد أصدر مجلس إدارة لواء القدس، تعليمات تنظم زيارة اليهود للحائط، وتمنع جلب أي مقاعد أو ستائر عند الحائط^(٣). وقد قبل اليهود بذلك على مضض، ثم عادوا لإثارة هذه المشكلة -كما سنرى- في عام ١٩٢٨.

ب- القدس في ظل الاحتلال ثم الانتداب البريطاني ١٩١٧-١٩٤٧: (مرحلة التغلغل الصهيوني)

بعد قرابة الشهر من صدور وعد بلفور، سقطت القدس تحت الاحتلال البريطاني؛ حيث دخلها الجنرال "أدموند اللنبي" في ١٢/٩/١٩١٧. وقد مثل هذا الاحتلال نقلة نوعية في تاريخ المدينة؛ إذ

(١) محمد خالد الأزعر، المشروع الصهيوني والقدس في عهد الانتداب محاولة لصناعة عاصمة، شئون عربية، العدد ٦٩، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٥٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) انظر: د. عادل حسن غنيم، حائط البراق أم حائط المبكى، مصدر سابق، وأيضاً د. محمد الفراء، القدس والمواثيق الدولية المنسية، مجلة الحق، (القاهرة: اتحاد المحامين العرب)، العدد ٣، السنة ٢٤، ١٩٩٩، ص ٥٥-٥٦.



باتت بريطانيا هي المتحكم الفعلي بمصير القدس وفلسطين كلها، بما مكنتها من إخراج المدينة من دائرة النفوذ الفرنسي الروسي الذي تم تقليصه فعلا بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، والتي نصت على إنشاء إدارة دولية في فلسطين. وبهذا الاحتلال أضحت بريطانيا طليقة اليد في تنفيذ ما التزمت به في وعد بلفور تعزيزاً لمصالحها الاستعمارية بخلق كيان يهودي يكون تابعا لها^(١).

وبمجرد احتلال المدينة استدعى الجنرال اللنبي مهندس مدينة الإسكندرية ماركين لوضع القواعد التنظيمية الخاصة بتطويرها والبناء فيها. وقد نصت الخطة التي وضعها عام ١٩١٨ على تقسيم المدينة إلى أربع مناطق: البلدة القديمة وأسوارها، المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، القدس الشرقية، والقدس الغربية. وأوصت الخطة بمنع البناء منعا تاماً في المناطق المحيطة بالبلدة القديمة ووضعت قيوداً شديدة على البناء في القدس الشرقية، في حين اعتبرت القدس الغربية منطقة تطوير يتم تشجيع البناء والإقامة فيها. وكان واضحاً أن هذه الخطة ترمي إلى تغيير التركيبة السكانية في مدينة القدس؛ حيث قيدت حرية العرب في البناء والإقامة بها في حين أتاحت لليهود تعزيز وجودهم وبناء المزيد من الأحياء في القدس الغربية، بحيث يمكنهم السيطرة على الحكم البلدي فيها كخطوة نحو الاحتلال الكامل للمدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة اليهودية المرتقبة^(٢).

اتجهت السياسة البريطانية بعد ذلك إلى تغيير الإدارة العسكرية في فلسطين إلى إدارة مدنية، فكان أن عينت اليهودي البريطاني هربرت صموئيل في عام ١٩٢٠ كأول مندوب سام لها في فلسطين، ثم استطاعت فرض انتدابها على البلاد الذي أصبح نافذاً منذ ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣، وحرصت على أن يكون وعد بلفور جزءاً من صك الانتداب الذي اعتمده مجلس عصبة الأمم. وقد دعمت السياسة البريطانية في الفترة ١٩١٧-١٩٤٧ النفوذ الصهيوني والوجود اليهودي في القدس الذي استدعى فعلين متناقضين: الأول: إزاحة الحقائق العربية الفلسطينية في المدينة التي كانت تؤهلها (كما رأينا أواخر العهد العثماني) لتكون عاصمة لأي كيان فلسطيني مستقبلي. والثاني: تسهيل عملية تحويل القدس إلى مدينة مركزية في المشروع الصهيوني عبر تشجيع انتقال الأراضي واستقبال المهاجرين وإنشاء المؤسسات في المدينة. وكان الهدف هو حجب التطور الاجتماعي

(١) إكرام محمد عدوان، مشاريع تدويل القدس ١٩١٩ - ١٩٥٠، رساله دكتوراة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩م)، ص ٢٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢، وكذلك: د. حسام هندواوي، الوضع القانوني لمدينة القدس، مصدر سابق، ص ٣٧ - ٣٨، وأيضاً: د. عبد العزيز عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، مصدر سابق، ص ٨٥٨.



والاقتصادي والسياسي لعرب فلسطين من خلال إقامة وطن يهودي فيها، تكون للقدس فيه مكانة مركزية ومتميزة^(١). وهذا ما يفسر إهمال بريطانيا للغرض الأساسي من الانتداب وانصرافها لتنفيذ وعد بلفور؛ الأمر الذي أشعل فتيل هبات وثورات فلسطينية ارتبط عدد منها بالقدس لرمزيتها ومكانتها وشدة المخاطر التي تعرضت لها مقارنة بباقي فلسطين.

كان الانتداب الذي مُنح للحكومة البريطانية على فلسطين قد تم من حيث مضمونه تحت المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التي تقضي بأن "بعض الجماعات التي كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى قد بلغت درجة من الرقي والتقدم يُستطاع معها الاعتراف بها أمماً مستقلة بشرط أن تسدي الدولة صاحبة الانتداب النصح والمعونة لها حتى يأتي الوقت الذي تستطيع فيه أن تعتمد على نفسها"^(٢).

وقد ارتكبت بريطانيا جملة من المخالفات الجسيمة لهذه المادة، فبدلاً من تقديم المساعدة والإرشاد الإداري لسكان البلاد اتجهت بريطانيا للسيطرة بشكل كامل على التشريع والإدارة^(٣)، لتفرض على الفلسطينيين عدة قوانين جائرة: مثل "قانون انتقال الأراضي" لعام ١٩٢٠ الذي ينص على ضرورة الحصول على موافقة إدارة الانتداب عند كل انتقال ملكية الأموال غير المنقولة وتم تعديل "قانون الأراضي العثماني" في عام ١٩٢١ حيث أصبح على كل من يحيي أرضاً مواتاً، أو يزرعها أن يحصل على موافقة مدير الأراضي في حكومة الانتداب. وقد استهدف كلا القانونين تيسير انتقال ملكية الأراضي لليهود ومنع حدوثه بالنسبة للعرب. كما أصدرت سلطات الانتداب في يوليو ١٩٢٦ "قانون نزع الملكية" الذي يسمح لها بالاستيلاء على أية أراض تری أنها لازمة للاستيطان اليهودي^(٤).

وعلى صعيد الإجراءات، فقد لجأ المندوب السامي هربرت صموئيل إلى التضييق على المزارعين الفلسطينيين بفرض الضرائب الباهظة عليهم لإجبارهم على بيعها أو تركها لليهود، كما قام

(١) محمد خالد الأزعر، المشروع الصهيوني والقدس في عهد الانتداب...، مصدر سابق، ص ١٥٥-١٥٩.
(٢) نقلاً عن: د. أحمد عبد الويس شتا، السيادة العربية على القدس: دراسة تأصيلية في ضوء أحكام القانون الدولي المعاصر (أعمال الندوة العالمية حول القدس)، الاتحاد البرلماني العربي، الرباط: ٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٩٨، ص ١٨٦.

(٣) د. هنري كتن، مصدر سابق، ص ٣٠.

(٤) د. حسام هندراوي، مصدر سابق، ص ٣٩-٤٠.



بتصفية البنك الزراعي العثماني الذي كان يُقرض المزارعين العرب^(١). وفضلا عن ذلك، قرر صموئيل في يونيو ١٩٢١ الاستيلاء على مساحة ٣٣٩٠ دونما من أراضي القدس تعرف باسم كرم أبو حسين، ثم أتبعها في أغسطس ١٩٢٤ بالاستيلاء على مساحة ٣٢١٣ دونما من أراضي قرية صرفند العربية القريبة من القدس^(٢).

ولم تكن النواحي الثقافية بعيدة عن عبث السياسة الانتدابية، إذ جعلت حكومة الانتداب من اللغة [العبرية لغة] رسمية تتساوى مع العربية والإنجليزية، على الرغم من أن نسبة اليهود وقتها - عام ١٩٢٢ - لم تزد عن ٢١٪ من إجمالي سكان فلسطين^(٣). وفي عام ١٩٢٥ تم افتتاح الجامعة العبرية في القدس لنشر الثقافة واللغة العبرية ولتكون "مركز إشعاع سياسي وقومي للحركة الصهيونية حتى تعم منطقة الشرق الأوسط" على حد ما جاء في خطاب بلفور -صاحب الوعد- في حفل الافتتاح^(٤). وقد تم إنشاء الجامعة على هضبة سكوبس في مكان ذي أهمية استراتيجية وأمنية؛ حيث يسيطر على شمال القدس ويشرف على القرى المجاورة في وادي الأردن وجبال الأردن الغربية (جبال السلط)^(٥).

وفي هذه المرحلة "حصلت مدينة القدس على نصيب وافر من تدفق الأموال اليهودية؛ لتكون مركزًا سياسيًا وإداريًا وتعليميًا. فأصبحت مقرًا للجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق التأسيسي والصندوق القومي اليهودي والمجلس الوطني ليشوف (أي يهود فلسطين) والحاخامية الرئيسية، وفي عام ١٩٣٩ افتتح مستشفى هداسا الجامعي في القدس. وأقامت الحركة الصهيونية عددًا من تلك المؤسسات على جبل اسكوبس (المشارف) في شمال شرقي المدينة القديمة مما جعلها شبه محاصرة، وقد كانت هذه هي الجهة الوحيدة التي تقبل التوسع العربي في القدس. وقد ساهم اختيار مواقع هذه المؤسسات في زيادة إحكام الحصار حول

(١) المصدر السابق، ص ٣٩-٣٨.

(٢) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢ - ١٩٣٩)، (بيروت: مركز الأبحاث بمنطقة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤)، ص ٤٥٨.

(٣) د. حسام هندراوي، مصدر سابق، ص ٣٦؛ وأيضا: د.عز الدين فودة، مصدر سابق، ص ١٥٩.

(٤) د. محمد خالد الأزعر، صراع المؤسسات في القدس، القاهرة، مجلة البحوث والدراسات العربية، العددان ٣١ - ٣٢، يوليو وديسمبر ١٩٩٩ م، ص ٤٥٦ وما بعدها.

(٥) راجع: خليل التفكجي، الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ١٤٧.



القدس" (١).

ومن النواحي التي طالتها يد التغيير في هذه المرحلة أيضا ما لحق ببلدية القدس التي كانت أهم المؤسسات التي أخذت الطبيعة السياسية في عهد الانتداب. وقد لجأت السياسة البريطانية إلى إضعاف النفوذ الفلسطيني في البلدية عبر آليتين^(٢): تأجيج المنافسة بين البلدية ومؤسسات فلسطينية أخرى مثل المجلس الإسلامي الأعلى ودار الإفتاء، تغيير حدود المدينة وما يتبعه من إدخال أحياء يهودية كانت تحيط بالقدس إلى داخل نطاق البلدية؛ حيث انعكس ذلك على ازدياد التمثيل اليهودي في البلدية ففي حين كان اليهود ممثلين في المجلس الاستشاري لإدارة بلدية القدس عام ١٩٢٠ بثلاثة أعضاء من أصل عشرين (عشرة ضباط بريطانيين وأربعة من المسلمين وثلاثة مسيحيين)، فقد زاد تمثيلهم في المجلس التالي إلى ستة أعضاء من ١٢ عضواً (أي نصف المجلس)، وبلغ الأمر ذروته بمطالبة اليهود برئاسة البلدية بوصفهم أغلبية في المدينة -وقد حدث هذا بفضل الهجرة والاستيطان في القدس؛ حيث زادت نسبتهم من ٢٥٪ من سكان المدينة عام ١٩١٨^(٣)، إلى ٥٤,٣٪ عام ١٩٢٢، إلى ٥٦,٦٪ عام ١٩٣١، إلى ٦٠,٤٪ عام ١٩٤٦^(٤) وقد تم تعيين يهودي فعلا كرئيس للبلدية عام ١٩٤٤ لكن ذلك قوبل برفض فلسطيني عارم استقال معه كل أعضاء المجلس العرب، فاضطرت بريطانيا آنذاك لتعيين لجنة من موظفيها البريطانيين لتعمل كمجلس بلدي بالقدس، وكان هذا هو آخر وضع لبلدية القدس عشية نكبة ١٩٤٨^(٥).

لقد كان لهذه السياسة التي اتبعتها بريطانيا تأثيرها المباشر على سعي الفلسطينيين لمقاومة الأمر الواقع الذي يفرض في فلسطين بعامة والقدس بصفة خاصة. وقد اجتمع للمدينة من الظروف ما يؤهلها لتكون مركزا لقيادة الحركة الوطنية السياسية الفلسطينية؛ إذ احتضنت القدس عدة مؤسسات منها: مقر دار الإفتاء، والمجلس الإسلامي الأعلى، واللجنة التنفيذية العربية التي مثلت الشعب الفلسطيني في الفترة من (١٩١٩-١٩٣٤) والتي جاءت بعدها اللجنة العربية العليا (١٩٣٦-١٩٤٦)، ثم الهيئة العربية العليا (١٩٤٦-١٩٤٨). ومع تأسيس الأحزاب العربية

(١) بتصرف عن: د. عبد العزيز عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، مصدر سابق، ص ٨٠٨.

(٢) د. محمد خالد الأزعر، صراع المؤسسات في القدس، مصدر سابق، ص ٤٥٧ وما بعدها.

(٣) راجع: سمير الزين ونبيل السهلي، القدس معضلة السلام، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٧، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧م)، ص ٩٠.

(٤) د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ص ٤٢

(٥) د. محمد خالد الأزعر، صراع المؤسسات...، مصدر سابق، ص ٤٥٧ - ٤٥٩.



الفلسطينية ابتداء من ١٩٣٤، كانت القدس أيضًا هي المقر الرئيسي لثلاثة أحزاب هي: الحزب العربي؛ و حزب الدفاع؛ و حزب الإصلاح. يضاف إلى ذلك أن "الجمعية الإسلامية المسيحية الفلسطينية" التي تشكلت لعرض مشكلة عرب فلسطين ومطالبهم بالاستقلال على مؤتمر الصلح في باريس (مارس ١٩١٩) اتخذت من القدس مركزًا لها وكان جل قياداتها من المقدسيين. كما انعقد في المدينة المؤتمر الإسلامي الأول عام ١٩٢٨ الذي حضره ٧٠٠ مندوب من فلسطين والدول العربية ثم المؤتمر الإسلامي الثاني عام ١٩٣١. وكانت المدينة مقر (صندوق الأمة) الذي تأسس عام ١٩٣٢ لإنقاذ أراضي فلسطين من الغزو الصهيوني، وكانت مقرًا لقيادة قوات الجهاد المقدس التي تشكلت ١٩٤٧ للدفاع عن العرب في فلسطين^(١).

ومن حلقات المقاومة ذات الدلالة في تطور قضية القدس وبيان مركزها القانوني وأحقية العرب بالسيادة عليها تلك المتعلقة بانتفاضة أو ثورة البراق في أغسطس ١٩٢٩ وتعود جذور هذه الثورة إلى ما حدث من مسيرات يهودية نظمت في أغسطس ١٩٢٨، حيث طالب اليهود بحائط البراق (الحائط الغربي للمسجد الأقصى) ورفعوا عليه العلم اليهودي هاتفين "الحائط حائطنا"^(٢). وقد قوبلت هذه المطالبة بقيام المسلمين بتشكيل "لجنة الدفاع عن البراق الشريف" ثم بانعقاد المؤتمر الإسلامي الأول في القدس في نوفمبر ١٩٢٨ لمواجهة التحدي اليهودي^(٣). وعلى أية حال فإن المواجهات العربية اليهودية التي اندلعت في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ وامتدت من القدس لتشمل أنحاء أخرى من فلسطين، قد دفعت ببريطانيا لإرسال لجنة يرأسها السير والترشو للتحقيق والتقصي. وقد خلصت في تقريرها المقدم في مارس ١٩٣٠ إلى عدة توصيات منها ضرورة تعيين لجنة تفصل في الحقوق والادعاءات بشأن حائط البراق^(٤).

وبالفعل تشكلت لجنة دولية بتكليف من عصبة الأمم لهذا الغرض، ووصلت إلى القدس في يونيو ١٩٣٠، وبعد عمل استمر ستة أشهر كاملة وشمل الاستماع إلى شهادة الطرفين العربي واليهودي ودراسة الأدلة والوثائق خلصت اللجنة الدولية في ديسمبر ١٩٣٠ إلى الحكم التالي:

(١) محمد خالد الأزعر، المشروع الصهيوني والقدس في عهد الانتداب، مصدر سابق، ١٥٥-١٥٨.

(٢) انظر: صالح مسعود أبو يصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٧٠، ص ١٣٣.

(٣) د. محسن صالح، دفاعا عن المسجد الأقصى وحائط البراق ١٩٢٩-١٩٢٢، مجلة فلسطين المسلمة (لندن)، العدد ١١، السنة ١٨، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٩٠.

(٤) د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ص ٤٦.



"للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي، ولهم وحدهم الحق العيني فيه، لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف، التي هي من أملاك الوقف، وللمسلمين أيضاً تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط، ولكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البر والخير"^(١). "ورتبت اللجنة على ذلك أن أدوات العبادة التي يمكن لليهود وضعها بالقرب من الحائط استناداً لحكم اللجنة ذاتها أو باتفاق الطرفين المعنيين، لا يمكن أن تنشئ أي حق عيني لليهود في الحائط أو الرصيف المقابل له. كما حرمت اللجنة على اليهود جلب أية خيمة أو ستار، أو النفخ في البوق (الشونار) بالقرب من الحائط، أو التسبب في إزعاج المسلمين"^(٢). وقد وضعت قرارات اللجنة محل التنفيذ اعتباراً من ٨ يونيو ١٩٣١، كما أصدر ملك بريطانيا مرسوم الحائط الغربي لسنة ١٩٣١، والذي أقر ما رآته اللجنة ونشر في الجريدة الرسمية لفلسطين.

وإزاء نشاط المقاومة واستمرارها، بدأت بريطانيا في محاولات تهدئتها واستيعابها لاسيما بعد ثورة البراق ١٩٢٩، واستخدم في هذا السياق وسيلتان: إيفاد عدة لجان للتحقيق والبحث واقتراح الحلول، وإصدار عدد من الكتب البيضاء تتناول التزامات بريطانيا وتعهداتها تجاه العرب. وفي الحالتين فقد كانت بريطانيا ماضية في سياستها الرامية لتمكين المشروع الصهيوني من فلسطين المؤيد من الغرب عموماً^(٣).

ولقد كان من أهم لجان التحقيق البريطانية التي تعرضت للقضية الفلسطينية في هذه المرحلة لجنة بيل الملكية التي تشكلت للتحقيق في أسباب ثورة ١٩٣٦ والتوصية بحل. والحق أن توصياتها تعكس تطوراً مهماً إذ أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، ومنطقة ثالثة تشمل القدس وبيت لحم (تمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم وييسر لها الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من القدس إلى يافا). وتبقى هذه المنطقة تحت سيطرة دولة الانتداب (بريطانيا) دون أن يسري عليها تصريح بلفور، وعلى أن تكون لغتها الرسمية الوحيدة هي الإنجليزية، ويشمل هذا الانتداب أيضاً كلا من الناصرة وشواطئ بحيرة طبريا لقدسيتها^(٤).

(١) نقلا عن: د. عادل حسين غنيم، مصدر سابق.

(٢) انظر: د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ص ٤٩.

(٣) راجع: منير شفيق، التجربة الفلسطينية قبل ١٩٤٧ وضياح الفرص، صحيفة الحياة ١٠/٦/٢٠٠١، ص ١٩.

(٤) إكرام عدوان، مشاريع تدويل القدس ١٩١٩ - ١٩٥٠، مصدر سابق، ص ٤٧.



ويمكن القول إن توصيات لجنة بيل عكست تطوراً في رؤية بريطانيا لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة. فبينما حرصت بريطانيا في اتفاقية سايكس بيكو على إدراج نص يقضي بإنشاء إدارة دولية لفلسطين ومن ضمنها القدس، ارتأت في عام ١٩٣٧ أن إدخال منطقة القدس وبيت لحم والناصرة وشواطئ طبريا تحت سيطرتها المباشرة (تحت مسمى الانتداب الدائم) أفضل لبريطانيا، نظراً للأهمية السياسية والدينية لهذه المنطقة، والتي يمكن من خلالها الهيمنة والتدخل في شئون فلسطين، والقيام بدور ماسك الميزان في الصراع بين العرب واليهود خدمة للنفوذ الاستعماري البريطاني في المنطقة حتى بعد إنشاء الوطن القومي لليهود فيها^(١). وفي كل الأحوال، فقد رفض الجانبان العربي واليهودي توصيات اللجنة بسبب منطقة القدس تحديداً؛ إذ رأى العرب أنه لا يوجد مبرر لبقاء هذه المنطقة تحت الانتداب خاصة أنه سيكون دائماً؛ فلو كان القصد هو حماية الأماكن المقدسة، فإنها قد تمتعت بالفعل بالحماية في ظل الحكم الإسلامي، وكان بإمكان الحجاج من كل الديانات الوصول إليها بدون أية مشاكل. كما أن الناصرة وشواطئ طبريا تضم معظم الأراضي الخصبة في فلسطين، وهي التي يملك الفلسطينيون أغلبها وضُمُّها للانتداب يضر بمصالح مالكيها. أما الجانب اليهودي فقد ادعى أن فصل منطقة القدس عن الدولة اليهودية يضر بمركزها الروحي عند اليهود، وهم الذين طوروا تواجدهم في القدس الجديدة التي تمثل مع القدس القديمة وحدة واحدة وطرح زعماء الحركة الصهيونية في مؤتمر زيورخ الصهيوني العالمي -المنعقد في أغسطس ١٩٣٧- خطة على بريطانيا تقترح تقسيم مدينة القدس بين الدولة اليهودية المقترحة ومنطقة الانتداب الخاصة لبريطانيا، بحيث يكون جبل إسكوبس والقدس الجديدة تحت السيطرة اليهودية، أما القدس القديمة الواقعة داخل الأسوار فتؤول إلى سلطة الانتداب^(٢). ومن الجدير بالملاحظة هنا، ذلك الإصرار اليهودي على وضع قدم لهم في القدس مع حرمان العرب من أي جزء في المدينة وتفضيل سيطرة بريطانيا (بدلاً من العرب) على القدس القديمة. وهو ما يعكس فكراً صهيونياً يقوم على التدرج في بلوغ الهدف من خلال خطوات جزئية مع عدم التفريط بالهدف الاستراتيجي للسيطرة على كل القدس وتجريد العرب من حقوقهم فيها.

ورغم أن مشروع بيل لم يجد طريقه للتنفيذ فقد كان له تأثيره الهام على تطور قضية القدس؛ إذ أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ من حيث المبدأ بما جاء في مشروع بيل من تقسيم فلسطين. كما أن فكرة التقسيم أضحت تسيطر على التوجه البريطاني منذ صدور تقرير

(١) المصدر السابق، ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٥١-٥٤.



لجنة بيل وحتى أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين كما يظهر من تقرير لجنة وود هيد عام ١٩٣٨ وكذلك "مشروع النظام الاتحادي" أو مشروع موريسون الذي طرح في ١٩٤٦ وأوصى مثل سابقه ببقاء منطقة القدس تحت الانتداب البريطاني، وإن انفرد مشروع موريسون بالتوصية بإنشاء مجلس بلدي لمنطقة القدس لا يتمتع بصلاحيات سياسية أو دستورية^(١). وكان رفض العرب لهذا المشروع الأخير قد أدى إلى اتجاه بريطانيا لرفع قضية فلسطين برمتها إلى هيئة الأمم المتحدة، لاسيما بعد ما ضمنت بريطانيا مساندة الولايات المتحدة لمشاريعها في فلسطين وقدرة الأخيرة على تهيئة الأجواء ليقبل المجتمع الدولي بإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين^(٢).

وبناء على طلب بريطانيا تم إدراج مسألة فلسطين على جدول أعمال دورة الجمعية العامة التي قررت تشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين في ٢٧ / ٤ / ١٩٤٧ للنظر في كيفية حل القضية وقد أعدت اللجنة تقريراً رفعته إلى الجمعية العامة في سبتمبر ١٩٤٧ وتضمن مشروعين للحل: "مشروع الأغلبية ويقضي بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين مع تقسيمها لدولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ترتبطان معاً بوحدة اقتصادية، وإنشاء كيان خاص بمدينة القدس يتم إخضاعه لنظام دولي تديره الأمم المتحدة. أما مشروع الأقلية والذي تبنته ثلاث دول فقط من أعضاء اللجنة الإحدى عشر فيقترح إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وإنشاء دولة فيدرالية مؤلفة من العرب واليهود عاصمتها القدس^(٣).

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة قرارها -أو توصيتها- رقم ١٨١ المعروف بقرار التقسيم؛ والذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع وضع نظام دولي خاص للقدس يديره مجلس وصاية يقوم بأعمال الإدارة نيابة عن الأمم المتحدة. "وحدد القرار حدود منطقة القدس لتشمل بلديتها في ذلك الوقت بالإضافة إلى المدن والقرى المحيطة بها من أبو ديس شرقاً إلى عين كارم غرباً وشعفاط شمالاً وبيت لحم جنوباً بحيث تكون منطقة منفصلة Corpus

(١) للمزيد من التفاصيل: د. عز الدين فودة، مصدر سابق، ص ١٦١ وما بعدها. وأيضاً: د. خليل الحديثي، قضية القدس في الأمم المتحدة، في: د. شفيق جاسر أحمد (محرر)، مصدر سابق، ص ٩٦. وكذلك: د. محمد طلعت الغنبي ود. محمد سامي عبد الحميد، قضية فلسطين أمام القانون الدولي، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط ٢، ١٩٩٧م)، ص ١٣٠.

(٢) انظر: د. حسام هندراوي، مصدر سابق، ص ٥٨-٥٩.

(٣) للمزيد من التفاصيل: المصدر السابق، ص ٥٩-٦٠. وأيضاً: د. خليل الحديثي، مصدر سابق، ص ١٠٠-٩٨؛ كذلك د. هنري كتن، مصدر سابق، ص ٣٤-٣٥.



separatum عن الدولتين العربية واليهودية. أما عن النظام الذي تضمنه القرار بالنسبة للقدس فيتلخص فيما يلي:

١- حاكم للقدس يعينه مجلس الوصاية، لا يكون عربيًا ولا يهوديًا، ويعاونه جهاز إداري من موظفين دوليين، ٢- تتمتع منطقة القدس باستقلال واسع في الحكم والإدارة المحليين، ٣- تكون منطقة القدس منزوعة السلاح ومحايدة وتشكل قوة شرطة لحماية الأماكن المقدسة والدينية، وينتخب مجلس تشريعي في انتخابات عامة مباشرة، ٥- يقام للقدس نظام قضائي مستقل بما في ذلك محكمة استئناف، ٦- تُقام العلاقات بين منطقة القدس وكل من الدولتين العربية واليهودية من خلال ممثلين معتمدين لدى حاكم القدس، وتتضم المنطقة إلى الاتحاد الاقتصادي الذي يقام بين تلك الدولتين، ٧- يتمتع سكان المنطقة بجنسية القدس إلا إذا اختاروا جنسية الدولة العربية أو اليهودية، ٨- يعاد النظر في النظام بعد عشر سنوات من بدء تطبيقه، يستفتى بعدها سكان القدس حول تعديله بما يلائم رغباتهم^(١). وقد حصل هذا القرار على موافقة ٣٣ دولة فيما عارضته ١٣ دولة وامتنعت ١٠ دول عن التصويت^(٢).

وكان للدبلوماسية الصهيونية دورها في صدوره، كما كان لاتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تأثير كبير على تصويت الدول الدائرة في فلكهما لصالح القرار. ويذكر أن الجانب العربي أخفق قبل عرض قرار التقسيم بإقناع الجمعية العامة بتأييد "مشروع عربي يرمي إلى إنشاء حكومة مركزية في فلسطين ويدعو بريطانيا إلى التريث في إنهاء انتدابها بحيث يتم الجلاء بعد سنة، من تكوين تلك الحكومة"، ولم يثل هذا المشروع تأييدًا إلا من الدول العربية والإسلامية بالإضافة إلى كوبا وليبريا^(٣). كما رفضت الجمعية العامة اقتراحًا عربيًا آخر بعرض الأمر على محكمة العدل الدولية لإبداء رأيها الاستشاري حول مدى صلاحية الجمعية العامة في فرض قرار التقسيم أو حتى

(١) نقلًا عن: طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٩٠-٩١.

(٢) محمود نعناعة، حقوق الشعب العربي في فلسطين، (بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة، دار الوحدة، بدون تاريخ نشر، ص ٢٠؛ وأيضًا: محمد شوقي عبد العال، الدولة الفلسطينية: دراسة سياسية وقانونية في ضوء أحكام القانون الدولي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص ١٥٨-١٦٧.

(٣) راجع: د. خليل الحديثي، مصدر سابق، ص ١٠٣.



مجرد التوصية به، لكن هذا الاقتراح لم يحصل على الأغلبية المطلوبة لذلك وهي الثلثين؛ إذ صوتت إلى جانبه ٢١ دولة وصوتت ضده ١٨ دولة وامتنعت ١١ دولة عن التصويت^(١).

وفي ختام عرضنا لهذه المرحلة من تاريخ قضية القدس نتوقف أمام بعض الجوانب القانونية ومسألة السيادة. والحق أن هذه المرحلة قد شهدت من الأحداث ما يؤهلها تماما لينطبق عليها مفهوم "التاريخ الحاسم" أو "الفترة الحاسمة" في القانون الدولي. ويقصد بالتاريخ الحاسم "ذلك التاريخ الذي إذا رجعنا للوضع الموجود فيه، أمكننا القول إن مطالب الأطراف وادعاءاتهم صالحة للفصل فيها. فهو التاريخ الذي يعتبر فيه المركز القانوني لأطراف النزاع قد تبلور"^(٢). وإذا كان من الواضح أن فترة ما قبل احتلال بريطانيا للقدس عام ١٩١٧ كانت السيادة فيها على المدينة للعرب والمسلمين، فإن الفترة اللاحقة (١٩١٧ - ١٩٤٨) لم تشهد ما يؤثر على أحقية العرب بالسيادة عليها. وبيان ذلك أن الاحتلال ثم الانتداب البريطاني لا يترتب عليهما انتقال السيادة القانونية من الشعب الفلسطيني إلى سلطات الانتداب، وإنما تبقى السيادة ثابتة للشعب وموقوفة عليه وكامنة فيه حتى يصل إلى مرحلة الاستقلال التام^(٣). كما أن بريطانيا تجاوزت اختصاصاتها كدولة منتدبة لا يحق لها سوى ممارسة بعض مظاهر السيادة الفعلية (الواقعية وليست القانونية)، وحكمت فلسطين حكماً مباشراً فسنت القوانين وسمحت بانتقال الأراضي وهجرة اليهود، ثم أنهت انتدابها بصورة مخالفة لأحكام القانون الدولي "إذ لم تعمل على استقلال فلسطين وتحقيق التقدم والرفاه لشعبها، ولم تعمل على إحلال نظام الوصاية محل نظام الانتداب أو تسليم السلطة إلى حكومة وطنية تتولى إدارة البلاد"^(٤).

يضاف إلى ذلك أن قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة لا يؤثر في الحقيقة على "حق الشعب الفلسطيني في السيادة على كامل ترابه الوطني، بما في ذلك القدس بجميع أجزائها

(١) المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٤. أيضاً: د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ص ٦١.

(٢) نقلاً عن: د. محمد شوقي عبد العال، السيادة على القدس، مرجع سابق، ص ٣٥٦.

(٣) انظر: د. سالم الكواني، وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية، الموسوعة الفلسطينية، (بيروت، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ط ١، ١٩٩٠)، القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، مجلد ٦، ص ٩١٦. وأيضاً: مجلس القدس العالمي، القدس العالمي، القرارات الدولية الكاملة ١٩٤٧-١٩٧٧، (بيروت: مجلس القدس العالمي، ط ١، ١٩٩٨). وكذلك: د. أحمد عبد الونيس شتا، مصدر سابق، ص ١٨٦ وما بعدها. وأيضاً: د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ص ٨٩ وما بعدها.

(٤) نقلاً عن: د. سالم الكسواني، مصدر سابق، ص ٩١٦.



وأحيائها^(١)". وبيان ذلك في عدة وجوه: فمن جهة أولى لا تملك الجمعية العامة إجراء أي تعديل أو تغيير في صك الانتداب الذي صدقت عليه عصبة الأمم، وهذا الصك لم يرد به نص بشأن تقسيم فلسطين أو تدويل القدس. وعليه فإن الجمعية العامة قد تجاوزت اختصاصها الذي حدده ميثاق الأمم المتحدة بشأن تنظيم مصير الأقاليم الخاضعة للانتداب^(٢). ومن جهة ثانية، فإن "القرارات التي تتوجه بها الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء تعتبر مجرد توصيات يترك لها حرية الاختيار بين النزول على مقتضى ما تقضي به من أحكام أو عدم الالتفات إليها. ويستفاد ذلك من نصوص المواد من ١٠ إلى ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة ولا تكتسب هذه التوصيات أو القرارات قوة قانونية ملزمة إلا بقبول الدول المخاطبة بها بأحكامها، وعندئذ ترد هذه القوة إلى قبول الدول الأعضاء، وليس إلى القرارات في حد ذاتها^(٣)". وعليه فإن رفض الدول العربية لهذا القرار يجرده من ترتيب أي آثار قانونية بشأن سيادتهم على المدينة، في حين "يكتسب القرار قوة قانونية ملزمة في مواجهة إسرائيل استناداً إلى واقعة قبولها الصريح والصحيح بأحكام القرار دونما تحفظ مما يقتضي مع إقرار إسرائيل وتسليمها -ضمن أشياء أخرى - بخروج القدس من النطاق الإقليمي المحدد لقيام الدولة اليهودية، وبالتالي امتناعها عن الادعاء بأي حقوق ومطالبات سيادية على مدينة القدس بكاملها"^(٤).

ومن جهة ثالثة فإن القرار يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يقر في مادة ١/٢ بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويحرم على الأمم المتحدة في مادة ٧/٢ أن تتدخل في الأمور التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. فضلاً عن ذلك فإن القرار يحتوي على تعسف يجعله باطلاً؛ "إذ يمنح اليهود مساحة ١٤,٢٠٠ ألف كم^٢ في حين يمنح العرب -وهم الغالبية وأصحاب الحق أصلاً- ١٢ ألف كم^٢ فقط. وفي ذات الوقت يقيم الدولة اليهودية في منطقة يسكنها ٤٦٠ ألف عربي يملكون ثلثي ما بالمنطقة من أراض وعقارات مقابل ٥٣٠ ألف يهودي يملكون ثلث الأراض

(١) د. أحمد عبد الونيس شتا، مصدر سابق، ص ١٩٥. والمزيد من التفاصيل: محمد شوقي عبدالعال، الدولة الفلسطينية، مصدر سابق، ص ١٦٠-١٦٢.

(٢) د. أحمد عبد الونيس، مصدر سابق، ص ١٩٤؛ وأيضاً: د. الغنيبي ود. عبد الحميد، قضية فلسطين أمام القانون الدولي، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(٣) بتصرف عن: د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٤) نقلاً عن: د. أحمد عبد الونيس شتا، مصدر سابق، ص ١٩٤-١٩٥.



والعقارات فحسب^(١)". وهذا ما يجعل القرار ينطوي على ظلم كبير للعرب في أرضهم ووطنهم بما يعكس انصياع الجمعية العامة للإرادة والنفوذ الصهيونيين^(٢)، بما يجعل القرار أقرب إلى التسوية السياسية منه إلى الحكم القانوني أو الحكم التاريخي^(٣).

بالرغم من أن التطورات اللاحقة في صراع العرب مع إسرائيل قد حالت دون تطبيق قرار التقسيم على الأرض، إلا أن هذا لا يحول دون وجوب اعتراف إسرائيل بأحكامه -كونها قبلت به- ولا يمنع من القول بأن التواجد الإسرائيلي في القدس بشطريها وسائر التدابير التي تقوم بها هي أفعال غير مشروعة قانوناً "فالوضع القانوني للقدس يتلخص في أن التدويل الشامل ودستوره لا زالا قائمين من ناحية الأمم المتحدة، لكنها يفتقران إلى التنفيذ"^(٤). ولعل ذلك هو ما يمنع المجتمع الدولي حتى الآن من الاعتراف بالقدس -وحتى الغربية منها- عاصمة لإسرائيل. ويبقى أن قرار التقسيم يحتوي في الحقيقة على تحديد دقيق لحدود منطقة القدس التي يجب أن تُدول بما يشكل دعماً للمفاوضات العربي في مطالبته بتطبيق الوضع القانوني على المدينة بدون فصل بين شرقها وغربها^(٥). وبالتالي فلا يصح الحديث عن تدويل المدينة القديمة فقط أو تدويل إدارة الأماكن المقدسة كما طرح مؤخراً.

ج- قيام إسرائيل واحتلال القدس الجديدة ١٩٤٨-١٩٦٦: (مرحلة الغزو)

لقد كان صدور قرار التقسيم مقدمة لاندلاع اضطرابات حادة في فلسطين؛ بسبب رغبة القيادة الصهيونية في مباشرة تنفيذه وارتكابهم العديد من الأعمال العدوانية المصممة لطرد عرب فلسطين بالقوة والإرهاب لإقامة دولة يهودية نقية. وقد سُنت هذه الأعمال في أنحاء عديدة من

(١) نقلا عن: د. الغنيمي ود. عبد الحميد، ص ١٣٩-١٤٠. وانظر في نفس المعنى: د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ص ١٠٠٠.

(٢) راجع هاني الحوراني، القدس في القرارات الدولية والسياسات الإسرائيلية بين عهد الانتداب ومسيرة التسوية السلمية، في: د. محمد إبراهيم منصور (محرر)، القدس التاريخ والمستقبل، (أسيوط: جامعة أسيوط - مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٧)، ص ٤٩٠.

(٣) د. فايز صايغ، الدبلوماسية الصهيونية، (بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية، العدد ١٣، مايو ١٩٩٦)، ص ١٤٦.

(٤) نقلا عن: د. عز الدين فودة، مصدر سابق، ص ١٨٣. وانظر في نفس المعنى: مجلس القدس العالمي، القرارات الدولية الكاملة....، مصدر سابق، ص ٣٠.

(٥) انظر: حسن أحمد عمر، المركز القانوني للقدس عاصمة لفلسطين (١)، صحيفة الأهرام، ١١/٨/١٩٩٨، ص ١٠.



فلسطين إلا أن أسوأها ما كان في منطقة القدس وحولها^(١). ولعل المذبحة التي جرى ارتكابها في ١٩٤٨/٤/٩ ضد سكان قرية دير ياسين التي تقع على بعد ميل ونصف غربي القدس -أي في منطقة النظام المنفصل- هي المثال الأهم على رغبة القيادات الصهيونية في احتلال منطقة القدس بكاملها وتهجير سكانها العرب منها^(٢).

إن السمة الأبرز التي تميز الفترة (١٩٤٨-١٩٦٦) هي سيطرة نمط "المرحلية" على الاستراتيجية الصهيونية تجاه القدس؛ و"المرحلية" هنا تقوم على أربعة أسس متفاعلة: "أولاً: (الواقعية) التي تعيّن الحد الأقصى لما تطالب به الحركة الصهيونية في كل ظرف طبقاً لأوضاعه وإمكاناته. ثانياً: (المرونة) التي تقوم بتكييف الأشكال والوسائل. ثالثاً: مبدأ (اللاتراجع)، الذي يعيّن الحد الأدنى للمطالب الصهيونية في كل ظرف. رابعاً: (التصاعد)، الذي يعني الانتقال إلى مرحلة جديدة تفصح فيها الحركة الصهيونية عن مطالب جديدة، يكون حدها الأدنى ما كان في المرحلة السابقة حداً أقصى"^(٣).

إن التخلي عن القدس لم يكن وارداً عند القادة الصهاينة حتى في لحظة قبولهم لقرار التقسيم، إذ اعتبرت الوكالة اليهودية القرار انتصاراً لجهودهم فتم قبوله مؤقتاً كتمن لوجود دولة يهودية التي تعد مكسباً يمكن أن يعوض الخسارة المتمثلة بتدويل القدس، وقد أدرك القادة الصهاينة أن إحباط التدويل يبقى ممكناً في المستقبل ما دامت قد وجدت الدولة على الأرض. وقد عمل هؤلاء على تفرغ قرار التقسيم من مضمونه -ولا سيما في شقه المتعلق بتدويل القدس- مع تعزيز وضعهم العسكري أواخر أيام الانتداب البريطاني.

وبقصد مجابهة الأمم المتحدة والدول العربية بالأمر الواقع عندما يحين وقت جلاء القوات البريطانية وإنهاء الانتداب، شرعت العصابات اليهودية منذ مطلع أبريل ١٩٤٨ بشن هجمات وحشية على القرى والمدن العربية، فسقط في دير ياسين زهاء الثلاثمائة شهيد، وجرى احتلال حي القطمون في ١٩٤٨/٤/٢٥، ثم حي الشيخ جراح في ١٩٤٨/٤/٣٠، وتم احتلال معظم القدس

(١) د. هنري كتن، مصدر سابق، ص ٣٩-٤٠.

(٢) د. وليد الخالدي، مصدر سابق، ص ١١.

(٣) نقلاً عن: د. فايز صايغ، مصدر سابق، ص ٨٤.



الجديدة قبل ١٥/٥/١٩٤٨^(١). وقد تعرضت المساكن العربية فيها لعمليات سلب ونهب واسعة النطاق من قبل العصابات الصهيونية.

وخلال أيام ١٤ - ١٨ مايو هاجم اليهود القدس القديمة محاولين احتلالها وتعرض سور المدينة لقصف بالأسلحة الثقيلة، لكن المجاهدين العرب نجحوا في صد الهجوم إلى أن وصل الجيش الأردني في ١٩ مايو. وبعد دخول الهدنة الأولى حيز النفاذ في ١١/٦/١٩٤٨، استطاع اليهود فتح الطريق بين تل أبيب والقدس، وقاموا بتوقيع اتفاق مع الجيش الأردني في ٧/٧/١٩٤٨ لنزع السلاح في منطقة جبل سكوبس وجعلها منطقة دولية. ثم استغلوا ذلك كله ليشنوا في ١٧/٧/١٩٤٨ هجومًا شديدًا على القدس القديمة بقصد احتلالها دون أن ينجحوا في ذلك.

وقد توافق مع هذه المعارك على الأرض معركة أخرى خاضها اليهود في أروقة الأمم المتحدة، وكان هدفها ببساطة إبعاد الهيئة الدولية عن التدخل الفاعل في الصراع، إلا في اللحظات التي يستشعر اليهود فيها حاجتهم للهدنة لإعادة رص صفوفهم أو لتجريد العرب من مكاسمهم في الحرب الدائرة. ومن هذا المنطلق -أي إبعاد الأمم المتحدة- رفض مندوب الوكالة اليهودية في ٢٤/٣/١٩٤٨ في مجلس الأمن ما اقترحه المندوب الأمريكي من المطالبة بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية، لما ينطوي عليه من تأجيل لإنشاء الدولة اليهودية الذي يرفضه "الشعب اليهودي" مثلما يرفض الوصاية على فلسطين. وفي تطورٍ آخر استغل اليهود قيام اللجنة القنصلية للهدنة المكونة من قناصل فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا بأعمال الهدنة التي بدأت في ٢٣/٤/١٩٤٨، فقاموا باحتلال حي القطمون والشيخ جراح^(٢).

وبعد إعلان الدولة في ١٥ مايو أخذ اليهود على عاتقهم مهمة إفشال جهود الوسيط الدولي الكونت برنادوت، حيث رفضوا مقترحاته الأولى التي قدمها في ٢٧/٦/١٩٤٨، والقائلة بضم القدس للدولة العربية مع توفير حكم ذاتي بلدي لليهود فيها وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة مما أدى إلى طرحه مقترحاته الثانية التي تراجع فيها عن جعل القدس عربية إلى مشروع تدويلها لتكون تحت إشراف الأمم المتحدة وإدارتها، مع إعطاء كل من سكانها العرب واليهود حق الاستقلال

(١) راجع: د. هنري كتن، مصدر سابق، ص ٤٣. وأيضاً: د. عز الدين فودة، مصدر سابق، ص ١٨٨ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٧ - ١٩٠.



بشؤونهم المحلية، ولم يكن مصير المقترحات الثانية بأفضل من الأولى؛ إذ قامت العصابات الصهيونية باغتيال برنادوت في ١٧/٩/١٩٤٨^(١).

والحق أن الجمعية العامة للأمم المتحدة واصلت إصرارها على تدويل القدس عبر قرارها رقم ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨، والذي تشكلت بموجبه "لجنة التوفيق الدولية" ومهمتها تقديم اقتراحات مفصلة لإنشاء نظام دولي دائم لمنطقة القدس لتتنظر فيه الجمعية العامة^(٢). وبالرغم من معارضة إسرائيل لهذا القرار فإنها قد أرجأت تحديها له إلى حين حتى لا يؤثر ذلك على الطلب الأول الذي قدمته للانضمام للأمم المتحدة في ١٧/١٢/١٩٤٨. ومع تجديدها هذا الطلب في ١٩٤٩/٢/٢٤ دعت إسرائيل من الجمعية العامة لتوضيح موقفها أمام لجنة خاصة (لجنة أود هوك) من ثلاثة أمور: ضمان أمن الأماكن المقدسة، ومدى استعداد إسرائيل لتنفيذ قراري الجمعية رقم ١٨١ و١٩٤، وأسباب نقل إسرائيل لخمسة من وزاراتها من تل أبيب إلى القدس. وجاء الجواب على لسان أبي أيان ممثل إسرائيل بالتأكيد على استعداد بلاده للتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٨١ والتزامها بتوفير الضمانات التي تطلبها الهيئة بخصوص الأماكن المقدسة، واعتبر أبو أيان أن نقل بعض الوزارات إلى القدس لا يعبر عن ضم إسرائيل للقدس الجديدة أو إيجاد وضع سياسي - قانوني جديد للمدينة، وإنما هو إجراء ضروري لتحسين وضعها الاقتصادي وإنعاش مرافقها التعليمية والصحية حتى لا تصبح المدينة فقيرة ومعدمة^(٣). وبناء على هذه التأكيدات قُبلت إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة في ١١/٥/١٩٤٩.

ويشكل تاريخ انضمام إسرائيل للمنظمة الدولية في ١١/٥/١٩٤٩ نقطة تحول في الموقف الإسرائيلي يعكس مرحلة جديدة من سياسة إسرائيل تجاه القدس عنوانها "رفض التدويل ومطالبة الأمم المتحدة بإقرار الأمر الواقع". ففي خطوة أولى طلب اليهود في شهر سبتمبر ١٩٤٩ "من لجنة التوفيق الدولية" المنبثقة عن القرار ١٩٤ أن يقتصر التدويل على أماكن العبادة فقط بغض النظر عن مقررات الأمم المتحدة. وفي خطوة ثانية تؤكد هذا الموقف الإسرائيلي الراض للتدويل أثناء الدورة الرابعة للجمعية العامة في خريف عام ١٩٤٩، إذ اعترضت إسرائيل على أي شكل من أشكال التدويل وقالت إنها لا تقبل بديلا عن الأمر الواقع في القدس. وعليه فقد استبقت صدور

(١) للمزيد من التفاصيل: د. سالم الكسواني، مصدر سابق، ص ٩١٨.

(٢) راجع: فوزية صابر، القدس وهيئة الأمم المتحدة، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، السنة ٢٣، أغسطس ٢٠٠٠، ص ٤٣.

(٣) د. هنري كتن، مصدر سابق، ص ٥٣ وما بعدها.



القرار ٣٠٣ في ١٩٤٩/١٢/٩ (الذي ينادي بإعادة تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم)، وتحدثت الأمم المتحدة بإعلان الكنيست الإسرائيلي في ١٩٤٩/١٢/٥ بيانا جاء فيه "إن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل"^(١). وما لبثت الحكومة الإسرائيلية أن قامت في ١٩٤٩/١٢/١١ بنقل وزاراتها إلى القدس (ما عدا الخارجية والدفاع)^(٢). وأتبعته إسرائيل ذلك بنقل مقر الكنيست إلى القدس في ١٩٤٩/٧/١٧^(٣). وقد انتقد رئيس الحكومة ديفيد بن جوريون تكرار الجمعية العامة للمرة الثالثة توصيتها الأولى بتدويل القدس، واصفا إياه "بالعمل الشرير" وأن الصهيونية "ردت عليه" بما يستحقه من "رد حازم وصریح"، عندما قررت أن تتجاهله وتعصاه عصياناً جليلاً: "لقد قمنا فوراً بنقل مقر الحكومة والبرلمان إلى القدس، وجعلنا من القدس تاج إسرائيل وعاصمتها، بشكل لا تراجع عنه، ويستطيع جميع الناس أن يروه"^(٤).

وبالرغم من قيام إسرائيل بنقل وزارة خارجيتها إلى القدس في ١٩٥٣/٧/١٣، فإن موضوع تدويل القدس لم تتم مناقشته في دورة الجمعية العامة الثامنة (١٩٥٣)، كما لم يناقش أيضا في الدورات الثلاث السابقة أعوام ١٩٥٠ و١٩٥١ و١٩٥٢. وهكذا بدا أن مسألة التدويل قد أصبحت غير قابلة للتطبيق بفعل السياسات الإسرائيلية^(٥). ويضاف إلى ذلك، أن التدويل قد بدأ يفقد أنصاره في الجمعية العامة، إذ أقدمت هذه على إلغاء قرارها رقم ٣٥٦ الخاص بفتح اعتماد لوضع نظام دولي دائم للقدس والصادر في ١٩٤٩/١٢/١٠، وقد تم الإلغاء بالقرار رقم ٤٦٨ الصادر في ١٩٥٠/١/١٤^(٦).

ويبدو أن انتشاء إسرائيل بنجاحها في إفشال تدويل القدس قد جعلها تطلق لنفسها العنان في اتباع سياسات تكرس القدس الجديدة كعاصمة لها. وفي هذا السياق عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إخضاعها لقوانينها وتشريعاتها المختلفة، فأصدرت في ١٩٥٠/٣/٣١ ما يسمى "قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٥٠" والذي وضعت الحكومة الإسرائيلية بموجبه أيديها على جميع

(١) د. سالم الكسواني، مصدر سابق، ص ٩٢١.

(٢) المصدر السابق، ص ٩١٩.

(٣) د. عبد الرحمن الصالحي، مسألة تدويل القدس بين السياسة والقانون الدول، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٢، يناير ١٩٩٠، ص ٤٨.

(٤) نقلا عن: د. فايز صايغ، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٥) د. عزالدين فودة، مصدر سابق، ص ١٨٢.

(٦) فوزية صابر، مصدر سابق، ص ٤٢-٤٣. وانظر نص القرار في: مجلس القدس العالمي، القدس: القرارات الدولية، ص ٧١-٧٠.



الأماك المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها جميع اللاجئين من عرب القدس، وكانوا يبلغون آنذاك حوالي ١٠٠ ألف -وقد منعت إسرائيل عودتهم لديارهم بالرغم من صدور القرار ١٩٤-، وقدرت العقارات والأراضي الخاصة بهم بحوالي ٨٠٪ من القدس الجديدة^(١). وكان الهدف من سن هذا القانون بيع المناطق السكنية في القدس الجديدة إلى المستوطنين اليهود المهاجرين الذين تدفقوا بكثافة عليها بعد صدور ما يسمى "قانون العودة" في عام ١٩٥٠ الذي يتيح لكل يهودي في العالم الحصول على الجنسية الإسرائيلية وكافة حقوق المواطنة فور وصوله لإسرائيل^(٢). وكنتيجة لمنع اللاجئين العرب من العودة وإغراق القدس بالمهاجرين اليهود تغيرت التركيبة الديموجرافية تماما؛ إذ بلغ عدد السكان اليهود في القدس في نوفمبر ١٩٤٨ (٨٤ ألف نسمة) وزادوا إلى ١٠٣ ألف نسمة عام ١٩٤٩ ثم أصبحوا ١٣٨ ألف عام ١٩٥١، وبلغ عددهم ١٦٧٤ ألف عام ١٩٦١، ثم ارتفع عددهم إلى ١٩٦ ألف عشية حرب ١٩٦٧^(٣). وقد أصبحت القدس الجديدة مدينة يهودية السكان بعد أن تم تهجير سكانها الأصليين ومُنِعوا من العودة إليها ليصل عددهم إلى ٢٩٠٠ شخص فقط بعد مايو ١٩٤٨^(٤)، في حين كان عددهم قبل النكبة مساوياً تقريباً لسكان اليهود في القدس الجديدة^(٥).

وبالنظر إلى أن خطوة نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس لم تؤت ما تنشده إسرائيل من اعتراف بسيادتها على القدس الغربية؛ إذ استنكرها أغلب الدول التي تتبادل مع إسرائيل التمثيل الديبلوماسي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي سجلت في احتجاج وزارة خارجيتها في ١٩٥٢/٧/٩ أنها لا تعترم -احتراماً للنظام الدولي الخاص بالقدس- القيام بنقل السفير الأمريكي وموظفي السفارة بإسرائيل إلى القدس. وقد اتبع عدد كبير من الدول اللاتينية والكاثوليكية ذات الموقف فامتنعت عن تقديم أوراق اعتماد سفرائها ووزرائها المفوضين في القدس.. بالنظر إلى هذا كله وسعيًا لكسب الشرعية الدولية لاحتلالها لغربي المدينة قامت إسرائيل بإنشاء مبنى جديد لبرلمانها (الكنيست)، وسعت إلى جعل حفل افتتاحه في ١٩٦٦/٨/٣٠ مناسبة لإقرار برلمانات العالم بالأمر الواقع في القدس، لكن هذا المسعى لم ينجح في انتزاع

(١) فوزية صابر، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٢) د. هنري كتن، مصدر سابق، ص ٥٧.

(٣) د. حسام هندواي، مصدر سابق، ص ١١٧.

(٤) سمير الزين ونبيل السهلي، مصدر سابق، ص ٩٠.

(٥) د. هنري كتن، مصدر سابق، ص ٥٨.



الاعتراف المنشود؛ إذ رفضت برلمانات جميع الدول الاشتراكية بالإضافة إلى الهند الدعوة الموجهة إليها للحضور، ولم تشارك دول أخرى تبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل في الاحتفالات. وحتى بالرغم من حضور ممثلي ٣٩ دولة للاحتفالات فقد حرصوا على التأكيد أنهم استجابوا للدعوة بصفة شخصية دون تمثيل لبرلماناتهم أو دولهم أو حتى للأحزاب التي ينتمون إليها. وقامت عدد من هذه الدول (مثل فرنسا وبريطانيا واليابان) بإفادة الدول العربية أن حضور أعضاء في برلماناتها بصفة شخصية لا يمثل اعترافًا بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل؛ إذ أن الاعتراف لا يكون إلا بنقل سفاراتها إلى القدس^(١).

وبالإضافة إلى هذه الصعوبات الخارجية، كانت هناك مشكلات داخلية حالت دون جعل القدس تحتل مركز المدينة الأولى بدلا من تل أبيب التي ظلت بحكم تركز النشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي اليهودي فيها هي العاصمة الفعلية، في حين بقيت القدس عاصمة رمزية. ولعل هذا هو ما دفع الحكومة الإسرائيلية في منتصف عام ١٩٦٦ إلى اتخاذ عدة إجراءات لتأهيل القدس وتطويرها منها: "تشكيل لجنة برلمانية للإشراف على شئون المدينة وتطويرها اقتصاديًا وسياسيًا، والعمل على زيادة المؤسسات الثقافية والاقتصادية بالمدينة، والتشديد على عقد لجان الكنيست في القدس، وأن تقوم الحكومة بإعطاء كافة التسهيلات والمساعدات التي يقتضيها نقل السفارات الأجنبية إلى القدس من قبيل إنشاء الفنادق العالمية ومنح الأراضي ومساعدات إقامة المباني لجميع السفارات التي تقرر [نقل] أماكنها إلى القدس، ودعوة رجال التجارة والصناعات إلى إنشاء المشروعات الصناعية والعمرائية في القدس ومنح هذه المشروعات امتيازات خاصة. واتخذت الحكومة أيضا عدة إجراءات لتعزيز مركز القدس الدولي أهمها: التركيز على عقد المؤتمرات الدولية في القدس، وتبادل العلاقات وعقد الاتصالات المستمرة وإقامة الاجتماعات في القدس مع مختلف بلديات العالم، واستخدام الضغط الدبلوماسي المتكرر والدعاية المغرضة حتى تقتنع الدول بنقل سفاراتها أو إنشاء مقارَ بعثاتها الدبلوماسية الجديدة في القدس"^(٢).

وإذا ما أردنا توصيف هذه المرحلة (١٩٤٨-١٩٦٦) بصفة إجمالية فيمكن أن نعتبرها المرحلة التمهيدية للاستيلاء على القدس بكاملها فيما بعد من خلال اتباع سياسة الأمر الواقع الذي يُفرض بالتدرج وبتصاعد مستمر؛ إذ عمدت إسرائيل إلى تثبيت وجودها في القدس الجديدة أولا مستعينة بالقوة العسكرية بداية ثم باتخاذ إجراءات أخرى متممة. وهو ما يعكسه تصريح "بن

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: د. عزالدين فودة، مصدر سابق، ص ٢٣١-٢١١.

(٢) بتصريف من المصدر السابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.



جوربون" في ٢٤/٦/١٩٤٨ الذي قال فيه: "إن القدس مسألة قدرة عسكرية. المرحلة الأولى هي احتلالها، وستعقبها بعد ذلك عدة مراحل تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية للمدينة"^(١).

وإذا كانت هذه المرحلة قد شهدت -لأول مرة في تاريخ المدينة- تقسيم المدينة إلى قسمين إثر حرب ١٩٤٨ واتفاقيات الهدنة التي تلتها بين الطرف الأردني والحكومة الإسرائيلية، فإن ذلك لا يمثل سوى أمرًا واقعيًا وليس من شأنه التأثير على المركز القانوني للقدس الذي يحدده القرار ١٨١^(٢). وبالنسبة للسيادة القانونية على المدينة بشقيها فإنها تبقى للفلسطينيين؛ فالثابت تاريخيًا أن الوجود الإسرائيلي في القدس الغربية جاء نتيجة للأعمال الحربية التي شنها اليهود ضد سكانها العرب، كما يشكل هذا الوجود حرقًا لقرار التقسيم، إذ استولت العصابات الصهيونية بالقوة المسلحة على مساحات كبيرة -من بينها القدس الجديدة- لا تقع ضمن الحدود التي عيّنها القرار للدولة اليهودية. ولما كان ميثاق الأمم المتحدة قد حرم على الدول الأعضاء استخدام القوة في العلاقات الدولية، إلا في حاليّ الدفاع الشرعي والتدابير الجماعية القمعية التي يقررها مجلس الأمن- وهو ما لا ينطبق على هذه الحالة-، فإن لجوء اليهود إلى استخدام القوة، لإقامة دولتهم في عام ١٩٤٨ والاستيلاء على القدس الغربية يُعد عملاً غير شرعي طبقاً لقاعدة (عدم تمكين المعتدي من قطف ثمار اعتدائه) ومن ثم فإن التدابير الإسرائيلية اللاحقة كضم القدس الغربية واتخاذها عاصمة لإسرائيل وما تلاها تفتقد إلى أي أساس شرعي أو قانوني، ولا ترتب أي آثار قانونية بخصوص السيادة على المدينة^(٣).

د- الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية بعد عدوان ١٩٦٧: (مرحلة التوسع والضم)

شكلت حرب ١٩٦٧ بداية مرحلة هي الأصعب في تاريخ القدس في هذا القرن؛ إذ أخذت الاعتداءات الإسرائيلية على مدينة القدس أبعادًا جديدة وخطيرة للغاية تعكس حالة السيطرة الإسرائيلية الكاملة بعد احتلال القدس الشرقية في ٧/٦/١٩٦٧، وتشكيل إدارة عسكرية لها

(١) نقلًا عن: د. محمد خالد الأزعر، صراع المؤسسات في القدس، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٢) حول عدم تأثير اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والأردن على استمرار صلاحية الأحكام المتعلقة بتدويل القدس في قرار التقسيم، انظر:

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف- الأمم المتحدة، وضع القدس، نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٧، ص ٥-١.

(٣) د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ص ١٢٧-١٢٢.



مقيادة شلومو لاهط) الذي انتهج سياسة قاسية لحمل السكان على ترك المدينة^(١). فغادرها في الأيام الأولى بعد احتلالها بحسب تقديرات فلسطينية من ٢٠ ألف إلى ٣٠ ألف نسمة^(٢)، من مجموع ٦٠ ألف عربي هم سكانها قبل الاحتلال^(٣).

وقد استهدفت الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه القدس منذ عام ١٩٦٧ ثلاثة عناصر: أرض المدينة، وسكانها مسلمين ومسيحيين، وهويتها العربية الإسلامية. وارتكزت هذه الاستراتيجية على دعامين أساسيين: أولهما فرض الأمر الواقع بكثافة بالغة من خلال سياسة التهويد بعناصرها المختلفة من استيطان وترحيل السكان العرب والتضييق عليهم وتغيير معالم المدينة والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وثانيهما بث دعاية مكثفة جوهرها أن ما قامت به إسرائيل لا يعدو أن يكون (إعادة توحيد للقدس) وهو لصالح المدينة، في حين أن وضعها كمدينة مقسمة يعني فصل شطريها بالأسلاك الشائكة والموانع المادية ومنع الوصول إلى الأماكن المقدسة على نحو ما فعل الأردن ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ حيث مُنع اليهود من الصلاة عند حائط البراق^(٤). ولكن إسرائيل (بحسب هذه الدعاية المضللة) هي الطرف الذي يمكنه ضمان حرية العبادة لجميع الديانات في القدس، وهي تسمح ببقاء إدارة شئون المقدسات المسيحية والإسلامية لأصحابها بالرغم من "امتلاك إسرائيل للسيادة على كل المدينة"^(٥).

بعد انتهاء حرب يونيو مباشرة، قال بن جوريون: "يجب استقدام يهود إلى القدس الشرقية بأي ثمن. ينبغي توطين عشرات الآلاف من اليهود خلال فترة زمنية قصيرة، وسيوافق اليهود على الاستيطان في القدس الشرقية، حتى في أكواخ، يجب عدم الانتظار لبناء أحياء منظمة. الجوهر أن يكون يهود هناك"^(٦). ويعكس هذا التصريح مدى رغبة إسرائيل في إحكام سيطرتها على القدس

(١) انظر: أسامة حلي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٢، يناير ١٩٩٩)، ص ٥.

(٢) سمير جريس، القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٥٧.

(٣) انظر: Meron Benvenisti, Jerusalem: The torn city, (Jerusalem: Isratypeset Ltd, 1976), p. 89. في حين تشير بعض المصادر إلى أن سكان القدس العرب قبل احتلال ١٩٦٧ كان يبلغ ١٠٠ ألف، انظر: سمير جريس، مصدر سابق، ص ٥٧.

(٤) طاهر شاش، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٥) انظر كنموذج لهذه الدعاية الإسرائيلية: دوري جولد، مصدر سابق، ص ١١٧ - ١٢٣.

(٦) نقلا عن: نداف شرجاي، "أكثرية يهودية بأي ثمن"، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/٦/١، مجلة الدراسات



الشرقية بسرعة؛ وهذا هو تحديداً ما دفع حكومة إسرائيل برئاسة ليفي أشكول إلى اتخاذ قرارها بضم القدس الشرقية في ٢٥/٦/١٩٦٧، وأوكلت إلى لجنة وزارية مهمة اقتراح الحلول للمشكلات القضائية والإدارية الناجمة عن قرار الضم، وقد قدمت اللجنة ثلاثة مشاريع لقوانين اعتمدها الكنيست خلال ثلاث ساعات ونصف فقط في ٢٧/٦/١٩٦٧، وهذه القوانين هي (قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء)، (قانون بتعديل قانون البلديات)، (قانون المحافظة على الأماكن المقدسة)، وبعد سنها مباشرة طلب تيدي كولييك رئيس بلدية القدس الغربية آنذاك من الحاكم العسكري بالقدس حل المجلس البلدي العربي (أمانة القدس) والتي كان يرأسها روجي الخطيب، وهو ما تم فعلاً في ١٩٦٧^(١).

وقبل أن ينتهي شهر يونيو ١٩٦٧ كانت إسرائيل قد أعطت مؤشراً قوياً على جديتها التامة في تهويد المدينة؛ إذ منحت لنفسها الحق في تدمير حي المغاربة بكامله، فأزالت ١٣٥ منزلاً يسكنها ٦٥٠ شخصاً بالإضافة إلى مسجدين في الحي (هما مسجد البراق والمسجد الأفضلي)، وبلغ عدم اكتراث سلطات الاحتلال حدّاً دفعها لدعوة المراسلين الصحفيين لمشاهدة هدم الحي الذي ضمت أراضيه فيما بعد لتوسيع ساحة حائط البراق^(٢).

والحق أن هذه المرحلة من تاريخ قضية القدس تعكس بوضوح طبيعة الممارسات الإسرائيلية تجاه المدينة التي بلغت أوجها فيما بعد عدوان ١٩٦٧. وبالرغم من أنه يتعذر رصد أحداث هذه المرحلة بالتفصيل^(٣)، إلا أن أغلب هذه الأحداث يمكن أن تصنف تحت عنوان كبير هو (استمرارية فرض الأمر الواقع وتساعد سياسة تهويد القدس وشموليتها)، وستكون السمة

الفلسطينية، العدد ٤٣، صيف ٢٠٠٠، ص ٣٩.

(١) راجع: أسامة حلي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مصدر سابق، ص ٧-١٢.

(٢) انظر: د. بيان نوميض الحوت، القدس هي القضية، مصدر سابق، ص ٦٤-٦٥؛ وأيضاً د. مايكل دمير، "الاستيطان اليهودي في القدس القديمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣٦-٣٧.

(٣) حول السياسة الإسرائيلية تجاه القدس منذ سنة ١٩٦٧ انظر المصدر التالي:

-Michael Dumper, The politics of Jerusalem since 1967, (New York: Columbia University Press, 1997).

وراجع تبريراً لهذا السياسة الإسرائيلية وعرضاً لها وجهة النظر الإسرائيلية:

Amir Cheshin, Bill Hutman and avi Melamed, "Separate and Unequal" The Inside story of Israeli rule in East Jerusalem, (Cambridge: Harvard University press, 1999).



الأبرز لهذه المرحلة هي (الاستمرارية)، وهي الإطار العام الذي سنستعرض من خلاله نماذج لسياسة إسرائيل تجاه المدينة.

١- استمرار الاستيطان في مدينة القدس ومحيطها:

يحتل الاستيطان مكانة مركزية وسط الإجراءات الأخرى لتهويد القدس؛ وبحكم موقعها الإستراتيجي الذي يفصل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وبسبب قربها من التجمعات الاستيطانية المركزية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ونظراً لقيمتها المحورية والرمزية عند مختلف القوى والأحزاب الصهيونية فقد وجهت إسرائيل جهداً مضاعفاً لاستيطانها منذ عام ١٩٦٧ وتحولها إلى كتلة استيطانية ضخمة تتمدد في كل الاتجاهات؛ بغية تحقيق هدف رئيسي وهو "السيطرة على أكبر مساحة من الأرض مع الحد الأدنى من السكان العرب، ومنع إمكانية تقسيم المدينة في المستقبل"^(١).

ثمة شكلان أو تقسيمان يسهلان إدراك المشهد الاستيطاني المعقد في القدس؛ استيطان داخل أسوار البلدة القديمة، واستيطان حول القدس وضواحيها وامتداداتها في الضفة الغربية (وهذا له علاقة وثيقة بمشروع القدس الكبرى) ويمكن أن نطلق على هذين الشكلين (البؤر) و(الأحزمة): بؤر تخترق التجمعات العربية في المدينة (كالحج الإسلامي) وتتوسع على حساها، وأحزمة خارجية لتطويق القدس بالمستعمرات.

فيما يخص الشكل الأول وهو الاستيطان داخل أسوار البلدة القديمة فقد مر بأربع مراحل؛ جاءت المرحلة الأولى عقب الاحتلال مباشرة في يونيو ١٩٦٧ وأدت إلى هدم حي المغاربة وإجلاء سكانه كما أشرنا من قبل. وبدأت المرحلة الثانية سنة ١٩٦٨ واستمرت حتى أواخر السبعينيات، ففي ١٨/٤/١٩٦٨ أصدر وزير المال الإسرائيلي (بنحاس سابير) أمراً باستملاك ١٦٦ دونم* من القسم الجنوبي من المدينة القديمة ل(الأغراض العامة). وكانت الغاية من هذا الأمر تطوير المنطقة بحيث تأوي أسراً يهودية وإعادة الحضور الإسرائيلي إلى المدينة القديمة. وقد امتدت حدود المنطقة المصادرة لتشمل الأحياء الواقعة بين حارة الأرمن وحي المغاربة، ومن طريق باب السلسلة شمالاً إلى سور المدينة جنوباً. وشملت المصادرة ٧٠٠ من المباني الحجرية لم يكن اليهود يمتلكون منها سوى

(١) نقلاً عن: إبراهيم عبد الكريم، مشكلة القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، شئون عربية، العدد ٩٠، يونيو

١٩٩٧، ص ١٤.

(* (الدونم = ١٠٠٠ متر مربع)



١٠٥ قبل سنة ١٩٤٨. ومن العقارات العربية المصادرة كان ثمة ١٠٤٨ شقة ومسكن يقيم فيها ٦٠٠٠ فلسطيني، و ٤٣٧ مشغل ومتجر يعمل فيها قرابة ٧٠٠ عامل حُرِّموا من أعمالهم بسبب هذه المصادرة^(١).

أما المرحلة الثالثة فبدأت في عقد الثمانينات الذي اتسم بظهور أربع من الجماعات الدينية والقومية المتطرفة التي استلهمت أفكارها من "غوش ايمونيم"، هذه الجماعات هي: عطيرت كوهانيم، وتورا كوهانيم، وحركة إسرائيل الفتاة، وشوفو بانيم، وجميعها تهدف إلى تمكين اليهود من استيطان الأحياء الإسلامية في المدينة القديمة والاستيلاء على عقاراتها. وتدخل هذه الجماعات فيما يشبه الاتحاد في إطار عام هو "عطرا ليوشنا" أي (جمعية تجديد الاستيطان اليهودي في القدس القديمة كلها). ومهمة الجمعية هي شراء الممتلكات والعقارات وتجديدها بهدف إسكان اليهود فيها، وتستطيع الجمعية من خلال كونها مؤسسة غير رسمية أن تقوم بهذا بدون إثارة المشاكل السياسية والإعلامية التي ستثار حتما لو كان الفاعل هو الحكومة أو أية هيئة رسمية منبثقة عنها. وقد تم خلال هذه المرحلة الثالثة خلق وجود يهودي في الأحياء الإسلامية بالاستيلاء على أكثر من ٣٠ عقارًا أغلبها يتاخم الحي اليهودي والمقدسات الإسلامية. وأما المرحلة الرابعة والمستمرة إلى اليوم فقد بدأت سنة ١٩٨٧ مع احتلال أرييل شارون لمبنى في حي (الواد) الإسلامي، ومثل هذا نقطة انطلاق حملة واسعة للاستيلاء على بيوت وأراض وأديرة (مثل دير مار يوحنا في حارة النصرى) في سياق إدماج الحكومات الإسرائيلية لنشاط المستوطنين ضمن سياساتها الرسمية الرامية لتقليص عدد السكان الفلسطينيين داخل القدس القديمة^(٢).

نأتي الآن إلى الشكل الثاني وهو الاستيطان حول القدس وضواحيها وامتداداتها في الضفة الغربية؛ وتستند فلسفة هذا الشكل على إقامة أحزمة استيطانية لتطويق التجمعات والقرى العربية في القدس وعزلها عن بعضها البعض بالمستعمرات اليهودية التي تتوزع في طوقين متحدي المركز. "ويتكون الطوق الداخلي من الأحياء التي أقيمت في القدس الشرقية؛ بهدف إيجاد أكثرية يهودية فيها نفسها، من خلال توفيرها السكن للمستوطنين اليهود، وتقييد البناء العربي ومنع زيادة السكان العرب في آن. وهي تشكل أيضا حاجزًا ماديًا متواصلًا، يفصل القدس عن الضفة الغربية. أما الطوق الثاني، الخارجي، فيحيط القدس من جهات الجنوب والشرق والشمال، ويتكون من سلسلة مستوطنات تبعد أقصاها ١١ ميلا (أي نحو ١٧ كم) عن مركز القدس. وهذه المستوطنات

(١) بتصرف عن: د. مايكل دمير، "الاستيطان اليهودي في القدس القديمة"، مصدر سابق، ص ٣٧.

(٢) للمزيد من التفاصيل راجع: المصدر السابق، ص ٣١-٥٧.



هي: بيتار، معاليه أدوميم، مخماس، أدام، أبير يعقوف، غفعات زئيف، هار آدار، إضافة إلى كتلة مستوطنات غوش عتسيون المكونة من ١٦ مستوطنة (والتي هي أقرب إلى الخليل منها إلى القدس)^(١).

ويلاحظ أن هذه المستعمرات التي تؤلّف الطوق الخارجي حول القدس تقع ضمن ما يسمى (مشروع القدس الكبرى) الذي يستهدف ضم مساحات واسعة من المحافظات المحيطة بالقدس في فضائي رام الله والبيرة من جهة، وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والقرى ومخيمات الشرف من جهة أخرى، وتشكل هذه كلها حوالي ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية. ويحتل هذا المشروع مكانة مركزية في تهويد القدس؛ إذ يعد بمثابة (المشروع الأب) الذي تندرج تحته حركة الاستيطان في محيط القدس^(٢). ويعكس هذا المشروع استمرارية في التخطيط له وتنفيذه -منذ كشف عنه النقاب في مارس ١٩٦٩- بغض النظر عن طبيعة تكوين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. إذ ابتدأ في ظل حكم حزب العمل بزعامة ليفي أشكول ثم جولدا مائير ثم إسحاق رابين، كما استمر بعد وصول الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧، وتبنته الحكومات اللاحقة. ويذكر أن حكومة نتنياهو قد وافقت على توسعة أخرى للمشروع في ٢١/٦/١٩٩٨؛ بهدف تعزيز الأغلبية اليهودية في القدس ببناء ١٤٢ ألف شقة جديدة فيها والإسراع ببناء الطرق التي تصل مستعمرات شمال القدس بجنوبها^(٣). وتكمن الخطورة الحقيقية في أن مساحة (القدس الكبرى) غير محددة رسمياً مما يعني قابليتها للتوسع المستمر؛ إذ إن مصطلح (القدس الكبرى) هو تعبير سياسي مطاط أكثر من كونه تعبيراً جغرافياً محدداً^(٤).

وخلاصة ما تقدم هي أن مشروع القدس الكبرى يهدف إلى اقتطاع أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وضمها للسيادة الإسرائيلية المباشرة تحت اسم "توسيع حدود القدس"^(٥). ويجب ألا ننسى الدلالات الكامنة في مسألة استيطان القدس ومحيطها من حيث ما تشكله من إضعاف شديد

(١) بتصرف عن: خالد عايد، القدس الكبرى في إisar الأمر الواقع الصهيوني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٥ صيف، ١٩٩٣، ص ١٠٤.

(٢) انظر: روجي الخطيب، تهويد القدس، الموسوعة الفلسطينية، قسم الدراسات الخاصة، المجلد السادس، ص ٩٠٣-٩٠٤.

(٣) د. بيان نوهض الحوت، القدس هي القضية، مصدر سابق، ص ٦٧-٦٨.

(٤) جيفري أرونسون، القدس الكبرى تبتلع مساحة الضفة الغربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١١٨-١٢٠.

(٥) راجع: روجي الخطيب، مصدر سابق، ص ٩٠٣ وما بعدها.



لفكرة الدولة الفلسطينية، ويمكن أن نلمس ذلك في تصريح حيدر عبد الشافي في عام ١٩٩٣ إذ يقول: "في غضون سنتين أو ثلاث ربما يكون الوقت قد فات لإقامة دولة فلسطينية، وذلك بسبب سياسة الاستمرار في إقامة المستوطنات حول القدس"^(١).

٢- الاستمرار في مصادرة الأراضي العربية:

إن مصادرة الأراضي العربية في القدس هي إجراء مميّذ في الغالب لعملية توسع استيطاني؛ لذا فالرابطة بينهما قوية، وعادة ما يتم اختيار موقع الأراضي المصادرة بدقة بالغة للتماشي مع مهمة تطويق الممتلكات العربية بالقدس ومحيطها. وقد اتبعت سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ عدة أساليب في سعيها لمصادرة الأراضي العربية: "الأسلوب الأول: الاستيلاء على الأراضي العربية التي كانت تملكها أمانة القدس (البلدية) العربية، والتي كانت تابعة للحكومة الأردنية، واعتبرت إسرائيل أن "بلدية القدس الموحدة" من حقها أن تتصرف فيها. والأسلوب الثاني: كان مصادرة الأراضي من المواطنين العرب الذين هاجروا من المدينة أثناء وبعد حرب ١٩٦٧ (أراضي الغائب)؛ حيث ادعت إسرائيل أن هذه المصادرة تتم لحماية الأرض من الوقوع أيدي الآخرين. أما الأسلوب الثالث فكان مصادرة الأراضي من المواطنين العرب والذين ما زالوا يعيشون في القدس بذرائع المصلحة العامة وإقامة المناطق العسكرية المخصصة للمناورات والتدريب. والأسلوب الرابع هو الاستيلاء على الأراضي ومنع البناء فيها بحجة حماية المناطق الطبيعية. أما الأسلوب الخامس فكان الاستيلاء على الأراضي بادعاء أنها ستتحول إلى حدائق عامة"^(٢).

وقد درج المسؤولون الإسرائيليون على القول إنه "دون مصادرات سنفقد السيطرة على القدس"، وتطبيقاً لهذا النهج بلغت مساحة الأراضي المصادرة في منطقة القدس خلال السنوات (١٩٦٨-١٩٩٥) أكثر من ٢٤ ألف دونم، خصصت جميعاً لبناء المستعمرات الصهيونية. أما إجمالي الأراضي المصادرة في منطقة القدس الشرقية، فقد وصل حتى العام ١٩٩٧ إلى نحو ٧١٪ من مساحتها (منها ٣١٪ بحجة المصلحة العامة، و ٤٠٪ اعتبرت مناطق خضراء يُمنع البناء فيها، ثم سمح لليهود بالبناء فيها في أوقات لاحقة). ومعظم هذه الأراضي أخذ من ٢٨ قرية من محيط

(١) ورد في: جيفري أرونسون، مصدر سابق، ص ١١٨.

(٢) بتصرف عن: د. أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهود والأمم المتحدة ومشاريع السلام، المستقبل العربي، العدد ٧٤، أبريل ١٩٨٥، ص ٢٩.



القدس، وقد تم مصادرة نحو نصف هذه الأراضي (١٧ ألف دونم) في عهد حكومات المعراج (١٩٦٧-١٩٧٧)^(١).

يمكننا في هذا السياق أن نشير إلى بعض حالات المصادرة التي توضح حقيقة (استمرارية) هذا الإجراء ومكانته في الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة لتهويد القدس. ففي عام ١٩٦٨ صودرت حوالي ٥ آلاف دونم بنيت عليها مستعمرات عديدة منها التلة الفرنسية ورامات أشكول ومعلوت دفنا والنبي يعقوب. وكثفت جولدا مائير عمليات المصادرة في عهدها بحيث زادت على ١٢ ألف دونم وسَّعت من خلالها بعض المستعمرات القائمة، كما بنيت مستعمرات أخرى جديدة مثل تلة شعفاط وتالبيوت مزراح وجليو وعطرات ورامات راحيل وغيرها^(٢). أما عام ١٩٨٠ فقد شهد مصادرة حوالي ٤٥٠٠ دونم خوفا من حدوث بناء عربي بين مستعمرتي النبي يعقوب والتلة الفرنسية، فجرى مصادرة المساحة الواقعة بينهما لتبني عليها مستعمرة بسغات زئيف أكبر الأحياء اليهودية بالقدس الشرقية^(٣).

واتخذت حكومة إسحاق شامير قرارها بمصادرة ١٨٥٠ دونما في منطقة جبل أبو غنيم في عام ١٩٩١^(٤)، لتمهيد السبيل بذلك أمام حكومة نتياهو الذي قرر عام ١٩٩٧ أن يبني فيها ٦٥٠٠ وحدة سكنية للمستوطنين، ثم جاء باراك فقام باستئناف البناء في مستعمرة أبو غنيم في أواخر أغسطس ١٩٩٩^(٥). ولعل ما تم في أراضي جبل أبو غنيم من مصادرة ثم بناء للوحدات الاستيطانية هو أوضح دليل على ما نتحدث عنه من الاستمرارية، وهو ما نلسمه في تصريح الخبير خليل التفكحي -مدير مركز الخرائط الفلسطيني ببيت الشرق- إذ قال في ٢٧/٨/١٩٩٩ "لا يهم اسم الحزب الذي يتولى السلطة في إسرائيل عندما يتعلق الأمر بالتوسع الاستيطاني اليهودي، إذ تنفذ حكومة ليكود (اليمين) ما صادقت عليه حكومة العمل (اليسار)، والآن تنفذ حكومة إيهود باراك -

(١) نقلا عن: إبراهيم عبد الكريم، المخططات الهيكلية الإسرائيلية لتهويد القدس، شئون عربية، العدد ١٠٢، يونيو ٢٠٠٠، ص ١١٦-١١٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٧.

(٣) انظر: نداف شرجاي، أغلبية يهودية بأي ثمن، صحيفة هآرتس، ١/٦/٢٠٠٠، في: مختارات إسرائيلية العدد ٦٨، السنة ٦، أغسطس ٢٠٠٠، ص ٥٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٤.

(٥) انظر: صحيفة الحياة (لندن)، ٣٠/٨/١٩٩٩، ص ٣.



العمالي- المخططات الاستيطانية التي أقرتها حكومة بنيامين نتنياهو، وهذا ما تعودت عليه إسرائيل منذ قيامها^(١).

ولعل أشهر قرارات المصادرة هو ما قامت به حكومة إسحاق رابين في أبريل ١٩٩٥ من مصادرة ٥٣٥ دونم في منطقة راموت وبيت صفا في القدس الشرقية، وبلغت جرأة هذه الحكومة حد الإعلان أن هذه المصادرة جاءت بهدف بناء مجمع سكني استيطاني ومركز للشرطة، وهي المرة الأولى التي تعلن فيها حكومة إسرائيل هدف المصادرة بشكل مباشر، في حين كانت الحكومات السابقة تعلق المصادرات بأنها للأغراض العامة أو الأمنية^(٢). لكن قرار رابين بالمصادرة لم ينفذ وأرجئ؛ بسبب نشوب أزمة داخلية تهدد بسقوط حكومته. كما اتخذت حكومة باراك العمالية أيضا عدة قرارات مصادرة عشية بدء (مفاوضات الوضع الدائم)، فصادرت في ١٢ / ١١ / ١٩٩٩ أراض من قريتي بدو والجيب لتوسيع مستعمرة جيفعات زئيف شمال القدس بإضافة ٥٩٤ وحدة سكنية إليها. وصادرت في ٨ / ٢ / ٢٠٠٠ أراض من قريتي الطور والزعيم شرقي القدس لشق طريق يربط بين مستعمرتي معاليه أدوميم والجامعة العبرية^(٣).

٣- الاستمرار في التضييق على المقدسيين العرب بوسائل مختلفة:

أعطت السياسة الإسرائيلية منذ احتلالها للقدس الشرقية أهمية متزايدة لتفريغ المدينة من سكانها العرب وحقنها بالمستوطنين اليهود. ومنذ عام ١٩٦٧ عانى المقدسيون العرب كثيرا من السياسات التي اتبعتها ما تسمى (بلدية القدس الموحدة) في ظل رئاسة تيدي كولييك التي امتدت حتى أوائل التسعينيات، ثم في ظل رئاسة إيهود أولمرت منذ عام ١٩٩٣؛ حيث أدت هذه السياسات إلى إجبار أعداد من المقدسيين العرب على الرحيل من المدينة^(٤). ويقدر عدد من نزحوا عن القدس وقت إدارة كولييك ب ٧٠ ألف فلسطيني، حيث سكنوا في المدن والضواحي القريبة: الرام، رام الله، بيت لحم^(٥).

(١) وردت هذه التصريحات في صحيفة الحياة (لندن) ١٩٩٩/٨/٢٨.

(٢) انظر: سمير الزين ونبيل السهلي، القدس معضلة السلام، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٣) راجع: أحمد نافع، مسيرة السلام بين جشع الاستيطان الإسرائيلي والصمت الأمريكي، الأهرام، ٢٠٠٠/٥/١٢، ص ٥.

(٤) انظر: Amir Cheshin, Bill Hutman and Avi Melamed, op cit., p10.

(٥) الهيئة العامة للاستعلامات، قضية القدس: رؤى وآراء، سلسلة دراسات دولية معاصرة، العدد ١٥١، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، أبريل ١٩٩٩م)، ص ٢٣.



ولتحقيق ما تصبوا إليه من تغيير التركيبة الديموجرافية في المدينة، عمدت سلطات الاحتلال إلى اتخاذ العديد من الإجراءات أهمها ما يلي:

أ- تقييد البناء العربي في القدس الشرقية في مقابل دعم استيطان اليهود بها، "ومنذ عام ١٩٦٧، لم تتعدَّ مشاريع البناء الجديدة للفلسطينيين في القطاع العربي من المدينة نسبة ١٠٪ في حين بلغت نسبة المشاريع البنائية المخصصة للإسرائيليين ٩٠٪ خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٣. وهذا الرقم يمكن ترجمته في الواقع بأنه يمثل بناء ٢١٧٠ شقة سنويا للإسرائيليين مقابل ٢٣٠ شقة فقط للفلسطينيين"^(١). وكفي لإدارك ما حدث من تغيير أن نذكر أنه حتى عام ١٩٦٧ لم يكن بالقدس الشرقية مستوطن يهودي واحد فيما أصبح عدد المستوطنين في القدس الشرقية ومحيطها في نهاية عام ١٩٩٩ حوالي ١٩٣ ألف شخص"^(٢).

ب- تفرض السلطات دفع رسوم عالية في حالة القيام بترميم المساكن الفلسطينية بالقدس الشرقية مما يمنع تجديدها ويؤدي لقدمها وعدم أهليتها للسكن الأدمي. وتفيد الإحصاءات أن حوالي ٥٢٪ من المساكن في القدس الشرقية سُيِّدت قبل عام ١٩٦٧^(٣)، وبطبيعة الحال فإن تصدع هذه المباني سيؤدي بسكانها إلى مغادرة المدينة، لاسيما في ظل ارتفاع أسعار الشقق في القدس الشرقية نظراً لتزايد السكان مع ثبات المعروض منها.

ج- التمييز الواضح في سياسة التخطيط والبناء لمصلحة المستوطنين، ففي حين استغرق تخطيط مستعمرة بسغات زئيف في عام ١٩٨٠ ثلاث سنوات فقط، وأضحى يسكنها عام ٢٠٠٠ أكثر من ٣٠ ألف يهودي، استمرت عملية التخطيط بالنسبة إلى مخطط حي بيت حنينا العربي أكثر من ٣١ عامًا، ولم تنفذ أعمال البناء المنتظمة فيه، وكان حجم الوحدات السكنية المزمع إنشاؤها فيه (وهي ٤٠٠ وحدة) تتقلص من حين لآخر^(٤). ولا تختلف الصورة الكلية عن هذا؛ إذ لم يضاف حتى عام ١٩٩٦ سوى ١٠٤٧٣ وحدة سكنية إلى الوحدات التي كانت موجودة في القدس

(١) نقلا عن: جيفرى أرونسون، إسرائيل تبني القدس الكبرى في موقع المدينة الخالدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ١١٥.

(٢) حمدي شكري الخواجا، واقع التنمية والاستثمار في القدس والحاجة الى دور عربي إسلامي فاعل، المستقبل العربي، العدد ٢٧٠، أغسطس ٢٠٠١، ص ٥٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٣.

(٤) نداف شرجاي، بينون الأغلبية الفلسطينية، صحيفة هآرتس، ٦/٥/٢٠٠٠، مختارات إسرائيلية، العدد ٦٨، السنة ٦، أغسطس ٢٠٠٠، ص ٦٠. وأيضا: أسامة حلي، مصدر سابق، ص ١٠٩ وما بعدها.



الشرقية عام ١٩٦٧ (وكان عددها ١٢٦٠٠ وحدة سكنية). بينما شهدت نفس الفترة بناء أكثر من ٧٠ ألف وحدة سكنية للمستوطنين، إضافة إلى ٥٧ ألف وحدة كانت موجودة في يونيو ١٩٦٧ في القدس الجديدة^(١).

د- فرض الضرائب والرسوم الباهظة على المقدسيين؛ إذ تبلغ مثلا كلفة الترخيص لبناء بيت مساحته ١٠٠ متر أكثر من ٥ آلاف دولار تُدفع للبلدية كرسوم ترخيص، فضلا عن طول المدة اللازمة للحصول على الترخيص؛ مما دفع ٩٠٪ من مواطني القدس الشرقية الذين ولدوا بعد سنة ١٩٦٧ إلى ترك المدينة مع زوجاتهم أو السكن مع أسرهم الكبيرة في البيوت نفسها^(٢).

هـ- لجوء سلطات الاحتلال إلى هدم البيوت العربية في القدس الشرقية بذرائع أمنية أو لعدم وجود الترخيص القانوني، ويلاحظ أن عمليات الهدم قد تزايدت بعد انطلاق عملية التسوية في مدريد، ومنذ ١٩٩٠ وحتى ٢٠ أبريل ١٩٩٩ تم تدمير ٢٢٦ منزل للفلسطينيين في القدس^(٣). وهكذا فإن المقدسيين العرب يواجهون معضلة مركبة في سكنهم بالمدينة؛ فلا ترميم القديم من المساكن سهل، ولا بناء الجديد منها ممكن، ناهيك عن احتمال تعرض الموجود منها للهدم والإزالة.

و- ضمن سياسة تقليص عدد الفلسطينيين المقيمين بالقدس الشرقية دأبت إسرائيل بعد ١٩٦٧ على اتخاذ إجراءات مختلفة لترحيل السكان العرب. وبحسب القانون الإسرائيلي يعتبر فلسطينيو القدس مقيمين دائمين ولهم حق التصويت فقط في الانتخابات البلدية للمدينة، ويفقد هؤلاء حق الإقامة في القدس في أي من الحالات التالية:

١- إذا حصلوا على جنسية أخرى، ٢- إذا سجلوا إقامتهم في مدينة أخرى غير القدس، ٣- إذا عاشوا خارج القدس ٧ سنوات متتالية^(٤). وقد ازدادت حدة هذه السياسة أثناء حكم نتنياهو، ونشطت سلطات الاحتلال في مصادرة هوايا المقدسيين، حيث بدأت وزارة الداخلية الإسرائيلية بتطبيق سياسة إلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقي لكل فلسطيني لا يستطيع إثبات أنه

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، قضية القدس: رؤى وآراء، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٢) حمدي شكري الخواجا، مصدر سابق، ص ٥٢-٥٣.

(٣) انظر: صحيفة القدس العربي (لندن)، ٢١/٦/١٩٩٩.

(٤) انظر: د. السيد أحمد عبدالخالق، قواعد اللعبة الديمقراطية في القدس، صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/٨/٢٠؛ وأيضا: سمير الزين ونبيل السهلي، مصدر سابق، ص ٢٩؛ وكذلك: اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والأمم المتحدة، وضع القدس، مصدر سابق، ص ٢٣.



يسكن في القدس وأنه عاش فيها في الماضي على نحو متصل؛ وبذلك تلغي إقامة أي مقدسي عربي عاش مرحلة من حياته خارج الحدود البلدية للمدينة، كما استخدمت الوزارة معايير أخرى غير معروفة من أجل إلغاء أذونات الإقامة. وتكمن خطورة هذه السياسة في أن إلغاء الإقامة يحدث دون سابق إنذار، ولا يعرف بها المقدسي إلا حين ذهابه للوزارة لأمر من الأمور، كاستبدال بطاقة الهوية أو تسجيل طفل أو الحصول على بطاقة هوية لأول مرة في سن السادسة عشرة^(١).

ز- الإهمال الشديد في صيانة وتحديث مرافق ومؤسسات البنية الأساسية في القدس الشرقية مقارنة بالقدس الغربية، وبحيث يقدر البعض أن المساواة بين قسبي المدينة في البنية الأساسية تستلزم إنفاق مليار شيكل^(٢)، فالقدس الشرقية تعاني من تردي أوضاع مؤسساتها التعليمية والصحية والصناعية والفندقية؛ الأمر الذي أثر على اقتصاديات المدينة وأضعف القطاعين التجاري والسياحي فيها واللذين يمثلان عصب الاقتصاد المقدسي^(٣).

ح- ربط القدس الشرقية بالاقتصاد الإسرائيلي، ومنع الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة من دخولها عبر سياسة (الإغلاق الكامل للقدس) وإقامة الحواجز على مداخلها^(٤). وهو ما أدى إلى تحمل الاقتصاد المقدسي خسارة سنوية تقدر بثمانية ملايين دولار أمريكي، وخلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠) خسرت القدس من جراء سياسة الإغلاق حوالي ٧٢ مليون دولار كانت كافية لمضاعفة الحركة التجارية في القدس. وفي المحصلة النهائية فإن ذلك يؤدي إلى نقل التجار المقدسيين أنشطتهم إلى المدن الفلسطينية المجاورة وإغلاقهم لمحللاتهم مع ما يعنيه من تحول القدس الشرقية إلى مدينة طاردة للسكان بحكم افتقادها للخدمات الضرورية^(٥).

(١) للمزيد من التفاصيل راجع: تقرير منظمي بتسليم وهموكيد، الترحيل السري: إلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٨، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ١٢٧-١٣٢.

(٢) نداف شرجاي، المجاري تنساب شرق المدينة والأموال تنساب في غربها، صحيفة هآرتس ٦/٧/٢٠٠٠، في: مختارات إسرائيلية، العدد ٦٨، السنة ٦، أغسطس ٢٠٠٠ م، ص ٦١.

(٣) حمدي شكري الخوجا، مصدر سابق، ص ٤٤-٦٠.

(٤) للحصول على تفاصيل أكثر عن سياسة الإغلاق الإسرائيلية انظر: د. إدوارد سعيد، أوصلو ٢: سلام بلا أرض، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥)، ص ١١٧-١١٨. وأيضا د. عماد عواد، الخطوط الحمراء: مقومات السلام الإسرائيلي، سلسلة دراسات استراتيجية ومستقبلية، العدد ٢، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠ م، ص ٧٢.

(٥) حمدي شكري الخوجا، مصدر سابق، ص ٥٥ وما بعدها.



٤- استمرار الإجراءات التشريعية والقضائية الرامية إلى تكريس القدس عاصمة لإسرائيل: لم تكن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في مخطتها لتهويد القدس ذات طابع تنفيذي عملي فقط، وإنما حاولت دائماً أن تشرك فيه المؤسسة التشريعية (الكنيست) والمؤسسة القضائية بتفريعاتها، فضلاً عن جهات أخرى كاتحاد نقابات عمال إسرائيل (الهستدروت) وغيره. وبالإضافة لما يقدمه هذا التكتيك الإسرائيلي من تغطية قانونية وإسباغ الشرعية على التصرفات الإسرائيلية فإنه يتيح تحقيق هدفين آخرين هما:

- إقناع المجتمع الدولي (والدول الغربية بصفة أخص) بأن الحكومات الإسرائيلية إنما تعبر عن موقف الشعب الإسرائيلي الذي يريد أن تكون القدس عاصمة دولته، فالكنيست هو صوت نواب الشعب وممثليه، كما أن المفترض أن المحكمة الإسرائيلية العليا هي جهة قانونية مستقلة تقوم على متابعة تطبيق القانون. وهذا التوظيف الجيد لآليات (اللعبة الديمقراطية) يجعل العالم ينشغل بالهم الداخلي الإسرائيلي ويدفع فاتورته بحيث يقنع نفسه بما "يتنازل" عنه الكنيست أو ما يقبله ويرفضه، وهو أمر يفيدنا على أي حال في إدراك أن المؤسسات الإسرائيلية تلعب دوراً متكاملًا في تهويد القدس، وأن مبدأ (توزيع الأدوار) يمثل ناحية أخرى من نواحي القوة في السياسة الإسرائيلية.

- إظهار صلابة الموقف الإسرائيلي من قضية القدس، والتأكيد على أن ضمها وتوسيع حدودها والاستيطان فيها.. كلها مسائل (داخلية) إسرائيلية؛ وبالتالي فلا حق للمجتمع الدولي بالتدخل فيها.

ومهما يكن الأمر فيما تهدف إليه إسرائيل من هذا التكتيك، فإننا سنقف هنا على نماذج من قرارات الكنيست والقضاء التي عادة ما تسبق الإجراءات التنفيذية في تهويد القدس:

أ- دور الكنيست:

للكنيست دور مهم في إصدار العديد من القرارات والبيانات التي توفر السند والمظلة القانونية للإجراءات الحكومية العملية لتهويد القدس: ومما يزيد من أهمية دوره، الطبيعة البرلمانية للنظام السياسي الإسرائيلي وغياب الدستور المكتوب. ويجدر بنا قبل الحديث عن دور الكنيست في تهويد القدس بعد عدوان ١٩٦٧ أن نذكر بيانه الصادر في ١٢/٥/١٩٤٩ الذي يعتبر "أن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل". وقد أشرنا فيما سبق إلى قرار الكنيست في ٢٧/٦/١٩٦٧ بإضافة المادة ١١ إلى قانون أنظمة السلطة والقضاء (٥٧٠٨-١٩٤٨) التي تنص على أن يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة تحددها الحكومة بمرسوم، وبمقتضى هذا التعديل أصبح في إمكان



الحكومة الإسرائيلية أن تضم أي جزء من أرض إسرائيل بمجرد إصدار مرسوم في هذا الشأن. وهو ما مكن الحكومة في اليوم التالي مباشرة ١٩٦٧/٦/٢٨ من إدراج القدس الشرقية ضمن أراضيها وتطبيق الاختصاص الإقليمي لإسرائيل عليها في الشؤون الإدارية والقضائية^(١). "وكان التعديل الثاني الذي أقره الكنيست في نفس اليوم ١٩٦٧/٦/٢٧ قد طال (قانون البلديات لسنة ١٩٣٤) البريطاني الأصل. فلقد كان القانون يلزم وزير الداخلية باستطلاع رأي سكان أية منطقة يرغب في إلحاقها بمنطقة معينة. ولكن بموجب التعديل المشار إليه وهو التعديل رقم ٦ لسنة ٥٧٢٧-١٩٦٧، صار لوزير الداخلية ودون القيام بأي تحقيق أو استطلاع، إجراء مثل هذا الإلحاق، بالنسبة لأية مساحة تم ضمها لدولة إسرائيل. وإعمالاً لهذا التعديل، قرر وزير الداخلية حاييم شايبيرا ١٩٦٧/٦/٢٨ توسيع حدود بلدية القدس، لتشمل البلدة القديمة بأكملها ومناطق واسعة تحيط بها وتمتد من صور باهر في الجنوب إلى مطار قلندية في الشمال. وقد بلغت مساحة هذه الأراضي، والتي تم ضمها إلى إسرائيل نحو ٧٢ ألف دونم. وعليه صارت القدس الشرقية تشكل، ليس فقط جزءاً من أرض إسرائيل بحسب قانون أنظمة السلطة والقضاء، ولكن أيضاً جزءاً تابعاً لبلدية القدس^(٢). "وقد عارض قرار الضم في حينه عضو كنيست واحد هو مائير فيلنر، من حزب ركاخ (القائمة الشيوعية الجديدة). أما الآخرون ومنهم أعضاء الكنيست اليساريون - فأيدوا القرار بحماسة؛ فعضو الكنيست في حينه أوري أفنيري، قال: "إن الشعب راغب في توحيد المدينة"، وأعلن زعيم الحزب الشيوعي الإسرائيلي -ماكي- شموئيل ميكونيس، أن "القدس هي عاصمة إسرائيل منذ القدم"^(٣).

ورغبة من إسرائيل في تأكيد عدم تراجعها عن ضم القدس الشرقية، صدر عن الكنيست طائفة من القرارات والبيانات التي تؤكد على القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل، منها ما يلي:

- في ١٩٨٠/٧/٣٠ أقر الكنيست قانوناً يسمى "قانون أساسي: القدس عاصمة إسرائيل" وأكد على أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، وهي مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة العليا ثم أشار إلى حرية وصول أتباع الديانات الثلاث إلى الأماكن المقدسة التي ستبقى

(١) انظر: د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ص ١٨٣ - ١٨٤. وراجع نص القانون في: أسامة حلي، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(٢) نقلاً عن: د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ١٨٤-١٨٥.

(٣) نقلاً عن: ميخال بيلغ، بلفاست أو بروكسل: القدس تنتظر قرار الحكم، ملحق صحيفة هآرتس، ١٩٩٤/٦/٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١٢٨.



مصونة، وختم القرار بإعطاء القدس أفضلية خاصة في نشاطات الدولة والحرص على تطوير المدينة عبر تخصيص موارد خاصة بها بما فيها منحة سنوية لبلدية القدس^(١).

- في جلسته المنعقدة في ١٩٩٠/٣/٢٨ ناقش الكنيست مواقف حزب العمل من موضوع القدس واعتراض الكنيست على أية مفاوضات تمس سيادة إسرائيل الكاملة على القدس، واتخذ قرارًا جاء فيه: "يعود الكنيست ويقرر أن القدس الموحدة والكاملة وتحت السيادة الإسرائيلية هي عاصمة إسرائيل، وأن أعضاء الكنيست لا يشاركون في أية مفاوضات في شأن وحدتها والسيادة الإسرائيلية علميًا؛ ٢ - يناشد الكنيست سكان الدولة والقادمين الجدد الاستيطان في القدس الكبرى في جميع أجزائها..."^(٢).

- وبعد توقيع اتفاق القاهرة بين الفلسطينيين وإسرائيل في ١٩٩٤/٥/٤، عقد الكنيست جلسة في ١٩٩٤/٥/٩ تزامنت مع يوم القدس حسب التقويم اليهودي ليتبنى قرارًا مشابها للقرار السابق، وجاء فيه: "يعود كنيست إسرائيل ويقرر أن القدس عاصمة إسرائيل ستبقى إلى الأبد مدينة موحدة تحت سيادة إسرائيلية، تؤمن فيها حرية العبادة لأبناء جميع الأديان، ٢- يقرر الكنيست أنه يجب منع كل محاولة للمس بمكانة المدينة ووحدتها. فالقدس وضوحها ليست موضوعا سياسيًا أو أمنياً وإنما روح الشعب اليهودي..."^(٣).

- وإضافة إلى قرارات الكنيست بالتأكيد على القدس كعاصمة لإسرائيل، فقد كان له عدد من القرارات الأخرى المهمة، ومن أمثلتها ما قرره الكنيست في بداية عام ١٩٦٩ من ضم السكان العرب إلى سجلات الناخبين الإسرائيليين؛ ليشركوا في انتخابات بلدية القدس الإسرائيلية، والذي قامت الحكومة بالاستناد إليه لإكراه المواطنين العرب على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التي جرت في ١٩٦٩/١٠/٢٨، حيث قامت الشرطة الإسرائيلية بجمع الناس من الشوارع والبيوت بالقوة لإجبارهم على التصويت، وبهذه الطريقة تم حمل أربعة آلاف عربي مقدسي على الإدلاء بأصواتهم من أصل ٣٧ ألف عربي كان يحق لهم التصويت^(٤). ونشير أخيرًا في هذا السياق إلى ثلاثة

(١) راجع نص القرار عند: أسامة حلي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مصدر سابق، ص ١٣٢-١٣٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٧ - ٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٩-٢٨.

(٤) انظر: د. أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهود والأمة المتحدة ومشاريع السلام، المستقبل العربي، العدد ٧٤، أبريل ١٩٨٥، ص ٣٨.



من القرارات التي اتخذها أو صادق عليها الكنيست في ظل عملية التسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل، أولها: بمصادقته على قانون الحكومة (تقييد نشاط لسنة ١٩٩٤) الذي يخول الحكومة الإسرائيلية حق القيام بمنع منظمة التحرير الفلسطينية من فتح أو تفعيل ممثلية لها في إسرائيل، والأمر بإغلاق مثل هذه الممثلة ومنع أي اجتماع عام تدعو إليه المنظمة في أراضي إسرائيل. "ومن الجدير بالتوضيح هنا أن المشرع الإسرائيلي فضل الحديث عن تحديد نشاط السلطة الوطنية ومنظمة التحرير (في إسرائيل) بدلا من الحديث عن تحديد نشاطها (في القدس) حتى لا يفهم أن للقدس وضعًا متباينًا عن بقية مدن إسرائيل في هذا السياق وتأكيد أنها جزء لا يتجزأ منها^(١)". وثانيها: تأييد الكنيست في ١٩٩٥ مشروع قانون يمنع تغيير أو تقليص مساحة القدس كما حددها مرسوم الحكومة في يونيو ١٩٦٧ إلا بأغلبية ٨٠ من أعضاء الكنيست^(٢). وثالثها: القرار الذي اعتمده الكنيست في ديسمبر ١٩٩٨، والذي يلزم أية حكومة إسرائيلية بالحصول على موافقة ٦١ عضوًا في الكنيست (من أصل ١٢٠) ثم الحصول على موافقة الشعب في استفتاء عام قبل إعادة أي أجزاء من القدس الشرقية للفلسطينيين أو هضبة الجولان لسوريا.^(٣)

ب- دور القضاء الإسرائيلي:

للمؤسسة القضائية في إسرائيل (ولاسيما المحكمة الإسرائيلية العليا) دورها المساند لسياسة تهويد القدس، والذي يمكن أن نرصده بوضوح من خلال استعراض نماذج من أحكامها فيما يلي:

- في ١٩٧٦/١/٢٨ اتخذت قاضية محكمة الصلح الإسرائيلية في القدس قرارًا يقضي بإباحة الصلاة لليهود في الحرم القدسي الشريف؛ مما شجع الكثير من اليهود على القيام باعتداءات متواصلة لانتهاك حرمة الحرم واقتحام أبوابه والصلاة فيه^(٤).

- في ١٩٩٣/٩/٢٣ (أي بعد عشرة أيام فقط من توقيع اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي) أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا قرارًا يعتبر الحرم القدسي الشريف بما في ذلك المسجد

(١) نقلا عن: أسامة حلي، مصدر سابق، ص ٣٤-٣٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٣) راجع: صحيفة الأهرام ١٢/١/١٩٩٨، ص ١.

(٤) روجي الخطيب، مصدر سابق، ص ٨٩٠.



الأقصى جزءًا من أرض إسرائيل^(١). وبناء على القرار فإن دائرة الأوقاف الإسلامية أصبحت ملزمة بالحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية قبل الشروع في أعمال ترميم أو بناء الحرم، واعتبر القرار أن كل قوانين الدولة بما فيها قوانين التخطيط والبناء وقانون الآثار، تسري على "جبل الهيكل" (أي الحرم)، وذلك بمقتضى سيادة إسرائيل على القدس الموحدة، وعلى الحرم بصفة أخص^(٢).

- وأثناء عملية التسوية أيضًا صدر عن المحكمة الإسرائيلية العليا حُكمين (أولهم في ١٩٩٩/٨/٣) يسمحان لجماعة "أمناء جبل الهيكل" المتطرفة بدخول الحرم الشريف والصلاة فيه^(٣).

- قامت المحكمة الإسرائيلية العليا في الكثير من الحالات بتأييد سياسة الحكومات الإسرائيلية في مسألة سحب هويات المقدسيين العرب وإلغاء إقامتهم بالقدس. وتعتبر المحكمة في أحكامها أن سكان القدس يتمتعون بمكانة المقيمين الدائمين بإسرائيل، وأهم يفقدون حق الإقامة الدائمة عند الاستقرار بأي مكان خارج القدس لمدة سبع سنوات^(٤).

٥- الاستمرار في تحدي قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس:

باحتلال إسرائيل للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧ ازدادت قضية القدس تعقيدا. وكان لابد للأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة أن تتصدى لمعالجة تعقيدات الوضع الناجم عن هذا الاحتلال^(٥) وبصفة عامة، فقد دارت مجمل قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها منذ ذلك الحين حول مسألتين جوهريتين: ١- التأكيد على أن المركز القانوني للقدس هو ذلك الوضع الذي سبق للأمم المتحدة أن قررتة وهو "التدويل" وإن كل ما عدا ذلك من التشريعات والإجراءات التي تقوم سلطات الاحتلال [بوضعها] يعد باطلا، ولا يترتب عليه أي آثار قانونية يعتد بها. ٢- ينبغي على سلطات

(١) انظر: د. مصطفى أحمد فؤاد، الأماكن الدينية المقدسة من منظور القانون الدولي: دراسة تطبيقية للانتهاكات الإسرائيلية بالأماكن المقدسة في فلسطين"، (د.م، د. ن، ١٩٩٨)، ص ٢٢٤.

(٢) أسامة حلي، مصدر سابق ص ٣٢-٣١.

(٣) حول حكم المحكمة الإسرائيلية العليا الصادر في ١٩٩٥/٨/٣ انظر: نسرین عبد القادر، قضية القدس وتأثيرها على التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، كراسات استراتيجية خليجية، العدد ٢، ص ٢٠. وحول حكم المحكمة الصادر في ١٩٩٩/٧/٢ انظر: صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/٧/٢٢.

(٤) راجع: أسامة حلي، مصدر سابق، ص ٣٠-٩٤ وما بعدها.

(٥) فوزية صابر، مصدر سابق، ص ٤٤.



الاحتلال الحربي أن تمارس اختصاصاتها الإدارية الفعلية في أضيق الحدود، وليس بوصفها سلطة تملك السيادة على الإقليم المحتل. ولذا فإن أي تغيير تحدثه على الطبيعة الطبوغرافية أو في حقوق السكان وممتلكاتهم، أو في الممتلكات العامة الحضارية والثقافية والدينية يعد باطلاً ويضع دولة الاحتلال في مواجهة المسؤولية الدولية^(١).

إن الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس التي تعاضمت بعد احتلال شرقي المدينة في عام ١٩٦٧ لم تحظ حقيقة بقبول المجتمع الدولي ولم تحقق هدف إسرائيل بالحصول على اعتراف الأمم المتحدة بشرعية وجودها في القدس. وفي هذا السياق توالى القرارات والتوصيات التي تدين السلوك الإسرائيلي، ومن أبرز ما اتخذته الجمعية العامة من قرارات في هذه المرحلة (١٩٦٧-٢٠٠٠) ما جاء ردًا على قرارات الكنيست والحكومة الإسرائيلية في ٢٧/٦/١٩٦٧ الخاصة بضم القدس وسن ثلاثة تشريعات تخضعها للقانون الإسرائيلي؛ فبعد اجتماعها أصدرت الجمعية العامة في القدس ١٩٦٧/٧/٤ القرار (٢٢٥٣) الذي أعربت فيه عن قلقها الشديد للإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس واعتبارها لاغية، وطلبت من حكومة إسرائيل إلغاء التدابير التي جرى اتخاذها، والامتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس، كما طلبت من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الحالة (في مدينة القدس) وعن تنفيذ هذا القرار، وذلك في غضون أسبوع على الأكثر من تنفيذه^(٢). وبالفعل قدم الأمين العام تقريره في ١٠ يوليو ١٩٦٧ وأوضح فيه أن إسرائيل لم تتراجع عن أي من الإجراءات وأنها ماضية فيها. وهكذا عادت الجمعية العامة لتأكيد هذا القرار بقرار ثان هو القرار (٢٢٥٤) الصادر في ١٤/٧/١٩٦٧^(٣).

ومن القرارات الهامة للجمعية العامة أيضاً القرار رقم ١٦٩/٣٥ الذي اتخذته في ١٥/١٢/١٩٨٠ لتأكيد عدم اعترافها "بالقانون الأساسي" المتعلق بالقدس الذي سنه الكنيست، وطلب القرار بإلغاء هذا القانون الذي لا يؤثر سنه على استمرار تطبيق اتفاقية جنيف على الأراضي المحتلة ١٩٦٧ بما فيها القدس^(٤). هذا وقد عبرت الجمعية العامة مراراً عن رفضها للممارسات الإسرائيلية لتهويد القدس ولا سيما الاستيطان، وكان من آخر قراراتها في هذا الشأن القرار رقم (٢٢٣/٥١) في

(١) د. خليل الحديثي، مصدر سابق، ص ١٢٠.

(٢) انظر: توماس ماليسون وسالي ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٩؛ ص ٥٤-٥٧.

(٣) انظر نص القرار في مجلس القدس العالمي "القدس القرارات الدولية الكاملة"، مصدر سابق ص ٢٣-٧٤.

(٤) راجع نص القرار في: المصدر السابق، ص ٧٥-٧٨.



الذي طالب إسرائيل "السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقييدًا دقيقًا بالتزاماتها ومستولياتها القانونية بموجب اتفاق جنيف المتعلق بحماية المدنيين وقت الحرب المعقود في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ والساري على الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧". وجاء القرار ردًا على ما تتخذه حكومة ننتياهو من خطوات لإنشاء وحدات سكنية للمستوطنين في جبل أبو غنيم بالقدس^(١).

ولقد أدانت قراراتٌ أخرى صدرت عن الجمعية العامة للإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل في الأراضي المحتلة. بما فيها القدس، معلنة إياها قرارات باطلية وملغية ودعت إلى وقفها. ويمكن أن يُذكر من جملة النصوص: القرار (٢٨٥١) الصادر في ١٩٧١/١٢/٢٠، القرار (٢٩٤٩) الصادر في ١٩٧٢/١٢/٨، القرار (٣٠٠٥) الصادر في ١٩٧٢/١٢/١٥، القرار (٣٠٩٢) الصادر في ١٩٧٣/١٢/٧، القرار (٣٢٣٦) الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٢، القرار (٣٢٤٠) الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٩، القرار (٣١٠٦) الصادر في ١٩٧٦/١٢/١٦، القرار (٣٢/٥) الصادر في ١٩٧٧/١٠/٢٨، القرار (٩١/٣٢) الصادر في ١٩٧٧/١٢/١٣، القرار (٣٣/١١٣) الصادر في ١٩٧٨/١٢/١٨، القرار (٧٠/٣٤) الصادر في ١٩٧٩/١٢/٦^(٢). هذا وقد اتخذت الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠ - بعد إصدار الكنسيات ما يعرف بالقانون الأساسي للقدس- إلى عام ١٩٩٦ قرارًا سنويًا ظل يتكرر مضمونه، ويفيد بعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس وبطلانها ويدعو لإلغائها فوراً^(٣).

ومن جهة ثانية، فقد اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات التي تدين الممارسات الإسرائيلية في المدينة والتي من أمثلتها القرار (١٩٦٨ / ٢٥٠) الذي دعا إسرائيل إلى الامتناع عن إقامة عرض عسكري في القدس، والقرار (١٩٦٨ / ٢٥٢) الذي طالب إسرائيل بإلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس، وما قامت به من مصادرة للأراضي والأماكن في المدينة، والقرار (١٩٦٩ / ٢٧١) الذي أدان إسرائيل لتدنيسها المسجد الأقصى بافتعال الحريق فيه في ١٩٦٩/٨/٢٩، ودعاها إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاقية جنيف وبالقانون الدولي الذي ينظم الاحتلال العسكري؛ والقرار (١٩٧١/٢٩٨) الذي أكد القرارين ٢٥٢ و ٢٦٧، ودعا إسرائيل لإلغاء إجراءاتها التشريعية والإدارية التي تتخذها لتغيير وضع مدينة القدس؛ والقرار (١٩٧٩/٤٤٦) الذي أدان الاستيطان في الأراضي

(١) المصدر السابق، ص ١٠٧-١٧٢.

(٢) هنري كتن، مصدر سابق، ص ١١٤.

(٣) راجع نصوص هذه القرارات في: مجلس القدس العالمي، القدس: القرارات الدولية الكاملة ١٩٤٧-١٩٧٧، مصدر سابق، ص ٧٥-١٦٧.



العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس، وطالب إسرائيل بالتزام أحكام اتفاقية جنيف بدقة؛ والقرار (٤٧٨/ ١٩٨٠) الذي أدان "القانون الأساسي للقدس" الذي ينتهك القانون الدولي، ولا يؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وأعلن المجلس عدم اعترافه بهذا القانون، ودعا الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها من المدينة؛ والقرار (٦٧٢/ ١٩٩٠) الذي أدان المذبحة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في الحرم القدسي في ٨/١٠/١٩٩٠، وطالب إسرائيل مجددا بالوفاء بالتزاماتها ومسئولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف؛ والقرار (١٠٧٣/١٩٩٦) الذي دعا إسرائيل للتراجع عن الإجراء المتخذ بفتح نفق بجوار المسجد الأقصى وما ترتب عليه من سقوط قتلى وجرحى، ودعا إلى ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين^(١).

وبالإضافة لما تقدم، فقد كان لهيئات ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة دورها في إدانة السياسات الإسرائيلية تجاه القدس. ومن أهمها: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف^(٢) ويمكن للمتابع لقرارات الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة أن يدرك بسهولة إنها لم تترك جانبا من جوانب قضية القدس إلا وتصدت لدراسته. وبالرغم من ذلك فقد عجز المجتمع الدولي عن وضع هذه القرارات موضع تنفيذ؛ بسبب تنكر إسرائيل لها وإصرارها على رفض الامتثال لها بدعم وتغطية من الولايات المتحدة التي دأبت على استغلال حق الفيتو لمنع مجلس الأمن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمل إسرائيل على التنفيذ^(٣). لكن هذه النتيجة لا تعني إطلاقا التقليل من أهمية القرارات الدولية لاسيما في ظل استمرار موقف المجتمع الدولي الراض للممارسات الإسرائيلية في القدس، وتواتر هذه القرارات وحجيتها وشموليتها؛ مما يعطي دلالة واضحة بعدم شرعية الوجود الإسرائيلي في القدس، ويؤكد بقاء وثبات حقوق السيادة على المدينة للفلسطينيين^(٤).

(١) انظر نصوص قرارات مجلس الأمن في المصدر السابق، ص ١٨٢-١٩٨.

(٢) راجع قرارات اليونسكو (المؤتمر العام والمجلس التنفيذي) في: المصدر السابق، ص ٢١١ - ٢٧٩. وانظر بعض

الأمثلة لقرارات لجنة حقوق الإنسان، في: هنري كتن، مصدر سابق، ص ١١٦.

(٣) انظر: هنري كتن، مصدر سابق، ص ١٢٩-١٢٠؛ وأيضا: د. حسام هندواي، مصدر سابق، ص ٢٧٩ وما بعدها.

(٤) راجع: د. أحمد عبد الونيس، السيادة العربية على القدس، مصدر سابق، ص ٢٠٢-٢٠٥.



وعند تحليلنا لمسألة السيادة على القدس في هذه المرحلة (ما بعد ١٩٩٧) فإن من المهم توصيف طبيعة الوجود الإسرائيلي في المدينة -بشقيها- الذي جاء نتيجة استخدام غير مشروع للقوة في العلاقات الدولية، وهذا استخدام تحرمه القواعد القانونية الدولية الأمرة، ومن ثم فإن كل النتائج المترتبة على استخدام القوة هي باطلة ولا ترتب آثارا قانونية^(١). وأياً ما كانت التبريرات الإسرائيلية سواء بليّ عنق نظرية "الدفاع الشرعي الوقائي" أو الادعاء بفراغ السيادة على القدس قبل احتلالها عام ١٩٦٧^(٢)، فإن ذلك لا يغير من حقيقة أن الوجود الإسرائيلي في المدينة لا يزيد عن كونه مجرد وجود لدولة احتلال "ولا يحق لها أن تباشر سلطة سيادة قانونية أو دائمة على الإقليم المحتل، وإنما تباشر فقط سلطة إدارة توصف بكونها إدارة عسكرية أو مؤقتة. وليس لهذه الإدارة العسكرية المؤقتة أن تستحوذ على اختصاصات السيادة في إصدار التشريعات الخاصة بالإقليم أسوة بدولة الأصل، وإنما هي تصدر أوامر سلطة مؤقتة تقتضيها ظروف وجودها الفعلي على الإقليم وحجب اختصاصات دولة السيادة عنه بصفة مؤقتة، نتيجة قيام الاحتلال"^(٣). وتخضع الصلاحيات المحددة التي تمارسها دولة الاحتلال طيلة فترة الاحتلال، القانون الاحتلال الحربي الممثل بلوائح الأهالي لسنة ١٩٠٧ وبتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩ وملحقيها الإضافيين الموقعين عام ١٩٧٧. كما أن على دولة الاحتلال "احترام القواعد الخاصة بحماية الأماكن المقدسة الواردة في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٤٥ بشأن حماية الممتلكات الثقافية والدينية في أثناء المنازعات المسلحة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، والعهدين الدوليين لحقوق المدنيين والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عام ١٩٦٦، واتفاقية فيينا لعام ١٩٨٣ بشأن خلافة الدول في الممتلكات، والتي أضفت حماية قانونية خاصة على المقدسات الدينية"^(٤).

(١) د. حسام هندواوي، مصدر سابق، ص ٣٦٩.

(٢) للاطلاع على تفنيد للمبررات الإسرائيلية القائلة بنظرية الدفاع وفراغ السيادة انظر: د. أحمد ثابت، الادعاءات الإسرائيلية لعدم الالتزام باتفاقية جنيف، مختارات إسرائيلية، العدد ٥٧، السنة ٥، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٧٨. وأيضاً: أسامة حلي، مصدر سابق، ص ٤٧-٥٩.

(٣) نقلا عن: د. عز الدين فودة، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

(٤) بتصريف عن: د. أحمد الرشدي، بعض مشروعات التسوية السلمية لقضية القدس، في: د. أحمد الرشدي (محرر)، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٨)، ص ٢٥٠-٢٥١.



وختامًا للمبحث الثاني يمكننا أن نشير إلى أن قضية القدس في القرن العشرين سارت في اتجاه عام عنوانه "فرض الأمر الواقع الإسرائيلي عبر آليات متعددة أهمها الهجرة والاستيطان". وقد تلقى المشروع الصهيوني في مراحل الأولى دعمًا غربيًا -من بريطانيا خصوصًا- أسهم في إنجاحه بشكل أساسي، ثم تحول هذا الدعم فيما بعد إلى صور أخرى أبرزها التغطية السياسية الأمريكية للمواقف الإسرائيلية في المحافل الدولية بطريقة حالت دون تطبيق قواعد القانون الدولي على أرض الواقع. وهذه التغطية جعلت الإطار التفاوضي في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ المدخل للتعامل مع قضية القدس وقضية فلسطين إجمالاً، ومرت فكرة التفاوض والتسوية منذ ذلك الحين بمراحل كان آخرها انعقاد مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاقات أوسلو. لكن ازدياد الدعم الأمريكي لإسرائيل وبلوغه حد الانحياز التام في قمة كامب ديفيد الثانية (يوليو ٢٠٠٠)، أدى إلى تضعف اتفاقات أوسلو واندلاع انتفاضة الأقصى لتمثل حلقة أخرى من حلقات المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني ولتنضم إلى سابقتها (ثورة البراق ١٩٢٩ - ثورة ١٩٣٦ - الانتفاضة الأولى ١٩٨٧) التي شكلت في مجملها محاولة لتحدي الأمر الواقع الصهيوني، وأدت في كل مرة إلى تعديل لميزان القوى لمصلحة الطرف العربي الفلسطيني وإقرار قدر أكبر من حقوقه المشروعة. وهكذا يبدو أن مطلع القرن الواحد والعشرين يبدو مختلفاً إذ تشكل المقاومة عنصراً مهماً في رسم مستقبل قضية القدس، وهو ما نعالجه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: مستقبل قضية القدس

يشكل استشراف المستقبل بصفة عامة إشكالية حقيقية، ويزداد الأمر صعوبة إذا تعلق بقضية تتشابه أبعادها كما في قضية القدس. ويتطلب التصدي لمهمة كهذه قدرًا كبيرًا من الإدراك المستند على استحضار مجرى الحركة التاريخية ثم الفهم العميق لحقائق الواقع القائم بغية تقديم رؤية مستقبلية. هذه الرؤية المستقبلية معنية بشكل رئيسي بإثارة التفكير حول مستقبل القدس، وطرح اجتهادات تفتح باباً للنقاش حول واحدة من أهم قضايانا الحالية والمستقبلية؛ إذ تمثل قضية القدس واستعادتها مقياساً لقدرة الأمة العربية والإسلامية على الاستجابة للتحديات التي تواجهها، وهي بهذه الصفة قضية تتعلق بالإدراك والوعي مثلما تتعلق بالإرادة والفعل، بغية إيجاد واقع جديد في القدس يتحدى الأمر الواقع الإسرائيلي بما يضمن عودة المدينة للسيادة العربية كما كانت دوماً.

ومهما يكن من أمر، فإن جماع هذه الرؤية يقوم على إدراك الصلة العضوية بين قضية القدس والقضية الفلسطينية، فأى إطار خاثل أو ناقص لتسوية القضية الثانية يؤثر بالضرورة على



قضية القدس، (ولعل هذا ما حدث في اتفاقيات أوسلو وما تلاها). وهذا التلازم الذي يجمع هاتين القضيتين يتأثر بدوره بحال الأمة العربية والإسلامية؛ إذ يمثل حال الأمة متغيراً مستقلاً يترك آثاراً تمس القضيتين، فاستعادة القدس تبدو صعبة وربما مستحيلة في ظل أوضاع كالتى تعيشها الأمة اليوم، وحال الأمة أيضا يحدد علاقتها بالنظام الدولي ومدى دعمه أو تخليه عن المشروع الصهيوني في فلسطين الذي يقع على رأس أولوياته تهويد القدس واستمرار السيطرة عليها باعتبارها رمزاً جامعاً لكل تيارات هذا المشروع الاستعماري.

بهذا المنطق، لعل من الممكن أن نعتبر أن مستقبل القدس ومآلها في المدى البعيد يرتبط بشكل وثيق بمستقبل المشروع الصهيوني استمراراً أو انهياراً، وهو ما يعني أن مسألة انتزاع الحقوق الفلسطينية والعربية في القدس تبدو معركة طويلة الأمد. وإن كان ذلك لا ينفي بالضرورة إمكان الوصول في المدى القريب أو المتوسط لتسوية ما (تعكس حال الأمة بالضرورة)، وتتضمن إما إرجاء القضية أو إعادة بعض الحقوق العربية في القدس الشرقية فقط دون الغربية، مع التأكيد على استمرارية بقاء السيطرة الإسرائيلية الفعلية ومحاولة الالتفاف على منح الفلسطينيين أية سيادة حقيقية في القدس.

أ- مستقبل قضية القدس في المدى القريب والمتوسط:

من المهم في هذا السياق، رسم خطوط وحدود ما يمكن أن تقدمه إسرائيل بشأن القدس في إطار تفاوضي، وهو يتمحور حول أحد حلين؛ الأول هو "الحل الديني" ويدور حول "تنازل" إسرائيل عن إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، وهو الحل المفضل لجميع الحكومات الإسرائيلية منذ إعلان حكومة ليفي أشكول ضم القدس الشرقية في 1967/6/28^(١). وهذا الحل ينحو إلى تحويل المسألة إلى قضية تعبد وقداسة، وهي مقارنة تدعمها الولايات المتحدة وواضح أن هدفها إبعاد القضية عن مدخل الأرض والسيادة. أم الحل الثاني، فهو "الحل البلدي" ومفاده إقامة شبكة مكونة من بلدات صغيرة (أحياء) تتمتع بحكم ذاتي محلي وبميزانية خاصة بكل منها. ويهدف مفهوم البلدة - الحي - إلى طمأنة الفلسطينيين العرب في القدس الشرقية إلى أن السيادة الإسرائيلية لن تهدد نمط حياتهم^(٢). وثمة صيغ متعددة لهذا الحل الذي يقوم على التلاعب الإسرائيلي بمفهوم السيادة، ويجري هنا الحديث عن "السيادة الوظيفية" أي

(١) انظر: دوري جولد، مصدر سابق، ص ١٣٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٠.



إمكانية منح الفلسطينيين في هذه الأحياء سيادة تتعلق بممارسة وظائف وصلاحيات وأنشطة تحددها إسرائيل^(١). وبحسب الخبيرة الإسرائيلية في القانون الدولي الدكتور روت لبيدوت - التي ساعدت مناجم بيجن في صياغة مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين، كما استدعاها إيهود باراك قبيل سفره لكامب ديفيد للاستفادة بمقولاتها حول "السيادة السماوية" و"سيادة الله" التي توصي بتطبيقها كحل في منطقة الحرم القدسي وبعض أجزاء البلدة القديمة- فإن "السيادة مسألة غامضة والصلاحيات هي الأمر الحقيقي، وتقاسم الصلاحيات أهم من تحديد الجهة التي تتولى السيادة. فالسيادة ترتبط أكثر بعالم المشاعر والرموز. أما المسائل الحقيقية فهي قضايا الصلاحيات مثل من هي الجهة التي ستتولى الأمن الذي سيحرف على الأبواب، ومن الذي سيكون مسئولاً عن الإدارة الدينية"^(٢). وتعد الدكتور لبيدوت واحدة من فريق البحث في "معهد القدس لأبحاث إسرائيل" صاحب الدور الواضح في التأثير على الأفكار التفاوضية الإسرائيلية، ولا سيما في بث فكرة "تقويض مفهوم السيادة المطلقة أو الإقليمية" التي يطالب بها العرب، وذلك عبر إدخال مفاهيم أخرى ملتبسة والترويج لها بالقول إن المدينة بشرطها ستكون مفتوحة مما يؤدي لازدهارها ورفاهية سكانها من اليهود والعرب^(٣).

وتمثل خطة "إدارات الأحياء" واحدة من أهم أشكال "الحل البلدي" التي عادت لتطرح مجددًا بعد بدء مفاوضات الوضع الدائم في نوفمبر ١٩٩٩، وتقوم على استعداد إسرائيل لمنح أحياء فلسطينية متاخمة للقدس الشرقية حكمًا ذاتيًا يُفوض صلاحيات واسعة نسبيًا مع احتفاظ إسرائيل بالمسئولية الأمنية الشاملة عنها والسيادة عليها^(٤). وبالرغم من كون هذه الخطة دون ما يطالب به الفلسطينيون والعرب بدرجات، فإنها تبقى مرفوضة من قبل اليمين الإسرائيلي، فإيهود أولمرت -رئيس بلدية ما يسي القدس الموحدة- يرى في الخطة أنها "تفتح بابًا لتقسيم مادي

(١) حول بقاء السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية مع منح الفلسطينيين ما يسي "بالسيادة الوظيفية" المتعلقة بتسيير بعض الوظائف في المدينة كالتعليم والصحة وغيرها، انظر: نداف شرغاي، عندما تلتقي السيادة والله، صحيفة هآرتس، ١٨/٦/٢٠٠٠، ص ٦٠-٦١.

(٢) نقلًا عن: طارق عزب أمين ومحمد أمين المصري، نجاح السلام أو فشله يتوقف على السيادة في الحرم، (الحلقة الأولى)، صحيفة الأهرام ١/١/٢٠٠٠، ص ٧.

(٣) راجع: نداف شرغاي، هكذا ستقسم القدس من جديد، صحيفة هآرتس، في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٣، صيف ٢٠٠٠، ص ٥٣.

(٤) انظر: نداف شرغاي، عندما تلتقي السيادة والله، مصدر سابق، ص ٦٠-٦١.



للقدس، ولفقدان السيادة الإسرائيلية عليها^(١). كما يعتقد الليكودي دوري جولد -ويعمل مستشاراً لإرييل شارون حالياً- أن الفلسطينيين سيسعون من خلال مثل هذه الحلول البلدية إلى السيطرة على التخطيط وتصاريح البناء، "ومثل هذه المسائل التي تبدو في ظاهرها شئوناً بلدية تنطوي على مضامين سياسية متصلة بالتوازن السكاني بين العرب واليهود في القدس كلها"^(٢).

ثمة طرح آخر يهدف إلى إعطاء الفلسطينيين ثلاث قرى تتاخم القدس الشرقية؛ وهي أبوديس والعيزرية وسلوان وتسمى معاً القدس "Quds" وتصبح عاصمة للدولة الفلسطينية، وعلى أن يعترف الفلسطينيون بالقدس الشرقية والغربية عاصمة أبدية لإسرائيل تحت اسم أورشلیم "Jerusalem"^(٣) ويحظى هذا الطرح برفض العناصر الدينية المتطرفة في إسرائيل؛ لأنه "يضع الفلسطينيين على بوابات القدس، ويمكنهم أن يقفزوا منها إلى القدس ذاتها"^(٤).

وعندما حاولت حكومة إيهود باراك أن تخطو خطوة في هذه الاتجاه، فقررت تسليم بلدة أبوديس، إلى السلطة الفلسطينية في ١٥ مايو ٢٠٠٠، عارض فريق كبير من المتدينين واليمينيين الإسرائيليين ذلك، وقامت حركة "عطيريت كوهانيم" بتقديم طلب لبناء ٢٠٠ مسكن لليهود في أرض تملكها في أبوديس، وقد وافقت البلدية على الطلب في أقل من أسبوع^(٥). وكان هدف الحركة "نسف كل إيمان للتنازل الإسرائيلي في تخوم القدس، ونسف حتى الحلول الوسط التي لا تنطوي على أي تنازل عن السيادة"، وكان إنشاء هذه المساكن سيقطع الطريق أمام إمكانية إقامة ممر فلسطيني بين أبوديس والحرم الشريف^(٦). وقد أدرك باراك أن صعوبة تنفيذ نقل أبوديس (وهي التي تقع خارج القدس الشرقية) إلى السيادة الفلسطينية، يعطي مؤشراً على صعوبة الإقدام على

(١) المصدر السابق، ص ٦١.

(٢) نقلاً عن: دوري جولد، مصدر سابق، ص ١٤١.

(٣) د. أحمد صدقي الدجاني، الخطر يهدد بيت المقدس (سلسلة كتاب القدس (١)، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٣٥. وراجع تصريحات نائب وزير الدفاع الإسرائيلي (افرايم سنيه) حول منح الفلسطينيين ثلاث قرى تسمى (القدس) في: صحيفة الحياة، ١٣/٣/٢٠٠٠، ص ٧.

(٤) نقلاً عن: د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية: نحو تعريف أكثر تفسيرية: ٢- استعمار استيطاني إحلالي، شئون عربية، العدد ١٠٣، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٢٥.

(٥) راجع: صحيفة الأهرام، ٢٣/٥/٢٠٠٠، ص ٩.

(٦) نداف شرجاي، لا تنازل لا مساومة، صحيفة هآرتس، ٤/٦/٢٠٠٠، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٣، صيف ٢٠٠٠، ص ٤١.



أي " تنازل في المدينة مهما كان محدودا دون موافقة اليمين؛ حيث إن أغلب سكان القدس اليهود يمينيون ولن يسمحوا بفرض تسوية عليهم في القدس^(١).

قد يجادل البعض فيقول إن الطرح الإسرائيلي في قمة كامب ديفيد الثانية (١١-١٥ يوليو ٢٠٠٠) جاء متقدماً على كل المقولات السابقة؛ إذ قطع باراك شوطاً في التسليم ببعض الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية ومضى في هذا الطريق أكثر من أي رئيس وزراء إسرائيلي قبله، لدرجة أن وصفه الكاتب الإسرائيلي شالوم يروشالمي بأنه "الأول والوحيد في التاريخ المعاصر الذي استطاع منح عرفات كل شيء تقريبا، وأن باراك قفز أربعة أجيال إلى الأمام، لكن رفض الفلسطينيين لما طرحه عليهم في قمة ديفيد سيعيد المنطقة أربعة أجيال للوراء"^(٢).

ويجدر بنا هنا أن نتوقف قليلا لمناقشة الحل الإسرائيلي - الأمريكي لقضية القدس الذي طُرح في قمة كامب ديفيد، لكننا نسجل أولاً أن هذه الإشادة بباراك لم تكن هي الأهم حيث أشاد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بعد القمة بـ "الخطوات الشجاعة جدا التي اتخذها باراك". وحين سئل عما إذا كان بذلك يطالب عرفات بالتخلي عن القدس، رد بقوله "كلا أنا لم أقل ذلك. إن الفلسطينيين تقدموا إلى الأمام في مواقفهم، ولكن الإسرائيليين قدموا أكثر"^(٣). وفي مطلع أغسطس ٢٠٠٠ أرسل كلينتون مساعد وزير الخارجية "إدوارد ووكر" في جولة على العواصم العربية كان هدفها تسويق الاقتراحات الأمريكية الإسرائيلية فيما يتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين إجمالاً، وبموضوع القدس تحديداً^(٤). وكانت هذه التحركات والتصريحات الدعائية تصب في سياق إقناع العرب بسخاء العرض الأمريكي الإسرائيلي بشأن القدس وإجبارهم على القبول به.

لقد طرح في قمة كامب ديفيد ثلاث صيغ لحل قضية القدس؛ الأولى: تأجيل القضية مدة تتراوح بين عامين و٢٥ عاماً^(٥). والثانية: سيادة فلسطينية على الحيين الإسلامي والمسيحي داخل

(١) بتحاس عنبري، قدس البشر، صحيفة معاريف، ١٧/٥/٢٠٠٠، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٨، السنة ٦، أغسطس ٢٠٠٠ م، ص ٥٣.

(٢) ورد في: طارق عزب ومحمد أمين المصري، نجاح السلام أو فشله يتوقف على السيادة في الحرم، مصدر سابق.

(٣) راجع: د. أحمد صدقي الدجاني، انتفاضة الأقصى وتفجر الحل العنصري لفلسطين، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠١)، ص ١٦١.

(٤) للمزيد من التفاصيل: د.كلوفيس مقصود، بين سلامنا وسلامهم، صحيفة الحياة، ٨/٩/٢٠٠٠، ص ٧.

(٥) انظر: ممدوح نوفل، عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٣، صيف ٢٠٠٠، ص ٩٤.



البلدة القديمة، ومنح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا لأحياء عربية خارج المدينة القديمة. الثالثة: سيادة فلسطينية على أحياء عربية خارج البلدة القديمة، ومنح حكم ذاتي على الحيين الإسلامي والمسيحي داخل البلدة القديمة (عكس الصيغة الثانية). وفي كلتا الصيغتين الثانية والثالثة تكون السيادة الممنوحة للفلسطينيين على الحرم الشريف هي سيادة الولاية (Custodial Sovereignty)، ويُمنح الفلسطينيون حق إقامة جسر أو ممر من موقع في الضفة الغربية إلى الحرم القدسي الشريف (ويخضع الممر لتدابير الأمن الإسرائيلية)^(١). وفي مقابل هذا يلتزم الفلسطينيون بكل ما يلي: سيادة إسرائيل على جميع الأحياء والمستعمرات اليهودية في القدس الشرقية، وعلى كل الأحياء العربية (باستثناء الحيين الإسلامي والمسيحي في الصيغة الثانية)، وعلى الحرم القدسي الشريف بما فيه المسجد الأقصى وقبة الصخرة وحائط البراق، واعتراف الرئيس عرفات "بوحدة" القدس الشرقية والغربية تحت السيادة الإسرائيلية كعاصمة أبدية لإسرائيل^(٢).

وعلى مدار شهرين بعد انتهاء القمة تم طرح عدة أفكار لتجاوز معضلة القدس التي حالت دون توصل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لاتفاق، كان من بينها: فكرة "السيادة الإلهية" على القدس، ومسألة تدويل الحرم القدسي ووضعه تحت إشراف مجلس الأمن -ويلاحظ هنا اختلاف نطاق التدويل وغموضه عما نص عليه القرار ١٨١ بشأن تدويل منطقة القدس كلها وليس الحرم فقط- واقتراح البعض بإقامة "فاتيكان" للفلسطينيين في قدس موحدة هي عاصمة إسرائيل، على أن يشمل "الفاتيكان الفلسطيني" الأماكن المقدسة الإسلامية ومعها قرية أبوديس التي ستضم قصر الرئاسة الفلسطينية^(٣). وقد قامت جميع هذه الاقتراحات الأمريكية والإسرائيلية بشأن القدس على "صياغات لغوية لا تؤدي إلى أي نتائج أو سيادة فلسطينية على القدس الشرقية"^(٤).

وما يؤكد صحة هذا التحليل هو ما صرح به يوسي بيلين وزير العدل الإسرائيلي في ٢٩/٨/٢٠٠٠ من أن "الصياغة واللغة الدبلوماسية ستلعب دورًا حاسمًا في حسم مشكلة القدس التي تعطل التوصل إلى اتفاق النقطة الرئيسية هي تسمية الوضع الراهن، لأن الجميع يعرف أنه لن يحدث تغيير حقيقي في الوضع الراهن. القضية هي المسعى الدبلوماسي الذي يصاغ حين سيحل السلام

(١) راجع: د. وليد الخالدي، لهذه الأسباب وجب رفض مشروع باراك - كلينتون للقدس، صحيفة الحياة، ٢١/٨/٢٠٠٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: محمد سيد أحمد، حول تدويل القدس، صحيفة الأهرام، ٧/٩/٢٠٠٠، ص ٢٢.

(٤) راجع تصريحات أحمد قرع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في صحيفة الأهرام، ٧/٩/٢٠٠٠، ص ٨.



هنا. وحين يكون الأمر متعلقًا بمسميات أتصور أنه من غير المستحيل تخطي الفجوة القائمة. ومن بين تلك المسميات التي طرحت لوصف الوضع في مناطق شديدة الحساسية في القدس الشرقية مسعى السيادة الدينية وسيادة الوصاية والسيادة المشتركة وسيادة تعدد الأراضي"، وختم بيلين بأن عدم صلاة اليهود في الحرم القدسي بالرغم من سيطرتهم عليه منذ ١٩٦٧ يعد تنازلاً فعلياً عن السيادة الكاملة عليه^(١).

وبدون الخوض في نقد ما قدمه باراك بشأن القدس في قمة كامب ديفيد، وما قيل عن تخطيه الثوابت الإسرائيلية حولها، يمكن الإشارة إلى أن اتفاقاً نهائياً مع الفلسطينيين حال إبرامه يجب أن يعرض على الشعب الإسرائيلي (وهو ما التزم به باراك نفسه)، ومجرد طرح فكرة "التنازل" أثارت جدلاً إسرائيلياً ساخناً حتى أن البروفيسور يوسي كاتس قال: "يجب الإنصات للشعب لإسرائيلي قبل تقديم أي تنازل في القدس، حتى لو جاء هذا التنازل في موضوعات رمزية فقط، من الواجب أن يتم إجراء استفتاء شعبي حول تقديم تنازل في القدس منفصلاً عن الاستفتاء على بنود أخرى في اتفاق السلام مع الفلسطينيين، في حال التوصل إلى اتفاق كهذا"^(٢). كما أن الكاتب شالوم يروشالمي حذر باراك من أن "التنازل عن الحرم من ناحية إسرائيل، هو تنازل عن الهوية اليهودية. ولن يوافق معظم الجمهور عليه"^(٣). ويمكن أن نضيف إلى ذلك صعوبة أن يتم التصديق على مثل هذا الاتفاق من قبل الكنيست في ضوء اتخاذه عدة قرارات تعتبر أن "القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية".

وبشكل إجمالي وعام، فإنه يتعين مناقشة عدة اعتبارات حول ما يمكن أن تتنازل عنه إسرائيل على المدى القريب والمتوسط في القدس في إطار تفاوضي محكوم باختلال موازين القوى وحقائق الاحتلال الجاثم على القدس:

أولاً: تعكس السياسة الإسرائيلية تجاه القدس استمرارية واتصالاً منذ احتلال القدس الشرقية في عام ١٩٦٧، بحيث تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة (العمالية منها والليكودية) إجراءات تهدف إلى توطيد السيطرة اليهودية على المدينة ومحيطها، وتعزيز وحدتها المادية. وواضح أن هدف هذه السياسة، كان ولا يزال، منع إعادة تقسيم القدس لاحقاً، الأمر الذي يشكل ركناً

(١) انظر تصريحات يوسي بيلين وزير العدل الإسرائيلي في: صحيفة الحياة، ٢٠٠٠/٨/٣٠، ص ٣.

(٢) نقلاً عن: يوسي كاتس، بن جوربون بدأ، وباراك يواصل، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٠/٧/١٦، مختارات إسرائيلية، العدد ٦٨، السنة ٦، أغسطس ٢٠٠٠، ص ٥٨.

(٣) ورد في: طارق عزب ومحمد أمين المصري، مصدر سابق.



راسخًا في "الإجماع القومي الرسعي الصهيوني"^(١). وقد أشرنا فيما سبق إلى استمرارية سياسة تهويد القدس وتصاعدها، التي تؤكد عدم تغير النوايا الإسرائيلية. وحتى بالرغم من توقيع اتفاقات أوسلو إلا أن شيئًا لم يختلف بشأن ممارسات تهويد القدس^(٢)؛ إذ تحولت صيغة أوسلو إلى آلية لإدارة الصراع بدلا من كونها آلية للوصول إلى تسوية، واستغلت إسرائيل عدم حسم أوسلو بشأن القدس فوظفت المرحلة الانتقالية لفرض واقع جديد لا تجدي معه أي اتفاقات، وهكذا نشطت عمليات للمصادرة وتوسيع حدود بلدية القدس بضم أراض من الضفة الغربية إليها. ويشير مخطط القدس لعام ٢٠٢٠ إلى أن عدد العرب في المدينة بشطريها سيصل إلى ٣٠٠ ألف نسمة. ويتعين للمحافظة على النسب الحالية للسكان (٧٠٪ يهود و٣٠٪ من العرب) إضافة حوالي ١١٦ ألف شقة لليهود. وحيث إن إمكانيات البناء في القدس لا تسمح بذلك فإن المخطط يوصي بتوسيع أراض إليها من جبال الخليل؛ لبناء ٦١ ألف وحدة سكنية عليها^(٣). ولعل في وضع خطط إدارية واستيطانية مستقبلية لفترة عشرين عامًا ما يثبت وبشكل دامغ أن سلطات الاحتلال تجعل من نهج الضم والتوسع نهجًا ثابتًا غير قابل للمراجعة.

ثانياً: تتأثر المفاوضات حول القدس بموروث عملية التسوية منذ بدايتها، مثلما تتأثر بالإجراءات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ التي تشكل أهم الأوراق التفاوضية الإسرائيلية^(٤). وهو ما يعني أن قوة الأمر الواقع تفرض نفسها على شكل الحل الذي سيتم التوصل إليه بشأن المدينة. وعلى سبيل المثال فإن الوسيط الدولي الكونت برنادوت كتب في ٦ يوليو ١٩٤٨ ردًا على رسالة موسى شاريت وزير خارجية إسرائيل التي استنكر فيها اقتراح برنادوت بتسليم القدس للعرب مع إقامة دولتين: عربية ويهودية، كتب ما نصه "تقع القدس في قلب ما يجب أن يكون إقليمًا عربيًا في أي مشروع لتقسيم فلسطين، وأية محاولة لعزل هذه المنطقة -أي القدس- سياسيًا أو بغير ذلك عن الإقليم المحيط بها، تثير مصاعب جمة هذا بالإضافة إلى أنني، مع إدراكي الكامل لما تثيره

(١) انظر: خالد عايد، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٢) انظر: د. محمد عبد السلام سلامة، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا المرحلة النهائية بين قواعد القانون واختلاط القوى والموازن، (القاهرة: شبكة المعلومات الجامعية، جامعة عين شمس، ط ١، ٢٠٠١)، ص ٥١٩، وللحصول على تفاصيل عن تهويد القدس بين عامي (١٩٩٣ و ٢٠٠٠) انظر: ديبان نوبهض الحوت، القدس هي القضية، مصدر سابق، ٦٦-٦٩.

(٣) إبراهيم عبد الكريم، المخططات الهيكلية الإسرائيلية لتهويد القدس، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(٤) راجع: محمد خالد الأزعر، مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة قضايا استراتيجية، العدد ١، يناير ١٩٩٦، ص ٢.



القدس من أهمية لدى الطائفة اليهودية بفلسطين، لأسباب تاريخية وغيرها، فإنه يلاحظ أن أحدًا لم يفكر في أي وقت بإدخال القدس في الدولة اليهودية؛ ولذلك فإن مركز هذه الدولة لا يكون قد مسه شيء^(١).

هذا الموقف الذي عبر عنه برنادوت كان يمثل بصدق واقع القدس عام ١٩٤٨. حيث كان من الصعب ضمها لإسرائيل تحت أية ذريعة^(٢). لكن الواقع الجديد (غير الشرعي) الذي تفرضه إسرائيل منذ احتلالها لشطري القدس لا يسمح حقيقة بالقول على ما يذهب إليه بعض الباحثين^(٣): إن مستقبل المدينة يتجه نحو التدويل "رويدا، رويدا"، فهذا أمر مشكوك فيه. فبالرغم من كون التدويل الشامل لمنطقة القدس (وليس للبلدة القديمة أو الحرم القدسي كما يطرح حاليا)، والنظام الخاص الذي يجعل للمدينة كيانا منفصلا *corpus Separatum* تتولى الأمم المتحدة إدارته بواسطة مجلس وصاية، بالرغم من أنه لازال قائما وملزما قانونا إلا أنه كان ولا يزال يفتقد للتنفيذ^(٤). ويسري هذا الحكم أيضا على قرارات عديدة اتخذتها الأمم المتحدة بشأن القدس ولم تجد طريقها للتنفيذ، والمؤكد أن تجاهل إسرائيل لها لا يلغيها، ولكنه يعطي مؤشرا مهما على طبيعية النوايا الإسرائيلية، وهو ما نشير إليه حالا.

ثالثا: فيما يخص علاقة المفاوضات بمرجعية قرارات الأمم المتحدة، فإن من الواضح إسرائيل تفسر القرار رقم ٢٤٢ على أنه لا يشمل القدس^(٥). والحق أن تنكر إسرائيل للقرارات الدولية ليس جديدا إلا أنه ازداد حدة في التسعينيات، فمنذ بداية التحضير لمؤتمر مدريد أصبح إقصاء الأمم المتحدة وقراراتها عن مجريات عملية التسوية هدفا إسرائيليا / أمريكيا، بحيث تكون حصيلة المفاوضات انعكاسا للأمر الواقع ولموازن القوى. وهكذا جرى استبدال هيئة الأمم المتحدة كمرجعية دولية لحل الصراع العربي الإسرائيلي بمؤتمر "دولي" احتفالي يُعقد مرة واحدة، يتم بعدها تفويض الأمر للرعاية الأمريكية الكاملة التي حددت صلاحياته بشكل تعسفي؛ بحيث يحق

(١) نقلا عن: محمد خالد الأزعر، صراع المؤسسات في القدس، مصدر سابق، ص ٤٣٩.

(٢) د. حازم نسيبة، القدس المعاصرة التي أعرف، مصدر سابق، ص ١٤٢.

(٣) حول هذا الرأي انظر: خليل سامي، النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي المعاصر: دراسة تطبيقية حول محاولات تدويل القدس، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٩٦)، ص ٦٤٠.

(٤) د. عز الدين فودة، مصدر سابق، ص ١٨٣.

(٥) د. محمد الفراء، قضية القدس على الساحتين العربية والدولية، شئون عربية، العدد ٤٠، ديسمبر ١٩٨٤، ص

١١. وأيضا: محمد خالد الأزعر، مستقبل قضية القدس، مصدر سابق، ص ٦.



للأطراف المختلفة تبني تفسيراتها للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ خصوصا بشأن قضية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧^(١).

كما لم تدخر إسرائيل من ناحيتها وسعًا في خلخلة مرجعية قرارات الأمم المتحدة؛ بهدف تقويض الأساس القانوني للقضية الفلسطينية عموما ولقضية القدس خصوصا^(٢). وقد بلغ هذا التكتيك التفاوضي مداه عند اقتراب ما يسمى بمفاوضات الوضع النهائي، حيث زعم إيهود باراك في ١٩٩٩/١١/٧ أن قرار رقم مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا ينطبق على الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، وهو يشمل فقط أراضي دول تتمتع بالسيادة مثل مصر وسوريا^(٣). وكان إرييل شارون - وزير الخارجية في حكومة نتياهو - قد اعتبر في ١٩٩٩/٣/١٦ أن "القرار ١٨١ لاغ وباطل"، وذلك في رد على رسالة الاتحاد الأوروبي التي أكدت على المكانة الخاصة للقدس ورفض الاتحاد للاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل^(٤).

وبناء على ما سبق، فإنه من المشكوك فيه أن تسفر المفاوضات حول القدس عن تطبيق إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها القرار ٢٤٢، حيث لم تظهر إسرائيل أي استعداد حقيقي للالتزام به منذ صدوره وحتى الآن^(٥).

رابعًا: إن الخطاب الإسرائيلي المتشدد حول القدس مدخلا لكسب الشرعية بالنسبة لأية حكومة إسرائيلية (بغض النظر عن تركيبتها الحزبية). فبعد استقالة حكومة جولدا مائير عام ١٩٧٤، نتيجة لتداعيات حرب أكتوبر على الداخل الإسرائيلي، لجأت حكومة إسحاق رابين (١٩٧٤-١٩٧٧) إلى إعادة إنتاج الخطاب المتشدد فأكد تمسك إسرائيل بالقدس وعدم استعدادها

(١) راجع: تشربل روبنبرج، إدارة بوش والفلسطينيون: إعادة تقييم، في: د. ميخائيل سليمان (محرر)، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٩٦)، ص ٢٩٩.

(٢) انظر: د. محمد السيد سعيد، تأملات حول أسلوب التفاوض الإسرائيلي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، المجلد ٢٥، العدد ٤، أبريل، يونيو ١٩٩٧)، ص ٧٢. وأيضا: د. هيثم الكيلاني، النظرية الإسرائيلية في التفاوض، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٦)، ص ٢٤-٢٥.

(٣) انظر تصريحات إيهود باراك في: صحيفة الأهرام ١١/٨/١٩٩٩.

(٤) راجع: صحيفة الحياة (لندن)، ١٧/٣/١٩٩٩.

(٥) محمد السيد سعيد، مصدر سابق، ص ٧٤. وأيضا مداخلة د. حسين نافعة، في: د. أحمد يوسف أحمد وآخرون، القمة العربية وانتفاضة الأقصى (حلقة نقاشية)، المستقبل العربي، العدد ٢٦٢، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١١٩.



لفقدتها كما فقدت سيناء.^(١) كما بدأت حكومته في توسيع حدود القدس في إطار مشروع القدس الكبرى، لتشمل تسع مدن وأربعاً وستين قرية عربية^(٢). وفي عهد مناحم بيجين، وردا على الرؤية المصرية في مفاوضات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ التي تعتبر أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية المحتلة، يسري عليها القرار ٢٤٢ ويجب أن تعود للسيادة العربية، صرح بيجين بأن "القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل الأبدية وهي خارج نطاق التفاوض والمساومة"، وأتبع ذلك بالإيعاز للكنيسة ليصدر ما يسمى "القانون الأساسي للقدس" في ١٩٨٠/٧/٣٠ بهدف طمأنة الرأي العام الإسرائيلي وتدعيم الحكومة في مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني التي استمرت حتى ديسمبر ١٩٨١ وانهارت على خلفية تباين الموقفين المصري والإسرائيلي بشأن القدس بصفة أساسية^(٣).

ومن اللافت للنظر، أنه منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بدأ حزب الليكود يكتسب مزيداً من المصداقية من خلال تشكيكه بمواقف حزب العمل من القدس، حيث اتهمت أحزاب المعارضة رابين وبيريز بالخيانة الوطنية بالذات بعد توقيعهما اتفاق "أوسلو ٢" في ديسمبر ١٩٩٥؛ مما خلق أجواء متوترة دفعت بشاب يهودي لاغتيال رابين في ٤ نوفمبر، لأنه "فرط بأرض الميعاد، وأراد التضحية بالمستوطنين والمستوطنات"^(٤) وفي الحملة الانتخابية عام ١٩٩٦ استغل حزب الليكود ما أقر به حزب العمل في اتفاق أوسلو (من الاعتراف بمنظمة التحرير كطرف في المناقشات مع إسرائيل بشأن مصالح فلسطينية وظيفية في القدس، وتعهده بعدم عرقلة المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية التي تؤدي مهام رئيسية لسكان الفلسطينيين فيها)، ليطلق الليكود شعار "بيريز سيقسم القدس" وليعلن بنيامين نتياهو -زعيم الحزب- بأن الانتخابات ستكون استفتاء على مستقبل القدس؛ "فالقدس موحدة مع الليكود، ومقسمة مع العمل"^(٥). ولأن

(١) رهام الفقي، القدس في الخطاب الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد ١٣٨، السنة ٣٠، أكتوبر ١٩٩٩ م، ص ٩٧-٩٨

(٢) روجي الخطيب، مصدر سابق، ص ٩٠٣-٩٠٤.

(٣) محمد خالد الأزعر، مستقبل قضية القدس...، مصدر سابق، ص ٦-٩.

(٤) انظر: ممدوح نوفل، آفاق الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية بعد اتفاق طابا واغتيال رابين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦ م، ص ٦٠.

(٥) راجع: د. عبد العليم محمد، الانتخابات الإسرائيلية "الكنيسة الرابعة عشرة ١٩٩٩ م" ومستقبل التسوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦، ص ٣٩. وأيضاً: أسامة حلي، مصدر سابق، ص ٤٤.



اتهاما من هذا النوع كان من شأنه أن يقوض حقيقة فرص بيريز في الفوز، فقد انبرى مدافعا عن نفسه بالقول: "منذ أسابيع وتنتياهو يحاول إقناع الإسرائيليين بأني أريد تقسيم القدس، إنها كذبة وقحة". وشدد بيريز على أن صلاة "إذا نسيتك يا قدس فلتصب يدي اليميني بالشلل" رافقني طوال حياتي، وستظل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل إلى الأبد^(١). وبعد ثلاث سنوات قضاها في الحكم، عاد تنتياهو لإظهار التشدد في موضوع القدس في الحملة الانتخابية المبكرة، فقام بتسريع خطوات تهويد المدينة حيث كلف في مارس ١٩٩٩ وزير داخلته بتعيين لجنة لتوسيع حدود القدس بضم مناطق في غرب المدينة تتراوح بين ٣٥-٤٠ ألف دونم. ثم أقرت حكومته مشروع ضم المستعمرات القريبة من الشطر الغربي للقدس ومستعمرات أخرى، ويقطنها ٣٠ ألف مستوطن^(٢). وبسبب قلقه من تفوق منافسه إيهود باراك في استطلاعات الرأي، وضع تنتياهو مدينة القدس محورا لحملة الانتخابية مؤكدا التزامه بإبقاء السيطرة عليها، وفي هذا السياق تم إغلاق مكتب "نادي الأسير الفلسطيني" في القدس الشرقية في ١٧/٤/١٩٩٩ وهُدد الفلسطينيون بغلق مكاتب أخرى في بيت الشرق^(٣). وعلق فيصل الحسيني -مسئول ملف القدس في السلطة ومدير بيت الشرق السابق- على ذلك بالقول: "إن تنتياهو يريد استخدام القدس في دعايته الانتخابية مختلقا أزمات مع اقتراب موعد الانتخابات في ١٧ مايو^(٤)" وتعليقًا على قرار وزارة الإسكان بطرح مناقصة لبناء ٨٠٠ منزل في مستعمرة أبو غنيم في ٦/٥/١٩٩٩ اعتبرت حركة "السلام الآن" أن هذا الإجراء حيلة من تنتياهو لمحاولة تعزيز شعبيته قبل الانتخابات؛ لذلك فهو "يواصل إضرام النار في القدس"^(٥).

وفي محاولة لضرب عملية التسوية في مقتل ونسف أي "تنازلات" قدمها إيهود باراك في كامب ديفيد بشأن قضية القدس طلب أرييل شارون من المحكمة الإسرائيلية العليا البحث في سبل تيسير الصلاة لليهود في الحرم القدسي، وأخذت حكومته تهيج الأجواء للمتطرفين لتطالب جماعة "أمناء جبل الهيكل" بوضع حجر أساس للهيكل اليهودي الثالث قرب المسجد الأقصى، وهو ما يسمح لحكومته بالتذرع بأن هذا العمل ذو طابع غير رسمي في حين أن المقصود به هو رفض اقتراح

(١) هالة منصور، القدس في الفكر الإسرائيلي، مختارات إسرائيلية، العدد ٥٧، السنة ٥ م، ١٩٩٩، ص ٧٥.

(٢) انظر: إبراهيم عبد الكريم، المخططات الهيكلية الإسرائيلية لتهويد القدس، مصدر سابق، ص ١٢٦.

(٣) صحيفة الحياة (لندن)، ٢٦/٤/١٩٩٩ م.

(٤) صحيفة الحياة، ٢٤/٤/١٩٩٩، وأيضا: د. محجوب عمر، القدس والمزيدات الانتخابية الإسرائيلية، صحيفة

القدس العربي (لندن)، ٣٠/٤/١٩٩٩ م.

(٥) صحيفة الحياة، ١٧/٥/١٩٩٩ م.



كلينتون في كامب ديفيد بأن تكون "السيادة للفلسطينيين في الأجزاء العلوية للمسجد الأقصى، بينما تكون السيادة لليهود في الأجزاء السفلى تحت الأرض، التي قد تخفي مخلفات لهيكل سليمان لم تكتشف بعد". وينطوي وضع حجر الأساس بجوار الحرم على فائدتين: تبرير المطالبة بالسيادة على منطقة الحرم وجوارها، وتجنب إثارة المسلمين (فيما لو وضع الحجر داخل الحرم) مع إمكانية الحصول على ما تريده إسرائيل بالتدريج مستقبلاً^(١).

ورغبة منه في إظهار جديته بالرد على عملية القدس الغربية الفدائية في ١/٨/٢٠٠١، لم يجد شارون إجراء أفضل من احتلال بيت الشرق وعدة مؤسسات فلسطينية أخرى في القدس وأبوديس. وقد تحدى عوزي لاندو وزير الأمن العام في حكومة شارون المطالبات الدولية بالانسحاب من بيت الشرق فصرح في ١٢/٨/٢٠٠١ بأن "بيت الشرق سوف يبقى تحت السيطرة الإسرائيلية للأبد"^(٢).

خامساً: في ضوء ما أسفرت عنه المفاوضات العربية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨/٩/٢٠٠٠، يتعين على الجانب الفلسطيني إدراك أن التفاوض في ظل تعطيل أداة المقاومة لن يؤدي إلى تحصيل الحقوق العربية في القدس. ومن ثم فإنه لا مناص من خلق الحقائق على الأرض، حيث بات واضحاً أن التكتيك التفاوضي الإسرائيلي يستخدم المفاوضات كواجهة للتهرب من الضغوط الدولية في الوقت الذي يتم فيه إخضاع الطرف الفلسطيني من خلال تكثيف النشاط الاستيطاني وإهدار الوقت في بحث ترتيبات وتفصيل إجرائية وأمنية وإدارية بهدف تفرغ المفاوضات من مضمونها، وهو ما جسده إسحاق شامير بتصريحه في يونيو ١٩٩٢ بأنه ذهب إلى مدريد وفي عزمه إبقاء المفاوضات عشر سنين يكثف خلالها الاستيطان حتى لا يبقى للفلسطينيين شيء ليطلبوا به^(٣).

إن مائدة المفاوضات وحدها لا تصنع شيئاً بدون إيجاد الحقائق على الأرض؛ حيث يرى الدكتور خليل الشقائي -رئيس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بنابلس- أن "أي اعتقاد بأن عملية السلام وحدها كفيلة بإعادة الوضع إلى ما كان عليه في القدس عشية حرب يونيو ١٩٦٧ هو اعتقاد ساذج"، ويوصي في دراسة له في ضوء عدم قبول الجانب الفلسطيني للحلول البلدية والإدارية التي تطرحها إسرائيل لقضية القدس "بعدم انتظار نتائج المفاوضات، والعمل على توفير

(١) محمد سيد أحمد، تفكيك عملية السلام ذاتها... لا السلطة الفلسطينية فقط، صحيفة الأهرام، ١/٨/٢٠٠١.

(٢) انظر: صحيفة الأهرام، ١٣/٨/٢٠٠١.

(٣) د. محمد السيد سعيد، تأملات حول أسلوب التفاوض الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ٧٣-٧٥.



إرادة سياسية فلسطينية وعربية حازمة بوقف عملية التهويد، ووضع استراتيجية مناسبة، وتجديد الأموال اللازمة (تراوح بين مليارين ومليارين ونصف مليار دولار) لبناء الوحدات السكنية الفلسطينية في القدس " لتحقيق ثلاثة أهداف: " ١- تشكيل تواصل إقليمي عمراني فلسطيني بين أطراف القدس الشمالية والجنوبية . ٢- وقف التمدد الاستيطاني شرقا باتجاه نهر الأردن. ٣- ضمان التواصل العمراني والاجتماعي والاقتصادي بين الضفة الغربية والقدس الشرقية". وتشير الدراسة أيضا إلى ضرورة القيام بحملة إعمار للتراث الإسلامي في القدس، وبناء متحف إسلامي فيها، وكذلك بناء جامعة كبيرة في البلدة القديمة على غرار الجامعات الإسلامية العريقة القديمة^(١).

ب- مستقبل القدس في المدى البعيد:

لقد سبقت الإشارة إلى وجود علاقة وثيقة بين قضية القدس ومآلها في المدى البعيد وبين مستقبل المشروع الصهيوني في فلسطين، ولأن هذا الأخير هو في الواقع محصلة لتفاعل عناصر عديدة، بعضها يتعلق بالكيان الإسرائيلي (أو واقع المشروع الصهيوني على الأرض) وبعضها الآخر يتعلق بعلاقة هذا الكيان بالقوى المؤثرة في النظام الدولي، وبعضها الثالث يتعلق بواقع مقاومة المشروع (أو مدى قبول أصحاب الأرض باستمرار الاحتلال العسكري من عدمه ومدى قبول المحيط العربي للكيان الإسرائيلي وشكل علاقاتهما معا)، ولأن هذه العناصر متداخلة كأشد ما يكون التداخل وتحتوي على جزئيات كثيرة، فإن من الواجب التذكير بأن ما سيقال عن المستقبل البعيد هو تحليل كلي يركز على العموميات فقط. ويجدر القول أيضا إن بعض ملامح المستقبل البعيد يمكن رصدها حاليا، ولا يمكن أن يفترض أن هناك انفصالا بين المستقبل القريب والبعيد. وتشكل المقاومة بمفهومها الشامل عاملا يربط بين المستقبلين؛ إذ بقدر ما تشتد المقاومة وتنجح في ابتكار آليات وأدوات تناسب المرحلة التي يمر بها الصراع وتواكب تطوره، نكون قد اقتربنا من المستقبل البعيد، وتمثل المقاومة متغيرا يستطيع التأثير على العنصرين الآخرين؛ فهي تعمق أزمة المشروع الصهيوني وتفجر تناقضاته الداخلية، كما يمكنها التأثير على ارتباطات المشروع بالقوى الدولية، لكن ذلك لا يتحقق إلا بتوافر شرطين لازمين هما: ضمان استمرار المقاومة، وضمان سلامة مسارها.

١- المقاومة: الإمكانية والإنجاز والأفاق

(١) انظر التفاصيل في: صحيفة الحياة، ١٩/٢/٢٠٠٠.



قد يقال إن إسرائيل قد قطعت شوطاً كبيراً في عملية تهويد القدس، وهذا صحيح نسبياً، لكن قراءة دقيقة للواقع تكشف أن المخططات الإسرائيلية لابتلاع المدينة لم تكن ناجحة بنسبة ١٠٠٪، فحملة التهويد الشرسة لم تسفر عن سيطرة إسرائيل الديموجرافية على البلدة القديمة^(١) في القدس الشرقية. ويعترف الخبير الإسرائيلي داني روبنشتاين أنه "بعد عشرات السنين من الحكم الإسرائيلي وبعد سنوات من البناء المكثف في الحي اليهودي وبعد المصادرات وتوسيع الحي ومضاعفة مساحته عن حجمه في السابق وبعد توفير الامتيازات المفرطة للقاطنين اليهود فيه، بعد كل هذا لا يصل عدد اليهود في البلدة القديمة إلى ١٠٪ من السكان (أي أقل من ٣ آلاف يهودي مقابل ٣٠ ألف عربي)^(٢). وبالرغم من تشجيع حارس الأملاك الإسرائيلي والحكومات الإسرائيلية لطلاب المعاهد الدينية على استملاك وشراء البيوت وطرد السكان الفلسطينيين من بيوتهم في الحي الإسلامي والمسيحي، فإن "عائلات يهودية محددة وعدة تلاميذ للمعاهد الدينية يقيمون في هذه الأحياء، وعددهم جميعاً مجتمعين يساوي تقريباً عدد عائلة عربية واحدة ممتدة في حارة السعدية^(٣)". وربما يكون هذا الفشل الإسرائيلي هو المبرر لمطالبة باراك في قمة كامب ديفيد الثانية بالسيادة على الحي الأرمني الذي يشغل نحو خمس مساحة المدينة القديمة داخل الأسوار.

وإذا نظرنا إلى واقع المدينة ككل سنجد أيضاً أن إسرائيل لم تنجح في فرض ما تريده تماماً بالرغم من قرار اللجنة الوزارية لشئون القدس بعد احتلال شرقي المدينة بالإبقاء على نسبة العرب في "القدس الموحدة" نحو ٢٢٪ مقابل ٧٨٪ لليهود، فهذا الهدف لم يتحقق أبداً بالرغم من عمليات الاستيطان المكثف وطرد آلاف الفلسطينيين المقدسيين من المدينة؛ ففي أواخر العام ١٩٦٧ كان العدد الإجمالي للسكان في القدس بشطريها الغربي والشرقي (٢٦٢,٩٠٦) نسمة منهم (١٩٥ ألف) يهودي بنسبة ٤٧,٢٪، و(٦٧,٩٠٦) عربي بنسبة ٢٥,٨٪. وفي نهاية ١٩٧٧ صارت النسبة ٧٢,٤٪ من اليهود مقابل ٢٧,٦٪ من العرب. ووصلت النسبة عام ١٩٩٣ إلى ٧١,٧٪ من

(*) يقصد بالبلدة القديمة القدس داخل الأسوار، وتضم خمسة أحياء هي: الحي الإسلامي، الحي المسيحي، الحي الأرمني، منطقة الحرم الشريف، الحي اليهودي وكان يقع داخلها حي المغاربة الذي هدمته إسرائيل عام ١٩٦٧.
(١) ورد في: طارق عزب ومحمد أمين المصري، مصدر سابق.
(٢) المصدر السابق.



اليهود و٢٨,٣٪ من العرب. ثم أصبح إجمالي السكان اليهود والعرب في القدس بشطريها أكثر من ٥٨٠ ألف نسمة ٧٠.٩ منهم يهود و٢٩.١٪ عرب^(١).

وبالرغم من اشتداد حملة سحب الهويات من المقدسيين العرب وطردهم من المدينة في ظل حكومة نتنياهو (١٩٩٦-١٩٩٩)، فقد ارتفع عدد العرب بحسب ما صرح به فيصل الحسيني في مايو ١٩٩٩ إلى "٢٢٠ ألف نسمة أي ما يعادل ٣٠٪ من عدد سكان القدس بشطريها. وهذه النسبة تزعج الإسرائيليين جدا؛ لأنها تؤكد أن جميع مخططاتهم طوال سنوات الاحتلال الماضية كانت فاشلة^(٢)" ومن ناحية ثانية، تشير تقديرات إسرائيلية نشرت عام ١٩٩٩ أن سكان القدس العرب يتزايدون بنسبة أربعة أضعاف أكثر من السكان اليهود، ويتوقع أن تصل نسبة العرب في المدينة إلى ٤٥٪ من سكانها خلال ٢٠ عاما (أي عام ٢٠٢٠). ويشير تقرير لمؤسسة القدس لأبحاث إسرائيل إلى أنه منذ أن قامت إسرائيل باحتلال كامل المدينة عام ١٩٩٧، ازداد عدد العرب فيها بنسبة ١٦٤٪، بينما زاد عدد السكان اليهود بنسبة ١١٣٪^(٣).

إن ظاهرة مقاومة السياسات السكانية الإسرائيلية في القدس قد بدأت فعلا منذ منتصف الثمانينيات عندما زاد امتناع البلدية الإسرائيلية عن منح تراخيص للبناء العربي، حيث بدأ المقدسيون العرب في البناء بدون ترخيص تعبيرا عن عدم اعترافهم بشرعية البلدية وما تصدره من قرارات. ومع اندلاع الانتفاضة أواخر عام ١٩٨٧، "انقلب البناء العربي غير القانوني في القدس من بناء ضائقة إلى بناء تمرد ضد الحكم الإسرائيلي. ومع اتخاذ قرار بناء مستعمرة أبوغنيم في ١٩٩٧ توسع البناء غير القانوني إلى آماذ غير معروفة بمساندة السلطة الفلسطينية. وقد تحدث فيصل الحسيني عن ذلك بصراحة فقال: إن النشاط الفلسطيني الأهم الآن هو البناء، وحتى من دون ترخيص^(٤)". وقد أضحت السلطة الفلسطينية بالرغم من التزامها بعملية التسوية تحت سكان القدس الفلسطينيين على الدفاع عن أراضيهم ومنازلهم بكافة الوسائل، كما جاء في بيان السلطة في ٩ يونيو ١٩٩٨^(٥).

(١) إبراهيم عبد الكريم، مشكلة القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ١٥-١٦.

(٢) انظر تصريحات فيصل الحسيني في: صحيفة الأهرام، ٣/٥/١٩٩٩.

(٣) خطة إسرائيلية متكاملة لهويد القدس، مجلة الشروق، العدد ٣٧٣، ٣١/٥-٦/٦/١٩٩٩، ص ١٥-١٦.

(٤) نداف شرجاي، بينون الأغلبية الفلسطينية، صحيفة هآرتس، ٥/٦/٢٠٠٠، في مختارات إسرائيلية، العدد ٩٨،

السنة ٦ أغسطس ٢٠٠٠، ص ٥٨.

(٥) د. عماد عواد، الخطوط الحمراء: مقومات السلام الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ٧٩.



ومن أشكال المقاومة الأخرى ما يتعلق باستمرارية المؤسسات الفلسطينية في القدس بالرغم من سياسات الاحتلال الرامية لمحاصرة الوجود المؤسساتي الفلسطيني فيها، وبحسب التقديرات الإسرائيلية فإنه يوجد في القدس الشرقية وضواحيها نحو ٤٨ مؤسسة فلسطينية تعمل في الميادين الاجتماعية والاقتصادية^(١) ومنذ احتلال شرقي القدس بدأت الخطوات الإسرائيلية الجادة لتهويد مجالي التعليم والشئون البلدية، لكن ذلك اصطدام بمقاومة فلسطينية متزايدة.

فالإعلان الإسرائيلي عن إلغاء برامج التعليم الأردنية في مدارس القدس واستبدالها بالبرامج المطبقة في المدارس العربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وطلب الحكومة الإسرائيلية من موظفي مكاتب التربية والتعليم الأردنية والمعلمين الالتحاق بأجهزة التعليم الخاصة بوزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس، قد تم رفضهما -أي الإعلان والطلب- من قبل مدير التربية والتعليم الأردني وجميع موظفي مكتبه والجهاز التعليمي التابع له^(٢). وقد أصر الفلسطينيون على تعزيز نظام التعليم الأهلي ومدارس الأوقاف ومقاطعة المدارس التي سيطرت عليها إسرائيل -كالمدرسة الرشيدية- مما أدى إلى ارتفاع نسبة التعليم الخاص بالقدس إلى ٥٠٪، وهكذا اضطرت إسرائيل إلى إلغاء العمل بنظامها الجديد، واعتماد البرامج العربية الأردنية كما كان الوضع قبل الاحتلال^(٣).

ويعطي إنشاء جامعة القدس مثلاً آخر على نجاح "المقاومة المؤسساتية"، فبرغم المعارضة الإسرائيلية وعدم اعترافها بالجامعة إلا أنه قد تم إنشاؤها بالتدريج في محيط القدس؛ حيث أنشئت كلية العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٧٧ في قرية أبوديس، ثم كلية الدعوة وأصول الدين عام ١٩٧٨ في قرية بيت حيفا، ثم كلية الآداب للبنات عام ١٩٨٢ في حي الشيخ جراح، ثم الكلية العربية للمهن الطبية عام ١٩٧٩ والتي تحولت عام ١٩٩٤ إلى كلية الطب في مدينة البيرة بجوار القدس بالرغم من تفرق الجامعة على عدة أماكن، إلا أنها تقدم مساهمة فعلية في برامج التعليم العربي في القدس؛ وهو ما أدى إلى اعتراف اتحاد الجامعات العربية بعضويتها فيه^(٤).

وفي سياق مقاومة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية، أنشأ الفلسطينيون في أواخر عام ١٩٩٣ "المجلس الوطني للقدس" الذي يستهدف تنشيط الحضور والنفوذ الفلسطيني في القدس من

(١) إبراهيم عبد الكريم، مشكلة القدس وتصورات الحل الإسرائيلي، مصدر سابق، ص ٨.

(٢) روجي الخطيب، تهويد القدس، مصدر سابق، ص ٨٨٧.

(٣) محمد خالد الأزعر، صراع المؤسسات في القدس، مصدر سابق، ٤٧٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٧٢-٤٧٣.



خلال القيام بإعداد خطة وبرامج للعمل البلدي بكافة دوائره (تخطيط) وبنية تحتية وخدمات تعليم وثقافة ودين وأمن ضرائب ... الخ) في القدس الشرقية. وهذا الأمر قد أقلق الأوساط الإسرائيلية لدرجة اعتبارها له "مجلس ظل بلدي" يمكن أن يتحول بالتدريج إلى "شبه حكومة ظل" تكون خارج السيطرة الإسرائيلية^(١). ويلاحظ أيضا أن العرب المقدسين زاهدون في المشاركة في انتخابات رئاسة بلدية القدس الإسرائيلية إذ لم تتعد نسبة تصويتهم في انتخابات ١٩٨٩ نسبة ٦٪^(٢).

ويمثل "بيت الشرق" في القدس الشرقية رمزا للصلمود والمقاومة الفاعلة للإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم بالمدينة. ومنذ تأسيس "جمعية الدراسات العربية" منتصف الثمانينيات واتخاذها بيت الشرق كمقر لها، نشط فيصل الحسيني في استقبال القناصل الأجانب والسفراء فيه، ثم تحول بيت الشرق إلى مقر الوفد الفلسطيني لمحادثات السلام التي تلت انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وأصبح بيت الشرق يضم عدة مكاتب بالإضافة إلى "جمعية الدراسات العربية" منها: إدارة العلاقات الدولية، المركز الجغرافي الفلسطيني الذي يتابع عمليات الاستيطان ومصادرات الأراضي، ومؤسسة حقوق المواطنين المقدسين. "وفي أغسطس-١٩٩٤ بعد شهر واحد من قيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني- أقدم فيصل الحسيني على دعوة مع قناصل الدول الأجنبية في القدس (وعدددهم تسعة) وأيضا ممثلي جميع السفارات الأجنبية في تل أبيب للالتقاء به في بيت الشرق، وأبلغهم أن القدس ستكون عاصمة للدولة الفلسطينية وأن بيت الشرق سيكون هو قناة الاتصال الدبلوماسية بين الفلسطينيين وسائر دول العالم. ولم يعد هناك شك في أن منظمة التحرير الفلسطينية أصبح لها مقر في قلب مدينة القدس رغم أنف السلطات الإسرائيلية^(٣)".

ويبدو لافتا مدى النجاح الفلسطيني في حشد الجماهير للدفاع عن بيت الشرق بحسبانه رمزا لقضية القدس، حيث قام عدد كبير من المقدسين يتقدمهم الحسيني بالاعتصام في المبنى يوم ١٩٩٩/٥/٤ عندما قرر نتنياهو إغلاق ثلاثة مكاتب فيه قائلا: "إنني لا أستطيع تحمل الوضع في بيت الشرق واستمرار عمله كوزارة خارجية للسلطة الفلسطينية". كما يظهر نجاح الفلسطينيين

(١) ميخال بيلغ، بلفاست أو بروكسل: القدس تنتظر قرار الحكم، مصدر سابق، ص ١٣٠. وأيضا: دوري جولد، مصدر سابق، ص ١٤٢.

(٢) ميخال بيلغ، مصدر سابق، ص ١٢٩.

(٣) بتصرف عن: حسن فؤاد، بيت الشرق: تحدي التاريخ، صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/٤/٣٠، ملحق الجمعية، ص ٩.



في تحويل المسألة إلى ساحة القضاء الإسرائيلي التي حكمت بتأجيل قرار نتينياهو أسبوع، ونجح فيصل الحسيني في استقطاب الدعم الأوروبي للموقف الفلسطيني حيث أعرب القناصل العاملون الأوروبيون المعتمدون في القدس -وخصوصا القنصل الفرنسي- أثناء زيارتهم لبيت الشرق في ١١/٦/١٩٩٩ "أنهم، وبناء على طلب من حكوماتهم، سيكونون مع الفلسطينيين، وفي المقدمة، للدفاع عن بيت الشرق إذا ما حاولت إسرائيل تنفيذ قرار الإغلاق بالقوة"^(١).

وقد كان لبعض المؤسسات الوقفية دورها أيضا في مقارعة الاحتلال، وتقدم "المكتبة الخالدية" في القدس الشرقية نموذجا للاستماتة في البقاء رغم صرامة الإجراءات الإسرائيلية. وقد واجهت المكتبة قرار مصادرة مبناها باعتبارها من أملاك الغائبين عام ١٩٧٦، حيث استطاع القائم على شئونها -حيدر الخالدي- التصدي للقرار وإثبات بطلان الادعاء بكون المكتبة من أملاك الغائبين وبدأ الخالدي صراعاً قضائياً في المحاكم الإسرائيلية للتصدي لمحاولات الحاخام جورين - كبير حاخامات الجيش الإسرائيلي- بالاستيلاء على المكتبة طيلة الثمانينيات، حتى حكم لصالح المكتبة التي تشكل لها مجلس استشاري أكاديمي دولي عام ١٩٨٩ بالإضافة إلى مجلس أصدقاء المكتبة وبوشرت عملية ترميم مخطوطاتها، وذلك بجهد عائلة "الخالدي" المقدسية العريقة مع مساعدة محدودة من قبل أكاديميين أوروبيين والحكومة الهولندية^(٢).

ويدل هذا الحرص الفلسطيني على تعزيز وحماية المؤسسات العاملة في القدس على وعي متزايد بأهمية خلق أمر واقع يتصدى للممارسات الإسرائيلية. كما أن اشتداد حدة رد فعل نتينياهو مع بيت الشرق يؤثر على الإدراك الإسرائيلي لأهمية عرقلة المؤسسات الفلسطينية التي تشكل بوجودها وأعمالها خصماً حقيقياً من سلطات إسرائيل في المدينة. وكلا الأمرين، أي الحرص الفلسطيني ورد الفعل الإسرائيلي، قد برزا بوضوح منذ انطلاق عملية التسوية السياسية في مدريد^(٣).

وهذا النمط من "صراع المؤسسات في القدس" وما يستدعيه من أدوات وأليات هو دليل على دخول الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة جديدة، فالخبرة التي يكتسبها المقدسيون العرب في مواجهة سياسات التهويد تدفع باتجاه "مرحلة الصراع المجتمعي أو الحضاري"، حيث تصبح

(١) انظر: صحيفة القدس العربي (لندن)، ٢١/٥/١٩٩٩.

(٢) راجع للمزيد من التفاصيل: وليد الخالدي، المكتبة الخالدية في القدس: صراع متعدد الوجوه من أجل البقاء بعد نكسة ١٩٦٧، صحيفة الحياة، ٦/١٧/٢٠٠١، ص ٢١.

(٣) محمد خالد الأزعر، صراع المؤسسات في القدس، ص ٤٧٧-٤٧٨.



المواجهة "صراع إرادات" أكثر منها صراعا بالمعنى الكلاسيكي، وتتحول المواجهة من صراع جيوش نظامية إلى صراع جماعات، ومن ثم تظهر حدود ما يمكن أن تفرضه إسرائيل بالقوة العاربية في مواجهة السكان الأصليين.

٢- الصراع على القدس بعد قمة كامب ديفيد الثانية:

ربما تكون النتيجة الأهم التي أسفرت عنها قمة كامب ديفيد الثانية هي التبدل على استمرارية الصراع على السيادة في القدس بصورة أو بأخرى، وتأكيد حقيقة أن عملية التسوية ليست سوى حلقة أو مرحلة يمر بها الصراع العربي الإسرائيلي الممتد منذ ما يزيد على قرن، والذي اتخذ أشكالا عدة في الماضي، وسيتخذ أشكالا أخرى في المستقبل. لم تستطع إسرائيل وبكل تفوقها العسكري أن تفرض على الفلسطينيين والعرب في كامب ديفيد الثانية التنازل عن القدس والتسليم بالادعاءات الإسرائيلية فيها، هذا بالرغم من الضعف الشديد للنظام العربي وغياب دور منظمة المؤتمر الإسلامي. ودونما مبالغة، فتمسك الأمة بحقها -والحال كما نرى- يعطي مؤشرا قويا على قدراتها الكامنة. ويبقى فقط أن تتحول هذه القدرات والإمكانات إلى دائرة التفعيل والتشغيل، والظن أن السياسات الإسرائيلية التي تتحدي مشاعر الفلسطينيين والعرب والمسلمين في مقدساتهم ستدفع هؤلاء إلى مزيد من التضامن والالتفاف حول قضية القدس والقضية الفلسطينية عموما.

يمكن أن نرصد في هذه المرحلة الجديدة التي تمر بها قضية القدس في مطلع القرن الواحد والعشرين ملامح أزمة يعاني منها المشروع الصهيوني تزداد تفاقما بمرور الوقت: فنقص العنصر البشري اليهودي، وتهرب الإسرائيليين من الخدمة العسكرية، وازدياد النهم الاستهلاكي والأمركة المتزايدة للمجتمع وتحول الاستيطان إلى أداة لتحسين مستوى معيشة المستوطنين بعد أن كانت المستوطنات هي المواقع العسكرية الأمامية للجيش الإسرائيلي، وحالة فقدان المعنى الناتجة عن الافتقار إلى مشروع حضاري؛ كل هذه مؤشرات على بداية تراجع المشروع الصهيوني^(١). ولا شيء أصدق في التبدل على ذلك مما كتبه الإسرائيليون أنفسهم لاسيما بعد هزيمتهم في جنوب لبنان واضطرتهم للانسحاب منه في مايو ٢٠٠٠. ففي مقال معبر بعنوان "مهزومون" نشر قبيل احتفال إسرائيل بعيد "استقلالها" الثاني والخمسين تقول الكاتبة الإسرائيلية جونين جينات: "عشية يوم الاستقلال، لا بد أن نعترف بأننا مهزومون ليس لدينا جيش قوي، وليست لدينا قوة. لقد هزمنا في

(١) د. عبد الوهاب المسيري، الأكاذيب الصهيونية من بداية الاستيطان حتى انتفاضة الأقصى، سلسلة اقرأ، العدد ٦٦١، (القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠١)، ص ١١٧-١٤٢.



لبنان في الماضي، والآن حلت الهزيمة الثانية، وبين هذه وتلك هزمنا أيضا في الانتفاضة. لقد هزمنا في كل حالة بواسطة قوات تبدو أصغر وأضعف منا. فقط تبدو، ولكنها ليست أصغر منا، وبالطبع ليست أضعف منا نستطيع أن نضربهم بالطائرات من اليوم وحتى الغد، لكن ذلك لن يغير من الأمر شيئا؛ لأن لديهم روحا قتالية عالية، أما نحن فمساكين، نحن منقسمون إننا مهزومون لأننا لم نعد على قلب رجل واحد، كما كنا ذات مرة بعد أكثر من يوبيل على إقامة الدولة، لا بد أن نعتز بالحقيقة: هزمنا. وإذا ذلك كافيا، بواسطة قوات أضعف منا. وإذا لم يكن ذلك أيضا كافيا، فإننا حتى لا ندرك ذلك، وليست لدينا الآن الوسائل لبدء حملة طويلة من إعادة البناء، بناء الثقة بالذات^(١).

بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، اتجهت السياسة الإسرائيلية لتفرض ما تريده في القدس بالقوة لتأكيد سيادتها على المدينة؛ في هذا السياق يمكن أن تفسر ما قامت به حركة "كاخ" العنصرية المتطرفة من رفع العلم الإسرائيلي في الحرم القدسي الشريف في ٢٥/٧/٢٠٠٠^(٢)، وكذلك الزيارة التي قام بها أرييل شارون للحرم التي أشعلت انتفاضة الأقصى.

وهناك دلائل عديدة تشير إلى أن حملة تهويد القدس ستشهد تصاعدا في الفترة المقبلة؛ ذلك أن إسرائيل ترفض الاقتناع بفشل سياساتها في إرغام الفلسطينيين والعرب على التنازل عن حقوقهم بالمدينة. ولأن الصراع على القدس في هذه المرحلة -كما كان سابقا- في جوهره صراع على السيادة، ستحاول إسرائيل أن تؤكد أنها صاحبة السيادة بأساليب مختلفة؛ تارة عبر سعيها إلى ضم مواقع أثرية في القدس إلى ممتلكاتها من خلال الطلب الذي تقدمت به إلى "لجنة التراث العالمي الثقافي والطبيعي" التابعة لليونسكو، والذي سينظر فيه في اجتماع اللجنة بهلنسي في ديسمبر ٢٠٠١^(٣). وتارة أخرى عبر هدم المنازل، كما حدث عندما هدمت الجرافات التابعة لبلدية القدس ١٤ منزلا يملكها فلسطينيون في مخيم شعفاط في ٨/٧/٢٠٠١^(٤). وتارة ثالثة عبر سماح المحكمة العليا الإسرائيلية في ٢٥/٧/٢٠٠١ لجماعة "أمناء جبل الهيكل" بوضع حجر

(١) نقلا بتصرف عن: جونين جينات، مهزومون، صحيفة هاتسوفية، ٩/٥/٢٠٠٠، في مختارات إسرائيلية، العدد

٦٦، السنة ٦، يونيو ٢٠٠٠، ص ٨٠-٨١.

(٢) انظر: صحيفة الأهرام، ٢٦/٧/٢٠٠٠.

(٣) راجع تطورات هذا الموضوع في صحيفة الأهرام، الأعداد: ٣٠/١/٢٠٠١، ٢٥/٤/٢٠٠١، ١٨/٥/٢٠٠١.

(٤) انظر: صحيفة الأهرام، ١٠/٧/٢٠٠١.



الهيكل اليهودي الثالث عند باب المغاربة قرب الحرم القدسي^(١)، وتارة رابعة عبر تدخل السلطات الإسرائيلية في انتخابات الكنيسة الأرثوذكسية في القدس (أقدم وأعرق الكنائس في العالم)، ومحاولتها فرض بطريك جديد موال لها للتأثير على مواقف الكنيسة المؤيدة لعودة القدس للسيادة العربية، وتطلع إسرائيل لأن يساعد البطريرك الجديد في إبرام صفقات لبيع أو تأجير أملاك الوقف الأرثوذكسي في القدس لإسرائيل^(٢). وتارة خامسة عبر احتلال "بيت الشرق" ومصادرة وثائق وخرائط منه، ورفع العلم الإسرائيلي عليه في خطوة استعراضية غير مسبوقه، وما تلاه من إغلاق تسع مؤسسات اجتماعية فلسطينية في المدينة، ومبنى محافظة القدس وشركة الاتصالات الفلسطينية اللذين يقعان في ابوديس^(٣). وتارة سادسة عبر اقتراح عزل مساحة من الأرض خلف حائط البراق يتم اقتطاعها من ساحة الحرم القدسي ويُحظر دخول الفلسطينيين إليها بهدف توفير الحماية لليهود عند تجمعهم أمام الحائط لأداء طقوسهم الدينية في هذه المنطقة الآمنة المقطعة من الحرم القدسي^(٤).

وبعكس ما قد يذهب إليه البعض، فإن مثل هذه الإجراءات تعبر عن أزمة بات واضحًا معالمها ولا أدل عليها من تصريح الزعيم الروحي لحركة شاس-الحاخام عوفاديا يوسف- في يوليو ٢٠٠١ إذا قال عن العرب: "إنهم يتكاثرون مثل النمل في القدس القديمة. تبًا لهم، فليذهبوا إلى الجحيم^(٥)". ويبدو لنا أن إدراك إسرائيل لاستحالة إلغاء الوجود الفلسطيني يدفعها لمزيد من الممارسات الاستعمارية المتشددة، وهذا التشدد هو علامة ضعف، ومن المعروف أن الكيانات الاستعمارية تفرز أسوأ ممارساتها كلما شعرت بقرب زوالها، وعدم قدرتها على فرض إرادتها على السكان الأصليين.

ربما يكون من الصعب أن نتوقع تراجع إسرائيل شاملا عن تهويد القدس، لكن الموقف الإسرائيلي يتآكل على المدى البعيد لو اعتمدنا في تقييمه معيارا تاريخيا وحضاريا وتجاهلنا مقياس الحدث اليومي. ونسوق هنا ما قاله المثقف الإسرائيلي شلومو رايب حين "وصف إسرائيل بأنها

(١) راجع: صحيفة الحياة، ٢٦/٧/٢٠٠١.

(٢) صحيفة الحياة، ٢٩/٧/٢٠٠١ وأيضاً: محمد مصطفى، مسيحيو القدس يرفضون تدخل إسرائيل في انتخاب

البطريرك الجديد، صحيفة الأهرام، ٦/٨/٢٠٠١.

(٣) انظر: صحيفة الحياة ١١/٨/٢٠٠١؛ وصحيفة الأهرام ١٣/٨/٢٠٠١.

(٤) صحيفة الأهرام، ٤/٨/٢٠٠١.

(٥) صحيفة الحياة، ٢٩/٧/٢٠٠١.



ركض من نصر إلى نصر حتى تصل إلى هزيمتها النهائية المحتومة^(١). ومن نقاط الضعف الإسرائيلية التي تزداد بروزًا ما يتصل بقلق إسرائيل على مستقبلها أو الإحساس بالخوف من المصير؛ بسبب "الخطر الديموجرافي" الذي يشكله فلسطينيو ١٩٤٨؛ إذ تشير التقديرات إلى أنهم سيصبحون أغلبية داخل إسرائيل في الفترة (٢٠٣٥-٢٠٤٨) أي خلال أقل من خمسين عامًا^(٢). وأصبح معتادًا أن يتحدث الإسرائيليون عن رغبتهم في ازدياد هجرة اليهود إلى إسرائيل لمواجهة هذا الخطر؛ وقد صرح شيمون بيريز في ٢٣/٨/٢٠٠١ بأن "قدوم كل مائة ألف يهودي إلى إسرائيل سيرجئ حسم القضية الديموجرافية عشر سنوات، لكن في نهاية الأمر فإن الديموجرافية ستغلب على الجغرافيا"^(٣).

ومن جهة ثانية، فإن هناك بوادر لإمكانية تحول القدس إلى مدينة طاردة لسكانها العلمانيين بسبب تضيق المتدينين (الحراديين) عليهم وإصرارهم على إغلاق شوارع القدس الغربية أيام السبت، وبسبب تمركز أعضاء ناشطين من حركات متطرفة مثل كاخ وعطيرت كوهانيم فيها. ومنذ انتفاضة ١٩٨٧ أصبح غالبية الإسرائيليين يخشون زيارة القدس؛ بسبب استهدافها بشكل متكرر في العمليات الفدائية الفلسطينية. ويعبر عن ذلك الصحفي الإسرائيلي أمنون دتكر في مقالة نشرتها صحيفة معاريف في ١٣/١١/١٩٩٨ وعنوانها "لقد فقدنا القدس" بقوله: "رغم الكلام الجميل عن القدس الكاملة العاصمة الأبدية والذي يحفظه كل سياسي إسرائيلي كعقيدة ثابتة، فإن الغالبية من الشعب بدأت تتنازل في قرارة نفسها عن القدس. ليس عن القسم العربي منها، بل عن القدس كلها، التي بدأت ترسم في نظره كمدينة دينية، متعصبة ومتطرفة، باهتة وغير محبوبة ولا يحب زيارتها، وعلى ذلك يبدو أننا فقدنا القدس وسنضطر لأن نجد العزاء في تل أبيب"^(٤).

أما على الجانب الفلسطيني والعربي فنلاحظ أن ثمة حركة استعادة للقدس على مستوى الوعي والممارسة، ويقول الكاتب الإسرائيلي نداف شرجاي عن ذلك: "إن الفلسطينيين يبذلون اليوم كل

(١) نقلا عن: د. عبد الوهاب المسيري، الإمكانات الأيديولوجية الصهيونية، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، أغسطس ٢٠٠٠، ص ٧٦.

(٢) د. وحيد عبد المجيد، هل نحسم الصراع في ٢٠٤٨؟.. مهمات عربية لتعزيز تهديد إسرائيل ديموجرافيا، صحيفة الحياة، ٢١/٧/٢٠٠١، ص ٧.

(٣) انظر تصريحات شيمون بيريز في: صحيفة الحياة، ٢٤/٨/٢٠٠١، ص ٣.

(٤) نقلا عن: الهيئة العامة للاستعلامات، قضية القدس: رؤى وآراء، مصدر سابق، ص ١٦-١٧.



جهد لتذكر القدس والتذكير بها، كما اعتاد اليهود على عمل ذلك قديما، في عاداتهم وأناشيدهم وصلواتهم. منمقة للقدس معلقة على جدر بيوت كثيرة في أرجاء الشرق الأوسط وفي كل مخيم للاجئين فلسطينيين هناك "حارة القدس"^(١).

ومن نقاط القوة لدى الجانب العربي ما تمثله القدس من مجال للعمل المتكامل بين الحكومي والأهلي لنصرتها والذود عن قضية^(٢). "إن القدس هي نقطة تجميع فريدة، فقد جمعت العروبة والإسلام بغير تناقض ولا تضارب، وهي أيضا جمعت المسلمين و المسيحيين بتألف وتشارك وبغير تنازع، وهي تجمع أهل الدنيا في بلادنا وأهل الدين، وهي جمعت أقطارنا العربية المفككة وبلورت في أهاليها الشعور المشترك بالخطر الواحد . هذا كله مما أنعم الله علينا به من طريق القدس، ويبقى علينا أن نحول "المكنة" إلى "فعلة" ونحن لازلنا صامدين ومرابطين"^(٣).

خاتمة

إن القدس ليست بعيدة جدا كما يظن كثيرون؛ إنها قريبة منا وتقترب بقدر ما نقرب نحن منها ونجعلها في وعينا وجزءا من أحاديثنا... إنها إرثنا الجميل وميراثنا الخالد نتناقله جيلا بعد آخر... إنها هويتنا وذاتيتنا التي نعود إليها وتعود إلينا ... وهي اليوم أصبحت أحب إلينا من ذي قبل إذ أنها غائب ننتظر رجوعه. وكما أدى فقدانها أيام الحروب الصليبية إلى تعميق مكانتها في الضمير العربي والإسلامي وظهور "أدب فضائل القدس" فإن الخطر الصهيوني اليوم يحفزنا على إعادة كشف ارتباطنا الأبدى الراسخ بهذه المدينة واستكناه معانيها وجوهرها، فمصير القدس هو كما كان دوما، جزء عضوي من مصيرنا...

(١) نقلا عن: نداف شرجاي، هكذا ستقسم القدس من جديد، مصدر سابق، ص ٥١.

(٢) انظر: د. سعيد الحسن، المهمة العاجلة من أجل تكامل الحكومي والأهلي لنصرة القدس، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٠/٨/٥.

(٣) نقلا عن: طارق البشري، عن القدس وفلسطين (وعاؤها الجغرافي)، في: أمي في العالم، العدد الأول: الأمة والعملة، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩)، ص ٤٢.



قراءة في كتاب "القدس قبل فوات الأوان" (**)

د. محمد سليم العوا (**)

هذا الكتاب الجديد للأخ محمد السماك عنوانه "القدس قبل فوات الأوان"، وأنا أبدأ بالاختلاف مع العنوان، فأنا لا أعتقد أن هناك أوأناً يفوت على أي قضية، فلا توجد قضية في الدنيا يفوت أوأنها، فجميع القضايا في هذه الدنيا يمكن استدراكها بشرط واحد، أن يبقى وراء القضية مطالبون مستعدون لأن يقدموا ما يحتاجه حل هذه القضية أو استعادة المفقود أو استرداد المغتصب من تضحيات ومن تبعات كثيرة وجسيمة تبلغ أحياناً مبلغ الدم وتبلغ في أحيان كثيرة مبلغ الاستمرار عقوداً وأحياناً قرونًا من الزمان. القدس بقيت في يد الفرنجة الذين يسمون أنفسهم صليبيين ونحن نأبى عليهم هذه التسمية لأن الصليب عند إخواننا المسيحيين شأن مقدس يتعلق بالسيد المسيح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، ولكن الذين جاءونا من الغرب كانوا فرنجة بغاة يريدون أن يهيمنوا على هذا الشرق كما يريد فرنجة اليوم وبالطريقة نفسها، نسميهم نحن الفرنجة ويسمون أنفسهم الصليبيين. بقيت القدس في أيدي هؤلاء الفرنجة نحو قرن (٩٨ سنة) ثم استردت، والقدس اليوم في أيدي الصهاينة منذ عام ١٩٦٧. ونحن لم نبليغ بعد ما بلغه أسلافنا حين استردوا القدس، لكن القدس ستسترد، ربما في أكثر أو أطول مما سبق، لكنها ستسترد لأن التاريخ يعلم الناس أصحاب القضايا وأصحاب الحقوق أنه لا يضيع حق وراءه مطالب. ولما احتلت القدس بمعرفة الفرنجة لم تُقم مقاومة شعبية، فلم يكن عندنا حركات تحرر ولم يكن هناك فدائيون يفدون المكان المقدس ولا الأرض المقدسة بدمائهم، ولم تكن هناك عصابات سرية تعمل في الخفاء لهدم الاحتلال ولم تكن لدينا دول بل كانت لدينا إمارات متفرقة ممزقة تدفع لهؤلاء الفرنجة الجزية، ومن وسط هذا الضعف الشديد قامت الحركة الإصلاحية التي انتهت بتحرير القدس وإعادتها ولذلك ستقوم حركة من وسط الركاب الذي نعيش فيه ومن

(*) نشرت هذه الدراسة في: د. سيف الدين عبد الفتاح، رياض جرجور (إعداد علمي وتنسيق). علياء وجدي (مراجعة وتحري)، استشراف مستقبل قضية القدس في ضوء التطورات الراهنة، أعمال اللقاء الذي عقد في القاهرة في ٢٢ مارس ٢٠٠٥، (القاهرة: برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).

- نص تفرغ العرض الشفوي بعد تحريره، وهو يتناول الكتاب التالي: محمد السماك، القدس قبل فوات الأوان، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥).

(**) مفكر إسلامي - الأمين العام السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.



وسط الحكام المستكينين ومن وسط الأتباع الأذلاء ومن وسط القابلين بلا قيد ولا شرط لما يملأ علينا، ستقوم حركة تحرير القدس، وأنا أرجوكم أن تنظروا فقط إلى البند الأول من إعلان القاهرة الذي صدر قبل أيام عن الحوار بين السلطة الفلسطينية والحكومة المصرية والفصائل الفلسطينية المقاتلة على أرض فلسطين لتروا أن هذا البلد الذي يعتبر صديقاً للولايات المتحدة وأول بلد عقد معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني، البلد الذي يجري فيه تدريب بعض أفراد قوات وضباط الشرطة الفلسطينية لحماية السلطة في المواجهات المختلفة التي بعضها مواجهات مع المقاومين الفلسطينيين، من هذا البلد يصدر إعلان القاهرة الذي يقول بنده الأول إن الجميع يتفقون على ضرورة المقاومة واستمرارها وعلى ضرورة عودة اللاجئين والمشردين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم. وهذا تطور شديد الإيجابية سيبنى عليه في الزمن القريب القادم أشياء كثيرة بقدر ما يستطيع المجاهدون الفلسطينيون أن يصنعوا ويجنوا، ولهذا فأنا لا أتفائل من خيال ولا من فراغ وإنما أنا أحاول أن أرى ما يجري على الأرض والذي يؤدي لا محالة إلى استعادتنا نحن العرب المسلمين والمسيحيين أرضنا ومقدساتنا في الأرض الفلسطينية كلها.

محمد السماك يبدأ هذا الكتاب الصغير بتقرير ما الذي يريده منه وقال: أريد "أن أقوم بمحاولة متواضعة لإلقاء الضوء على موقع القدس في القرار السياسي الأمريكي، وعلى دورها كنقطة التقاء بين الصهيونية اليهودية والصهيونية المسيحية، بين الجماعات اليهودية التي تنتظر مجيء المسيح والجماعات المسيحية التي تنتظر العودة الثانية للمسيح، وموقع المسجد الأقصى في عمليتي الانتظار". وفي نهاية مقدمته يقول إن الاعتماد على المقاومة الفلسطينية وحدها غير كافٍ وإنما يجب أن نبذل جهوداً أخرى تجيِّس المجتمع الدولي وتجيِّس القرار الدولي لمصلحة قضيتنا في القدس وفي فلسطين، كما ينبغي على العرب أن يقوموا هم أنفسهم -دولاً وجماعات- بدور موازٍ ومماثل لهذا الدور، وهذا الدور العربي لا يمكن أن يقوم به العرب المسلمون وحدهم ولا العرب المسيحيون وحدهم وإنما يجب أن يقوم به العرب المسلمون والمسيحيون معاً، وفي نظره أن العرب المسلمين قصروا جداً في استنهاض الدور المسيحي العربي العالمي لنصرة القضية الفلسطينية وقضية القدس بوجه عام. يدعو هذا الكتاب إلى عمل إسلامي مسيحي لا ينطلق فقط من الإيمان بأن المسلمين والمسيحيين هم أصحاب قضية واحدة، ولكن ينطلق أيضاً وبالضرورة من التعاون القائم على الثقة والاحترام المتبادلين بهدف إنقاذ القدس.

الكتاب ينقسم إلى فصول مهمة، من أجمل ما فيه أن الفصل الأول يبدأ بقائمة تاريخية من سنة ٦٣٦ ميلادية لما فتح المسلمون القدس ودخلها عمر بن الخطاب، إلى سنة ٢٠٠٠ عندما دنس



أرييل شارون أرض المسجد الأقصى في حماية قوات عسكرية إسرائيلية وأدى ذلك إلى انطلاق الانتفاضة المباركة المستمرة حتى الآن.

حديث محمد السماك عن القدس عاصمة الإيمان حديث جميل ومؤثر، لكن من أجمل ما استوقفني فيه قوله إن فشل البحث عن آثار تكرس يهودية القدس كان أحد العوامل التي دفعت بالباحثين اليهود إلى طمس المعالم التاريخية لمسيحية القدس ولإسلاميتها، وفي الحالين لعروبتهما، والهدف كان إخراج الأغلبية العظمى من المسلمين والمسيحيين وطمس هذه الهوية لكي لا يبقى في القدس شيء على الإطلاق، وبحوثا وتعبوا واستعملوا كل الأدوات التكنولوجية الحديثة وجاءت البعثات من العشرينيات من القرن الماضي حتى الآن ولم تجد حجراً واحداً يدل على أثر للهيكلين اليهوديين القديمين وبالتالي قرروا تدمير القدس على المسيحيين والمسلمين، واستعملوا "النظرية الشمشونية" في تدمير بقية أثارنا المسيحية والإسلامية في القدس، التدمير ليس للآثار المادية فقط وإنما أيضاً للوجود المسيحي على وجه الخصوص في القدس، وأقول "الوجود المسيحي على وجه الخصوص" لأن المسيحيين إذا خرجوا لا ينضمون إلى حركة مسلحة ولا حركة مقاومة ولا يفكرون في العودة مرة ثانية إلى الديار التي اغتصبت والأرض التي انتهكت، وإنما يبحثون عن حياة مستقرة في مكان يستطيعون فيه أن يربوا أولادهم، لذلك كان من الخطورة بمكان إخراج المسيحيين العرب من القدس لأن عدد المسيحيين سنة ١٩٤٨ كان يبلغ ٢٥ ألفاً، وكان بين كل عشرة مسيحيين تسعة من العرب، أي أن المسيحيين العرب في القدس المحتلة سنة ١٩٤٨ كانوا يمثلون ٩٠٪ من هذا الرقم. في عام ١٩٨٢، أي بعد أقل من ٤٠ سنة، انخفض العدد إلى نحو النصف وأصبح إجمالي عدد المسيحيين بالقدس ١٢ ألف مسيحي فقط.

وفي سنة ٢٠٠٥ لا يزيد عدد المسيحيين عن ثمانية آلاف مسيحي. إن هذا التناقص الشديد في الوجود الأصلي المسيحي العربي في القدس هو تفرغ لها من محتواها المسيحي، بحيث تنحصر القضية في النهاية في مجموعة أحجار ومعابد وكنائس.

يقول الأستاذ السماك إن توسيع الحي اليهودي في المدينة أطاح بخمسة مساجد وعدة مدارس دينية ملحقة بها، وهدمت إسرائيل الحي الغربي المجاور للحرم القدسي بحجة التوسيع، وهدمت الحي الغربي بحجة إقامة ساحة تسهل الوصول إلى حائط المبكى. وأحصت مؤسسة إنجليزية وجود ٣٠ صرحاً إسلامياً دينياً من العهدين الأموي والعباسي، و٧٩ صرحاً من العصر المملوكي، و٣٧ صرحاً من العهد العثماني، ومعظمها أزيل كلياً وتهدم بفعل الزمن ولم تُمد أي يد لصيانته وترميمه، وبالتالي خرج بالفعل من قائمة الممتلكات الإسلامية أو المسيحية في القدس. وعندما يتكلم محمد



السمالك عن وعد بلفور -وزير الخارجية الإنجليزي الذي أصدر الوعد المشهور الذي تأسست به الدولة الصهيونية- يقول إن بلفور عندما صاغ الوعد عام ١٩١٧ بمنح اليهود وطنًا في فلسطين كان يعتقد بذلك أنه يحقق إرادة الله وأنه يوفر الشروط المسبقة للعودة الثانية للمسيح، وبالتالي فإنه من خلال مساعدة اليهود على العودة يعمل على تحقيق هدف إلهي، وأنا أقرأ هذه الجملة مع جملة أخرى لبلفور نفسه يقول فيها "ليس في نيتنا مراعاة مشاعر سكان فلسطين الحاليين مع أن اللجنة الأمريكية آنذاك تحاول استقصاء هذه المشاعر. إن القوى الأربع ملتزمة بالصهيونية، وسواء أكانت الصهيونية على حق أم على باطل، جيدة أم سيئة، فإنها متأصلة الجذور في التقاليد القديمة والحاجات الحالية والآمال المستقبلية، وهي ذات أهمية تفوق بكثير رغبات وميول ٧٠٠ ألف عربي يقيمون في فلسطين". أرجو أن ينظر قارئ الكتاب إلى هذين النصين، النص الذي يصور الرجل على حقيقته ليظن نفسه خطأ أو باطلا عاملا من عوامل تحقيق الوعد الإلهي بالعودة الثانية للمسيح، ويرى نفسه في الوجه الآخر للعملة غير مكترث بـ ٧٠٠ ألف إنسان مادام زوال هؤلاء أو فناؤهم أو إخراجهم من أرضهم إن أمكن سيؤدي إلى تحقيق الأحلام الدينية الموهومة لهذا الفكر الذي تنكره المسيحية المعتدلة الحقيقية، غريبة كانت أم شرقية.

أنا أقول هذا أيضًا لكي أذكّر من يقولون بأنه ينبغي علينا أن ننظر إلى الأمور "بموضوعية"، وأن نخرج عامل الدين من أمور السياسة وأن لا نعلم أولادنا أن النظريات السياسية والحركة السياسية وتطورات نظم الحكم و علاقات الدول مبنية على الدين، وأنها مبنية على المصالح و أن الناس لا يهتمهم إلا الثروات، وأقول لهم إننا نبني علاقاتنا بأعدائنا كما بينونها لأنك لا تستطيع أن تواجه من يقول لك "ديني يأمرني بقتلك" بأن تقول له "ديني يأمرني أن أقدم لك رقبتني"، بل إن دينه إذا أمره بقتلك، فإن دينك يأمرك بمقاومته، وإذا أمره دينه بهدم أثارك فدينك يأمرك بالموت في سبيلها، وإذا أمره دينه بأن يزيلك من الوجود فدينك يأمرك بأن تنجب عشرة أولاد لكي يخلفوك في الأرض والعرض والتراث الديني.

نحن أمام خطة طويلة المدى بدأت منذ ذلك الزمان ومستمرة حتى اليوم لربط الديني بالسياسي لدى أعدائنا، وفي المقابل خطة طويلة المدى بدأت في نفس الوقت لفصل الدين عن السياسة لدينا، هم يكسبون بهذا الربط ونحن نخسر بهذا الفصل، وهم ينتصرون بهذا الربط لأنهم يوظفون كل القوى؛ الكنيسة والمعبد اليهودي، رجال المال والأعمال والفكر العلماني عندما يحتاجون إلى أي منهم، بينما كلُّ منا يغرد في سرب وحده، وبالتالي لا تتوحد لنا قوة ولا تجتمع لنا عصبية ولا نستطيع أن نحقق على الأرض نتيجة مفيدة، هذه مسألة مهمة لما قرأته في كتاب محمد السمالك.



عندما دخل المسلمون القدس في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه صنعوا أمرين مهمين؛ الأمر الأول هو أن عمرًا أعطى المسيحيين عهدًا بالأمان لكنائسهم وصلبائهم ومعابدهم ورجال دينهم، وقد جعل الأخ محمد السماك العهد العمري وثيقة ضمن الكتاب. الأمر الثاني -والأهم- كان هو السماح لليهود بأن يقيموا في المدينة المقدسة، وذلك بالمخالفة لما كان يفعله المسيحيون من عدم السماح لليهود بدخول أرض القدس، والإسلام يعرف فئتين، اليهود أصحاب التوراة، والنصارى أصحاب الإنجيل، والأصل أنه يساوى في المعاملة بين أهل الكتاب باعتبار أن لديهم كتابًا إلهيًا نزل من السماء على نبي من الأنبياء يصدق المسلمون ببعثته، ولم يكن عمر أو غيره من المسلمين يملك التفريق بين بعض أهل الكتاب وبعضهم ولذلك سمح لأهل الكتاب غير المسيحيين أن يدخلوا إلى القدس وقيموا بها.

في فصل "القدس قضية إسلامية مسيحية" يقول محمد السماك إنه إذا كانت مكة المكرمة والمدينة المنورة، بما تزرخان به من صروح دينية، ترمزان إلى الوحدة الإسلامية، فإن في القدس من الصروح الدينية الإسلامية والمسيحية ما يجعلها رمزًا للوحدة الإسلامية-المسيحية، والحرص على هذه الوحدة يتطلب في المقام الأول إنقاذ رمزها، مدينة القدس، وتخليصها من بين براثن التهويد التي تستهدف ليس فقط معالمها المسيحية والإسلامية بل تستهدف بالدرجة الأولى القضاء على ما ترمز إليه هذه المدينة من وحدة إسلامية-مسيحية، هذا الفصل من الكتاب فيه تلخيص جيد لموقع القدس في حياة المسحيين والمسلمين.

أنتقل إلى الفصل الخاص بالعلاقة بين القدس والفاطيكان، ومن أهم ما في هذا الفصل هو مجموعة من الوثائق والتصريحات التي تدل على أن موقف الفاتيكان من القدس ليس مطابقًا بأي حال من الأحوال للموقف الصهيوني، وأن قضية تدويل القدس ليس مقصودًا بها إضعافها من أيدي أصحابها الأصليين بقدر ما أراد بها الفاتيكان -في المرات التي طرحها- أن يستخلص المقدسات الدينية كلها -مسيحية وإسلامية- من أيدي الصهاينة لتكون بين يدي هيئة دينية ثلاثية تسمح للجميع بحرية الوصول إليها.

كنا في وقت من الأوقات من أشد المعارضين لفكرة تدويل الأماكن الدينية، وكنت أنتقد إخواني الكاثوليك وأقول لهم إن هذا عمل في إطار المخطط الصهيوني لإخراج القدس من السيادة العربية والإسلامية. ربما لو نظر المرء نظرة سياسية اليوم لوجد أن تدويل الأماكن المقدسة، على عكس ما كنا نظن من سنين، هو خطوة نحو استعادتها بدلًا من بقائها بين أيدي الغاصبين، هذا ما بدا لي لما قرأت هذا الفصل من الكتاب.



آجر ما أود أن أقوله إن في الكتاب مجموعة من الوثائق (ست وثائق بالغة الأهمية). ومن بين تلك الوثائق قرارات مجلس الأمن، والتي تدل على تخاذل زخم التأييد الدولي لقضية القدس، لكن مجموعة هذه القرارات منذ ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٠ هي مجموعة القرارات المؤسّسة لموقف المنظمة الدولية والمجتمع الدولي التي ينبغي على كل مناضل في المجال الحقوقي أو المجال السياسي في قضية القدس أن يستفيد بها ويستند إليها.



الفصل الثاني

سياسات

تهويد القدس



تهويد القدس ودلالات العولمة

دول البعد الحضاري - الثقافي - العقيدي في صراع القوى وهوازينه (*)

د. نادية محمود مصطفى (**)

إن عملية تهويد القدس -عاصمة موحدة لإسرائيل- والتي تُسْتَحَكَمُ حلقاتها أمام أنظار مسلمي العالم، شعوبًا وحكومات، لتعد أقصى التعبيرات عن طبيعة تحديات المرحلة الراهنة بين مراحل تطور الهجمة الغربية -الصهيونية على الإسلام والمسلمين في العصر الحديث.

ففي قلب هذه المرحلة الراهنة -في نهاية القرن العشرين- والتي تتم في ظل تحولات عالمية توصف بما يسمى "العولمة"، في قلب هذه المرحلة ومن طياتها يبرز البعد الحضاري -الثقافي لهذه الهجمة على نحو غير مسبوق، أو على الأقل على نحو يرتدي معه أكثر أقمته خطورة. ومن هنا تكتسب هذه المرحلة، التي تشهد أيضا استحكام عملية تهويد القدس، خصوصيتها وخطورتها في آن واحد.

فإذا كانت الأمة الإسلامية دائما في قلب العالم سواء في مرحلة نموها وقوتها ووحدتها وصعودها أو في مرحلة جمودها وتخلفها وضعفها وتجزئتها، وإذا كانت المراحل المتعاقبة من تاريخ الأمة تبرز التطور في هذا الوضع المحوري، سواء كانت الأمة شاهدة أو مشهودة، فإن المرحلة الراهنة من تاريخ الأمة، في نهاية القرن العشرين وبعد انتهاء الحرب الباردة، إنما تمثل مرحلة من إعادة تشكيل هذه الأمة في العصر الحديث. وهذه المرحلة من إعادة التشكيل ليست إلا حلقة من حلقات سابقة في مسلسل التحول من اليهود إلى المشهودية والتي تسارعت سيناريوهاتة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي مارس فيها "الخارج" أو "الأخر" أو "الغير" تأثيراته على الأمة وبصورة متصاعدة لا تعكس فقط ما أضحي عليه "الخارج" من قوة ومكنة ولكن ما أضحي عليه "الداخل" من ضعف. وكان سقوط فلسطين في أيدي الصهيونية من أجل علامات هذه التحولات من اليهود إلى المشهودية.

(*) نشرت هذه المقالة في: القدس، العدد ٤، أبريل ١٩٩٩.

(**) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.



فالمشروع الصهيوني أعلن عن جذوره الفكرية ومخططاته العملية منذ مائة عام -أي في نهاية القرن التاسع عشر- وذلك عبر مفترق طرق خطير من المفترقات التي كانت تمر بها المواجهة بين الغرب والمسلمين (استكمال الاحتلال العسكري للأرض). ثم وُلدت إسرائيل ١٩٤٨ في مفترق طرق آخر حين بدأت في التبلور حركات التحرر الوطني من أجل الاستقلال من ناحية وحين بدأ وجه " الاستعمار الجديد" في التشكل من ناحية أخرى، وذلك في ظل الحرب الباردة والقبطية الثنائية التي أَلقت على العالم بشباك "الصراع الأيديولوجي". وبعد وطأة هزيمة يونية ١٩٦٧ واستلاب نتائج انتصار أكتوبر المجيد، ثم تحت ستار التسوية السياسية السلمية تصاعدت العمليات المعلنة لتهويد القدس وذلك أيضا في ظل تصاعد عمليات العولمة منذ نهاية الثمانينيات.

وبقدر ما كان استمرار عملية التهويد الدعوية مؤشراً على عجز القوة الإسلامية العسكرية والسياسية بقدر ما كان مؤشراً أيضا على التحدي الحضاري -العقيدي، فهو مناط التحدي الحقيقي في صراعات القوى العالمية، فالذي يشكل الأطر المادية للصراع مع إسرائيل هو البعد الحضاري -العقيدي. ولذا لم تكن الغاية النهائية للهجمة الغربية في العصر الحديث منذ بدايتها وفي تطورها متحالفة مع الصهيونية، لم تكن هذه الغاية النهائية تتمثل في السيطرة على الأرض والثروة فقط ولكن أيضا إسقاط النموذج واستبداله. ولذا تحالفت الأدوات العسكرية والاقتصادية مع نظائرها الثقافية - الحضارية لتحقيق هذه الغاية النهائية عبر مخطط استراتيجي تتوالى تكتيكاته على الساحات المختلفة للمواجهة: السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية - الحضارية.

فإذا كانت الهجمة الأوربية الحديثة على عالم الإسلام منذ القرن السادس عشر قد بدأت مع الكشوف الجغرافية ثم تطورت أشكالها وآلياتها وأهدافها من السيطرة التجارية إلى التدخلات السياسية إلى اقتطاع الأطراف إلى الهجوم على القلب ثم استكمال احتلال أراضي المسلمين وتجزئتها، فإن الأدوات الاقتصادية والعسكرية قد لعبتا الدور الأساسي خلال القرون الأربعة الأولى منذ بداية الهجمة، وذلك لتحقيق الدوافع والأهداف الاقتصادية والسياسية للقوى الأوربية البازغة على الساحة العالمية، بالسيطرة على الأرض والثروة. ولم تنفصل هذه القاعدة عن الغاية النهائية؛ أي الانتصار على "النموذج" في الإسلام؛ أي الانتصار على "العقيدة" في الإسلام، تلك العقيدة التي هي للأمة بمثابة الروح والقلب للجسد ومن ثم فهي تنعكس على صميم الخصوصية الإسلامية المشتركة الحضارية والثقافية للشعوب الإسلامية.



ولذا، ونظرًا لأن البعد الحضاري-الثقافي-العقدي يعد بعدًا محوريًا في صراع القوى، ففيه تكمن المداخل إلى ساحات الصراع الأخرى، وإليه ونحوه تصب نتائج الصراع في هذه الساحات الأخرى، لهذا كله فلقد شهدت المراحل المتتالية من الهجمة الأوروبية الحديثة توظيفًا لأدوات ثقافية / حضارية (الاستشراق، التبشير، المدارس الأجنبية..) لتمهيدًا للأداتين الأخرين وتدعم من تأثيرهما وذلك بتوفير النخب المتعاونة وتمهئة الأطر المناسبة للحركة تحت مسميات الإصلاح والتحديث والتنوير. حقيقة كانت أوضاع القوى والعقل لدى المسلمين قد وصلت حالة من التردّي مكنت الآخر من عالم المسلمين، ولكن الحاجة للإصلاح والتحديث والتنوير كانت من داخل النموذج لتجديده وليس لاستبداله بنموذج آخر يسعى إلى الهيمنة والسيطرة باستبعاد وإقصاء وتشويه بل وتصفية النماذج الأخرى بكل وسائل القسر والإكراه التي تنبثق عن القوة المادية.

والآن، وفي نهاية القرن العشرين وفي قلب المرحلة الراهنة من التحديات التي تواجه عالم المسلمين يحتل البعد الثقافي - الحضاري مرتبة متغيرة.

فلقد أضحت ساحة الثقافة -والحضارة آخر ساحات الهجوم "علنياً" وآخر خطوط دفاعنا. كما أضحت الأداة الثقافية - الحضارية في تناغم شديد واندماج واضح مع الأدوات الاقتصادية والسياسية وذلك في غمار عمليات "العولمة".

ولا غرابة إذن أن يلحظ المراقب والباحث والأكاديمي أن ساحة الخطاب الغربي، الذي تم تدشينه بقوة منذ عقد، حول "العولمة" زاخرة عامرة بما يتصل بالثقافة والحضارة والدين، وهذا هو دأب العلاقة بين السياسة وبين الأكاديمي في الغرب: ففي مرحلة الاحتلال العسكري والاستعمار التقليدي طغت الدراسات والنظريات الاستراتيجية - العسكرية على غيرها، وفي مرحلة الاحتلال الاقتصادي والاستعمار الجديد والتبعية (بعد موجات الاستقلال السياسية) طغت دراسات الاقتصاد السياسي الدولي الجديد، والآن تنمو الاهتمامات حول "العولمة والثقافة، العولمة والهوية، الثقافة العالمية، العولمة الثقافية، كما يعلو الخطاب عن حوار الحضارات أم صدام الحضارات وعن حوار الأديان ليس في الأوساط الأكاديمية والثقافية فقط ولكن السياسية أيضاً. وهذا الوضع الآن لا يعكس إلا تأكيد القناعة بأن المواجهة ليست حول السياسة والاقتصاد فقط ولكن الحضارة والدين في قلبها. وفي المقابل كان لابد لخطابنا العربي - الإسلامي سواء السياسي أو الأكاديمي أن يلقف الطعم، كما لقف قبل عدة سنوات طعم "النظام العالمي الجديد" - وأن يبدأ في استهلاك هذا الخطاب الغربي الكاسح عن "العولمة" وأن يتساءل: هل العولمة ظاهرة أم عملية؟ حديثة أم قديمة؟ ما هي أبعادها ومضامينها؟ وما هي القوى المحركة لها؟ ما هي آثارها؟



هل يمكن تقديم مفهوم واضح عنها محل رضاء وقبول؟

وبالرغم من تعدد وقائع العولمة وتجلياتها كعملية لا يمكن إنكار وجودها في مجالات مختلفة، وبالرغم من ضرورة وحيوية الإحاطة بالتنوع في الاتجاهات حول تقويم آثارها سلباً أم إيجاباً، إلا أن ما يفرض نفسه بوضوح هو ما يتصل بمستوى تناول "العولمة" كأيدولوجية وكسياسات جارية على الأصعدة المختلفة. فمما لا شك فيه أن محتوى هذه السياسات يعكس آثار انتصار النموذج الغربي كنموذج بلا منافس أو متحدٍ في الوقت الراهن. ولذا فإن أيدولوجية العولمة إنما تنبثق عن الليبرالية الجديدة وعن سياسات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة. ومن ثم فإن العولمة عملية إرادية تعكس اتجاه نموذج حضاري للهيمنة بسبل إكراهية وقسرية - على النماذج الأخرى ليس على الأصعدة الاقتصادية والسياسية فقط ولكن على الصعيد الثقافي بالضرورة. وعلى هذه النماذج الأخرى أن تتكيف وتنخرط أو أن تقاوم وتقدم الاستجابات اللازمة لمواجهة تحديات العولمة.

ولذا فإذا كانت التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تبرز من إطار سياسات العولمة وفي ظل عملياتها إنما تمثل درجة متقدمة ومتطورة من الخطورة التي سبق وواجهتها الأمة ولو في ظل سباقات أخرى وبأشكال أخرى للتدخلات الخارجية (الإصلاحات والتنظيمات، الاستعمار التقليدي، الاستعمار الجديد، الحرب الباردة) إلا أن المجال الحقيقي للتحديات الأكثر خطورة والتي اكتسبت أبعاداً متطورة هو المجال الحضاري - الثقافي في ظل عمليات العولمة الراهنة التي لا تعكس مجرد تدخلات خارجية ولكن اختراق واجتياح للخارجي للداخلي.

بعبارة أخرى فإن المرحلة الراهنة من تطور النظام العالمي هي المرحلة التي يخوض فيها "الغرب" المعركة في مواجهة "الباقي" لاستكمال تنميط العالم، ليس اقتصادياً فقط على النمط الرأسمالي أو سياسياً فقط على نمط الديمقراطية البرلمانية ولكن أيضاً في إطار منظومة القيم الثقافية - الحضارية الغربية. ولن يكتمل الانتصار الاقتصادي أو السياسي بدون الثقافي الحضاري. وفي المقابل فإن الفشل على الساحة الثقافية - الحضارية يحمل كل إمكانات نمو مراكز قوة عالمية بديلة قد ينعكس معها وبها مسار التفاعلات العالمية وتوازنات القوى العالمية. بعبارة أخرى أيضاً، بقدر ما أضحى تواجهه الساحة الثقافية - الحضارية من أخطار بقدر ما تحوي من فرص وإمكانات لانبعث جديد من خلال تجديد ثقافي - حضاري يكون بمثابة المنطلق نحو التحدي المادي في أبعاده الاقتصادية والعسكرية. هكذا يرشدنا سلم منظومة القيم الإسلامية وأفاق تشغيل فعاليتها إلى أولوية الأبعاد غير المادية ولكن دون انقطاع عن الأسباب المادية.



لا غرابة إذن -على ضوء كل ما سبق- أن نقول إنه إذا كان تهويد القدس -عاصمة موحدة لإسرائيل- لا يحمل تحذيرات مباشرة أمام من رفعوا شعار "السلام خيار استراتيجي مع إسرائيل" توازي في الخطورة ما يمثله -في نظرهم- توقف عملية السلام أو انتهاءها (يتم دائما تأجيل قضية القدس إلى ما يسمى المرحلة النهائية من التسوية)، فإن هذا الأمر ليضيف دلالة هامة إلى الدلالات التي نخرج بها من المتابعة والمقارنة بين أسانيد خطاب المدافعين عن هذا الخيار وبين أسانيد خطاب الرافضين له. فإن هذه المقارنة تجعلنا نقف أمام مجموعتين متقابلتين من المفردات "القيمية": من ناحية: المصلحة، الدولة، السلام، ومن ناحية أخرى: العقيدة، الأمة، الجهاد.

إن هذه المقابلة تبدي لنا أن هناك تناقض بين المجموعتين. إلا أنهما يجدر ويجب أن تكونا متكاملتين في التوظيف نحو غاية مشتركة: حقوق الفلسطينيين وحقوق المسلمين والعالم في القدس. فإن جناحي الصقور والحمام الإسرائيليين ليسا طرفي نقيض ولكنهما يتوزعان الأدوار.

وإذا لم يتحقق هذا التكامل على صعيد صفوفنا فهذا لن يعني قصورا في القوة المادية ولكن تمكن الصدع في خط الدفاع الحضاري -الثقافي من صفوفنا. فهو الخط الذي تكمن فيه كل فرص الإحياء والتجديد بقدر ما تحوطه كل المخاطر والتهديدات في ظل دلالات العوامة، ولهذا فإن رفض تهويد القدس -فعلا وليس قولاً فقط- سيكون هو الدليل على تحصين خط دفاعنا الأخير بل وبداية إحيائه وتجديده.



قضية القدس: بين سياسات التهويد وتخاذل عالم المسلمين والصمت الدولي (*)

أمجد أحمد جبريل (**)

مقدمة:

تستحق قضية القدس أن تولى كل اهتمام ورعاية، ذلك أن للمدينة تفرد عجيب بطابعها الحضاري والتاريخي ما جعلها محط أنظار المؤمنين من الديانات السماوية الثلاث.

ولم يشفع لمدينة السلام ما تتمتع به من رمزية وقدسية وجلال في إبعادها عن ويلات الحروب والصراعات، فعلى أرض القدس ومن أجلها دارت رحى صراعات عدة، كان أحد فصولها صراع دام من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر الميلادي -فيما عرف بالحروب الصليبية- وهي الآن في قلب صراعنا مع إسرائيل الذي استكمل قرناً من الزمان ولم تظهر بعد فواتح انتهائه^(١).

ومدينة القدس هي واحدة من أقدم مدن العالم حيث نشأت قبل حوالي خمسة آلاف سنة، في بداية العصر البرونزي، وكان الكنعانيون العموريون الذين قدموا من جزيرة العرب هم مؤسسي المدينة التي تحتل موقعاً مركزياً بالنسبة إلى فلسطين والعالم الخارجي^(٢). "وترجع أهمية الموقع الجغرافي للمدينة إلى جمعه بين ميزة الانغلاق الذي يكفل حماية المدينة، وميزة الانفتاح الذي يمنح المدينة إمكانية الاتصال بالمناطق والأقطار المجاورة"^(٣).

وللقدس تاريخ طويل مارست خلاله دورها الديني فكانت منارة للحضارة والثقافة، لكن المدينة تعرضت لغزوات ونكبات أدت إلى هدمها وإعادة بنائها أكثر من سبع عشر مرات، وتعرضت لأكثر

(*) نشرت هذه الدراسة في: سلسلة أمي في العالم، العلاقات البينية داخل الأمة، العدد الثاني، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠.

(**) باحث متخصص في الشؤون العربية والإقليمية.

(١) طارق البشري، عن القدس وفلسطين (وعاؤها الجغرافي) في: أمي في العالم، العدد الأول: الأمة والعولمة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩، ص ٤١.

(٢) د. أحمد صدقي الدجاني، أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبيل تحريرها، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩)، ص ٩٤.

(٣) سمير الزين ونيل السهلي، القدس معضلة السلام، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ١٤.



من عشرين حصاراً^(١).

وتشير الحقائق التاريخية أن العرب الكنعانيين والعرب والمسلمين سكنوا في القدس وحكموها لفترة تقرب من ٤٣٠٥ سنوات^(٢).

وفي العصر الحديث استهدفت الحركة الصهيونية مدينة القدس منذ منتصف القرن التاسع عشر، حيث حدد منظرو الحركة هدفها باحتلال القدس وجعلها عاصمة لإسرائيل. وسعت الحركة منذ تأسيسها إلى تنفيذ غايات ثلاث، أولها: إنشاء وطن قومي تاريخي لليهود في فلسطين، وثانيها: إقامة القدس الكبرى كمشروع تاريخي لإسرائيل، وثالثها: بناء الهيكل اليهودي الثالث على أنقاض المسجد الأقصى^(٣).

ومنذ قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين سنة ١٩٤٨، ثم استيلائه على كامل القدس سنة ١٩٦٧ تعيش المدينة واقع احتلال بغيض، يريد الاستئثار بالمدينة لتكون حكرًا على اليهود وحدهم. وفي سبيل ذلك يخوض الاحتلال الإسرائيلي معارك يومية لتهويد المدينة، بتغيير وضعها المادي بالاستيطان الذي استشرى في أرجائها، وبتغيير تركيبها السكانية بطرد السكان العرب منها، وبتقويض المرجعية القانونية والمركز الخاص للمدينة بإجراءات مختلفة.

وتسعى هذه الدراسة لإلقاء الضوء على السياسة التي تنفذها إسرائيل لتهويد القدس، مع استعراض موجز لموقف القانون الدولي من هذه الممارسات الإسرائيلية، على ضوء أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين زمن الاحتلال الحربي المبرمة في عام ١٩٤٩ وملحقها الإضافيين الموقعين عام ١٩٧٧، ثم تعرض لمواقف مختلف الأطراف المعنية بقضية القدس في محاولة لاستشراف مستقبل المدينة المقدسة.

وتنطلق الدراسة من ثلاث مقولات:

١- إن الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس وفرض حقائق جديدة على أرضها ظلت ثابتة لم تتغير بالرغم من انطلاق عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

(١) الدجاني، مصدر سابق، ص ١١٧.

(٢) د. منعم العمار، القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية: تكريس احتلال وتغييب مقصود للهوية، شئون عربية، العدد ٩٦، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٦٠.

(٣) سمير الزين ونبيل السهلي، مصدر سابق، ص ١٦.



٢- إن إدراج موضوع القدس ضمن قضايا الحل النهائي إنما استهدف فصل القدس عن باقي الأراضي المحتلة، لإخراج القدس من دائرة أية التزامات يمكن أن تتعهد بها إسرائيل كنتيجة لعملية التسوية الجارية حالياً.

٣- إن قضية القدس مرشحة للمزيد من التأجيل -على الأقل في المدى المنظور- قبل البت في أمرها على ضوء التناقض الكامل بشأنها بين المواقف العربية والإسلامية والأوروبية من جهة والموقفين الإسرائيلي والأمريكي من جهة ثانية.

أولاً- الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس:

فيما يلي سنتعرض لبعض من إجراءات إسرائيل الرامية لتهويد القدس، ويعيننا أن نؤكد هنا أن تلك الإجراءات متعددة الصور، تصل في بعض الدراسات إلى أكثر من ثلاثين نوعاً.

أ- الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى وانتهاك حرية العبادة فيه:

لعل أخطر أهداف خطة تهويد القدس هو ما يتعلق بالمسجد الأقصى، ذلك أن بناء الهيكل اليهودي الثالث على أنقاض الأقصى يمثل - كما تقدم- هدفاً للحركة الصهيونية منذ انطلاقتها، وبحسب ما جاء في دائرة المعارف الصهيونية Jewish Encyclopedia فإن أحد معاني الصهيونية هي "أن اليهود يبغون أن يحزموا أمرهم ويتغلبوا على قوة الأعداء وأن يعيدوا العبادة الهيكل مكان المسجد الأقصى ويقيموا ملكهم هناك"^(١). وها هو تيودور هرتسل يقول: "إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حيًا وقادرًا على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدسًا لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون"^(٢)، وهذه إشارة من طرف خفي إلى المسجد الأقصى تحديداً. ويتحدث الوزير البريطاني اليهودي اللورد ميلشيت في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين بصراحة أكبر فتراه يقول: "إن يوم إعادة بناء هيكل سليمان قد اقترب، وسأصرف بقية حياتي في السعي إلى إعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى"^(٣).

(١) روجي الخطيب، تهويد القدس، الموسوعة الفلسطينية، قسم الدراسات الخاصة، المجلد السادس، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص٨٨٩.

(٢) انظر: روجي الخطيب، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٥، شئون فلسطينية، العددان ٤٢/٤١، يناير / فبراير ١٩٧٥، ص٩٥.

(٣) الخطيب، تهويد القدس، مصدر سابق، ص٨٨٩.



ومع احتلال الجيش الإسرائيلي للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧، لم يتورع ديفيد بن جوريون عن القول بأنه "لا معنى لإسرائيل بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل". ومنذ ذلك الحين دخلت هذه الأمانى والنوايا مرحلة التنفيذ العملي، فبعد مرور أربعة أيام فقط -أي في ١١/٦/١٩٦٧- بدأ الإسرائيليون بتنفيذ أول مخططاتهم لتهويد الحرم القدسي الشريف، مبتدئين بهدم حي المغاربة الملاصق للمسجد الأقصى من الجهة الغربية الجنوبية، وكان حي المغاربة بمثابة حصن منيع يفصل الحي اليهودي عن المسجد الأقصى المبارك ويدفع عنه وعن المقدسات الإسلامية أي عدوان يأتي من ناحيتهم، وبعد ذلك تم ضم أراضي حي المغاربة ساحة "حائط المبكى"^(١). وبموجب أمر وزاري صادر في ١٤/٤/١٩٦٨ تمت مصادرة أملاك أربعة أحياء تقع خلف حائط الحرم القدسي، وهي: حي المغاربة، وحي باب السلسلة، وحي الشرف، وحي الباشورة. كما تم بموجب الأمر ذاته البدء في سلسلة من الحفريات حول الحرم القدسي بحجة الكشف عن التاريخ اليهودي وهيكل سليمان، وتركز أغلبها في المناطق الملاصقة للحائط الجنوبي والحائط الغربي للحرم. وقد مرت هذه الحفريات بتسع مراحل حتى عام ١٩٨١، لتتوغل أسفل المسجد الأقصى من الداخل، ولتؤدي إلى تصدع الأروقة الغربية للحرم القدسي الواقعة ما بين بابي السلسلة والقطنين^(٢). وبالإضافة إلى الحفريات ومحاولات تهويد المناطق المحيطة بالحرم القدسي، تعرض المسجد الأقصى في ٢١/٨/١٩٦٩ لاعتداء إسرائيلي سافر هو الأبرز من بين عمليات التخطيط الإسرائيلي لهدمه، حيث اندلعت النيران في المسجد وأتت على منبر صلاح الدين بكامله فضلا عن جزء كبير من القسم الشرقي الجنوبي للمسجد، وكان واضحا ضلوع سلطات الاحتلال في الجريمة حيث كانت بلدية القدس قد قطعت المياه عن منطقة الحرم الشريف فور اندلاع الحريق، كما تأخرت سيارات الإطفاء التابعة للبلدية في الوصول للمكان، كما تم إخلاء سبيل مدبر الحريق -مايكل روهان- بعد فترة وجيزة بحجة مرضه العقلي^(٣). وبعد فشل هذه المحاولة لم يسلم المسجد الأقصى من محاولات أخرى لنفسه والاعتداء على المصلين فيه، حيث اكتشفت السلطات الإسرائيلية في مايو ١٩٨٠ وجود كميات من المتفجرات على بعد ٥٠ متراً من الحرم كانت معدة لنفسه. كما حاول ٤٦ إسرائيلياً التسلل للمسجد الأقصى في ١١/٣/١٩٨٣ حاملين صناديق تحتوي على مواد متفجرة تكفي لنسف جميع الأماكن المقدسة داخل الحرم، وأقيمت لهم محاكمة صورية

(١) المصدر السابق، ص ٨٨٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٧٩-٨٨٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٩٠-٨٩١.



ثم أفرج عنهم فيما بعد^(١). وفي أبريل ١٩٨٤ اكتشفت سلطات الأمن الإسرائيلية تنظيمًا سريًا من رجال الجيش الإسرائيلي، كان يخطط لنسف الحرم القدسي من الجو^(٢). وفي نفس العام قامت جماعة "الشحم وتائم" بمحاولة لتفجير مسجد عمر، واكتشفت السلطات وجود عدد من القنابل اليدوية بجوار المسجد الأقصى. وقام وفد من الكنيست الإسرائيلي باقتحام الحرم القدسي في ١/٨/١٩٨٦، ثم حاول ثلاثة من الإهاريين تفجير الأقصى مرة أخرى في عام ١٩٨٧. كما قامت القوات الإسرائيلية باقتحام المسجد في عام ١٩٨٨ مما أسفر عن استشهاد ٢٨ مواطنًا فلسطينيًا وإصابة ١١٥ آخرين بجروح. وارتكبت قوات الاحتلال في ٨/١٠/١٩٩٠ مذبحة مروعة سقط فيها ٢١ فلسطينيًا فضلًا عن إصابة ما يزيد على ١٥٠ مواطنًا فلسطينيًا آخرين، وقد حدث ذلك كنتيجة لمحاولة جماعة مؤمني الهيكل المتطرفة بوضع حجر أساس رمزي للهيكل اليهودي مما أسفر عن وقوع هذه المصادمات^(٣). وعلى أثر القرار الذي اتخذته حكومة بنيامين نتنياهو بافتتاح نفق أسفل المسجد الأقصى في سبتمبر ١٩٩٦ اندلعت مظاهرات عنيفة من قبل الفلسطينيين احتجاجًا على القرار، وأسفرت المصادمات عن استشهاد ٦٢ فلسطينيًا، بالإضافة إلى قتل ثلاثة فلسطينيين في الحرم الشريف وإصابة المئات بجروح.

ومن جهة أخرى، فقد دأبت الكثير من الجماعات الدينية والسياسية اليهودية على إقامة الصلوات اليهودية في ساحة الحرم القدسي، كخطوة لإثبات حقوقهم الدينية فيه. ففي ١٥/٨/١٩٦٧ قام شلومو غورين رئيس حاخامات الجيش الإسرائيلي باقتحام الحرم مع عشرين من جماعته وأقاموا الصلاة في الحرم^(٤)، وفي ٢٢/٧/١٩٧٠ قامت مجموعة من جماعة جابوتنسكي بالدخول إلى الحرم وإقامة الصلاة والاعتداء على المصلين المسلمين، وذلك في إطار إحياء الجماعة للذكرى الحادية والثلاثين لوفاة الزعيم الصهيوني جابوتنسكي^(٥). هذا وقد تشجع الكثير من اليهود على القيام باعتداءات متواصلة لانتهاك حرمة الحرم القدسي واقتحام أبوابه وتأدية الصلوات بعد القرار الذي اتخذته قاضية محكمة الصلح الإسرائيلية في القدس بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٦، والذي

(١) المصدر السابق، ص ٨٩٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٩٢.

(٣) انظر: نسرین عبد القادر، قضية القدس وتأثيرها على التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل (كراسات استراتيجية خليجية، العدد ٢)، (القاهرة: مركز الخليج، ١٩٩٧)، ص ٢٣-٢٤.

(٤) الخطيب، تهويد القدس، ص ٨٩٠.

(٥) د. أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام، المستقبل العربي، العدد ٧٤، أبريل

١٩٨٥، مصدر سابق، ص ٣٥.



يقضي بإباحة الصلاة لليهود في الحرم القدسي الشريف^(١). وشهد العام ١٩٨٥ قيام عشرين عضوًا في الكنيست باقتحام حرم المسجد الأقصى والصلاة فيه.

وبعد عشرة أيام فقط من توقيع اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي -أي في ٢٣/٩/١٩٩٣- صفت المحكمة الإسرائيلية العليا وجوه الجميع بقرارها القاضي باعتبار حرم القدس الشريف بما في ذلك المسجد الأقصى جزءًا من أرض إسرائيل^(٢)، كما أصدرت ذات المحكمة في ٣/٨/١٩٩٥ حكمًا يسمح لجماعة "أمناء جبل البيت" المتطرفة بدخول الحرم الشريف والصلاة فيه. وعلى أثر ذلك قامت الشرطة الإسرائيلية في ٢٤/٨/١٩٩٥ بإرسال عشرة متطرفين للصلاة داخل المسجد الأقصى^(٣). وعادت المحكمة الإسرائيلية العليا إلى إصدار قرار في ٢١/٧/١٩٩٩ يؤكد السماح لأعضاء جماعة "أمناء جبل البيت" المتطرفة بدخول المسجد الأقصى والصلاة فيه^(٤).

ولم يشهد عام ١٩٩٩ تحولًا يذكر على صعيد الاعتداءات على الأقصى والمصلين فيه، بل يمكن القول إن التدخل الإسرائيلي في إدارة شئون المسجد قد تزايد في محاولة لمناطحة الجهات الإسلامية المناط بها القيام على أمر الأقصى. فقد اعترضت الحكومة الإسرائيلية في فبراير ١٩٩٩ على نقل مكتب الشيخ عكرمة صبري -مفتي القدس والديار الفلسطينية- داخل الحرم القدسي زاعمة أنه تغيير للأمر الواقع. وفي شهر أغسطس ١٩٩٩ تدخلت الشرطة الإسرائيلية لسد منفذ في مبنى المسجد الأقصى القديم كانت قد فتحت إدارة الأوقاف الإسلامية أثناء قيامها بعملية ترميم، وادعت الشرطة أن الأوقاف الإسلامية فتحت المنفذ بصورة غير شرعية. وأثار الحادث ردود فعل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد وصف الشيخ عكرمة صبري العلمية بأنها "اعتداء وتدخل في شئون المسلمين" قائلًا: "نحن لا نأخذ تصريحًا من أحد، والترميم مستمر، ولا علاقة لليهود بالأقصى"، وأضاف أن "هذه المشكلة مفتعلة ولا تستحق هذه الضجة والمنفذ ضروري للتهوية والإنارة"^(٥). كما صرح عدنان الحسيني مدير الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة -تعقيبًا على هذا الحادث- ب"أن إغلاق السلطات الإسرائيلية لإحدى بوابات المسجد الأقصى يمثل محاولة

(١) الخطيب، تهويد القدس، ص ٨٩٠.

(٢) انظر: د. مصطفى أحمد فؤاد، الأماكن الدينية المقدسة من منظور القانون الدولي: دراسة تطبيقية للانتهاكات الإسرائيلية بالأماكن المقدسة في فلسطين، (دون دار نشر، ١٩٩٨)، ص ٢٢٤.

(٣) نسرین عبد القادر، قضية القدس وتأثيرها على التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٤) صحيفة الأهرام، ٢٢/٧/١٩٩٩.

(٥) صحيفة القدس العربي، ١١/٨/١٩٩٩.



إسرائيلية لافتعال أزمة لا مبرر لها" مشيرًا "أن أعمال الترميم في المسجد الأقصى ستستمر ولن تتوقف، وليس من حق السلطات الإسرائيلية التدخل في شئون المسجد الأقصى لأنه موقع ديني إسلامي ترتبط به عقيدة أكثر من مليار مسلم في العالم"^(١).

وعلى الجانب الآخر، أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك عن رضاه لقيام الشرطة الإسرائيلية بإغلاق المنفذ قائلًا: إن فتح المنفذ في جبل الهيكل غير شرعي وخطوة أحادية الجانب لن تمر بسهولة"، وأضاف: "أنا مسرور لتصرف الشرطة السليم". وصرح شلومو بن عامي وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي "أن هذه المسألة تشكل انتهاكًا فاضحًا للوضع القائم في باحة الأقصى وهو ما استدعى تدخلًا عاجلًا من قبل الشرطة"^(٢). وفي سياق مشابه، اتخذ رئيس بلدية القدس الإسرائيلي إيهود أولمرت قرارًا باللجوء إلى محكمة القدس لإرغام الأوقاف الفلسطينية على إقفال مدخل جديد للمصلى المرواني تحت المسجد الأقصى^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تعترف بإشراف دائرة الأوقاف الإسلامية على باحة الأقصى لكن من دون الاعتراف بملكيتها للباحة، وتعارض السلطات الإسرائيلية تنفيذ أي بناء أو ترميم في الباحة من دون إذن مسبق منها، وسبق أن اعترضت إسرائيل على تجديد المسجد الأقصى في عام ١٩٩٨ لكنها وافقت على ذلك في نهاية الأمر^(٤).

وعلى صعيد آخر، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية يهوديًا متطرفًا يدعى هرتسل مزوز- في أثناء محاولته التسلسل للمسجد الأقصى، وهو يحمل كميات كبيرة من المتفجرات كان ينوي استخدامها لنسف المسجد أو قبة الصخرة. وأطلقت الشرطة سراح مزوز بكفالة وفرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله، وذلك رغم خطورة التهم الموجهة إليه^(٥).

هذا وقد تزايدت عمليات الاعتداء على المسجد الأقصى منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى الآن، حيث سجل ٧٢ اعتداء في هذه الفترة. في حين كانت قد بلغت ٤٠ اعتداء في الفترة الواقعة بين

(١) صحيفة الأهرام، ١١/٨/١٩٩٩.

(٢) صحيفة القدس العربي، ١١/٨/١٩٩٩.

(٣) صحيفة الحياة، ٦/١٢/١٩٩٩.

(٤) صحيفة القدس العربي، ١١/٨/١٩٩٩.

(٥) صحيفة الحياة، ٢٤/٣/١٩٩٩.



عامي ١٩٦٧ و ١٩٩٠^(١).

وتنقسم هذه الاعتداءات إلى أربعة أشكال رئيسية: إشعال الحرائق، إطلاق النار على المصلين، محاولات النسف والقصف، الاقتحامات والصلوات الاستفزازية^(٢).

ويذكر أن هناك أكثر من ٢٥ تنظيمًا يهوديًا متطرفًا تستهدف بأنشطتها المسجد الأقصى، أهمها حركة "أمناء جبل البيت" التي تهدف إلى إزالة الوجود الإسلامي من القدس، وحركة "إقامة البيت المقدس" التي تنظم صعود المتدينين إلى الحرم القدسي وتقيم الصلوات هناك، و"صندوق جبل الهيكل" الذي يستهدف تمويل نشاطات غرضها هدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وبناء الهيكل في موقع الحرم، وجمعية "عريشة السلام" التي تهدف إلى تعزيز النشاط التعليمي لزيادة إدراك موضوع الهيكل بتقديم المنح المالية وإصدار الكتب الخاصة بذلك، و"مؤسسة معبد القدس" التي تجمع سنويًا نحو مليون دولار لتمويل نشاطات حركية يهودية تعمل على إقامة الهيكل^(٣).

ورغبة منها في تعزيز سيطرتها على المسجد الأقصى، تستعد أجهزة الأمن الإسرائيلية لتنفيذ خطة أمنية موسعة في البلدة القديمة تشمل نصب كشافات إضاءة وأجهزة مراقبة إلكترونية على بوابات المسجد الأقصى، إضافة إلى نشر أعداد ضخمة من رجال الشرطة والجيش داخل البلدة القديمة مع اقتراب نهاية العام ١٩٩٩ في ظل تزايد تهديدات الحركات الصهيونية المتطرفة بشن اعتداءات دموية. وقد اعترض الشيخ محمد حسين مدير وخطيب المسجد الأقصى على هذه التدابير مؤكدًا "أن مسؤولية المحافظة على المسجد تقع على عاتق الهيئة الإسلامية دون غيرها"^(٤).

وعلى صعيد مسألة حرية العبادة فإن إسرائيل تفرض منذ بداية التسعينات حصارًا عسكريًا مشددًا على مدينة القدس تمنع بموجبه الفلسطينيين من باقي الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧ من دخول مدينة القدس وأداء الصلاة في مساجدها أو كنائسها باستثناء من تعطيهم تصاريح بذلك^(٥). وفي هذا السياق منعت الشرطة الإسرائيلية آلاف الفلسطينيين من الوصول إلى الحرم القدسي لتأدية الصلاة في يوم الجمعة ١٩٩٩/٦/٤ خوفًا من تظاهر المصلين بعد الصلاة

(١) انظر: مجلة البيان، العدد ١٤٥، ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٠٨.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، تهويد الحرم القدسي: دراسة توثيقية في الذرائع والوقائع، شئون عربية، العدد ٩٦، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٣٧-١٤١.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٥-١٣٧.

(٤) صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/٣/٢٤.

(٥) صحيفة الحياة، ١٩٩٩/٣/١٥.



استجابة لمسيرة الاحتجاج التي دعا إليها المؤتمر الوطني الخامس لمواجهة الاستيطان في حي رأس العامود الذي لا يبعد أكثر من ١٥٠ مترًا عن باحة المسجد الأقصى^(١).

ومن الجدير بالذكر أن تقييد حرية العبادة الذي هو إجراء إسرائيلي متكرر لا يخالف المواثيق الدولية فحسب، بل هو مخالف لما قطعته إسرائيل على نفسها من تعهد بشأن "توفير حرية العبادة للديانات المختلفة في المدينة والمحافظات على الوضع القائم للأماكن المقدسة" في بيان الحكومة الإسرائيلية الصادر في ١٤/٣/١٩٩٩ كرد على موقف الاتحاد الأوروبي من القدس^(٢).

وإمعانًا في انتهاك وتحقير المقدسات الإسلامية، قامت شركة بارون الإسرائيلية لصناعة الخمور بوضع ملصق يصور مدينة القدس الشريف يتوسطها المسجد الأقصى وقبة الصخرة كعلامة تجارية على زجاجات النبيذ، وهو ما استنكره المجلس الإسلامي للدعوة والإغاثة^(٣).

ب- مصادرة هوايا المقدسيين العرب وطردهم من المدينة:

يحتل العنصر الديموجرافي مكانًا بارزًا من استراتيجية إسرائيل الرامية إلى تهويد القدس وتحقيق أغلبية يهودية فيها. وبصفة عامة فقد كانت نسبة السكان اليهود في القدس في تزايد مستمر، ففي حين لم يزد عددهم في عام ١٩١٨ عن عشرة آلاف شخص كانوا يمثلون ٢٥٪ من إجمالي سكان القدس، ارتفع العدد إلى ٥١,٢ ألفًا في عام ١٩٣١ (بنسبة ٥٦,٦٪ من إجمالي سكان القدس) ثم قفز عددهم إلى مائة ألف في عام ١٩٤٨. ومع اندلاع حرب فلسطين في هذا العام الأخير تم تهجير عدد كبير من فلسطيني القدس فوصلت نسبة السكان اليهود في القدس إلى ٩٧,٢٪، ثم وصل عددهم إلى حوالي ١٩٠ ألفًا في سنة ١٩٦٧، كلهم يتركز في القدس الغربية حيث لم يكن هناك يهودي واحد في القدس الشرقية قبل عدوان يونيو ١٩٦٧^(٤).

وبفضل السياسة المتبعة في النواحي الديموجرافية، استطاعت إسرائيل لأول مرة تحقيق غالبية يهودية في القدس الشرقية في يوليو ١٩٩٣ حيث بلغ عدد اليهود في الشطر الشرقي من المدينة ١٦٠ ألف نسمة في مقابل ١٥٥ ألف فلسطيني. وذلك في حين بلغت نسبة اليهود في المدينة

(١) صحيفة القدس العربي، ١٩٩٩/٦/٥.

(٢) صحيفة الحياة، ١٩٩٩/٣/١٥.

(٣) صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/١٠/٢٦.

(٤) حول التغيرات التي طرأت على تعداد سكان القدس انظر: سمير الزين ونبيل السهلي، القدس معضلة السلام، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٧، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧ م)، ص ٩٠.



بشقيها ٧٨٪ من إجمالي سكان القدس في نفس الشهر المشار إليه^(١).

ويرجع ارتفاع عدد اليهود في القدس الشرقية إلى توطين جزء كبير من يهود الاتحاد السوفيتي السابق في الجزء الشرقي من مدينة القدس^(٢)، حيث بلغ عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية ١٧٠ ألف مستوطن بحسب إحصاءات عام ١٩٩٤^(٣).

وفي المقابل كان عدد العرب في مدينة القدس حوالي ٣٠ ألفًا في عام ١٩١٨، وزاد العدد إلى ٣٩,٢ ألفًا في عام ١٩٣١ (بنسبة ٣٩,٢٪)، ثم وصل عددهم إلى حوالي ١٠٠ ألف في أوائل سنة ١٩٤٨، وبعد اندلاع الحرب في مايو من ذلك العام ارتكبت المنظمات الصهيونية مجازر عديدة بحق السكان العرب مما أدى إلى تهجير وطرد حوالي ٦٥ ألف فلسطيني من القدس، ولم يُسمح لهم بالعودة فيما بعد^(٤).

وبعد احتلال إسرائيل للقدس الشرقية دأبت إسرائيل على اتخاذ إجراءات مختلفة لترحيل عرب القدس. وبحسب القانون الإسرائيلي يعتبر فلسطينيو القدس مقيمين دائمين ولهم حق التصويت فقط في الانتخابات البلدية للمدينة، ويفقد هؤلاء حق الإقامة في القدس في أي من الحالات التالية^(٥):

١- إذا حصلوا على جنسية أخرى

٢- إذا سجلوا إقامتهم في مدينة أخرى غير القدس

٣- إذا عاشوا خارج القدس ٧ سنوات متتالية.

(١) انظر: وضع القدس، تقرير أعدته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة، (نيويورك: مطبوعات الأمم المتحدة، ١٩٩٧)، ص ٢٢.

(٢) سمير الزين ونبيل السهلي، القدس معضلة السلام، ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٠. وكذلك: روجي الخطيب، تهويد القدس، مصدر سابق، ص ٨٧٣.

(٥) انظر:

- د. السيد أحمد عبد الخالق، قواعد اللعبة الديموجرافية في القدس، صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/٨/٢٠.

- وضع القدس (تقرير الأمم المتحدة)، مصدر سابق، ص ٢٣.

- سمير الزين ونبيل السهلي، مصدر سابق، ص ٢٤.



وباستقراء مضمون السياسة الإسرائيلية المطبقة في القدس الشرقية القائمة على تقليص عدد السكان الفلسطينيين واستحداث واقع ديموجرافي جديد يمكن استنتاج أن هذه السياسة تهدف إلى إحباط أية محاولة لتحدي السيادة الإسرائيلية الفعلية على القدس الشرقية لإجبار العرب على القبول والتسليم بالأمر الواقع الذي بات مختلفًا تمامًا عما كان عليه الحال الرابع من يونية ١٩٦٧^(١).

وبعد تولي حكومة بنيامين نتنياهوو بدأت وزارة الداخلية الإسرائيلية بتطبيق سياسة إلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية لكل فلسطيني لا يستطيع إثبات أنه يسكن في القدس وأنه عاش فيها في الماضي على نحو متصل، وبذلك تلغي إقامة أي مقدسي عربي عاش مرحلة من حياته خارج الحدود البلدية للمدينة، كما تستخدم الوزارة معايير أخرى غير معروفة من أجل إلغاء أذونات الإقامة.

وفي إطار هذه المعركة الديموجرافية، كشفت منظمة "بتسليم" الإسرائيلية للدفاع عن حقوق الإنسان في تقرير لها عن عدد المقدسيين العرب الذين سحبت منهم بطاقات الهوية وألغيت بالتالي إقامتهم في المدينة. وبلغ هذا العدد ٢٣ شخصًا في عام ١٩٨٧، ٨٢ شخصًا في عام ١٩٨٨، ٣٦ شخصًا في عام ١٩٩٠، ٢٠ شخصًا في عام ١٩٩١، ٤١ شخصًا في عام ١٩٩٢، ٣٢ شخصًا في عام ١٩٩٣، ٤٥ شخصًا في عام ١٩٩٤، ٩١ شخصًا في عام ١٩٩٥، ٧٣٩ شخصًا في عام ١٩٩٦، ١٠٦٧ شخصًا في عام ١٩٩٧، ٧٨٨ شخصًا في عام ١٩٩٨، ١٢٧ شخصًا في عام ١٩٩٩ (حتى أبريل ٩٩). وصرح عزمي أبو السعود مدير مركز الحقوق المدنية والاجتماعية في بيت الشرق - تعقيبًا على هذا التقرير أن "حكومي العمل والليكوود تحاولان ضمان بقاء الفلسطينيين كأقلية داخل القدس للحيلولة دون أن تصبح لنا عاصمة هنا"^(٢).

وبحسب بعض التقديرات فإن هناك ٥٠ ألف إلى ٦٠ ألف فلسطيني مقدسي معرضون لفقدان حق الإقامة بالمدينة حيث منهم الطلاب الذي يدرسون في الجامعات الأجنبية، ومنهم من سافر لعمل في دول أخرى، ومنهم من اشترى منازل في ضواحي القدس ومدن الضفة الغربية القريبة من

(١) منظمتا بتسليم وهموكيد، الترحيل السري: إلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ١٢٨.

(٢) انظر: صحيفة الشرق الأوسط، ١٤/٨/١٩٩٩.



المدينة^(١).

وتشير دراسة نشرها مركز فلسطين لحقوق المواطنة واللاجئين إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد طردت ٢٠٠ ألف مواطن فلسطيني من مدينة القدس منذ عام ١٩٦٧، حيث تجبر إسرائيل سنويًا ٨٪ من الفلسطينيين الذين يحملون هويات المدينة المقدسة على الرحيل إلى خارج المدينة بحجج وذرائع الإجراءات الإدارية والقانونية المعقدة التي تتخذ ضدهم^(٢).

ومن ناحية أخرى تعكف وزارة الاستيعاب والهجرة اليهودية على تنفيذ مخطط يستهدف استقدام ٥٠ ألف يهودي روسي جديد وإسكانهم مباشرة داخل الحدود البلدية للمدينة التي تعج بالوحدات السكنية الاستيطانية الفارغة^(٣).

وعلى أي حال، تتضح سياسة إسرائيل السكانية في مدينة القدس من خلال ما أكده يوسف شمطوب -مسئول تعداد السكان في وزارة الداخلية الإسرائيلية-، بأن هنالك حاجة للحفاظ على القدس الموحدة ذات غالبية يهودية تتراوح بين ٧٥ إلى ٨٠٪^(٤).

هذا بينما صرح أرييل شارون زعيم حزب الليكود ووزير البنى التحتية السابق أنه "يجب أن يكون في القدس -العاصمة الأبدية لإسرائيل- أغلبية يهودية. ونحن نسير وفق رؤيا بعيدة بحيث يكون في القدس الكبرى مليون يهودي"^(٥).

ج- هدم منازل المقدسين العرب وتقييد البناء العربي في القدس:

دأبت إسرائيل منذ احتلالها للقدس الشرقية في يونيو ١٩٦٧ على القيام بأعمال هدم ونسف للممتلكات العربية بالمدينة. ولم يكد يمضي شهر على احتلال المدينة حتى أزلت قوات الاحتلال حي المغاربة بكامله والذي كان يضم ١٣٥ منزلًا يسكنها ٦٥٠ شخصًا فضلًا عن مسجدين في الحي بالإضافة إلى هدم ٢٠٠ منزل ومخزن في المناطق الحرام^(٦).

وفي ١٤/٦/١٩٦٩ قامت إسرائيل بنسف ١٤ دارًا من الدور الدينية والأثرية العربية وهدمها،

(١) سمير الزين ونبيل السهلي، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٢) صحيفة القدس العربي، ١٩٩٩/٨/٣٠.

(٣) صحيفة الحياة، ١٩٩٩/٢/٢٤.

(٤) سمير الزين ونبيل السهلي، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٣.

(٦) الخطيب، تهويد القدس، مصدر سابق، ص ٨٧٥.



وذلك بحجة توسيع امتداد الحائط الغربي للحرم الشريف (حائط البراق).

وعلى مدى سنوات عديدة لجأت إسرائيل إلى التضييق على المقدسين العرب لإجبارهم على الرحيل من المدينة، فخلال الأشهر الأولى للاحتلال نسف الجيش الإسرائيلي ٢٤ دارًا بحجة الانتقام من أعمال المقاومة^(١).

ويذكر تقرير حديث أصدرته وزارة الإعلام الفلسطينية أن سلطات الاحتلال قامت بتدمير ما مجموعه ٢٢٦ منزلًا يمتلكها فلسطينيون في القدس منذ عام ١٩٩٠ وحتى ٢٥ أبريل ١٩٩٩. وتوزيعها كما يلي: ٢٥ منزلًا في عام ١٩٩٠، ٢٧ منزلًا في عام ١٩٩١، ٢٨ منزلًا في عام ١٩٩٢، ٣١ منزلًا في عام ١٩٩٣، ١٥ منزلًا في عام ١٩٩٤، ٦ منازل في عام ١٩٩٥، ١٥ منزلًا في عام ١٩٩٤، ٦ منازل في عام ١٩٩٥، ١٥ منزلًا في عام ١٩٩٤، ٦ منازل في عام ١٩٩٣، ١٨ منزلًا في عام ١٩٩٦، ٣٤ منزلًا في عام ١٩٩٧، ٣٢ منزلًا في عام ١٩٩٨، عشرة منازل في الأربعة أشهر الأولى من عام ١٩٩٩^(٢).

ودائمًا ما اتبعت إسرائيل في القدس سياسة عنصرية تهدف إلى تقييد البناء العربي من خلال تقليص تراخيص البناء الممنوحة للعرب في مقابل توفير السكن للمستوطنين اليهود. "ومنذ سنة ١٩٦٧ لم تتعد مشاريع البناء الجديدة لفلسطينيين في القطاع العربي من المدينة نسبة ١٢٪، في حين بلغت نسبة المشاريع البنائية المخصصة للإسرائيليين ٩٠٪ خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٣. وهذا الرقم يمكن ترجمته واقعيًا إلى بناء ٢١٧٠ شقة سنويًا للإسرائيليين مقابل ٢٣٠ شقة فقط للفلسطينيين"^(٣).

ويتعدى الأمر ذلك ليصل إلى إصدار أوامر الهدم للمنازل المملوكة للفلسطينيين التي تصاعدت وتيرتها في القدس الشرقية منذ مطلع عام ١٩٩٩ فبلغت حتى نهاية مارس من نفس العام ٥٣ أمر هدم لمنازل ومبانٍ لفلسطينيين في القدس الشرقية ويقع معظمها في أحياء بيت حنينا وشعفاط والعيصوية. وخلال نفس الفترة لم تصدر بلدية القدس سوى ٦ أوامر هدم فقط [لمنازل] يملكها سكان يهود في الشطر الغربي من المدينة، ولم ينفذ منها إلا أمر هدم واحد في مقابل تنفيذ ١٠ أوامر هدم في القدس الشرقية. وهذا وجه آخر للسياسة العنصرية التي تطبقها بلدية القدس بزعمارة

(١) المصدر السابق، ص ٨٧٥.

(٢) صحيفة القدس العربي، ١٩٩٩/٦/٢١.

(٣) جيفري أرونسون، إسرائيل، القدس الكبرى في موقع المدينة الخالدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١١٥.



الليكوذي المتطرف إيهود أولمرت.

كما أصدرت بلدية أولمرت خلال فترة الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٩ (١٥٢) أمرًا بوقف أعمال بناء في القدس الشرقية، في حين بلغ مجموع أوامر وقف أعمال البناء في القدس الغربية ٣٥ أمرًا فقط خلال الفترة ذاتها^(١).

د- تنفيذ مخطط القدس الكبرى:

منذ احتلال القدس الشرقية في عام ١٩٦٧، انشغلت سلطات الاحتلال بالتخطيط والتنفيذ لمشروع "القدس الكبرى" الذي يستهدف ضم مساحات واسعة من المحافظات المحيطة بالقدس في فضاءي رام الله والبيرة من جهة، وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والقرى ومخيمات الشرف من جهة أخرى. وتشكل هذه كلها حوالي ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية^(٢).

وفي مقال نُشر بصحيفة معاريف الإسرائيلية في ٢٦/٣/١٩٦٩ تحت عنوان "القدس الكبرى كعاصمة لإسرائيل"، جرى الكشف لأول مرة عن مشروع القدس الكبرى الذي "صمم وخطط لخمسين سنة قادمة، وعلى أساس أن عدد السكان فيها سيزداد ليلبلغ حوالي ٩٠٠ ألف تكون غالبيتهم من اليهود"، ونظرًا لمركزية هذا المشروع في سياسة تهويد المدينة فقد أطلقت عليه السلطات الإسرائيلية اسم "المشروع الأب"^(٣).

ويرتكز مخطط القدس الكبرى على الاستيطان كأداة رئيسية لتنفيذه، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي، وحتى مارس ١٩٩٩ صادرت إسرائيل ٢٤ كيلو مترًا داخل حدود القدس الموسعة، وشيدت فوقها ٤٥ ألف وحدة استيطانية^(٤).

وتفيد دراسة متخصصة عن الاستيطان في مدينة القدس أنه توجد حاليًا ١٥ مستعمرة إسرائيلية كبيرة تقع داخل حدود بلدية القدس الموسعة وهي: (الحي اليهودي، نفي يعقوف، رموت، غيلو، تالبيوت الشرقية، معلوت دفنا، الجامعة العبرية، ريخس شعفاط، رمات أشكول، بسفات زئيف، عطروت، غفعات همطوس، مستوطنة جبل أبو غنيم، التلة الفرنسية، وقرية داود)^(٥).

(١) صحيفة القدس العربي، ١٩٩٩/٦/٥.

(٢) الخطيب، تهويد القدس، مصدر سابق، ص ٩٠٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٠٣.

(٤) سائدة حمد، مخطط القدس الكبرى، صحيفة الحياة، ١٩٩٩/٣/٢٥.

(٥) خليل التفكحي، الاستيطان في القدس: الأهداف والنتائج، شؤون عربية، عدد ٩٢، ديسمبر ١٩٩٧، ص ٣٨-٤٢.



واستطاعت إسرائيل فيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٩٢ إنشاء ٣٧ بؤرة استيطانية جديدة داخل أسوار البلدة القديمة. وبعد انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، اشتعل سعار الاستيطان في القدس، رغبة من إسرائيل في استغلال عامل الوقت لتركيز الاستيطان في المدينة وصولاً إلى نقطة اللا عودة بحيث يفاجأ المجتمع الدولي بالحقائق التي تعمل إسرائيل على غرسها في المدينة وضواحيها، وبذلك تطوي إسرائيل صفحة القدس قبل أن يبدأ النقاش حول مصيرها^(١).

هـ- تقويض الأساس القانوني لقضية القدس:

بعد نجاح إسرائيل في فرض الأمر الواقع بتهويد القدس وتضييق السبل أمام المقدسين العرب وتصعيد الاستيطان في مختلف أنحاء المدينة، تسعى إسرائيل منذ مؤتمر مدريد إلى تقويض الأساس القانوني والوضع الخاص المتعلقة بالمدينة، وذلك من خلال عدة إجراءات^(٢):

١- التأكيد المستمر على أن "القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل". ويمكن للمرء أن يلاحظ أنه ما من رئيس وزراء إسرائيلي إلا وأدلى بهذا التصريح بدءاً من بن جوريون وحتى باراك الذي صرح لصحيفة لوموند الفرنسية قبيل زيارته إلى فرنسا وألمانيا في آخر ديسمبر ١٩٩٩ "أن القدس الموحدة ستبقى العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل"^(٣).

كما صرح ديفيد ليفي وزير خارجية إسرائيل في بداية مفاوضات الوضع النهائي في سبتمبر ١٩٩٩ "أن القدس ستبقى مدينة موحدة وخاضعة لسيادة إسرائيل"، كما أكد ليفي أنه "لا مجال للعودة إلى حدود ما قبل الرابع من يونيو عام ١٩٦٧"، وذلك في استباق ومصادرة على نتيجة المفاوضات منذ بدايتها^(٤).

٢- التأكيد على أن مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو تشكل المرجعية الأساسية والوحيدة لعملية التسوية، ومحاولة التنكر لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس وقضية فلسطين عموماً وإبعاد الأمم المتحدة كلياً عن عملية التسوية. وبعبارة أخرى فإن لسان حال إسرائيل يقول إن الشرعية الاتفاقية تُجِبُّ الشرعية الدولية. وعلى سبيل المثال اعتبر إرييل شارون وزير الخارجية الإسرائيلي السابق أن "القرار ١٨١ لاغٍ وباطل"، وصرح عقب الرسالة التي أكد فيها الاتحاد الأوروبي موقفه من

(١) د. منعم العمار، القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية...، مصدر سابق، ص ٧٧.

(٢) د. عبدالله الأشعل، القدس عاصمة من؟، صحيفة الأهرام، ١١/٥/١٩٩٩.

(٣) انظر: صحيفة القدس العربي، ١٩٩٩/٩/٢٢.

(٤) صحيفة الأهرام، ١٤/٩/١٩٩٩.



مدينة القدس كمدينة محتلة بأنه "صحيح أن الأمم المتحدة اتخذت قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي نص على تدويل مدينة القدس لكن الدول العربية رفضت هذا القرار وشنت سبع دول حربًا على إسرائيل التي انتصرت عليهما. وعليه فإن موقف إسرائيل من هذا القرار هو أنه لاغ وباطل.. وهناك إجماع إسرائيلي عارم بالنسبة إلى القدس التي ستبقى عاصمة أبدية لإسرائيل"^(١).

وسيرًا على نفس الطريق زعم باراك أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا ينطبق على الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن باراك قوله: "إن هذا القرار يشمل فقط أراضي دول تتمتع بالسيادة مثل مصر وسوريا"^(٢).

كما احتجت إسرائيل بشدة على قرار الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بعقد مؤتمر دولي بشأن تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجاء هذا الاحتجاج على لسان دورى جولد السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة الذي قال: "يجب أن يكون مفهومًا أنه منذ العام ١٩٤٩، فإن الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لم تعقد مؤتمرًا قط فيما يتعلق بأي صراع في العالم".

وأضاف جولد "إن المادة الأولى من الاتفاقية لا تقدم أي وسائل لتنفيذها في حالات بعينها، وهذه المبادرة المعادية لإسرائيل تنشئ الآن آلية ستكون سابقة لتطبيق انتقائي ميسر لاتفاقية جنيف"^(٣).

٣- الإيحاء بكل الطرق الرمزية بأن القدس هي عاصمة إسرائيل مهما كره العرب والعالم. وفي هذا السياق أقامت إسرائيل احتفالية الألف الثالثة لإعلان القدس عاصمة للملكة يهوذا عام ٩٩٦ ق.م واستمرت الاحتفالية من سبتمبر ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٦. "وتهدف إسرائيل من وراء هذه المظاهرة إلى ترسيخ ادعاءاتها بحقوق الشعب اليهودي التاريخية والدينية في مدينة القدس ملكًا خالصًا له وعاصمة أبدية لدولته"^(٤).

واستمرارًا على نفس المنوال، استغلت إسرائيل المعرض الذي تقيمه شركة والت ديزني بولاية

(١) صحيفة الحياة (لندن)، ١٧ / ٣ / ١٩٩٩.

(٢) صحيفة الأهرام، ١١/٨/١٩٩٩. وانظر تحليلًا حول أهمية القرار ٢٤٢ في: أحمد نافع، القرار ٢٤٢ حجر الأساس لبناء السلام الشامل، الأهرام، ١١/١٩/١٩٩٩.

(٣) صحيفة الحياة (لندن)، ٦/٢/١٩٩٩.

(٤) د. هيثم الكيلاني، حديث القدس، شئون عربية، العدد ٩٦، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٦٧.



فلوريدا الأمريكية تحت عنوان "قرية الألفية" لكي تقيم جناحًا إسرائيليًا خاصًا شعاره "القدس عاصمة إسرائيل" ما أثار ضجة كبيرة حول استغلال إسرائيل للمعرض الثقافي والترفيهي بالأساس - لعرض مواقفها السياسية^(١).

٤- تشجيع مختلف الدول على نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، وفي هذا الإطار فإن ثمة ضغوطًا مورست على دول بعينها (موريتانيا - البوسنة والهرسك) لاتخاذ مثل هذه الخطوة لكنها لم تسفر حتى الآن عن النتيجة المرجوة^(٢).

ثانيًا- موقف القانون الدولي من الممارسات الإسرائيلية لتهويد القدس

بالتوازي مع الإجراءات التي تتبعها إسرائيل لتهويد القدس، دأبت هذه على الادعاء دائمًا بعدم انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، متذرعة بحجج شتى لا تصمد أمام المنطق القانوني السليم. ومن هذه الحجج: أن استيلاء إسرائيل على القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ كان نتيجة أو رد فعل لعدوان مصر وسوريا والأردن على إسرائيل، وهذا تفسير معتل لنظرية الدفاع الشرعي الوقائي. ومنها أيضًا الزعم بأن مصر والأردن كانتا تحكمان الأراضي الفلسطينية حكمًا عسكريًا غير مشروع، أو الدفع بنظرية فراغ السيادة من خلال الادعاء بأن الأراضي المحتلة كانت مناطق مدارة وبالتالي لم يكن لأحد سيادة عليها قبل احتلال إسرائيل لها^(٣). وخلافًا لهذا الموقف الإسرائيلي، أكدت مختلف محافل الأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على القدس، بوصفها جزءًا من إقليم محتل. "ومنذ إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، تقوم هذه اللجنة بإدراج القدس الشرقية في تفسيرها لمصطلح "الأراضي المحتلة" التي تدخل في نطاق اتفاقيات جنيف، كما أنها قدمت التقارير بشكل منتظم عن التطورات في القدس الشرقية. ومنذ السنوات الأولى للاحتلال قامت الجمعية العامة ومجلس الأمن بتكرار مطالبة إسرائيل بالتقيد بأحكام الاتفاقية في الأراضي

(١) انظر للمزيد من التفاصيل:

- د. نادية مصطفى، قضية القدس في ديزني لاند، تقرير القدس، (القاهرة: مركز الإعلام العربي)، العدد ١١، نوفمبر ١٩٩٩، ص ٥ - ٩.

- فهمي هويدي، ما وراء هزيمتنا في معركة ديزني، صحيفة الأهرام، ١٠/٥/١٩٩٩.

(٢) انظر: صحيفة الحياة (لندن)، ٣١/١/١٩٩٩، وصحيفة الأهرام، ١١/٨/١٩٩٩.

(٣) د. أحمد ثابت، الادعاءات الإسرائيلية لعدم الالتزام باتفاقية جنيف، مختارات إسرائيلية، العدد ٥٧، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٧٨.



المحتلة"^(١). وفي عام ١٩٧٣ أكدت الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٠٩٢ في دورتها الثامنة والعشرين أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب "تطبق على الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس"^(٢)، وهو ما عادت الجمعية العامة إلى توكيده ثانياً في عام ١٩٧٥ في قرارها رقم ٣٥٢٥ في دورتها الثلاثين حيث طالبت الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تبذل كافة الجهود لكفالة امتثال إسرائيل لها. وعلى أثر سن الكنيست الإسرائيلي لـ "قانون القدس الأساسي" وجهت الجمعية العامة أشد اللوم لإسرائيل على ذلك مؤكدة أن سن "القانون الأساسي" يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا يؤثر على استمرار تطبيق اتفاقية جنيف على الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما فيها القدس مشيرة إلى بطلان كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل لتغيير طابع ومركز مدينة القدس، وعدم اعتراف الجمعية بهذا القانون أو بأي إجراء آخر مشابه^(٣).

كما أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٤٧ في دورتها التاسعة الستين في ١١ ديسمبر ١٩٩٢ الذي أكد في ديباجته على "عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وأن تتمتع الأراضي المحتلة بما فيها القدس بالحماية الدولية المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة"^(٤).

وعلى نفس الدرب سار مجلس الأمن الدولي، الذي أكد -عقب سلسلة من الاجتماعات التي كُرسَت لمناقشة سياسات وممارسات إسرائيل في المدينة المقدسة- على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية التي احتُلت في عام ١٩٦٧ بما فيها القدس^(٥)، وبالذات في قراره رقم ٤٤٦ لعام ١٩٧٩. وذلك فضلاً عن سلسلة من القرارات الأخرى التي تدين الممارسات الإسرائيلية في المدينة والتي من أمثلتها القرار (١٩٦٨/٢٥٠) الذي دعا إسرائيل إلى الامتناع عن إقامة عرض عسكري في القدس، والقرار (١٩٦٨/٢٥٢) الذي طالب إسرائيل بإلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس، والقرار (١٩٦٩/٢٧١) الذي أدان إسرائيل لتدنيسها المسجد الأقصى بإفتعال الحريق فيه في ١٩٦٩/٨/٢١ ودعاها إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاقية جنيف وبالقانون الدولي الذي ينظم

(١) وضع القدس (تقرير الأمم المتحدة)، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨.

(٣) مجلس القدس العالمي، القدس: القرارات الدولية الكاملة ١٩٤٧-١٩٩٧، (بيروت: مجلس القدس العالمي، ط ١، ١٩٩٨)، ص ٧٦-٧٧.

(٤) د. أحمد ثابت، الادعاءات الاسرائيلية لعدم الالتزام باتفاقية جنيف، مصدر سابق، ص ٧٩.

(٥) وضع القدس، مصدر سابق، ص ٢٨.



الاحتلال العسكري، والقرار رقم (١٩٨٠/٤٧٨) الذي أدان "القانون الأساسي للقدس" الذي ينتهك القانون الدولي ولا يؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وأعلن المجلس عدم اعترافه بهذا القانون ودعا الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها من المدينة، والقرار رقم (١٩٩٠/٦٧٢) الذي أدان المذبحة التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية في الحرم القدسي الشريف في ١٠/٨/١٩٩٠ والتي راح ضحيتها ما يزيد على ٢٠ قتيلًا وأصيب فيها ما يربو على ١٥٠ شخصًا بجراح من المدنيين والمصلين الأبرياء، وطالب القرار إسرائيل مجددًا بالوفاء بدقة بالتزاماتها ومسئولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف، والقرار رقم (١٩٩٦/١٠٧٣) الذي دعا إسرائيل للتراجع عن الإجراء المتخذ بفتح نفق بجوار المسجد الأقصى وما ترتب عليه من سقوط قتلى وجرحى، ودعا إلى ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم^(١).

وباعتبارها المنظمة الأكثر اهتمامًا واختصاصًا بالتراث الثقافي والإنساني العالمي، فقد أولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة -اليونسكو- أهمية خاصة لمدينة القدس، واحتلت مشكلة المقدسات فيها مساحة كبيرة من النقاشات في دورات اليونسكو المتتالية ومع اندلاع حرب ١٩٦٧، بادر الأمين العام للمنظمة بإرسال مذكرة للأطراف المختلفة يذكرهم فيها بالتزاماتهم وفقًا لاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية والدينية المبرمة عام ١٩٥٤ مقترحًا عليهم تعيين مفوض عام يمثل منظمة اليونسكو لحماية الممتلكات الثقافية والدينية بمدينة القدس^(٢).

ولم يلبث المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو إلا وأصدر قراره رقم (١٥ م / ٣,٣٤٣) في دورته الخامسة عشرة عام ١٩٦٨ الذي طالب إسرائيل بالمحافظة بدقة على جميع الممتلكات الثقافية بمدينة القدس والتوقف عن القيام بأية حفريات أثرية أو أن تنقل هذه الممتلكات أو أن يجري أي تغيير في معالمها أو طابعها الثقافي والتاريخي^(٣). وتواصل اهتمام المنظمة بالموضوع لا سيما بعد محاولة إحراق المسجد الأقصى، حيث تبني المؤتمر العام سلسلة من القرارات لعل أهمها القرار رقم (١٨ م/٣,٤٢٧) الصادر في ٢٠/١١/١٩٧٤ الذي أدان إسرائيل لموقفها المناقض للأهداف التي تتوخاها المنظمة كما وردت في ميثاقها التأسيسي باستمرارها في تغيير معالم مدينة القدس

(١) مجلس القدس العالمي، القدس: القرارات الدولية الكاملة ١٩٤٧-١٩٩٧، مصدر سابق، ص ١٩٧.

(٢) د. مصطفى أحمد فؤاد، الأماكن الدينية المقدسة من منظور القانون الدولي...، مصدر سابق، ص ٢٠٨ وما بعدها.

(٣) مجلس القدس العالمي، القدس: القرارات الدولية الكاملة ١٩٤٧-١٩٩٧، مصدر سابق، ص ٢١١-٢١٢.



التاريخية وفي إجراء الحفريات التي تشكل خطرًا على أثارها، وذلك عقب احتلالها غير الشرعي لهذه المدينة. ودعا القرار المدير العام لليونسكو إلى عدم تقديم أي عون في ميادين التربية والعلم والثقافة إلى إسرائيل حتى تحترم بدقة قرارات المنظمة السابقة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة^(١).

واستمر المؤتمر العام والمجلس التنفيذي لليونسكو في إدانة الانتهاكات الإسرائيلية من خلال تبنيها لعدة قرارات لاحقة كان آخرها القرار الذي تبناه المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته المنعقدة في يونيو ١٩٩٩ حيث تجاوز هذا القرار معالجة قضية صيانة التراث في المدينة المقدسة ليصل إلى إعادة طرح موضوع القدس سياسيًا كمدينة محتلة مطالبًا المدير العام للمنظمة - فيديريكو مايور- بتعيين شخصية دولية، تقوم بإعداد تقرير شامل حول ما يجري في القدس المحتلة، من انتهاكات لاتفاقيتي جنيف ولاهاي الخاصتين بالأراضي الواقعة تحت الاحتلال، ل يتم تقديم التقرير إلى المؤتمر العام لليونسكو الذي انعقد في أكتوبر. كما جدد القرار التذكير بالقرارات السابقة التي تطالب بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يغير الطابع الديني أو الثقافي أو التاريخي أو السكاني للمدينة، أو يخل بتوازن الموقع في مجموعته^(٢).

ومن ناحية أخرى، فقد اتخذت الجمعية العامة في فبراير ١٩٩٩، في دورتها الاستثنائية العاشرة قرارًا مهمًا ينص على عقد مؤتمر دولي بجنيف في الخامس عشر من يوليو ١٩٩٩ لاتخاذ إجراءات فعلية لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس كما نص القرار أيضًا على "إلغاء وإبطال وعدم صلاحية جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية، التي اتخذتها إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) لتغيير، أو لمحاولة تغيير الطابع والمركز القانوني والتكوين السكاني للقدس، وبقيّة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالبناء في مستوطنة جبل أبو غنيم". وقد صدر القرار بموافقة ١١٥ دولة، مقابل صوتين معارضين فقط هما إسرائيل والولايات المتحدة، وامتنعت خمس دول عن التصويت^(٣).

ويستند قرار الجمعية العامة هذا إلى أساس قانوني ذي شقين، أولهما: الصفة الأمرة لقواعد القانون الدولي الإنساني والتزام إسرائيل بتطبيق أحكامه نظرًا لتوقيعها على الاتفاقية دون تحفظات جوهرية فضلًا عن أن الاتفاقية من نوع المعاهدات الجماعية ذات الصلة العالمية

(١) المصدر السابق، ص ٢١٥-٢١٧.

(٢) صحيفة الحياة (لندن)، ١١/٦/١٩٩٩.

(٣) صحيفة الأهرام، ١١/٢/١٩٩٩.



الملزمة لكل دول العالم بما فيها الدول غير الموقعة عليها. وثانيهما: الارتباط القانوني القائم بين الاتفاقية وميثاق الأمم المتحدة، حيث ينص الميثاق في الفقرة رقم ٦ من المادة ٢ على أن هيئة الأمم المتحدة ستعمل على أن تيسر الدول على المبادئ التي جاءت في هذا الميثاق والتي من أهمها العمل على حماية الإنسان من ويلات الحروب، وكذلك الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية (وهذا هو مضمون اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين تحت الاحتلال)^(١).

وإدراكاً منهما لما يمكن أن يترتب على عقد المؤتمر من نتائج، فقد سعت إسرائيل والولايات المتحدة إلى عرقلة انعقاده بادئتين بإعلان مقاطعتهما للمؤتمر في مخالفة سافرة لتكليف الجمعية العامة - ثم تحولتا إلى ممارسة الضغط السياسي على الدول الموقعة على الاتفاقية لعدم المشاركة بذريعة "تسييس الاتفاقية" وتكدير عملية السلام، وفي خطوة لاحقة صممت الدولتان على تحجيم المؤتمر. ومع صعود إيهود باراك إلى سدة الحكم في إسرائيل بدأت الدول الأوروبية تخفف من تصميمها على انعقاد المؤتمر بحجة إعطاء الفرصة لباراك -حسن الصيت- للمضي قدماً في عملية المفاوضات من دون إجراءات من شأنها الضغط على إسرائيل وتشويش الأجواء، كما ترافق ذلك مع ارتياح السلطة الوطنية الفلسطينية لانتخاب باراك الذي تعهد بالمضي قدماً في طريق السلام على خطى إسحاق رابين^(٢).

وجاء انعقاد المؤتمر في ١٥/٧/١٩٩٩ محققاً للأمال الإسرائيلية والأمريكية فلم يستغرق سوى دقائق وتلي فيه البيان التالي: "بعد مشاورات بين الأطراف المتعاقدة، أكدت هذه الأطراف انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وثمة حاجة للاحترام الكامل لبنود هذه المعاهدة في المنطقة، مع أخذ الوضع المتحسن في الشرق الأوسط ككل في الاعتبار"، ورفع المؤتمر بعد ذلك دون تحديد موعد للاجتماع المقبل، تاركاً الأمر لما سيتطور إليه الوضع الإنساني ميدانياً في الأراضي المحتلة. وصرح ممثل إسرائيل للصحافيين بعد فض المؤتمر: "أن الفلسطينيين خططوا لأن يكون المؤتمر كبيراً، وتراجعوا عن ذلك بسبب الرغبة الدولية وليس بسبب حسن النية تجاه باراك"، وأضاف: "في كل الأحوال نحن نطبق بنود اتفاقية جنيف ولا يحتاج الأمر إلى مؤتمر لمعرفة هذه البديهية"^(٣).

(١) انظر: د. مكي الدين العشماوي، قرار تاريخي للأمم المتحدة، صحيفة الأهرام، ١٥/٢/١٩٩٩.

(٢) انظر: سعد حميد: أين ستهذب "جنيف" بالفلسطينيين، صحيفة الحياة (لندن)، ٢٠/٦/١٩٩٩.

(٣) صحيفة الحياة (لندن)، ١٦/٧/١٩٩٩.



ولعل انتهاء المؤتمر إلى هذه النتيجة الهزيلة إنما يعود أساسًا للضغوط التي مورست لتحجيمه بالإضافة إلى تأخر السلطة الوطنية الفلسطينية خمس سنوات عن طرح هذه الفكرة بعد إغفالها تمامًا في اتفاقية أوسلو لمسألة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، ولو حدث ذلك لكان معناه إقرارًا إسرائيليًا بأنها "أراض محتلة" وليست مدارة كما تزعم إسرائيل الأمر الذي كان سيعني إجمالاً أن زوال الاحتلال هو النهاية المنطقية لعملية التفاوض^(١).

ثالثًا- مواقف الأطراف المختلفة من قضية القدس

أ- موقف منظمة المؤتمر الإسلامي:

لقد أولت الدول الإسلامية قضية القدس اهتمامها لاسيما بعد احتلال شطرها الشرقي، فاستغرقت هذه القضية اهتمام العمل الإسلامي الجماعي حتى من قبل قيام المنظمة رسميًا في مارس ١٩٧٢، ولعل إحراق المسجد الأقصى في عام ١٩٦٩ كان أهم الأسباب التي دفعت لإنشاء المنظمة كرد على التحدي الصهيوني المحقق بالمدينة المقدسة. ولذلك فليس من المستغرب أن تشير المادة الثانية (فقرة ٥) من ميثاق المنظمة إلى أن "المحافظة على الأماكن المقدسة في فلسطين وسلامتها واحد من الأهداف الأساسية التي أنشئت هذه المنظمة من أجل تحقيقها"، كما شكلت قضية القدس "وبإجماع الباحثين الموضوع الذي اتفقت عليه كلمة الدول الأعضاء دومًا"^(٢). يضاف إلى ماسبق أنه "ما من اجتماع إسلامي عقد في إطار المنظمة سواء كان على مستوى القمة أم على مستوى وزراء الخارجية - إلا وتضمن بيانه الختامي ما يشير إلى هذه القضية"^(٣)، بداية من مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عقد بالرباط (٢٢ - ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩)، ومرورًا بمؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي انعقد في يناير ١٩٨١ تحت عنوان "دورة فلسطين والقدس الشريف"، وانتهاء بمؤتمر القمة الاستثنائي بإسلام آباد الذي انعقد في مارس ١٩٩٧ إثر قيام إسرائيل ببناء وحدات استيطانية في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. وقد أدان "إعلان إسلام آباد" بشدة استمرار إسرائيل في سياستها التوسعية الاستيطانية في مدينة القدس الشريف وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالب الإعلان بوقف تنفيذ جميع القرارات والإجراءات والممارسات الإسرائيلية المتمثلة في الاستيطان اليهودي ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وسحب هويات

(١) بلال الحس، المعركة المتأخرة عن موعدها، الحياة (لندن)، ١٣/٢/١٩٩٩.

(٢) د. أحمد الرشيد، منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد- جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص ١٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٩.



المواطنين المقدسيين، وأعمال الحفر حول الحرم القدسي الشريف^(١).

وفي مارس ١٩٩٩ رحبت منظمة المؤتمر الإسلامي بالبيان الصادر عن مجموعة الدول الأوروبية والذي أعلنت فيه الدول الأوروبية "عدم اعترافها بالإجراءات الإسرائيلية لضم القدس لإسرائيل"، كما جددت المنظمة إدانتها للإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهويد مدينة^(٢).

وعلى صعيد آخر، اجتمعت وكالة بيت مال القدس -وهي هيئة تابعة للمنظمة تم تأسيسها في عام ١٩٩٨ لدعم التواجد الفلسطيني بالمدينة - في الرباط في ١٠/٣/١٩٩٩ وصرح مدير هذه الوكالة - السفير وجيه قاسم- أن المدينة تحتاج على المدى القصير إلى ١٠٠ ألف مليون دولار لدعم خطة لإنقاذ المدينة واحتواء عمليات تهويدها^(٣). وفي وقت لاحق، كشف وجيه قاسم عن "برنامج إنقاذ عاجل" للمدينة يتضمن عدة مشروعات: تشمل بناء ٨ آلاف منزل لمقدسيين عرب عاجزين عن استغلال تراخيص البناء المتوافرة لديهم نظرًا لغياب التمويل مما سيسهم في حل مشكلة إسكان ١٥٠ ألف فلسطيني مقدسي باتوا يسكنون ضواحي المدينة ومهددين بفقد هوياتهم المقدسية (بتكلفة قدرها ٢٠ مليون دولار)، ودعم التعليم العربي بالمدينة بتحديث ثمان مدارس قائمة وإنشاء أربع أخرى جديدة (بتكلفة ١٣ مليون دولار)، وتطوير خمسة مستشفيات أهلية (بتكلفة ٨ مليون دولار)، ودعم قطاع السياحة بتطوير وزيادة الخدمة الفندقية حيث لا يزيد عدد الغرف المتاحة بالفنادق الفلسطينية بالمدينة عن ٣٥٠٠ غرفة مقابل ٤٥ ألف غرفة إسرائيلية بالفنادق الإسرائيلية (وسيتكلف هذا المشروع ١٣ مليون دولار)، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسة مالية لإقراض المشروعات التجارية والحرفية الفلسطينية في المدينة بدلا من البنوك الإسرائيلية بما ينطوي عليه من مخاطر كالمصادرة وتراكم الديون ذات الفوائد العالية^(٤). ومن المأمول أن يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ قريبًا بعد تبلوره بصورة نهائية، وتوفر الدعم المالي المطلوب.

ويلاحظ على موقف المنظمة من قضية القدس ما يلي:

١- ثمة ما يشير إلى أن خطاب المنظمة عن القدس ليس ثابتًا، ويتسم بالغموض فيحسب البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الأول المنعقد في سبتمبر ١٩٦٩، فإن "حكومات الدول

(١) صحيفة الأهرام، ١٩٩٧/٣/٢٥.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٣/١٧.

(٣) صحيفة الحياة، ١٩٩٩/٣/١١.

(٤) انظر: كارم يحيى، معركة القدس: الأفكار والإنجاز والوقت، صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/١٠/٣٠.



الإسلامية وشعوبها قد عقدت العزم على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لأحداث يونيو ١٩٦٧ "وهو ما يعني نوعاً من القبول بسيطرة إسرائيل على الشق الغربي من المدينة". في حين يشير بيان لاهور الصادر في فبراير ١٩٧٤ إلى أن "البلدان الإسلامية لا يمكن أن تقبل أي اتفاق أو بروتوكول أو تفاهم يقضي باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للمدينة أو وضعها تحت أي سيادة غير عربية، أو جعلها موضع مساومات أو تنازلات. وعليه، فإن انسحاب إسرائيل من القدس شرط أولي لا يقبل التغيير لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط"، وفي هذه المرة دار الحديث عن القدس -بأكملها-. بينما أشار البيان الختامي الصادر عن "دورة فلسطين والقدس الشريف" في ٢٨ يناير ١٩٨١ في البند رقم ٣٤ إلى "اتفاق الدول المشاركة على إعلان الجهاد المقدس لإنقاذ القدس الشريف ونصرة الشعب الفلسطيني وتحقيق الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة"، وهذا الموقف الأخير يعتبر جد متقدم.

٢- إن الدعم المادي لتعزيز الوجود العربي والإسلامي الذي تقدمه المنظمة بأعضائها الكثيرين يبقى أقل كثيراً من المأمول في هذه المرحلة الحرجة من عمر المدينة (ويمكن أن يوصف بجهد المقل)، والشيء المؤكد أن ضعف هذا الدعم لا ينبع من ضعف الإمكانيات والموارد بل يرجع إلى وجود إمكانيات معطلة وتقاعس الدول الأعضاء عن تفعيل إمكانياتها المتاحة. "وربما علينا هنا أن نتذكر أن هيئة واحدة تخدم مخططات الصهيونية في المدينة - وهي صندوق القدس اليهودي الذي يديره تيدي كوليك- تمكنت من إنجاز ٢٠٠ مشروع، وبلغت حصيلة الأموال التي جمعها من مختلف أنحاء العالم لأنشطة عام ١٩٩٩ فقط ٣٥ مليون دولار"^(١).

كما قامت جماعة "البناءون الأحرار" بإنشاء صندوق الهيكل منذ استيلاء إسرائيل على القدس الشرقية عام ١٩٦٧، ويتوافر لهذا الصندوق حالياً ٣٥٠ مليون دولار مخصصة لإعادة بناء هيكل سليمان فوق جبل المعبد في الوقت المناسب ويرى ستيف إيمبرسون -أحد المؤسسين للصندوق والمشرفين على نشاطه في الولايات المتحدة- أن وقت إعادة بناء الهيكل بات قريباً جداً^(٢).

ب- موقف جامعة الدول العربية:

احتلت قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وفي القلب منها قضية القدس مساحة كبيرة من اهتمام الجامعة منذ تأسيسها، وتمحور موقف الدول العربية حول مطالبة إسرائيل بالانسحاب

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: عيسى نخلة، الخطر على المسجد الأقصى المبارك، صحيفة الأهرام، ١/٩/٢٠٠٠.



من الأراضي العربية المحتلة وعودة السيادة العربية على القسم الشرقي من مدينة القدس. وبحسب ما ورد في مشروع السلام العربي الذي أقرته قمة فاس بالمغرب عام ١٩٨٢ فإن "القدس العربية يجب أن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية، وهذا يعني ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧"^(١). وقبيل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي السادس والتسعين في سبتمبر ١٩٩١ قرارًا يرحب بالمساعي الرامية لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وتضمن القرار:

ضرورة تنفيذ قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ بكل بنودهما مع التركيز بشكل خاص على البند الأساسي المتعلق بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

التأكيد على مبادلة الأرض بالسلام، وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وكذلك التأكيد على عروبة القدس الشريف"^(٢).

هذا وقد أكد مؤتمر القمة العربية الطارئ الذي انعقد بالقاهرة (٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٦) على رفض القادة العرب تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني، وعلى أن تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لا يكون إلا بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادًا إلى حقهم في العودة على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة^(٣). ومن جهته رحب الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية بموقف دول الاتحاد الأوروبي الراض للاعتراف بالقدس - بشطريها- عاصمة لإسرائيل، كما رحب بقرار الجمعية العامة بخصوص عقد مؤتمر جنيف في منتصف يوليو ١٩٩٩^(٤).

وفي كلمة له أمام المؤتمر الدولي السابع لمركز الدراسات العربي الأوربي حول "مستقبل القدس العربية"، اعتبر عبد المجيد أن "قضية القدس هي جوهر القضية الفلسطينية التي هي لب الصراع العربي الإسرائيلي، وأن السلام العادل والشامل لن يتحقق دون عودتها إلى السيادة الفلسطينية"، مؤكدًا أن "أمتنا العربية والإسلامية ترفض رفضًا باتًا وقاطعًا سيطرة إسرائيل على المدينة المقدسة

(١) سمير الزين ونبيل السهلي، مصدر سابق، ص ٥٨.

(٢) انظر: الإدارة العامة لشئون فلسطين، القضية الفلسطينية: خمسون عامًا من العمل العربي المشترك، شئون عربية، العدد ٨١، مارس ١٩٩٥، ص ٢٦٥.

(٣) انظر: صحيفة الأهرام، ١٩٩٦/٦/٢٤.

(٤) انظر: كلمة د. عبد المجيد أمام ندوة القانون الدولي الإنساني والرقابة على التسليح، شئون عربية، العدد ٩٩، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٢٥٣.



واعتبارها عاصمة أبدية لها"، داعيًا الولايات المتحدة إلى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ الذي يطالب الدول بعدم نقل هيئاتها الدبلوماسية إلى القدس. وناشد عبد المجيد مجلس الأمن "الإسراع في تشكيل لجنة رقابة دولية للإشراف على مراقبة عمليات الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وكذا بقية الأراضي العربية المحتلة وذلك تطبيقًا لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن"^(١).

وردًا على اجتماع الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو في مقر بلدية القدس، أكد عبد المجيد أن "استفزازات الحكومة الإسرائيلية بشأن القدس لن تزحزح الموقف العربي تجاه القدس والمتمثل في أنها عاصمة الدولة الفلسطينية ومصيرها يتم تحديده في مفاوضات الوضع النهائي (...). ولا بد من عودة القدس للسيادة الفلسطينية"، معربًا عن "ثقلته في قدرة المجتمع الدولي والدول الفاعلة فيه على تنفيذ قرارات مجلس الأمن خاصة قرار ٢٥٢"^(٢). كما استنكر الأمين العام للجامعة العربية في مناسبة أخرى الموقف الإسرائيلي من قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ واعتبر أن "من حق الجانب الفلسطيني طلب ضم هذا القرار إلى ملف مفاوضات الوضع النهائي لسبب منطقي وبسيط وهو أن هذا القرار يعد شهادة ميلاد لإسرائيل والطعن فيه طعن في إسرائيل ذاتها"^(٣).

وفي كلمة الجامعة العربية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة طالب السفير حسن حسونة المندوب الدائم للجامعة لدى الأمم المتحدة بـ "دعم نضال الشعب الفلسطيني حتى يقيم دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس"، مؤكدًا "بطلان جميع إجراءات الحكومة الإسرائيلية لتغيير الطبيعة الجغرافية والسكانية لمدينة القدس، وفقًا لجميع المواثيق والقرارات الدولية"^(٤).

وباستقراء معالجة الجامعة العربية للأزمة التي أثارها المعرض الذي نظمته شركة والت ديزني بمناسبة الاحتفال بالألفية الثالثة، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

(١) انظر: نص كلمة د. عبد المجيد أمام ندوة مستقبل القدس العربية، شؤون عربية، العدد ٩٨، يونيو ١٩٩٩، ص ٢٤٦-٢٤٨.

(٢) صحيفة الأهرام، ٢٩/٣/١٩٩٩.

(٣) انظر كلمة د. عبد المجيد أمام ندوة القانون الدولي الإنساني...، مصدر سابق، ص ٢٥٤.

(٤) صحيفة الأهرام، ٢٨/١٠/١٩٩٩.



١- إن التحرك العربي جاء تاليًا لإقامة إسرائيل جناحها تحت عنوان "القدس عاصمة إسرائيل"، وهو ما جعل الموقف العربي مقيدًا بنطاق رد الفعل، ودونما مبالغة يمكن القول إن هذه السمة تطبع مجمل ما يتخذه العرب من مواقف تجاه قضية القدس ومنذ بداياتها الأولى.

٢- بالرغم من تهديد الأمين العام للجامعة د. عبد المجيد بمقاطعة عربية وإسلامية لمنتجات الشركة -وهو ما لقي ارتياحًا شعبيًا واسعًا-، وعقد اللجنة الدائمة للإعلام العربي اجتماعًا بالقاهرة لمناقشة ما يمكن اتخاذه من إجراءات، فقد شهد الموقف العربي تراجعًا واضحًا بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب في نيويورك حيث قرروا عدم مقاطعة الشركة بعد تغييرها لاسم الجناح الإسرائيلي، وتأكيد الشركة أن هذا الجناح لا يعكس رؤيتها، وأنها شركة للترفيه ولا تقدم وجهات نظر سياسية^(١).

٣- هناك حاجة ماسة لتوطيد التعاون بين مختلف الجهات العربية والإسلامية المعنية بقضية القدس، ولا سيما بين منظمة المؤتمر الإسلامي -التي لم يسمع أحد صوتها في قضية ديزني- والجامعة العربية من جهة، والمنظمات الأهلية الإسلامية والعربية في الولايات المتحدة من جهة ثانية.

٤- إن المرحلة الحالية تحتاج لعقد قمة عربية أو إسلامية بشأن القدس، يمكن من خلالها إعلان موقف حاسم من القضية لقطع الطريق أمام الضغوط التي تمارس من قبل الولايات المتحدة على دول عدة لنقل سفاراتها إلى المدينة، ولوقف حى المزايدات الانتخابية الأمريكية التي ستشهد تصاعدًا في الشهور المقبلة^(٢).

ج- الموقف المصري:

يعتبر الموقف المصري أن القدس مدينة محتلة وجزء من الضفة الغربية، وهذا الموقف شديد الوضوح فيما يتعلق بالحق العربي في المدينة، وليس هناك في تصريحات كبار المسؤولين المصريين ما يمكن الاستدلال من خلاله على وجود فصل بين القدس الشرقية والقدس الغربية، ودائمًا ما يجري الحديث عن "القدس" هكذا دون تخصيص. وفي هذا السياق رحب السيد عمرو موسى وزير

(١) د. حلمي محمد القاعود، القدس بين والت ديزني وبعض العرب، تقرير القدس، العدد ١١، نوفمبر ١٩٩٩، ص ٣٣-٣٤.

(٢) انظر: أحمد يوسف القرعي، قمة القدس أولاً، صحيفة الأهرام، ١٣/١/٢٠٠٠. وكذلك تصريحات الشيخ عكرمة صبري، الأهرام، ٢٥/١/١٩٩٩.



الخارجية المصري ببيان الاتحاد الأوروبي الصادر في مارس ١٩٩٩- الذي أكد على وضع المدينة الخاص ورفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بما في ذلك القدس الغربية- مؤكداً "حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمتها القدس على كامل ترابه الوطني، باعتبار أن ذلك أمر لا جدال فيه بالنسبة لمصر والعرب، وأن السلام لن يكون شاملاً ولا عادلاً دون تحقيق هذا الهدف"^(١). وفي كلمة له أمام المنتدى الفكري العربي بصنعاء أكد موسى أن "الرأي العام العربي لا يقبل بحلول وسط بشأن مدينة القدس"، مشيراً إلى أن "الرأي العام العربي قائم وقوي على عكس ما يروج له غير العرب"^(٢). وفي مناسبة أخرى، استنكر موسى إجراءات إسرائيل في القدس مؤكداً أنها لن تغير من التاريخ ولا من القانون شيئاً، واعتبر أن "المدخل لمعالجة قضية القدس هو مدخل الأرض ومدخل الشرعية والسيادة والحق لصاحب الحق كجزء من أرض فلسطين العربية، ولشعب هو شعب فلسطين صاحب الحق عليها لتعود القدس إلى يد شعب فلسطين عاصمة لدولته وإلى يد كل عربي ونعيش عندئذ في أمن وفي سلام (...). وأن تكون القدس جوهرة الفلسطينيين والعرب والمسلمين هي درة الدولة الفلسطينية"، متعهداً بالاستمسك بالدفاع عن القدس دون وهن حتى تعود إلى حوزة أصحابها الشرعيين^(٣).

ومن جانبه ربط الرئيس المصري محمد حسني مبارك بين إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وحل مشكلة القدس، مؤكداً أن "المعالجة التاريخية التي ستضع خاتمة للصراع، يجب أن تساوي بين حقوق جميع أبناء نبي الله إبراهيم الخليل وتعيد السلام إلى أرض السلام، وتجعل من القدس مدينة الله مكاناً للتآخي والود يعلو على نزعات التعصب الديني والعرقي والرغبة في إهدار حقوق الآخرين"^(٤).

وفي تصريحات لقناة الجزيرة القطرية قال الرئيس مبارك: "أعتقد أن حكومة باراك جادة في عملية السلام، إلا أن قضية القدس مهمة وأساسية في عملية السلام، وكلنا متفقون على ذلك،

(١) صحيفة الأهرام، ٢٧/٣/١٩٩٩.

(٢) صحيفة الأهرام، ٢٨/١١/١٩٩٩.

(٣) انظر: كلمة السيد عمرو موسى وزير الخارجية في: محمد إبراهيم منصور، القدس: التاريخ والمستقبل (أبحاث الندوة الدولية التي عقدها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ١٩٩٦م، جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٧)، ص ٢٣-٢٥.

(٤) صحيفة الحياة، ٢٥/٤/١٩٩٩.



فالقدس تضم الأماكن المقدسة، ولا نستطيع التغاضي عن هذا^(١).

د - الموقف الفلسطيني:

لا يفتأ المسؤولون الفلسطينيون عن المطالبة بدولة مستقلة تكون عاصمتها القدس، وغالبًا ما يتكرر مصطلح "القدس الشريف" في تصريحاتهم هذا وقد جاء البيان الخاص بإعلان قيام دولة فلسطين -الصادر في ١٥/١١/١٩٨٨ عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التي انعقدت في الجزائر- غامضًا فيما يتعلق بموقفه إزاء مشكلة القدس، حيث إنه قد اكتفى بالإشارة إلى أن: "المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف"، وذلك دون تحديد لما إذا كانت القدس هذه يقصد بها القدس العربية -الشرقية - التي احتلها إسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ أم القدس الموحدة قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ (...). لكن المسلك اللاحق للفلسطينيين فيما يتعلق بمسيرة السلام في المنطقة يقودنا إلى القول بأن ما قصده البيان المذكور إنما ينصرف إلى الجزء العربي من المدينة المقدسة^(٢)، ذلك أن توقيع إعلان المبادئ في ١٣/٩/١٩٩٣ والاتفاق على أن يكون إطارًا لحل القضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ فقط، إنما يعني أن حديث الفلسطينيين اللاحق عن القدس ينحصر في القدس الشرقية فحسب^(٣).

وخلالًا لذلك يؤكد فيصل الحسيني مسئول ملف القدس بالسلطة الفلسطينية "أن المفاوضات النهائية حول القدس ستشمل المدينة بقسميها الغربي والشرقي، لأننا نملك -أي الفلسطينيين- أكثر من ٧٥٪ من الأملاك في القدس الغربية"^(٤).

ولا شك أن موقف الحسيني يعتبر جد متفائل، وبحسبنا أن نتذكر رد الفعل الإسرائيلي على بيان الاتحاد الأوروبي الصادر في مارس ١٩٩٩، كما أن توقيع إسرائيل لاتفاق أوسلو والتزامها بأن تشكل قضية القدس موضوعًا للتفاوض في المرحلة النهائية، لا يعني بالضرورة تراجعًا في الموقف

(١) صحيفة الأهرام، ٢١/١٢/١٩٩٩.

(٢) انظر: د. أحمد الرشدي، حول مستقبل مدينة القدس، شئون عربية، العدد ٨٣، سبتمبر ١٩٩٥، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٣) انظر: أسامة حليبي، مسألة القدس في ضوء الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ١١٨.

(٤) انظر نص الحوار مع السيد فيصل الحسيني في مجلة الشروق (الإمارات)، العدد ٣٧٣، ٥-٦/٦/١٩٩٩، ص ١٤ - ١٥.



الإسرائيلي - كما يرى بعض السياسيين الفلسطينيين-، فربما لا يعدو "أن يكون قبول مبدأ التفاوض سوى مناسبة لكي تؤكد إسرائيل قرارها بجعلها القدس عاصمة أبدية لها، مع اعترافها بالمكانة الدينية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وتحديد ترتيبات تسهل على المسلمين والمسيحيين ممارسة شعائرهم الدينية، وإدارة تلك الأماكن وصيانتها، وما إلى ذلك من شئون"^(١).

هذا وقد دأبت القيادة الفلسطينية على إدانة سياسة تهويد القدس، ففي خطابه أمام مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أكد الرئيس ياسر عرفات إدانته لقيام إسرائيل ببناء وحدات استيطانية في جبل أبو غنيم، مذكراً بما أقدمت عليه حكومة نتياهو في سبتمبر ١٩٩٦ من افتتاح لنفق جديد تحت السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك، داعياً قادة الدول الإسلامية للعمل على إنقاذ المدينة من غول الاستيطان، وخطر التهويد والمصادرة، وتوفير كافة الإمكانيات لتعزيز صمودها، والحفاظ على طابعها التاريخي والحضاري والديني، معتبراً ذلك "فرض عين علينا جميعاً"^(٢).

كما أدان الرئيس عرفات في كلمته أمام مؤتمر "مستقبل القدس العربية" -الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي بالدار البيضاء- الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتياهو الداعمة للاستيطان وتهويد القدس، واصفاً ذلك بأنها "معركة شرسة تتعرض لها المدينة ترتدي طابع التطهير العرقي الذي يرمي إلى تهويد وضم القدس الشريف"، مشيراً إلى أن "إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف حق مقدس ومشروع للشعب الفلسطيني أقرته كافة المواثيق والأعراف والشرائع والقوانين والقرارات الدولية. وهو هدف لن يقبل شعبنا التنازل عنه أو التفریط به مهما كانت الصعاب والتحديات"^(٣).

ومن جانبه صرح السيد فيصل الحسيني منتقداً قرار حكومة نتياهو بإغلاق مكتب "نادي الأسير الفلسطيني" في القدس، وتهديدها بإغلاق بيت الشرق -المقر غير الرسمي للقيادة الفلسطينية في القدس- "لن ندفع فاتورة الانتخابات الإسرائيلية، لقد كانت القدس عاصمتنا منذ قديم الزمان وستبقى كذلك ففيها جذورنا وسنبقى فيها. ورغم المخططات الإسرائيلية الواسعة في المدينة، فإن الفلسطينيين تمكنوا من ترسيخ وجودهم فيها، فقد كنا ٥٥ ألفاً في بداية الاحتلال وارتفع العدد إلى ١٨٠ ألفاً في عام ١٩٩٦ رغم محاولات مسح الهوية الإسلامية والمسيحية للقدس،

(١) انظر: د. هيثم الكيلاني، مصدر سابق، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) انظر: نص كلمة عرفات في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ٢٠٨ - ٢١٠.

(٣) صحيفة الحياة، ٢٤/٢/١٩٩٩.



ثم جاءت معركة سحب الهويات فارتفع عدد المقدسين إلى ٢٢٠ ألف نسمة أي ما يعادل ٣٠٪ من عدد سكان القدس بشطريها. وهذا الرقم يزعم الإسرائيليون لأنه يؤكد أن جميع مخططاتهم طوال سنوات الاحتلال الماضية كانت فاشلة^(١).

وردًا على سؤال للرئيس عرفات عما إذا كان الفلسطينيون يمكن أن يقبلوا بقدس لا توجد بها مقدسات، أكد عرفات "أن الجانب الفلسطيني ذهب إلى مؤتمر مدريد للسلام مع الجميع على أساس الأرض مقابل السلام، وعلى أساس القرارات الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨" مذكرًا بأن "القدس الشريف هي القدس التي ينطبق عليها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ بشكل كامل، وأكد أن القدس الشريف هي أرض محتلة عام ١٩٦٧"^(٢).

وفي تعقيبه على اقتراحات إسرائيل التي تقضي بأن تمارس السلطة الفلسطينية سلطات مدنية في الأحياء العربية من بلدتي بيت حانينا وشعفاط شمال القطاع الشرقي المحتل من القدس، على أن تبقى المدينة موحدة وعاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، على غرار الصفة المزدوجة لمدينة روما الإيطالية - أكد ياسر عبد ربه (وزير الإعلام والثقافة الفلسطيني الذي يرأس الجانب الفلسطيني في مفاوضات المرحلة النهائية مع إسرائيل) أن "السلطة الفلسطينية ترفض اقتراحات إسرائيل بتقسيم القدس على اعتبار أن هذه الاقتراحات تخدم طموحات إسرائيل في تهويد المدينة وطمس معالمها العربية والإسلامية مقابل زيادة أعداد اليهود في المدينة"^(٣). وردًا على مقترحات إسرائيلية أخرى تحتفظ فيها إسرائيل بأربعين في المائة من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (وهي عبارة عن إحياء لخطة إيجال ألون التي طرحها بعد شهر واحد من حرب ١٩٦٧)، صرح الطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة الفلسطينية "أن الفلسطينيين يرغبون في إقامة دولة على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، وأن تكون القدس عاصمة لهذه الدولة"^(٤).

هـ- الموقف الأردني:

باحتيال إسرائيل للقدس الشرقية انتهت سيطرة الأردن السياسية على ما تبقى من القدس، ومع ذلك فقد استمر الأردن مشرفًا على المقدسات الإسلامية في المدينة من خلال إدارة الأوقاف

(١) صحيفة الأهرام، ٣/٥/١٩٩٩.

(٢) صحيفة الأهرام، ٢٩/١٢/١٩٩٩.

(٣) صحيفة الأهرام، ٣٠/١٢/١٩٩٩.

(٤) صحيفة الأهرام، ٦/١/٢٠٠٠.



الإسلامية. ولم يتغير هذا الوضع بعد صدور قرار الملك حسين في ١٩٨٨/٥/٣١ بفك الارتباط الإداري للأردن بالضفة الغربية حيث استثنى الأردن المدينة المقدسة من هذا القرار وذلك لكي تحافظ عمّان على وضع المقدسات الإسلامية وحتى لا تسمح لوزارة الأديان الإسرائيلية بالتدخل في المقدسات^(١). ومع توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٩٤ -اتفاقية وادي عربة- صرح الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني "أنه في اليوم الذي تنتهي فيه سيادة إسرائيل السياسية على القدس، ويستلم الأخوة الفلسطينيون السيادة عليها، فإننا سوف ندرس بجدية التخلي عن صلاحيات الأردن في المقدسات الإسلامية بالقدس" وفي ١٩٩٩/٣/٢٩ صرح الدكتور عبد الله كنعان أمين عام اللجنة الملكية الأردنية لشئون القدس أنه "عندما تقوم الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية فإن الأردن سيسلم هذه الأوقاف والمقدسات إليها" مؤكداً أن "الإسرائيليين يسعون دائماً لإثارة الخلافات بين السلطة الفلسطينية والأردن، لكن الفلسطينيين والأردنيين يحافظون على تنسيق يومي ومستمر وكامل بشأن القدس، وأن عمان ليس لها أية أطماع في الأماكن المقدسة بالمدينة"^(٢).

وفي وقت لاحق انتقد كنعان قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بالسماح لجماعة "أمناء جبل البيت" بإقامة طقوسهم في حرم المسجد الأقصى^(٣). ومن جهته أبدى عبد الرؤوف الروابدة رئيس الوزراء الأردني استعداد بلاده للتنازل عن مسؤولياتها في الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس مما أثار عاصفة في الأوساط السياسية في إسرائيل التي ترغب في إضفاء "صبغة دينية" بحته على مستقبل المدينة. وقال الروابدة: "إذا رغب الفلسطينيون في أن يتولوا هذه المسؤولية فالأردن مستعد للتنازل عنها غداً"^(٤)، وأشارت مصادر إسرائيلية إلى خطوة الموقف الأردني وتبعاته على المفاوضات التي ستجري مع الفلسطينيين، حيث تفضل إسرائيل التوصل إلى "حل ديني" للأماكن المقدسة في القدس مع إبقاء سيطرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية فيها^(٥).

و- موقف الولايات المتحدة:

ينطلق الموقف الأمريكي من قضية القدس من تسليم كامل بالرؤية الإسرائيلية مع الحرص

(١) نسرین عبد القادر، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٢) صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/٣/٣٠.

(٣) صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/٧/٢٧.

(٤) صحيفة الحياة، ١٩٩٩/٨/٣١.

(٥) المصدر السابق.



الشديد على الالتزام الشكلي بقواعد القانون الدولي المتعلقة بالقضية، وكانت الولايات المتحدة من المؤيدين لمبدأ تدويل القدس الذي قبلت على أساسه إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ وبعد أقل من عامين عارضت إدارة ترومان التدويل لأن "مضمونه ليس عمليًا بسبب غياب القوة التنفيذية القادرة على فرضه"^(١).

وعندما نقلت إسرائيل مقر وزارة الخارجية من تل أبيب إلى القدس الغربية في عام ١٩٥٣، اعتبر الرئيس الأمريكي أيزنهاور ذلك عملاً استنفازيًا مناقضًا لكل الأعراف الدولية بل طالب طاقم السفارة الأمريكية بعدم الالتزام بتطبيق قرار الانتقال. وبعد عام ونصف قدم السفير الأمريكي أوراق اعتماده في القدس في تراجع واضح عن قرار إدارة الرئيس أيزنهاور.

وفي وقت لاحق أضحى الموقف الأمريكي أكثر ميلاً لتبني المطالب الإسرائيلية في القدس، "فقد أكدت إدارة الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الفترة من عام ١٩٧٢ إلى ١٩٨٤ حق إسرائيل في القدس، وتعهد البعض بنقل السفارة الأمريكية إلى المدينة." وعلى الرغم من النقاش حول الدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨ فلم يجر أي نقاش في الولايات المتحدة حول القدس وذلك باعتبارها مسألة محسومة^(٢).

"ويمكن القول إن سياسة الولايات المتحدة تحولت من تأييد الشرعية الدولية في الفترة (١٩٤٨ - ١٩٩٢)، إلى التنظير لشرعية جديدة قائمة على الطرح الإسرائيلي في عهد الرئيس بيل كلينتون. ولكن الأصح أن الولايات المتحدة كانت تتبع سياستين في الوقت نفسه، سياسة معلنة رمزية تنسجم مع الشرعية الدولية، وسياسة فعلية يسود فيها الغموض، وتتفق عمليًا مع الطرح الإسرائيلي"^(٣).

وتزايد أهمية الموقف الأمريكي بالنسبة لقضية القدس منذ انطلاق عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي في مدريد عام ١٩٩١، ومن خلال جولات وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جيمس بيكر التي استهدفت التحضير لمؤتمر مدريد استطاعت الولايات المتحدة أن تبعد قضية القدس عن المؤتمر فلم تتضمن الدعوة التي وجهها راعيا المؤتمر أية إشارة إلى موضوع القدس باستثناء أن أساس المفاوضات هو قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ دون ذكر لقرارات

(١) سمير الزين ونبيل السهلي، مصدر سابق، ص ٥٩.

(٢) جيمس زغبي، جدال أمريكي دائم التغير حول القدس، صحيفة الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٧/٢٦.

(٣) سمير الزين ونبيل السهلي، مصدر سابق، ص ٥٩-٦٠.



مجلس الأمن الأخرى الخاصة بالقدس تحديداً كالقرار رقم ٤٧٨. واستمراراً على نفس النهج جاء خطاب الرئيس جورج بوش خلواً من الإشارة -ولو بكلمة- إلى القدس، وهو ما دفع إسحاق شامير - رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق- للتعبير عن ارتياحه لتجنب المؤتمر طرح موضوع القدس، منكرًا في الوقت ذاته وجود قضية للقدس^(١). ويلاحظ أن الولايات المتحدة تعمد إلى تخفيض سقف التفاوض المتاح للمفاوض الفلسطيني بصفة مستمرة، وقد تم لها ذلك من خلال عدة خطوات بدأها جيمس بيكر قبيل انعقاد مؤتمر مدريد. ومن خلال استقراء رسالة التطمينات الأمريكية إلى الفلسطينيين يتضح أن "الموقف الأمريكي من قضية القدس هو أنه متعامل مع فلسطينيين لهم حقوق سياسية ولكنه لا يراهم شعباً له حق تقرير المصير -وهذا ينطبق على فلسطيني القدس الشرقية- وهو يجزم بأن القدس يجب أن تبقى موحدة، وبصمت عن قضية السيادة عليها. وهو يفصل عملياً قضية القدس عن الضفة والقطاع في المرحلة الأولى من المفاوضات. وقد رفض وجود مقدسي في الجانب الفلسطيني من الوفد الأردني الفلسطيني، وقبل وجود مقدسي أردني في الجانب الأردني"^(٢).

بعد ذلك حمل بيكر في ١٥/٧/١٩٩٢ إلى المنطقة أفكاراً أمريكية تتضمن ست نقاط تتعلق إحداها بالقدس وتقرح إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل مقابل "بدء مفاوضات تشترك فيها عناصر دينية بعضها من السعودية حول إدارة المسجد الأقصى ومسجد عمر في القدس"، وهكذا تحول القضية إلى قضية أماكن عبادة وتطلب من العرب تقديم ثمن للتعبد في هذه الأماكن^(٣).

وفي خطوة لاحقة قدم وراين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية السابق أفكاراً جديدة في ١/٧/١٩٩٣، واتضح منها "أن الولايات المتحدة ستستمر في عدم التدخل لوقف الممارسات الإسرائيلية على الأرض في القدس"، كما اتضح "أن واشنطن فصلت القضية إلى شقين سياسي وديني، وحصرت البحث في الشق الديني". وهذا بالضبط ما تفضله إسرائيل التي صرح رئيس وزرائها الأسبق إسحاق رابين بعد اعتراف الفاتيكان بإسرائيل أنه يرغب في "فصل الحل الديني عن الحل السياسي، فبالنسبة إلى الوضع الديني سيبقى على ما هو عليه الآن، أي تقوم كل كنيسة

(١) د. أحمد صدقي الدجاني، الموقف الفلسطيني من قضية القدس، في: د. أحمد الرشيد (محرر)، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص ١٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٣٦.



بإدارة شؤونها بنفسها أما فيما يتعلق بالمقدسات الإسلامية، فإن الدول الإسلامية معنية بحسم موضوع الإشراف عليها، ونحن ثابتون على موقفنا بأن القدس ستبقى موحدة وعاصمة إسرائيل وتحت سيادتها"^(١).

وفي ٣ يونيو ١٩٩٣ تضمنت ورقة إعلان مبادئ أمريكية بيانًا صريحًا ينشر لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة يعتبر أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ هي أراضي متنازع عليها. كما تم استبدال تعبير الرئيسين رونالد ريغان وجورج بوش بأن الاستيطان "عقبة أمام السلام"، إلى مجرد عامل "تعقيد" في عهد كلينتون^(٢). ويشكل هذا الإعلان خطوة متقدمة لتكريس سياسة أمريكية متطابقة مع السياسة الإسرائيلية تجاه القدس.

ويعكس نمط التصويت الأمريكي في منظمة الأمم المتحدة خطأ ثابتًا يقوم على عرقلة أو الامتناع عن التصويت على أغلب القرارات التي تدين التصرفات الإسرائيلية في القدس والأراضي المحتلة عمومًا.

فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن ٢٧١ سنة ١٩٦٩ الذي أدان إسرائيل لتدنيس المسجد الأقصى^(٣)، وامتنعت أيضًا عن التصويت على القرار رقم ٤٧٦ سنة ١٩٨٠ الذي أعلن بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع القدس، وكذلك الحال مع القرار رقم ٤٧٨ سنة ١٩٨٠ الذي استنكر ولم يعترف بـ "القانون الأساسي" بشأن القدس ودعا الدول الأعضاء إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة (ويعتبر هذا القرار في رأي كثير من المحللين من أهم قرارات مجلس الأمن بشأن القدس)^(٤).

وغابت الولايات المتحدة عن جلسة مجلس الأمن التي صدر عنها القرار رقم ١٠٧٣ في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦ الذي عبر عن قلق المجلس من فتح نفق البراق ودعا إلى التراجع عن ذلك وضمن سلامة المدنيين الفلسطينيين.

(١) سليم نصار، الانتخابات الأمريكية تحول القدس إلى ورقة مساومة، صحيفة الحياة، ١٩٩٥/١١/٤.

(٢) نصير عاروري، القدس والسياسة الأمريكية، صحيفة الحياة، ١٩٩٦/٥/١.

(٣) مجلس القدس العالمي، مصدر سابق، ص ١٨٧.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨٧، ١٩٢، ١٩٤. وكذلك: مصطفى دسوقي كسبة، القدس مفتاح السلام والحرب في الشرق الأوسط، ورقة مقدمة إلى ندوة "القدس: ماضيها ومستقبلها" التي نظمها مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، ١٢ نوفمبر ١٩٩٥، ص ٣، ٤.



كما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض -الفيتو- في مايو ١٩٩٥ لعرقلة مشروع قرار يدين إسرائيل ويطلبها بوقف قرار حكومة راين بمصادرة أراضي الفلسطينيين في القدس الشرقية لبناء مساكن للمستوطنين اليهود. ويذكر أن مشروع القرار قد نال موافقة كل الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، وبررت مادلين أولبرايت ممثلة الولايات المتحدة بالمجلس هذا الموقف بقولها: "إننا لم نصوت ضد القرار لأننا نؤيد مصادرة إسرائيل لأراضي القدس، ولكن حكومتي اضطرت لمعارضة القرار لأن المجلس سعى لأن يقول رأيًا في الوضع الدائم للقدس، بينما يتحدد هذا الوضع بالمفاوضات بين الأطراف المعنية بالقضية"^(١). وتكرر الأمر ذاته فأفشلت الولايات المتحدة مشروع قرارين في مارس ١٩٩٧ يطالبان إسرائيل بالامتناع عن بناء مستوطنة جبل أبو غنيم والتقييد بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة^(٢). وهو ما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تجتمع في دورة مستأنفة لتتخذ قرارها رقم (٢٢٣/٥١) بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٧ الذي طالب إسرائيل بالامتناع عن النشاط الاستيطاني والتقييد بدقة بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وقد صدر هذا القرار بأغلبية ١٣٠ صوتًا مع اعتراض دولتين هما إسرائيل والولايات المتحدة وامتناع دولتين أيضًا هما جزر مارشال واتحاد ميكرونيزيا^(٣).

ومن ناحية أخرى فقد كان الكونجرس الأمريكي أصدق تعبيرًا عن الموقف الأمريكي من قضية القدس حيث اتخذ قرارًا في ٢٢/٣/١٩٩٠ يعتبر القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل^(٤)، ثم تكرر الأمر مجددًا عندما وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٥ بأغلبية ساحقة على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في موعد أقصاه ٣١/٥/١٩٩٩ مع إعطاء الرئيس الأمريكي الحق في تأجيل تنفيذ القرار لمدة ستة أشهر كاملة قابلة للتجديد إذا رأى الرئيس الأمريكي مصلحة في ذلك بشرط أن يعلن الرئيس في كل مرة يطلب فيها التأجيل أن طلبه يتفق مع دواعي الأمن القومي^(٥).

(١) أحمد يوسف القرعي، القدس من بن جوريون إلى نتياهو، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط١، ١٩٩٧)، ص٤٢-٤٣.

(٢) وضع القدس، مصدر سابق، ص٣٣-٣٤.

(٣) مجلس القدس العالمي، مصدر سابق، ص١٧٢.

(٤) الدجاني، أزمة الحل العنصري...، مصدر سابق، ص١٠٠.

(٥) د. محمد محمد حسين مصطفي، موقف الكونجرس الأمريكي من مسألة القدس، في: د. محمد إبراهيم منصور (محرر)، القدس التاريخ والمستقبل، (أسيوط: جامعة أسيوط مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٧)، ص٥٣٤. وحول مدى مطابقة قرار الكونجرس للقانون الدولي انظر: نفس المصدر ص٥٣٧-٥٣٩. وكذلك: وليد صلاح، قراءة قانونية



وخلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك إلى واشنطن في يولييه ١٩٩٩ حصل على تأييد الجمهوريين في الكونجرس لجعل القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وقال دينس هاستيرت رئيس مجلس النواب مخاطبًا باراك: "أرجوكم أن تطمئنوا إلى أن الكونجرس يؤيد بشدة موقفكم من قضية بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل"^(١).

وفي وقت لاحق بعث ٨٤ من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي -من أصل ١٠٠- رسالة إلى الرئيس كلينتون يحثونه فيها على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس^(٢). كما حاولت السيدة هيلارى كلينتون التقرب من يهود نيويورك فصرحت بتأييدها لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس مؤكدة "أن القدس يجب أن تكون عاصمة موحدة لإسرائيل"^(٣).

ومن الصحيح أن هذه المواقف لا يمكن اعتبارها رسمية، إلا إنها تكشف عن الجدل الدائر في الولايات المتحدة حول مسألة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وبالرغم من التعهد الرسمي الأمريكي بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمس بوضع القدس النهائي الذي سيتحدد في المفاوضات^(٤)، فقد اتخذ السفير الأمريكي لدى إسرائيل مقر إقامة ثانويًا له في القدس، واستأجر جناحًا بفندق هيلتون بالقدس الغربية لاستخدامه في استضافة وفود زائرة^(٥).

وكان البيت الأبيض قد أعلن في ١٨ يونيه ١٩٩٩ أن الرئيس بيل كلينتون جمد لفترة أخرى مدتها ستة أشهر نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس. وقد وافق إيهود باراك على هذا القرار من أجل تقديم عملية السلام من دون صعوبات، ونقلت الإذاعة الإسرائيلية في ١٨/٨/١٩٩٩ أن باراك طلب من كلينتون إرجاء نقل السفارة إلى القدس لمدة سنة على الأقل، مشيرة إلى أن مكتب باراك يؤكد أن نقل السفارة سيتم فعلا بعد ذلك^(٦).

وفي تقديرنا أن الموقف الأمريكي سيتجه في المرحلة المقبلة إلى الضغط على بعض الدول لكي تقوم بنقل سفاراتها إلى القدس توطئة للقول بتغير المواقف الدولية من قضية القدس، وهو ما

لقرار الكونجرس الأمريكي بشأن القدس، صحيفة الأهرام، ٢٨/١١/١٩٩٥.

(١) صحيفة الأهرام، ٢٢/٧/١٩٩٩.

(٢) صحيفة الأهرام، ٢٥/٧/١٩٩٩.

(٣) صحيفة الأهرام، ٢١/٧/١٩٩٩.

(4) news.icycos.com/stories/politics/19995414rtpolitics-mideast-US-embassy.asp

(٥) صحيفة الحياة، ١٥/٥/١٩٩٩.

(٦) صحيفة الحياة، ١٩/٨/١٩٩٩.



يمكن أن يشكل الأرضية الملائمة لتقوم الولايات المتحدة بعد ذلك بنقل سفارتها للقدس.

ز- موقف الاتحاد الأوروبي:

فيما عرف بإعلان برلين، أعاد الاتحاد الأوروبي في مارس ١٩٩٩ تأكيد رفضه للاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، بما في ذلك القدس الغربية مشددًا على أن للمدينة المقدسة وضع خاص.

وفي تحدٍ صريح لموقف إسرائيل رفض السفير الألماني في تل أبيب طلب وزارة الخارجية الإسرائيلية بالامتناع عن عقد لقاءات أو زيارة بيت الشرق من قبل الدبلوماسيين الأجانب. ورد السفير الألماني ثيودور ولو باسم الاتحاد الأوروبي على هذا الطلب برسالة قال فيها: "نحن نؤكد مجددًا موقفنا المعروف فيما يتعلق بالمكانة الخاصة للقدس ككيان خاص Corpus separatum، وهذا الموقف يتماثل مع القانون الدولي "مضيفًا" أن الاتحاد الأوروبي الذي ترأسه ألمانيا حاليًا، لا يعترم تغيير موقفه من مسألة اللقاءات مع الفلسطينيين في القدس"^(١).

وقد أثار موقف الاتحاد الأوروبي غضبًا عارمًا في إسرائيل التي اعتبرت أن رسالة السفير الألماني "تؤيد بوضوح تدويل المدينة"، كما أشارت مصادر قانونية إسرائيلية إلى أن إعلان البندقية الصادر في ١٢/٢/١٩٨٠ والذي أعقب إصدار الكنيست "قانون القدس الأساسي" الذي يقضي بضم القدس لم يتطرق - أي البيان - إلى الوضع الدولي للمدينة بل اكتفى بتأكيد رفضه أية خطوة تهدف إلى تغيير مكانة القدس"^(٢).

ويكتسب إعلان برلين أهمية خاصة بسبب التوقيت الذي صدر فيه، وهو ما يمثل استمرارًا لمنهج الاتحاد الأوروبي حيال القدس الذي يؤكد دائمًا على الوضع القانوني للمدينة ويطالب بإلغاء كل إجراءات التهويد التي تتخذها إسرائيل بهدف التأثير على الطابع التاريخي والجغرافي والسكاني للمدينة وفي إطار هذا المنهج أصدر الاتحاد الأوروبي إعلان البندقية في ديسمبر ١٩٨٠ ثم بيان دبلن في يونيو ١٩٨٤ ثم البيان الذي أعقب افتتاح إسرائيل لنفق حائط البراق في (أكتوبر ١٩٩٦)^(٣).

(١) صحيفة الحياة، ١٢/٣/١٩٩٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: فؤاد إبراهيم عباس، حتى لا تصاب قضية القدس بالبرود، صحيفة الأهرام، ١٦/٦/١٩٩٩. وكذلك: د. أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام، مصدر سابق، ص ٤٤.



خاتمة:

إن ما تقوم به إسرائيل من إجراءات لتهويد القدس قد بلغ حدًا يندر بأن القدس التي نعرفها لم تعد كما كانت عليه قبل عام ١٩٤٨، ذلك العام الذي رسم فيه أول خطوط مأساة المدنية المستمرة حتى الآن فصولًا وأحداث، في ظل صمت غير بليغ لمختلف الأطراف المتهمه بهذه القضية. وإذا كانت إسرائيل تعلن صباح مساء أنها تتمسك بالقدس الموحدة "عاصمة أبدية لها"، فلا أقل أن نعلن نحن -العرب والمسلمون- إصرارنا على عودتها كاملة غير منقوصة إلى سيادتنا مدينة كالقاهرة أو دمشق أو مكة أو المدينة المنورة. وعلى الرغم مما يعانیه العرب والمسلمون من ضعف وشتات، فإن قضية القدس تبقى تجمعنا على كلمة سواء هي تحرير المدينة التي بارك الله في أقصاها ومن حوله، وجعلها مكانًا وحيدًا يلتقي فيها أنبياء الله جميعهم على ثرى المسجد الأقصى المبارك. وكما يعلمنا التاريخ فإن كل أشكال الهيمنة والغطرسة وإحلال منطلق القوة محل منطق العدل والإنصاف، لا يمكنها أن تقيم باطلا مكان حق مشروع إن تمسك أصحاب الحق بحقهم. ويعيننا أن نؤكد هنا أن حديثنا عما أحرزته سياسة التهويد الإسرائيلية من نجاح، لا يعني بحال أننا نسلم لها بما تريد ونستسلم للأمر الواقع، وإنما قصدنا أن يكون شاهدًا على ممارسات إسرائيل التي لا تنشد السلام مهما ادعت عكس ذلك.

وتبقى كلمتان، أولاهما: أن صيغة أن تعطي إسرائيل وتمنح لا تصلح لاسترداد القدس وتحريرها، وثانيتها: أننا نطالب بقيام منظمة للدفاع عن القدس ودعم التواجد العربي فيها وتنسيق الجهود ما بين الفعاليات الرسمية وغير الرسمية، على أن يقتصر هدف هذه المنظمة على معالجة قضية القدس فقط، ودعنا نتخيل ماذا يحدث لو تبرع كل مسلم بجنيه واحد فقط لصالح إنقاذ القدس.

وبعد ذلك وقبله فالحمد لله الذي أسرى بعينه ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بارك حوله، لتظل حادثة الإسراء والمعراج آية تنبه الضمائر وتعلق القلوب بمدينة القدس الخالدة..



قضية القدس في ديزني لاند

رؤية حول مدلولات العلاقة بين الثقافي والسياسي (*)

د. نادية محمود مصطفى (**)

مقدمة:

تتحرك من جديد عملية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل، ويظل وضع القدس حاضراً في قلبها ومتحدياً لشكلها النهائي، وتستمر إجراءات تهويد القدس جلية واضحة، وتتراكم المواقف العربية والإسلامية المناهضة لهذا التهويد.

وحيث إن قضية القدس ليست شأنًا عربيًا فقط ولكن إسلامياً أيضاً لذا تتعدد الساحات السياسية والدبلوماسية والقانونية والفكرية التي يخوض المتخصصون على رعاها معاركهم من أجل القدس.

ولا يعدم "المسلم العادي" بدوره الساحات المناسبة للمشاركة. ولقد تركزت الأضواء خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٩ على إحدى هذه الساحات ذات الطابع الخاص. وأعني بذلك ساحة المواجهة بين شركة والت ديزني وإسرائيل من ناحية وبين الجامعة العربية ومنظمات العرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. ولقد تفجرت هذه المواجهة بمناسبة إعداد الشركة لما يسمى "قرية الألفية" وذلك في إحدى حدائق مدينة والت ديزني الشهيرة في فلوريدا وتشارك في هذه القرية ٢٤ دولة من بينها إسرائيل ومصر والسعودية، وذلك بأجنحة ذات طابع ثقافي. وحيث أن شعار المعرض - كما أعلنت الشركة - هو التنوع الثقافي، عالم بلا حدود. ولقد تم افتتاح القرية بأجنحتها في ١٠/١/١٩٩٩ وتقرر أن تستمر لمدة ١٥ شهراً، أي حتى نهاية العام الأول من الألفية الجديدة.

(*) نشرت هذه الورقة في: القدس، نوفمبر ١٩٩٩.

(**) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.



ولقد بدأت المواجهة عقب ما تردد أن إسرائيل يمكن أن تنظم جناحها تحت شعار "القدس عاصمة إسرائيل" من ناحية، ومع التساؤل من ناحية أخرى حول مضمون المواد الإعلامية الإسرائيلية التي سيتم عرضها في الجناح.

وبدأت الجامعة العربية حركتها في وقت تبلورت فيه أيضًا أنشطة تنظيمات عرب ومسلمي الولايات المتحدة مثل "مسلمو أمريكا من أجل القدس"، اللجنة العربية الأمريكية ضد التمييز، التجمع الإسلامي العالمي، مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية. وكان محور الحركة التي أثارت النقاش هو: مقاطعة عربية لجميع منتجات الشركة وذلك في حالة استغلال إسرائيل سياسيًا لجناحها.

ولقد تم افتتاح المعرض، ولم يتم توقيع المقاطعة، وسرت مبررات رسمية عربية، وانتهالت انتقادات عربية ومسلمة غير رسمية، وتوالت التعليقات الغربية على انتصار ديزني على الجامعة العربية وعلى استفزاز إسرائيل للعرب وللمسلمين. وثارت تساؤلات حول مدى فعالية حركة الجامعة ومدى رشادة تخطيطها بل ومدى رشادة تصديها لقضية القدس على مثل هذه الساحة الترفيهية وهل تستحق هذه الساحة الترفيهية خوض معارك حول قضايا هامة مثل قضية القدس.

ومن خلال متابعة التصريحات والتحليلات، التي أوردتها وكالات الأنباء الغربية وبعض الصحف الأمريكية (على مواقع الانترنت) تكونت رؤية يمكن تلخيصها في بعض الملاحظات. ولقد تشكلت خلفية هذه الرؤية من التشابك والتفاعل بين الأبعاد التالية: العلاقة بين الثقافي والسياسي في عالم اليوم، العلاقة بين اللوبي العربي والمسلم في الولايات المتحدة وبين مؤسسات ومنظمات أوطانهم، العلاقة بين المبادئ والمصالح، العلاقة بين إسرائيل وبين مراكز عالمية متنوعة وليس السياسية أو الاقتصادية فقط، آليات الحركة العربية الفاعلة: هل مازالت المقاطعة العربية ممكنة أو فاعلة؟

وتتلخص أبعاد الرؤية حول هذه المواجهة في الملاحظات التالية:

أولاً: إن قضية القدس تستوجب المعارك على كل الساحات وفي كل مكان وفي كل زمان. ومعرض والت ديزني ليس استثناءً على هذا الواجب، بل إن طبيعته الخاصة -من حيث الأطراف التي اهتمت بالمواجهة حوله، ومن حيث موضوعه ومن حيث جمهوره- لا تقلل من حيوية هذا الواجب.



فعدا الأطراف العربية والإسرائيلية الرسمية، هناك شركة عالمية بكل ثقلها في عالم العولمة. وهناك عرب ومسلمو الولايات المتحدة الذين لم ينقطع اهتمامهم بقضايا أمتهم الحيوية وذلك في وقت تثور فيه كل إشكاليات اندماجهم في أوطانهم الجديدة بعد الهجرة.

ومن ناحية أخرى: هناك نشاط ثقافي ذو طابع عالمي يتم تحت شعارات هامة: عالم بلا حدود، التنوع الثقافي. وبذا فهو يحمل معه وحوله إمكانيات الحوار أو الصراع الثقافي التي لا تقل عن نظائرها السياسية والاقتصادية بل قد تفوقهما في بعض الأحيان، وذلك في وقت تتنامى فيه تداعيات الأبعاد الثقافية للعولمة وتأثيراتها المتبادلة مع الأبعاد السياسية والاقتصادية. وتتعدد قنوات هذه التداعيات والتأثيرات. وأكثرها خطورة تلك التي تتغلغل بهدوء وانتظام عبر قنوات قد لا تلبس الرداء السياسي -مثل معرض ديزني- محدثة تأثيرها على وعي وذاكرة الجمهور - وخاصة العادي منه وغير العربي وغير المسلم- الذي قد لا يحمل أصلاً ذاكرة عن قضية القدس ذات الأبعاد الدينية والتاريخية الهامة. فإن شركة ديزني العالمية تحوز منتجاتها المختلفة رواجاً بين مختلف الفئات العمرية والاجتماعية من مختلف أنحاء العالم. ولا يخفى -على البعض بالطبع- كيف تحمل هذه المنتجات تحيزات قيمة ومضامين سياسية. فما بالك بما يمكن أن يتضمنه جناح إسرائيلي عن القدس؟

ومن هنا كان لابد من اليقظة تجاه الجناح الإسرائيلي حول القدس في قلب ديزني لاند، ولكن كيف؟ ولماذا؟ هل بالدعوة إلى مقاطعة شركة ديزني كنوع من الضغط لمنع التوظيف السياسي لهذا الجناح؟ وهل يكفي هذا؟ وهل تحقق؟

ثانياً: اتسمت حركة الجامعة العربية بعدم وضوح الأهداف الأساسية منذ البداية وعدم التخطيط المحكم لتصعيد الحركة تدريجياً:

فخلال الاجتماع الوزاري السنوي للجامعة العربية -والذي رأسته العراق لأول مرة منذ ١٩٩٠- وكما جاء في تصريح "لمسئول عربي" تناقلته وكالات الأنباء، تم طرح موضوع التهديد بمقاطعة منتجات ديزني في العالم العربي بسبب الفيلم الذي تعده عن القدس والذي سيعرض في الجناح الإسرائيلي.

ثم قرر الاجتماع الوزاري في نهاية أعماله في ١٢ سبتمبر ١٩٩٩ تشكيل لجنة لزيارة المعرض قبل افتتاحه وإجراء اتصالات مع الشركة لضمان عدم استغلال إسرائيل المعرض في إقامة جناحها تحت عنوان "القدس عاصمة إسرائيل" والتأكد من أن الفيلم الإسرائيلي حول القدس لا يمس



الحقوق القانونية والتاريخية للمدينة. وفي حالة عدم التزام الشركة بالتوصيات فإن هذا الأمر سيدفع الدول العربية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الموقف.

ثم بعد التهديد العلني بالمقاطعة -والذي أبرزته وسائل الإعلام الغربية وليس العربية- تراجعت الجامعة العربية عن العقوبات وذلك تحت مجموعة من المبررات التي لا تصمد أمام مجموعة مضادة من الانتقادات. ولقد أعلن د. عصمت عبد المجيد هذه المبررات لصحفيين بعد اجتماع للوزراء العرب على هامش اجتماعات الجمعية العامة في نيويورك في ٢٢/٩/١٩٩٩.

ولقد اقترن التراجع عن المقاطعة بطرح بديل وهو إشراك الفلسطينيين في المعرض ولكن مع الاعتراف في نفس الوقت بصعوبة تحقيق ذلك نظراً لاقتراب ميعاد افتتاح المعرض. ولقد أكد مسئولو الشركة هذه الصعوبة.

وخلال الاتصالات العربية بالشركة، ومع تصاعد حملة مسلحي الولايات المتحدة، كانت أصوات عربية -من أوساط رجال المال والأعمال (بليونير سعودي يشارك في ديزني لاند الأوربية)- تعلن رفض المقاطعة وتحذر من أنها ستضر بالمصالح العربية وليس بمصالح شركة ديزني. ولقد شكر د. عصمت عبد المجيد في بيانه السابق الإشارة إليه البليونير السعودي للجهود التي بذلها للوساطة بين الأطراف المعنية.

وفي نفس الوقت الذي يستمر فيه البحث عن سبل تفعيل اللوبي العربي واللوبي المسلم في الولايات المتحدة لدعم قضايا الأمة، جاء موقف الجامعة العربية محبباً للتنظيمات الأمريكية العربية والمسلمة. فلقد أعرب قادتها عن مفاجئتهم بقرار وزراء الخارجية العرب، وأن هذا القرار لن يؤثر على مواقفهم المبدئية. ولذا لم يكف نشاطها للتعريف بحقيقة محتوى الجناح الإسرائيلي وأهدافه والدعوة إلى مقاطعته.

ثالثاً: مجموعة المبررات الرسمية العربية للتراجع عن المقاطعة لا تصمد أمام مجموعة الانتقادات المضادة لهذا التراجع والتي قدمها قادة تنظيمات عربية ومسلمة أمريكية.

ويتلخص ما أعلنه د. عبد المجيد كالآتي: الجناح الإسرائيلي لن يذكر القدس كعاصمة لإسرائيل، تأكيد رئيس الشركة على أن أية رسالة سياسية قد يعكسها الجناح الإسرائيلي لا تعكس رؤية الشركة. ولقد وصف د. عبد المجيد هذا التأكيد بأنه موقف إيجابي وهو كافٍ لتبرير التغير في موقف الجامعة. ولقد قرأ د. عبد المجيد على الصحفيين فقرة من نص الرسالة التي أرسلها رئيس الشركة والتي تقول "لم يكن في نيتنا أبداً أن نقدم وجهة نظر سياسية لأننا شركة للترفيه".



أما الانتقادات المضادة فلقد انبنت على تحليل مباشر لمحتوى مادة الأفلام التي يعرضها الجناح الإسرائيلي. وهي المادة التي لا تقل خطورة عن اتخاذ الجناح الإسرائيلي عنوان "القدس عاصمة إسرائيل" نظراً لما توجي به هذه المادة صراحة وضمناً.

وتتلخص هذه الانتقادات كالآتي:

من ناحية، لا تشير المادة الفيلمية أو غيرها إلى الاحتلال الإسرائيلي ومن ثم تبين القدس كمدينة موحدة وجزء مندمج في إسرائيل ومفتوحة أمام الأديان الثلاثة، في حين لا تظهر الصورة الأخرى المترتبة على الاحتلال مثل تهويد القدس وتعرضها لتطهير عرقي وديني من سكانها الفلسطينيين.

ومن ناحية أخرى: البرنامج الفيلمي المعروف تحت عنوان "رحلة إلى القدس" يتضمن زيارة للمواقع السياحية الأساسية في القدس، وهو وإن كان يعترف بوجود اليهود والمسيحيين والمسلمين إلا أن الشخصية التي تقود الجولة في الفيلم هي شخصية الملك داوود والذي يصف الحائط الغربي (وهو أكثر الأماكن اليهودية قداسة) "بأنه قلب وروح القدس". وفي فيلم آخر عن تاريخ المدينة منذ ٣٠٠٠ عام تأتي إشارة واحدة صريحة عن القدس كعاصمة حين يقول الراوي أن الملك داوود جعل القدس أول عاصمة لأمة اليهود.

ومن ناحية ثالثة: حرصت إسرائيل -التي تشارك بنحو ربع تكاليف الجناح على أن تبين أن الجناح يعكس رؤيتها. ولذا فهناك علامات إرشادية ترحب بالزوار على مدخل الجناح وأمام البرنامج المطبوع وفي بداية فيلم الافتتاح وتنص جميعها على "هذه هي قصة إيمان وأمل وسلام برعاية وزارة الخارجية في إسرائيل، وهي (أي القصة) تقوم على رؤيتها". ولقد صرح المتحدث باسم ديزني لاند بيل وارنر بأنه لا توجد عبارات مناظرة في أي جناح آخر من المعرض. كما جاء في تصريح لمسئول إسرائيلي لوكالة الأنباء الفرنسية، أن عبارة واحدة فقط هي التي تم حذفها من الفيلم.

وبناء على هذه الانتقادات فإن هذا المحتوى يقدم رؤية مشوهة للتاريخ لأن إسرائيل التي تحتل الأرض هي التي تعرض تاريخ وثقافة الشعب الذي تحتل أرضه وتطرده منها. ومن ثم فإن هدف حماية الحقوق التاريخية والدينية لمدينة القدس والذي نص عليه قرار مجلس وزراء الخارجية العرب في ١٢/٩/١٩٩٩ لم يتحقق.

رابعاً: إن التعرف على موقف شركة ديزني والموقف الإسرائيلي يساعد على اكتمال الصورة التي أفرزت نتائج الاتصالات بين الأطراف المعنية والتي أسماها البعض "تلفظاً": حلاً وسطاً توفيقياً.



ويتمحور موقف الشركة حول بعدين أساسيان؛ من ناحية: الحرص على تأكيد انفصام العلاقة بين الثقافي والسياسي. ففي خطاب رئيس الشركة لأمين عام الجامعة العربية أكد الحرص على عدم السعي لعرض أية وجهة نظر سياسية كما صرح أحد مسنولي الشركة "نحن نهتم بالثقافة وبعيدين عن السياسة". ودفاعاً أيضاً عن تغلب الطابع الثقافي على السياسي يقول مسئول آخر: "لا أستطيع أن أفكر في هدية يمكن أن نتركها لأولادنا أهم من "عالم بلا حدود".

ومن ناحية أخرى: لم تعلن الشركة ما إذا كان الضغط العربي هو الذي أثمر عدم ذكر القدس عاصمة لإسرائيل، بل صرح رئيس الشركة أنها لن تستجيب علنا لمطالب تتصل بتغيرات في المعرض. وفي المقابل أعلن عن ترحيبه بالقرار العربي الذي تراجع عن الدعوة للمقاطعة مبينا أن في هذا التراجع تأكيد على أن هدف الشركة هو أن يظل المعرض ملتقى يحتفل فيه الزوار بالتنوع في العالم..

أما إسرائيل: ففي خطاب شديد اللهجة أعده السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة ووزعته السفارة الإسرائيلية في واشنطن يوم الأربعاء ٩/٢٩، وصف المعارضة العربية بأنها "ابتزاز سياسي ومرادف آخر للإرهاب". كما اعتبرها رفضاً عربياً لاحترام الإرث اليهودي في المدينة المقدسة. هذا ولقد صرح وزير الخارجية الإسرائيلي في نيويورك أثناء حضوره اجتماعات الجمعية العامة أن التهديدات بمقاطعة عربية ليس لها مكان هنا أو في أي مكان في العالم.

خلاصة القول أن الدفاع عن الميراث التاريخي والديني والقانوني الصحيح للقدس يتطلب منا - وخاصة في مواجهة الجمهور العادي غير العربي وغير المسلم والذي يصله بسهولة وانتظام الخطاب الإسرائيلي حول القدس- أكثر من مجرد المصادرة على عنوان "القدس عاصمة لإسرائيل"، كما يتطلب منا أن نختار الوسائل الأكثر فعالية -بالنظر إلى قدراتنا وإلى واقعنا- فهل كان التهديد بالمقاطعة خياراً صائباً في زمن تخليتنا فيه عن المقاطعة لإسرائيل ذاتها، وفي زمن تعلق فيه لغة حماية مصالحنا من الضغوط على لغة الدفاع عن المبادئ والمواقف الأساسية؟



قضية القدس في ديزني لاند

بين التفاعلات الرسمية وغير الرسمية(*)

آمال الشيعي

مقدمة:

ذاب جليد التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وعادت مياهها تجري، لكن أين المصب؟! صحيح أنه يهمننا جميعاً كعرب وكمسلمين أن تعود عملية التسوية السياسية إلى مساراتها المتعددة، ولكن الأهم، هو إلى أين تتحرك عملية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل؟! خاصة في المفاوضات النهائية التي تحدد مصير أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، قلب الأمة، ولب قضاياها المعاصرة بل أهمها على مستوى التراث وعلى المستوى المعاصر. ذلك كله في ظل ما يجري في الأراضي المحتلة من أعمال مستمرة لتهويد القدس -جميعها تستر وراء مراوغات باراك- ليس فقط على المستويات السياسية الدبلوماسية القانونية، وإنما أيضاً على المستويات الثقافية، الحضارية، بل وبمنتهى الصلف، التاريخية أيضاً مما هو غاية في البيان والجلاء في جناح إسرائيل بمعرض ديزني لاند.

مَنْ نَجَدَهَا؟! لا لم تكن الحكومات، ولم تكن الجهات الرسمية المختلفة ومنها جامعة الدول العربية بل كان أول مُنْجِدٍ لها ومُلْبٍ لندائها هي منظمات عرب ومسلمي الولايات المتحدة غير الحكومية، كانوا هم أول مضمّد لجراح القدس في معرض ديزني لاند وأول هابٍ لنجدتها.

فرسالة شكر لهؤلاء الذين لم يقفوا مكتوفي الأيدي، أصام الأذان أمام تشويه تاريخ وحضارة القدس رغم بعدهم آلاف الأميال عنها، إلا أن قرب قلوبهم وأفئدتهم منها دعاهم إلى ممارسة الضغط على شركة ديزني ودعوة الحكومات العربية لمساندتهم وإنقاذ ما يمكن إنقاذه وللحاق بالقدس قبل ضياع تاريخها وتشويهه.

إن قضية تشويه تاريخ القدس وتزييف وضعها القانوني في معرض ديزني لاند بالجناح الإسرائيلي، وردود الأفعال حولها، يثير الاهتمام على صعيدين مهمين هما:

(*) نشرت هذه الدراسة في: العدد الثاني من سلسلة أمتي في العالم، العلاقات البينية داخل الأمة، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠).



• طبيعة القضية ذاتها وحيثياتها وتطوراتها، فطبيعة هذه القضية، تجعلها تنتهي إلى تلك الحزمة من القضايا التي تحوز اهتمامًا عالميًا على مستوى الفكر وعلى مستوى التفاعلات أيضًا، وهي القضايا الثقافية ذات الأبعاد والدلالات السياسية والممتد تأثيرها إلى مجالات أخرى اقتصادية وقانونية.

• الأطراف الفاعلة في هذه القضية، فقد لوحظ أنها تعددت وتنوعت بين أطراف رسمية وأخرى غير رسمية، بين أطراف ذات صفة سياسية أصيلة، وبين أخرى ثقافية وغيرها اقتصادية ربحية بالأساس. فعدا الأطراف العربية والإسرائيلية الرسمية، المتمثلة في جامعة الدول العربية ووزارة الخارجية الإسرائيلية، عدا هؤلاء، هناك شركة عالمية ترفيهية ثقافية كبرى لها وزنها وثقلها في عالم العولمة. ومن ناحية أخرى، التفاعلات المختلفة حول هذه القضية حوّت نمطًا مهمًا من أنماط التفاعلات عبر القومية، تبرز في تلك التي بين منظمات عرب ومسلمي الولايات المتحدة الأمريكية وبين مؤسسات أوطانهم الأم. والذين باعتبارهم جزء من الأمة لم ينقطع اهتمامهم بقضايا أمتهم الحيوية، وذلك في وقت ثور فيه كل إشكاليات اندماجهم في أوطانهم الجديدة في المهجر^(١).

ومن خلال متابعة مختلف التصريحات والتحليلات التي أوردتها وكالات الأنباء الغربية وبعض الصحف الأمريكية، وبعض التصريحات الإعلامية للمنظمات العربية والإسلامية بالولايات المتحدة، كذلك بعض الصحف العربية، تكونت من خلال ذلك كله رؤية تتعدد أبعادها في التالي:

- ١ - العلاقة بين الثقافي والسياسي في عالم اليوم.
- ٢ - العلاقة بين اللوبي العربي والمسلم في الولايات المتحدة وبين المؤسسات الرسمية في أوطانهم.
- ٣ - العلاقة بين المبادئ والمصالح.
- ٤ - العلاقة بين إسرائيل وبين مراكز عالمية متنوعة وخاصة الثقافية وليس السياسية أو الاقتصادية فقط.
- ٥ - آليات الحركة العربية الفاعلة: هل مازالت المقاطعة العربية ممكنة أو فاعلة؟!

(١) د. نادية مصطفى، قضية القدس في ديزني لاند: رؤية حول مدلولات العلاقة بين الثقافي والسياسي، مجلة القدس، عدد (١١)، نوفمبر ١٩٩٩.



وسوف يأتي تقسيم التقرير كالتالي: أولاً: ديزني .. تاريخ من التشويه: منتجات ديزني .. والقيم .. والمسلمون. شركة ديزني .. وسلاح المقاطعة (من واقع التجربة). ثانيًا: نزيه القدس في معرض ديزني. ثالثًا: محاولات وقف الزيف: على المستوى غير الرسمي. على المستوى الرسمي. رابعًا: تقييم كل من المحاولتين.

أولاً- ديزني... تاريخ من التشويه

١- ديزني والقيم.. ديزني والمسلمون:

أنشئت شركة والت ديزني عام ١٩٢٢، رسالتها التسلية البريئة فقط، على الأقل من وجهة النظر الأمريكية. وبالفعل، استطاعت أن تجذب إليها مختلف الفئات العمرية من مختلف الشعوب بل ويتعلق هؤلاء بها جدًا، حتى تولى رئاستها في عام ١٩٨٤ يهودى يدعى "مايكل ارينز"^(١)، والذي عيّن بدوره عددًا من المساعدين اليهود، أقحموا الشركة في مجالات أخرى -غير التسلية البريئة- أثارَت من حولها الزوابع من مختلف الجهات، منها في السياق الراهن ترويجها للحياة الشاذة ودفاعها عن حقوق الشاذين جنسيًا. أما تشويهها وسخريتها من القيم الدينية الإسلامية والمسيحية فحدّث ولا حرج -بينما لا مساس بقيم الدين اليهودى بالطبع- ومن أمثلة أفلامها التي تشوه الدين المسيحى فيلم "القسيس" الذي أنتج في عام ١٩٩٥ (وأثار ثائرة الكثيرين على رأسهم بابا الفاتيكان). أما عن الإسلام، وقيمه والمسلمين، فللشركة باع طويل في الإهانة والتجريح والتشويه للحضارة، للماضي، وللحاضر، فهم يصورونهم دومًا، ماضيهم قذارة ووحشية وتخلف، وحاضرهم تعصب وإرهاب وجهل^(٢)، كل ذلك في مختلف موادها الترفيهية سواء كانت أفلام رسوم متحركة أو أفلام ترفيهية أو أفلام تسجيلية. أشهر هذه الأعمال علاء الدين، جى أى جين، والد العروس، عملية الكوندور وغيرها لمشاهير الممثلين والمخرجين. وأخيرًا، السماح للجناح الإسرائيلي برفع "شعار القدس عاصمة إسرائيل"، ناهيك بالطبع عن مضمون هذا المعرض - كما سنرى لاحقًا.

هذه هي حال "ديزني والمسلمون" أما عن حال "المسلمون وديزني" فإنه على النقيض تمامًا، والعلاقة حميمة بين رؤوس الأموال العربية وبين أسهم شركة والت ديزني، ومنها الأمير السعودى الذي يملك ما يقرب من نصف أسهم شركة ديزني الأوروبية. كما أن المساهمة العربية من الزوار

(١) فهى هويدي، ما وراء هزيمتنا في معركة ديزني، الأهرام، ١٩٩٩/١٠/٥.

(٢) سلامة أحمد سلامة، عمود "من قريب"، الأهرام، ١٩٩٩/٩/١٥.



العرب لـ "ديزني لاند" تقارب المئة مليون دولارًا أمريكيًا سنويًا^(١)، أضيف إلى ذلك السوق العربية التي تعتبر مجالًا هائلًا لترويج مختلف سلعها من ألعاب وأفلام وغيرها. ورغم أن هذه الأفلام تحمل في طياتها وبصورة مباشرة إهانات متكررة للعرب والمسلمين، إلا أننا يومًا لم نقاطعها، يومًا لم نشجبها، بل نعتج المحطات التلفزيونية العربية بأفلامها، وتمتلى أرفف المحال العربية بألعابها وشرائط أفلامها، كما الذي يُطعن في صدره -أي أنه يرى و يعي أنه يُطعن- ويحتضن طاعنه.

٢- ديزني وسلاح المقاطعة «من واقع التجربة»:

ذكرنا في السطور السابقة، كم أهانت الشركة من خلال ما تنتجه من أفلام، كم أهانت القيم الدينية، ومنها المسيحية، إلا أننا لم نذكر أن عدد المعترضين على هذه الأفلام وصل إلى ٢١ منظمة، ودعوا -ليس فقط للمقاطعة- بل وللتأثير على الوضع المالي للشركة وقيمة أسهمها في الأسواق، حيث عبرت بعض المنظمات عن احتجاجها على سياسة الشركة عن طريق التخلص بالبيع من الأسهم التي تمتلكها في رأسمالها^(٢). وأبرز الأمثلة على ذلك مجلس إدارة التعليم في ولاية تكساس الذي باع أسهمًا له في شركة ديزني بقيمة ٤٦ مليون دولار. وقد برّر عضو المجلس ريتشارد نيل هذا الإجراء بقوله: ليس معقولًا أن يشترك مجلس الإدارة في تمويل شركة تنتج أعمالًا تهدم بصورة مباشرة كل ما يسعى المجلس إلى تحقيقه.

ورغم الضخامة المالية لشركة ديزني، إلا أنها لم تستطع أن تتجاهل هذه الضغوط، واضطرت إلى الإعلان في بداية السنة الحالية عن سحب ٣٠٠ مليون و ٤٠٠ ألف نسخة لشريط فيديو يحمل صورة امرأة عارية من الأسواق. وفي أبريل الماضي أعلنت ديزني عن تراجعها عن تمويل فيلم "دوجما" المهيئ للمسيحية. وتراجع صافي أرباح الشركة إلى ٤٪ فقط عام ١٩٩٨ بينما تراجعت قيمة أسهمها في ذات العام بنسبة ٥,٦٪. نتيجة لمقاطعة الشركة من جهة، وإلى سحب الأسهم من جهة أخرى والذي يرجع إلى -كما يقرّ رئيس الشركة- أن الشركة تنتج أفلامًا تحمل أفكارًا لا يقبلها الجمهور.

ونتيجة لهذا التطور السلبي أرسل رئيس الشركة مايكل آرينز خطابًا من ثلاث صفحات للمساهمين يهدف إلى إقناعهم بإنقاذ أفلام "إيجابية" ذات "توجه عائلي" في السنة المقبلة.

(١) د. محمد حسن الحفناوي، كلام معقول: مصر في عيون أجنبية، الأهرام، ١٠/٤/١٩٩٩.

(٢) فهدى هويدي، ما وراء هزيمتنا في معركة ديزني، مرجع سابق.



وهكذا، أجدت المقاطعة فيما لم تُجد فيه الطلبات والرجاءات والإدانات والاستنكارات من قِبَل مختلف المنظمات الأمريكية الأهلية، مثل جمعية الأسرة الأمريكية والتي علقَ رئيسها "دونالد ويلدمون" على سلاح المقاطعة بقوله: إن ديزني تراجعت عن موقفها مرات ثلاث في غضون أشهر خمسة^(١).

وعلى هذه الشاكلة، فلنتخيل حرمان شركة والت ديزني من مئة مليون دولار سنويًا نظرًا لانقطاع العرب عن زيارتها، وخسارة المليارات نظرًا لمقاطعة السوق العربية لمنتجاتها، أضف إلى ذلك إمكانية سحب العرب لأسهمهم في الشركة وفروعها.. ألن يُجدي ذلك كله مع ديناصور عالمي دينه الدولار وهدفه الأسمى هو الربح والكسب.

ثانيًا- نزيف القدس في معرض ديزني

ماذا جرح القدس في ديزني.. ما الذي خلق الأزمة!؟

أعدت شركة والت ديزني لما يسمى "قرية الألفية" وتشارك في هذه القرية ٢٤ دولة، من بينها إسرائيل، ودولتين عربيتين هما السعودية والمغرب. وتتمثل تلك المشاركة في أجنحة ذات طابع ثقافي، فشعار المعرض هو "التنوع الثقافي في عالم بلا حدود". ومن المقرر أن يستمر المعرض ١٥ شهرًا ابتداءً من أول أكتوبر عام ١٩٩٩. وقد تبرعت إسرائيل بمبلغ ١,٨ مليون دولار لجناحها بالمعرض^(٢) (١/٢ تكاليفه).

وبدأت الأزمة عقب ما تردد أن إسرائيل سوف تنظم جناحها في المعرض تحت شعار "القدس عاصمة إسرائيل Jerusalem, Capital of Israel" ناهيك عن مضمون المواد الإعلامية التي سيعرضها الجناح في المعرض، لاسيما مع التأثير الكبير والساحر لمنتجات هذه الشركة ومدينة ألعابها على جميع الفئات العمرية. كما أنه من المتوقع أن يجاوز عدد الزوار المليون زائر في الشهر^(٣).

واقع الأمر، أنه ليس مجرد لافتة تحمل شعارًا يزور التاريخ، وتضرب بقرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومنظمة اليونسكو، وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، تضرب بها

(١) المرجع السابق.

(٢) سلامة أحمد سلامة، عمود "من قريب"، مرجع سابق.

(3)AMJ, <http://www.amjerusalem.org>



جميعاً عرض الحائط معلنة أن "القدس عاصمة إسرائيل" الأمر أكبر من ذلك بكثير، على الأقل - ما عرفناه حتى الآن- أن الجناح الإسرائيلي بالمعرض يحوي:

١- اللافتة سابقة الذكر.

٢- فيلم "رحلة إلى القدس" المعروض في الجناح، والذي يأخذ الجمهور في جولة لزيارة المواقع السياحية في القدس، وهو وإن كان يعترف بوجود معتنقي الديانات السماوية الثلاث، إلا أن قائد الجولة أو الرحلة هو الملك داوود والذي يصف الحائط الغربي - وهو أكثر الأماكن اليهودية قداسة - بأنه "قلب وروح القدس". وفي فيلم آخر عن تاريخ المدينة منذ ٣٠٠٠ آلاف عام، تأتي إشارة صريحة عن القدس حين يقص الراوي أن الملك داوود جعل القدس أول عاصمة لأمة اليهود^(١). ويُسقط الفيلم تمامًا اثني عشر قرنًا من ذاكرة القدس، كانت هي فترة الحكم الإسلامي في القدس^(٢).

٣- يقدم المعرض جولة في حضارات الشرق الأوسط، مشيرًا فيها إلى حضارات اليونان، تركيا، إسرائيل، مصر، وسوريا^(٣). نلاحظ هنا:

أ. إدخال اليونان في نطاق الشرق الأوسط.

ب. تجاهل حضارتين كبيرتين غاية في العراقة، هما الحضارة الفارسية، والحضارة البابلية الآشورية وذلك لأن وارثتهما دولتان مغضوب عليهما من قبل الغرب، إيران والعراق.

ج. اختلاق جذور حضارية لإسرائيل تضرب بها في القِدَم لإثبات أنها كانت أرضهم، وجعلها مناظرة لحضارات قامت منذ آلاف الأعوام مثل الحضارة المصرية القديمة، رغم أنه لا أصل "حضاري" لهم في المنطقة.

د. عرض مجسم لإحدى بوابات القدس الشرقية، وهي الباب الخليلي -أي الجناح الإسرائيلي- على أنها إحدى بوابات عاصمتهم القديمة.

هـ. عدم الإشارة إلى أن القدس محتلة وأن لها شعبيها. فإذا بالمحتل يعرض تاريخ وثقافة البلد المحتل على أنه تاريخه وعلى أنها ثقافته وحضارته دونما أدنى اعتبار لواقعة الاحتلال ذاتها، بل

(١) د. نادية مصطفى، قضية القدس في ديزني لاند...، مرجع سابق.

(2)AMJ, Op. cit.

(٣) فبهى هويدي، ما وراء هزيمتنا في معركة ديزني، مرجع سابق.



وبيع الجناح الإسرائيلي ملابس ومأكولات فلسطينية على أنها إسرائيلية!!!

كل هذه السموم تُدس في جرعة واحدة، هي الجناح الإسرائيلي بمعرض ديزني، تدس في طبق من الحلوى مولع به الكبار والصغار معاً، فما بالنا إذا كان الجمهور غير واعٍ بقضية القدس وبوضعها القانوني الدولي، وغير واعٍ بتجنبات الصهاينة وافتراءاتهم على التاريخ.

هذا ما يحدث في الجناح الإسرائيلي بمعرض والت ديزني في فلوريدا، هذا ما تنزف منه القدس، لا، ليس الأمر مجرد لافتة، بل هو أكثر، بل هو أكبر، بل هو أخطر، إنها قضية أمة، إنها تعاطف شعوب العالم معنا، أو، معهم، إنها استمرار لموقف إسرائيلي متعنت من قضية القدس على المستوى السياسي، إنها جرس إنذار ينبه العرب والمسلمين لما وراء ابتسامة باراك وحماسة كلينتون، فلنر ماذا فعل أصحاب القضية - العرب والمسلمون - حيال كل هذا الزيف؟!!

ثالثاً- محاولات وقف التزيف

١- على المستوى غير الرسمي:

بدأنا بهم لأنهم هم من بدأوا، هم من بدأوا بمعرفة ما يحدث في كواليس معرض ديزني قبل افتتاحه، هم بدأوا بالتحرك والشجب والإدانة، والمطالبة بكشف الحقائق وإصدار العديد من التصريحات المنددة بما يحدث للقدس في مختلف وسائل الإعلام وعلى صفحات شبكة المعلومات الدولية؛ قامت بكل ذلك منظمات عرب ومسلمي الولايات المتحدة، وعلى رأسها "اللجنة الأمريكية للقدس" و"مسلمو أمريكا من أجل القدس".

هاتان الجمعيتان سالفتا الذكر، وكما جاء في تصريحهما الإعلامي بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٩٩، كونتا إئتلافا يمثل ١٤ منظمة لعرب ومسلمي الولايات المتحدة، لمعارضة شركة ديزني العالمية في قرارها بالسماح بأن يكون شعار الجناح الإسرائيلي: "القدس عاصمة إسرائيل". وكما جاء في تصريحاتهم أنهم أرسلوا العديد من الرسائل والفاكسات والتي لم تُجر ردًا من شركة ديزني. جاء ذلك على لسان رافت داجاني المدير التنفيذي للجنة الأمريكية للقدس وخالد الترعاني المدير التنفيذي لمسلمي أمريكا من أجل القدس، و كان الرد الوحيد هو رفض طلباتهم المتكررة لزيارة المعرض والتأكد بأنه لا مساس بعروبة القدس فيه.

و قد تكررت تصريحاتهم الإعلامية المختلفة التي وصلنا منها ثمانية^(١) تضمنت في مجملها:

(1)AMJ, Op. cit.



- أرقام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تقر بأن القدس الشرقية محتلة من قِبَل إسرائيل والتي توضح وضعها القانوني الدولي وعدم اعتراف العالم بها عاصمة لإسرائيل، مقدمين دليل ذلك في أن السفارات جميعها تقع في تل أبيب ولم تنتقل أي منها إلى القدس.

- تكرر وصفها للمعرض بأنه معرض متحيز، وذلك في تصريحها الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٩٩.

- دعوة والت ديزني لتقديم وإبراز "الأبعاد المسلمة والمسيحية للقدس".

- الجمعية الأمريكية المسلمة على استعداد للتبرع لتطوير معرض في Epcot Center لتقديم هذه "الأبعاد الأخرى"، هكذا قال علي أبو زعقوق المدير التنفيذي للجنة الأمريكية المسلمة، "فلن نسمح لسحر وجاذبية ديزني أن تمحو ميراثنا الروحي وتاريخنا".

وعندما لم تجد كل هذه المحاولات صدقاً عند شركة ديزني، بل ولم يسمحوا لممثلي هذه الجمعيات من تَقَدُّد محتويات الجناح الإسرائيلي للتأكد من أنها لا تغالط التاريخ ولا القانون الدولي، ولا تسيء للمسلمين ولا تشوه تاريخ القدس، لم تجد الجمعيات العربية والمسلمة بدءاً أمام هذا الرفض من لجوئها إلى الدول العربية ومن ثم جامعة الدول العربية.

ولم يأت رد فعل هذه المنظمات من فراغ، وإنما كان له سابقته مع شركة عالمية أخرى هي "بيرجركينج" وهي سلسلة مطاعم كبرى لها فروع في مختلف أنحاء العالم. حدث ذلك عندما أرادت هذه الشركة بناء فرع لمطاعمها في القدس الشرقية، وبالتحديد في مستوطنة عالية ادوميم^(١). حينها لم تتوقف هذه المنظمات عن الضغط، والمعارضة، بكل السبل، كان آخرها عقد مؤتمر صحفي في الولايات المتحدة أذيع على إحدى القنوات التليفزيونية، يبين وضع القدس وفقاً للقانون الدولي وكيف أن بناء ذلك المطعم هناك هو مخالفة صريحة للقانون الدولي، وستؤدي إلى مقاطعة العرب لسلسلة المطاعم تلك. وبالفعل بعد نصف ساعة من هذا المؤتمر الصحفي اتصل ممثلو الشركة بخالد الترعاني الرئيس التنفيذي لمسلمي أمريكا من أجل القدس. وأوضحوا أنهم لم يكونوا على علم بالوضع القانوني للقدس الشرقية، وأنهم سيتنازلون عن موقفهم فوراً، وبالفعل وجدت الشركة نصاً في العقد يجعلها من ارتباطها وهو أن إسرائيل لم توضح أن المطعم سيقام على أرض محتلة مما هو من الغش والتدليس وسبب لفسخ العقد. كما كانت هناك سابقة أخرى، إزاء الضربة العسكرية الأمريكية البريطانية عام ١٩٩٨ مع دخول شهر رمضان المعظم، حيث أصدر مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (CAIR) Council of American Islamic Relations بياناً

(١) رأي الأهرام، "قضايا المقاطعة" والتطبيع" و"التسوية"، الأهرام، ١٩٩٩/٨/٣١.



لإدانة هذه الضربات، بالأخص بعد أن نشرت وكالة "Associated Press" صورة لأحد الصواريخ المحملة لضرب العراق كتبت عليه لافتة "هدية رمضان". ذلك البيان الذي أسفر عن الاعتذار الرسمي الذي قدمه وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكي للمسلمين داخل الولايات المتحدة وخارجها مؤكداً فيه احترام الولايات المتحدة العميق للإسلام وأكد أن ما حدث هو استثناء نادر لا يعكس موقف الولايات المتحدة ولا سياستها^(١).

لكن، كما لم يأت رد الفعل هذا من فراغ، فإنه أيضاً لم يذهب هباءً أغلب الظن. فإن هذا الموقف وسابقه يعلنان ميلاد لوبي عربي، مسلم، فاعل في الولايات المتحدة الأمريكية، له تأثيره - وإن كان محدوداً- على بعض مراكز القرار -وإن كان الترفيهي أو الثقافي- في الولايات المتحدة، يمكن تطويره، يمكن تدعيمه، واكتمال نضجه السياسي ليغدو ذا أثر فعال في المعارك والقضايا السياسية والاقتصادية.

ولا نستطيع أبداً الانتقاص من نجاح هذه المنظمات، فقد فعلت أقصى ما تستطيع فعله، وكان سيؤتي ذلك ثماره لو أن كل جهودها تلك لم تقابل بهذا التخاذل ورد الفعل المهترئ من قبل الدول العربية ممثلة في جامعة الدول العربية، والتي تصرفت وكأن القضية هامشية، أو لا تستأهل خوض المعارك لأجلها على مثل هذه الساحة الترفيحية، وإنما يجب ادخار هذه الجهود وكترها، لبدلها على الساحات والمعارك السياسية والدبلوماسية والقانونية كي لا تنكشف كل أوراقنا!!!

لكن، منظمات عرب ومسلمي الولايات المتحدة، كانوا أكثر وعياً وإدراكاً بأن الخطورة لا تكمن فقط في شعار تحمله لافتة معلقة على الجناح الإسرائيلي بالمعرض، وإنما القضية قضية تشويه متعمد للتاريخ والحضارة، بل وتزييف للقانون الدولي في أكثر من محفل ومن أكثر من جهة بأن القدس الشرقية تحتلها إسرائيل وليست جزءاً مجدولاً في إسرائيل رغم كل محاولات تهويدها. ومن ثم فإن هدف حماية الحقوق التاريخية والدينية لمدينة القدس والمنصوص عليها بقرار مجلس وزراء الخارجية العرب في ١٢ سبتمبر ١٩٩٩، لم يتحقق.

٢- على المستوى الرسمي:

في حوار تليفزيوني على قناة (MBC) في منتصف شهر سبتمبر الماضي، أجرته القناة مع وزير

(١) عزة جلال، "الجماعة المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية والضربة الأمريكية - البريطانية ضد العراق"، في: أمق في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩)، ص ص ١٤٦-١٤٧.



الإعلام والثقافة الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، أوضح أنهم أول دولة لبت نداء القدس بصوت منظمات عرب ومسلمي الولايات المتحدة، وفي البداية لم تساند دولة الإمارات العربية المتحدة سوى دول عربية ثلاث^(١) في موقفها المتشدد لاتخاذ إجراءات جديدة قد تصل إلى حد المقاطعة إذا لم تخضع شركة ديزني، ثم تراجع هذه الدول الثلاث عن موقفها، ثم عادت الجامعة العربية لتساند موقف دولة الإمارات العربية المتحدة. مما هو -من وجهة نظره- تردد وتخاذل في قضية لا تحتل لا هي ولا الخصوم فيها هذا التردد وهذا التخاذل. كما انتقد الوزير الإماراتي نص القرار الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي في ١٢ سبتمبر ١٩٩٩، من أنه في حالة عدم التزام الشركة بالتوصيات فإن هذا الأمر سيدفع الدول العربية لاتخاذ "الإجراءات المناسبة" لمواجهة الموقف. فمن وجهة نظره أيضاً، يرى أن كلمة "الإجراءات المناسبة" كلمة مطاطية مهمة غير صارمة. فهي إن دلت على شيء فإنما تدل على عدم مصداقية الجامعة العربية في اتخاذ أي إجراءات!!

بدأنا بهذا الحوار التلفزيوني لنقول إنه شهد شاهد من أهل الجامعة العربية، إنما يؤكد عدم تناسب رد فعلها لا مع أهمية القضية ذاتها، ولا مع قوة رد فعل منظمات عرب ومسلمي الولايات المتحدة وحماسهم.

ويتبع حركة الجامعة العربية حيال هذه القضية، نجد أن التخطيط والمصداقية كانا غائبين فيها، فخلال الاجتماع الوزاري السنوي للجامعة العربية، تم طرح موضوع "التهديد" بمقاطعة منتجات ديزني في العالم العربي بسبب "الفيلم" الذي تعده عن القدس والذي سيعرض في الجناح الإسرائيلي.

ثم قرر الاجتماع الوزاري في ١٢ ديسمبر ١٩٩٩ تشكيل لجنة ثلاثية لزيارة معرض ديزني قبل افتتاحه وإجراء اتصالات مع الشركة لضمان عدم استغلال إسرائيل المعرض في إقامة جناحها تحت عنوان "القدس عاصمة إسرائيل" والتأكد من أن الفيلم الإسرائيلي حول القدس لا يمس الحقوق القانونية والتاريخية للمدينة. وفي حالة عدم التزام الشركة بتوصيات اللجنة فإن هذا الأمر سيدفع الدول العربية لاتخاذ "الإجراءات المناسبة" لمواجهة الموقف^(٢).

(١) لم يذكرها في حديثه.

(٢) د. نادية مصطفى، مرجع سابق.



ثم بعد الحماس، وبعد التهديد العلني بالمقاطعة، والذي أبرزته بعض وسائل الإعلام الغربية وبعض القنوات العربية الخاصة -وليس الحكومية- تراجعت الجامعة العربية عن العقوبات فجأة، فقد دخلت الجامعة معلنة التهديد ومتحمسة للقضية، دخلت -على هذه الحال- اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي حضره ١٢ وزيراً عربياً اجتمع معهم ديفيد ليفي وزير خارجية إسرائيل ومادلين أولبرايت وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، على هامش اجتماعات الجمعية العامة في نيويورك ٢٢ سبتمبر ١٩٩٩. ورغم أن أهم بند في أجندة الاجتماع هو عملية التسوية السياسية، إلا أنهم تناقشوا باستفاضة عن قضية والت ديزني، وبعد دخولهم الاجتماع متحمسين، ودون أي مقدمات، خرجوا من الاجتماع متراجعين عن تصعيد الموقف^(١). ولقد اقترن هذا التراجع بطرح بديل وهو إشراك الفلسطينيين في المعرض، ولكن، مع الاعتراف في الوقت ذاته بصعوبة تحقيق ذلك نظراً لاقتراب ميعاد افتتاح المعرض. ولقد أكد مسئولو الشركة هذه الصعوبة، أي أنهم أسكتوا أفواه الدول العربية بلقمة غير سائغة.

وفي تصريح له، أكد وزير الإعلام والثقافة الإماراتي، أن ممثلي الشركة صرحوا أمام اللجنة الثلاثية التي شكلها المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية بتقديم تنازلات ليس فقط بتغيير عنوان العرض بل، وبتغيير الفيلم الإسرائيلي نفسه، لكن "شخصيات عربية" اتصلت بالشركة وطمأنتها أن التهديدات العربية الرسمية وغير الرسمية بالمقاطعة لن تؤخذ مأخذ الجد ولن تنفذ^(٢)!!

هذا، وقد علّت أصوات عربية، على رأسها الأمير الوليد بن طلال، والذي يمتلك ما يقرب من نصف أسهم ديزني لاند الأوروبية، علّت أصوات ترفض المقاطعة، وتعلن أنها لن تضر بمصالح شركة والت ديزني، ولكنها إن ضرت فلن تضر سوى بالمصالح العربية، دون أن تبين هذه الأصوات أو تشرح كيف ستكون الخسارة عربية وليست "ديزنية"!!؟ هذا، وقد شكر د. عصمت عبد المجيد في بيانه الصحفي بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب في نيويورك ٢٢ سبتمبر ١٩٩٩، شكر الأمير الوليد بن طلال على الجهود التي بذلها للوساطة بين الطرفين؟!!!

نتيجة تحركات الجامعة:

تغيير شعار اللافتة من "القدس عاصمة إسرائيل" إلى "القدس في قلب إسرائيل"!!

(١) محمد أبو الفضل، "عملية التسوية: اجتماعات مهمة"، الأهرام، ٢٩/٩/١٩٩٩.

(٢) فهد هويدي، ما وراء هزيمتنا في معركة ديزني، مرجع سابق.



وتأكيد رئيس شركة والت ديزني على الانفصام بين الثقافي والسياسي في معرضه، وعلى أن أية رسالة سياسية قد يعكسها الجناح الإسرائيلي لا تعكس رؤية الشركة!!

مما تقدم، يمكننا أن نورد بعض الملاحظات التالية:

١- من موقفهم في قضية القدس، وقبلها في قضية بيرجركينج وقضية "هدية رمضان"، يبدو جلياً أن لدينا لوبي عربي صاعد، تزداد قدرته في التأثير والنجاح في تحقيق الأهداف الخاصة بقضايا الأمة في الغرب، ولن يستطيع هذا اللوبي أن يؤتي ثمار مجهوداته، إلا بدعم عربي رسمي ومالي، وتشجيعهم دوماً برصد نجاحاتهم والتنويه إليها لتكون حاضرة في وعي وذهن أبناء الأمة الإسلامية في كل مكان، فلعلنا لمسنا أن الشارع العربي المسلم، بل وبعض الفئات الثقافية لم تحس أو تعي ما حدث سواء على مستوى تفاصيل القضية ذاتها أو على مستوى جهود منظمات عرب ومسلمي الولايات المتحدة، لا في هذه القضية ولا في غيرها. وقد بات من الضروري أن تتوطد وأصر الصلات بين هذه المنظمات العربية والإسلامية في المهجر وبين منظمات الدول الإسلامية، يجمعهم اهتمام مشترك بقضايا الأمة.

٢- إن هذه القضية لم تقف عند حدود معرض ديزني لاند، أو حدود العلاقات الثقافية، وإنما تعدتها إلى عملية التسوية السياسية وإلى العلاقات بين الحكومات. ذلك من حيث الأطراف كما ذكرنا مسبقاً، ولكن أيضاً من حيث كونها مؤشراً لمدى تماسك كل طرف في عملية التسوية "بقدمه". فأمام تخاذل الجامعة العربية نجد موقفاً مقابلاً أكثر تشدداً. ففي خطاب شديد اللهجة أعده السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة ووزعته السفارة الإسرائيلية في واشنطن يوم الأربعاء ٩/٢٩، وصف المعارضة العربية بأنها "ابتزاز سياسي ومرادف آخر للإرهاب" كما اعتبرها رفضاً عربياً لاحترام الإرث اليهودي في المدينة المقدسة -متجاهلين هم الإرث العربي تماماً- كما صرح وزير الخارجية الإسرائيلي في نيويورك أثناء حضوره اجتماعات الجمعية العامة أن التهديد بمقاطعة عربية ليس له مكان هنا أو في أي مكان آخر في العالم^(١).

فالتنازل عن القدس، قلب الأمة، في ساحة، ينبئ على الأقل للأطراف الأخرى -بإمكانية التنازل عنها في ساحات أخرى أهمها السياسية.

٣- الخلاف العربي- العربي، وانقسام الرؤى حول جدوى المقاطعة العربية لمنتجات شركة والت ديزني، كما طالبت منظمات عرب ومسلمي الولايات المتحدة بأنه قد حان الوقت لمقاطعة الإساءات

(١) د. نادية مصطفى، مرجع سابق.



المستمرة التي توجهها شركة والت ديزني للعرب وللمسلمين، وكما كان رأي الدول والجامعة العربية قبل اجتماع وزراء الخارجية العرب مع مادلين أولبرايت وديفيد ليفي، أما رأيهم بعدها ورأي رجال المال والأعمال وعلى رأسهم الوليد بن طلال، ورأي بعض الكتاب العرب^(١)، والذي يرى فيما حققته الجامعة العربية "نصرًا معقولًا" بعيدًا عن "خرافة المقاطعة" التي إن كانت تمت، كانت ستحرم كلا من السعودية والمغرب من المشاركة في المعرض، وهل فعلنا نحن العرب كل ما علينا كي تكون مقاطعة الآخرين هي السبيل الوحيدة المتبقية؟! وجه نظر لها جاهدتها لكن ماذا إذا حرمت هذه الشركة من السوق الهائلة التي تمثلها لهم سوق الشرق الأوسط وماذا إذا حرمت من ١٠٠ مليون دولار هي مقدار زيارات العرب لديزني لاند، فلم لا نستخدم سلاح المال في وجه من لا يدين سوى بالمال؟! موقف كهذا يحتاج إلى توحيد المواقف والرؤى، وحساب جميع البدائل، لاختيار أكثرها تحقيقًا للهدف الأسمى، وهو حماية حقوقنا التاريخية والقانونية في القدس، فلا مكان للاختلاف والشقاق في هدف لا نختلف عليه.

ويجب أيضًا أن يدرك هؤلاء -الرافضين للمقاطعة- أن هناك فرقًا بين المقاطعة على مستوى الدول والمقاطعة الاقتصادية لإحدى الشركات. فالأولى نتائجها قد تكون محدودة وغير فاعلة نظرًا لقيود عديدة أما الأخيرة، فهي واردة، جائزة، يقرها القانون الدولي، واستخدامها من قبل الصهاينة ضد الحركات العنصرية التي ناهضت السامية.

٤- يجب علينا الاستفادة من التاريخ، فعندما كان الاتحاد في حرب ١٩٧٣، كان النصر، وعندما كانت الدبلوماسية الحقة والتمسك بالحقوق التاريخية وعدم التنازل عنها في أي محفل، كان النصر في استعادة طابا، رغم استخدام إسرائيل لذات السلاح وهو عرض فيلم تسجيلي يثبت أن الحق لإسرائيل في طابا، في قاعة مجلس مقاطعة جنيف أمام هيئة تحكيم طابا^(٢). فالتحرك المصري في طابا، نموذج يحتذى به في الحشد القانوني، الدبلوماسي، والإعلامي الجماهيري. فما قد جمع التاريخ أمامنا بين مواقف لا تجابه سوى بالقوة، وأخرى سوى بالقانون لكن يجب معرفة هذا القانون وسد ثغراته وتوظيفه جيدًا لصالحنا.

٥- أيضًا، يجب علينا عدم حصر أنفسنا في سلاح واحد، فتعدد الأسلحة يؤدي إلى تعدد

(١) وحيد عبد المجيد، "الفكر العربي في شهر. دروس نصر رمزي لا يدركه أسرى نظرية المؤامرة: معركة ديزني بين الشعارات الفارغة والتحركات الفاعلة"، الأهرام، ١١/٦/١٩٩٩.

(٢) د. محمد حسن الحفناوي، كلام معقول: مصر في عيون أجنبية، مرجع سابق.



الفرص في تحقيق النصر، فيجب تقديم البديل. فقد حدث من قبل أن تمت مقاطعة فيلم قائمة شندلر لستيفن سبيلبرج، والفيلم الإيطالي الحياة الحلوة والذي حصل على أوسكار أفضل فيلم نظرًا لتعاطفهما مع اليهود^(١). حظرتاهما رسميًا رغم إمكانية تسربهما إلينا. فنحن نملك القدرة والتقنية لتقديم البديل من خلال اتحاد الفنانين العرب وسينما الطفل وأفلام الكارتون على الأقل. ولنا مَثَل في شخصية مَشْمَش أفندي التي قدمها الأخوة فرانكل-يهوديان مصريان- في الثلاثينيات في أكثر من فيلم رسوم متحركة وتم ترميم هذه الأفلام وعرض أحدها في افتتاح المهرجان القومي للسينما المصرية ١٩٩٦، هذا إذا لم تكن لدينا القدرة على إنتاج فيلم عالمي يناصر قضايا العرب ويمجّد حضارتهم ويرسم صورتهم الحقيقية للعالم دون تشويه أمام الجمهور العالمي الذي لا يعلم شيئًا عن العرب والإسلام ولن يعلم بإرادته، وإنما يجب توصيلها إليه بطريقة غير مباشرة، والتي تعرفها إسرائيل بل وتجيدها بأكثر من سبيل لتنميط صورة واحدة للقدس في العقول وهي أنها عاصمة إسرائيل. كل ما سبق ضروري وواجب نظرًا للتزايد المتنامي في أهمية الأبعاد السياسية للقضايا والتفاعلات والأحداث الثقافية وذلك في ظل عالم الاتصالات والمعلومات.

٦- سيجرُّ هذا التخاذل العربي علينا متاعب عدّة منها:

- لم تعد هناك مصداقية لتهديدات العرب بالمقاطعة ولا لمواقفهم الراضية.
- ترتبًا على (١) سيتجرّأ الآخرون على تكرار الفعل، كما حدث فعلا بعد هذه الهزيمة؛ حيث نشرت الصحف أن شركة Benetton العالمية سوف تقيم مصنعًا لإنتاج الملابس في مستوطنة ارينيل بالضفة الغربية، ثم وزعت وكالات الأنباء صورًا لمنتج جديد من الخمور يحمل اسم "Jerusalem 2000"^(٢).
- إحباط وخذلان عرب ومسلمي الولايات المتحدة، وهز ثقتهم بجدوى مجهوداتهم ونصرة الحكومات العربية لقضايا الأمة التي يهتمون بها - عن بعد.
- التنازل عن القدس ثقافيًا وترفهيًا، مؤشر للتنازل عنها سياسيًا.

(١) طارق الشناوي، "ليس بالمقاطعة وحدها"، الأهرام، ١٣/١٠/١٩٩٩.

(٢) فهدى هويدي، ما وراء هزيمتنا في معركة ديزني، مرجع سابق.



ما تبقى من القدس في ظل الهجمة الاستعمارية الإسرائيلية(*)

فداء عبد اللطيف(**)

مقدمة:

منذ ٥٧ عامًا تزح القدس تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، حيث تتعرض لهجمة شرسة تهدف إلى أسرتها وطمس تاريخها وتراثها العربي وتشريد سكانها المرابطين الصامدين. وفي حين تطبق إسرائيل مخططاتها على الأرض لتغيير معالم القدس ضاربة بعرض الحائط جميع القرارات الدولية، فإن العالم أجمع لم يحرك ساكنًا لوقف هذه المخططات. تأتي هذه المداخلة لإلقاء الضوء على ما تتعرض له القدس من مخططات لأسرتها، والوقوف على أبعاد هذه المخططات ومخاطرها، وبلورة رؤية للمواجهة والمبادرة بخطوات عملية لتحرير القدس من مخططات الأسرلة وإحيائها كعاصمة دولة فلسطين الأبدية ولتفتح أبوابها ومساجدها وكنائسها للعالمين الإسلامي والمسيحي اللذين حرما منها لأكثر من ثلاثة عقود.

إن هدف الدولة الإسرائيلية الرئيسي في القدس هو إخلال التوازن السكاني وتفريغ السكان الفلسطينيين الأصليين من القدس، وإضفاء الصبغة القومية الصهيونية الإسرائيلية على المدينة المقدسة. ولفهم حاضر القدس لأبد من العودة ولو حتى للتاريخ المعاصر لدراسة العوامل التي ساهمت في تشكيل المشهد الجغرافي السياسي للمدينة.

القدس من بداية القرن حتى حرب ١٩٤٨:

الهجرات الكبيرة والمنظمة إلى فلسطين كانت في القرنين التاسع عشر والعشرين حين ولدت الحركة الصهيونية التي دعت إلى إنشاء دولة لليهود يكونون فيها بعيدين عن الاضطهاد الأوروبي. والفكر الصهيوني الذي نشأ آنذاك كان يعتمد على مزج الدين بالقومية، وبذلك نجح في جذب العديد من يهود العالم اللذين اعتقدوا أنه الحل الأنسب لمشاكلهم.

(*) نشرت هذه الدراسة في: د. سيف الدين عبد الفتاح، رياض جرجور (إعداد علي وتنسيق)، علياء وجدي (مراجعة وتحري)، استشراف مستقبل قضية القدس: في ضوء التطورات الراهنة (أعمال اللقاء الذي عقد في القاهرة في ٢٢ مارس ٢٠٠٥)، (القاهرة: برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).

- نص مكتوب، قائم على الخرائط والصور التوضيحية الملحقة.

(**) مدير قسم مراقبة الاستيطان في معهد الأبحاث التطبيقية في القدس (ARIJ).



عندما جاء الانتداب البريطاني عام ١٩١٩ ساهم بشكل استثنائي في تمكين اليهود من فلسطين؛ فعبّر تسهيل الهجرة اليهودية وتنشيط الاستثمار اليهودي في فلسطين وإدخال اليهود في كافة مؤسسات الانتداب -المدنية منها والعسكرية- هيأت بريطانيا أسباب تدعيم الوجود اليهودي في فلسطين عامة والقدس خاصة، فخلال فترة الحكم البريطاني من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٤٨ دخل إلى فلسطين أكثر من ٤٥٢ ألف مهاجر يهودي وهو ما يقارب ستة أضعاف ما دخلها في الأعوام الستة والثلاثين التي سبقت الوجود البريطاني. وأصبحت القدس مقر اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي لليهود، وعام ١٩٢٥ أنشئت الجامعة العبرية، وعام ١٩٣٩ أنشئ مستشفى هداسا الجامعي.

ولم يقتصر دور الانتداب على ترك العنان للمنظمات اليهودية ببناء الكيان الناشئ فحسب، بل ساهم بشكل مباشر في هذا البناء؛ فبعد عام واحد على إعلان وعد بلفور ظهر أول مخطط هيكل للقدس، وفي هذا المخطط قسمت القدس إلى أربع مناطق: البلدة القديمة، ومحيط البلدة القديمة، والقدس الشرقية، والقدس الغربية، وصنفت البلدة القديمة ومحيط البلدة القديمة كمناطق محظورة البناء، والقدس الشرقية صنفت منطقة محدودة البناء، في حين صنفت القدس الغربية منطقة تطوير وإنماء حيث تركزت الأحياء اليهودية.

وقامت السلطات البريطانية بإعادة رسم حدود بلدية القدس عام ١٩٤٧ لتشمل أكبر عدد من المستوطنات اليهودية، فضمت حدود تلك البلدية مستوطنتي بيت هكريم ورامات راحيل اللتين تبعدان أكثر من أربعة كيلو مترات عن البلدة القديمة، فيما تركت سلوان والطور المحاذيتين لأسوار المدينة خارج حدود البلدية. ومن هنا نرى بطلان الادعاء الإسرائيلي بأن اليهود كانوا الأغلبية في القدس منذ مطلع القرن.

في عام ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، والذي قسم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية؛ حيث تم تخصيص ٥٥٪ من فلسطين للدولة اليهودية مع أن اليهود كانوا لا يملكون إلا ٨-٩٪ من الأراضي. كما نص هذا القرار على جعل القدس ضمن نظام خاص تحت سيادة دولية لحماية جميع المصالح الدينية في المدينة المقدسة، حيث كان المقصود بالقدس هو "منطقة القدس" كمنطقة قائمة بذاتها وجعلها تضم القرى المحيطة بها، حيث بلغت مساحتها ١٨٦.٠٠٠ دونم (١٨٦ كم^٢) فتكون قرية أبو ديس أقصاها في الشرق، وبيت لحم أقصاها في الجنوب، وعين كارم أقصاها في الغرب، وشعفاط أقصاها شمالا. ونلاحظ هنا إبقاء التواصل بين مدينتي بيت لحم والقدس لما يربطهما من علاقة دينية وتجارية وحضارية.



قسمت القدس بعد حرب ١٩٤٨ إلى قسمين؛ القسم الشرقي تحت السيادة العربية والقسم الغربي تحت السيادة الإسرائيلية.

القدس في ظل الهجمة الاستيطانية بعد حرب ١٩٦٧:

بعد حرب عام ١٩٦٧ مباشرة هدفت إسرائيل إلى تقويض الوجود الفلسطيني في جميع الأراضي المحتلة وبشكل خاص في مدينة القدس ومحيطها، حيث فرضت معوقات على عملية التنمية بكافة أشكالها؛ التنمية العمرانية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية.

معوقات التنمية العمرانية و أثرها على إعاقة التنمية في المجالات الأخرى:

قام الاحتلال الإسرائيلي بفرض المعوقات على التنمية العمرانية الفلسطينية لإقحام الوجود الإسرائيلي في القدس وكبح استمرارية الوجود الفلسطيني عبر: مصادرة الأراضي، وضع القيود حول استخدامات الأراضي، بناء المستعمرات والطرق الالتفافية، عزل القدس عن باقي محيطها الفلسطيني والعربي، الإخلال بالتوازن الديموجرافي، التضليل والانتهاكات على المستوى الدولي.

١- مصادرة الأراضي:

تحتل محافظة القدس مساحة تقدر بحوالي ٣٥٣٦٤٠ دونمًا، فيما ٥١ تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا، وكانت بلدية القدس قبل عام ١٩٦٧ تحتل منها ٦٥٠٠ دونم. كان أول ما قامت به السلطات الإسرائيلية هو إلغاء محافظة القدس العربية من خارطة محافظات الضفة وضم أراضيها إلى أراضي محافظتي رام الله وبيت لحم، ثم قامت بتوسيع حدود بلدية القدس شرقًا لتضم ما لا يقل عن ٧١٠٠٠ دونم من أراضي الضفة الغربية التابعة لـ ٢٨ قرية محيطة بالقدس، واستثنت ٣١ تجمعًا فلسطينيًا. كما قامت الحكومة الاسرائيلية بضم هذه الأراضي إليها وإعلان القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل. وبشكل هذا التوسع والضم انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وصدرت قرارات عدة لمجلس الأمن تستنكره وتعتبر قرار الضم لاغيًا ومنها قرارا مجلس الأمن رقم ٢٥٢ و٤٧٨ إلا أن إسرائيل لم تكتثر للإرادة الدولية ومضت في غطرستها.

٢- وضع القيود حول استخدامات الأراضي:

قامت الحكومات الإسرائيلية بوضع العراقيل أمام استخدامات الأراضي، فسنت القوانين التي تحدد نوعية الأرض وسبل استخدامها؛ حيث كانت هذه القوانين تصب في اتجاه واحد هو فرض الهيمنة الإسرائيلية على واقع القدس وذلك في محاولة لطمس معالمها الفلسطينية. إن جميع



التجمعات الفلسطينية في القدس تخضع للقوانين الإسرائيلية التي تحد من توسعها الفلسطيني وتخدم أسرتها، وفيما يلي أهم هذه القوانين:

- تقليص المساحة المخصصة للإسكان الفلسطيني إلى أدنى حد.
- مصادرة الأراضي الفلسطينية؛ حيث صودر ثلث أراضي القدس الشرقية لبناء المستعمرات اليهودية.

- الأبنية الفلسطينية في القدس محدودة ببناء طابق واحد أو قد تصل إلى حد ثلاثة طوابق فقط كحد أقصى، في حين يسمح للمستعمرات ببناء أكثر من ثمانية طوابق.

- المماثلة المفترطة في التصديق على المخططات الهيكلية والمخططات التنظيمية ومخططات البناء، حيث إن ٣٨٪ فقط من مساحة الثلثين المتبقين لها مخططات مصدقة.

- هدم المنازل بحجة عدم حصولها على الترخيص اللازم أو لأسباب أمنية. وتعتبر سياسة هدم المنازل من أكثر الطرق التي استعملتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كمفتاح يغلق من خلاله باب النمو السكاني للمحافظة ويجبر أهل القدس على البحث عن أماكن بعيدة عن طائفة بلدية القدس.

- الترسيم العشوائي للمناطق الخضراء؛ فنصف الأراضي في تلك المخططات المصدقة صنفت كأراضي مفتوحة أو خضراء يمنع فيها البناء. وإن كان في باقي بلدان العالم وجود مناطق تصنف كمناطق خضراء في المخططات الهيكلية هي صبغة إيجابية، فإن الوضع مختلف في الأراضي المحتلة حيث تصادر إسرائيل هذه الأراضي وتبنى عليها المستعمرات الإسرائيلية. مثال على ذلك جبل أبو غنيم كان مصنعاً لمنطقة خضراء ثم تمت مصادرة الأراضي وبناء مستوطنة هار حوما.

- إذا كان الفلسطيني يملك أرضاً ذات مساحة أكبر من دونم واحد فيجب أن يقسمها إلى قطع لا تزيد مساحة أي قطعة منها عن دونم واحد كي يسمح له بالبناء. ويطبق هذا القانون بصرامة حتى لو كانت مساحة الأرض تزيد عن الدونم ببضعة أمتار فقط.

- عدم تقديم الخدمات والبنية التحتية اللازمة للبلدان العمراني.

فنجد في المحصلة أن أراضي القدس تم تقسيمها حسب النسب التالية: ٣١٪ للمستوطنات الإسرائيلية، ١٠٪ مناطق خضراء، ٣١٪ مجمدة، ١٦٪ مناطق مبنية فلسطينية ويتبقى ١٢٪ فقط من القدس الشرقية كأراضي للتوسع العمراني الفلسطيني، هذا إذا لم يتم مصادرتها لبناء وتوسيع



المستوطنات. وهكذا أصبح المواطن المقدسي الباحث عن قطعة أرض مثل الباحث عن الماء في الصحراء، ويحس ابن القدس أنه أصبح غريبًا في بلده.

٣- بناء المستعمرات والطرق الالتفافية:

سعت إسرائيل في سياستها الاستعمارية في القدس إلى إحاطة المدينة من كل جانب بحاجز من المستعمرات السرطانية، فأنشأت كتلا ضخمة من التجمعات السكانية اليهودية التي تنمو باتجاه بعضها البعض فتتصل وتصبح طوقًا يعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني. وأول تلك الاحتراقات كان في قلب البلدة القديمة، فبمجرد أن تحقق وقف إطلاق النار في يونيو ١٩٦٧ باشرت سلطة الاحتلال بفرض حقائق جديدة فبدأت بتدمير حي المغاربة المحاذي لحائط البراق وباحة الحرم تدميرًا كاملاً بعد مصادرته وطرده ٩٠٠ عائلة كانت تسكن فيه، وقامت برصف المنطقة لتصبح ساحة كبيرة للمصلين اليهود في المناسبات الدينية. كما أنشأت مرافق لخدمة المصلين والزوار. وكان مجموع المساحات المصادرة في البلدة القديمة لهذا الغرض ١١٦ دونماً فيما ما يناهز السبعمئة منزل ومتجر وخمسة مساجد وأربع مدارس. بعد ذلك أزالته إسرائيل حي الشرف في البلدة القديمة لبناء المزيد من المساكن لليهود، وهنا أيضاً عملت على طمس المعالم الأصلية للحي ووضعت تصميمات حديثة. وبذلك أصبح الحي اليهودي يمتد على ١٣٥ دونماً أخذًا أجزاء من الأحياء المجاورة في حين أن مساحته الأصلية كانت سبعة دونمات فقط. ولم يكتفِ اليهود بذلك بل قاموا بالاستيلاء على منازل ومتاجر في قلب الأحياء الأخرى كي تشكل بؤراً استيطانية تمكنهم من السيطرة على البلدة بأسرها.

أول الأطواق الاستيطانية خارج أسوار البلدة القديمة هو الطوق الداخلي المتكون من المستعمرات الواقعة ضمن حدود بلدية القدس، وعمدت سلطة الاحتلال إلى إنشاء الطوق الملاصق لخط الهدنة حيث تسعى إلى ربط التجمعات السكانية اليهودية في القدس الغربية بامتدادات سكانية جديدة تخترق الأحياء العربية في القدس الشرقية. وبذلك تعمل المستعمرات على إزاحة خط الهدنة وتخلق واقعًا جديدًا يجعل من العودة إلى حدود الرابع من يونيو أمرًا صعبًا.



ويمكن تقسيم المستوطنات الإسرائيلية في القدس حسب التصنيف الإداري إلى:
مستوطنات داخل حدود بلدية القدس (المعرفة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي)
وعددتها ١٦ مستوطنة:

المساحة بالدونم / ٢٠٠٥	تاريخ الإنشاء	اسم المستوطنة
٥٢,٧	١٩٩٧	ماميلا
١٣٥,٧	١٩٦٧	الحي اليهودي داخل البلدة القديمة
١٣٧٧,٥	١٩٧٠	عطروت
١٨٢٩,٤	١٩٧٣	تلبوت الشرقية
٢٧٤٩,٨	١٩٧١	غيلو
٢٨٧,٧	١٩٩١	غفعات همتوس
٦٨٧,٦	١٩٦٨	غفعات شبيرا
٩٥٧,٥	١٩٦٨	الجامعة العبرية
١٢٤٠,٩	١٩٧٢	النبي يعقوب
٢٥١٥,٩	١٩٨٥	بسجات أمير
١٥٤٥,٦	١٩٨٥	بسجات زئيف
١١١٨,٣	١٩٦٨	رامات أشكول
٣٣٤٣,٤	١٩٧٣	راموت
١٦٢٤,٩	١٩٩٠	ريخس شعفات
١٠,٨	١٩٩٨	مستوطنة رأس العامود
٢٢٠٥	١٩٩٧	هارحوما

مستوطنات داخل حدود محافظة القدس وعددتها ٣٢ مستوطنة:

المساحة بالدونم / ٢٠٠٥	تاريخ الإنشاء	اسم المستوطنة	اسم تجمع المستوطنات
١١٩٤,٦	١٩٨٣	آدم (جفع بنيامين)	
١١٩٢,٨	١٩٨٦	هارأدار	
٢٣١١,٦	١٩٨٤	كوكاف ياكوف (بئر)	



		(يعقوب)	
٥٧٤,٤	١٩٩٩	شعار بنيامين	
٨٦٧,٧	١٩٦٨	كالية	
٥٢,٧	١٩٩٧	ماميلا	مستوطنات داخل حدود البلدية
١٣٥,٧	١٩٦٧	الحي اليهودي داخل البلدة القديمة	
١٣٧٧,٥	١٩٧٠	عطروت	
١٨٢٩,٤	١٩٧٣	تلبوت الشرقية	
٢٨٧,٧	١٩٩١	غفعات همتوس	
٦٨٧,٦	١٩٦٨	غفعات شبيرا	
٩٥٧,٥	١٩٦٨	الجامعة العبرية	
١٢٤٠,٩	١٩٧٢	النبي يعقوب	
٢٥١٥,٩	١٩٨٥	بسجات أمير	
١٥٤٥,٦	١٩٨٥	بسجات زئيف	
١١١٨,٣	١٩٦٨	رامات أشكول	
٣٣٤٣,٤	١٩٧٣	راموت	
١٦٢٤,٩	١٩٩٠	ريخس شعفات	
١٠,٨	١٩٩٨	مستوطنة رأس العامود	
١٥٤٥,٦	١٩٨٢	جفعات زئيف	تجمع مستوطنات جفعات زئيف
١١٨,٤	١٩٧٨	جفعون	
٣١٣,٣	١٩٨٠	جفعون هحدشاه	
٦٣,٧	١٩٩١	جفعون هحدشاه (ب)	
٣٩١,٩	١٩٩٦	نفي شموتيل	
٦٥١٠,٤	١٩٧٥	معاليه أدوميم	تجمع مستوطنات معاليه أدوميم



٣٣٧٧,٧	١٩٧٤	ميشور أدوميم	
٧٥١,٥	١٩٧٩	كفار أدوميم	
٣١٠,٢	١٩٨٠	ميتسبه يهودا	
٥٣,٦	١٩٨٤	كيدار	
٨٧١,٣	١٩٩٢	نفيه برات	
٨٠٧,١	١٩٨٣	علمون	
٢٩٤,٧	١٩٩٠	ألون	

يوجد حالياً ٣٢ مستوطنة إسرائيلية في محافظة القدس، وتحتل مساحة المناطق المبنية للمستعمرات حوالي ٣٨٢٧٨ دونماً أي ما نسبته ١١٪ من مساحة المحافظة، أي أن مساحة هذه المستوطنات تساوي تقريباً مساحة المناطق العمرانية الفلسطينية. وتعمل سلطات الاحتلال حالياً على تنفيذ مخطط "القدس الكبرى" والذي يشمل ضم التجمعات الاستيطانية الكبرى (تجمع مستوطنات معاليه أدوميم شرق مدينة القدس، تجمع مستوطنات جفعات زئيف شمال مدينة القدس وتجمع مستوطنات غوش عتسيون - والذي يشمل على ١٢ مستوطنة جنوب مدينة القدس وضمن محافظة بيت لحم) وذلك لزيادة الكثافة السكانية اليهودية في القدس والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية.

ولما كانت أسرلة القدس من أولويات جميع الحكومات الإسرائيلية بغض النظر عن انتماءاتها السياسية، فإن الموارد والطاقات التي بُذلت لبناء المستعمرات في القدس وضواحيها كانت ضخمة، حيث تشير إحصائيات عام ١٩٩٧ إلى أن عدد المستوطنين اليهود القاطنين في القدس الشرقية يساوي تقريباً عدد المستوطنين في باقي أرجاء الضفة الغربية. أما المستوطنون اليهود القاطنون في ما يسمى "بالقدس الكبرى" فهم يشكلون حوالي ٧٠٪ من ذلك المجموع.

مخططات توسعية للمستوطنات:

توسيع مستوطنة معاليه أدوميم وربطها بمستوطنة البوابة الشرقية (ما يعرف بمشروع (E1):

أنشئت مستوطنة معاليه أدوميم، والتي هي أكبر مستوطنة في الضفة الغربية، في عام ١٩٧٥ حيث تبلغ مساحتها ٦٥١٠ دونماً ويبلغ عدد سكانها ٢٩٨٠٠ نسمة. وتشمل خطط التوسع لمستعمرة معاليه أدوميم زيادة في المساحة تبلغ ٣٥٠٠٠ دونم من أراضي الضفة الغربية، ويسير



تنفيذ البناء في المستعمرة على قدم وساق، بل إن بعض الأوساط تتحدث عن خطط لتوسيع مستعمرة معاليه أدوميم إلى ٦٠.٠٠٠ دونم؛ أي أن تصبح أكبر من مدينة تل أبيب.

مستوطنة البوابة الشرقية:

من النتائج المترتبة عن بناء المستوطنة المذكورة خلق حلقة وصل بين مستعمرة التلة الفرنسية ومستعمرة بسغات أومر، مُحدثة بذلك وحدة جغرافية بين مستعمرات القدس الشرقية والمستعمرات شرقي حدود المدينة، بحيث يتم خلق حاجز من المستعمرات الهادفة إلى القضاء على الوجود الفلسطيني في المنطقة. ولما كان لوجود مخيم شعفاط في تلك المنطقة الأثر الأكبر في إعاقة تنفيذ ما سبق، فإن إزالته أصبحت أمرًا حتميًا لحكومة إسرائيل وبلدية القدس حتى يتسنى لهما تطبيق مشروعهم الساعي إلى خلق أغلبية إسرائيلية/يهودية في القدس الشرقية.

جفعات ها أربع:

تقوم حكومة إسرائيل بالتجهيز لبناء مستعمرة جديدة إلى الجنوب من رامات راحيل لجانب كنيسة مار الياس، وستضم المستعمرة ٣٠٠٠ وحدة سكنية حيث ستكون بمثابة حائط آخر في حاجز المستعمرات الإسرائيلية الهادف إلى إغلاق الجهة الجنوبية لحدود القدس الشرقية، وفصل جغرافي بين مدينة بيت لحم والقدس الشرقية.

جاني بيطار:

جاني بيطار هي مستعمرة إسرائيلية جديدة تقع غربي مستعمرة جيلو ويخطط لبنائها على أراضٍ تابعة لقرية الولجة ودير كريمزان (الساليزيان).

أبوديس (كدمات تسيون):

تتواجد معظم أراضي قرية أبو ديس خارج الحدود الإسرائيلية لبلدية القدس وهي ضمن المنطقة (ب) الخاضعة لسيطرة فلسطينية جزئية. وقد قامت السلطة الفلسطينية ببناء مرافق للمجلس التشريعي في القرية، مما اعتبره الإسرائيليون خطرًا على سيطرتهم على مدينة القدس. وحين بدأت المفاوضات حول مستقبل المدينة بدأ الإسرائيليون العمل على خلق وقائع على الأرض تحول دون عودة المدينة إلى السيادة الفلسطينية وسارعوا إلى التصديق على المخططات الاستعمارية اليهودية المطروحة وسط الأحياء العربية. وفيما كثر الحديث عن قرية أبو ديس كمعبر فلسطيني إلى البلدة القديمة وجدت إسرائيل أن إنشاء حاجز استيطاني بين الحرم وأبو ديس هو من أولويات سياستها الاستعمارية فأعدت تنظيم المنطقة في عام ١٩٩٧ لتحقيق هذا الغرض. إلا



أن الإعلان عن مفاوضات حول تسليم أبو ديس إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة (منطقة أ) سرع تجهيز مخطط المستعمرة "كدمات تسيون" على الأراضي الواقعة ضمن حدود البلدية، فأعلن في مايو ٢٠٠٠ عن مخطط المستعمرة الذي سيضم ٢٠٠ وحدة سكنية على مساحة ٦٤ دونمًا. كما تضم رياض أطفال ومدارس وكنيسًا. وقد صرّح عدة مسؤولين إسرائيليين عن الدور الذي ستلعبه هذه المستعمرة في تعقيد المفاوضات حول تسليم أراضي من القدس الشرقية إلى السلطة الفلسطينية وفي خفض سقف المطالب الفلسطينية في المدينة.

٤- عزل القدس عن باقي المناطق الفلسطينية:

بواسطة الطرق الالتفافية:

وهي الطرق التي يُمنع الفلسطينيون من استخدامها. وتقوم إسرائيل بشق العديد من الطرق في القدس الشرقية بهدف تسهيل تحركات المستعمرين بين المستوطنات المختلفة حول القدس الشرقية. وإقامة هذه الطرق يتحقق عن طريق مصادرة مساحة شاسعة من الأراضي الفلسطينية والتي بدورها تستغل لتوسيع المستعمرات الإسرائيلية المجاورة، كما تعمل هذه الطرق على القضاء على استمرارية وتطور التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية.

فرض الإغلاقات:

كانت سياسة الإغلاق من الأساليب التي اتبعتها الإسرائيليون لإقصاء الفلسطينيين عن القدس، فوضعت الحواجز العسكرية على المداخل الرئيسية للمدينة بحجة الحفاظ على أمن المستوطنين اليهود. وفيما أن الدولة العبرية كانت تعتبر القدس الشرقية جزءًا من أراضي إسرائيل، أصبح من يدخل إلى القدس كمن دخل إلى تل أبيب، وصار دخول الفلسطينيين إلى القدس محرّمًا إلا بتصاريح خاصة، وفي بعض الأحيان كانت السلطات الإسرائيلية تمنع حتى أصحاب التصاريح من الدخول حتى للصلاة أو للوصول إلى أماكن العبادة. وعلى خلاف ما يعتقد الكثيرون، فإن سياسة الإغلاق ووضع الحواجز العسكرية لم تبدأ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ولا إثر عمليات تفجير حافلات نقل الركاب في أواسط التسعينيات، بل قبل ذلك بكثير؛ حيث تشير سجلات وزارة العمل الفلسطينية أن أول إغلاق للضفة الغربية كان في ١٦/٤/١٩٨٨ ودام سبعة أيام. وكانت السلطات الإسرائيلية في كل مرة تزيد الحواجز ومن وضع عوائق على الطرق لإحكام الإغلاق حتى أصبح وصول الفلسطينيين إلى القدس أمرًا في غاية الصعوبة.



وفيما مضى كان الفلسطينيون عندما يريدون التحرك مثلاً من بيت لحم إلى رام الله يمرون في القدس أولاً، أما الآن فعليهم أن يسلكوا طريقاً التفافياً طويلاً جداً يستغرق ساعات ولا يمرون بالقدس لأنها محرمة عليهم.

٥- الإخلال بالتوازن الديموجرافي:

رافق سياسة نشر المستوطنات حول القدس -التي تهدف إلى زيادة عدد السكان الإسرائيليين- سياسة الضغط لتهجير السكان الفلسطينيين. وأحد أساليب التهجير القسري التي تتبعها إسرائيل هو مصادرة بطاقات الهوية من أبناء القدس، وهو نوع من أنواع التطهير العرقي الذي تنفرد به المؤسسة الصهيونية. وقد نجحت إسرائيل في هذه السياسة تبعاً للمعطيات الإحصائية، حيث أشارت إحدى الدراسات أنه ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٩٣ على الأقل هناك خمسون ألف فلسطيني هاجروا أو هُجِّروا من القدس.

ونتج عن استراتيجيات سلطة الاحتلال وممارساتها القمعية الهادفة إلى تطهير المدينة من سكانها الفلسطينيين في القدس وجود ضائقة سكانية كبيرة، بالإضافة إلى كثافة سكانية عالية في المناطق الفلسطينية التي تفتقر إلى البنية التحتية؛ حيث الأوضاع المعيشية (خاصة في البلدة القديمة) ليست صحية وصعبة للغاية.

المخطط الهيكلي الجديد للقدس ٢٠٢٠:

تكلف المخطط ستة ملايين دولار واستغرق إعداده العديد من السنوات. والهدف الرئيسي المعلن للمخطط هو تعزيز مكانة القدس كعاصمة غير مجزأة لإسرائيل، وزيادة عدد اليهود في المدينة وذلك بتشجيع الهجرة إليها والتقليل من عدد الفلسطينيين فيها؛ حيث ارتفعت نسبة الفلسطينيين في القدس إلى ٣٢٪ في العام ٢٠٠٥ والذي اعتبرته سلطات الاحتلال مقلقا لوجود قرار رئاسي إسرائيلي يحذر من ارتفاع النسبة لأكثر من ٢٨٪، وبما إن توقعات نمو السكان تشير إلى أنه في الخمس عشرة سنة القادمة سوف تصبح نسبة الفلسطينيين في القدس ٤٠٪ أي بزيادة مقدارها ٨٪، ويهدف المخطط إلى تقليص هذه النسبة إلى أقل من ٣٠٪ ليتماشى مع القرار الرئاسي.

جدار الفصل والمناطق العازلة:

بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٥ صدر أمر عسكري بإقامة ما يسمى بـ"عائق أمني" أي جدار الفصل العنصري شمالي القدس، يستند هذا الأمر لقانون تنظيم الاستيلاء على الأراضي في حالة الطوارئ



لسنة ١٩٤٩، وعليه وضع الأمر تحت تصرف وصلاحيات وزارة الدفاع الإسرائيلية وقسم إدارة العقارات.

ويهدف هذا الجدار إلى:

- فصل القدس الشرقية عن محيطها العربي في الضفة، وبالتالي شل الحركة التجارية والصناعية والسياحية للقدس العربية مما سيتسبب في تهجير الكثير من أبناء القدس لأسباب اقتصادية ومعيشية.

- سيمنع هذا الجدار المسلمين والمسيحيين من أبناء الضفة الغربية من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس، وهذا يتناقض مع حرية الأديان والمعتقدات التي تتغنى بها كافة الشعوب المتحضرة.

- يقتطع هذا الجدار من منطقة بيت لحم أراضي بطول ١٥ كيلو متر حتى الآن ويخلق مناطق عزل بين حدود بلدية القدس ومحافظة بيت لحم، في حين أن المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم - أي منطقة مسجد بلال بن رباح "قبر راحيل" - يحيطها جدار أسمنتي يتراوح طوله بين ٤-٩ أمتار بالإضافة لوجود شارع عسكري حالي وذلك لخلق منطقة عزل أمني. سوف يؤدي هذا الجدار إلى قطع العلاقة الفريدة بين مدينتي بيت لحم والقدس (مهد السيد المسيح وقبره) والتي تمتد منذ آلاف السنين حيث تربط بينهم روابط دينية واجتماعية وثقافية واقتصادية.

- البوابة الشرقية للقدس سيحيطها هي الأخرى جدار يتضمن مناطق شاسعة تضم مستعمرة معاليه أدوميم والمنطقة الصناعية مشور أدوميم "الكتلة الاستعمارية أدوميم". مما سيؤدي إلى إغلاق تام للمدينة وعزلها تمامًا عن باقي الضفة الغربية هذا بالإضافة إلى توسيع القدس وفقًا لمخطط القدس الكبرى.

- سينحصر بين هذا الجدار وبين حدود بلدية القدس حوالي ١٥ ألف نسمة من الفلسطينيين المقدسيين حاملي الهوية الإسرائيلية من أهالي بلدة ومخيم قلنديا وأهالي كفر عقب وسميراميس، مما سيخلق حالة من الفوضى الإدارية والخدماتية والأمنية والقانونية في هذه المناطق؛ حيث ستستمر بلدية القدس في مطالبة هؤلاء السكان بدفع الضرائب المتعددة لاسيما ضريبة الدخل والأملاك -الأرنونا- والنفايات والخدمات... إلخ وكأنهم مواطنون إسرائيليون، في حين لن تقدم لهم الحقوق والخدمات التي يستحقونها مقابل هذه الضرائب سواء من إعادة التنظيم والتخطيط إلى تراخيص البناء والمجاري والنفايات والشؤون الاجتماعية والتعليمية.. إلخ مما يعني أن يجد هؤلاء أنفسهم بين فكي كمشاة سيضطر الفقراء منهم - وهم الغالبية- للرحيل للسكن خارج حدود



القدس. وهذا ما تريده الحكومة الإسرائيلية حيث سيسهل عليها حينئذ سحب الهوية المقدسية منهم وبالتالي وضع اليد على أملاكهم من قبل ما يسمى بحارس أملاك الغائبين، كما حدث للمئات من المقدسين قبل ذلك.

- يمكن رؤية الصورة الكاملة لمخطط عزل القدس عند تجميع المقاطع الشمالية والجنوبية والشرقية، هذا فضلا عن أن المنطقة الغربية محاطة من قبل القدس الغربية. مما يعني أن القدس ستكون محاطة من الجهات الأربع ومسيطر عليها من قبل إسرائيل، هذا بالإضافة إلى توسيع حدودها على حساب أراضي المحافظات المحيطة. وبهذا فإن عملية خنق التجمعات الفلسطينية حول المحافظات الثلاث متزايدة، وفي الوقت ذاته فإن عملية السيطرة على الأراضي الزراعية والمساحات المفتوحة تتزايد من أجل تجريد الفلسطينيين من معظم مصادره الطبيعية ومن أي إمكانية للتوسع العمراني في القدس مستقبلا. إن عملية ضم مناطق إضافية للقدس تشمل ضم المستعمرات الإسرائيلية وإبقاء التجمعات الفلسطينية خارجها أو إحاطتها بجدران وشوارع عسكرية. هذه العملية تتضمن ضم أكثر من ٧٠.٠٠٠ مستعمر للقدس إضافة لـ ٢٥.٠٠٠ مستعمر يقطنون القدس الشرقية، مما يعني أن عدد السكان في حدود ما يسمى القدس الكبرى سيكون قرابة النصف مليون يهودي.

- كشفت الصحف الإسرائيلية عن قرار صادر عن مجلس الوزراء الإسرائيلي في شهر يونيو من عام ٢٠٠٤، مفاده أن إسرائيل تعترم تطبيق قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. حيث أصدر القائد العسكري الإسرائيلي للمناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ أمراً عسكرياً يحمل رقم ٥٨ ويقضي بتعريف "الغائب" بالشخص الذي ترك المناطق المحتلة قبيل وخلال أو بعد حرب العام ١٩٦٧ ويمنح السلطة العسكرية الإسرائيلية حق الاحتفاظ بتلك الأراضي. يأتي القرار الإسرائيلي القاضي بتطبيق قانون أملاك الغائبين على مدينة القدس الشرقية كنتيجة مباشرة لجدار الفصل العنصري الذي تقوم إسرائيل ببنائه حول مدينة القدس وسائر مدن الضفة الغربية، مما يزيد التأكيد بأن إسرائيل غير عازمة على الوصول إلى سلام شامل مع الشعب الفلسطيني. إن إجراءات الهيئة العسكرية الإسرائيلية الهادفة إلى الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وتحويلها لمشروع الاستيطان كانت مدروسة بشكل دقيق، الأمر الذي مهد الطريق أمام الجيش الإسرائيلي للاستيلاء على مئات الآلاف من الدونمات.



نظرة مستقبلية لواقع القدس:

حين كانت مفاوضات السلام تتناول ملف القدس كان التركيز دومًا على القدس الشرقية وأحيائها وخاصة البلدة القديمة. إلا أن ذلك لا يعني أن المفاوضات تعنى فقط بالشرط الشرقي للمدينة أو أن المطالب والحقوق الفلسطينية تنحصر في ذلك الجزء. بل على العكس، فإن العملية السلمية، وإن كانت مبنية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عقب حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، فإن ذلك لا يعني أن الهدف منها هو معالجة تبعات هاتين الحربين فقط بل افترضت علاج الصراع من جذوره لكن الدعاية الصهيونية وآلة التضليل الإسرائيلية استطاعت أن توهم العالم أن السيادة الإسرائيلية على القدس الغربية تحصيل حاصل ومفروغ منها. وتسعى إسرائيل جاهدة إلى تحويل الأنظار عن مسألة القدس الغربية لما فيها من ثغرات تضعف موقفها التفاوضي. فحوالي ٧٠٪ من الأملاك في القدس الغربية ليست أملاكًا يهودية، منها ما هو أملاك خاصة عربية (٤٠٪) ومنها ما هو أملاك عامة وأوقاف إسلامية ومسيحية وبعضها أملاك تعود لأجانب (٣٠٪). وتتوزع هذه الأملاك على ٨ أحياء و٣٩ قرية كانت قد دمرت وهُجّر أهلها في عام ١٩٤٨، ولحسن الحظ، فإن تسجيل هذه الأملاك موثق بشكل جيد جدًا بالمقارنة بالعقارات المصادرة في باقي فلسطين.

ولعل أبرز ما تم طرحه مؤخرًا في مبادرات السلام هو الأطروحة الإسرائيلية المعروفة "ما لنا لنا وحدنا وما لكم لنا ولكم"، أي أن القدس الغربية هي لإسرائيل في حين أن المناطق العربية في القدس الشرقية تكون للفلسطينيين والمناطق اليهودية للإسرائيليين ويتم تقسيم البلدة القديمة إلى أحياء تكون فيها السيادة على ما يسمى بالحي اليهودي وجزء من الحي الأرمني وحائط البراق كما تطالب إسرائيل بمنحها أيضًا سيادة على جزء من الحرم القدسي الشريف.

التوصيات:

- حماية الوجود الفلسطيني في القدس وتعزيزه.
- حماية الموروث الثقافي والطبيعي في المدينة ومحيطها.
- المحافظة على الامتداد التاريخي الحضاري الاجتماعي لمدينة القدس بمحيطها الفلسطيني والعربي.
- تنمية المناطق الحضرية والريفية في القدس.
- تنمية المرافق العامة والبنية التحتية.



القدس والأقصى.. من رؤى حضارية

- تنمية الموارد الاقتصادية.
- منع وتحرير بيع الأرض العربية الفلسطينية لغير العربي.
- مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات الاقتصادية عليها.
- تشكيل لجان ضغط ومناصرة تضم في عضويتها مجلس الكنائس العالمي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.
- مطالبة منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس المنبثقة عنها برئاسة ملك المغرب بإيجاد استراتيجية عمل للمحافظة على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.
- مطالبة جامعة الدول العربية بالقيام بدور فعال لإنقاذ القدس.
- التأكيد على قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي الخاص بالجدار والذي دعا إلى هدم الجدار وإعادة الوضع لما كان عليه.



ملحق بالخرائط والصور التوضيحية

م	الموضوع
١	القدس في ظل الانتداب البريطاني حتى حرب عام ١٩٤٨
٢	المنطقة الدولية حسب قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ في العام ١٩٤٧
٣	تقسيم القدس
٤	مصادرة الأراضي
٥	التغيرات في حدود القدس الإدارية بين الأعوام ١٩٤٧ - ٢٠٠٣
٦	صور لمستعمرات إسرائيلية
٧	بناء المستعمرات والطرق الالتفافية: البلدة القديمة
٨	بناء المستعمرات والطرق الالتفافية: الطوق الداخلي
٩	بناء المستعمرات والطرق الالتفافية: محافظة القدس
١٠	تجمع مستعمرات الطوق الشمالي
١١	تجمع مستعمرات الطوق الشرقي - معاليه أودميم
١٢	تجمع مستعمرات الطوق الجنوبي - غوش عتصيون
١٣	المخطط الإسرائيلي للقدس الكبرى
١٤	مخططات توسعية للمستوطنات
١٥	عزل القدس
١٦	جدار العزل حول مدينة القدس
١٧	توسيع حدود القدس لتشمل مستوطنات معاليه أودميم وجفعات زئيف وجوش عتصيون
١٨	جدار الفصل والمناطق العازلة
١٩	عزل القدس: الجدار في أبو ديس
٢٠	الجدار في منطقة أر رام
٢١	الجدار في ٩ فبراير ٢٠٠٥
٢٢	المخططات الاستيطانية الإسرائيلية
٢٣	أسطورة النمو الطبيعي في المستوطنات الإسرائيلية



الطرق الالتفافية الإسرائيلية	٢٤
عدد الحواجز في ديسمبر ٢٠٠٤	٢٥
مخطط شارون لدولة فلسطينية مؤقتة	٢٦
مخطط الحكومة الإسرائيلية	٢٧
الضفة الغربية الفلسطينية	٢٨
المستوطنات والطرق الالتفافية الإسرائيلية	٢٩
المخطط الإسرائيلي لأسرلة الضفة الغربية	٣٠
مخططان على نفس الأرض	٣١

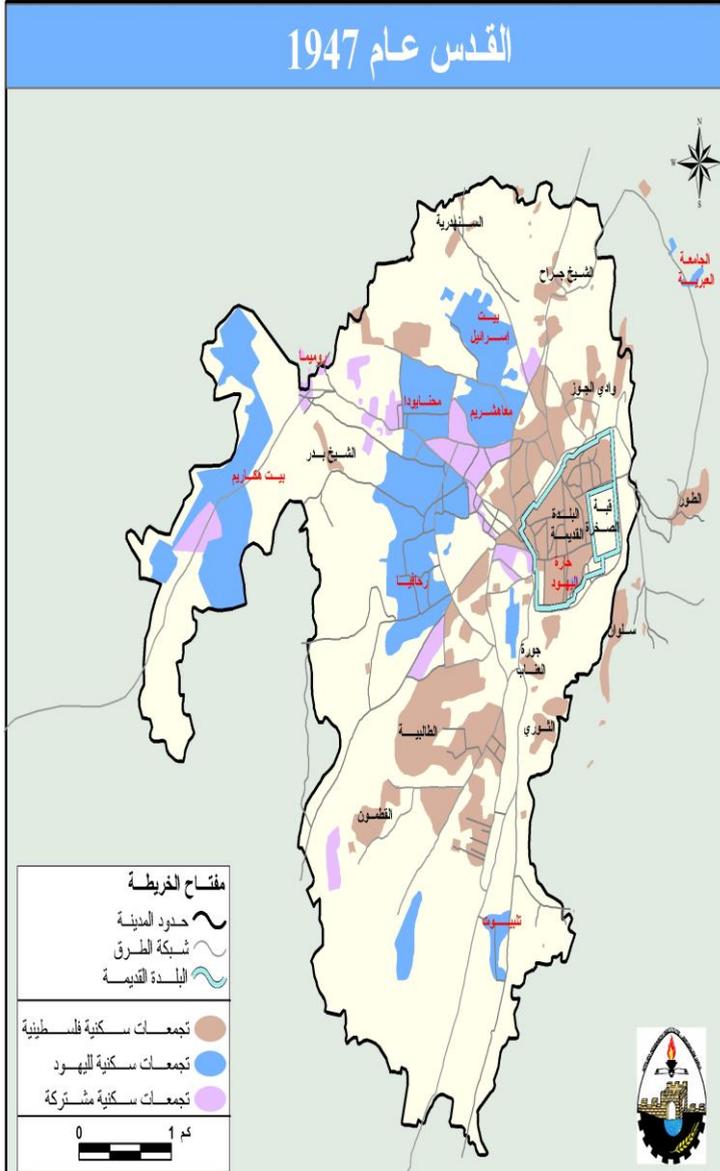


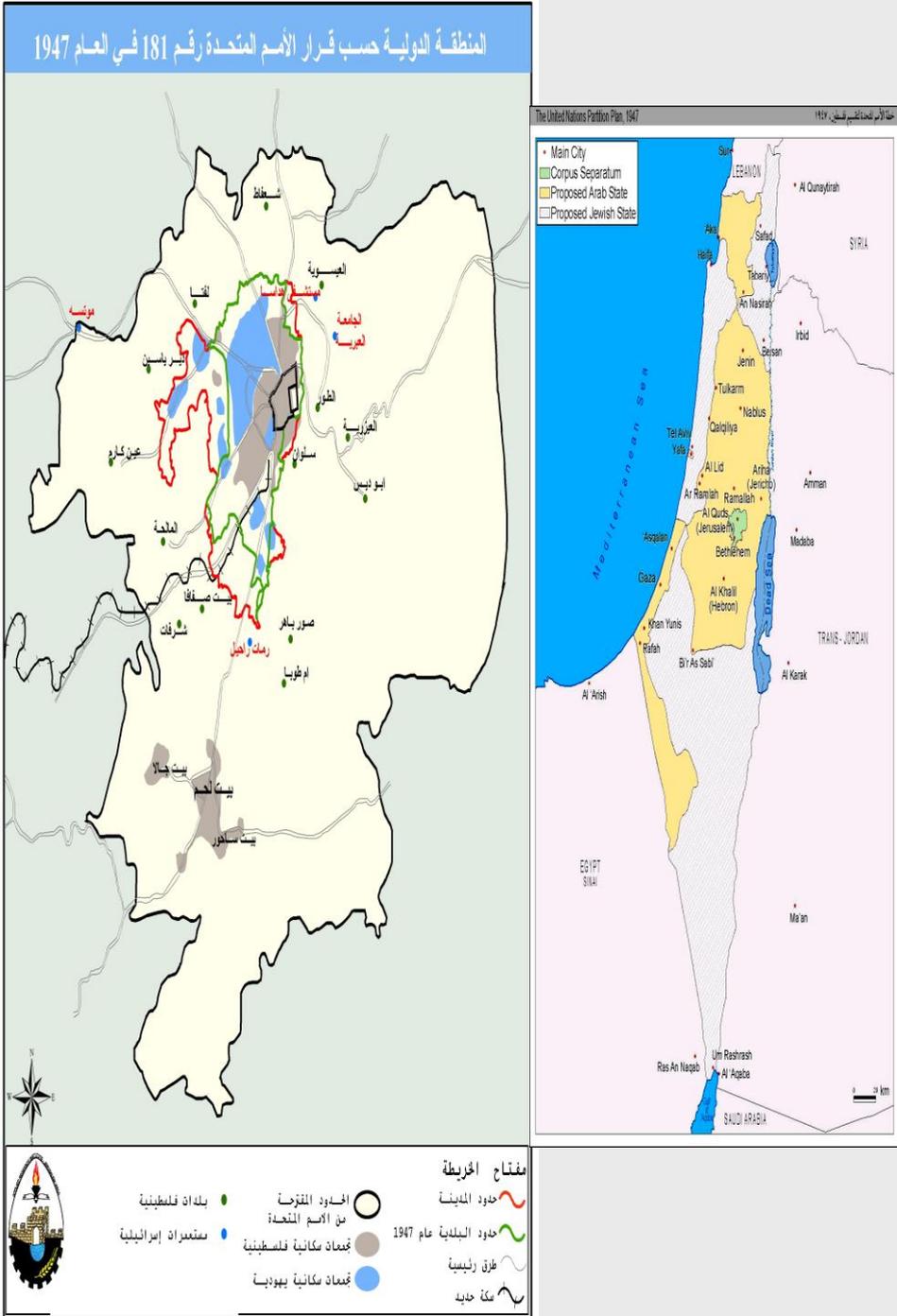
ما تبقى من القدس في ظل الهجمة الاستعمارية الإسرائيلية

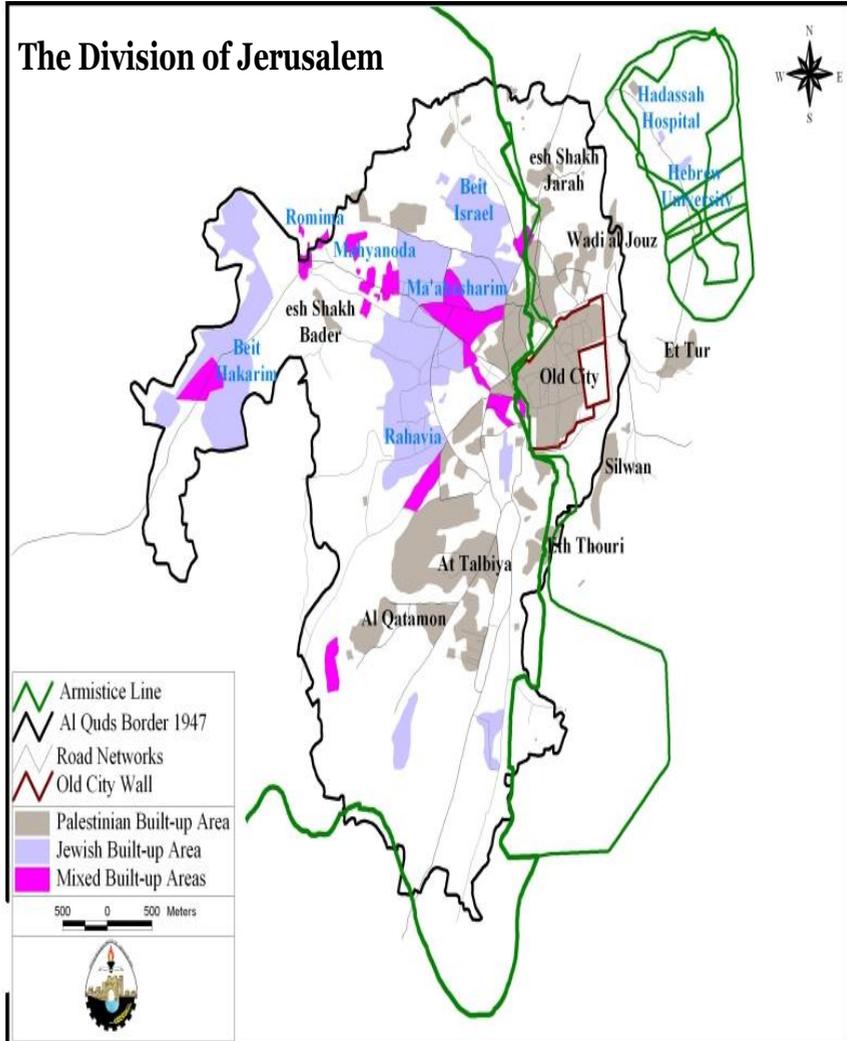




القدس في ظل الانتداب البريطاني حتى حرب ١٩٤٨

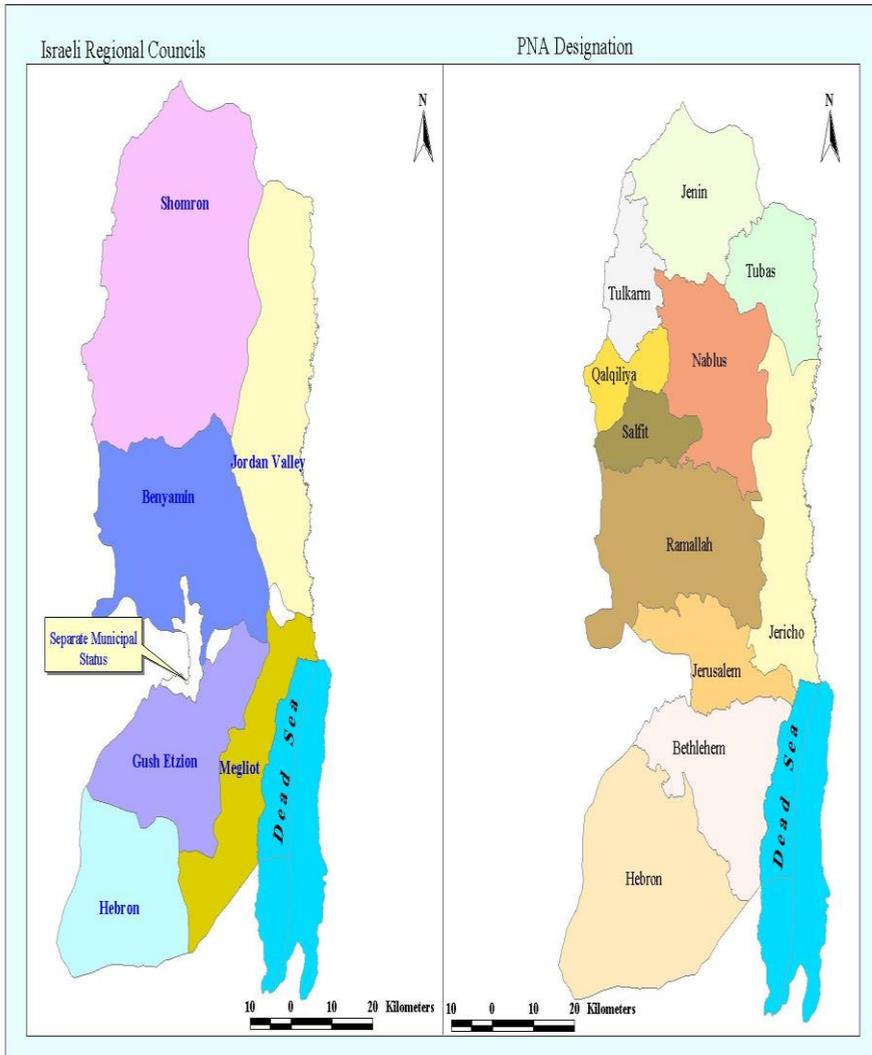






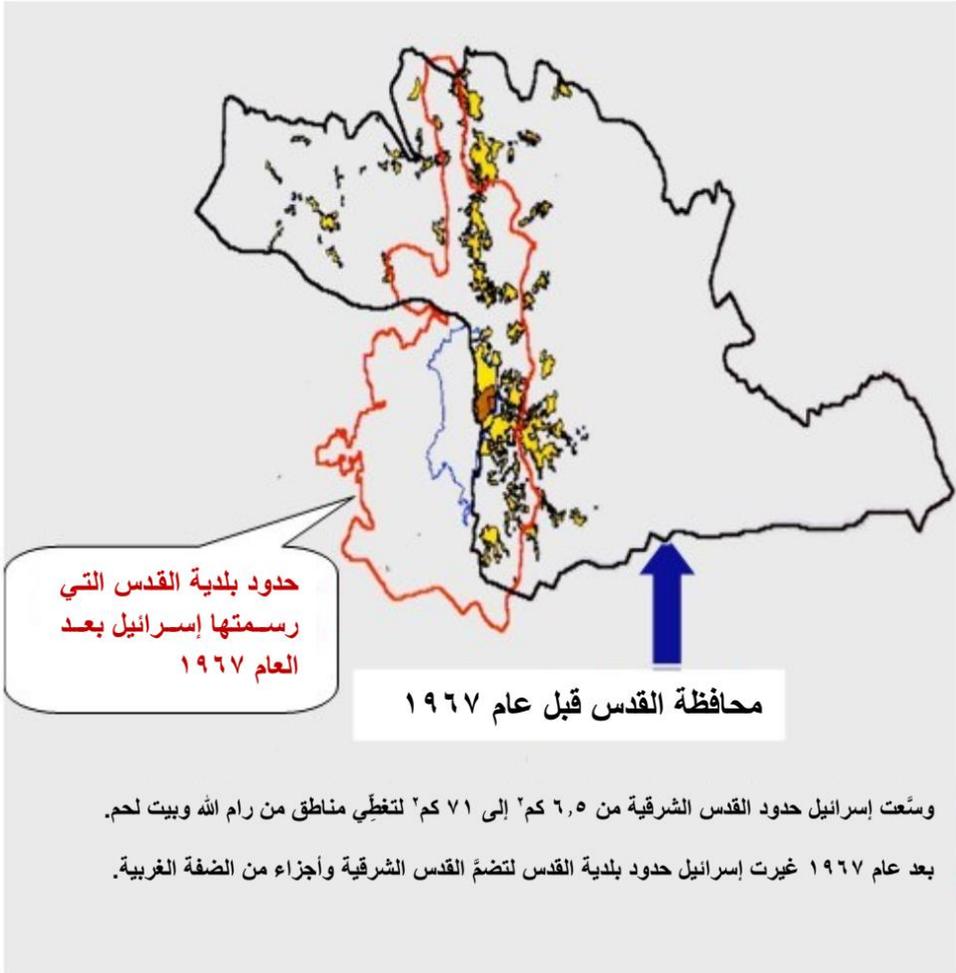


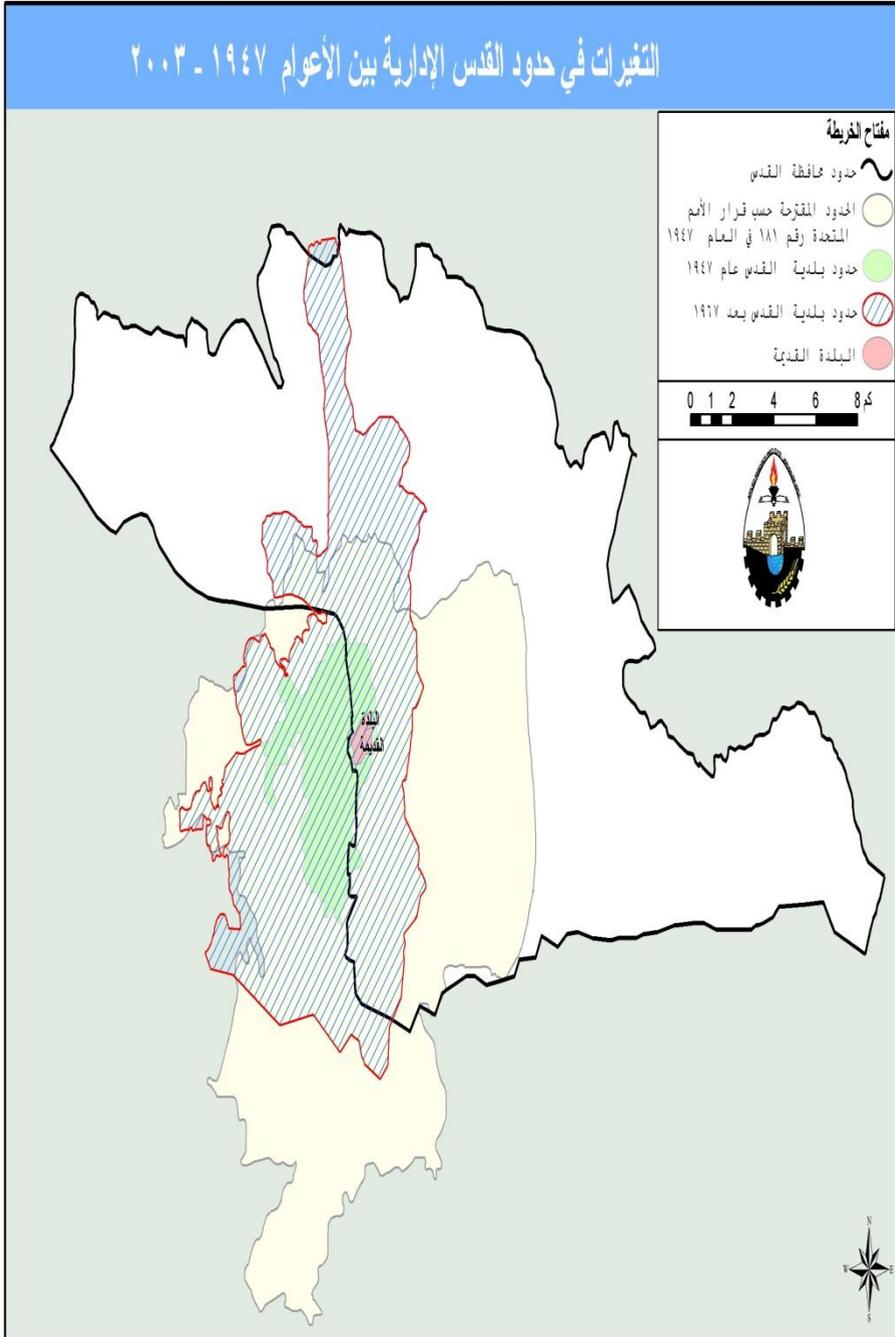
مصادرة الأراضي





مصادرة الأراضي







January 1997



October 2004



← **Abu Ghneim Settlement.**
Established in 1997



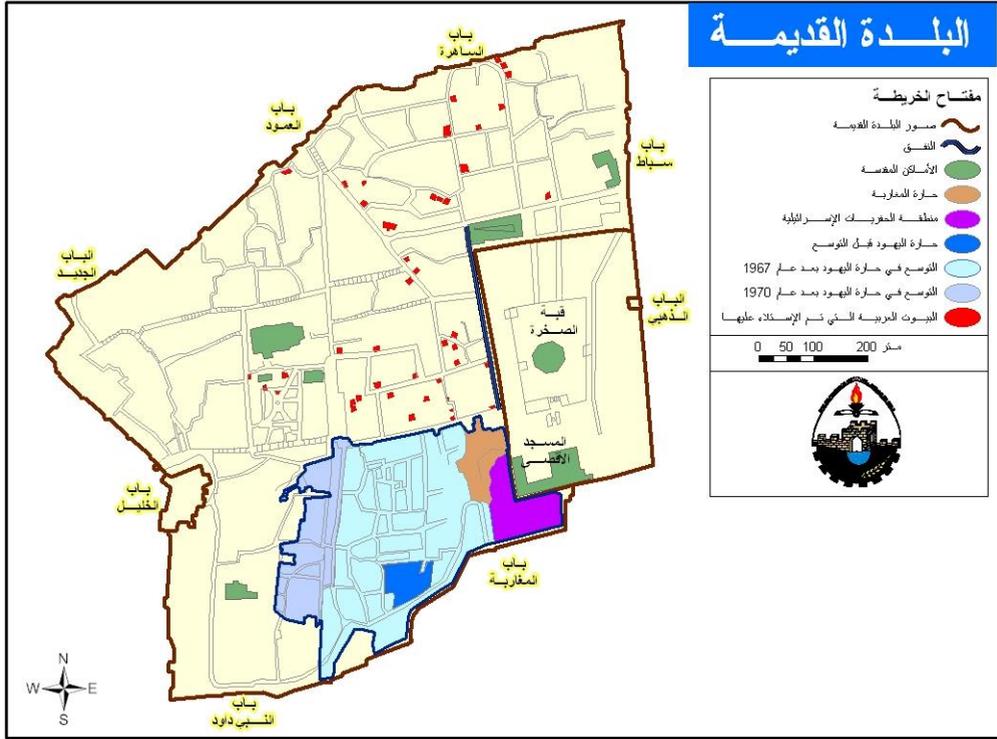
Ma'ale Adumim Settlement.
Established in 1983.

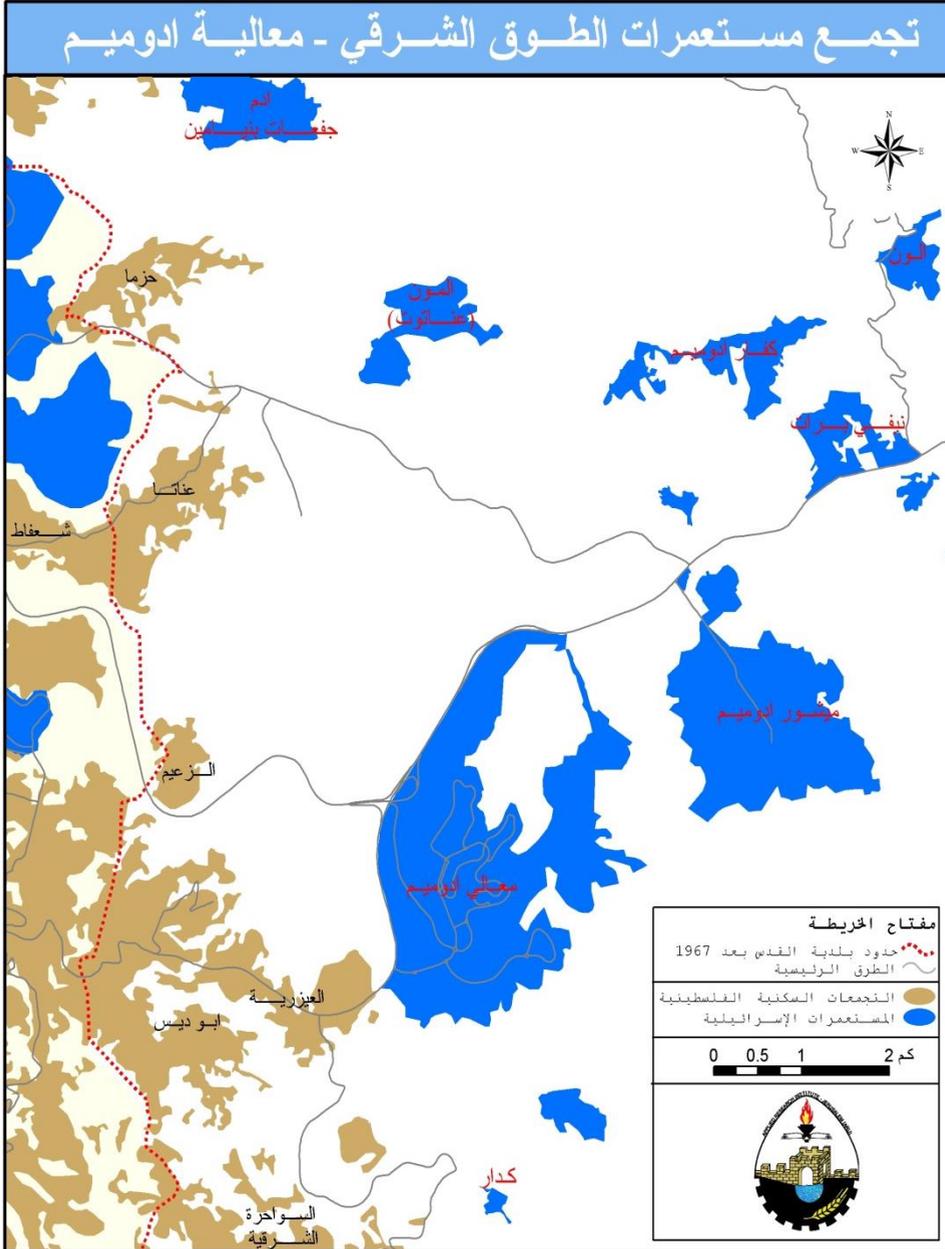
→ **The largest Israeli settlement
in the West Bank**

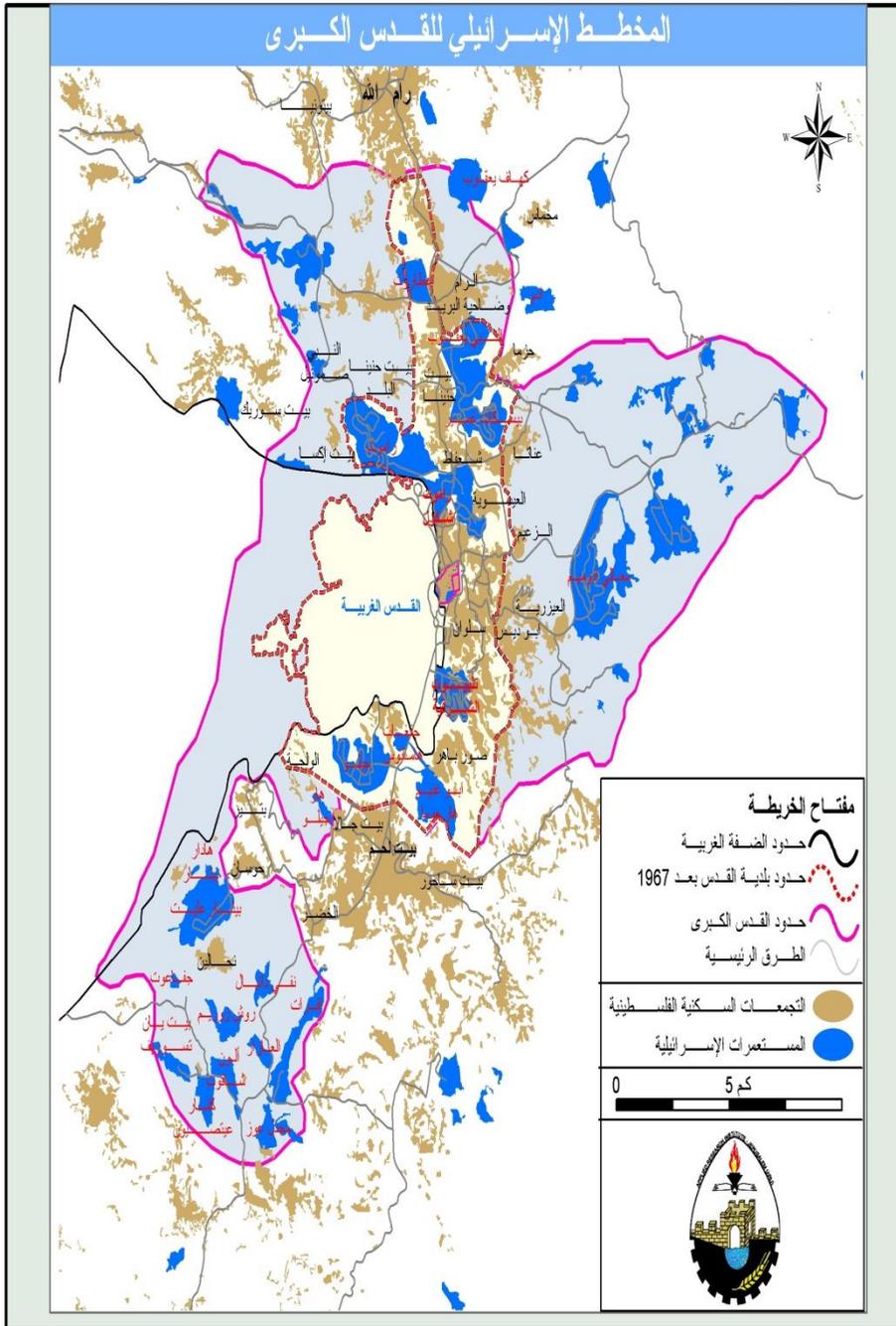




بناء المستعمرات والطرق الالتفافية









مخططات توسعية للمستوطنات



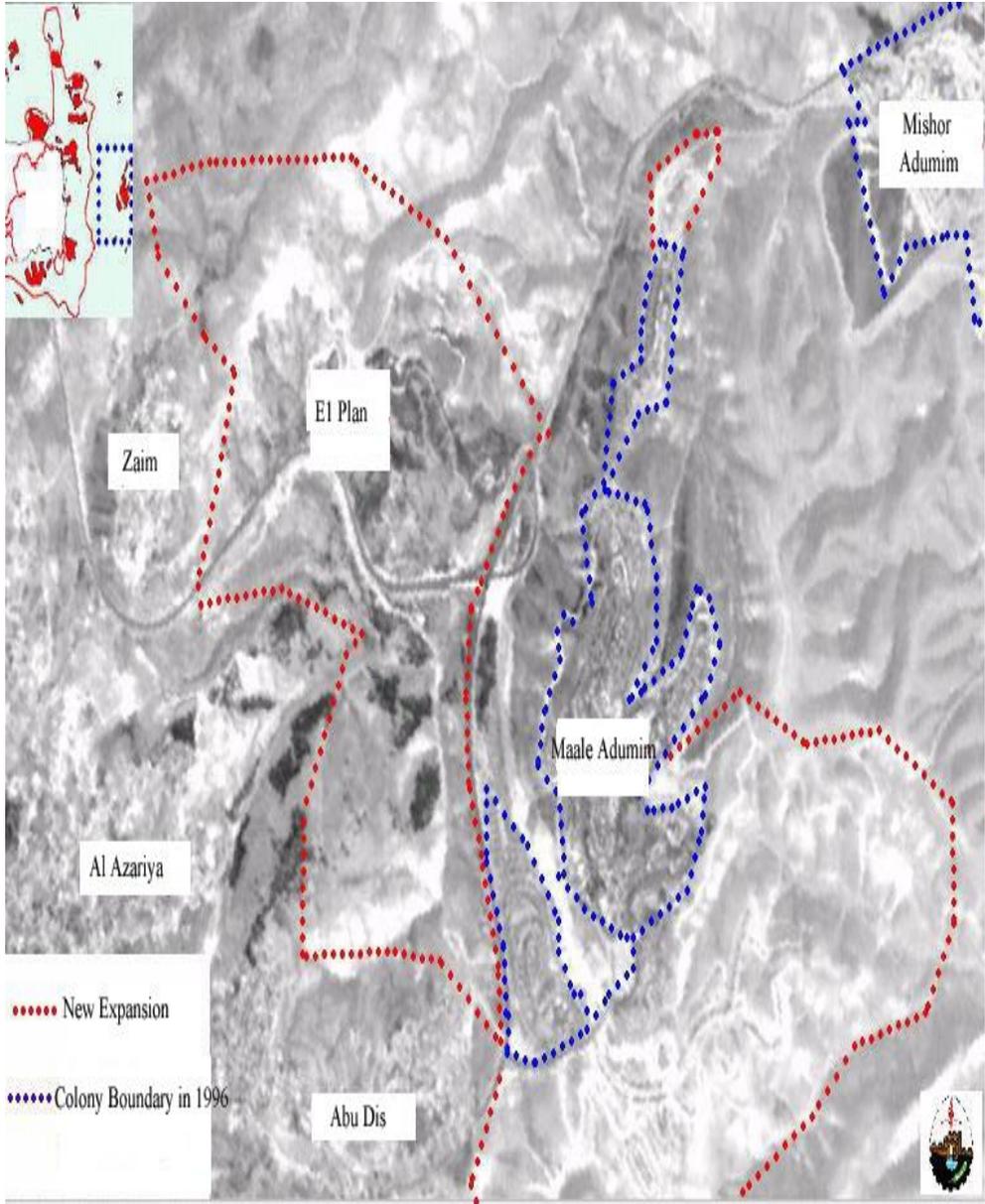


مخططات توسعية للمستوطنات



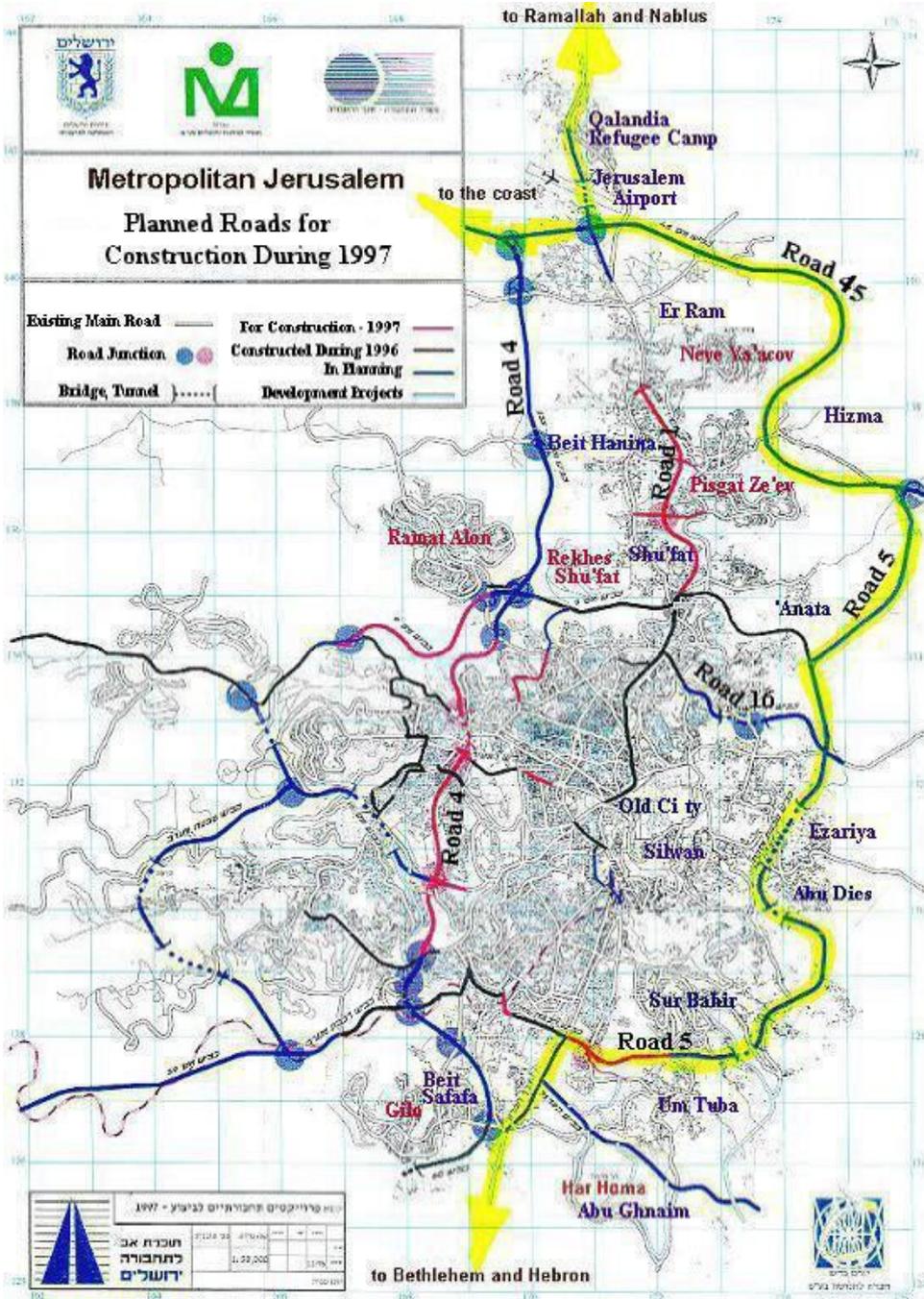


مخططات توسعية للمستوطنات



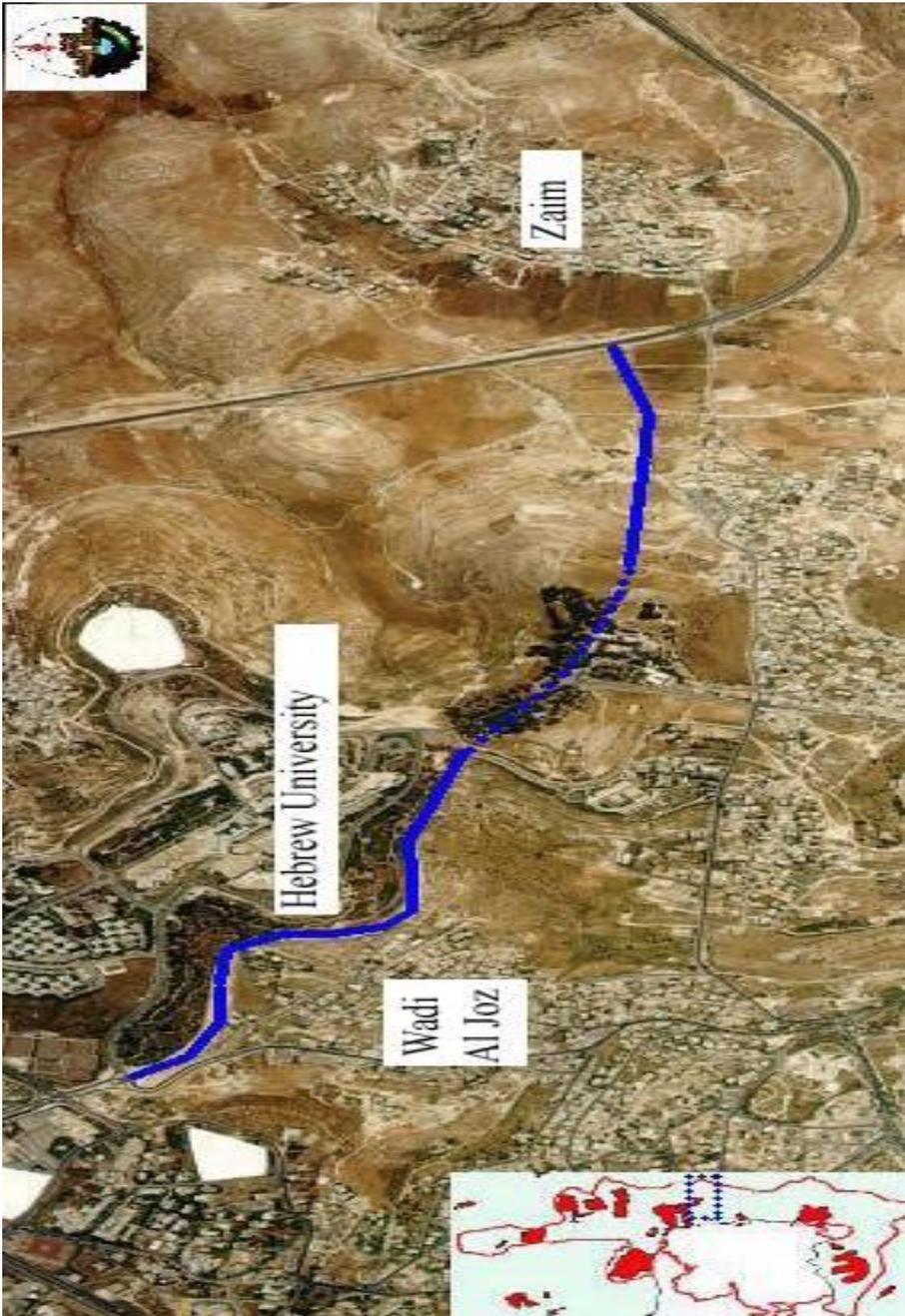


مخططات توسعية للمستوطنات



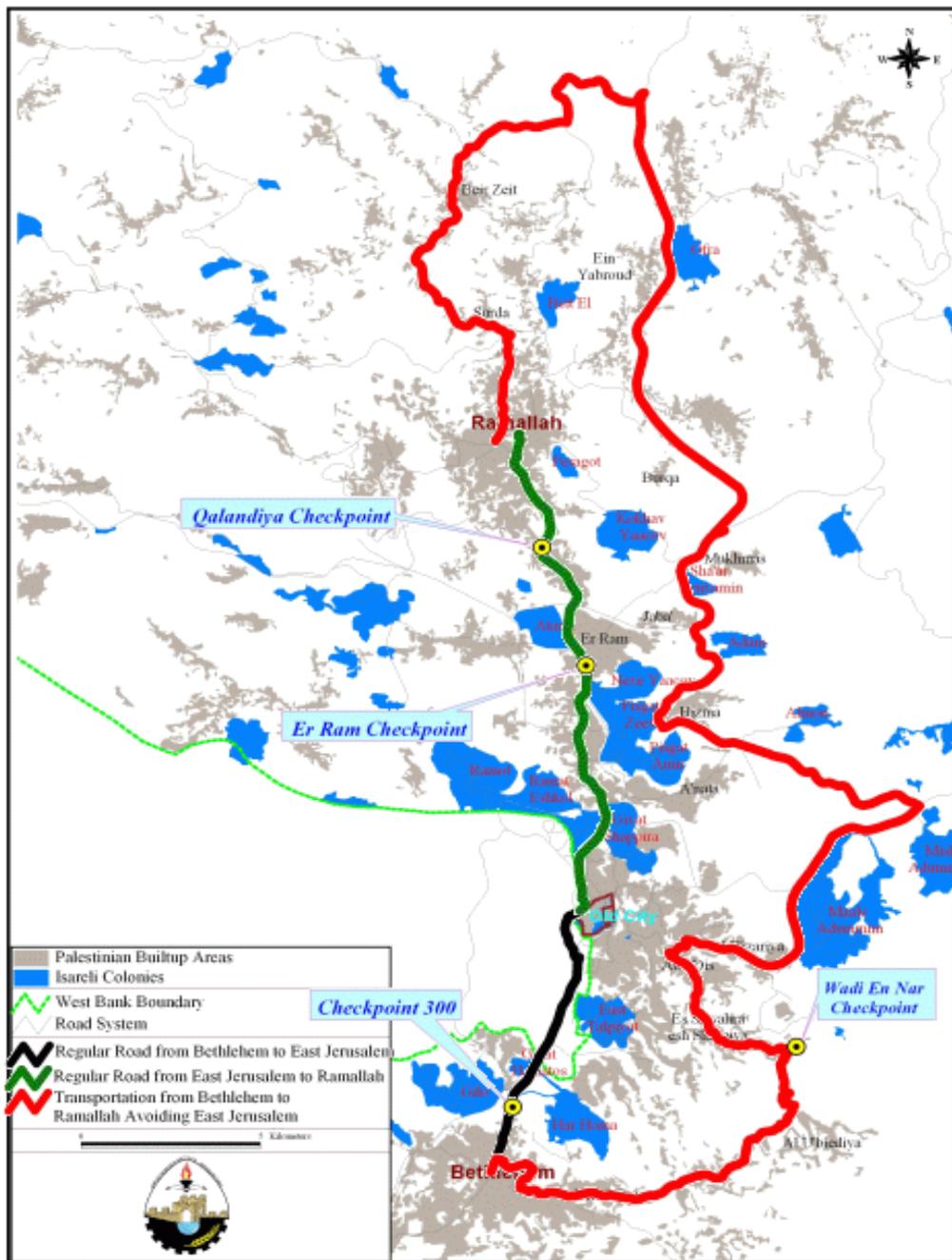


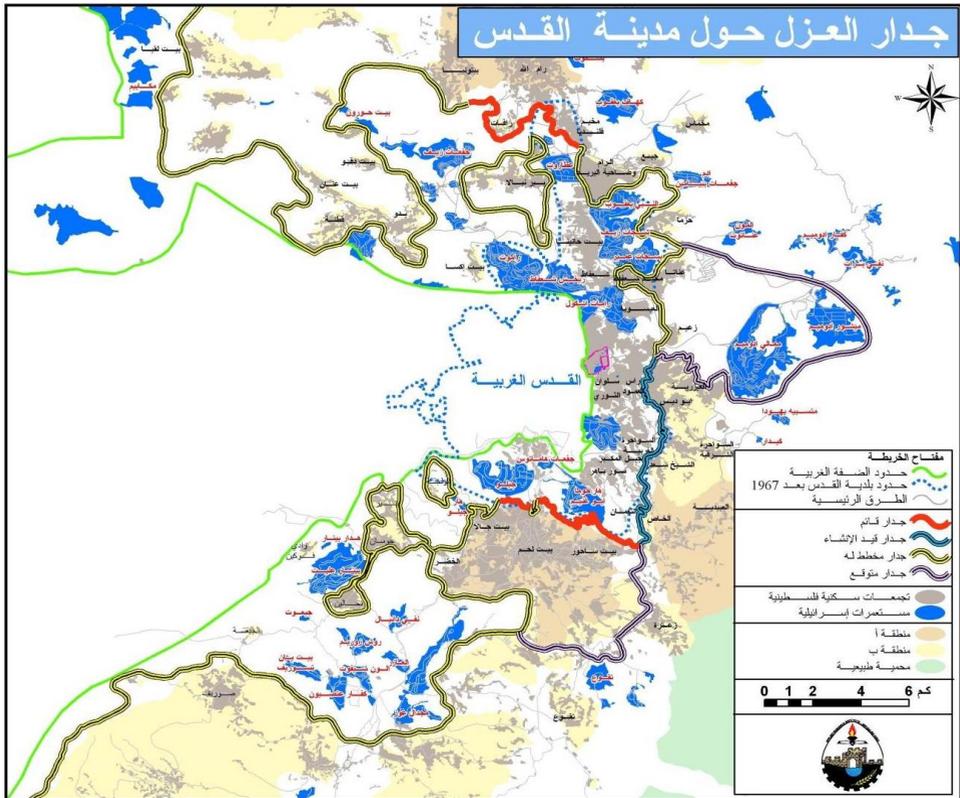
مخططات توسعية للمستوطنات

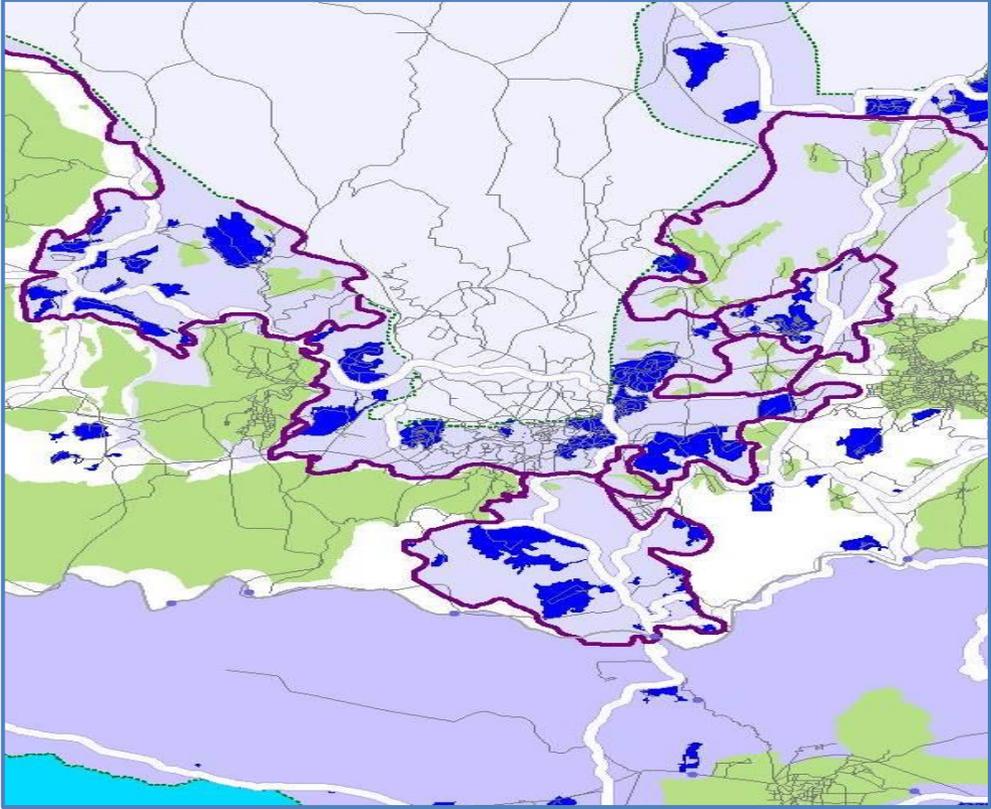




عزل القدس





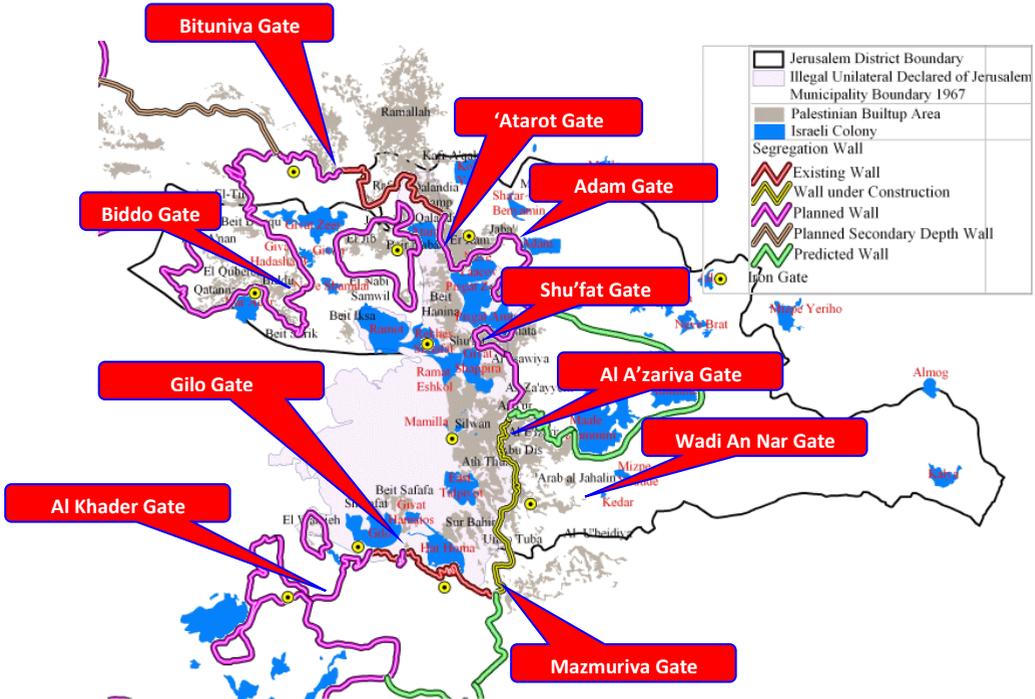


توسيع حدود القدس لتشمل مستوطنات معاليه أدوميم

وجفعات زئيف وجوش عتصيون



جدار الفصل و المناطق العازلة





عزل القدس

الجدار في أبو ديس

تقع مدينة أبو ديس الفلسطينية جنوب شرق القدس، ويقطن بها ما يزيد عن ١١٥٠٠ فلسطيني، وهي تعد مركزاً حيويًا للعديد من التجمعات الفلسطينية المحيطة؛ السواحة الشرقية والغربية، والشيخ سعد، والعيزارية.





الجدار في منطقة الرام

في ٢٨ مايو ٢٠٠٤ بدأت الجرافات العسكرية الإسرائيلية في إعداد أرض منطقة الرام (البوابة الرئيسية بين رام الله والقدس، ٧ كيلومترات شمالي مدينة القدس) لبناء الجدار الفاصل. والجدار الآن يحد من حركة الناس والمركبات على الطريق المؤدي إليه.



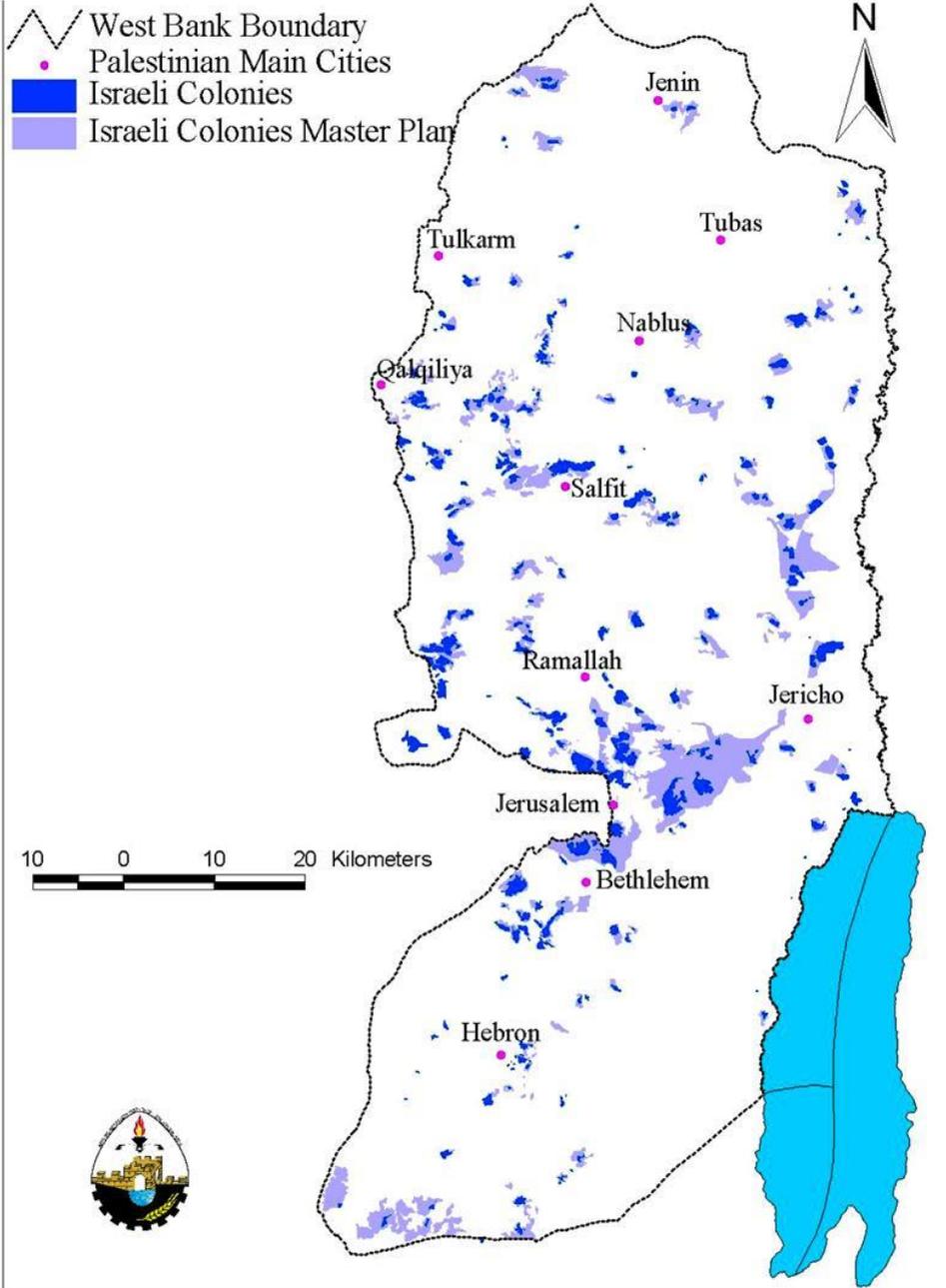


٩ فبراير ٢٠٠٥





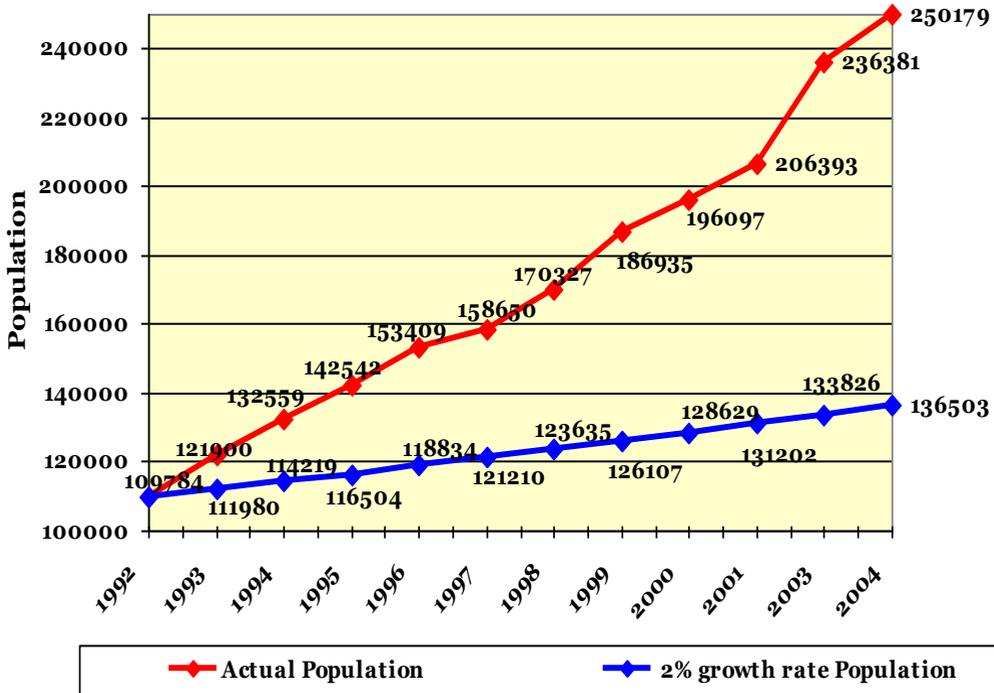
Israeli settlements master plans





أسطورة النمو الطبيعي في المستوطنات الإسرائيلية

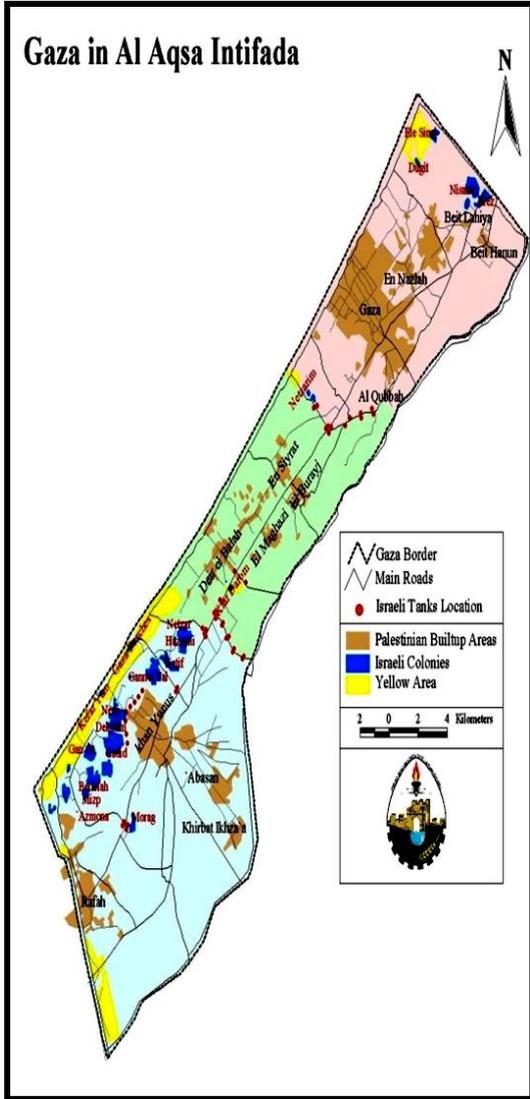
Israeli Settlements Population Growth 1992 - 2004
(Excluding East Jerusalem)



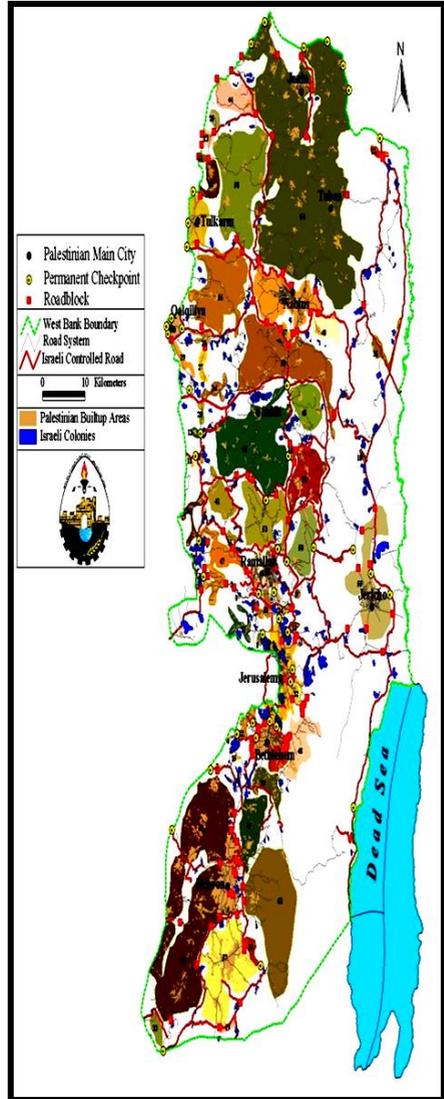


الطرق الالتفافية الإسرائيلية مقيّمة قطاع غزة

الضفة الغربية



٣ كانتونات



٦٤ كانتوناً مستقلاً



عدد الحواجز في ديسمبر ٢٠٠٤



عدد الحواجز	نوع الحاجز
٨٥	نقاط تفتيش عسكرية (دائمة ومؤقتة)
٩٩	كتل أسمنتية لمنع دخول المركبات
٢٠٠	متاريس أرضية لمنع دخول المركبات
٣٤	بوابات على مداخل الطرق (مواعيد فتح وغلق البوابات تتحكم فيها السلطات العسكرية الإسرائيلية)
٢٣	بوابات في الجدار للاستخدام من قبل الفلسطينيين (مواعيد فتح وغلق البوابات تتحكم فيها السلطات العسكرية الإسرائيلية)
٤٤١	الإجمالي





خطة شارون لإقامة دولة فلسطينية مؤقتة مكونة من قطاعات منفصلة (جيتو)

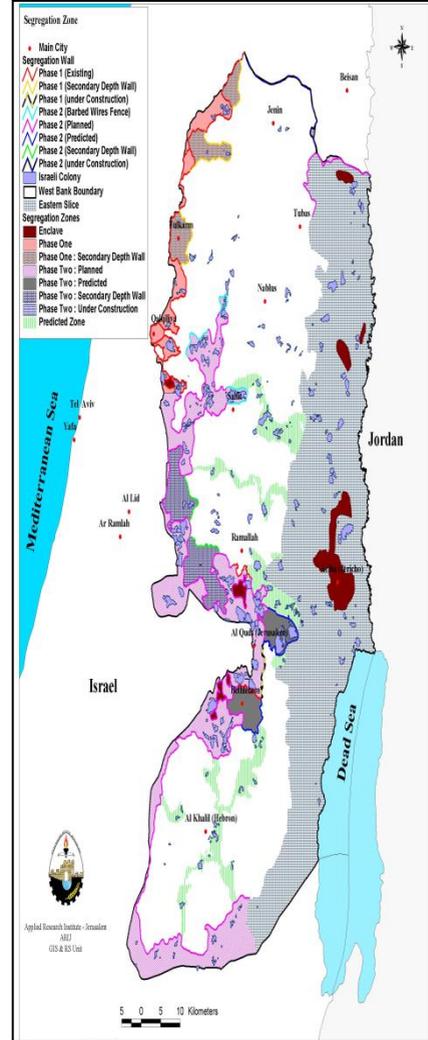
تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة
قطاعات طولية: قطاع أمني غربي -
شمالى، قطاع أمني شرقي، والمساحات
الفلسطينية المتبقية في الوسط.

١- لا عودة إلى حدود ١٩٦٧.

٢- لا عودة للاجئين الفلسطينيين.

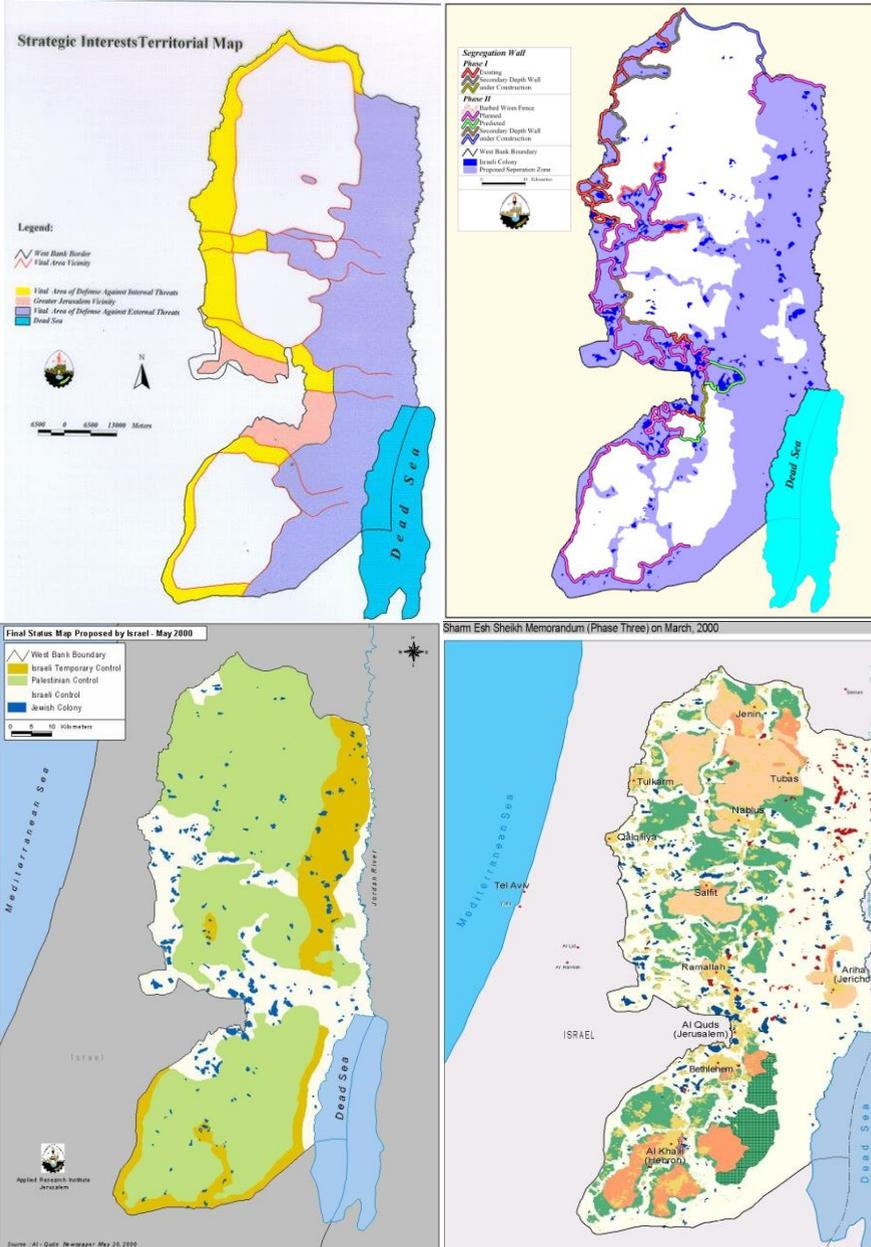
٣- الاعتراف بمسار مخطط الفصل
في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤- قبول الاحتفاظ بالكتل
الاستيطانية الخمس.





مخطط الحكومة الإسرائيلية



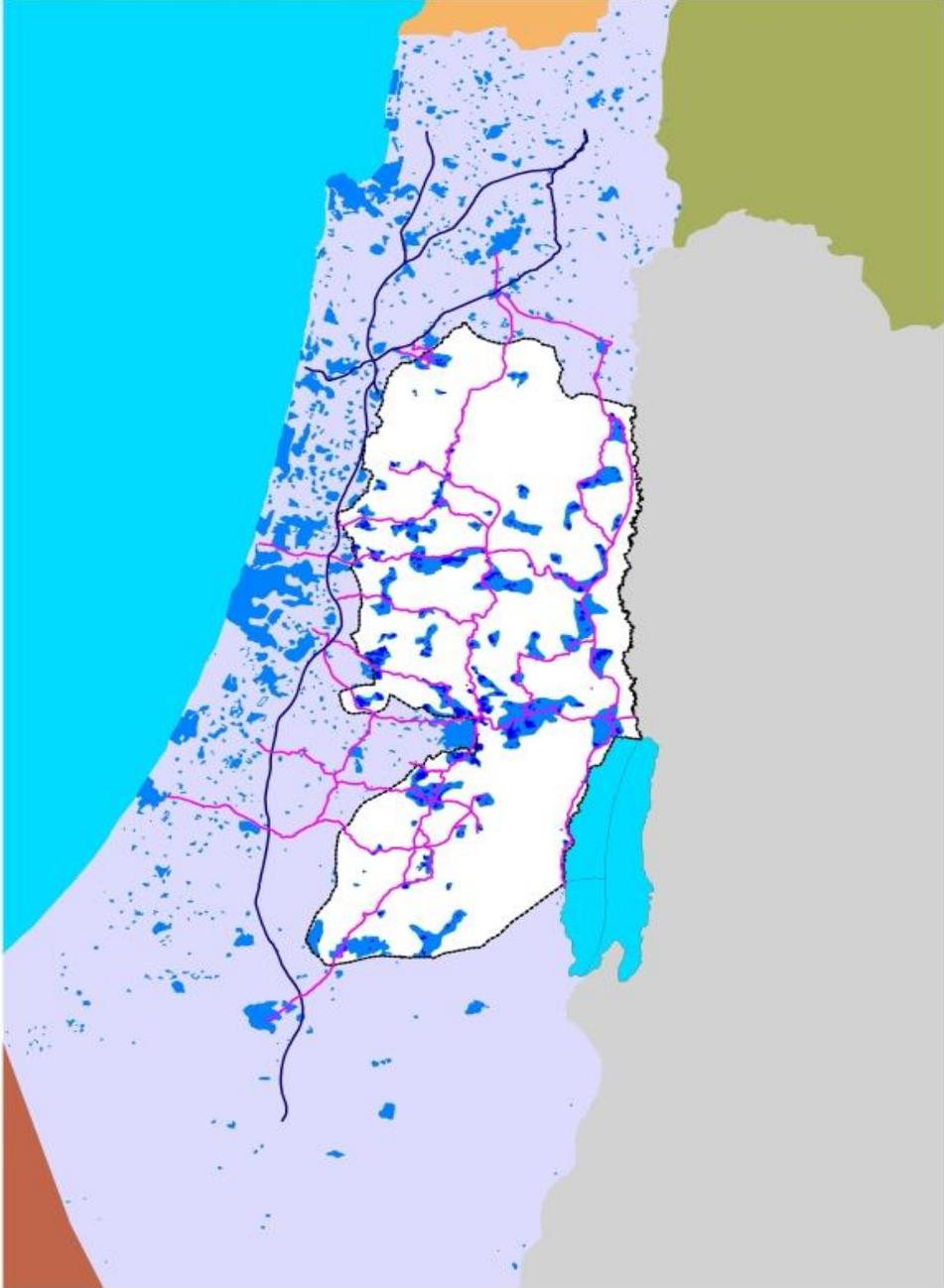


الضفة الغربية الفلسطينية



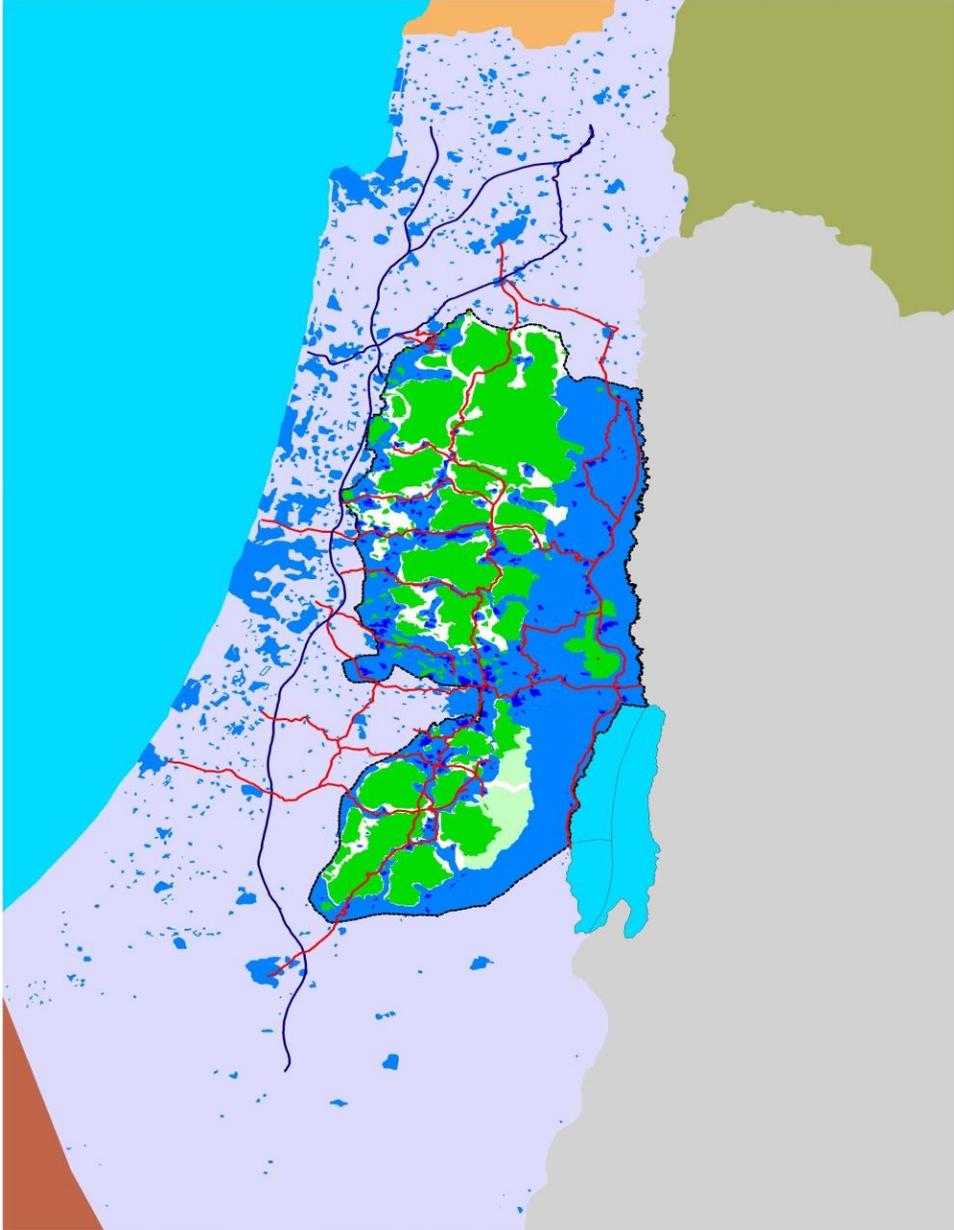


المستوطنات والطرق الالتفافية الإسرائيلية



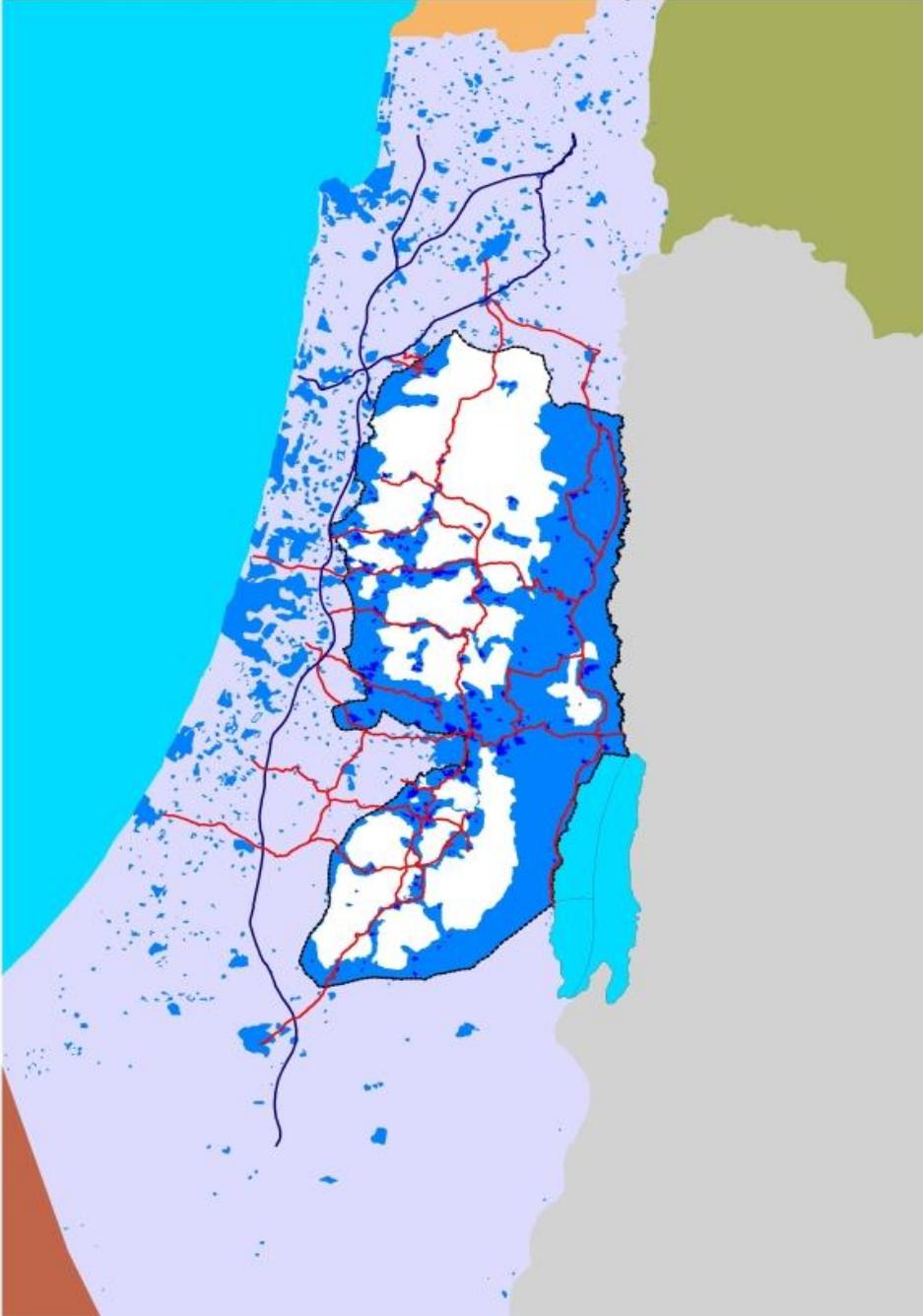


المخطط الإسرائيلي لأسرلة الضفة الغربية





مخططان على نفس الأرض







القدس في خطر





الثقافي والسياسي في الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس

قراءة في تفاعلات الأمة مع قضية القدس عام ٢٠١٠(*)

أمجد أحمد جبريل(**)

مقدمة:

مع مطلع عام ٢٠٠٩ دخل صراع الأمة مع الكيان الإسرائيلي مرحلة جديدة، أصبح عنوانها الأبرز المطلب الإسرائيلي-الأمريكي للعرب بأن يعترفوا بيهودية الدولة، وألا يتمسكوا بمطلب تجميد الاستيطان الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية، في إطار متطلبات استكمال عملية التسوية التي تريد إسرائيل والقوى الداعمة لها حسم نتائجها بأسرع ما يمكن استثمارًا لحالة الضعف الفلسطينية والعربية التي تمثل عملية التسوية أحد وجوهها الكثيرة.

وقد بدا صعود رموز اليمين المتطرف في انتخابات الكنيست الثامنة عشر (فبراير ٢٠٠٩) كأنه إعلان صريح عن تجديد جوهر هدف الحركة الصهيونية المتمثل في قيام الدولة اليهودية وضمها بقائها وتفوقها، عبر استخدام القوة الباطشة و"إرهاب الدولة" المنظم وتوظيف الدعم الخارجي، دون أدنى التفات إلى انعكاس ذلك على حقوق الشعوب الأخرى في المنطقة، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني.

ويبدو أن طي قادة إسرائيل لصفحة حل الدولتين عملياً عبر تكثيف الاستيطان، واستمرار بناء جدار الفصل العنصري، وتسريع وتيرة تهويد القدس، والمطالبات المتكررة على لسان وزير الخارجية العنصري أفيغدور ليبرمان بتأجيل التسوية مع الفلسطينيين عشر سنوات أخرى، وعودة الخطاب السياسي الإسرائيلي إلى التركيز على مصطلح "يهودية الدولة"، كل ذلك يكشف عن دلتين واضحتين لسياسات حكومة بنيامين نتنياهو؛ إحداهما الرغبة الجامحة في إعادة تأكيد هوية دولة الاحتلال، وتعميق صلتها بالجماعات اليهودية في العالم الخارجي، وإبراز أهميتها الثقافية لدول الغرب ومؤسساته بعد أن تآكلت أهميتها الاستراتيجية وتعمق مأزق الشرعية الذي تعاني

(*) نشرت هذه الدراسة في: سلسلة أمي في العالم، العدد العاشر: الحالة الثقافية للعالم الإسلامي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١).

(**) باحث مختص في الشؤون العربية والإقليمية.



منه، وفي كل ذلك تلعب قضية القدس وسياسة تهويدها وتمويل استيطانها وطمس طابعها الحضاري دورًا محوريًا محررًا للتفاعلات الإسرائيلية والصهيونية عبر العالم، وهو دور يكشف عن تداخل الأبعاد الثقافية والسياسية والاستراتيجية في هذه القضية الخطيرة بالنسبة للأمة الإسلامية وهوية هذه المنطقة.

أما الأمر الآخر فيتعلق بتوجيه رسالة واضحة للأطراف العربية والإقليمية حول السقف الذي تطمح إسرائيل أن تنتهي إليه عملية التسوية والمفاوضات بمستوياتها المختلفة المباشرة وغير المباشرة في نطاق نهاية عام ٢٠١٢، أي قبل انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما، مع حرص إسرائيل على إظهار تأييد المواقف الرسمية الغربية لها في المحافل والمؤسسات الدولية، بما يقنع الأطراف العربية والإقليمية بالكف عن إعادة الصراع العربي-الإسرائيلي إلى مؤسسات الأمم المتحدة سواء أكانت مجلس الأمن أم الجمعية العامة أم هيئة اليونسكو أم المحكمة الجنائية الدولية، وذلك في إطار محاولات نزع الشرعية عن إسرائيل ومقاطعتها التي بدأت تتزايد منذ نهاية حرب غزة وصدور تقرير جولدستون في سبتمبر ٢٠٠٩، ربما بما يبنى بتحويلات إيجابية تحدث على الصعيدين الدولي والإقليمي، ستنعكس إن عاجلاً أو آجلاً لمصلحة قضية فلسطين.

منهجية التقرير وتقسيمه وحدود المعالجة:

يقع هذا التقرير ضمن عالم الأحداث والتفاعلات، ويتبنى منهجية رصدية مقترنة بدرجة من التحليل والتفسير. ويركز أساساً على الأحداث ذات الطابع الثقافي/السياسي التي عاشتها قضية القدس في عام ٢٠١٠ على مستويين؛ مستوى فعل التهويد الصهيوني والطمس الثقافي واستلاب الهوية، ومستوى مقاومة الأمة وجهودها في مختلف دوائرها في مواجهة هذا التهويد. كما يعتني التقرير أيضاً بالأدوات التي استعان بها هذان الطرفان المتصارعان على القدس، مع محاولة تحليل دلالات ذلك على حال طرفي الصراع ومن ثم على مستقبل قضية القدس ومآلاتها.

يبدأ التقرير بتوضيح الأبعاد الثقافية والسياسية في الاستراتيجية الصهيونية لتهويد القدس وفلسطين لإعطاء خلفية تاريخية/سياسية تمهد لتناول خصوصية قضية القدس ومستجداتها في عام ٢٠١٠. في الجزئية الثانية يتضمن التقرير تحليلاً لبعض أفكار نتنياهو حول القدس، ودلالات علنية سياسات حكومته إزاء القدس في الخطاب والرؤية والسياسة العملية. ثم ينتقل التقرير ثالثاً إلى تحليل تصدي الدوائر المختلفة في الأمة لسياسة تهويد القدس؛ فيتم التعرض لجهود الأمة لمنصرة القدس في عوالم الأحداث والأفكار والأشخاص والتنظيمات والتفاعلات عبر القومية. وأخيراً تأتي الخاتمة.



وبناء عليه ينقسم التقرير إلى قسمين؛ أحدهما يحلل الاستراتيجية الصهيونية لتهويد القدس وبعض أفكار تنبئها حول القدس، ودلالات سياسات حكومته إزاء القدس. أما القسم الثاني من التقرير فيرصد كيفية تفاعل دوائر الأمة المختلفة مع قضية القدس على مدار عام ٢٠١٠.

أولاً- موقع الأبعاد الثقافية والدينية والسياسية من الصراع على القدس

ربما لا يتسنى فهم المقاربة الإسرائيلية لمدينة القدس، بما تمثله من مكانة بالغة الأهمية في الوجدان اليهودي والمشروع الصهيوني، وبما هي مورد من موارد الإجماع الصهيوني-اليهودي، دون إدراك عناصر التصور الإسرائيلي لمستقبل الدولة اليهودية ومصالحها. ففي القدس يجتمع الثقافي بالسياسي، والاقتصادي بالاستراتيجي، والديني بالمادي في منظومة متكاملة تكشف ارتباط وحدة الدولة لدى اليهود ببناء "الهيكل المزعوم" مكان المسجد الأقصى المبارك، مما يضفي على القدس "أهمية قومية وسياسية من حيث كونها مفتاح القضية الصهيونية، ورمز كيان الدولة اليهودية الموحدة في عصر ملوك بني إسرائيل"^(١).

والقدس كذلك مهمة أيضاً، أو هي أشد أهمية، بالنسبة لفلسطين وأمّتها العربية والإسلامية ولقيم التعايش الإنساني الحضاري الفريد؛ فهي مدينة مثقلة بأعباء السياسات والأطماع والاحتلال والعدوان الخارجي من جهة، ومحمّلة بإحساءات الثقافة والتاريخ والحضارة والقداسة من جهة أخرى؛ فاستقراء تاريخ القدس العربية يكشف عن موقعها المركزي في المنظومة الحضارية للإسلام، حتى يمكن أن يُقال إن تاريخها أصبح يعكس صورة دقيقة للذات الإسلامية حال قوتها وازدهارها وكذا حال ضعفها وتراجعها.

ثمة أربعة أشكال من الارتباط توضح علاقة الإسلام والمسلمين بالقدس؛ أولها هو الارتباط التعبدي؛ إذ استقبل المسلمون بيت المقدس في صلاتهم ستة عشر شهراً، وحثّ الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام على زيارته والصلاة فيه. وثانها هو الارتباط الحضاري والثقافي القائم على ما أسهم به الإسلام (بعضوره المختلفة من الخلافة الراشدة إلى الدولة العثمانية) في عمارة القدس من إضافات عمرانية تتمثل في المساجد ودور العلم والزوايا ومئات العقارات الوقفية

(١) نقلا عن: د. محمد شوقي عبد العال، السيادة على القدس: دراسة للدعاوى الإسرائيلية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٣٣، يونيو ٢٠٠٠، ص ٣٣٧.
وللاطلاع على نقد تنظيري لمفهوم "الهيكل" ودراسة لتطوره ودلالاته، راجع: د.عبد الوهاب المسيري، انهيار إسرائيل من الداخل، (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٢)، ص ١٢٣-١٥٣.



والمستشفيات. وثالثها الارتباط السياسي الذي يبرزه حكم العرب والمسلمين لهذه المدينة منذ الفتح الإسلامي لها عام ٦٣٨ م وحتى استيلاء الاحتلال البريطاني عليها في ١٢/٩/١٩١٧، باستثناء فترة حروب الفرنجة (المعروفة بالحروب الصليبية). ورابعها هو الارتباط التاريخي؛ إذ لم يشتر التاريخ إلى أقدم من اليبوسيين والكنعانيين العرب في إنشاء المدينة والسكن فيها، وهو ما يدل عليه أول اسم لها وهو "يبوس"، ثم "أور- سالم" أي مدينة سالم أو مدينة السلام، وسائر أسمائها الأخرى، باستثناء اسم "إبلياء" وهو تعريب لاسم "إيليا كابيتولينا"^(١).

إن هذا التاريخ الممتد يكشف بوضوح عن عمق الصراع على القدس وأوجهه المتعددة من الثقافي إلى السياسي إلى الاقتصادي إلى الاستراتيجي والحضاري. والواقع أن كثيراً من الدراسات العربية حول القدس وقضيتها ومصيرها قد ركزت على دور القوة العسكرية والاستيطان اليهودي في حسم هذه القضية، إلا أن قليلاً من تلك الدراسات اهتمت بتمحيص الحزمة الواسعة من أدوات التهويد التي استخدمتها دولة الاحتلال لتعزيز نتائج توظيف الأداة العسكرية، ومنها أدوات ثقافية ودعائية واقتصادية تقوم على إنشاء المؤسسات الصهيونية والتمكين لها في القدس، مع إضعاف المؤسسات الفلسطينية المقدسية أو استئصالها تماماً إن أمكن^(٢).

وإذا كانت الحركة الصهيونية ثم الدولة الإسرائيلية بذلتا أقصى جهودهما لتحطيم الوجود المؤسسي العربي في مدينة القدس، حتى تجعل المقدسين العرب أفراداً لا رابطة سياسية اجتماعية مؤسسية منظمّة بينهم، فإن المجتمع المقدسي (مدعوماً بمحيطه الأكبر فلسطينياً وعربياً وإسلامياً) قد اتخذ موقفاً مقاوماً مضاداً^(٣). ولئن كانت الكفة تميل في كثير من الأحيان لمصلحة دولة الاحتلال، بحكم سيطرتها العسكرية والأمنية على المدينة منذ عام ١٩٦٧، إلا أن هناك مستوى من المقاومة الثقافية الحقيقية التي تعكس حيوية كامنة في قدرات أبناء القدس

(١) انظر: الشيخ عكرمة سعيد صبري، منزلة القدس في الإسلام، في: د. شفيق جاسر أحمد (محرر)، القدس في الخطاب المعاصر، (الزرقاء: جامعة الزرقاء الأهلية في الأردن، ١٩٩٩)، ص ٢٩-٣٤.

وهناك عشرات المصادر التي تحلل أهمية القدس في الثقافة والاجتماع العربي والإسلامي، انظر على سبيل المثال: المستشار طارق البشري، عن القدس وفلسطين (وعاؤها الجغرافي). في: أمي في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩)، ص ٤١-٤٦. وأيضاً: فؤاد إبراهيم، مصادر عربوية القدس، شؤون عربية، العدد ٩٦، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٨-٣٩.

(٢) د. محمد خالد الأزعر، صراع المؤسسات في القدس، مجلة البحوث والدراسات العربية، العددان ٣١ و٣٢، يوليو ١٩٩٩ وديسمبر ١٩٩٩، ص ٤٣٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٣٣-٤٣٧.



وفلسطين والأمة، وهي قدرات تبقى قابلة للتحويل إلى مستويات أعلى من المقاومة بكافة أشكالها كلما تعززت أوضاع الأمة وصاغت مشروعها النهضوي الحضاري الاستقلالي الشامل.

ورغم حالة الإجماع التي تسود بين الإسرائيليين على أهمية الاستيطان في القدس الشرقية، بحيث باتت القدس هي "الجمبة الأولى للمشروع الصهيوني"، إلا أن الجهود الضخمة والتضحيات الكبيرة التي بذلها المقدسيون (وكان معظمها على أساس شخصي وعائلي) نجحت نسبياً على المستوى الديموغرافي. فرغم كل ما اقترفته سلطات الاحتلال الإسرائيلية في القدس منذ عام ١٩٦٧، فإنها لم تتمكن من أن تحوّر المعادلة الديموغرافية الأساسية التي ورثتها منذ ذلك التاريخ: فحتى عام ٢٠٠٠ كان ٣٠٪ من سكان المدينة لا يزالون من العرب^(١).

ومن معارك إسرائيل الديموغرافية إلى ممارساتها الاستيطانية الإحلالية تظهر ثلاث صفات تميّز العقلية الصهيونية في حكمها للقدس وباقي الأراضي المحتلة؛ أولاً أنها عقلية إلغائية تسعى إلى إلغاء الآخر، أيًا كان فلسطينياً عربياً مسلماً أم مسيحياً، بل تسعى إلى سرقة تاريخه وأثاره وماضيه فضلاً عن مصادرة حاضره ومستقبله. وثانياً أنها عقلية انعزالية "جيتوية" منغلقة فشلت في التعايش الحر المنفتح المتسامح العادل مع الآخر، وحكمتها عقلية الشك والخوف والعداء. وثالثاً أنها عقلية استغلالية نظرت إلى الآخر نظرة دونية، وتعاملت معه من خلال عقلية "الشعب المختار" وسعت إلى استغلاله وانتزاع حقوقه دون مبالاة لمعاناته وآلامه. إنها العقلية المانعة التي لا ترى إلا نفسها، والقائمة على الصدام وسفك الدماء وارتكاب الظلم. وهي عقلية لا يمكن أن تصلح لإدارة أرض مقدسة مباركة تستوعب الأديان والمذاهب والطوائف والأعراق. وهي عقلية قابلتها العقلية التي قدمتها الحضارة العربية الإسلامية وهي "العقلية الجامعة" القائمة على التسامح واستيعاب الآخر، وإقامة العدل وإعطاء الحقوق والحريات للجميع^(٢).

وهكذا فإن البعد الثقافي في تهويد القدس وسائر أراضي فلسطين يظهر جلياً من عدم ادخار سلطات الاحتلال الإسرائيلي وسعاً في طمس الثقافة العربية/الإسلامية في فلسطين، وتخطيطها لتجريد الشعب الواقع تحت الاحتلال من مقومات هويته الحضارية وثقافته العربية/الإسلامية. وتشير وثائق اليونيسكو وهيئة الأمم المتحدة إلى أن العدو الصهيوني تناول التراث الثقافي والحضاري

(١) د. رشيد الخالدي، سياسة البناء في القدس، المجلة العربية للثقافة، العدد ٤١، جمادى الثاني ١٤٢٢هـ/سبتمبر ٢٠٠١، ص ٧٠-٧١.

(٢) د. محسن محمد صالح، معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة "أول لست إنساناً"، العدد ٧، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١م-١٤٣٢هـ)، ص ٦.



للشعب الفلسطيني ابتداء من قطعة الآثار القديمة إلى المباني التاريخية إلى الزي الشعبي الفلسطيني بوصفها "مادة معادية"، وحاول نهبها وتدمير ما لم يستطع نهبه، في إطار سياسة شرسة لطمس التراث الثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني وسرقته وانتحاله وتشويهه^(١).

وليس أدل على العداة الصهيوني لتاريخ القدس العربية وشخصيتها الثقافية مما فعله الإسرائيليون بمجرد احتلالهم لها. ففي ١٩٦٧/٦/١١ (أي بعد أربعة أيام فقط من احتلال القدس الشرقية) قامت سلطات الاحتلال بهدم حي المغاربة الذي يرجع تاريخه إلى عام ١٣٢٠م، والذي كان يضم ١٣٥ منزلاً يسكنها ٦٥٠ شخصاً، إضافة إلى مسجدين في نفس الحي، وقراية ٢٠٠ منزل ومخزن في المناطق الحرام. ثم قامت السلطات في ١٩٦٧/٦/١٤ بنسف ١٤ داراً من الدور الدينية والأثرية العربية، وذلك بحجة توسيع كشف امتداد الحائط الغربي للحرم الشريف (حائط البراق). وضمن هذه الدور كانت الزاوية الفخرية، وهي مقر مفتي الشافعية بالقدس^(٢).

والملاحظ هنا أن الاستيلاء على القدس الشرقية قد فتح الباب واسعاً أمام سلسلة من الحفريات الإسرائيلية في البلدة القديمة، بحثاً عما يعتبره الإسرائيليون تاريخهم القديم وسندهم القانوني في إثبات وجودهم في القدس منذ أيام الملك داود، في محاولة لإثبات صحة التأويلات التوراتية الكتابية التي ازدهرت أول ما ازدهرت إبان تأسيس "صندوق استكشاف فلسطين" في بريطانيا عام ١٨٦٥، الذي اضطلع في الواقع بعمليات تنقيب ومسح ووضع خرائط للأراضي المقدسة، رافعاً شعارات الدراسات العملية والآثرية والاستكشافية في الظاهر، لإخفاء حقيقة كونه أداة في خدمة السياسة البريطانية الاستعمارية. وكان منطقياً والجال كذلك أن تتوصل البعثات الاستكشافية إلى الزعم بأن المسجد الأقصى وقبة الصخرة قد أقيما على أنقاض "هيكل سليمان". وكان الهدف من تلفيق هذا الكشف هو "رفع وتيرة المطالبة بتأسيس كيان يهودي في فلسطين ترعاها بريطانيا البروتستانتية، باعتبارها الوريث الشرعي الوحيد لكلمة الرب على الأرض، وحافطة عهد المسيح"^(٣).

(١) د. حسام الخطيب، الأرض المحتلة في خضم المواجهة الثقافية، شؤون عربية، العدد ٣٣/٣٤، نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٣، ص ١٦٨-١٨٠، خصوصاً ص ١٧٢.

(٢) انظر: روجي الخطيب، تهويد القدس، في: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج ٦: دراسات القضية الفلسطينية، (بيروت، ١٩٩٠)، ص ٨٧٥.

(٣) د. زياد منى، مئة عام من التنقيبات الآثرية في فلسطين تدحض الأوهام والمزاعم الصهيونية، شؤون عربية، العدد ١٠٤، رمضان ١٤٢١/ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٩٢.



وقد أثارت الحفريات الإسرائيلية حول الحرم القدسي الشريف والاعتداء على مقبرة مأمّن الله (تسمى أحياناً مامبلا) احتجاجات صاحبة لدى المقدسين لأنها تعرّض الأماكن المقدسة للخطر الشديد. وثمة من يرى أنه "في السنوات الأخيرة قد تصاعدت حملات نهب الآثار والأرض وما تحتها باسم "الحفريات الأثرية". وفي الحقيقة فإن ما يسمى "الاستكشاف الأثري" الذي يدور الآن ما هو إلا جزء لا يتجزأ من حملة سياسية واسعة النطاق تجتاح منطقة القدس ضمن مخطط علني ومسبق وموضوع من أعلى المستويات؛ إذ يتركز النشاط الأثري في المنطقة التي يسميها الإسرائيليون "الحوض المقدس" أو "الحوض التاريخي" وهي المنطقة التي تضم البلدة القديمة ومحيطها، بالإضافة إلى السفوح الغربية لجبل الزيتون، وسلوان، ووادي حلوة، وحي البستان، ووادي الرابية، وتمتد إلى الشيخ جراح شمالاً. وقد طالبت إسرائيل مراراً وتكراراً بالسيطرة الكاملة والحصرية على هذه المنطقة ضمن مفاوضات الحل النهائي"^(١).

"وليس من المبالغة القول بأن "الحرب ضد الآثار" تحتل أولوية متقدمة في خيارات إسرائيل لتهويد القدس، فطالما عجزت الحفائر المتكررة عن الوصول إلى مكتشفات تؤكد المزاعم والدعاوى الصهيونية، فليس هناك من خيار سوى محو الهوية العربية الإسلامية القائمة، وهو أمر عسير دون إزالة أكبر عدد من الآثار الإسلامية والمسيحية التي تنفي بحضورها المهيّب مزاعم يهودية القدس، إنها حرب ضد البشر والحجر، بل ضد التاريخ ومنطقه أيضاً"^(٢).

وتشير المصادر إلى سلسلة من الحفريات التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي حول الحرم القدسي الشريف بحثاً عن "الهيكل المزعوم"، والتي انطلقت أعمالها الأولى منذ فبراير ١٩٦٨. وكانت تهدف إلى "الكشف عن الأجزاء الواقعة أسفل الطبقات الأرضية للأسوار المحيطة بالحرم القدسي، وهدم وإزالة جميع المباني الإسلامية من مساجد ومعاهد وأسواق ومسكن ومقابر فوق منطقة الحفريات الملاصقة أو المجاورة لحائط البراق، والاستيلاء بعد ذلك على الحرم القدسي وإنشاء "الهيكل" الذي يحلمون به"^(٣).

(١) نقلا عن: د. نظمي الجعبة، القدس بين الاستيطان والحفريات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٩، صيف ٢٠٠٩، ص ٣٩.

(٢) نقلا عن: د. أحمد الصاوي، القدس: مقدسات لا تمحى وآثار تتحدى، سلسلة كتاب القدس (٢٠)، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٣، ص ٢٧-٢٨).

(٣) راجع: إبراهيم عبد الكريم، تهويد الحرم القدسي: دراسة توثيقية في الذرائع والوقائع، شؤون عربية، العدد ٩٦، ص ١٤٢-١٤١.



ومنذ عام ١٩٦٨ تكرر منظمة اليونسكو دعوتها لإسرائيل بالتوقف عن الحفريات في القدس وعن تغيير خصائص المدينة، إلى حد دفع الأمين العام لليونسكو رين ماهيو إلى القول بأنه: بين صيف ١٩٦٧ وصيف ١٩٦٩ قامت إسرائيل بأعمال سرقت من مدينة القدس صورتها الرائعة، وأعطتها مظهر جرح مفتوح في جسدها. إن التغييرات التي حدثت منذ عام ١٩٦٧ في موقع المدينة وشكلها خطيرة جداً، وإذا كان لمثل هذه الأعمال أن تستمر، فإن شخصية القدس، وسحرها الفريد، وإشعاعها المادي الغريب النابع من روحانيتها، سيدمر خلال وقت قصير^(١).

والواقع أنه يتم العثور على مئات الآثار الإسلامية أثناء هذه الحفريات، ولكن سلطة الآثار الإسرائيلية تتحفظ عليها وترفض تسليمها إلى إدارة الأوقاف الإسلامية التي علّق مديرها المهندس عدنان الحسيني في يوليو ١٩٩٧ بالقول "تجري عمليات تزوير إسرائيلية واضحة وتغيير للآثار الإسلامية التي تم اكتشافها في الجهة الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى، ومنها الآثار الأموية. كما أن عملية الحفر قرب الجدار الغربي للمسجد والنزول إلى ارتفاعات عميقة سيؤدي إلى مخاطر مستقبلية نتيجة وصول مياه الأمطار إلى هذه الحفر ولصعوبة تصريف هذه المياه".

ومن الواضح أن جميع الحفريات التي جرت في منطقة الحرم القدسي أثبتت عقم البحث عن آثار يهودية؛ إذ إن ما يتم اكتشافه يكون غالباً من العهد الأموي أو البيزنطي بحسب شهادة عالمة الآثار البريطانية كاثلين كينيون والبروفيسور الإسرائيلي بنيامين مزار اللذين ترأسا بعثات أجنبية وإسرائيلية للتنقيب حول المسجد منذ أواخر ستينيات القرن العشرين. ورغم أن السلطات الإسرائيلية تتوخى من هذه الحفريات إثبات وجود "الهيكل" في موقع الحرم القدسي، إلا أن هذا الحلم الإسرائيلي لا ينبع من دوافع بحثية أو علمية لمعرفة التاريخ، وإنما ينطلق من إيجاد الذريعة المادية لتهويد الحرم القدسي وإزالته وإنشاء "الهيكل" مكانه^(٢).

وإذا شئنا إجمال هذه الجزئية حول موقع الأبعاد الثقافية والدينية والسياسية من الصراع على القدس، يمكن القول من جهة إن الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس وفلسطين تمزج بين الثقافي والأمني والسياسي والاقتصادي في علاقة جدلية واضحة ومتكاملة.

(١) ورد في: د. هنري كتن، القدس، ترجمة: إبراهيم الراهب، (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٧)، ص ٦٩-٧١.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، مصدر سابق، ص ١٤١-١٤٥.



فلا عجب أن توجد مستويات مختلفة من الصراع وحروب أخرى غير مادية تتجاوز الاستيطان ومصادرة الأراضي: مثل حروب المصطلحات وتغيير المعاني والأسماء، وتهويد القضاء النظامي والشعري الإسلامي، وتهويد المناهج الدراسية والتعليم العربي (عبر إصدار قانون الإشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩)، وتهويد الإنسان العربي بترجيله أو سحب الهوية المقدسية منه، والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الحرم القدسي الشريف سواءً بمحاولة حرقه عام ١٩٦٩ أو التآمر على هدمه عبر الحفريات أو الاعتداءات المسلحة التي تنسب إلى أفراد متطرفين للتعمية على أن ذلك يدخل ضمن سياسة الدولة الإسرائيلية، أو تشريع إقامة الصلوات اليهودية داخل الحرم القدسي، أو الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن الدينية المسيحية والسعي لامتلاك أو تآجير أو اغتصاب الممتلكات والعقارات المسيحية في القدس، أو تغيير أسماء الساحات والشوارع والطرق العربية التاريخية وإحلال أسماء أخرى يهودية محلها (مثل تغيير اسم "طريق سليمان القانوني" في القدس ليصبح "شارع المظليين"، وتغيير اسم "باب المغاربة" إلى "رحوب بيتي محسي"، وتغيير اسم "طريق المجاهدين" إلى "ديرخ شاعر خيروت"، وتغيير اسم "ساحة باب الخليل" إلى "ميدان عودة صهيون"، وغيرها من الأسماء)^(١).

كما تعكس استراتيجية تهويد القدس من جهة أخرى تحركاً مؤسسياً تقوم عليه مؤسسات الدولة الإسرائيلية المختلفة التي تستعين بالمستوطنين ومؤسساتهم وجمعياتهم المتطرفة وتؤمّمهم لمواجهة المقدسيين العرب وسائر سكان فلسطين الأصليين. وتتلقى هذه الاستراتيجية الإسرائيلية دعماً مهماً ومنتظماً من خارج الدولة العبرية، بالاستناد إلى مؤسسات صهيونية أو يهودية منتشرة في كثير من دول الغرب الأوروبي والأمريكي، فضلاً عن الدعم الرسمي الدولي الذي تقدمه هذه الدول عمومًا، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا للمواقف والسياسات الإسرائيلية، بما في ذلك مطالبة الفلسطينيين والعرب بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل شرطاً لاستئناف مفاوضات السلام المترنحة كما تقدم^(٢).

(١) انظر: روجي الخطيب، مصدر سابق، ص ٨٨٦-٨٩٦.

ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء المدن والقرى العربية التي هُودت سلطات الاحتلال أسماءها وحولتها إلى أسماء عبرية خالصة في: علاء النادي، صراع المصطلح ومعركة الهوية، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، سلسلة رسائل القدس، رقم (١٠)، ط٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص ٥٧-٥٩.

(٢) يقسّم العلامة د. عبد الوهاب المسيري يهود العالم من منظور مدى تبعيتهم للصهيونية أو معارضتهم لها إلى عدة أقسام؛ أولها اليهود المؤيدون للصهيونية أو اليهود الصهاينة. الذين ينقسمون بدورهم إلى نوعين: أحدهما



وهذا ما يدفع البعض للاعتقاد بأن قضية القدس "تشكل عائقًا آخر في طريق التوصل إلى سلام بين العرب وإسرائيل، وتكمن أهمية القدس في كونها "قيمة" وليست "مصلحة" قابلة للتفاوض، نتيجة لمكانتها الدينية لدى كلا الجانبين، وعدم استعداد أي من الجانبين للتفريط فيها أو التفاوض على مستقبلها، الأمر الذي يشكل معوقًا حقيقيًا أمام الانتقال من حالة الثقافة الصراعية إلى ثقافة السلام"^(١).

ثانيًا- الثابت والمتغير في تهويد القدس عام ٢٠١٠: استراتيجية إسرائيلية مستمرة أم سياسة حكومة نتياهو؟

بالنظر إلى أن هذا التقرير يعالج تهويد القدس في عام ٢٠١٠، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي خصوصية هذا العام بالنسبة لقضية القدس، وهل تغيرت السياسة الإسرائيلية في هذا العام أم بقيت ملتزمة بثوابتها الاستراتيجية؟

بعبارة موجزة يمكن القول إن الصراع حول القدس يدخل مراحله الحاسمة بعد أن اتضح محدودية أو انعدام الأفق الذي تتحرك فيه عملية التسوية والمفاوضات، وهذا ما يجعل معدلات التهويد والاستيطان تتصاعد بمرور الوقت. ويمكن أن تشكل حكومة نتياهو ذات التوجه المتطرف متغيرًا آخر يسهم في تسريع تنفيذ مخططات التهويد المعدة سلفًا.

بيد أنه من الخطأ الاعتقاد بأن سياسة حكومة نتياهو فيما يخص القدس مختلفة في جوهرها عن سياسات كافة الحكومات الإسرائيلية السابقة. وهو ما يختصره تصريح مستشار نتياهو الإعلامي نير حيفتس أواخر مارس ٢٠١٠ بعد لقاء نتياهو بالرئيس الأمريكي في واشنطن بأن سياسة إسرائيل تجاه القدس لم تتغير وأن نتانياهو وأوباما "اتفقا على استمرار البناء الاستيطاني في القدس الشرقية... ثمة تفاهات مع الولايات المتحدة تقول إنه من جهة لن تتغير سياسة البناء

"الصهيانية الاستيطانيون" الذين يمارسون الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها. والآخر "الصهيانية التوطينيون" وهؤلاء يؤمنون بالصهيونية قولاً، ولكنهم يتملصون منها فعلاً، ويسلكون حسب ما تمليه علمهم مصالحهم الوطنية والفردية. وهناك في القسم الثاني "اليهود غير المكترئين بالصهيونية" أو البراجماتيون وهم أكبر كتلة يهودية في الولايات المتحدة تقبل الصهيونية قولاً وترفضها فعلاً. أما القسم الثالث فهم "اليهود الراضون للصهيونية"، وهم قلة صغيرة موجودة في بعض المجتمعات الغربية التي تؤيد إسرائيل. راجع: د. عبد الوهاب المسيري، الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية: دراسة في الإدراك والكرامة، (بدون مكان نشر: المؤلف، ١٩٨٩)، ص ١٣٤-١٣٥.

(١) د. حسن حمدان العلكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨، ص ١٠٦.



في القدس، ومن الجهة الأخرى فإن إسرائيل مستعدة لتنفيذ خطوات من أجل تحريك العملية السياسية". بينما ذكرت صحيفة هآرتس أن نتنياهو عرض -بعد لقائه بأوباما- على أعضاء في الحكومة الإسرائيلية جملة أفكار "تساعد الأصدقاء الأميركيين في تحريك عملية السلام مع الفلسطينيين، لكن من دون تغيير سياستنا في القدس القائمة منذ ٤٢ عامًا، والتي تحافظ على مصالح إسرائيل الحيوية وأمنها"^(١).

إذًا ثمة استراتيجية صهيونية ثابتة بشأن القدس؛ إذ تعرف السياسة الإسرائيلية بشأن تهويد القدس منذ نشأة الحركة الصهيونية إلى اليوم استمرارًا واتصالًا واضحًا، فيما يعكس مؤسسية الدولة العبرية وثبات توجهاتها الكبرى، حتى لو طرأ بعض التغير المحدود على التفاصيل والجزئيات الصغيرة؛ فالاستراتيجية الصهيونية لتهويد القدس وطمس طابعها الحضاري والثقافي تعد من أهم ركائز السيطرة على فلسطين بكاملها، وكما قال ديفيد بن غوريون أول رئيس حكومة في إسرائيل أمام الكنيست في ١٠/١٢/١٩٤٩ "كانت لدولة إسرائيل وستكون عاصمة واحدة فقط، القدس الأبدية. هكذا كانت الحال قبل ثلاثة آلاف سنة، وهكذا ستكون كما نعتقد حتى نهاية الأجيال كلها"^(٢). أما بعد احتلال القدس الشرقية في ٧/٦/١٩٦٧ فقال بن غوريون: "لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل"^(٣).

والملاحظ أن تشدد الخطاب الإسرائيلي حول القدس يعد مدخلا أساسيًا لكسب الشرعية بالنسبة لأية حكومة إسرائيلية، بغض النظر عن تركيبها الحزبية أو حتى في ظل وجود قوى اليسار الصهيوني على رأسها. والملاحظ أن هذا التشدد يترافق عادة مع سلوك أكثر نشاطاً على صعيد تهويد مدينة القدس، وبالذات في تلك السنوات التي انتعشت فيها مسارات التسوية والتفاوض إن مع الجانب المصري أو الفلسطيني أو الأردني^(٤). وقد بقيت القدس في الخطاب السياسي والديني

(١) نتنياهو يستقبل بحث المطالب الأميركية بالإعلان أن سياسة إسرائيل لم تتغير تجاه القدس، صحيفة الحياة، ٢٧/٣/٢٠١٠.

(٢) عباس إسماعيل، تهويد القدس: العناصر الأساسية للمقاربة الإسرائيلية، مجلة الغدير، العدد ٤٩، شتاء ٢٠١٠، ص ٣٥.

(٣) انظر: روجي الخطيب، مصدر سابق، ص ٨٨٩.

(٤) راجع رصدًا لهذه التصريحات حول "بقاء القدس عاصمة دولة إسرائيل الأبدية خارج نطاق التفاوض والتسوية" منذ حكومة إسحاق رابين ١٩٧٤-١٩٧٧، إلى حكومة أرييل شارون الأولى ٢٠٠١-٢٠٠٣، في: أمجد أحمد جبريل، قضية القدس: الجذور التاريخية والأفاق المستقبلية؛ في: موسوعة الأمة في قرن (عدد خاص من "أمي في العالم")، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ومركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، المجلد



الإسرائيلي تُقدّم على أنها "العاصمة الأبدية لإسرائيل التي لا يجوز التنازل عنها"، وهو ما استمر حتى بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية ١٩٧٩، واتفاق أوسلو ١٩٩٣، والاتفاقية الأردنية-الإسرائيلية ١٩٩٤^(١).

والواقع أن تنبؤات البعض باحتمالات تغيّر السلوك الإسرائيلي الخاص بتهويد القدس في ظل عملية التسوية لم تثبت صحتها، بل على العكس ازداد الاستيطان ومصادرة الأراضي وبناء الطرق الالتفافية في ظل حكومة العمل وميرتس بزعامة رابين-بيريز (١٩٩٢-١٩٩٦)^(٢). ويشير أحد التقارير المنشورة عام ١٩٩٥ إلى أن "الخطط الإنشائية لحكومة إسحاق رابين بالنسبة إلى الضفة الغربية والاستيطان في القدس تنافس، إن لم تكن تفوق في بعض النواحي، جهود حكومة إسحاق شامير في بناء المستوطنات خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢"^(٣).

وتشير بعض الدراسات هنا إلى معوقات ثقافية وتاريخية وذهنية تمنع الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه فلسطين والقدس من التغيّر، وجلبها (أي المعوقات) نابع من سيادة مفاهيم التفرد لدى الإسرائيليين والإيمان المطلق بالقوة، مما يفضي عملياً إلى تجذّر السلوك العدواني العنيف لديهم.

وفي هذا السياق يرى أحد الباحثين أن "فكرة التفرد الإسرائيلي تجمع بين مركبي النقص والتفوق في آن؛ ففي حالة النقص يعاني الإسرائيليون من إحساس مبالغ فيه بالاضطهاد والتعرض للأذى من قبل الجماعات الأخرى غير اليهودية التي عاشوا بين ظهرانها. بينما في حالة مركب التفوق فإن اليهود والإسرائيليين يشعرون بالتميز عن الآخر والاختلاف العميق عنه، ويرون من ثم أنهم يمثلون نمطاً أخلاقياً ورفيعاً وسامياً غير مسبوق لدى الجماعات الأخرى.

ويكتسب التفرد الإسرائيلي تعزيراً أو دعمًا متنامياً عبر المعتقدات والأساطير الدينية والتوراتية والنكبات اليهودية القديمة، والخبرات الأليمة في الشتات مع غير اليهود والمعادين للسامية، وكذلك

الثالث، ص ٤٥٣-٤٥٥.

(١) جبر الهلّول، مدينة القدس بين قرارات الحماية الدولية وإجراءات التهويد، مجلة الغدير، العدد ٤٩، شتاء ٢٠١٠، ص ١٢-١٣.

(٢) انظر: جيفري أرونسون، خطة المستوطنين والطرق الالتفافية، في: الاستيطان اليهودي في الضفة: طرق رابين الالتفافية ستكون الأساس الذي سيبني عليه نتياهو الكتل الاستيطانية الجديدة (ملف)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨، خريف ١٩٩٦، ص ١٠٥-١١٦.

(٣) نقلا عن: د. إيمان حمدي، معسكر السلام الصهيوني: اتجاهات الثنائية القومية والتقسيم في الحياة السياسية الإسرائيلية (١٩٢٥-١٩٩٦)، ترجمة: صالح عزب، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧)، ص ٢٣١.



من خلال إدراك الإسرائيليين للخلل الكبير في القوة لمصلحتهم في مقابل الفلسطينيين والعرب. ويفضي هذا التفرد الذي يوجّه ويؤسّس الوعي الإسرائيلي إلى ما يمكن تسميته "الاستثناء الإسرائيلي" إن في المجال الأمني أو الوجود القومي أو الأهداف المنشودة، ويرتب على ذلك في الواقع تشويه الحقائق وتعزيز مصادر الأوهام، والحيلولة دون التحليل المنطقي والعقلي للأحداث والوقائع والتقييم المتوازن بين الوسائل والغايات. وبذلك يقود الاستثناء الإسرائيلي إلى تغليب اللجوء إلى القوة العسكرية وتجاهل الأبعاد السياسية في تسوية الصراع مع العرب نظرًا لاستغراق النخبة والمواطنين في إسرائيل في مناخ نفسي يعزز الشعور بالتفرد والاستثناء الإسرائيلي^(١).

ثالثًا- نتياهو والقدس: ما بين الرؤية والخطاب والسياسة العملية

قبل التعرض لسياسات حكومة نتياهو إزاء القدس ربما تجدر الإشارة إلى بعض أفكاره حول القدس المتضمنة في كتابه "مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم": إذ يرى نتياهو أن "القدس كانت عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من ألف سنة، وتشكّل اليوم مركز الطموح للشعب اليهودي في سبيل العودة إلى "أرض إسرائيل" وبعثها من جديد. لذا يجب أن لا يُطلب من إسرائيل التفاوض بشأن أي جزء من القدس، ولا بأي ظرف من الظروف، تمامًا مثلما لا يجوز أن نطلب من الأمريكيين التفاوض حول واشنطن، ومن الإنجليز حول لندن، ومن الفرنسيين حول باريس"^(٢).

وفي موضع آخر يوضح نتياهو حدود ما يمكن أن تعطيه دولته للعرب في القدس: "يجب على إسرائيل في إطار اتفاقية سلام مع العرب، أن تضمن حرية وصول المسلمين الذين يريدون الصلاة أو الزيارة للأماكن المقدسة الإسلامية، ولكن لا يجوز لها أبدًا أن توافق على أي مساس بالمكانة السيادية في المدينة، وقدرتها على إبقاء القدس مدينة مفتوحة وموحدة تحت حكم إسرائيل (..) ومن جانب آخر فقد عرضت إسرائيل على العرب منحهم حقوقًا مدنية بصفتهم من سكان المدينة،

(١) بتصرف عن: د. عبد العليم محمد، انتفاضة الأقصى والاستقلال: تحديات وأفاق، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، كتاب القدس، العدد ٢١، ٢٠٠٣)، ص ٦٩-٧١.

(٢) بنيامين نتياهو، مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم، ترجمة: محمد عودة الدويري، (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٦)، ص ٣٦٤. ويجب على قارئ هذا الكتاب التنبيه للمصطلحات المضللة وتزوير الحقائق التاريخية الذي يقوم به نتياهو على مدار صفحات هذا الكتاب، علمًا بأن هناك تحليلات عربية كثيرة اهتمت بتفنيد ما طرحه نتياهو، انظر على سبيل المثال: تقديم أسرة دار الجليل للكتاب، ص ٧-١٠. وأيضًا: د. أحمد صدقي الدجاني، الخطر يهدد بيت المقدس، سلسلة كتاب القدس (١)، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٠)، ص ٧٩-١٠٨.



أي مساواة في الحقوق داخل المدينة ولكن ليس حكمًا سياسيًا على القدس. ونظرًا لأهمية المدينة بالنسبة للشعب اليهودي، والحقائق التي نشأت في المنطقة بعد بناء الأحياء اليهودية الجديدة بعد "تحرير المدينة" عام ١٩٦٧ (ومنها جيلو، رموت، رموت أشكول، مزراح تلبوت، هجفعا هتسرفاتيت، بسجات زئيف، نفيه يعكوف، معليه أدوميم، جفعات زئيف)، فإن فكرة تقسيم القدس من جديد، لم تعد واردة في الحسبان^(١).

وإضافة إلى هذا التنظير الصهيوني الذي يقوم به نتنياهو في هذا الكتاب وغيره، تختزن ذاكرة الأمة صورة سلبية عنه؛ فأتناء حكومة نتنياهو الأولى (مايو ١٩٩٦- مايو ١٩٩٩) تم اتخاذ العديد من القرارات وتنفيذ المشروعات الاستيطانية في القدس، وأثار بعضها أزمات وردود أفعال واسعة النطاق داخل فلسطين وخارجها. ومنها أزمة الاستيطان في جبل أبو غنيم.

وآنذاك، أي في عامي ١٩٩٦-١٩٩٧ تولدت ردود أفعال عربية وإسلامية رسمية يمكن أن لا تكون قوية، لكنها كانت تصدر بالفعل مواكبة أو مستشعرة للخطر المحدق بالقدس على الأقل. فانعقد في إسلام آباد مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي أواخر مارس ١٩٩٧، وجاء في بيانه الختامي (إعلان إسلام آباد) أن مدينة القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة من قرارات الشرعية الدولية. وأدان البيان بشدة استمرار إسرائيل في سياساتها التوسعية الاستيطانية. كما طالب الإعلان بوقف تنفيذ جميع القرارات والإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في الاستيطان اليهودي ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وسحب هويات المواطنين المقدسين وأعمال الحفر حول الحرم القدسي الشريف، كما دعا مؤتمر إسلام آباد الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل^(٢).

ثم تلا ذلك اجتماع لجنة القدس في الرباط، التي طالبت في بيانها الختامي إسرائيل بالوقف الفوري لأعمال الاستيطان في مدينة القدس، خاصة مستوطنة جبل أبو غنيم. كما قررت اللجنة إنشاء صندوق القدس لدعم التواجد العربي في المدينة^(٣).

وقد دفعت ممارسات حكومة نتنياهو الأولى إلى ارتفاع أصوات صحفية وشعبية تطالب بأن

(١) بتصرف عن: المصدر السابق، ص ٣٦٤-٣٦٥.

(٢) راجع: صحيفة الأهرام، ١٩٩٧/٣/٢٥، ص ٨.

(٣) صحيفة الأهرام، ١٩٩٧/٣/٢٨، ص ٤.



يكون عام ١٩٩٧ هو عام القدس وعام دعم المقدسيين العرب^(١). وبالطبع لم يتحقق ذلك الشعار، وظلّ في نطاق الأماني أو الرغبات السياسية التي لا يتلوها عمل مؤسسي منظم، وبقيت القدس تواجه مصيرها دون كثير من الاكتراث على الصعيد الرسمي عربيًا وإسلاميًا ودوليًا.

وآنذاك لجأ نتنياهو إلى تشجيع ودعم أعضاء جمعية "عطيرت كوهانيم" المتطرفة التي تدعو إلى إقامة "الهيكل الثالث" في الحرم القدسي. "وتحدثت صحيفة كول هعير الإسرائيلية في ١٥/٢/١٩٩٨ عن الدعم المالي الرسمي للحركات اليهودية المتطرفة التي تعمل باتجاه إقامة "الهيكل الثالث"، وهو دعم قدمته عدة جهات منها: وزارة الأديان، وزارة السياحة، وجهات رسمية إسرائيلية أخرى تمول دائرة حارس أملاك الغائبين^(٢).

وإذا كان سلوك حكومة نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩) قد جاء على هذا النحو، فما الذي تغيّر بعد توليه رئاسة الحكومة للمرة الثانية بعد انتخابات فبراير ٢٠٠٩؟

ربما يمكن القول إنه بات أكثر جرأة في التعبير عن سياسته وإعلانها دون مواربة؛ فمنذ أواخر مارس ٢٠٠٩ بدأت الأخبار تتوالى عن سياسات الائتلاف الحكومي الجديد في تكريس السيطرة على القدس عبر توسيع خطط بناء آلاف الوحدات السكنية اليهودية فيها. وقد تسارعت خطوات تنفيذ مخططات الهدم والتهجير بهدف تحويل القدس إلى مدينة يهودية بعد توفير أغلبية يهودية مطلقة فيها بحلول عام ٢٠٢٠. وكانت بلدية القدس الإسرائيلية قد وضعت -عندما كان إيهود أولمرت رئيسها- "المخطط الهيكلي لتهويد القدس" الذي يهدف إلى جعل القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي ومركزًا للحكم بحلول ذلك العام. وقد قامت بعض المؤسسات الفلسطينية بنشر ترجمة عربية وإنجليزية للنسخة العبرية من المخطط، وذلك في إطار حملة لمناهضة هذا المخطط^(٣).

ولا شك أن حرب مصطلحات تدور رحاها ببيت المقدس منذ ذلك الحين، ولعل أهمها مفهوم "تطوير القدس" الذي تستخدمه حكومة نتنياهو الثانية للتغطية على المفهوم الحقيقي وهو "تهويد القدس". والذي يتم تنفيذه عبر عدد من الخطوات، ومنها^(٤):

(١) أحمد يوسف القرعي، ١٩٩٧.. عام القدس، صحيفة الأهرام، ٢٠/٣/١٩٩٧، ص ١٠.

(٢) نقلًا عن: إبراهيم عبد الكريم، تهويد الحرم القدسي، مصدر سابق، ص ١٣١.

(٣) أنور محمد زنتي، تهويد القدس: محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٥٨-٦٠.

(٤) د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية ٢٠٠٩-٢٠١٠: النهضة أو السقوط،



- عزل تجمعات سكانية كبيرة يقارب عدد سكانها ١٦٠ ألف مقدسي خارج الحدود البلدية المصطنعة للقدس في أحياء: الرام، وضاحية البريد، وسميراميس، وضاحية السلام، وكفر عقب، ومخيم شعفاط، وبلدة عناتا.

- احتفال إسرائيلي في سبتمبر ٢٠٠٩ بوضع حجر الأساس لمخطط الحي الاستيطاني E1 الواقع شرقي القدس، وبدء عمليات البناء رغم الاعتراض الأمريكي والأوروبي على هذا المخطط الذي يشمل إقامة ٤٠٠٠ وحدة سكنية جديدة لاستيعاب ١٦ ألف مستوطن على مساحة تقترب من ١٣ ألف دونم من أراضي بلدات العيسوية والعيزرية وعناتا والطور.

- استهداف أحياء الشيخ جراح والبستان وسلوان.

- تكثيف عدد مرات اقتحام الأقصى؛ التي بلغت من يناير ٢٠٠٩ حتى فبراير ٢٠١٠ حوالي ٤٢ اقتحامًا (حسب معطيات مؤسسة القدس الدولية). فيما يراه مختصون مؤثرًا على تحضيرات تقوم بها قوات الاحتلال لتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، في تكرار للحالة الموجودة في الحرم الإبراهيمي بالخليل.

- إعلان حكومة نتنياهو في مارس ٢٠١٠ عن ضم الحرم الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال في بيت لحم إلى قائمة المواقع التراثية اليهودية.

وربما تكون أوضح إشارات نتنياهو بشأن القدس هو قوله في لقاء مع كبار قادة المستوطنين في ٢٥/١٢/٢٠٠٩: "بعد عشرة أشهر لن يبقى شيء اسمه القدس الشرقية". كما أشار إلى أن القرار الذي اتخذه في سبتمبر ٢٠٠٩ من أجل الوقف الجزئي والمؤقت للاستيطان في الضفة لمدة عشرة أشهر سيؤدي في نهاية الأمر إلى ضم القدس الشرقية لإسرائيل لتصبح قلبًا وقلبًا العاصمة الأبدية الموحدة للشعب اليهودي. إن "هدفي أن تصبح أحياء القدس الشرقية أحياء مختلطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما هو الوضع في حيفا ويافا، حيث يصعب على السلطة الفلسطينية الحالية، أو من سيأتي بعدها، المطالبة بشرقي القدس ليكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية". ويسرني إبلاغ قادة المستوطنين بأنه "يمكنهم العيش أينما أرادوا في شرقي القدس، في الشيخ جراح أو في حي سلوان أو في القدس القديمة وشعفاط ووادي الجوز وجبل أبو غنيم، حيث سيتم تفتيت شرقي القدس. وأنه بعد عشرة أشهر لن يبقى شيء اسمه القدس



الشرقية"^(١).

وإجمالاً ربما يمكن القول إن مصطلح أو مفهوم "إلغاء القدس الشرقية" يمثل الإضافة الفعلية التي جاءت بها حكومة بنيامين نتنياهو بمجرد تسلمها مقاليد الحكم في ٢٠٠٩/٣/٣١. والرجل ينطلق في ذلك من رؤية راسخة ويستخدم دبلوماسية هجومية وخطاباً واضحاً يتم ترجمته إلى سياسات عملية تنفيذية دون إبطاء، ربما بما يعيد إلى الأذهان نموذج أرييل شارون في إدارة الصراع مع العرب سواء في قضية القدس أو غيرها من القضايا.

رابعاً- بعض ملامح تهويد القدس في عام ٢٠١٠

١- الاعتداءات على المسجد الأقصى

أشار تقرير "عين على الأقصى" الصادر عن مؤسسة القدس الدولية في ٢٣ أغسطس ٢٠١٠ إلى أن "رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يتبع سياسة مزدوجة تجاه المسجد الأقصى؛ فمن الناحية الرسمية لا يعلن نتنياهو أي توجهات لتغيير الواقع القائم في المسجد الأقصى. أما على أرض الواقع فإنه يكلف وزراء في حكومته وقادة كباراً في حزبه بقيادة مطالب المستوطنين بالسماح لهم بالصلاة في المسجد الأقصى بحرية تامة"^(٢).

كما يرصد التقرير تزايد سرعة الحفريات الساعية إلى بناء مدينة يهودية مقدسة أسفل المسجد ومحيطه طوال الفترة التي يغطيها التقرير الممتدة من ٢٠٠٩/٨/٢٢ إلى ٢٠١٠/٨/٢١؛ إذ تبدلت طريقة تعامل الاحتلال مع الحفريات؛ فبعد أن كان يتعامل مع مواقع الحفريات بحساسية مفرطة ويُحاول إخفاءها خوفاً من ردود الفعل، أصبح اليوم يتعاطى معها دون حساسية أو خوف من ردود الفعل الفلسطينية أو العربية والإسلامية بل أصبح مستعداً للدخول في مواجهات مع السكان المقدسين لحماية سير العمل فيها. ويرصد التقرير بلوغ عدد مواقع الحفريات حول المسجد ٣٤ موقعاً، بزيادة ٩ مواقع عن عام ٢٠٠٩.

(١) وردت هذه التصريحات في: د. خالد الحروب، القمة بين دعم القدس وخرافة التطبيع، صحيفة الاتحاد (أبو ظبي)، ٢٠١٠/٣/٢٢.

(٢) عين على الأقصى، التقرير السنوي الرابع، بيروت: مؤسسة القدس الدولية، منشور في: تقرير القدس (يصدر عن مركز الإعلام العربي في القاهرة)، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠١٠، ص ٤٤-٥٠، والاقتباس من ص ٤٥. والتقرير متاح على موقع مؤسسة القدس الدولية تحت عنوان: "الاحتلال يدرك أنه أمام فرصة سانحة لتهويد المسجد الأقصى، وتغيب معادلة الردع هو السبب"، على الرابط: <https://cutt.us/uZ0FW>



أما على صعيد تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى فيرى التقرير أن "اقتحام المسجد الأقصى يُشكّل كرة الثلج التي تستخدمها المنظمات اليهودية المتطرفة المناهضة بتغيير الواقع القائم في المسجد، لرفع سقف مطالبها تجاه المسجد وذلك من خلال تنظيم الاقتحامات الجماعية بشكلٍ متكرر ودائم، فيما تتولى الحكومة والنظام القضائي منحها الغطاء السياسي والقانوني اللازم لذلك، وتتولى الشرطة الإسرائيلية بدورها حماية هذه الاقتحامات، وترجمة التحولات التدريجية في الموقف السياسي والقانوني إلى إجراءات عملية تفسح المجال أمام تغيير الواقع القائم في المسجد"، ففي الفترة التي يغطيها التقرير بلغ عدد الاقتحامات التي نفذها متطرفون يهود للمسجد ٣٦ اقتحامًا، فضلا عن ٦ اقتحامات نفذتها شخصيات رسمية، بالإضافة إلى ١٥ اقتحامًا نفذتها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية^(١).

٢- القدس ومعركة الديموغرافيا

في إطار السعي الإسرائيلي لأن يصبح عدد سكان القدس اليهود بشقيها مليون نسمة، تعمل سلطات الاحتلال على تقليص عدد الفلسطينيين من خلال نوعين من الطرد؛ الطرد الفردي بالإعلان عن طرد البرلمانيين المقدسيين في خطوة أولى لطرد شخصيات دينية ووطنية أخرى. والطرد الجماعي لسكان أحياء بالكامل، كما هو في حي البستان وحي وادي حلوة في سلوان وحي الشيخ جراح وأحياء أخرى^(٢).

وفي هذا السياق أصدرت السلطات الإسرائيلية قرارًا بإلغاء حق الإقامة في القدس الشرقية لأربع شخصيات فلسطينية، وهم ثلاثة نواب من حماس ووزير سابق في حكومة حماس، وذلك بحجة انتمائهم إلى "منظمة معادية". وحددت السلطات للنائب محمد أبو طير يوم ٢٥/٦/٢٠١٠ موعدًا لمغادرة المدينة بعد أن صادرت كل أوراقه الثبوتية، فيما حددت يوم ٢/٧/٢٠١٠ موعدًا لمغادرة الثلاثة الآخرين.

وقد شكّلت قرارات الإبعاد هذه مثار قلق لعشرات الناشطين الفلسطينيين في القدس، خصوصًا أنها تزامنت مع إجراءات اسرائيلية أخرى مثل إبعاد ناشطين عن البلدة القديمة والحرم الشريف لفترات محددة (مثل منع الشيخ رائد صلاح من دخول القدس)، وتهديد شخصيات

(١) نقلًا عن: المصدر السابق.

(٢) عبدالعزيز بن عثمان التويجري، ماذا بعد حلول الذكرى الـ ٤١ لإحراق الأقصى والـ ٣٠ لهويد القدس؟، صحيفة الحياة، ٢٤/٨/٢٠١٠.



بالإبعاد بالطريقة نفسها في حال مواصلة نشاطها في القدس، وإقرار هدم أحياء سكنية بأكملها مثل حي البستان الذي يؤوي ١٥٠٠ فلسطيني.

وقد شارك مئات المقدسيين في تظاهرة يوم ٢٥/٦/٢٠١٠ بعد صلاة الجمعة في باحة الأقصى للتنديد بالقرار الإسرائيلي. ورددوا هتافات تضامن معهم وهتافات أخرى منها: "ياهنية ويا زهار... الأقصى في انتظار". ونقلت وكالة فرانس برس عن الناطق باسم شرطة القدس شموليك بن روبي قوله: "نحن بانتظار أن يغادر أبو طير حدود دولة إسرائيل، وفي حال لم يغادر يوجد قانون في هذه الدولة وبناء عليه سنتصرف"^(١).

ورغم أن قوات الاحتلال الإسرائيلية اتبعت منذ احتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧ سياسة تهدف إلى تعزيز الوجود اليهودي فيها وتقليص الوجود العربي عبر هدم آلاف المنازل، وحرمان سكان المدينة من البناء في غالبية مناطقها، ومصادرة بطاقات الإقامة من كل من يسكن خارجها، إلا أن الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠١٠ شهدت تصاعدًا في هذه السياسة. وفي نهاية ديسمبر ٢٠١٠ قررت دولة الاحتلال إبعاد عدنان غيث (أمين سر حركة فتح في حي سلوان) لمدة أربعة أشهر لأسباب أمنية، ورغم محاولات غيث تقديم اعتراض على القرار لدى المحكمة الإسرائيلية المركزية، إلا أن طلبه بالاستئناف قوبل بالرفض^(٢).

وقد واجه المقدسيون سياسة طرد النواب والمواطنين العرب من المدينة، وخصوصًا من حي الشيخ جراح، بتدشين أسلوب خيام الاعتصام وتشجيع زيارات وفود التضامن سواء من فلسطيني ٤٨ أو من الشخصيات الفلسطينية المستقلة أو من المتضامنين الأجانب^(٣).

ويمكن الإشارة أيضًا إلى "عملية طرد صامتة تطال المقدسيين العرب حيث تقوم المؤسسات الإسرائيلية بالتضييق عليهم في خيارات التعليم؛ إذ يلاحظ أن المدارس في مدينة القدس غير مؤهلة للتدريس الجيد بسبب قدمها. وقد منعت وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس الإسرائيلية (منذ بداية العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠) التعليم المجاني للطلبة العرب في مدينة القدس، الأمر الذي سيحرم ٣٠ ألف طالب وطالبة مقدسية من فرص التعليم والتحصيل العلمي. وبات نحو

(١) إسرائيل طردت ١٤ ألفًا من أهل القدس وتهدد الباقين، صحيفة الحياة، ٢٦/٦/٢٠١٠.

(٢) رفع سلاح الإبعاد في وجه من يناهض تهويد القدس، صحيفة الحياة، ٢٧/١٢/٢٠١٠.

(٣) الشيخ جراح: وفود أجنبية ومن الداخل تؤم خيمة اعتصام نواب القدس المهتدين بالإبعاد، صحيفة الأيام (رام الله)، ١٥/١١/٢٠١١.



٥٥٠٠ مقدسي دون إطار تعليمي رسمي. وفي ظل الحصار الاقتصادي الإسرائيلي على القدس، فإن الخيارات المالية باتت موصدة أمام الطالب والأسرة العربية هناك للتسجيل في مدارس خاصة، وتبعًا للسياسات الإسرائيلية المطبقة بحق قطاع التعليم من فرض للمناهج الإسرائيلية ومنع للتعليم المجاني، فإن حالة تسرب كبيرة ستحصل بين الطلبة العرب.

وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات إلى أن نسبة تسرب الطلبة العرب في القدس قبل الوصول إلى المرحلة الثانوية بلغ نحو ٥٠٪ في العقد الأخير، كما لوحظ أن ثمة هجرة قسرية من قبل أسر وطلاب فلسطينيين من القدس إلى مدن وقرى الضفة الغربية للبحث عن فرص تعليم مجانية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى منعهم من العودة إلى مناطق سكناتهم في محافظة القدس بالقانون الإسرائيلي بحجة الإقامة خارج القدس لأكثر من عام، وبالتالي الانقضاض على عقاراتهم ومنازلهم تحت مسميات مختلفة، ولتصبح بعد ذلك ملكًا لما يسمى "هيئة أرض وأملاك إسرائيل"^(١).

ومن الممارسات العنصرية التي تلجأ إليها سلطات الاحتلال في إطار تهجير المقدسيين العرب من القدس، استصدار أوامر بهدم المنازل بحجة البناء غير المرخص. ولما كانت بلدية القدس الإسرائيلية لا تمنح إلا نادرًا رخصًا للبناء العربي، فإن المقدسي العربي يلجأ إلى البناء دون ترخيص، فتأتي السلطات الإسرائيلية لتطالب بالهدم، وتخيّر المواطنين ما بين هدم منازلهم بأنفسهم أو هدمها بواسطة جرافات الاحتلال، وإلزامهم بدفع تكاليف الهدم وما يرافقها من حراسة من قبل شرطة الاحتلال، الأمر الذي يرفضه المواطنون نتيجة التكلفة العالية لعملية الهدم مما يضطرهم إلى هدم منازلهم بأيديهم والتي تكون أقل تكلفة ماليًا، وتصل تكلفة الهدم أحيانًا إلى ١٢ ألف شيكل. وأشار تقرير وزعه المركز الإعلامي للأمم المتحدة في القاهرة ٢٠١٠/٨/٢٨ إلى أن السلطات الإسرائيلية هدمت خلال الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠١٠ (٢٤) مبنى سكنيًا لفلسطينيين في القدس الشرقية، ما أسفر عن تهجير ٢٥ شخصًا، بالإضافة إلى ٦ مباني أخرى هدمت على يد أصحابها، وأدى ذلك إلى تهجير ٢٢ شخصًا^(٢).

ورغم الضرائب الباهظة التي يدفعها عرب القدس الشرقية لبلدية الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن البلدية تستخدم هذه الضرائب في تمويل عمليات الاستيطان اليهودي في المدينة مقابل تشديد

(١) نقلًا عن: نبيل محمود السهلي، الخطر الديمغرافي اليهودي على مدينة القدس: واقع وآفاق الصراع الديموغرافي بين العرب واليهود، مجلة الغدير، العدد ٤٩، شتاء ٢٠١٠، ص ٧٧-٧٨.

(٢) تقرير وليد عوض، سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجبر أهالي القدس على هدم منازلهم بأنفسهم، صحيفة القدس العربي، ٢٠١٠/٨/٣١.



القبضة إزاء الاحتياجات السكنية للعرب. وتشير الدراسات إلى أنه على مدى ثلاثين عامًا من الاحتلال (١٩٦٧-١٩٩٧) بنت سلطات الاحتلال لليهود في القدس ٧.٦٩١ وحدة سكنية، بينما لم تبني للعرب سوى ٦٠٠ وحدة كان آخرها عام ١٩٧٧. هذا فضلًا عن تقطيع تواصل الأحياء العربية بالوحدات الاستيطانية الجديدة، ومطالبة كل عربي يطلب ترخيص بناء على أرضه بالتنازل عن ٤٠٪ من هذه الأرض لصالح بلدية الاحتلال^(١).

ويمكن القول إن جهود إسرائيل لدعم استيطان اليهود المتطرفين في القدس الشرقية ومحيطها المباشر هي سلاح ذو حدين في الحقيقة؛ فهؤلاء يفرضون نمطًا من الحياة المتديّنة التي تنفّر اليهود العلمانيين من المدينة. ويحدّث رئيس بلدية الاحتلال في مدينة القدس نير بركات من تداعيات تراجع الأوضاع الاجتماعية في المدينة؛ فمنذ منتصف التسعينيات تضرّرت نوعية حياة الطبقة الوسطى- العليا في القدس، وبدأت أعداد متزايدة من اليهود بالهجرة من مدينة القدس إلى الضواحي وإلى المركز؛ "وبحسب بركات هناك نحو ١٧ ألف من السكان اليهود يتكون المدينة كل سنة، وتفقد القدس سنويًا ما بين ثلث الدرجة المئوية إلى نصفها من سكانها اليهود (..) كما أن هجرة الطبقة الوسطى- العليا من القدس ومغادرة الشباب المثقفين لها، جعل القدس في العقد الأخير أفقر مدينة في إسرائيل.

وخطورة هذا الواقع هو أنه جعل كثيرين في إسرائيل يقررون الاستسلام؛ إذ تزايدت الدعوات لتقسيم القدس بحجة أن الزمن يعمل لغير مصلحة اليهود. ولمواجهة هذا الوضع يدعو بركات إلى ضرورة حشد جميع القوى التي يملكها اليهود لإحداث تغيير اتجاه في القدس عبر وقف الهجرة السلبية منها؛ فالحفاظ على أغلبية يهودية في القدس مهمة قومية، مهمة الشعب اليهودي كله. ويقول بركات أيضًا: "لا يجب أن ينحصر الجدل العام في تقسيم القدس، بل كيف نبني، وكيف نقوي، وكيف نستثمر. من أجل ذلك يجب أن نجد أيضًا القطاع الخاص، والتكافل اليهودي، وموارد دولة إسرائيل، والموارد البلدية الضئيلة لأفقر مدينة في البلاد"^(٢).

ورغم ذلك، فإن بعض الدراسات العربية تحدّث من مستقبل الوضع الديموغرافي في القدس؛ "فقد وضعت مخططات إسرائيلية منذ فترة حكم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت،

(١) إبراهيم عبد الكريم، المخططات الهيكلية الإسرائيلية لهويد القدس، شؤون عربية، العدد ١٠٢، ربيع الأول ١٤٢٠هـ/يونيو ٢٠٠٠، ص ١٢٠.

(٢) بتصرف عن: عباس إسماعيل، تهويد القدس: العناصر الأساسية للمقاربة الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٤٥-٤٦.



تدفع إلى أن تصبح نسبة السكان اليهود في مدينة القدس بشقيها تتجاوز ٨٨٪، حتى تراجع نسبة العرب إلى ١٢٪ خلال السنوات القليلة القادمة، عوضاً عن نسبة المقدسيين العرب الراهنة والتي وصلت في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٤٪^(١).

٣- أدوات تهويد جديدة/قديمة

كما أشير آنفاً تلجأ سلطات الاحتلال إلى حزمة واسعة من الأدوات لتهويد القدس وفلسطين، ومنها أدوات ثقافية ودعائية واقتصادية. وفي السطور التالية تحليل لما يمكن تسميته تهويد القدس عبر "سياسة المؤتمرات والاحتفاليات" التي تتم على مستويين؛ أحدهما تشجيع دولة الاحتلال لانعقاد المؤتمرات الدولية والعالمية في القدس، والآخر استغلال مشاركة إسرائيل في مؤتمرات دولية خارجية للترويج لفكرة "القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل"، وكلا المستويين يعكس وجهًا آخر في جدلية السياحي والسياسي والثقافي والاقتصادي في تهويد القدس.

ولذا فإن "سياسة المؤتمرات والاحتفاليات" ليست ابتكارًا لحكومة نتنياهو؛ فهي سياسة مستمرة ولها تاريخ طويل؛ فمنذ نشأة الحركة الصهيونية اعتمدت آلية المؤتمرات للتباحث بشأن القضايا الاستراتيجية التي تهم الحركة، وكان لافتًا أن موضوع الاستيطان في القدس تبوأ دائماً مكانًا محوريًا في مؤتمرات الحركة الصهيونية منذ أن اعتمد المؤتمر الصهيوني الرابع الذي انعقد عام ١٩٠٣ فلسطين مكانًا لإقامة الدولة اليهودية.

"ومنذ ذلك التاريخ سعت الحركة الصهيونية والمؤسسات المنبثقة عنها بكل ما في وسعها إلى إيجاد واقع جديد في القدس في سياق سياسة سكانية صهيونية مدروسة، تخدم الأهداف الأساسية للحركة الصهيونية، وبخاصة إقامة الدولة اليهودية وعاصمتها القدس الموحدة بحيث يكون الميزان الديموغرافي لصالح التواجد اليهودي. وقد سجلت عشرات التوصيات في مؤتمرات هرتسليا السنوية وغيرها من المؤتمرات والندوات الاستراتيجية في إسرائيل، التي تم التأكيد فيها على ضرورة وضع مخططات وسياسات إسرائيلية محكمة من أجل دفع العرب المقدسيين خارج أرضهم وتهينة الظروف لإسكان عدد كبير من المستوطنين اليهود فيها من أجل الإخلال بالميزان الديموغرافي لصالح اليهود والإطباق على القدس في نهاية الأمر"^(٢).

وعلى سبيل الأمثلة المحددة لهذه المؤتمرات والاحتفاليات يمكن الإشارة إلى ما يلي:

(١) نبيل محمود السهلي، الخطر الديموغرافي اليهودي على مدينة القدس...، مصدر سابق، ص ٧٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٠-٦١.



١- في إطار احتفال شركة والت ديزني العالمية بدخول الألفية الثالثة أنشأت معرض "قرية الألفية" في فلوريدا؛ حيث شاركت فيه ٢٤ دولة، من بينها إسرائيل. واستمر هذا المعرض من أكتوبر ١٩٩٩ حتى مارس ٢٠٠١. وكان ما أثار الجدل هو أن إسرائيل نظمت جناحها في المعرض تحت شعار "القدس عاصمة إسرائيل"، وعرضت أفلامًا تزور تاريخ مدينة القدس وتعتبر أن الملك دواد جعلها أول عاصمة لأمة اليهود. وهو ما أثار غضب مسلمي الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت "اللجنة الأمريكية للقدس" و"مسلمو أمريكا من أجل القدس" بمحاولات جادة لتصحيح هذا الوضع عبر تشكيل ائتلاف يمثل ١٤ منظمة لعرب ومسلمي الولايات المتحدة للاحتجاج على قرار شركة ديزني لاند بأن يكون شعار الجناح الإسرائيلي: "القدس عاصمة إسرائيل". وبينما تخاذلت الجامعة العربية والأثرياء العرب عن اتخاذ موقف صارم لنصرة قضية القدس، كان الموقف الإسرائيلي حادًا حينما وصف في ١٩٩٩/٩/٢٩ الاعتراضات العربية والإسلامية بأنها "ابتزاز سياسي ومرادف آخر للإرهاب، وتعبير عن رفض عربي لاحترام الإرث اليهودي في المدينة المقدسة"^(١).

٢- في إطار مؤتمرات المنظمة الصهيونية العالمية التي تنعقد كل أربع سنوات، انعقد المؤتمر الصهيوني العالمي الرابع والثلاثين في القدس ١٧-٢١ يونيو ٢٠٠٢. والمؤتمر هو الهيئة التشريعية للمنظمة أو ما تسميه الأدبيات الصهيونية "برلمان الشعب اليهودي الذي يحدد سياسات يهود العالم وبرامجهم". وحضر المؤتمر ١٢٠٠ مندوب وعضو رديف من ٣٣ دولة، فضلًا عن ٣٠٠ مراقب من الناشطين الشباب. ومن بين ٨٥ قرارًا للمؤتمر، جاء القرار رقم ٥٢ خاصًا بالقدس مشيرًا إلى مركزيتها بالنسبة للشعب اليهودي، مما يفرض أهمية توجيه الهجرة اليهودية إلى القدس وتشجيعها، فضلًا عن تدعيم موقعها العلمي والأكاديمي، إذ تحتضن الجامعة العبرية وعددًا آخر من المؤسسات العلمية والثقافية والتربوية المهمة، وذلك عبر توجيه الشباب اليهود من خارج إسرائيل لتلقي العلم في هذه المؤسسات في القدس، بالإضافة إلى دعوة الجمهور اليهودي في كافة أنحاء العالم إلى السياحة في القدس دعمًا لاستمرارية الوجود اليهودي فيها، وبما يدعم اقتصاد القدس خصوصًا في مجالات السياحة والطب والتقنية العالية والثقافة والتعليم العالي وتوسيع البنى التحتية ودعم القطاع اليهودي الخاص فيها. وهذا كله من شأنه أن يعزز وقوف الحركة

(١) آمال الشيبلي، قضية القدس في ديزني لاند بين التفاعلات الرسمية وغير الرسمية. في: أمي في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠)، ص ١٨٥-١٩٣.



الصهيونية وراء مطلب الحكومة الإسرائيلية والشعب اليهودي بصيانة وحدة القدس عاصمة لإسرائيل^(١).

٣- في ١٢ مايو ٢٠١٠ بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي احتفالاتها السنوية بما يسمى "يوم القدس"، وهو ذلك اليوم الذي تزعم أنها نجحت في توحيد شطري المدينة فيه، لتكون مدينة واحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل. وهو احتفال تنظمه تلك السلطات منذ عام ١٩٦٧^(٢).

٤- بالتزامن مع نهاية شهر رمضان لعام ١٤٣١هـ، أقدمت إسرائيل على عقد المؤتمر اليهودي العالمي الرابع عشر بالقدس ٢٠١٠/٨/٣١ إلى ٢٠١٠/٩/١، الذي اكتسب أهميته من ثلاثة جوانب؛ أولها طبيعة الشخصيات السياسية الإسرائيلية والدولية التي تحضره (وكان منهم شيمون بيريز الرئيس الصهيوني، ورونالد لورد رئيس الكونجرس اليهودي العالمي، وستانلي فيشر محافظ بنك إسرائيل، وتسيبي ليفني زعيمة حزب كاديما، وموشيه كانتور رئيس الاتحاد اليهودي الأوروبي، وألكسندر موسكوفيتش مدير الاتحاد الأوروبي-الآسيوي، وخوسيه ماريا أنار رئيس الحكومة الإسبانية السابق). وجميعها شخصيات تقدم رؤى واقتراحات لكيفية تدعيم دولة الاحتلال وسيطرتها على مدينة القدس. أما الجانب الثاني فيتعلق بجعل القدس مركزًا للقاء قادة الحركة الصهيونية ومركزًا أساسيًا للنشاط اليهودي الدولي. في حين يتعلق الجانب الثالث بالتبرعات التي يقدمها الممولون الدوليون الصهاينة في مثل هذا المؤتمر للجمعيات والمنظمات الإسرائيلية التي تعمل في مجال تهويد القدس والاستيلاء على عقاراتها وأراضيها^(٣).

٥- في ٢٠/١٠/٢٠١٠ انطلق المؤتمر السياحي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في القدس الشرقية بحضور ٢٨ دولة من أصل ٣٣ أعضاء في المنظمة، رغم الخلافات التي دبت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بسبب انعقاده في القدس الشرقية. ورغم أن إسرائيل هي أحدث الدول انضمامًا إلى المنظمة (انضمت في ١٠/٥/٢٠١٠)، إلا أنها حرصت على استضافة أول مؤتمر تعقده المنظمة بعد ذلك مباشرة في عام ٢٠١٠. وبدأ وزير السياحة الإسرائيلي ستاس

(١) انظر: قرارات المؤتمر الصهيوني العالمي الرابع والثلاثين في القدس ١٧-٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، تقديم: وليد الخالدي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٣، شتاء ٢٠٠٣، ص ٧٠-٨٨، وخصوصًا ص ٨٤.

(٢) محمد عبد الهادي، دلالة احتفال إسرائيل بذكرى توحيد القدس، تقرير القدس، العدد ١٣٨، يونيو ٢٠١٠، ص ٩٦.

(٣) راجع: د. حسن خاطر، المؤتمر اليهودي الرابع عشر بالقدس.. يبدأ وينتهي في ظل تغييب إعلامي كامل!!، تقرير القدس، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠١٠، ص ٥١-٥٤.



ميسجينيكوف في توظيف انعقاد المؤتمر سياسياً عبر تصريحه بأن عقد المؤتمر يعتبر اعترافاً بعاصمة إسرائيل (القدس الشرقية والغربية)، وأثار التصريح جدلاً كبيراً وأطلق خلافات مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي دعت الدول الأعضاء إلى مقاطعة المؤتمر الذي تحوّل إلى عنوان للصراع السياسي على المدينة المقدسة، وطالبت السلطة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإلغاء انعقاد المؤتمر في القدس حتى لا تُفهم المشاركة فيه على أنها اعتراف دولي بسيادة إسرائيل في القدس، وهو ما أغضب إسرائيل التي عبرت عن أسفها لمحاولات السلطة تخريب المؤتمر لأن طلبها من أعضاء المنظمة مقاطعة المؤتمر لم يلقَ آذاناً صاغية. وإزاء هذا الخلاف قاطعت كل من بريطانيا وتركيا وإسبانيا المؤتمر، كما غابت كل من أيرلندا وأيسلندا لأسباب فنية. وبسبب ما أثارته تصريحات ميسجينيكوف أرسلت أنجيل جوريا الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رسالة إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تطلب فيها أن يقوم وزير السياحة الإسرائيلي بتصحيح المفاهيم الخاطئة التي أوجدها وأن يضع الاجتماع في منظوره الصحيح، وهو ما حدا بالوزير الإسرائيلي إلى التأكيد في رسالة إلى جوريا أن التصريحات التي أدلى بها لم تقصد جعل مسألة انعقاد المؤتمر في القدس قضية سياسية^(١).

وكان كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات اتهم إسرائيل بالسعي لانتزاع اعتراف غير قانوني بضم القدس الشرقية، وذلك من خلال استضافتها هذا المؤتمر في القدس. وأعرب عريقات عن شكره لجميع الدول التي قررت الانسحاب وعدم المشاركة في هذا المؤتمر، مؤكداً على عدم شرعية السيطرة الإسرائيلية على القدس. وقال إن عدم حضور الدول لهذا المؤتمر يحمل رسالة واضحة لإسرائيل مفادها أنها ليست دولة فوق القانون^(٢).

٦- في الحفل الختامي لمؤتمر "مستقبل الشعب اليهودي" الذي انعقد في ٢٢/١٠/٢٠١٠ في المتحف الإسرائيلي في القدس، أكد بنيامين نتنياهو رئيس وزراء دولة الاحتلال إن إسرائيل تواجه تحديات لا تواجهها أي دولة أخرى في العالم، فهناك دولة في الشرق الأوسط (المقصود هي إيران) تبذل كل الجهود الممكنة لتطوير سلاح نووي لإبادتنا. والدفاع يكلف مالا، الكثير من المال، ولا سبيل إلى الحصول على هذا المال إلا عبر اقتصاد قوي يستند إلى إنجازات المجتمع. وقال أيضاً: "لا أعتقد أن هناك مستقبل للشعب اليهودي بدون دولة إسرائيل، ولكن هذا المستقبل مرهون أيضاً

(١) مؤتمر منظمة التعاون الاقتصادي ينطلق في القدس الشرقية رغم دعوات السلطة لمقاطعته، صحيفة الشرق الأوسط، ٢١/١٠/٢٠١٠، العدد ١١٦٥٠.

(٢) المصدر السابق.



بمدى التزام يهود الشتات نحونا كدولة. لقد اعتقد الشعب اليهودي أنه بإقامته دولة إسرائيل سينخفض مستوى العداء للسامية، لكن ذلك لم يحدث، بل إن معاداة السامية تحوّلت إلى عداء لإسرائيل، كما أن في الأجيال الجديدة هناك محاولات لتشويه صورة إسرائيل، والرد الوحيد على ذلك هو دولة يهودية قوية^(١).

والحقيقة أن جميع ممارسات التمييز التي تقوم بها سلطات الاحتلال بالتعاون مع المستوطنين ومؤسستهم تطرح سؤالاً جوهرياً يتعلق بإذا ما كان عام ٢٠١٠ يمثل عامًا خاصًا في تهويد القدس بما يمثل نهاية لمرحلة حل الدولتين؟ وبداية مرحلة أخرى من صراع الأمة مع الاحتلال حول قضية القدس؟

خامسًا- الأمة وتهويد القدس: قراءة في نماذج من أنماط المقاومة وردود الأفعال

يرصد التقرير هنا كيفية تفاعل دوائر الأمة المختلفة مع قضية القدس على مدار عام ٢٠١٠ متدرّجًا من الدائرة الفلسطينية المحيطة بالقدس مباشرة، وصولًا إلى الدائرة الإسلامية باختيار تركيا نموذجًا لها، وستجري الإشارة إلى نماذج وشواهد من الحركة الثقافية/السياسية المضادة للاستراتيجية الصهيونية لتهويد القدس.

١- القدس والدائرة الفلسطينية:

أ- الجانب الفلسطيني الرسمي (سلطة الضفة الغربية)

واجهت سلطة رام الله على مدار عام ٢٠١٠ تحديًا رئيسيًا تعلق باستمرار الاستيطان الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية رغم استئناف المفاوضات غير المباشرة في مارس ٢٠١٠، ثم الانتقال إلى مفاوضات مباشرة اعتبارًا من ٢٠١٠/٩/٢. وإزاء انسداد الأفق التفاوضي وعقم الرهان على أي ضغط أمريكي لوقف التغول الاستيطاني، كان ملاحظًا على نهج سلطة رام الله اللجوء إلى عدة إجراءات: التلويح بخيار الذهاب إلى مجلس الأمن للاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، توجيه انتقادات خجولة للموقف العربي بإلقاء اللوم ورمي كرة المسؤولية على الجانب العربي الرسمي في التقصير في مساندة قضية القدس، محاولة تأمين الاعتراف بالدولة الفلسطينية في بعض دول أمريكا اللاتينية، إدانة لفظية للممارسات الإسرائيلية التهودية واستعداد عملي

(١) رئيس الوزراء: "لن يكون هناك مستقبل للشعب اليهودي بدون دولة إسرائيل"، موقع والا الإسرائيلي، ٢٣/١٠/٢٠١٠، مترجم في: مختارات إسرائيلية، العدد ١٩٢، ديسمبر ٢٠١٠، ص ٨٢.



للتجاوب مع إسرائيل فيما تطلبه في غرف التفاوض المغلقة، تدشين حملات فلسطينية لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، بما أدى إجمالاً إلى توتر العلاقة بين سلطة رام الله وحكومة نتياهو.

ومن الأمثلة على سلوك سلطة رام الله في هذا الصدد:

١- قبيل انعقاد القمة العربية في سرت أواخر مارس ٢٠١٠ أوضح وزير الأوقاف الفلسطيني أن السلطة "طلبت إسناداً سياسياً وإعلامياً لقضية القدس عبر استخدام العرب لعلاقتهم الدولية ولغة المصالح بينهم وبين المجتمع الدولي، مثل المصالح التجارية والاقتصادية والعسكرية، بحيث تصبح جزءاً من تفاهات وإجراءات على الصعيد الدولي"، كما "طلبنا إسناداً اقتصادياً، إذ لا بد من رفد صندوق الأقصى بأموال إضافية لا تنفق على استهلاك الغذاء والدواء، وإنما تنفق على إنشاء مرافق اقتصادية وتنمية مستدامة على صعيد الزراعة والسياحة والصناعة بهدف دعم الفلسطيني وتثبيته على أرضه"، كما "دعونا إلى إنشاء وقفيات عربية جديدة، بمعنى رصد أموال ومشاريع وقف ينفق ريعها على القدس والخليل والمقدسات الإسلامية في فلسطين من أجل تطويرها وتعزيز مكانتها"، مؤكداً: "نحن نفتقر إلى مصادر تمويل دائمة". ودعا العرب والمسلمين إلى شد الرحال إلى القدس والمسجد الأقصى، معتبراً أن ذلك واجب ديني، وأن الأقصى يحتاج إلى أهله. وقال إن ذلك يبعث برسالتين مهمتين: "الأولى للفلسطينيين بأننا (كعرب ومسلمين) معكم، ولكم عمق عربي وإسلامي، والثانية موجّهة إلى إسرائيل والمجتمع الدولي بأن القدس ليست فقط خطأ أحمر للفلسطينيين فقط، بل لهم وللعرب والمسلمين والمسيحيين، وأنها ليست متروكة وليست تراثاً يهودياً بل إسلامياً ومسيحياً". ونفى أن تكون هذه الدعوة تمثل تطبيعاً مع إسرائيل، معتبراً أن زيارة السجن لا تعد تطبيعاً مع السجن. وقال إن "الرسالة الأساسية هي أنه لا بد من أن نعزز صلتنا بالعرب والمسلمين، وأن يتم ذلك في الداخل الفلسطيني ومن داخل الحدود"، ومن خلال التضامن الشعبي في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، تماماً مثلما يفعل المتضامنون الأجانب^(١).

٢- قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس أثناء افتتاح مجمع فلسطين الطبي في رام الله في ٢٠١٠/٨/٨ إنه يشعر بـ "الإحباط" بسبب ما سماه قلة الدعم العربي وعدم التزام الدول العربية بما وعدت به سابقاً الشعب الفلسطيني. وقال أبو مازن: "أريد أن أذكر أن مستشفى المقاصد (في

(١) وزير الأوقاف الفلسطيني: طلبنا من القمة إسناداً سياسياً وإعلامياً واقتصادياً لقضية القدس، صحيفة الحياة، ٢٨/٣/٢٠١٠.



القدس) يريد أن يتوسع ليكون لديه ٢٥٠ سريراً بدلاً من ١٥٠ سريراً، وهذا يحتاج إلى ١٠ ملايين دولار، وقمة سرت العربية أقرت ٥٠٠ مليون دولار لدعم صمود القدس، ولذلك ذهبنا إلى الجامعة العربية للحصول على العشرة ملايين، تبين أنه ما في عشرة شواقل". وأضاف أبو مازن أن "هذا محبط، لكن يجب علينا أن نعمل لتوسعة المستشفى، وسنوسّعه بكل الوسائل، وسنطلب من الأغنياء الفلسطينيين التبرع لمساعدة أهلهم في بناء وطنهم"^(١).

٣- من الأمثلة على الإدانة اللفظية للممارسات الإسرائيلية التهودية، ما قاله المتحدث باسم السلطة الفلسطينية نبيل أبو ردينة في يناير ٢٠١١ حينما أشار إلى أن إسرائيل "بهدمها فندق شبرد (بيت المفتي) في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة دمّرت كل الجهود الأمريكية وأنهت أي احتمال للعودة إلى المفاوضات. والمطلوب من الإدارة الأمريكية حفاظاً على مصداقيتها أن توقف هذا العبث الإسرائيلي لأنه ليس من حق إسرائيل البناء في أي جزء من القدس الشرقية أو أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧". أما ديمتري دلياني عضو المجلس الثوري لحركة فتح فقال إن عملية هدم الفندق "تشكل انتهاكاً جديداً للحقوق الشخصية والوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني، كما أن مواصلة تنفيذ المشروع الاستيطاني الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ١٩٦٧ وخاصة في مدينة القدس دليل على إصرار حكومة اليمين المتطرف في دولة الاحتلال على تحدي المجتمع الدولي والقوانين والمواثيق الدولية"^(٢).

ب- المقدسيون العرب:

رغم ضعف إسناد سلطة رام الله للمقدسيين العرب، إلا أنه يجب الإشارة إلى جهود المقدسيين العرب وفلسطينيين ٤٨ في الدفاع عن القدس والتشبث بحقوقهم فيها؛ فبمقدار الهجمة الإسرائيلية التي يتعرض لها حي الشيخ جراح، بمقدار ما ظهرت صلابة أهل هذا الحي المقدسي في الدفاع عن ممتلكاتهم وأرضهم، وبالذات عائلات الغاوي والحنون والكردي. حتى إن إحدى السيدات اللواتي تعرضن للطرد من منازلهن (أم كامل الكردي) باتت رمزاً لمقاومة أهالي الحي لسياسة الطرد والتهجير الإسرائيلية التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الجمعيات الاستيطانية التي تركز نفسها لمهمة استيطان القدس القديمة، وشراء العقارات فيها.

(١) أبو مازن: العرب وعدونا بـ ٥٠٠ مليون دولار.. ولكننا لم نتسلم ١٠ شواقل، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٠/٨/٩، العدد ١١٥٧٧.

(٢) إسرائيل تهدم فندقاً قديماً في القدس الشرقية لبناء عشرين وحدة سكنية استيطانية، صحيفة الحياة، ٢٠١١/١/٩.



حكاية أم كامل الكرد ومعاناتها مع الصهاينة قديمة العهد، وتعود بداياتها لسنة ١٩٧٢، أي بعد احتلال القدس الشرقية بخمس سنوات حيث بدأت تتعرض وزوجها وأبنائها لمضايقات وتهديدات المستوطنين في القدس. وتطوّر الأمر عام ١٩٩٩ إلى منع كافة أبناء أم كامل من السكن في دارهم أو حتى زيارته، وإن فعلوا يتم تغريم كل منهم ألف شيكل إسرائيلي. لاحقاً سلمها المستوطنون نصف دارها، وتركوا لها النصف الآخر يأويها مع زوجها المريض^(١).

وفي عام ٢٠٠٨ بدأت شركة "نخلات شمعون" تشتري أراضي في حي الشيخ جراح بالبلدة القديمة، وفي ٢٠٠٨/١١/٩ طوّقت الشرطة الإسرائيلية الحي، وأخلت جميع المتضامنين الأجانب قبل أن تطرد أم كامل وزوجها المريض خارج المنزل. فقررت عدم ترك المكان، وبدأت في بناء خيمة إلى جوار بيتها المعتصّب، مستفيدة من الأرض المجاورة التي يملكها الناشط المقدسي كمال عبيدات.

ومع رفع الأمر إلى الصليب الأحمر أقرّ بقانونية بناء هذه الخيمة. وبدأت الخيمة تستقطب اهتماماً إعلامياً وسياسياً حتى بات يزورها عشرات الشخصيات الفلسطينية والدولية أسبوعياً (ومنهم الشيخ رائد صلاح والأب عطا الله حنا وأعضاء في البرلمان الأوروبي وأفراد من المتضامنين الدوليين وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني). وتولّى المحامي المقدسي حسني أبو حسين الدفاع عن قضية أم كامل الكرد، وذهب إلى الأرشيف العثماني في استانبول طالباً من وزارة الخارجية التركية إمداده بتوثيق مستندات الملكية من أيام العهد العثماني (الطابو) التي تثبت الملكية لعائلة الكرد المقدسية، والتي أصدرت بالفعل كتاباً يحمل الرقم ٣٧ ويحتوي على إفادة الملكية.

ورغم هذا الدفاع القانوني السياسي الإعلامي المستميت، ورفع شعار "لن نرحل" على خيمة أم كامل الكرد، إلا أن الخيمة هُدمت سبع مرات ثم أعيد بناؤها، ودفعت أم كامل غرامة أربع مرات لإصرارها على إعادة بنائها. أما الإغراءات المادية للتنازل عن بيتها فوصلت إلى ١٥ مليون دولار، دون أن تقبل السيدة بالرحيل معطية دروساً في صمود المرأة المقدسية ومقاومتها وتمسك الشعب الفلسطيني بأرضه وكرامته^(٢).

(١) تستند المعلومات الواردة هنا إلى المصدرين التاليين: "خيمة أم كامل الكرد"، برنامج وثائقي بثته قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١٠/١٢/٣٠. وأيضاً: زهرة مرعي، من حي الشيخ جراح إلى أبي مازن...أسانج رجل العام وأم كامل الكرد امرأته، صحيفة القدس العربي، ٢٠١١/١/٤.

(٢) راجع المصدرين السابقين.



ج- فلسطينيو ٤٨:

"بعد العزل الجغرافي المطبق للقدس عن الامتداد الطبيعي لها في الضفة الغربية، وتقطيع الضفة إلى معازل أو كانتونات، تمكّنت إسرائيل من ضرب بنية الحراك الشعبي والمقاومة الفلسطينية مستعينة بالسلطة الفلسطينية المحكومة باتفاقيات أوسلو وخارطة الطريق. وفي هذه الظروف برزت أهمية دور فلسطينيي ٤٨ في المعركة على القدس، لتصبح قضية القدس على صدارة جدول أعمالهم؛ إذ اجتمعت "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية" أواخر أكتوبر ٢٠٠٩ لمناقشة استراتيجيات العمل في القدس، خصوصًا مع إصرار سلطات الاحتلال على منع قيادات العمل الفلسطيني من دخول القدس أو الاقتراب من المسجد الأقصى"^(١).

والواقع أن قيادات فلسطينيي ٤٨ تُظهر وعيًا وفعالية متزايدة في نصرة قضية القدس، بما يؤكد على عدة أهداف: أولها استثمار هامش الحركة المتاح أمامهم أكثر من فئات الشعب الفلسطيني الأخرى، وثانيها إظهار وحدة الشعب الفلسطيني وفشل السياسات الإسرائيلية في تقسيمه، وثالثها استثمار جامعية قضية القدس والدفاع عن المسجد الأقصى في تصعيد الحركة الوطنية لفلسطينيي ٤٨ خصوصًا بتفعيل دور فئتي الشباب والأطفال، ورابعها محاولة تحريك البعدين العربي والإسلامي لنصرة القدس، وذلك عبر الظهور الإعلامي المكثف والمشاركة في الفعاليات الدولية المساندة للقضية الفلسطينية ولفك الحصار عن غزة (كما رأينا في مشاركة الشيخ رائد صلاح والنائبه حنين زعبي في أسطول الحرية مايو ٢٠١٠).

وفضلا عن تحوّل الشيخ رائد صلاح إلى أحد رموز الدفاع عن الأقصى والقدس، يمكن الإشارة إلى زيادة دور مؤسسات فلسطينيي ٤٨ في التصدي للسياسة الإسرائيلية. وفي هذا السياق تبرز ألوان من المقاومة الثقافية حيث نظّمت مؤسسة "البيارق لإحياء المسجد الأقصى" بالتعاون مع "مؤسسة الأقصى للوقف والتراث" مهرجان صندوق طفل الأقصى الثامن الذي انطلقت فعالياته في ٢٠١٠/٧/١٠ من باحة المسجد الأقصى، وشارك فيه نحو ٢٠ ألف طفل قاموا بالتبرع للمسجد الأقصى بما جمعوه في حصالاتهم الصغيرة. كما شارك فيه أهل الأطفال وذووهم من الآباء والأجداد^(٢).

(١) بتصرف عن: أمير مخول، موقع القدس في القضية الفلسطينية، شؤون عربية، العدد ١٤٠، شتاء ٢٠٠٩، ص ٩٦-٩٧.

(٢) راجع: محاسن أصرف، مهرجان صندوق طفل الأقصى الثامن... للقدس نجدد العهد!، القدس، العدد ١٤٠،



ومن جهة أخرى، دعت "مؤسسة الأقصى للوقف والتراث" في بيان لها صدر أوائل نوفمبر ٢٠١٠ العالم الإسلامي والعربي والفلسطيني على المستويين الرسمي والشعبي للتحرك الفوري "لإنقاذ القدس والمسجد الأقصى المبارك من الأخطار الكبيرة التي تهدده من قبل الاحتلال الإسرائيلي"، وذلك على خلفية اتخاذ لجان التخطيط المختلفة في القدس المحتلة قرارات تتعلق بإقرار مخططات تهويد منطقة البراق ومحيطها. وقالت إن هذه القرارات "تدل دلالة واضحة على أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى إلى تدمير منطقة البراق وتهويدها بالكامل، بدءًا من منطقة وادي حلوة مدخل بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، مرورًا بباب المغاربة في السور الجنوبي للبلدة القديمة بالقدس، كذلك في منطقة القصور الأموية في الجهة الغربية الجنوبية واستمرارًا للحدود الشرقية الغربية لحارة الشرف المصادرة، ووصولًا إلى حائط البراق وباب المغاربة في الجهة الغربية من المسجد الأقصى المبارك، وانتهاء بأقصى غرب ساحة البراق، بالإضافة إلى الاستهداف الكامل للجهة الغربية من المسجد الأقصى على امتداد الجدار الغربي له".

وجاء في البيان أنه تمت في مكاتب "لجنة التخطيط والبناء اللوائية" الإسرائيلية في القدس المصادقة على المخطط الشامل لتهويد منطقة البراق بمساحة تزيد عن ٨٠٠٠ متر مربع، وهو المخطط الذي سيتم من خلاله تنفيذ أعمال حفريات واسعة في سطح الأرض وفي أعماقها وإقامة إنشاءات فوق الأرض وتحتها منها مراكز دينية يهودية ومراكز عسكرية وشرطية وأبنية على طبقات ومواقف سيارات عامة تحت الأرض وحفر أنفاق عدة جديدة وربطها بشبكة الأنفاق الأخرى وتوسيع رقعة حركة السير ووصول السيارات ومواقفها حول الأقصى وغيرها من المشاريع.

وقال بيان "مؤسسة الأقصى" إن رؤية دقيقة لمجسم المخطط المذكور تؤكد أنه سيتم تدمير كامل للآثار العربية والإسلامية في المنطقة عبر الحفريات والأبنية التي ستقام لاحقًا، وتحويل هذه المنطقة إلى منطقة ذات طابع حديث أو طابع يهودي مزور. كما أن تسارع المصادقة على المخططات المذكورة ومشاركة أذرع المؤسسة الإسرائيلية وعلى رأسها مكتب رئيس الحكومة ووزارات أخرى "يعني أن المؤسسة الإسرائيلية اتخذت قرارًا استراتيجيًا بتدمير كامل لمنطقة البراق وتهويدها، الأمر الذي يستدعي تدخلًا عاجلًا على مستوى الحاضر الإسلامي والعربي والفلسطيني لأن الأمر لا يحتمل التأجيل"^(١).

أغسطس ٢٠١٠، ص ٨٥-٩٠.

(١) السلطات الإسرائيلية أقرت مخططًا شاملًا لتهويد منطقة البراق في المسجد الأقصى، صحيفة الحياة، ٢٠١٠/١١/٤.



د- حكومة حماس وشعب غزة:

ربما يكون إسهام هذه الشريحة من الشعب الفلسطيني في نصرة قضية القدس محدودًا بالنظر إلى الحصار المفروض على قطاع غزة، فضلًا عن العائق الجغرافي الذي يفصل عمليًا بين سكان القطاع ومدينة القدس.

وعلى أي حال، فإن حكومة غزة تتبنى خطابًا مبدئيًا بشأن القدس ومسائل أخرى مثل رفض الاعتراف بإسرائيل، بعكس حكومة الضفة التي تتبنى خطابًا ينحو إلى المرونة والتسويات والمفاوضات والخطوات الجزئية. ومع ذلك فإن كلا الطرفين يحاول كلما تزايدت وتيرة العدوان الإسرائيلي على القدس تحريك البعدين العربي والإسلامي لنصرة قضية القدس. ومن ذلك الدعوة التي أطلقها إسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة المقالة في غزة إلى عقد اجتماع عربي طارئ لدراسة وضع القدس وما يحيط بها من أخطار حيث تعيش المدينة المقدسة أخطر فترات منذ احتلالها". إذ أشار البيان الصادر عن مكتبه إلى "الحاجة لوضع سياسات تحمي القدس وتعزز صمود أهلها، منددةً بالجرائم الإسرائيلية والتي كانت آخرها جريمة هدم فندق شبرد التاريخي في حي الشيخ جراح شرقي القدس لأغراض استيطانية وهو ما يأتي ضمن عقلية الاحتلال التي تعمل على انتزاع القدس من عروبها وإسلاميتها". كما أكد هنية "أن كل المحاولات التي يقوم بها الاحتلال لن تنجح في تغيير التاريخ والجغرافيا، فنحن أصحاب الحق الأصليين، موجهاً نداءً لأهالي القدس يدعوهم فيه إلى المزيد من الصمود والتمسك بالأرض والتشبث بالمقدسات وعدم الانكسار أمام الموجة الإسرائيلية الجديدة"^(١).

٢- القدس والدائرة العربية:

أ- الجانب العربي الرسمي: تداعيات الخطاب الرسمي حول القدس والتسوية

لا مناص عند تحليل هذا الجانب من الإشارة إلى القصور العربي والإسلامي في مناصرة قضية القدس، وضعف القرار العربي والإسلامي، وعدم وجود خطط للتنفيذ ولتدعيم الوجود الفلسطيني العربي في القدس مثل تلك الموجودة عند الإسرائيليين، ومحدودية مساهمة المال العربي والإسلامي في دعم صمود المقدسيين العرب ودعم مؤسساتهم، ناهيك عن التعويل الزائد

(١) إسرائيل تهدم فندقًا قديمًا في القدس الشرقية لبناء عشرين وحدة سكنية استيطانية، صحيفة الحياة، ٢٠١١/١/٩.



على نجاح عملية التسوية مع الإسرائيليين، بما يتجاهل حقيقة توظيف إسرائيل لها لتعزيز سيطرتها على القدس وأجزاء مهمة من الضفة الغربية.

إن هذه الأزمة لدى القيادات الفلسطينية والعربية في طرح قضية القدس في الخطاب السياسي، تعطي وزناً خاصاً للخطابات غير الرسمية أي الصادرة عن الفعاليات الشعبية والعلمية، وكذلك تعطي وزناً مهماً لخطابات الدول الإسلامية غير العربية، وخصوصاً دولي تركيا وإيران.

ويشار هنا إلى أن هزيمة ١٩٦٧ والثقافة التي أشاعتها (على مستوى الخطابات والتصريحات والبيانات والشعارات وأيضاً المراسلات الرسمية والمفاوضات السياسية)، قد أسهمت في تحجيم مساحة القراءة الشاملة الوطنية والعربية والإسلامية والإنسانية لماهية قضية القدس؛ فقد قدمت الهزيمة صياغة تراجعية في رسم "جغرافية القدس"، وبت السؤال المشروع "عن أي قدس نتحدث؟ الشرقية أم الغربية؟ أم التي كانت مطروحة في قرار التقسيم (أي منطقة القدس ذات النظام الخاص الذي يجعل للمدينة كياناً منفصلاً (Corpus separatum) تتولّى الأمم المتحدة إدارته". كما أن التطورات اللاحقة في عملية التسوية منذ ١٩٦٧ وحتى فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو ٢٠٠٠، قد أدخلت مفردات ومفاهيم "قاموس التفاوض الإسرائيلي" إلى مضمون الخطاب الفلسطيني والعربي في قضية القدس^(١).

إن هذه الحالة تجعل رد الفعل الرسمي العربي والإسلامي قاصراً على توجيه المناشآت لما يسمى "المجتمع الدولي" الذي لا يمثل سوى اسم حركي للقوى الغربية المهيمنة على النظام الدولي، أو الإصرار على اللجوء إلى مجلس الأمن أملاً في استصدار قرارات أخرى مؤيدة للحق العربي، أو ممارسة "سياسة انتظار" تحولت إلى إحدى أبرز سمات رد الفعل الرسمي العربي والإسلامي.

ومن الأمثلة على هذه السمات ما حدث في افتتاح ملتقى القدس الدولي الذي انطلق بالرباط ٢٨/١٠/٢٠١٠؛ حيث وجّه العاهل المغربي محمد السادس-الذي يرأس لجنة القدس- نداءً من أجل التحرك لإقامة تحالف عالمي بين كل القوى الملتزمة بالسلام والضمانات المؤمنة بقيم التسامح والتعايش لإنقاذ القدس المحتلة، مدينة السلام ومهد الأديان السماوية. وقال: "ندعو المجتمع الدولي وفي طبيعته الرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي للضغط على إسرائيل للتخلي عن ممارساتها

(١) انظر: د. مهدي عبد الهادي، ملاحظات حول فلسطين والقدس في الخطاب العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت: أغسطس ٢٠١٠)، ص ٩.



العدوانية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وحملها على العودة الفورية إلى طاولة المفاوضات والالتزام بالقرارات الأممية والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية، والعمل الصادق على إيجاد حل عادل ودائم ونهائي لهذا النزاع". كما دعا إسرائيل إلى التخلي عن سياسة الضم والهدم، والمجتمع الدولي إلى التدخل الحازم لوقف الانتهاكات الأثمة والحفريات المشبوهة في مواقع متعددة بالحرم القدسي الشريف، مؤكداً عزم المغرب مواصلة تقديم الدعم لأهالي القدس، وتنفيذ برامج عمل وكالة بيت مال القدس الشريف.

أما الرئيس الفلسطيني محمود عباس فحذّر في كلمته أمام الملتقى من اشتعال "حرب دينية" في المنطقة نتيجة استمرار الممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس والمقدسات فيها، واعتبر أن الوضع في القدس خطير للغاية وأنها أصبحت عنواناً للمواجهة، مؤكداً أنه إذا ما واصلت حكومة إسرائيل سياساتها وممارساتها بشأن تدمير إمكانات وفرص حل الدولتين، فإن الشعب الفلسطيني لن يعدم الخيارات والبدائل^(١).

إن تحليل الخطاب الرسمي العربي حول القدس والتسوية يكشف عن اعتلال منهج التسوية العربي وزيف مفهوم "الاعتدال الصهيوني"، وفي هذا الإطار يشير أحد المفكرين إلى تأثير فكرة التسوية السلمية للصراع العربي-الصهيوني على قضية القدس؛ ففي الوقت الذي تصاعدت فيه أفكار التسوية بعد هزيمة العرب عام ١٩٦٧، تصاعدت بالتوازي السياسات الإسرائيلية لتهويد القدس. ومن اللافت للنظر في تاريخ تلك الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٧٩ أنه كلما انجذب الموقف العربي الرسمي لمنطق التسوية السلمية، كلما ازداد تجرؤ الحكومات الإسرائيلية على تغيير الواقع القائم في القدس انتهاكاً لاتفاقيات جنيف واستخفافاً بقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك كلما زاد الدعم الأمريكي لهذه السياسة الإسرائيلية العدوانية، والعكس صحيح^(٢).

ويبدو أن مراهنة بعض الأطراف الرسمية العربية على إمكانية التسوية مع إسرائيل ينيب في الواقع على تأجيل قضية القدس والاكتفاء بتسجيل الموقف العربي منها، لأنه لا حل لها لدى الإسرائيليين سوى أحد حلين؛ "الحل الديني" الذي يدور حول "تنازل" إسرائيل عن إدارة الأماكن

(١) ملك المغرب يدعو لتحالف عالمي لإنقاذ القدس من الاحتلال، صحيفة الوطن (السعودية)، ١٠ ذو القعدة ١٤٣٠ الموافق ٢٩/١٠/٢٠٠٩، العدد ٣٣١٧.

(٢) نقلا عن: د. أحمد صدقي الدجاني، الخطر يهدد بيت المقدس، سلسلة كتاب القدس (١)، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٠)، ص ١٢٠-١٢١.



المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، وتحويل مسألة القدس إلى قضية تعبد وقداسة لإبعادها عن مدخل الأرض والسيادة، وهي مقارنة تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الآخر فهو "الحل البلدي" الذي يقوم على إقامة شبكة مكونة من بلدات صغيرة تتمتع بحكم ذاتي محلي وميزانية خاصة فيما يعبر عن "السيادة الوظيفية" وليست "السيادة القانونية". فيكون للفلسطينيين في هذه الأحياء سيادة تتعلق بممارسة وظائف وصلاحيات وأنشطة تحددها إسرائيل. ولا مكان في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي أو الممارسات العملية للحل الذي يطالب به الفلسطينيون والعرب تفاوضياً، وهو أن تكون القدس الشرقية بكاملها عاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة، لأن ذلك يشكل هزيمة دبلوماسية كبرى لإسرائيل بتناقضه مع سياسة الدولة منذ عام ١٩٦٧، فضلاً عن تنافيه مع إجماع الرأي العام الإسرائيلي واحتمالات أن يثير ذلك انقسامًا داخلياً غير مسبوق في النسيج الإسرائيلي مما يؤدي إلى آثار بعيدة المدى على هوية الدولة اليهودية ومستقبلها السياسي^(١).

أضف إلى ذلك أن معظم التسويات التي طرحت بشأن القدس لم تكن في المنظور الإسرائيلي سوى نقاط انطلاق تستفيد منها إسرائيل لإعادة بناء موقف جديد أقوى من سابقه، وهو أمر يشارك فيه المسؤولون الأمريكيون بترويجهم للأفكار الإسرائيلية تحت زعم أنها أمريكية أو نابعة من الوسيط الأمريكي وليست قادمة من الخصم الإسرائيلي نفسه. ويفسر البعض هنا سر الإلحاح الإسرائيلي في اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣ على تأجيل التفاوض حول القدس ومصيرها إلى المفاوضات النهائية، برغبة إسرائيل في أن يسلم الجانب الفلسطيني (ومن ورائه العربي والإسلامي) بفصل قضية القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإبعاد القدس عن أي التزامات يمكن أن تتعهد بها إسرائيل من جراء عملية التسوية مثل: تجميد الاستيطان، أو وقف نهب الأراضي ومصادرتها^(٢).

ويبدو أن الدافع العربي الثاني للاعتقاد بإمكان نجاح تسوية ما مع إسرائيل يتعلق بأن عملية التفاوض ستخلق بالتدرج اتجاهاً إسرائيلياً "معتدلاً" يقبل بتسليم القدس الشرقية للفلسطينيين كحل نهائي للصراع العربي-الإسرائيلي. وهو ما يسهل تفنيده عبر عدة حجج؛ أولها أن مسألة بقاء

(١) راجع تفاصيل هذه الحلول (الديني والبلدي والجغرافي) من منظور إسرائيلي في: دوري غولد، القدس: الحل الدائم في دراسة لمركز يافي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ١٣٣-١٤٢.

(٢) د. منعم العمار، القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية: تكريس احتلال وتغييب مقصود لليهودية، شؤون عربية، العدد ٩٦، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٦٦.



القدس موحدة عاصمة لإسرائيل تعكس إجماعاً صهيونياً، حتى لدى حركات السلام وأحزابه مثل ميرتيس أو غيره^(١).

ورغم النهج العربي والفلسطيني المفرط في البراجماتية، لم تسفر المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية عن نتيجة تذكر، رغم انعقاد ما يزيد على ستين لقاءً تفاوضياً منذ مؤتمر أنابوليس أواخر نوفمبر ٢٠٠٧ حتى ما قبل شن إسرائيل لحربها على غزة نهاية ديسمبر ٢٠٠٨. وبرزت في هذا السياق الرؤية الإسرائيلية الاستراتيجية للتسوية -كما عرضت في قمة كامب ديفيد الثانية يوليو ٢٠٠٠ وفي أغلب اللقاءات التفاوضية بعدها-، والتي تقوم (أي الرؤية) على اقتسام الضفة الغربية، والإصرار على بناء المستعمرات، وتوسيع المطالب الإسرائيلية في اتجاه القدس^(٢).

ورغم أن جزءاً من اللوم يمكن أن يوجه للمفاوض الفلسطيني، إلا أن كثيرين يعتقدون أن الفعل العربي والإسلامي الرسمي لا زال بالغ المحدودية مقارنة بمتطلبات الرد على الفعل الإسرائيلي. ومن الشائع في هذا السياق أن تجري المقارنات بين جدية الآخر في التخطيط والالتزام، في مقابل تراخٍ عربي وإسلامي لا يتناسب مع خطورة المرحلة التي تمرّ بها القدس من عمليات الاستيطان والتهويد.

ويشير البعض هنا إلى "أنه في عام ١٩٨٥ أنشأت الحركة الصهيونية غير اليهودية ما يسمى "السفارة المسيحية الدولية من أجل القدس" ووضعت برنامجاً لعملها وللأهداف التي تريد تحقيقها. وقد سميت "سفارة" لأنها أقامت قنصليات في أغلب دول العالم لجمع التبرعات لمشروع استيطانية في القدس، ولجمع أموال من أجل تمويل بناء "الهيكل" على أنقاض المسجد الأقصى، ولجمع الأموال من أجل شراء الأراضي داخل القدس تحديداً، ولممارسة الضغوط السياسية على صانعي القرار في الدول التي توجد فيها هذه القنصليات فيما يتعلق بالقدس والضغط على هذه الدول للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، إلى غير ذلك من الأهداف، ولا تكاد توجد مادة واحدة من مواد برنامج "السفارة المسيحية الدولية من أجل القدس" لم تنفذ منذ العام ١٩٨٥ حتى اليوم.

(١) د. عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية، (القاهرة: دار الشروق، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ص ١٠٦-١٠٧.

وأيضاً: د. إيمان حمدي، معسكر السلام الصهيوني...، مصدر سابق، ص ١٧٠ و٢٢٦.

وأيضاً: فهمي هويدي، خدعوك فقالوا: انكسر الإجماع الإسرائيلي!، صحيفة الأهرام، ١٩٩٩/١/٥، ص ١١.

(٢) بلال الحسن، علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي: نهج الاعتدال الذي لم يثمر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٤، خريف ٢٠١٠، ص ٢٦-٢٥.



وفي المقابل عقدت القمة الإسلامية بالطائف عام ١٩٨٩، وقررت تشكيل "لجنة القدس" وعهدت إليها بوضع استراتيجية لتحرير القدس، ومن حق الجميع اليوم أن يتساءلوا عما حققته هذه اللجنة وكافة المؤسسات الرسمية الإسلامية في نصرته القدس؟ باستثناء عقد الاجتماعات وإصدار البيانات التي لا تغني شيئاً في مواجهة مشاريع تهويد القدس، ويكون علينا دائماً الانتقال من التعامل مع الأمر الواقع السابق إلى الأمر الواقع التالي^(١).

وفي نهاية البعد العربي الرسمي في قضية القدس تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض التحليلات الصحفية انتقدت تقصير أغلب الدول العربية في نصرته مدينة القدس وأهلها المرابطين وتذكير الشعوب العربية بمأساة المدينة تحت الاحتلال في ذكرى "يوم القدس العالمي" الذي احتفلت به إيران في ٢٠١٠/٩/٣ عبر إطلاق مظاهرات غاضبة في مختلف المدن الإيرانية يشارك فيها سنويًا مئات الآلاف من الإيرانيين مرددين شعارات معادية للصهيونية ويجري فيها حرق العلمين الإسرائيلي والأمريكي.

وإذا كانت الحكومات العربية غاضبة بسبب خطف إيران لقضية فلسطين والقدس، فلماذا لا تبادر بدعوة شعوبها إلى التضامن مع القدس في يومها العالمي عبر إطلاق مظاهرات وفعاليات تؤكد وحدة الأمة في الدفاع عن القدس بعيداً عن الاعتبارات الطائفية والمذهبية المرتبطة بأن الذي دعا إلى هذا الاحتفال السنوي هو آية الله الخميني. وكان هذا سيكون أفضل من الانشغال العربي الرسمي بتوفير الغطاء للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية المباشرة، ودعم الجهود الأمريكية لإطلاقها وفق الشروط والمواصفات الإسرائيلية. والمفترض أن العرب أحق من غيرهم بالاحتفال بيوم القدس العالمي وإظهار التضامن مع المقدسيين العرب المدافعين عن المدينة؛ بدل مقاطعة هذا اليوم الهام، الذي يبرز أهمية قضية القدس وإمكانية أن تكون عنصر توحيد للأمة ولكل

(١) راجع مداخلة محمد السماك، في: علياء وجدي (محرر) استشراف مستقبل قضية القدس في ضوء التطورات الراهنة "أعمال اللقاء الذي عقد في القاهرة في ٢٢/٣/٢٠٠٥"، (جامعة القاهرة: برنامج حوار الحضارات في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٤٢.

وأيضاً: محمد السماك، القدس قبل قوات الأوان، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥ م)، ص ٦٣-٦٧.
وأيضاً: محمد السماك، نظرات في مسار الحركة الصهيونية، في: د. أحمد صدقي الدجاني (منسق)، الحركة الصهيونية والصراع العربي-الإسرائيلي في مائة عام: دروس الماضي وأفاق المستقبل، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠ م)، ص ٢٣-٢٦.



المسلمين، والعمل على تحرير القدس ومساندة أهلها في كفاحهم للحفاظ على هويتها^(١).

ب- تفاعلات الجانب العربي غير الرسمي مع قضية القدس:

رغم صعوبة نفي التقصير عن الأمة في نصره قضية القدس، إلا أن الاهتمام الشعبي بهذه القضية على الصعيد الفلسطيني والعربية والإسلامية يشهد تصاعداً ملحوظاً. ولعله يمكن تفسير تصاعد هذا البعد الشعبي والمدني بتراجع اهتمام السياسات العربية الرسمية بقضية القدس، التي تركت أمر هذه القضية لما تسفر عنه المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. ومن ثم يكون من المعقول أن نفسر تصاعد دور القوى غير الرسمية (أو المدنية) بعجز القوى الرسمية العربية عن تقديم المساندة المطلوبة للمؤسسات المقدسية والمقدسين العرب^(٢).

وفي هذا الإطار دعا بعض رجال الدين إلى لقاء سني- شيعي لمعالجة قضية القدس؛ ففي تصريح له في ٢٤/٣/٢٠١٠ دعا المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله "المرجعيات الدينية بعامّة، والإسلامية على وجه الخصوص، إلى أخذ زمام المبادرة، والعمل للقاء وحدوي عام يجمع السنّة والشيعية في لقاء تاريخي حاسم يكون عنوانه بحث قضية القدس فقط، لتعرية الأنظمة من جهة، ولشحن همّة الشعوب من جهة أخرى". وقال إن الهدف من اللقاء هو "إيجاد آليات عملية إسلامية هادفة إلى دعم الشعب الفلسطيني، ومنع اليهود المغتصبين من تهديد بقية المواقع واغتصابها، وخصوصاً الأقصى الشريف"^(٣).

وضمن تفاعلات الجانب العربي غير الرسمي مع قضية القدس يمكن الإشارة هنا إلى عدد من المؤتمرات والأنشطة التضامنية في عام ٢٠١٠:

- بالتزامن مع افتتاح معرض الرياض الدولي للكتاب لعام ٢٠١٠، الذي تنظمه وزارة الثقافة والإعلام السعودية، افتتح أمير منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز ورئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان في الرياض في ٩/٣/٢٠١٠ معرض "القدس الشريف وفلسطين" الذي ينظمه مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. وعقب الافتتاح، تجوّل أمير منطقة الرياض ورئيس وزراء تركيا في المعرض الذي يهدف إلى إبراز المعالم الحضارية والتاريخية والثقافية لمدينة

(١) رأي القدس، غياب العرب عن اليوم العالمي للقدس، صحيفة القدس العربي، ٤/٩/٢٠١٠.

(٢) أمجد أحمد جبريل، المؤتمر السادس للقدس في الدوحة: تصاعد البعد الشعبي في الصراع، القدس، العدد ١١٩، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٣٧.

(٣) مرجع روجي شيعي لبناني يدعو إلى لقاء سني شيعي لمعالجة قضية القدس، صحيفة الحياة، ٢٤/٣/٢٠١٠.



القدس، في محاولة للتنبيه إلى الممارسات الإسرائيلية التي تحاول طمس الهوية الحضارية وتزوير التاريخ لمدينة القدس خصوصًا، وفلسطين عمومًا. واشتمل المعرض على مجموعة من الوثائق والطابع التذكارية والعملات المعدنية والورقية والخرايط والمخطوطات في مواضيع علمية مختلفة كتبت في فلسطين أو تحدثت عنها، إضافةً إلى مجموعة من الأشغال اليدوية الفلسطينية، وبعض الكتب التي رصدت تاريخ القضية من جوانبها المختلفة^(١).

- قيام لجنة القدس باتحاد الأطباء العرب بتنظيم دورة المعارف المقدسية في القاهرة تحت رعاية جامعة الدول العربية في ١١-١٢ ابريل ٢٠١٠^(٢).

- إطلاق لجنة القدس باتحاد الأطباء العرب حملة لنصرة الأقصى والمقدسات في رمضان بعنوان "بالأقصى ألم ومن رمضان الأمل" في أغسطس ٢٠١٠، وقد استهدفت الحملة ربط الصائمين بالمسجد الأقصى وإبراز ما يتعرض له من تهديدات صهيونية تستهدف المسجد ورموزه وأهل القدس، ومنها حملة "كلنا رائد صلاح" تضامناً مع الشيخ المعتقل بسبب دفاعه عن الأقصى والتعريف به وبقيضيته. كما استهدفت الحملة أعمالاً إعلامية باستخدام الشبكة العنكبوتية - الانترنت- مثل حملات البريد الإلكتروني وإنشاء المجموعات على الـ"فيس بوك"، كما تضمنت أيضاً إصدار بعض المطبوعات التعريفية بالمسجد ومنها بوستر كبير للتعريف بمعالم المسجد الأقصى وحدوده وإمساكية رمضانية عبارة عن كتيب يحتوي على ثلاثين معلومة تتعلق بالقدس والأقصى وثلاثين آية قرآنية كريمة وحديث نبوي عن فضل بيت المقدس^(٣).

- انعقاد ملتقى الأقصى السنوي الثاني عشر الذي تنظمه جمعية الإصلاح الاجتماعي بدولة الكويت تحت رعاية د. عبد الله معتوق المعتوق تحت عنوان: "ملاحم مشروع التهويد والتثبيت في القدس" من ٢٦-٢٨ أكتوبر ٢٠١٠، على مسرح الجمعية في منطقة الروضة^(٤).

ج- القدس في خطاب حركات المقاومة: حزب الله نموذجا

دفع ضعف الخطاب الرسمي العربي من قضية القدس بحركات المقاومة والتحرر الوطني في

(١) أمير الرياض يستقبل ضيوف معرض الكتاب، صحيفة الحياة، ٢٠١٠/٣/١٠.

(٢) انظر: رجب الباسل، في دورة المعارف المقدسية.. خبراء وأكاديميون: المفاوضات جزء من منظومة المقاومة وليسست بديلا عنها، تقرير القدس، العدد ١٣٧، مايو ٢٠١٠، ص ٩٤-١٠٠.

(٣) الأطباء العرب يطلق حملة رمضانية لنصرة القدس والأقصى، الأربعاء ١١/٨/٢٠١٠.

(٤) خبر من موقع جمعية الإصلاح الاجتماعي، ١٩/١٠/٢٠١٠، على الرابط: <https://cutt.us/Uj9S5>



لبنان وفلسطين لإبرازها في كثير من المناسبات والخطابات؛ إذ بات حضور قضية القدس في خطاب حركات المقاومة أكثر من واضح؛ ففي احتفال يوم القدس العالمي في بيروت ٢٠١٠/٩/٣، أشار الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله إلى أن "يوم القدس هو يوم إعلان الثابت العقائدي الإنساني القانوني التاريخي الحقيقي، الذي ما عداه هو كذب وتضليل وتزوير وتحريف للتاريخ والحقائق. هذا يوم لإعلان أن القدس لا يمكن أن تكون، ولا شارع من شوارعها ولا حي من أحيائها، أن تكون عاصمة لدولة تسمى إسرائيل. القدس هي عاصمة فلسطين، وكما نقول هي عاصمة الأرض وعاصمة السماء بمعنى من المعاني (..) ويوم القدس أيضاً هو مناسبة عالمية لتسليط الضوء على ما تتعرض له القدس وفلسطين وشعب فلسطين، ما يتعرض له المسجد الأقصى من مخاطر نسمع بها في كل يوم، ما تتعرض له القدس كمدينة مقدسة بمقدساتها الإسلامية والمسيحية من تهويد، ما يتعرض له سكان القدس من تشريد وطرد وهدم منازل ومصادرة أراضي، ما تتعرض له الضفة الغربية من زحف استيطاني لن توقفه حتى المفاوضات التافهة التي بدأت في ٢٠١٠/٩/٢، ما تتعرض له أراضي ال ٤٨ من محاولة أمريكية إسرائيلية غربية لفرضها دولة يهودية صافية، ما تتعرض له غزة وأهلها وشعبها من حصار وتجويع وظلم، وما يتعرض له ملايين الفلسطينيين الذين هُجروا من ديارهم وأرضهم وحقولهم في الشتات"^(١).

ولم يُقْت "نصر الله" ربط ذكرى يوم القدس العالمي بإعلان استئناف المفاوضات المباشرة في واشنطن وقبله الإعلان الأمريكي عن سحب جزء من قواتها في العراق في أغسطس ٢٠١٠، كما اهتم نصر الله بإبراز أن عددًا من القيادات الفلسطينية أشاروا إلى "الخيمة الكبيرة من سبعة عشر عامًا من التفاوض"، ف"المفاوضات مع هذا العدو الإسرائيلي بالتحديد المستعطي والمستكبر والطاغي والمستبد الذي يمتلك هذا المستوى من التأييد الأمريكي والغربي، ليس لها نتيجة سوى إعطاء المزيد من الحياة والعمر والشرعية التي ليست شرعية لهذا الكيان ولهذا الاحتلال"^(٢).

وقبل الانتقال إلى تفاعلات دولتي الجوار الحضاري المسلمتين مع قضية القدس، تجدر الإشارة إلى ملاحظة أساسية تتعلق بالدائرة العربية، ألا وهي أن تفاعلاتها تبقى أكثر تأثيرًا على القضية الفلسطينية من تفاعلات تركيا وإيران. صحيح أن العرب يعانون وضعًا استراتيجيًا صعبًا يتبدى في وهن الداخل ومحدودية البدائل الخارجية، بيد أن أي تحرك يقومون به يبقى مهمًا بحكم أهمية

(١) نقلًا عن: كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في احتفال يوم القدس العالمي، مجلة الدراسات

الفلسطينية (قسم الوثائق)، العدد ٨٤، خريف ٢٠١٠، ص ٢٠٠.

(٢) راجع: المصدر السابق، ص ٢٠٠-٢٠٢.



البُعد العربي في القضية الفلسطينية.

وعلى سبيل المثال، يمكن التأمل في الإخفاق في كسر الحصار عن غزة طيلة عام ٢٠١٠ رغم الجهود الجبارة التي بذلتها تركيا حكومة ومجتمعاً مدنياً وهيئات في هذا الصدد عبر تسيير أسطول الحرية في مايو ٢٠١٠. ولربما كانت النتيجة ستكون مختلفة لو انضمت الدول العربية الكبرى الثلاث (مصر وسوريا والسعودية) لدعم الجهود التركية في هذا الصدد.

وباختصار فإن أي استراتيجية إقليمية تركية-إيرانية لنصرة قضية القدس أو رفع الحصار عن غزة، لا يمكنها أن تحقق الكثير دون إسناد عربي رسمي وشعبي. وبقدر ما هو إيجابي أن يتطور الموقفان التركي والإيراني من قضية فلسطين، بقدر ما تبقى مواقف الدائرة العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي حكماً مهيمناً على الاستفادة الحقيقية لفلسطين من هذا الدعم الإقليمي-الإسلامي.

٣- القدس والدائرة الإسلامية: (تركيا نموذجاً)

أ- الموقف التركي الرسمي

تسجّل المواقف التركية من القضية الفلسطينية حضوراً متزايداً خصوصاً بعد حرب غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والمشادة الكلامية التي حدثت في منتدى دافوس بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الكيان الصهيوني شيمون بيريز. ولا يبدو غريباً في هذا السياق أن يتقدم الخطاب التركي من القضية الفلسطينية وقضية القدس أغلب الخطابات الرسمية في العالمين العربي والإسلامي. ومن الملاحظ أن المدن التركية بدأت تشهد في السنوات الأخيرة تصاعداً في الأنشطة المحلية والفعاليات المدنية العالمية المساندة للقضية الفلسطينية.

"ورغم الحملة الشرسة لإسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة حكومة أردوغان، ومحاولة الانتقام منها من خلال الضغط على الكونغرس لاعتبار المجازر ضد الأرمن في سنة ١٩١٥ "إبادة"، فإن أنقرة لم تلتن في مواقفها الفلسطينية. فقد وصف أردوغان القدس في مؤتمر القمة العربية في سرت ٢٧/٣/٢٠١٠ بأنها "قرة عين المسلمين"، ووصف محاولات إسرائيل لتهويد القدس بأنها "جنون"، بل إنه مضى شخصياً إلى التهديد (في حفل افتتاح القناة الفضائية التركية باللغة العربية في إستانبول في ٤/٤/٢٠١٠) بأنه إذا ما استمر الحريق في غزة



وتلبّد الغيوم السوداء فوق القدس، فإن تركيا لن تبقى من دون ردة فعل، كما أنه قام بعد ذلك بأيام، باتهام إسرائيل من باريس بتدمير عملية السلام^(١).

لقد تحوّل رئيس الوزراء التركي بفضل خطابه السياسي ودفاعه عن فلسطين وانتقاداته اللاذعة للسلوك العدواني الإسرائيلي تجاه فلسطين والمنطقة، إلى واحد من عالم أشخاص القدس في عامي ٢٠٠٩/٢٠١٠. وفي هذا السياق اعتبرت بعض التحليلات أن أردوغان ضرب -في قضية القدس- على وتر استعادة الهيبة التي ستعيد كل شيء مفقود من الكرامة والقدس والأحجار والزيتون والأرض؛ فالقضية "ليست في احتلال القدس وتدنيها، بل احتلال الهيبة (..) لقد أخرج أردوغان أولاً قضية فلسطين من احتكار الحاضنة العربية التي ربما تحوّلت أحياناً إلى زنانة بدلا من حاضنة حنون.

أسلمها بطريقة المسلم العصري، وليس كما فعل معها أحمددي نجاد بطريقة المسلم "الحصري"! أرسل أردوغان إلى العالم رسالتين؛ إحداهما أن فلسطين ليست قضية العرب وحدهم، بل هي أوسع من ذلك. والأخرى أن إسرائيل ليست عدوة العرب وحدهم، بل هي أبشع من ذلك. إسرائيل تهديد لاستقرار وأمن الشرق الأوسط الذي تسعى تركيا أردوغان لتهديبه وتنميته، في ثنائية عصرية قيمية أخّاذة. أعلن أردوغان، في منتدى دافوس أواخر يناير ٢٠٠٩، أمام الميكروفونات والكاميرات أن الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، الذي يجلس في الكرسي المجاور، هو سفاح أطفال ونساء غزة، ثم حمل أوراقه وخرج. وبذا أشاع مفهومًا جديدًا للمقاطعة... المقاطعة الإيجابية لا السلبية الخاملة^(٢).

ويمكن الإشارة في عام ٢٠١٠ إلى مناسبتين على الأقل كان الخطاب التركي فيهما لافتًا؛ إحداهما أمام القمة العربية في سرت أواخر مارس ٢٠١٠؛ فقد حدّر أردوغان في كلمته، من أن "احتراق القدس معناه احتراق الشرق الأوسط وعدم إرساء السلام في عالمنا". واعتبر إعلان إسرائيل القدس عاصمتها "جنونًا". وقال إن "مصير إستانبول لا يختلف عن مكة المكرمة ولا عن مصير القدس... تاريخنا وعقيدتنا لا يجعلان منا أصدقاء، بل إخوة أشقاء"، وانتقد الحصار الإسرائيلي على غزة^(٣).

(١) نقلًا عن: د. محمد نور الدين، مركزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٢، ربيع ٢٠١٠، ص ٢٨.

(٢) نقلًا عن: زياد بن عبدالله الدريس، أردوغان هو "الفيصل"!، صحيفة الحياة، ٢٠/١/٢٠١٠.

(٣) افتتاح قمة سرت: مراجعة للعمل المشترك تخللها "حديث الأزمات" و"تمرد الشعوب"، صحيفة الحياة، ٢٨/٣/٢٠١٠.



ولربما ذهب أردوغان في خطابه إلى إغضاب الأمريكيين والإسرائيليين بإشاراته المتكررة إلى القدس وغزة وفلسطين وضرورة إنشاء تحالفات عربية-تركية لصنع المستقبل والسلام وتحرير الشعب الفلسطيني لكي يعود إلى الحياة الطبيعية^(١).

أما المناسبة الأخرى فتمثلت في تصريحات أردوغان عند زيارته لبنان أواخر نوفمبر ٢٠١٠ عندما استنكر الممارسات الإسرائيلية، قائلاً: "هل ستدخل (إسرائيل) أرض لبنان بأحدث الطائرات والدبابات وتقتل الأطفال والنساء وتهدم المدارس والمستشفيات، وبعدها تطلب منا أن نسكت؟ هل تستخدم أحدث الأسلحة والقنابل الفوسفورية والعنقودية وتدخل غزة وتقتل الأطفال الذين يلعبون في المزارع وبعدها تطلب منا أن نسكت؟ هل تقوم بالقرصنة في البحر المتوسط وتقوم بإرهاب دولي وتقتل تسعة من المواطنين المعصومين الأتراك الذاهبين إلى غزة، وبعدها تطلب منا أن نسكت؟ لن نسكت، وستقول بكل إمكاناتنا إننا مع الحق".

وأضاف قائلاً: "إن لم تكن هناك سيادة للحق والقانون فما أهمية المال؟ إن كانت هناك سيادة للحق تكون للأموال قيمة، وهي تكسب قيمتها مع الحق. لذلك نحن في هذه الجغرافيا نريد أن يسود الحق في المنطقة وليس القرصنة، نريد أن يسود السلام في منطقة الشرق الأوسط، لا نريد أن يُقتل الأطفال، بل نريد سيادة الرفاهية والاستقلالية في هذه المنطقة، ولا يحاول أحد أن يذهب إلى معان أخرى".

وقال أردوغان "كنا في استشارة مع دول الجوار، وتركيا تهتم دائماً بمصالح دول الجوار كما تهتم بمصالحها، ونحن نبذل ما في وسعنا من أجل السلام، لذلك سنستمر في المطالبة بالسلام لبغداد وبيروت وغزة والقدس". وقال: "نحن وعلى رغم كل التحريصات، إذا استمرينا في الدفاع عن الحق ولم نجد عن هذا الطريق فإن العالم سيستمع إلينا ويؤيد موقفنا ضد الظلم، نحن نعيش في عالم تناقص فيه الشعور بالعدالة إلى مستوى كبير، وبالتوازي مع التفاوت الحاصل في مستوى الرفاهية. ونرى أن هذه الصورة المتناقضة تشكل تناقضاً جدياً في ما يتعلق بالمستقبل، ونريد من العالم المتطور أن يؤمن بهذا الموضوع ويهتم به"^(٢).

ورغم وضوح هذه الشحنة القيمية-المبدئية في السياسة الخارجية التركية في عهد أردوغان،

(١) انظر: د. الهادي غيلوفي، العرب والأترك ما بين المصالحة التاريخية والمصالح الاستراتيجية، شؤون عربية، العدد ١٤٣، خريف ٢٠١٠، ص ٢١٦-٢١٨.

(٢) أردوغان: نريد السلام لبغداد وبيروت وغزة والقدس، صحيفة الحياة، ٢٦/١١/٢٠١٠.



ورغم هذا التطور في الخطاب السياسي التركي الذي بات يتقدم على نظيره العربي بمراحل، إلا أن بعض التحليلات العربية لا تزال تراهن على أدوار عربية في القضايا الاستراتيجية العربية، وفي مقدمتها قضية القدس؛ إذ ترى هذه التحليلات أن الدور التركي في التعامل مع التصعيد الإسرائيلي لا زال محصورًا في "المستوى اللفظي"^(١).

ب- الموقف التركي غير الرسمي

أحييت تركيا يوم القدس العالمي عام ٢٠١٠، وفي هذا الإطار تشير بعض الدراسات إلى أنه منذ سنة ١٩٨٧ أصبحت تظاهرات إحياء "يوم القدس العالمي" حدثًا سنويًا في مدن الأناضول كافة، ولا سيما في الجنوب والشرق حتى بدأت تصل في عام ١٩٩٧ إلى قرى قريبة من أنقرة ذاتها. وتبدأ الأنشطة التي تنعقد في ذلك اليوم بتلاوات من القرآن الكريم ثم يجري التنويه بأهمية مدينة القدس في إطار الإسلام والتاريخ العثماني، ثم يدعو المشاركون إلى نظام عادل ويتعهدون بالعمل لأولئك الذين يحققون العدل في الداخل والخارج، وتختتم الأنشطة بعزف النشيد العسكري العثماني لتعميق المشاعر الدينية^(٢).

وفي إطار الأنشطة المحلية والفعاليات العالمية المساندة للقضية الفلسطينية انعقد "المؤتمر الشعبي العالمي لنصرة فلسطين" في مدينة إستانبول بحضور خمسمائة شخصية، من بينهم عدد من الشخصيات الغربية. وفي الجلسة الختامية لهذا المؤتمر قال الدكتور يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في ٢٣/٥/٢٠٠٩: "أدعو الله عز وجل أن أؤم المسلمين في المسجد الأقصى الأسير، وأن يمد الله في عمري حتى أشهد هذا اليوم"، غير أنه تابع قائلاً: "أنا أحرم زيارة الأقصى الآن وهي في يد الاحتلال، نريد زيارتها محررة، وأنا متفائل أن يعود الأقصى قريبًا".

وكان واضحًا أن العلماء المشاركين في المؤتمر يعارضون الدعوة التي أطلقها وزير الأوقاف المصري د. محمود حمدي زقزوق، الذي دعا إلى زيارة القدس للوقوف بجوار المقدسين ودعمهم، بينما رفض شيخ الأزهر السابق د. محمد سيد طنطاوي، والبابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطربرك الكرازة المرقسية، تلك الدعوة التي ما زالت تثير درجة من الجدل على الساحة الفقهية

(١) انظر على سبيل المثال: د. أحمد يوسف أحمد، أردوغان في لبنان: المعنى والدلالات، الاتحاد (أبو ظبي)، ٢٠١٠/١١/٣٠.

(٢) د. حاقان ياووز، العلاقات التركية-الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨، ص ٥٣-٥٤، ٧٠.



والسياسية في عدد من البلدان الإسلامية.

وأكد د. علي محيي الدين القره داغي، أستاذ ورئيس قسم الفقه والأصول بكلية الشريعة بجامعة قطر أن زيارة القدس في الوقت الحالي محرّمة، لأنها مرتبطة بإذن السلطات الإسرائيلية والحصول على تأشيرة منها، وهو ما يكرس التبعية للاحتلال، ويعد نوعًا من أنواع التطبيع. وقال إن منع الزيارة أيضًا يأتي من باب سد الذرائع، مخافة أن ينسى المسلمون قضيتهم إذا زاروا الأقصى، خصوصًا أن الاحتلال سيستغل الزيارة للترويج لتدويل قضية القدس، وتأكيد ادعاءاتهم أنهم يفتحون أبواب الزيارة لكل من شاء، وهذا سيؤدي للتطبيع النفسي، ومع مرور الزمن ينسى المسلمون القدس. ولذلك فإنه من الجانب الشرعي لا يجوز زيارة القدس؛ لأننا في حالة حرب حقيقية مع الكيان الصهيوني^(١).

كما شهدت الجلسة الختامية للمؤتمر إعلان د. علي بادحدح، الأستاذ بجامعة الملك عبد العزيز عن انطلاق فعاليات حملة جديدة في الذكرى الحادية والأربعين لاحتلال القدس التي يحل موعدها في ٢٠٠٩/٦/٧، ومن أنشطتها تأسيس لجنة "نساء من أجل فلسطين" حملة "قدسنا" تهدف لتوعية الأطفال بقضية القدس، التي أصدرت عددًا من المطبوعات بهذا الشأن.

وعبّر البيان الختامي للمؤتمر عن رفض فكرة يهودية الدولة التي تضعها الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو شرطًا لاستئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، وقال إن هذه الدعوة "تعبير عن النموذج العنصري لدولة الاحتلال في فلسطين، وهو مسعى لتهجير من تبقى من الفلسطينيين، ومحاولة لقطع الطريق على إنفاذ حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم". وطالب البيان "الأطراف الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية كافة، بالعمل الفاعل على إنفاذ حق العودة الفلسطيني والتمكين له". كما حث البيان القيادة التركية على رعاية حوار بين الفصائل الفلسطينية يحقق المصالحة الوطنية، منوهاً "أن الأوان لقيام الدول الإسلامية بتحقيق طموحات شعوبها في نصره فلسطين"^(٢).

وفي سياق التفاعلات التركية الراهنة والمستقبلية مع قضية القدس، تبرز مسألة بالغة الأهمية ألا وهي المتعلقة بالإمكانات التي يمكن أن يوفرها الأرشيف العثماني في تدشين وتدعيم نضال

(١) آية فاروق، مؤتمر الناصرة: "يهودية إسرائيل" مخطط عنصري، إسلام أون لاين، ٢٤/٥/٢٠٠٩ على الرابط:

<https://cutt.us/izeQz>

(٢) المصدر السابق.



قانوني/مدني/سياسي يدعم الحق الفلسطيني في مدينة القدس وملكياتها وأراضيها. وتشير إحدى الدراسات النادرة في هذا السياق إلى أهمية استخدام الوثائق العثمانية للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، وخصوصًا فيما يتعلق بالسجل العقاري العثماني (الطابو) وسجلات المحكمة الشرعية في القدس^(١).

ففي مقابل تجاهل كل من بريطانيا وإسرائيل (الدولتين اللتين احتلتا فلسطين منذ مطلع القرن العشرين) لتسجيل أراضي القدس وملكياتها العقارية، "عملت الدولة العثمانية على إصلاح أنظمتها القانونية ومؤسساتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان من جملة ما أسست له إنشاء نظام تسجيل الأراضي، الذي عرف بـ"الطابو" الذي عمل على تسجيل الأراضي بأنواعها في البلاد التابعة للدولة العثمانية. ذلك أن تسجيل صفقات الأراضي كان يتم قبل ذلك في المحاكم الشرعية، وكانت الكثير من الخلافات تنشب بين الفلاحين وغيرهم فيما يتعلق بملكية الأراضي.

وبإنشاء هذا النظام، بدأ لأول مرة تسجيل الأراضي في فلسطين، وأصبح نقل ملكية العقارات مرهونًا بتسجيل هذا النقل في دائرة تسجيل الأراضي. وقد تم الاحتفاظ بسجل تسجيل الأراضي لفلسطين في القدس، وفي إستانبول، عاصمة الدولة العثمانية. ومنذ ذلك الحين، لم يتم تسجيل الأراضي في القدس مجددًا. فبعد أن احتلت بريطانيا فلسطين وأعلنت انتدابها عليها، أصدرت في عام ١٩٢٨ قانونًا لتسوية الأراضي، أرادت بموجبه تحديد مساحة الأراضي المشاع (وهي أراضٍ لا يملكها شخص معين، بل يشترك في ملكيتها عدد كبير من الشركاء، كانوا في العادة فلاحين يزرعون أراضيهم بشكل جماعي) وقسمتها إلى قطع تم تقسيمها على ملاكها.

أما إسرائيل، فقد أحجمت عن تسجيل أراضي القدس الشرقية، على الرغم من ضمها إلى إسرائيل، منذ احتلالها حتى اليوم، إلا الأراضي التي بنيت عليها مستوطنات يهودية، أو الأراضي التي صادرتها من الفلسطينيين، فقد سارعت بتسجيلها وتسويتها باسم الدولة^(٢).

"ويرجع المحامي المقدسي سامي أرشيد أسباب عدم تسجيل الأراضي في القدس الشرقية إلى سببين؛ أحدهما: أن إسرائيل تطمع في بناء مستوطنات يهودية على أراضي الفلسطينيين في

(١) منير نسيبة، دور المستندات العثمانية والمؤسسات التركية للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي التركي للعلوم الاجتماعية: "الثقافة ودراسات الشرق الأوسط"، (أنقرة: ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

(٢) نقلًا عن: المصدر السابق.



القدس، وأن الاستيلاء على تلك الأراضي يكون أسهل إذا لم تكن الأراضي المنوي الاستيلاء عليها مسجلة. ففي هذه الحالة، تكون إمكانات الدفاع أمام المحاكم الإسرائيلية أصعب إذا دفع ملاك الأراضي بملكيتهم لها.

أما السبب الآخر فهو أن تسجيل الأراضي لملاكها الفلسطينيين سيمنحهم من استغلالها من خلال ترتيب مشاريع عمرانية وغيرها. ذلك أن القانون الإسرائيلي يلزم من يطلب قرضاً للبناء من البنوك أن يستوفي شرط ملكية الأرض، وأن تكون مسجلة حتى يضمن المقرض حقه في حال عدم سداد القرض. ولأن أغلب أراضي الفلسطينيين في القدس ليست مسجلة بعد، فإنه من المستحيل على أصحابها أن يقيموا مشاريع عمرانية أو غيرها، وأن يستثمروا قيمتها الاقتصادية بالشكل الأفضل. وبما أن الأراضي ليست مسجلة، فإن النزاعات في المحاكم الإسرائيلية، على خلاف نظيرتها في كثير من الدول التي تمت فيها تسوية الأراضي، تشتمل على محاولات إثبات الملكية من قبل أطراف النزاع.

وكما ذكر سابقاً، فإن أهم تسجيل للأراضي في تاريخ فلسطين كان في عهد الدولة العثمانية، مما يجعل الفلسطينيين بأمس الحاجة للرجوع لأرشيفات الدولة العثمانية لإثبات ملكيتهم^(١).

وفي كتاب العمق الاستراتيجي يشير داود أوغلو إلى القدس، ويؤكد أنه "لا يمكن حل أي مشكلة في المنطقة دون الرجوع إلى الأرشيف العثماني"، وهو يهدف إلى التذكير بالماضي العثماني لتوفير موقع أساسي لتركيا في أي جهد يخص عملية التسوية في الشرق الأوسط، أو يتعلق بحل مشكلات المنطقة^(٢).

خاتمة:

حاول هذا التقرير توضيح أن الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس هي جزء من كلى أوسع واستراتيجية أشمل تخص فلسطين لا بل الأمة بأسرها. وبينما شهد عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تسريعاً ملحوظاً في خطوات تهويد القدس واستخداماً لأدوات ثقافية قديمة/جديدة في ظل حكومة اليمين بزعامة بنيامين نتنياهو، لم يكن نصيب قطاع غزة أقل من الضربات العسكرية الصهيونية واستمرار الخنق الاقتصادي والمناورات الدبلوماسية الإسرائيلية الرامية لمنع أي تغيير في المواقف

(١) نقلا عن: المصدر السابق.

(٢) نقلا عن: بولنت أراس، حقبة أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية، تعريب: غسان رملوي، شؤون الأوسط، العدد ١٣٥، ربيع ٢٠١٠، ص ٤٨.



الدولية تجاه مسألة رفع الحصار عن غزة؛ فباتت القدس وغزة والضفة الغربية تتنافس في تلقي موجات العدوان الإسرائيلي بأدوات مختلفة وهدف واحد (يتمحور حول إنكار حق الشعب الفلسطيني في الوجود على أرضه، ومنعه من التمتع بالاستقلال السياسي وحق تقرير المصير في دولة ذات سيادة وعاصمة).

وتشير بعض التقارير هنا إلى أن سنة ٢٠٠٩ شكّلت تجلياً ناصعاً لمقولة "القدس جوهر الصراع" على المستوى الصهيوني، فقد كان واضحاً أن القدس هي الموضوع الأول لصانع القرار الصهيوني منذ أن وضعت حرب غزة أوزارها، وبات واضحاً أن الجبهة الأساس التي يحارب فيها المحتل هي القدس، ما لم يكن في جبهة مواجهة حربية أو عسكرية على حدوده الشمالية أو الجنوبية^(١). والأمر هنا يحتاج لدراسات تفصيلية لمعرفة درجة الترابط بين وتيرة تهويد القدس وبين الحروب التي تشهدها دولة الاحتلال على غزة ولبنان.

إن السلوك الإسرائيلي لجعل قطاع غزة بؤرة القضية الفلسطينية ومحور تفاعلاتها العربية والدولية والإنسانية ينم عن عمل مدرّس ومخطط يتداوله الإسرائيليون في كتاباتهم وأبحاثهم. وهو انعكاس لطريقة تفكير تقصد تقزيم قضية فلسطين وتجزئتها باستمرار، بالتوازي مع استراتيجية أوسع تخص المنطقة بأسرها وتدور حول "تقسيم المقسم وتجزئة المجرأ"، وهي استراتيجية تطبق الآن بالفعل بنشاط واضح في العراق والسودان ولبنان واليمن وغيرها.

وفيما يخص خلق التنافس بين القدس وغزة تحديداً، يمكن الإشارة إلى إحدى الدراسات الإسرائيلية الاستراتيجية الصادرة عام ١٩٩٥ التي ركزت على مناقشة كافة أشكال الحلول الممكنة للصراع العربي-الإسرائيلي حول قضية القدس، وانتهت إلى تقديم "مقترحات لحماية السيادة الإسرائيلية على القدس الموحدة" في إطار الحل النهائي في خمس خطوات محددة؛ أولها تجنب إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية ودعم خيار فلسطيني-كونفدرالي مع الأردن بما يجعل عمّان هي عاصمة المملكة الهاشمية على ضفتي نهر الأردن. وكلما كانت الصيغة الأردنية أقوى في محصلة الوضع النهائي، قلّ الضغط الفلسطيني لإقامة عاصمة سياسية في القدس الشرقية. وعلى نحو مشابه، إذا اقتصرَت الدولة الفلسطينية على قطاع غزة، مع بروز ترتيبات لسيطرة مختلطة في الضفة الغربية، قد تبرز مدينة غزة كعاصمة طبيعية لفلسطين.

(١) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٩، (بيروت: المركز، ٢٠١٠)، ص ٢٧١.



الخطوة الثانية هي إقامة منطقة القدس الأمنية الكبرى، التي يمكن أن تشكل خطرًا ديمغرافيًا إذا لم يتم مصادرة المزيد من الأراضي واستيطانها بالتوازي مع تقليل سكانها العرب. الثالثة الدخول في شراكة مع الأردن لإدارة الأماكن المقدسة في المدينة؛ لأن ذلك أفضل من إدارة إسلامية أو عربية لها. والرابعة تسريع وتيرة تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية والإسلامية بما يقلل من عدد الدول التي تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية أن تشرکہا في صراعها الفعلي من أجل القدس، بعيدًا عن التصريحات اللفظية أو السياسية الداعمة.

أما الخطوة الخامسة والأهم فهي الوصول إلى تفاهم مبكر مع الولايات المتحدة حول مسألة القدس، بما يؤثر على مواقف كافة الأطراف منها سواء الأوروبية أو العربية أو الفلسطينية. وما دامت الولايات المتحدة تسير في اتجاه دعم الحل الديني لقضية القدس القائم على أن تبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية مع إعطاء حق الزيارة الدينية لأتباع الديانات السماوية الثلاث، فإن هذا الموقف الأمريكي يدعم إسرائيل، لا سيما إذا تم تعزيزه بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى الجزء الغربي من القدس، بما يحسّن الوضع التفاوضي الإسرائيلي بشأن مسألة القدس^(١).

إن السلوك الإسرائيلي المستند إلى استراتيجية ثابتة بشأن القدس والقضية الفلسطينية إجمالاً، ربما يؤكد أنه بعد أكثر من قرن من الصراع على القدس لم تتغير حقائق الصراع، رغم اجتهاد قوى الهيمنة الاستعمارية وأنصار الخطاب الإمبريالي الأمريكي/الصهيوني في تحريف الرواية وتشويه المعاني وصك المصطلحات المضللة الرامية لجعل الفلسطينيين والمسلمين "إرهابيين"، والمقاومة "تطرفًا وعنقًا عبثيًا وعداءً للآخر"، والتنازل عن الحقوق المسلوبة "واقعية واعتدالاً"، في دعوات صريحة للاستسلام، لأن التحرير -بزعمهم- غير ممكن في فلسطين ومدينة القدس، وأن الممكن فقط هو الاعتراف بالأمر الواقع الإسرائيلي بدل استمرار العرب في "سياسة تفويت الفرص"^(٢).

ورغم هذا كله فلا زالت شعوب الأمة وجماهيرها الحية تسعى لاسترداد سيادتها على القدس بما يتيسر من الوسائل الثقافية والتضامنية والمدنية والقانونية والرمزية انتظارًا للحظة البدائل

(١) انظر: دوري غولد، مصدر سابق، ص ١٤٢-١٥٢. والمصطلحات المستخدمة في الاقتباس هي للباحث الإسرائيلي، وليست لكاتب هذه السطور.

(٢) د. وليد سيف، الأسماء والأشياء الثوابت والمتغيرات: تحريف الكلم عن مواضعه، الكتب وجهات نظر، (القاهرة: دار الشروق، العدد ١٢٢، مارس ٢٠٠٩)، ص ٢٢-٣١.



الحاسمة، التي يتم فيها تصحيح سبل التعامل مع المشروع الاستعماري الإحلالي الاستيطاني الإسرائيلي المندرج في سياق استعماري أوسع يستهدف الأمة ومشروع نهضتها وتحرير ثرواتها وتقوية اقتصاداتها واستئناف دورها الحضاري المشهود. وهي معركة تحرير المعاني وتصحيح الخطاب وتصويب المدرجات توطئة لامتلاك القدرة على إعادة تشكيل الواقع بما يخدم مصالح الأمة في قضية القدس وسواها من القضايا الاستراتيجية^(١).

ومن تحليل مستوى مقاومة الأمة وصمودها في مختلف دوائرها في مواجهة التهويد، يمكن القول إن هناك محاولة واضحة لاستعادة القدس بمعناها الرمزي في حياة الأمة توطئة لتطوير أنواع أخرى من الاستجابة المستقبلية المناسبة التي تسمح بتحريرها من ربكة الاحتلال الصهيوني الجاثم على صدرها منذ عقود. وقد أشار هذا التقرير إلى نماذج وشواهد من الحركة الثقافية/السياسية المضادة للاستراتيجية الصهيونية لتهويد القدس، وهي نماذج يتوقع لها أن تتزايد وتتراكم بمرور الوقت، خصوصاً مع إدراك أن المقاومة الثقافية والفعل الثقافي للأمة من شأنهما أن يؤسسا على المدى الطويل لخطوات سياسية أكثر ثباتاً وفعالية في مناصرة القدس.

إن الزحف الإسرائيلي على مدينة القدس يمثل خطراً يحتاج إلى مواجهة بالعمل السلطوي الرسمي لا من قبل السلطة الفلسطينية فحسب، بل أيضاً من الدول العربية والإسلامية والمجموعة الدولية كلها؛ فالواقع أن كثافة معدل تهويد القدس وتسارعه المتصاعد يوضح قضيتين؛ إحداهما أن الجهود الفلسطينية الشعبية والرسمية ليس بإمكانها منفردة وقف عملية التهويد. أما الأخرى فهي أن الجهود الفلسطينية لا تعوّض الحاجة إلى عمل عربي وإسلامي ودولي منظم ومخطط ومتناسق للحفاظ على هوية القدس وشخصيتها الحضارية الروحية التي تهم الديانات السماوية الثلاث والعالم بأسره^(٢).

وختاماً يمكن القول إن تصاعد التحدي الإسرائيلي لمشاعر الأمة، وبالذات في قضية القدس، قد أوجد باباً أوسع لاستجابة الأمة وتفاعلها مع هذه القضية المحورية، التي يتوقع لها أن تحتل مكانة أكبر في العقل والوجدان المسلم، هذا رغم تكاثر الأزمات التي يعاني منها العالم الإسلامي؛ إذ تبقى القدس قضية القضايا وأكثر قضايا الأمة جامعية دون منازع.

(١) المصدر السابق.

(٢) د. جاد إسحاق، سياسة إسرائيل الاستيطانية وتهويد القدس، المجلة العربية للثقافة، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٤١، جمادى الثاني ١٤٢٢هـ/سبتمبر ٢٠٠١، ص ٧٥.



تهديدات تهويد الأقصى وأفاق انتفاضة جديدة(*)

د. بشير أبو القرايا(**)

مقدمة:

يغطي هذا التقرير التهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى^(١) من قبل الكيان الصهيوني، وتتمثل في محاولات التهويد التدريجية التي يجري تنفيذها على أرض الواقع. ويتناول التقرير في إطار أشمل تهويد مدينة القدس^(٢)، ويتم في بعض الأحيان بخطى متسارعة عندما تكون الظروف مواتية، وذلك بهدف نزع الصفة العربية الإسلامية عن المدينة. الأمر الذي يجعل تهويد المسجد الأقصى، وهو آخر معقل للعرب والمسلمين في المدينة المقدسة، أمرًا يسيرًا كما يتصورون^(٣).

ويبحث التقرير أيضًا تطور خريطة القوى الفاعلة في ذلك وتفاعلاتها، وتشمل: سلطة الاحتلال

(*) نشرت هذه الدراسة في: فصلية قضايا ونظرات، العدد ٢، يونيو ٢٠١٦، مركز الحضارة للدراسات والبحوث،

متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/dRprd>

(**) أستاذ العلوم السياسية المساعد، معهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة زايد.

(١) من الضروري تحديد المقصود بالمسجد الأقصى، وما الفرق بينه وبين الحرم القدسي الشريف وقبة الصخرة والمصلى المرواني والمسجد القبلي. بشكل عام هناك معنيان للمسجد الأقصى: معنى ضيق، ومعنى واسع. المسجد الأقصى بالمعنى الواسع يقصد به الحرم القدسي الشريف بكل مكوناته وسوره وكل ما بداخل السور من معالم، ومنها: المسجد القبلي، مسجد قبة الصخرة، مسجد النساء، المصلى المرواني، وغيرها من المعالم التي تشمل مدارس ومقابر ومصاطب وباحات وحدائق ومياضئ وأبواب وأسوار. أما المسجد الأقصى بالمعنى الضيق يقصد به ذلك المبنى الصغير المسقوف الذي صلى فيه النبي محمد صلى الله عليه وسلم إمامًا بالأنبياء جميعًا ليلة الإسراء والمعراج، وهو أحد أبنية الحرم القدسي الشريف، وهو المعروف بالمسجد القبلي. وخلاصة القول، فالمسجد الأقصى هو الحرم القدسي الشريف بكل مكوناته التي تشمل أيضًا المسجد القبلي. وعليه، فحينما تشير وسائل الإعلام إلى مسجد قبة الصخرة على أنه المسجد الأقصى فهذا صحيح باعتبار مسجد قبة الصخرة هو أحد مكونات المسجد الأقصى بالمعنى الواسع، لكن ذلك لا ينبغي أن يجعلنا نتغافل عن المسجد الأقصى بالمعنى الضيق أو ما يسمى بالمسجد القبلي. لمزيد من التفصيل: انظر: مجاهد علي شراب، الحرم القدسي الشريف، أبحاث الندوة الدولية القدس التاريخ والمستقبل، (أسيوط: جامعة أسيوط، أكتوبر، ١٩٩٦)، ص ٤٠٣ - ٤٣٢.

(٢) للتعرف على تهويد القدس تاريخيًا ومخالفة سلطة الاحتلال لمقررات الشرعية الدولية، انظر: محمد الفراء، قضية القدس على الساحتين العربية والدولية، شئون عربية، ع (٤٠)، ١٢/١٩٨٤، ص ٦ - ٩، ص ١١ - ١٤.

(٣) للتعرف على مكانة القدس في الإسلام، انظر: إسحاق موسى الحسيني، مكانة القدس في الإسلام، مجلة

البحوث والدراسات العربية، عدد ١، مارس ١٩٦٩، ص ٥٧ - ٧١.



الإسرائيلي، الجماعات الدينية اليهودية، السلطة الفلسطينية، الفصائل الفلسطينية المسلحة، فتح وحماس، المنتفضون، الشعب الفلسطيني، الأنظمة العربية، والشعوب العربية. وفيما يتم التركيز على الخلافات السياسية الفلسطينية وتطورات الأوضاع السياسية في المنطقة العربية، وانعكاساتها على السلوك السياسي الإسرائيلي من حيث مدى اعتبار ما تمر به المنطقة فرصة سانحة نحو مزيد من التغول الصهيوني وتسريع خطى التهويد في المدينة المقدسة بما يشمل مقدسات المسلمين وأحياء المقدسين الفلسطينيين، وهم السكان الأصليون للمدينة.

كما يغطي التقرير آخر المستجدات والظواهر المستجدة بهذا الخصوص، وفي طليعتها صعود الظاهرة الانتفاضية الفلسطينية، التي من سماتها التراوح بين الصعود والتصاعد وبين الكمون والخبو، وفقاً لمقتضيات الواقع والظروف والأحوال في المجتمع الانتفاضي وبيئة الانتفاضة، وذلك في إطار ما عرف إعلامياً ولدى بعض الباحثين بالانتفاضة الثالثة^(١). ويخلص التقرير في نهاية التحليل إلى تقديم رؤية تأملية لمستقبل المسجد الأقصى تنطلق من نظرتين أحدهما متشائمة والأخرى متفائلة. لكل نظرة محدداتها الخاصة، لاسيما على المستوى الذاتي المرتبط بالواقع الفلسطيني والعربي والإسلامي. وعليه، يتناول هذا التقرير أربع نقاط: تهويد القدس، تهديدات تهويد الأقصى، صعود الظاهرة الانتفاضية، ومستقبل المسجد الأقصى.

أولاً- تهويد القدس:

منذ احتلال القدس عام ١٩٦٧ وضمها عام ١٩٨٠ اتبع الكيان الصهيوني سياسة التهويد التدريجي للأرض والبناء والحجر والبشر. ومازالت هذه السياسة مستمرة حتى وقتنا هذا، رغم إدراج القدس في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر بسبب الإجراءات الإسرائيلية وتعيين اليونيسكو ممثلاً شخصياً لها لمتابعة ملف القدس^(٢)، وتزداد وتيرتها في أوقات التفاوض والتسوية وفي أوقات الضعف العربي. وتقوم سياسة التهويد على مبدأ تقليص الوجود الفلسطيني^(٣) وتكثيف الوجود الصهيوني، من خلال اتباع عدة سياسات فرعية، منها: سياسة المصادرة وسياسة الضم

(1) Look: Beaumont, Peter, Is a third Palestinian intifada on the way or has it already begun?, The Guardian, Tulkarem, 5 Oct 2015, available at: <https://cutt.us/Js9oB>

(٢) رائف يوسف نجم، موقع القدس: المدينة القديمة وأسوارها، المجلة العربية للثقافة، مجلد ٢٦، عدد ٥٢، مارس ٢٠٠٨، ص ١١-٣٢.

(٣) أسامة حلبي وآخرون، ملف تهويد القدس: الوضع القانوني والاستيطان والترحيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٨، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ٩٦.



بالنسبة للأرض، وسياسة الهدم وسياسة التقليل بالنسبة للبناء مقابل سياسة الاستيطان وبناء الوحدات والكتل الاستيطانية الصهيونية، وسياسة التفرغ وسياسة التهجير القسري وسياسة تضيق الخناق على المقدسين في مقابل سياسة الإحلال الاستيطاني بالنسبة لليهود. وقد حسمت سلطة الاحتلال قضية القدس جغرافياً ضمن مخطط وضعته أجهزة إسرائيلية متعددة:

فعلى مستوى الأرض، منعت منذ البداية استخدام المقدسين لنحو ٨٧٪ من أراضي القدس الشرقية والإبقاء لهم على ما نسبته ١٣٪ فقط^(١). ووسعت حدود القدس ضمن مخطط توسع استيطاني يحدد معالم القدس الكبرى كعاصمة موحدة للكيان الإسرائيلي خالية من الوجود الفلسطيني، وهو ما يعني مستقبلاً تهويداً شاملاً للمدينة.

وعلى مستوى البناء والحجر، استخدمت ذرائع شتى لهدم بيوت المقدسين، تارة قانونية بحجة أن البناء غير مرخص أو أن صاحبه فقد إقامته، وتارة عقاباً للشهداء ومنفذي العمليات والمنتفضين وذوهم من أبناء القدس. وتصنف البلدية الإسرائيلية في القدس ٢٠,٠٠٠ منزل فلسطيني في المدينة (أي ما يعادل ٣٩٪ من مجمل المنازل) بأنها غير قانونية، بحجة عدم تمكن أصحابها من الحصول على تراخيص لإقامتها. وفي المقابل شجعت وضع اليد على منازل فلسطينية داخل الأحياء، وتحديدًا في البلدة القديمة وسلوان وراس العمود والطور والشيخ جراح^(٢). وزرعت سلطة الاحتلال الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية وحولها، وداخل الأحياء الفلسطينية نفسها. وكان لجمعية إبعاد الاستيطانية دورًا مساعدًا لخطط الحكومة الإسرائيلية في هذا المجال. ووضعت هذه السياسات الإسرائيلية المقدسين أمام ثلاثة خيارات: إما دفع أموال طائلة ثمن شقق أو بدل استئجار شقق قائمة في المدينة، وإما المجازفة بإقامة منازل من دون تراخيص، وإما الانتقال إلى المناطق خلف الجدار سواء إلى منازل في الأحياء المقدسية التي عزلها الجدار أو في الضفة الغربية^(٣).

ويهدف المخطط الهيكلية الإسرائيلي لبلدية القدس عام ٢٠٢٠ إلى عزل الأحياء الفلسطينية عن القدس الشرقية عزلاً تاماً، ثم ضم القدس الشرقية مع القدس الغربية والكتل الاستيطانية

(١) عبد الرؤوف أرناؤوط، إسرائيل في القدس الشرقية: من الحسم الجغرافي إلى الحسم الديموغرافي، مجلة

الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٥، شتاء ٢٠١٦، ص ١٧٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٩.



المحيطة لتشكل القدس الكبرى، بحيث تكون مدينة يهودية خالصة^(١). وبهذا الخصوص يلج زعيم المعارضة يتسحاق هيرتسوج على تنفيذ خطة انفصال بعزل ٢٨ حيًا فلسطينيًا، في حين يقترح رئيس بلدية القدس نير بركات ضم الأحياء المقدسية إلى السلطة الفلسطينية وفصلها تمامًا عن القدس. وهو ما يعني إخراج ٢٠٠ ألف مقدسي عن النطاق الإداري للقدس الكبرى. وتارة أخرى يدعون عدم رغبة سكان القدس في الانضمام للسلطة الفلسطينية وأنهم يفضلون الحكم الإسرائيلي، سعيًا منهم إلى كسب المزيد من الوقت لإتمام عملية تهويد القدس. ووفقًا للمخطط الهيكلي الاسترشادي يجري تطبيق ذلك على أرض الواقع لتنفيذ قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل^(٢).

أما على مستوى البشر، فقد عمدت سلطة الاحتلال إلى سياسة تفرغ القدس من المقدسين^(٣)، السكان الأصليين للمدينة^(٤)، ومارست بحقهم إجراءات قاسية ساعية إلى تقليص عددهم بشق الحجاج والزرائع والإجراءات المضادة^(٥)، وفي المقابل إحلال المستوطنين اليهود بدلا منهم في إطار خطط مرسومة لذلك. وتم تحديد الوضع القانوني للمقدسين من المنظور الإسرائيلي على أنهم مقيمون وليسوا مواطنين. وربطت ملكية الأرض بالإقامة، فمن يفقد إقامته يفقد أرضه، وسحبت هويات ١٢٠ ألف مقدسي بسبب تغيير النطاق الإداري للقدس^(٦)، وواصلت بحقهم الاعتقالات ومارست سياسة تضيق الخناق على سبل معيشتهم وحياتهم، حتى كسدت سبل معاشهم واضمحلت أسواقهم وارتفعت معدلات الفقر بين أفراد الطبقة المتوسطة. وقد حوصرت

(١) نظمي الجعبة، استيطان القدس: تنفيذ خطط قديمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠١، شتاء ٢٠١٥، ص ١٩.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص ١٩. عبد الرؤوف أرناؤوط، إسرائيل في القدس الشرقية..، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(٣) انظر: عبد الرؤوف أرناؤوط، أسواق القدس العتيقة تترنح، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥، ص ٢٠٦. عبد الرؤوف أرناؤوط، القدس ٢٠١٦: إجراءات تهويدية تبقي عوامل الانفجار قائمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٦، ربيع ٢٠١٦، ص ١٥٩.

(٤) للتعرف على الوضع القانوني للمقدسين وأملاكهم من وجهة نظر القانون الدولي، انظر: سعود عبد العزيز الدايل، الوضع القانوني للقدس، مجلة بحوث دبلوماسية، السعودية، العدد ١، ١٩٨٣، ص ١٥٤ - ١٦٤.

(٥) انظر في ذلك: أسامة حلي وآخرون، ملف تهويد القدس: الوضع القانوني والاستيطان والترحيل، مصدر سابق، ص ٩٦. عبد الغني سلامة، الانتفاضة الثالثة هل هي مصلحة وطنية أم مسعى إسرائيلي؟، شؤون فلسطينية، العدد ٢٥٩، ربيع ٢٠١٥، ص ١١٨.

(٦) عبد الرؤوف أرناؤوط، إسرائيل في القدس الشرقية: من الحسم الجغرافي إلى الحسم الديموغرافي، مصدر سابق، ص ١٧٩. وانظر: نظمي الجعبة، استيطان القدس: تنفيذ خطط قديمة، مصدر سابق، ص ١٥.



الأحياء المقدسية بالكتل الاستيطانية من كل جانب، وعانى المقدسيون من أزمة سكنية فيما تبقى لهم من أرض، حتى أصبحوا غرباء في مدينتهم مشبهون فيها ومعزولون يُنظر لهم كأجانب غير مرغوب في وجودهم يحرم عليهم دخول مناطق كثيرة في وطنهم ويضيق عليهم بقصد، ويعاملون أسوأ معاملة وينكّل بهم تنكيل غير مسبوق^(١). وتتشدّد حكومة سلطة الاحتلال في التعامل معهم عن سابق تخطيط وسوء نية، فتفرض عليهم الضرائب العالية، وتسحب هوياتهم المقدسية، وتطردهم إلى مدن الضفة الغربية، وتمنع عودتهم إلى مدينتهم المقدسة، وإلى بيوتهم العتيقة فيها، وتهدم بيوتهم الباقية، وتمنع ترميمها وصيانتها، وتحول دون توسعتها أو ترميمها، وتصادر أراضيهم وممتلكاتهم، وتعتدي على أملاك الغائبين وتضع يدها عليها^(٢).

وتزيد غربتهم فيها مع إغلاق سلطات الاحتلال بوابات القدس الشرقية، ودخول جيش الاحتلال الشوارع، ونصب الحواجز العسكرية على مداخلها، والتدقيق في هويات المقدسيين وتفتيش سياراتهم، وعدم السماح لبعضهم بالمرور ولو إلى بيوتهم في أحياء القدس الشرقية، بينما تعتقل من شاءت من المارين أمامها والعابرين للحواجز التي وضعتها. أما مداخل البلديات المقدسية فتغلق بمكعبات الأسمنت الضخمة التي تعيق الحركة وتمنع تدفق حركة السير فتزدحم فيها السيارات وتمتد طوابيرها مسافات طويلة، مما يضيق على المواطنين أنفاسهم، ويذهب بصبرهم^(٣).

علاوة على ذلك، فإن عيون الإسرائيليين تراقب الفلسطينيين الماشين أو العابرين أو الركاب في الحافلات، يستفزون الفلسطينيين ويشتمونهم ويتهمون عليهم ويستمزؤون بهم ويسمعونهم كلمات بذينة ومفردات نابية تطلّ أمهاتهم وشرفهم وعرضهم ونسبهم ودينهم ورسولهم، ومنهم من يرشقهم بالحجارة أو يصرخ فيهم طالباً منهم الرحيل والمغادرة محذراً إياهم من القتل الذي ينتظرهم ويتوعددهم بالموت، مدعين أن هذه المدينة ليست لهم ولا يحق لهم العيش فيها. أما الدوريات العسكرية فتوقف كل فلسطيني وتشبه فيه وقد يطلقون عليه النار ويقتلونه أو يصيبونه قبل أن يتبين لهم أن ما يحمله ليس إلا خبزاً أو فاكهة وأن الذي بأيديهم هواتفهم النقالة أو مفاتيح بيوتهم وسياراتهم. والسيارات العربية كلها محل شبهة وموضع شك فلا يسمح لأصحابها بالمرور أو الاجتياز وإن حاول بعض السائقين زيادة السرعة أو التجاوز أو التوقف المفاجئ أو

(١) عبد الرؤوف أرناؤوط، القدس ٢٠١٦: إجراءات تهويدية تبقي عوامل الانفجار قائمة، مصدر سابق، ص ١٦٢.

(٢) مصطفى يوسف اللداوي، الانتفاضة الثالثة انتفاضة الكرامة (٢)، جماعة العدل والإحسان، ١٦ أكتوبر

٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/t86UQ>

(٣) المصدر السابق.



الاعتيادي ببطء فإن الإسرائيليين شرطةً ومستوطنين يمطرونه بالطلقات النارية ولو ترجل السائق من سيارته ومشى أمامهم رافعاً يديه ولو كان من يسوق السيارة سيدة، فإنهم يتعاملون معها بالمثل ويطلقون عليها النار وكأنها كانت تنوي دهسهم أو صدمهم^(١).

وما أن ينخرط الفلسطينيون في مدينة القدس الشرقية المحتلة في مواجهة إجراء احتلالي إسرائيلي حتى يجدوا أنفسهم مهديدين بإجراء جديد، ولا يخفي المسؤولون الإسرائيليون أن الهدف الدائم هو تقليل عدد الفلسطينيين في المدينة كي تكون مدينة يهودية. فمع تكشف اتفاق اليمين مع اليسار الإسرائيلي في الموقف الخاص بالتخلص من عشرات آلاف المقدسين عبر سلخ أحياء بأكملها عن مدينة القدس الكبرى^(٢)، تتضح معالم تنفيذ أكبر مخطط استيطاني لعزل ما سيبقى منها عن محيطها الفلسطيني وسط جهود لا تنضب في طمس ثقافتها وهويتها الوطنية الفلسطينية. وقد تزامن ذلك مع تصعيد استهداف مقدساتها الإسلامية المتمثلة في المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وتصاعد الهجمة اليهودية على المسيحيين وكنائسهم^(٣).

ومع مطلع ٢٠١٦ بلغ عدد سكان القدس، بشطريها الشرقي والغربي ٨٢٩,٠٠٠، بينهم ٣٠٧,٠٠٠ فلسطيني تشكل نسبتهم نحو ٣٩٪، وذلك بحسب مركز القدس لدراسات إسرائيل، الأمر الذي يشير إلى أنهم تعدوا نسبة الخطر التي حددها إسرائيل بعد وقت قصير من احتلالها المدينة بـ ٢٢٪. وهذه الأرقام تشكل معالم التحرك الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في المدينة، والذي يستند إلى سياسة تمييز وإقصاء منهجية متصاعدة^(٤). حيث إن ٧٥٪ من المقدسين يعيشون تحت خط الفقر، كما تقول رونيت سيلع (معاريف، ٢٤/٢/٢٠١٦). كما أن ثمة فجوة هائلة بين البنى التحتية الفلسطينية والإسرائيلية، إذ تركت الأحياء الشرقية متخلفة بصورة كبيرة جداً. فمثلاً، ٦٤٪ فقط من المنازل مرتبطة بشكل مرتب بشبكة المياه، بينما يضطر الفلسطينيون الباقون إلى شراء مضخات مياه وخزانات مياه كي يؤمنوا المياه لمنزلهم^(٥).

الأمر الذي يجعل الصراع على القدس وفلسطين صراعاً ديموغرافياً بامتياز^(٦)، يعوضه

(١) المصدر السابق.

(٢) عبد الرؤوف أرناؤوط، إسرائيل في القدس الشرقية..، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(٣) مصطفى يوسف اللداوي، الانتفاضة الثالثة انتفاضة الكرامة (٢)، مصدر سابق.

(٤) عبد الرؤوف أرناؤوط، القدس ٢٠١٦..، سابق، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٥) المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٦) رامي أبو جبارة، الانتفاضة الثالثة الإمكانيات والسيناريوهات: هبة شعبية أم انتفاضة ثالثة؟ محاولة لتحديد



الفلسطينيون بالزواج المبكر وكثرة الإنجاب وهو ما تحدث عنه خبراء الاستراتيجية الصهيونية بقلق بالغ.

ثانياً- تهديدات تهويد الأقصى:

تعدت الممارسات الصهيونية في المسجد الأقصى حد التهديد بالتهويد إلى حد اتخاذ خطوات تهويد وأسئلة فعلية على الأرض^(١)، ذات نوايا تستهدف المقدسات الإسلامية^(٢). وجاري في الوقت نفسه التخطيط والتحضير لتنفيذ خطوات أخرى مستقبلاً، لكن الأمور تتم بشكل تدريجي يتبع فيها الكيان الصهيوني سياسات جس النبض وترويض الغضب وافتعال الذرائع واغتنام الفرصة. لذلك يميز التقرير بين الإجراءات الميدانية التي حدثت بالفعل ومازالت تحدث يوميًا وبين الخطوات المقبلة التي لم تحصل بعد، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الإجراءات لا تعدو كونها مجرد استعدادات ومقدمات وتهيئة للأجواء، ولن تقف الأمور عند هذا الحد وإنما القادم أعظم من ذلك وأشد خطورة وفداحة وهو سيأتي في إطار ما يسمونه بمرحلة إقامة الهيكل الثالث^(٣).

أ. الإجراءات الميدانية:

تعتبر الإجراءات الميدانية الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير واقع المسجد الأقصى وفرض واقع جديد، بمثابة اعتداء وانتهاك صارخ وتدنيس غير مسبوق للحرم القدسي الشريف^(٤)، كما تعد

ماهية الحدث تمهيداً لتحليله بموضوعية، مسار تحرري، ١ نوفمبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي:
<https://cutt.us/qTk6T>

(١) حول تهويد الأقصى منذ العام ١٩٦٧، انظر: إبراهيم عبد الكريم، تهويد الحرم القدسي دراسة توثيقية في الذرائع والوقائع، شئون عربية، العدد ٩٦، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٢٣ - ١٤٩. مصطفى عطية جمعة، المسجد الأقصى ومخططات التخريب والتهويد والسياسة: قراءة توثيقية، البيان، العدد ٢٧٣، مايو ٢٠١٠، ص ٥٦ - ٦١. وقارن: سعيد عكاشة، القدس والأقصى قضيتان أم قضية واحدة، مجلة الديمقراطية، المجلد ١٠، العدد ٣٨، أبريل ٢٠١٠، ص ١٠٩ - ١١٢. الشيخ الأمين محمد عوض الله، تهويد المسجد الأقصى، مجلة دراسات حوض النيل، مجلد ٨، عدد ١٦، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٢٦٦ - ٢٧٣.

(٢) زيد الأيوبي، الانتفاضة الثالثة والأخيرة اندلعت، راديو نغم، ١٠ أكتوبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي:
<http://radionagham.com/ar/?p=5308>

(٣) نظمي الجعبة، استيطان القدس..، مصدر سابق، ص ١٦.

(٤) بلال البوجداني، ثورة السكاكين انتفاضة فلسطينية ثالثة، المساء، العدد ٢٨٠٧، ١٥ مايو ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي:
<https://cutt.us/mKz6q>



انتهاكاً من وجهة نظر القانون الدولي والمقررات الدولية^(١)، استفزازاً كبيراً لمشاعر العرب والمسلمين في كل أنحاء العالم. وقد قامت بعض شركات التطوير بمشاركة دائرة الآثار ببناء مدرجات ضخمة جنوب الحرم من الخارج، وأصبحت ملاصقة لبواباته التي كانت مفتوحة قبل مئات السنوات وتم إغلاقها على عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي^(٢). ويمكن الحديث بهذا الخصوص عن سبعة إجراءات تمت بالفعل هي: السيطرة، الاقتحامات، التقسيم، الحفريات، منع الإعمار، القيود والتعقيدات، واستعدادات بناء الهيكل.

(١) السيطرة:

وتشمل بشكل أساسي سيطرة سلطة الاحتلال الآن وبشكل كامل على كافة أبواب الأقصى وباحاته، وهو ما يعني السيطرة عليه كاملاً باستثناء مبانيه المسقوفة. وفي إطار سيطرتها على الأبواب تقوم بالتدقيق في الهويات وتمنع دخول من تريد لسبب أو لآخر، ولا تسمح بدخول مواد البناء والإعمار إلا باتفاق مسبق وموافقة السلطات الإسرائيلية المختصة بما فيها أعمال الصيانة الدورية. أما بالنسبة لساحاته فإنها تعمل على تحويلها إلى ساحات عامة تخضع لسيطرة بلدية الاحتلال وإشرافها المباشر عليه. وتعتبرها أيضاً حدائق قومية أثرية ينبغي أن تتولاها إدارة الحدائق القومية الإسرائيلية. وبدأت، تأسيساً على ذلك، بتغيير أسماء الشوارع والأبواب المحيطة بالحرم القدسي الشريف، بما في ذلك وضع عبارة جبل الهيكل على أحد الأبواب^(٣).

(٢) الاقتحامات:

أصبحت ظاهرة اقتحام الأقصى من قبل الصهاينة ظاهرة متكررة ومتصاعدة بمرور الزمن منذ أن بدأها شارون وكانت سبباً في تفجير انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. والاقتحامات الصهيونية

(١) حول الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن المقدسة وضمها للقدس من وجهة نظر القانون الدولي، انظر: سعود عبد العزيز الدليل، الوضع القانوني للقدس، مجلة بحوث دبلوماسية، العدد ١، ١٩٨٣، ص ١٥٠ - ١٥٤.

(٢) د. عدنان أبو عامر، الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى مقدمة لحدث أكبر!، البيان، العدد ٣٤١، ١٤

أكتوبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/2r2pj>

(٣) محمد خضر قرش، تقسيم المسجد الأقصى بين جاهزية الخطط والبدء بالتنفيذ، شؤون فلسطينية، العدد ٢٥٩، ربيع ٢٠١٥، ص ١٠٦ - ١٠٧. ومن الملاحظ أن الإعلاميين والباحثين والسياسيين الغربيين بدأوا يستخدمون عبارة: "جبل الهيكل"، وينكرون المسجد الأقصى كما لو أنه قائم على هذا الجبل. انظر:

- Margalit, Ruth, Fear of a Third Intifada, The New Yorker, 12 Oct 2015, available at: <https://cutt.us/9DwAR>



للحرم القدسي الشريف في أيامنا هذه أنواع، فهناك اقتحامات يقوم بها مسؤولون إسرائيليون، كالوزراء، ومن أشهرها اقتحام وزير الزراعة الحالي أوري أرييل، وهناك اقتحامات يقوم بها أعضاء في الكنيسة، وقيادات حزبية، وعناصر حزبية، ومن أشهرها اقتحامات شبيبة الليكود. والافتحامات العسكرية تقوم بها قوات الشرطة الإسرائيلية وقوات الأمن الداخلي (الشين بيت) وعناصر وحدة المستعربين وغيرها من القوى الأمنية. علاوة على اقتحامات المستوطنين والقوى الدينية المتطرفة. ووفقاً لأحد التقديرات فقد اقتحم الأقصى ٩٤٣٤ إسرائيلياً في عام ٢٠١٤ وحتى شهر أكتوبر^(١).

وقد كانت الاقتحامات الإسرائيلية في السابق موسمية تتم في الأعياد اليهودية، أما الآن فقد تحولت إلى شبه يومية، بحيث تتم ما بين الساعة السابعة والنصف إلى الحادية عشرة صباحاً، ومن الواحدة والنصف إلى الثانية والنصف ظهراً^(٢). وترافق هذا مع قيام المجموعات برفع العلم الإسرائيلي على درج قبة الصخرة، وكل هذا يتم وسط حراسة مشددة من الشرطة ورجال المخابرات. وتتجه النية حالياً لتعيين مسؤول لتنفيذ وترتيب الصلوات في الأقصى^(٣).

وقد دأب اليهود، مستوطنين وشباناً، في بعض الأحيان على حمل السلاح داخل ساحات المسجد الأقصى، والدخول بملابس الصلاة الخاصة بهم والجلوس على المصاطب والمرافق داخل أسواره. وأكد حراس المسجد أنهم يجدون آثار سيارات أمن صهيونية تدخل ساحاته ليلاً وتتجول فيها، يتفوهون بكلمات بذيئة بحق المصلين والعاملين فيه. ويقومون بمحاولات تخفي متكررة لاقتحام المسجد وتنفيذ هجمات مسلحة فيه، وإدخال الخمر والمسكرات إلى ساحاته أكثر من مرة في محاولة لتدنيسه، وتوزيع ملصقات ورسومات على طلاب المدارس والجامعات اليهودية لتجسيد قضية الهيكل المزعوم في وجدانهم^(٤).

(٣) التقسيم:

على ضوء تجربتها في تقسيم المسجد الإبراهيمي كسابقة تعتمد عليها، بدأت سلطات الاحتلال

(١) عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠١، شتاء ٢٠١٥، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٢) محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى بين جاهزية الخطط والبدء بالتنفيذ"، مصدر سابق، ص ١٠٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٤) د. عدنان أبو عامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى مقدمة لحدث أكبر!"، مصدر سابق.



التمهيد ميدانياً لتقسيم الأقصى من خلال سلسلة الافتحامات المتكررة سواء عبر المستوطنين والمتزمتين أو من خلال بعض السياسيين من أعضاء الكنيست والأحزاب الدينية التي ما فتئت تطالب بحقها المزعوم في الصلاة في المسجد الأقصى. لقد بدأت سلطات الاحتلال بتطبيق سلسلة من الإجراءات والخطوات التمهيدية. وبشكل عام تفرض سلطة الاحتلال على أرض الواقع أنواع من التقسيم في المسجد الأقصى: التقسيم العُمري، التقسيم الزماني، والتقسيم المكاني. وتنفذ خطوات التقسيم بشكل تدريجي مدروس وعلى مراحل ضمن فترات زمنية معينة، وتسرع من خطواتها إذ لم تجد هناك صعوبات أو اعتراضات جديدة من قبل الفلسطينيين، وقد تبطنها أو توقفها بشكل مؤقت وتجمدها إذا كان هناك مظاهرات أو مواجهات مباشرة أو هجمات السكاكين أو الدهس بالسيارات أو وجود احتجاجات دبلوماسية عربية جديدة^(١).

فعلى مستوى التقسيم العمري، تحدد سلطة الاحتلال أعمار من يحق لهم الصلاة في الأقصى ومن يحظر عليهم الدخول، وقد تغير من تحديدها وفقاً لمبررات وذرائع مختلفة. فتارة تقوم بمنع دخول المصلين دون الستين عاماً وتارة أخرى من هم دون الخمسين وتارة ثالثة من هم دون الأربعين، بحجة وجود إخباريات ومعلومات عن دورهم في تعكير الأمن^(٢). والحجة التي بررت بها سلطة الاحتلال اتخاذ هذا الإجراء هي أن الشباب دون سن الأربعين عاماً يطلقون الحجارة ويشتبكون مع الإسرائيليين الذين يقتحمون الأقصى، لكن الهدف الحقيقي هو تحويل الأمر إلى قاعدة عامة لتمكين من التحكم والسيطرة على باحاته، بهدف إخراجها من المصلين ليتسنى لها إدخال أكبر عدد ممكن من المستوطنين واليهود إليها دون مشاكل أو حصول اشتباكات أو مواجهات^(٣).

ولم تواجه الإجراءات الإسرائيلية بأية ردود فعل فلسطينية وعربية وإسلامية جديدة من شأنها دفع سلطات الاحتلال إلى التراجع عن وضعه موضع التنفيذ. فمنظمة التحرير ومعها السلطة الوطنية والأحزاب والفصائل بما فيها حركة حماس والجهاد لم تأخذ بهجدياً وتعاملت معه كأمر واقع لا يستدعي أو لا يتطلب رفضه ميدانياً على الأرض بكل ما يترتب على ذلك من نتائج. ويمكن القول أيضاً بأن هذه المرحلة تسير بخطوات معقولة نحو التطبيق بدون أية احتجاجات ذات وزن.

(١) محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى.."، سابق، ص ١٠٣، ١٠٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٣) محمد حسن عامر، "رئيس مرابطي القدس في حوار للوطن: ذاهبون إلى انتفاضة ثالثة"، أخبار الوطن،

١١/١٠/٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/lozCE>



فكل ما يفعله الفلسطينيون هو قيامهم بالصلاة في الشوارع المؤدية إلى المسجد الأقصى سواء في باب الساهرة أو الأسباط أو العامود. وأحياناً تحصل اشتباكات متفرقة بين الشباب والشرطة الإسرائيلية على مداخل الأبواب ثم تُفض بعد ذلك. وتقوم سلطة الاحتلال كذلك بمنع دخول النساء المقدسيات دون الخامسة وثلاثين عاماً خلال الفترة من الساعة السابعة صباحاً وحتى الحادية عشر قبل الظهر، وفي أوقات أخرى هي تقررها بمحض إرادتها^(١).

وعلى مستوى التقسيم الزمني، وهو الأسهل بالنسبة إلى سلطات الاحتلال والأقدر على تنفيذه بأقل اعتراضات أو احتجاجات ممكنة، تحدد ساعات وأيام الأسبوع بين الفلسطينيين واليهود، بحيث يكون لليهود ساعات محددة يدخلون خلالها إلى المسجد الأقصى لأداء الصلوات والتعبد!! وساعات أخرى للفلسطينيين. وقد توصلت سلطات الاحتلال إلى أن أنسب الساعات ملائمة لليهود مؤقتاً ودون إحداث ضجيج كبير هي ٧:٣٠ إلى ١١:٣٠ صباحاً أي بعد صلاة الصبح وقبل صلاة الظهر بالنسبة للفلسطينيين. وما بين ١:٣٠ و ٢:٣٠ بعد الظهر (قبل صلاة العصر)، باستثناء يوم الجمعة. وساعات الاقتحام هذه هي التي تشهد الاصطدامات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية. ولقد استطاعت سلطات الاحتلال أن تطبع هذه الفترات في أذهان وعقول قطاع ليس بالقليل من عامة الناس ومرتادي الأقصى ووسائل الإعلام، وبات وكأنه أمر روتيني وعادي. ولا يتوقف الأمر عند هذه الإجراءات بل يتسع ليشمل منع المرابطين وطلاب مصاطب العلم من الدخول إلى الأقصى بنفس الساعات المشار إليها، مما يعني إفراغ ساحات المسجد من الشباب القادرين على التصدي للمجموعات اليهودية التي تقتحم المسجد وبالتالي تجنب المواجهات ورشق الحجارة. ويمكن القول بأن هذه المرحلة تسير وفق ما هو مخطط له وبأقل درجة من الاحتجاجات والاعتراضات والمواجهات والاستنكار العربي والإسلامي ورمي الحجارة. فباتت روتينية والكل قد اعتاد عليها، وهي تتم بشكل شبه منتظم يومياً^(٢).

وقد أيقنت سلطات الاحتلال بأن التقسيم الزمني والعمرى باتا بحكم المنتهيتين عملياً. فالفلسطينيون، سواء السلطة والقوى السياسية والأحزاب، يتعاملون معها بدون مواجهات مؤثرة أو ذات وزن كبير من شأنه وقف المخطط أو تعطيله^(٣).

(١) محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى.."، مصدر سابق، ص ١٠٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١١١.



أما على مستوى التقسيم المكاني الذي حققته سلطة الاحتلال بالفعل على أرض الواقع^(١)، فقد بدأت على المستوى الجغرافي لفلسطين بمنع المصلين من الضفة الغربية الذين لم يحصلوا على تصاريح مسبقة أو بطاقات ممغنطة، وقامت في الوقت نفسه بمنع كل المصلين من قطاع غزة^(٢).

(٤) الحفريات:

تم الكشف عن قيام سلطات الاحتلال بحفريات جديدة تحت المسجد الأقصى^(٣)، تستهدف البحث عن طرق يزعم أنها كانت تشكل قبل نحو ألفي عام مدخلا رئيسًا للهيكل الثاني^(٤)، تلت ذلك احتفالات بمولد بقرة حمراء كمؤشر على بناء الهيكل المزعوم، بجانب السماح لليهود بالصلاة في المسجد^(٥). وقد شهد المسجد الأقصى زيادة وتيرة الحفريات تحته، وتتولى إدارة الحقائق الأثرية تمويل هذه الحفريات وأعمال حفر في هذه المنطقة^(٦).

(٥) منع الإعمار:

تحرص سلطة الاحتلال على منع إعمار المسجد الأقصى، بل وتسعى إلى تخريبه، إن لم يكن تدميره وهدمه. فهي تمنع إدخال أية مواد إعمار أو إصلاح فيه رغم حاجة المسجد الضرورية لذلك^(٧). وتمنع أعمال الترميم والصيانة إلا بأمر من المفوض الحكومي، كما يمنع الاعتكاف في المسجد أو المبيت فيه كليًا^(٨). وكانت الشرطة الإسرائيلية قد تسببت في تحطيم نوافذ الأقصى الأثرية، وحرق سجاده^(٩)، وإحداث حريق بحديقته الأمامية. كما قامت بإطلاق الرصاص بأنواعه

(١) عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مصدر سابق، ص ١٣٤.

(٢) محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى.."، مصدر سابق، ص ١٠٦.

(٣) انظر: رضا بني المرجة، "قدسية القدس والمسجد الأقصى"، مجلة الفكر السياسي، السنة ١٢، العدد ٣٦، شتاء ٢٠١٠، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٤) شرع الكيان الصهيوني في الحفريات في القدس منذ بداية سيطرته عليها، انظر: نظمي الجعبي، "القدس حفريات بلا نهاية واستراتيجيات تتجدد"، المجلة العربية للثقافة، المجلد ٢٧، العدد ٥٥، ديسمبر ٢٠٠٩، ص ١٦ - ١٩. وللتعرف على الحفريات الصهيونية في منطقة الحرم القدسي الشريف ومحاورها، انظر: ص ٢٠ - ٢٣.

(٥) د. عدنان أبو عامر، "الافتحانات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، مصدر سابق.

(٦) نظمي الجعبي، "استيطان القدس.."، مصدر سابق، ص ٢٢ - ٢٣.

(٧) د. عدنان أبو عامر، "الافتحانات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، مصدر سابق.

(٨) محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى.."، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(٩) مؤمن الكامل، "الصحفيين العرب يخاطب كي مون لإنقاذ الفلسطينيين ومقدساتهم"، أخبار الوطن،

٨/١٠/٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/f5Jj6>



والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع على جموع المصلين^(١).

(٦) القيود والتعقيدات:

تتبع سلطة الاحتلال الإسرائيلي سياسة التعقيد بالنسبة للفلسطينيين الذين يتردّدون على المسجد الأقصى، وتقوم بفرض القيود على المصلين والزوار والمرابطين وطلاب العلم. فتمارس الاعتداءات المتكررة على المصلين وتمارس بحقهم الضرب والاعتقال وتمنع بعضهم من الدخول. وتقوم بمنع دخول طلاب العلم أحياناً وإعاقة حريتهم أحياناً أخرى من الدخول إلى الأقصى بين الفترة والأخرى وتحرص بشكل عام على إعاقة حرية مصاطب العلم داخل الحرم القدسي الشريف. وتفعل الأمر نفسه مع الزيارات المدرسية التي جاءت للتعرف على المسجد. وتهدد سلطة الاحتلال باستخدام القوة لإخلاء المرابطين داخل المسجد، وهم الذين يتصدون لاقترامات المستوطنين والمتطرفين اليهود، لذلك تتخذ إجراءات بحقهم، وتمنع دخولهم إلى الأقصى في أحيان كثيرة. كما تقوم سلطة الاحتلال بتنشيط الملفات والنشاطات القضائية وتوجيه تهم جنائية إلى العديد من حراس الأقصى والمرابطين والشباب وبعض شخصيات فلسطيني ١٩٤٨. وتصدر بحقهم قرارات أمنية وقضائية وتحرمهم من دخول الأقصى لمدد مختلفة تصل إلى سنة، بالإضافة إلى سجنهم فترات متفاوتة. وقد قامت سلطة الاحتلال، ولأول مرة في شهر رمضان المبارك، بمنع دخول المصلين إلى الأقصى يوم الجمعة وفي ليلة القدر. وقد كان ذلك خلال فترة عدوانها على قطاع غزة^(٢).

وفي مقابل هذه الممارسات التعقيدية بحق الفلسطينيين تقوم سلطة الاحتلال بمنح الصهاينة تسهيلات لدخول الأقصى، وخاصة منذ تولي الحكومة اليمينية الحالية السلطة برئاسة نتنياهو. فقد منحهم حق الصلاة فيه وممارسة شعائرهم التعبدية، وسمحت وأجازت للمستوطنين القيام بالاقترامات شبه اليومية لساحاته، والتي كان يتخللها على الأغلب أداؤهم لبعض الصلوات والطقوس التلمودية. وسمحت للجنود ولقوات الشرطة والمخابرات الإسرائيلية باقتحام ساحات الأقصى والقيام بجولات تفتيشية متنوعة، بما فيها اعتقال الطلبة والتصدي للمرابطين. وسعت سلطات الاحتلال إلى خلق وتكريس صورة نمطية وروتينية بشأن التواجد اليهودي في الحرم

(١) هدير محمود، "بالصور والفيديو ماذا يحدث في الأقصى؟"، البديل، ٢٠١٥/٩/١٥، متاح عبر الرابط التالي:

<http://elbadil.com/2015/09/15/> بالصور-والفيديو-ماذا يحدث-في-الأقصى؟/

(٢) محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، مصدر سابق، ص ١٠٦.



القدس الشريف، حتى يعتاد الناس عليه وخاصة المصلين الفلسطينيين^(١).

(٧) استعدادات بناء الهيكل:

تواصل سلطة الاحتلال تنظيم المؤتمرات الصهيونية بمشاركة شخصيات حكومية بجانب القيام بنشاطات يهودية لبناء الهيكل. وأعلنت محافل يمينية يهودية عن بدء إطلاق حملة دعائية واسعة تستهدف كسب الحشد والتأييد لإعادة بناء الهيكل المزعوم، فيما بدأت هذه الحملة بمشاركة جماعات يمينية متطرفة تسعى لفرض السيطرة اليهودية على الأقصى، تمهيداً لإعادة إقامة وإحياء الهيكل. وقد بنيت مجسمات للهيكل الثالث وأسس صندوق خزينة الهيكل. كما تم توزيع ملصقات انطباعية على طلاب المدارس والجامعات تجسد الهيكل، وفي المقابل تم القيام بالبحث الإذاعي من إذاعات ليهود يعملون لهدم الأقصى، كإذاعة عزة صهيون التابعة لحركة كاخ التي تدعو علناً الشباب اليهودي إلى العمل على إقامة المعبد على أنقاض الهيكل، وتذيع فتاوى لعدد من كبار الحاخامات تدعو لإعادة الهيكل، وكذلك قيام مجموعة هندسية يهودية بتشيد هيكل جديد في منطقة وادي عربة مشابه للهيكل القديم، صممه مهندسون من الولايات المتحدة، على يد مستشارين من يهود أمريكا، ووضعه تحت تصرف الحكومة^(٢).

وتم إعداد فريق متكامل من عمال البناء في انتظار ساعة الصفر للبدء في العمل، بانتظار اللحظة المناسبة لنقله وتثبيت أركانه على أنقاض المسجد، وأصبحت مواد البناء جاهزة وموجودة في مكان سري، وتتكون من الأحجار الكريمة ورقائق الذهب والفضة والتحف الفنية، وبات جمع الأحجار المقدسة عملاً تعبدياً للكثير من المستعجلين ببناء الهيكل، لاستخدامها في بنائه، وسيحتاج المشروع إلى ما لا يقل عن ستة ملايين حجر، تم استقدامها من مدينة بئر السبع جنوب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ م. وقد نشطت الرحلات الدينية من فلسطين المحتلة ودول العالم إلى القدس لربطهم بها، وزيارة المجسمات التي أعدت لتكون نموذجاً للهيكل المزمع إقامته على أنقاض المسجد الأقصى، واتفاق الجماعات الساعية لهدم الأقصى وبناء الهيكل على توحيد جهودها، واستغلال طاقاتها، وتنويع نشاطاتها، بحيث تجعل من بناء الهيكل قضية تهم كل بيت يهودي على أرض فلسطين^(٣).

(١) المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٢) د. عدنان أبو عامر، "الاقترحات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، مصدر سابق.

(٣) المصدر السابق.



وزاد اليهود من توزيع منشورات تدعو لطرد المسلمين من المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم، والقيام بالتجوال في ساحاته، وقراءة الكتب اليهودية، والقيام بأعمال شاذة تسيء لقدسيته، والإرشاد والترجمة للزائرين والسائحين في ساحاته على أنه مكان لليهود فقط ويجب هدمه وبناء الهيكل المزعوم مكانه، بجانب التجمع في باحاته في الفترات التي تكون أعيادًا دينية لهم، مثل ذكرى خراب الهيكل المزعوم، وبداية السنة العبرية، وغيرها من المناسبات^(١).

ب. الخطوات المقبلة:

هنالك ستة تهديدات محتملة قد يتعرض لها المسجد الأقصى في المستقبل، تمثل تصرفات أحادية الجانب وخطوات مقبلة للكيان الصهيوني هي: انتزاع السيطرة الكاملة عليه، التقسيم المكاني، إقامة كنيس يهودي داخل السور في إحدى باحاته، إغلاقه جزئيًا ثم كليًا بذرائع مختلفة، تدميره جزئيًا وبذرائع مختلفة وهدمه كليًا وعلى مراحل، وبناء الهيكل الثالث على أنقاضه.

(١) انتزاع السيطرة الكاملة على الأقصى:

تخطط سلطة الاحتلال إلى انتزاع السيطرة الكاملة على الأقصى من دائرة الأوقاف الفلسطينية وتسليم إدارتها لجهات رسمية إسرائيلية^(٢)، مثل وزارة الأديان الإسرائيلية، أو إدارة الحدائق القومية، أو بلدية القدس، أو وزارة القدس والميراث، أو اللجنة الوزارية لشئون القدس. وينص محتوى مسودة القانون على تقاسم الأقصى بين المسلمين واليهود ويحدد مساحات لكل منهما. فالمقترح يقوم على أساس أن كامل مساحة الأقصى مكان مقدس أو معبد يهودي اسمه جبل الهيكل، ولكن بسبب الظروف الحالية يمكن السماح للمصلين الفلسطينيين الصلاة فيه ضمن ترتيبات يتم الاتفاق عليها. وينص المقترح على تخصيص الجامع القبلي المسقوف (المسجد الأقصى بالمعنى الضيق) وفيه فقط تؤدي الشعائر والصلوات الخاصة بالفلسطينيين^(٣).

(٢) التقسيم المكاني:

يميز التقرير من المنظور الصهيوني بين التقسيم المكاني للمصلين وفقًا للمناطق التي جاءوا منها، وبين التقسيم المكاني لمساحة الأقصى نفسها بين الفلسطينيين واليهود، وهي القضية الأكثر خطورة. حيث تسعى سلطة الاحتلال إلى اقتطاع نحو خمس مساحة الأقصى في الجهة الشرقية

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى.."، مصدر سابق، ص ١٠٨.



الموازية لمقبرة باب الرحمة باتجاه ما يطلق عليه المقدسيون باب توما والقريب جدًا من باب الأسباط. ويتحدث الإسرائيليون عن المكان على أنه جبل الهيكل وأنهم يواجهون إعاقات من الفلسطينيين الذين يجلسون في أماكن خاصة باليهود ومساراتهم الدينية مما يعيق حركتهم وحريةهم في جبل الهيكل، وأن اليهود لا يستطيعون السير داخل المسجد عندما يجلس المسلمون في ساحات الأقصى بشكل عشوائي. لذلك طالبت المنظمات اليهودية في رسالتها باتخاذ إجراءات مشددة لمنع انتشار المسلمين داخل ساحات المسجد وأن يقتصر تواجدهم على المباني المسقوفة. وهذه هي الخطوة الأولى في تنفيذ التقسيم المكاني، والذي يبدأ بحصر تواجد المصلين الفلسطينيين في أماكن محددة. وقد وقعت على هذه الرسالة عشرون منظمة تعمل لأجل الهيكل المزعوم، وقد صاغها عدد كبير من الحاخامات وكبار قادة هذه المنظمات. والذي بات هو المستخدم لدى كافة الجهات في إسرائيل بعد أن تم إلغاء اسم المسجد الأقصى من كل المخاطبات الرسمية والمقالات والتحليلات بما فيها نقل الأحداث والمواجهات عبر البث المباشر^(١).

(٣) إقامة كنيس يهودي في إحدى باحات الأقصى:

تمثل إقامة كنيس يهودي داخل الحرم القدسي الشريف واحدة من أخطر المساعي الإسرائيلية التي تهدد مستقبل المسجد الأقصى. فنجاح الصهاينة في إقامة كنيس واحد بكل تأكيد سيعقبه إقامة أكثر من كنيس. وقد بحثت لجنة منبثقة من مجلس الحاخامات عددًا من الاقتراحات لإقامة كنيس في الحرم القدسي في مواقع مختلفة هي: باب الرحمة، مبنى المحكمة، المدرسة العمرية في الزاوية الجنوبية الشرقية من الحرم، ومنطقة المصلى المرواني^(٢).

وهناك مقترح فعلي بإقامة كنيس يهودي في الجهة الشرقية. فقد كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث عن وثيقة وخارطة تتضمنان مسودة مشروع مقترح، أعده نشطاء من حزب الليكود يتزعمهم نائب رئيس الكنيست الحالي موشيه فيجلين، بتخصيص مساحة في الجهة الشرقية من الأقصى ليبنى عليها كنيس يهودي. وتشكل هذه المساحة خمس مساحة ما يسمونه جبل الهيكل، تمتد من محاذة مدخل المصلى المرواني في الجهة الجنوبية الشرقية من الأقصى مرورًا بمنطقة باب الرحمة وانتهاءً عند باب الأسباط، أقصى الجهة الشرقية الشمالية من الأقصى. وستوزع فيها مساحات لإقامة الصلوات اليهودية الفردية والجماعية، وهي المساحة القريبة الموازية لمقبرة باب

(١) المصدر السابق، ص ١١٢.

(٢) د. عدنان أبو عامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، مصدر سابق.



الرحمة، وفق أوقات زمنية محددة متوزعة على أيام الأسبوع وأخرى على مواسم الأعياد والمناسبات اليهودية^(١).

وقد تحدث الإعلام الصهيوني عن مجموعة يهودية تقدمت للجنة التنظيم في القدس لأخذ مصادقتها على خريطة بناء كنيس يهودي داخل المسجد، ويعلم تام من مكتب رئيس الحكومة. ومما يدل على التخطيط لبناء أكثر من كنيس، فقد قدمت جمعيات استيطانية يهودية طلبًا للحكومة بتحويل المدرسة العمرية الواقعة في الزاوية الشمالية الغربية للمسجد الأقصى التابعة لبلدية القدس لكنيس يهودي، أو السماح لليهود بأداء صلاتهم في هذه المدرسة^(٢).

(٤) إغلاق الأقصى:

يميز التقرير بين سيناريوهين من المنظور الصهيوني لإغلاق الأقصى: أحدهما إغلاق جزئي، والآخر إغلاق كلي. الإغلاق الجزئي له صور متعددة من أشهرها إغلاق المسجد بالكامل على من بالداخل ومنع دخول أي أشخاص جدد، وهو الأكثر شيوعًا. وهناك إغلاق لساعات محددة خلال النهار بهدف إتاحة الفرصة للمستوطنين والمتدينين اليهود من دخول الأقصى. وفي كل الأحوال فإن الإغلاق بأشكاله يعتمد على افتعال الذرائع المختلفة، وهو أمر اعتادت عليه سلطة الاحتلال. ولم تقتصر دعاوى إغلاق الأقصى على المستوطنين والعناصر اليهودية الدينية المتطرفة، وإنما دعا بعض الإعلاميين من أمثال آريئيل كلنر إلى وجوب إغلاق المسجد الأقصى في وجه المسلمين بشكل شامل وطرد الأوقاف من هناك^(٣). وقامت قوات الاحتلال بإغلاق الأقصى ومحاصرة المصلين ومنعهم من الخروج، إضافة إلى منعها توافد طلبة مدارس الأقصى الشرعية الموجودة داخل المسجد، والبالغ عددهم ٥٠٠ طالب وطالبة، فضلا عن منع دخول الهيئات الإدارية والتعليمية والاعتداء عليهم^(٤).

وقد أقدم نتنياهو على إصدار قرار بإغلاق أبواب المسجد الأقصى كليًا يوم ٣٠/١٠/٢٠١٤ ومنع المصلين من الدخول إليه بهدف اختبار ردود الأفعال الفلسطينية والعربية تمهيدًا لتكريس

(١) محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى.."، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(٢) د. عدنان أبو عامر، "الاقترحات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، مصدر سابق.

(٣) محمود أبو عطا، "الإعلام الإسرائيلي: الانتفاضة الثالثة انطلقت ووقودها المسجد الأقصى"، فتح اليوم،

القدس، ٢٨ مارس ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/dYKml>

(٤) مؤمن الكامل، "الصحفيين العرب يخاطب كي مون لإنقاذ الفلسطينيين ومقدساتهم"، أخبار الوطن،

٢٠١٥/١٠/٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/E4nLk>



التقسيم المكاني، لكن النتائج كانت أقوى مما توقع نتمناهو فلسطينياً وعربياً؛ حيث استدعى الأردن سفيره للتشاور، وتحرك الشارع الفلسطيني في فلسطين ١٩٤٨ وفي القدس والضفة، مما دفع به للتراجع عن قراره^(١).

(٥) تدمير الأقصى وهدمه:

توجد عدة سيناريوهات لتدمير الأقصى جزئياً وبذرائع مختلفة أو هدمه كلياً وعلى مراحل^(٢)، حيث تؤكد التقارير الاستخباراتية المقدمة للحكومة الصهيونية أن هناك مجموعات يهودية وضعت مخططات عملية لتدمير المسجد الأقصى^(٣)، وبعض السيناريوهات تشير لإمكانية التسلل إليه وتفجيره عبر استخدام تقنيات متقدمة، كما تجري عناصر المنظمات اليهودية اتصالات مع أنصارها داخل الولايات المتحدة للحصول على معدات تسمح بالحفر تحت جدرانها، وبنوون الانطلاق في عمليات الحفر من عقارات فلسطينية متاخمة للمسجد، استطاعت المنظمات اليهودية شراءها خلال الأعوام الماضية^(٤).

وقد قامت إحدى المنظمات اليهودية بتوزيع ملصق عبارة عن مشهد طائرات عسكرية تقوم بقصف المسجد ومن ثم تدميره، وكتب عليه: "سيأتي هذا اليوم قريباً". وتحذر التقارير الأمنية من مخطط أكثر خطورة تعكف عليه عناصر المنظمات اليهودية المتطرفة، من أن يقوم عناصرها ممن يعملون ضباطاً في سلاح الطيران بقصف المسجد من الجو، وما يزيد إمكانية حدوث السيناريو حقيقة أن العديد منهم ضباط في سلاح الجو، ومنهم من يخدم في وحدات مختارة في الجيش، وبإمكانهم أن يحصلوا على المواد المتفجرة من مخازنه، بجانب تخطيط عناصر المنظمات اليهودية المتطرفة لقذف مواد مشعة تؤدي لقتل المصلين^(٥).

(١) محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، مصدر سابق، ص ١١٢.

(٢) انظر: رفيق الخطيب التميمي، "تصعيد الهجوم لإقامة الهيكل المزعوم"، هدى الإسلام، المجلد ٣٤، العدد ٧، ١٩٩٠، ص ٥٠-٥٤.

(٣) حول الدعاوى الصهيونية السابقة لتدمير الأقصى، انظر: صالح النعامي، "ما وراء التوجه الصهيوني لفرض السيادة اليهودي على المسجد الأقصى"، البيان، العدد ٣١٧، نوفمبر ٢٠١٣، ص ٥٢-٥٣.

(٤) د. عدنان أبو عامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، مصدر سابق.

(٥) المصدر السابق.



(٦) بناء الهيكل الثالث على أنقاض الأقصى:

يوصل الكيان تنظيم المؤتمرات الصهيونية بمشاركة شخصيات حكومية، بجانب القيام بنشاطات يهودية لبناء الهيكل، وإعلان محافل يمينية يهودية عن بدءها إطلاق حملة دعائية واسعة تستهدف حشد وتأييد المتطرفين لإعادة بناء الهيكل المزعوم، فيما بدأت هذه الحملة بمشاركة جماعات يمينية متطرفة تسعى لفرض السيطرة اليهودية على الحرم القدسي، تمهيداً لإعادة إقامة وإحياء الهيكل. وقد اتفقت محافل يمينية يهودية على تكثيف جهودها وتحضيراتها الرامية لإعادة بناء الهيكل المقدس لليهود في القدس المحتلة، وقامت حركات يمينية تنشط في نطاق المحاولات والمساعي الهادفة إلى فرض السيطرة اليهودية على الحرم بتأسيس صندوق خاص بخزينة الهيكل المقدس، وتم تسجيله رسميًا كجمعية وقفية يهودية لدى سجل الأملاك الوقفية في وزارة القضاء^(١).

وبات من الواضح أن تعيين موقع الهيكل المزعوم ينطوي على أهمية حاسمة من وجهة نظر محافل اليهود^(٢)، إذ إنه في حالة التأكد وتقرير شيء في شأن موقعه فإن ذلك سيتيح لكبار الحاخامات إعطاء إذن وسماح بدخول اليهود إلى مناطق داخل الحرم القدسي. ومن الملاحظ أن تسريع التنفيذ أو بطئه مرتبط بسياسة جس النبض المرتبطة بسياسة ترويض الغضب وسياسة الذرائع المختلفة وسياسة اغتنام الفرصة السانحة. كما أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي بحاجة إلى حدث دراماتيكي كبير تتخذه ذريعة لتنفيذ مخططاتها المذكورة. فعلى سبيل المثال، من الممكن ووفقاً لتبريرات وذرائع مختلفة أن يكون هذا الحدث هو إعلانها عن اتخاذ قرار بتقسيم الأقصى^(٣).

ثالثاً- صعود الظاهرة الانتفاضية

يرى التقرير، حسماً للإشكالية التي تحيط بماهية مفهوم الانتفاضة، أن الظاهرة الانتفاضية في أي مجتمع إنساني هي ظاهرة مستمرة لا تتوقف إلا بتوقف الاستعمار أو الاستبداد الذي انطلقت لمواجهته. ومن ثم، فالظاهرة الانتفاضية الفلسطينية مستمرة ما استمر الاستعمار الاستيطاني الإحلالي على أرض فلسطين، منذ نشوء أول مستوطنة صهيونية عام ١٨٨١ مروراً بتأسيس الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ وحتى وقتنا هذا وإلى أن تعود فلسطين إلى أصحابها

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مصدر سابق، ص ١٣٩.



الأصليين^(١). وبالنسبة للرؤى التي تعتقد بأن الانتفاضة يمكن أن تتوقف أو أن ما يحصل عام ٢٠١٥ هو هبة وليس انتفاضة على اعتبار أن شروط الانتفاضة غير مكتملة، يرى التقرير أن الظاهرة الانتفاضية من صفاتها أيضاً الجمع بين الصعود والكمون، بين التصاعد والخبو. ومن صفاتها كذلك شمولية الانتشار الجغرافي وشمولية استخدام أدوات المواجهة وتنوع الفعل الانتفاضي بحيث يجمع بين أسلوب العنف واللاعنف، لكن ذلك أيضاً لا يشترط أن يحصل كله في آن واحد، وإنما تبقى كل الاحتمالات واردة وفقاً لتغير ظروف الصراع وطبيعة المرحلة. كما أن الظاهرة الانتفاضية تتعرض لعوائق وخسائر ونقاط ضعف رغم أنها قد تحقق إنجازات ومكاسب ويكون لديها نقاط قوة، وكل ذلك يرتبط ببيئة الانتفاضة التي قد تكون معاكسة وقد تكون مواتية^(٢).

لذلك من غير المنطقي وصف صعود الظاهرة الانتفاضية عام ١٩٨٧ بالأولى وعام ٢٠٠٠ بالثانية وعام ٢٠١٥ بالثالثة، لأن هناك انتفاضات عديدة سبقتها، منها: ثورة البراق عام ١٩٢٩، الثورة الكبرى عام ١٩٣٩، حرب عام ١٩٤٨، والثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥^(٣). ورغم التوضيح المسبق لماهية الظاهرة الانتفاضية، وبعد أن أصبح مفهوم الانتفاضة الثالثة مفروضاً كتداول اصطلاحي بين الناس، لعبت فيه وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وتصريحات بعض السياسيين دوراً أساسياً في شيعه، فلا بأس من استخدامه على خلفية المقدمة النظرية المذكورة آنفاً. ولا بأس أيضاً من قبول تسميات أخرى مثل: انتفاضة القدس، انتفاضة الشباب، انتفاضة الأفراد، انتفاضة السكاكين^(٤)، انتفاضة الدهس^(٥)، انتفاضة الفيس بوك^(٦)، وانتفاضة وسائل

(1) Beres, Louis René, "What the Third Intifada Really Means", US News and World Report, 16 Oct 2015, available at: <https://cutt.us/Ztcsb>

(2) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: د. بشير سعيد أبو القرايا، النموذج الانتفاضي الفلسطيني: دراسة في الحركة الوطنية والظاهرة الإسلامية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط ١، ٢٠١٤)، ص ٩٩، ١٣٧، ١٤١.

(3) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: المصدر السابق، ص ١٩ - ٢٠.

(4) "صحف عربية: دعم الانتفاضة الثالثة وتضاؤل فرص الحل السياسي"، بي بي سي، قسم المتابعة الإعلامية، <https://cutt.us/asxxm>، متاح عبر الرابط التالي: ٢٠١٥/١٠/٢١

(5) "شهران على بدء الانتفاضة الثالثة: ١٠٨ شهداء و ١٣,٥٠٠ جريح، مواجهات والمستوطنون يمنعون المقدسيين من دخول الأقصى"، الديار، ٢ ديسمبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/u3s1T>

(6) "وسائل التواصل الاجتماعي تغذي تصاعد المواجهات: شبان الانتفاضة الثالثة ينتمون إلى منظمة الانترنت، جوشوا ميتنيك، كريستيان سانس مونيتور،-ترجمة لانا عفانة"، البيان، ٢١ أكتوبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط



التواصل الاجتماعي. في كل الأحوال فهذه التسميات تعبر عن خصائص الانتفاضة الثالثة، من حيث ارتباطها بالمكان أو بسبب الانطلاق أو بمواصفات القائم بالفعل الانتفاضي أو الأدوات المستخدمة.

وللتعرف على أهم ملامح صعود الظاهرة الانتفاضية عام ٢٠١٥ عرض التقرير النقاط التالية: المقدمات والأسباب، الفعل الانتفاضي والقائمون به، الأدوات والوسائل، رد الفعل الصهيوني، بيئة الانتفاضة، وسمات الانتفاضة.

أ. المقدمات والأسباب:

يمثل قيام مستوطنين بخطف الفتى المقدسي محمد أبو خضير وحرقه حيًا (٢٠١٤/٦)^(١)، وحرق منزل عائلة الدوابشة (٢٠١٥/٧/٣١)^(٢)، وعدوان نتنياهو الأخير على غزة (٢٠١٤/٦) الذي أوقع فيه ما يزيد عن ٢١٠٠ شهيد فلسطيني^(٣)، بمثابة مقدمات لهذه الانتفاضة وتعبيرًا عن جرائم الاحتلال واعتداءاته على الإنسان الفلسطيني، وأن الإنسان المقدسي يشعر بشكل خاص بأنه مستهدف جدًا لإدراكه عزم الكيان الصهيوني على إفراغ القدس من أصحابها الأصليين وإبدالهم بالمستوطنين لتكون القدس مدينة يهودية خالصة في المستقبل القريب وعاصمة لكيانهم القائم عنوة على أرض فلسطين.

وعوضًا عن الأسباب التي تمثل قاسمًا مشتركًا للظاهرة الانتفاضية الفلسطينية بكل موجات صعودها وكمونها منذ عام ١٨٨١ وحتى عام ٢٠١٦، وتأتي في طليعتها العوامل الموضوعية للانحدار والمتمثلة في الاحتلال وسياساته^(٤)، فإن هناك أسبابًا خاصة بصعودها الحالي. من الواضح أن

التالي: <https://cutt.us/vOwcn>

(١) يؤاف شاحام، غالبية سكان الضفة الغربية تعارض استمرار عمليات الطعن، المصدر، فلسطين أون لاين،

<https://cutt.us/lcwIW>، متاح عبر الرابط التالي: ٢٠١٦/٣/١٤

(٢) محمود أبو عطا، الإعلام الإسرائيلي: الانتفاضة الثالثة انطلقت ووقودها المسجد الأقصى، مصدر سابق.

وقارن:

- Margalit, Ruth, Fear of a Third Intifada, The New Yorker, Op. cit.

(٣) الانتفاضة الفلسطينية (٢٠١٥-٢٠١٦)، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/oNYQk>

(٤) حول أسباب الظاهرة الانتفاضية بوجه عام، انظر: د. بشير سعيد أبو القرايا، النموذج الانتفاضي

الفلسطيني...، مصدر سابق، ص ٢٨٩ - ٣١٣.



هناك سببين أساسيين: أولهما مرتبط بسياسات وإجراءات تهويد القدس ومعاناة المقدسين التي لا تطاق، والثاني مرتبط بسياسات وإجراءات تهويد الأقصى وتقسيمه والسيطرة عليه، وقد عرض التقرير ذلك بالتفصيل في النقطتين السابقتين، بما يعني أن الممارسات الصهيونية بحق الأرض والبناء والحجر والبشر في القدس ومقدساتها، هي السبب في صعود الانتفاضة عام ٢٠١٥.

ويتحدث بعض الكتاب الإسرائيليين عن أسباب انتفاضة ٢٠١٥ معتبرين أن أحداث الأقصى هي السبب، وأن القدس عاصمة الانتفاضة^(١). ويرى ناحوم بارنيا (يديعوت أحرونوت) أن السبب ليس انسداد الأفق السياسي وإنما غياب أي أمل لدى المقدسين هو السبب^(٢)، بينما رأى يوسي ملمان (معاريف) أن عدم الاتفاق السياسي هو سبب الانتفاضة^(٣). وهذه كلها أسباب ربما تكون صحيحة، لكن الكتاب الإسرائيليون يناون دائمًا عن السبب الجوهرى والحقيقى، وهو التهويد والأسرلة واستهداف الأرض والبناء والإنسان.

ب. الفعل الانتفاضي والقائمون به:

تراوح الفعل الانتفاضي الثالث على الأغلب بين مواجهات واعتصامات في القدس وعند بوابات الأقصى، وعمليات بالأسلحة الأبيض والسيارات، ومساهمات للمنتفضين في مواقع التواصل الاجتماعي، علاوة على عمليات إلقاء الحجارة والعبوات الناسفة والزجاجات الحارقة^(٤)، وإغلاق الشوارع بالإطارات المشتعلة وحاويات القمامة، وبعض عمليات إطلاق النار. وقد أدخل الفلسطينيون وللمرة الأولى سلاحهم الجديد المفرقات النارية التي حولوا فيها ظلام الشوارع إلى نهار. ومن الملاحظ أن غالبية القائمين بالفعل الانتفاضي هم من الشبان والفتيات، وقد قاموا

(١) ذهب إلى هذا الرأي: آفي سخاروف من موقع واللا العبري، ورون بن بشاي من موقع واي نت، وناحوم برنياع من يديعوت أحرونوت، وأليكس فيشمان ويوسي بهوشيع من يديعوت أحرونوت. انظر: محمود أبو عطا، الإعلام الإسرائيلي: الانتفاضة الثالثة انطلقت ووقودها المسجد الأقصى، مصدر سابق.

(٢) انظر:

- وائل عبد الحميد، كاتب إسرائيلي: الانتفاضة الثالثة بدأت بالفعل، مصر العربية، ٤ أكتوبر ٢٠١٥، متاح عبر

الرابط التالي: <https://cutt.us/U70et>

- Margalit, Ruth, Fear of a Third Intifada, Op., Cit

(٣) إبراهيم عباس (ترجمة)، الجاردان تجيب عن التساؤل: لماذا الانتفاضة الثالثة مختلفة؟، المدينة، ١١ أكتوبر

٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/TSQ7h>

(4) Newton, Creede, The 3rd Intifada Begins (Again), The Daily Beast, Gaza, 10 Oct 2015, available

at: <https://cutt.us/5uz7Y>



بذلك بمبادرات فردية منهم. وقد قامت النساء من خلال هتافات الله أكبر بالتنغيص على اليهود الذين داخل الأقصى^(١).

وقد بدأت مظاهر الانتفاضة الثالثة في الأحياء المقدسية منذ أكتوبر ٢٠١٥ عندما اعتاد عشرات الشبان الملتهمين الخروج يوميًا إيدانًا بدء المواجهات والاشتباك مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة القنابل الصوتية والمسيلة للدموع والرصاص المطاطي التي تطلقها قوات الاحتلال بكثافة على المتظاهرين. وامتدت المواجهات إلى البلدة القديمة وبلدتي شعفاط وبيت حنينا وأحياء سلوان والطور والعيساوية ورأس العمود ووادي الجوز وجبل المكبر وصور باهر ومخيم شعفاط^(٢).

وتعتبر عمليات الطعن بالسكاكين والسلاح الأبيض الحدث الأبرز الذي قام به شبان فلسطينيون في القدس دون سن الثالثة والعشرين عامًا ضد المستوطنين المتطرفين والجنود الإسرائيليين، الذين بدورهم استخدموا الرصاص المطاطي والحي في مواجهتهم^(٣). ففي أول ثلاثة شهور نفذت ٢٠٠ عملية طعن ودهس أسفرت عن مقتل ٢٤ جندي ومستوطن وجرح ٣٤٠ آخرين. وأظهر تقرير صدر عن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) في منتصف فبراير ٢٠١٦ أن نصف منفذي العمليات منذ بداية أكتوبر ٢٠١٥ كانوا من الشبان دون العشرين^(٤). ويرشق الفلسطينيون قرابة الخمسة آلاف حجر شهريًا في معظم أحياء القدس الشرقية على أهداف إسرائيلية وفقًا لنير بركات رئيس بلدية القدس. وأمام مثل هذه العمليات وقفت أجهزة الأمن

(١) عبد الرؤوف أرناؤوط، القدس: هبة شعبية بلا قيادة، مصدر سابق، ص ١٣٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٣) اعتمدنا في ذلك على:

- محمد الليثي، الانتفاضة الثالثة: الفلسطينيون يواجهون الرصاص بالسكاكين والحجارة، أخبار الوطن، ١١ أكتوبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/cnBzi>

- اندلاع الانتفاضة الثالثة ثورة السكاكين، الجزيرة، ١٠ أكتوبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/yCiNn>

وتأكيدًا لذلك فإن كل الشهداء الذين سقطوا تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٢ عامًا باستثناء شهيد واحد فقط عمره ٢٧ عامًا. راجع: رامي أبو جبارة، الانتفاضة الثالثة الإمكانيات والسيناريوهات: هبة شعبية أم انتفاضة ثالثة؟ محاولة لتحديد ماهية الحدث تمهيدًا لتحليله بموضوعية، مصدر سابق.

(٤) شيرين أبو عاقلة، الإعلام اللاعب الأقوى في الهبة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٠٦، ربيع ٢٠١٦، ص ٦١.



الإسرائيلية عاجزة أمام حدوث ارتفاع كبير في الهجمات^(١)، خاصة مع امتداد العمل الانتفاضي الذي بدأ في القدس الشرقية ليصل إلى الضفة الغربية ثم إلى (فلسطيني ٤٨)^(٢).

ويؤدي الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا في هذا السياق، فقد لوحظ تأثير منفذي عمليات الطعن والدهس بما يكشفه الإعلام من انتهاكات بحق المقدسات وبحق الإنسان الفلسطيني، فضلًا عن تأثير الفلسطينيين بأخبار تلك العمليات^(٣)، إذ يقوم المنتفضون بإرسال صور تبين تهديدات المتطرفين الإسرائيليين للمسجد الأقصى ومشاهد الطعن وإطلاق النار^(٤). وقد انطلقت الانتفاضة عبر فيسبوك وتويتر، وبدأ الفلسطينيون والناشطون العرب التغريد على هاشتاج الانتفاضة؛ حيث يثير انتشار صور فلسطينيين يقومون بطعن إسرائيليين وإلقاء الحجارة على الجنود حماسة شبان مستعدين للمواجهة. ويحظى هاشتاج انتفاضة القدس بشعبية كبيرة بين المغردين^(٥). وأعلن نشطاء عبر إطلاق هاشتاج الانتفاضة انطلقت، عن انطلاق الانتفاضة الثالثة، وتضامنوا مع المقاومين عبر هاشتاج القدس تنتفض. وعاد شبان فلسطينيون لتنفيذ عمليات طعن ودهس الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، بعد الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى في الآونة الأخيرة، وتنفيذ برامج توراتية فيه، ومنع المرابطات المقدسيات من دخوله^(٦).

وأعاد ناشطون تغريدات لآخر ما كتبه الشهداء على صفحاتهم الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي، ومنها ما كتبه الشهيد مهند الحلبي الذي قام بطعن ثلاثة مستوطنين، مما أدى لمقتل اثنين منهم وإصابة آخر^(٧). وكانت تغريدته الأخيرة: "حسب ما أرى فإن الانتفاضة الثالثة قد

(١) عبد الرؤوف أرناؤوط، القدس: هبة شعبية بلا قيادة، مصدر سابق، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٢) السكين ترعب إسرائيل: فلسطين على طريق الانتفاضة الثالثة. صدى الوطن، ١٦ أكتوبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/eOr0O>

(٣) شيرين أبو عاقلة، الإعلام اللاعب الأقوى في الهبة، مصدر سابق، ص ٦٠.

(٤) جوشوا ميتنيك، كريستيان سانس مونتور،-ترجمة لانا عفانة، وسائل التواصل الاجتماعي تغذي تصاعد المواجهات: شبان الانتفاضة الثالثة ينتمون إلى منظمة الانترنت، البيان، ٢١ أكتوبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/2uyQI>

(٥) أ ف ب، الانتفاضة الفلسطينية الثالثة انطلقت عبر وسائل الإعلام الاجتماعي، أخبار الوطن، ٨ أكتوبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/wWWef>

(٦) أسماء حماد، نشطاء يعلنون انطلاق الانتفاضة الثالثة على مواقع التواصل، البشير، الإسلام اليوم، ٩ أكتوبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/W5f9a>

(7) Beaumont, Peter, Is a third Palestinian intifada on the way or has it already begun?, The



انطلقت، ما يجري للأقصى وما يجري لمقدساتنا ومسرى نبينا وما يجري لنساء الأقصى هو ما يجري لأمهاتنا وأخواتنا، فلا أظن أننا شعب يرضى بالذل الشعب سينتفض بل ينتفض". وهناك تغريدة أخرى أكد فيها الشهيد فادي علوان على نيته بالاستشهاد فقال: "بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إني نويت الشهادة أو النصر في سبيل الله، اللهم اغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، نويت التوبة بإذن الله والشهادة لله أكبر"^(١).

وقد لقيت عمليات الدهس صدى على صفحات التواصل الاجتماعي، فكانت لفضة "داعس" أبرز ما تم تداوله في حينه، وقد عبر ناشطون فلسطينيون وعرب عن تضامنهم ومواقفهم تجاه حالات دهس المستوطنين في القدس والخليل. وتجاوز عدد المشتركين في صفحة "داعس" على الفيسبوك ٢٠,٠٠٠ خلال ٣٦ ساعة^(٢). ونشرت هذه الطروحات على الانترنت مناهجًا حافزًا لشن هجمات من قبل الأفراد، مما أفضى إلى سلسلة من عمليات الطعن المتتالية تثير القلق في كل أنحاء الكيان الإسرائيلي^(٣).

وتشير طبيعة الفعل الانتفاضي إلى مستوى الإقدام والاستعداد للتضحية لدى الشباب الفلسطيني، فهم يُقبلون على تنفيذ عملياتهم في طعن جندي مدجج بالسلاح دون خوف أو تردد، ويعرفون أن مصيرهم بعد تنفيذ العملية سيكون إما الشهادة أو الوقوع في أسر الاحتلال. وفي مقابل ذلك فإن الجنود والمستوطنين الصهاينة يشعرون بالخوف والقلق على حياتهم على الرغم من أنهم يمتلكون السلاح^(٤). وما يزيد من قلق الأجهزة الأمنية الصهيونية هو عدم معرفة الجهات التي تقف وراء هذه العمليات المتواترة. عاموس هرئيل (هأرتس) يرى أن القسم الأكبر من هذه العمليات مازال يتم تنفيذه بمبادرة شخصية حتى في الحالات القليلة التي كان فيها المنفذ عضوًا معروفًا في أحد التنظيمات، لكن يتضح لاحقًا أنه نفذ العملية بقرار شخصي، وليس بناء على توجيهات من التنظيم الذي ينتهي إليه^(٥).

Guardian, Op. cit.

(١) أسماء حماد، نشطاء يعلنون انطلاق الانتفاضة الثالثة على مواقع التواصل، مصدر سابق.

(٢) عبد الرؤوف أرناؤوط، القدس: هبة شعبية بلا قيادة، مصدر سابق، ص ١٣١.

(٣) "وسائل التواصل الاجتماعي تغذي تصاعد المواجهات، مصدر سابق.

(٤) حسين عطوي، حصاد ثلاثة أشهر من الانتفاضة الثالثة، النشرة، ٣ يناير ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/29M9q>

(٥) المصدر السابق.



ج- الأدوات والوسائل:

تطور الانتفاضة من أدواتها ووسائلها، ولكل انتفاضة ما يميزها من الأسلحة والأدوات والوسائل نظرًا لقلّة الخيارات وانحصار الأدوات ومحدوديتها نتيجة الإجراءات الأمنية المشددة والمتابعة والملاحقة الدقيقة وعمليات الاعتقال الواسعة والقمع الشديد المتواصل بقصد وقف الانتفاضة وإنهاء فعاليتها، إلا أن الفلسطينيين في انتفاضاتهم لا يعدمون وسيلةً ولا يعلنون اليأس والاستسلام، بل إنهم دائماً يبتكرون الجديد ويتواءمون مع الواقع وبتكرن وسائل تناسب والظروف وتصمد في وجه التحديات، بحيث تعجز سلطات الاحتلال عن محاربتها والتصدي لها^(١).

ويكفي التمييز بين ثلاثة أنواع منها حالياً: الأدوات القتالية، الأدوات الاتصالية، والأدوات الاقتصادية. يأتي السلاح الأبيض بأنواعه في مقدمة الأدوات القتالية المستخدمة من قبل المنتفضين، ويشمل السكين والخنجر والساطور والبلطة والمُدية (الشفرة الكبيرة)، علاوة على المفك والمخز وغيرها من الآلات الحديدية والحادة^(٢). وتستخدم جميعها في تنفيذ عمليات الطعن بينما تستخدم السيارات في عمليات الدهس، أما الحجارة فتُلقى تعبيراً عن رفض الاحتلال وتأكيداً على أن المعركة معه معركة إرادة. وبشكل عام فإن الطعن والدهس هما الوسيلتان الأبرز من الناحية القتالية في الانتفاضة الثالثة. وتأتي وسائل التواصل الاجتماعي، الفيسبوك وتويتر وكل هاشتاج يحمل في عنوانه لفظة القدس أو الأقصى أو الانتفاضة، في طليعة أدوات الاتصال المستخدمة لأول مرة في الانتفاضة^(٣). بينما تعد مقاطعة أهل القدس الشرقية للقدس الغربية وعزوفهم عن التسوق منها وشراء السلع والبضائع، في طليعة الأدوات الاقتصادية المستخدمة لمواجهة سلطة الاحتلال^(٤).

وما من شك أن هذه الأدوات بأنواعها أثارت الرعب والخوف في نفوس الإسرائيليين، في حين أن استخدام مثل هذه الأدوات في تنفيذ عمليات مباغته تبعث لدى الفلسطينيين الإحساس بالارتياح

(١) مصطفى يوسف اللداوي، الانتفاضة الثالثة انتفاضة الكرامة (٢)، مصدر سابق.

(٢) أمينة إسماعيل، كاتبة أمريكية عن الانتفاضة الفلسطينية الثالثة: بلا قيادة، أخبار الوطن، ١٩ نوفمبر ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/BNbaU>

وانظر: مصطفى يوسف اللداوي، الانتفاضة الثالثة انتفاضة الكرامة (٢)، مصدر سابق.

(٣) أسماء حماد، نشطاء يعلنون انطلاق الانتفاضة الثالثة على مواقع التواصل، مصدر سابق. وانظر: أ ف ب، الانتفاضة الفلسطينية الثالثة انطلقت عبر وسائل الإعلام الاجتماعي، مصدر سابق.

(٤) عبد الرؤوف أرناؤوط، القدس: هبة شعبية بلا قيادة، مصدر سابق، ص ١٣٦.



والشعور بالفخر من أن الانتفاضة قد بدأت كما يقول عاموس هرئيل (هآرتس)^(١). فترى الإسرائيليين لا يخرجون من بيوتهم ولا يذهب كثيرون منهم إلى أماكن العمل أو التنزه أو العبادة خشية التعرض للطعن أو الدهس. ومازالت حادثة الهجوم على كنيس يهودي في القدس قبل قرابة العام^(٢)، من بدء انتفاضة ٢٠١٥ ماثلة في أذهانهم إضافة إلى عمليات الطعن والدهس اليومية. كما عبر وزير المالية الإسرائيلي يائير لبيد عن خوفه من المقاطعة الاقتصادية^(٣).

د- رد الفعل الصهيوني:

تفضل سلطة الاحتلال عند قمعها للمنتفضين أن تنفرد بمنطقة دون غيرها. وهي تقسم الفلسطينيين إلى خمس مناطق: القدس، قطاع غزة، شمال الضفة، جنوب الضفة، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. ولأنها تستهدف هذه الأيام المقدسين والأحياء المقدسية والمسجد الأقصى وتستخدم بحقهم كل صور القمع والاضطهاد، فهي تحرص على عدم فتح جبهات أخرى في باقي المناطق الفلسطينية إلا إذا كانت مضطرة لذلك. وهي تتبع سياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين في القدس وتصعد من قمعها في أعقاب كل عملية طعن أو دهس يقوم بها شاب أو شابة، وينفذ جنودها عمليات الاغتيال بحق نشطاء الانتفاضة ويقدمون على إعدام منفذي العمليات ميدانيًا وبطريقة وحشية^(٤)، كما أن الإسرائيليين يقومون بطعن فلسطينيين^(٥). وشدت سلطة الاحتلال على استخدام أجهزة الكشف عن المعادن^(٦) وعمدت في القدس إلى تثبيت كاميرات المراقبة على أعمدة الإنارة، ولاحقت الشبان وأخضعتهم لعمليات تفتيش مذلة من أجل منعهم من الجلوس على مدرج باب العمود، كما أنها قصت أشجار الزيتون التي في جنباته باعتباره مكانًا لانطلاق الانتفاضة الثالثة^(٧).

(١) لا توهموا أنفسكم بأن الانتفاضة الثالثة ستخدم قريبًا، الأخبار، عدد ٢٧٨٨، ١٥ يناير ٢٠١٦، متاح عبر

الرابط التالي: <https://cutt.us/MLrXi>

(٢) عبد الرؤوف أرناؤوط، القدس: هبة شعبية بلا قيادة، مصدر سابق، ص ١٣١.

(٣) عبد الغني سلامة، الانتفاضة الثالثة هل هي مصلحة وطنية أم مسعى إسرائيلي؟، مصدر سابق، ص ١٢٠.

(٤) حسين عطوي، حصاد ثلاثة أشهر من الانتفاضة الثالثة، مصدر سابق.

(٥) الانتفاضة الفلسطينية (٢٠١٥-٢٠١٦)، مصدر سابق.

(٦) جوشوا ميتنيك، كريستيان سانس مونتور، وسائل التواصل الاجتماعي تغذي تصاعد المواجهات، مصدر سابق.

(٧) عبد الرؤوف أرناؤوط، القدس ٢٠١٦: إجراءات تهويدية تبقي عوامل الانفجار قائمة، مصدر سابق، ص ١٦٢.



لكن سلطة الاحتلال في الوقت نفسه تؤثر تقديم التسهيلات في مناطق أخرى، كمنافستها إمكانية تقديم تسهيلات تكنولوجية في الضفة وغزة والسماح لمقاولين فلسطينيين بالعمل في الداخل الإسرائيلي وإدخال نحو ٣٣ ألف عامل فلسطيني للعمل داخل الخط الأخضر^(١). لأنها لا تريد أن تمتد الانتفاضة إلى الضفة والأراضي المحتلة عام ٤٨ لذلك تحرص على تهدئة الأمور في الضفة من خلال استخدام أسلوب الامتيازات الاقتصادية الذي دعا إليه الجنرال يواف مورخاي في التعامل مع تجار الخليل. وخاصة بعد فشلها في استخدام القوة لقمع الانتفاضة واتساع رقعتها مع دخولها الشهر السادس. لذلك تدفع باتجاه إعادة بلورة فكرة السلام الاقتصادي، بهدف خلق أجواء اقتصادية وحالة من الرفاهية في الضفة الغربية للتخفيف من حدة الانتفاضة والعمل على إنهاؤها شيئاً فشيئاً كي تنفرد بالقدسيين^(٢).

أما مع السلطة الفلسطينية في رام الله فقد اعتاد الكيان الإسرائيلي استخدام أسلوب العصا والجزرة وفقاً لمدى استجابة السلطة للتنسيق والتعاون الأمني معه في إحباط عمليات المنتفضين. ويستخدم نتنياهو سياسة السلام الاقتصادي كوسيلة ضغط على السلطة إلى جانب العصا التي يضعها في تعامله معها^(٣). ومن ثم فالسلطة مهددة بالإلغاء إذا ما أعلنت التحول من الخيار التفاوضي إلى الخيار الانتفاضي.

وللتعرف على رد فعل بعض الكتاب الإسرائيليين إزاء الانتفاضة وآرائهم عنها، يستنتج يواف شاحام من استطلاع رأي أجراه حول مدى تأييد الانتفاضة الثالثة إلى أن غالبية سكان الضفة الغربية يدعمون استمرار الانتفاضة لكنهم ضد استمرار عمليات الطعن. ونتيجة للتحول من صراع سياسي وقومي إلى صراع ديني كما يوصي "أريئيل كلتر" (موقع نيوز١) بإعلان حرب شاملة على الأقصى والفلسطينيين وإغلاق الأقصى لحسم هذا الصراع الديني^(٤). بينما ينتقد عاموس هريئيل (هآرتس) ضعف طواقم السد والمنع التي تستعملها إسرائيل والسلطة الفلسطينية لكبح جماح المواجهات. ويروج الإسرائيليون إلى أن غالبية الفلسطينيين لا يرون في الانتفاضة مصلحة

(١) أحمد أبو قمر، بعد فشل القمع والقوة الاحتلال يستغل السلام الاقتصادي لوأد الانتفاضة، الرسالة، غزة، ٦

مارس ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/o5hl2>

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) محمود أبو عطا، الإعلام الإسرائيلي: الانتفاضة الثالثة انطلقت ووقودها المسجد الأقصى، مصدر سابق.



فلسطينية. بينما يعتبر اليمين الإسرائيلي أن السلطة الفلسطينية نظام معادٍ لإسرائيل وينبغي التخلص منه^(١).

ومن منظور الدعاية والتضليل، تركز الرؤية الإسرائيلية إما على تصوير ما يحدث أنه حالة عنف^(٢)، وأن الدولة تقوم بعملها لتجاوز ذلك، ومن ثم تقدم مقترحات لقمع الانتفاضة والالتفاف عليها وإجهاضها. أو أن البلاد، كما يصرح نتنياهو، تواجه موجة إرهاب ينمها تحريض منهجي غير صحيح من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والحركة الإسلامية في إسرائيل. وإلى جانب حماس والسلطة الفلسطينية، كانت الحركة الإسلامية مسؤولة عن نشر الأكاذيب بشأن نوايا إسرائيل فيما يتعلق بالحرم القدسي. وخص نتنياهو النائبة العربية حنين زعبي، بالذكر أنها دعت مئات الآلاف من المصلين للتوجه إلى الموقع لمنع مؤامرة إسرائيلية لإراقة دماء سكان القدس الشرقية، وذكر أنه طلب من الادعاء فتح تحقيق جنائي ضد زعبي. في حين أن وزير الداخلية الإسرائيلي سيلفان شالوم يفكر في سحب الجنسية من عرب إسرائيل الذين شاركوا في الهجمات وسلب حقوق الإقامة من هؤلاء المتواجدين في القدس الشرقية^(٣).

هـ - بيئة الانتفاضة:

بيئة الانتفاضة الثالثة هي في المقام الأول البيئة الحاضنة لها فلسطينياً وعربياً، لأن العوامل الذاتية أساس تكوين البيئة المساندة للانتفاضة. ولأن هذه البيئة الحاضنة تمر بحالة متردية فلا يمكن إغفال البعدين الداخلي الفلسطيني والإقليمي العربي وتأثيرهما السلبي على الانتفاضة الثالثة.

فعلى المستوى الفلسطيني، نجد أن حالة الانقسام الفلسطيني وضعف السلطة الفلسطينية ووضعها المتردي الناجم عن ضغوطات التصفية والإنهاء التي تتعرض لها إسرائيلياً، وإيثار قيادتها للخيار التفاوضي السياسي على الخيار الانتفاضي، واستمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال ومواصلة الجهود لوقف الانتفاضة الثالثة، وإحباط محاولات تنفيذ عمليات فدائية ضد الاحتلال

(١) المصدر السابق.

(2) Pulver, Matthew, Bracing for the Third Intifada: Why violence in Jerusalem signals an ugly future, SALON, 17 Oct. 2015, available at: <https://cutt.us/pfDP7>

(٣) أ ب، "في أول استخدام للمتفجرات: فلسطينية تفجر مادة ناسفة في سيارتها"، الوطن، ١١ أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/g3ReS>



ومستوطنيه، كل ذلك شكل نقاط ضعف كبيرة للانتفاضة الثالثة ويعتبر من أهم مثبطاتها محلياً^(١). حيث أحبطت الأجهزة الأمنية الفلسطينية ٢٠٠ عملية فدائية منذ بداية الانتفاضة كانت موجهة ضد أهداف إسرائيلية^(٢). كما أن تداعيات الانقسام بين فتح وحماس تلقي بظلالها السلبية، فاندلاع الانتفاضة الثالثة تؤيدها حماس ولا تؤيدها فتح. وعليه، فالانقسام الفلسطيني نقطة ضعف كبيرة تمثل عائقاً كبيراً لمواجهة تهويد القدس والأقصى. علاوة على الأوضاع الاقتصادية المتردية التي ربطت الفلسطينيين بمنظومة اقتصادية تتحكم فيها سلطة الاحتلال، يوقف الاحتلال متى شاء عوائد الضرائب ومصادر دخل السلطة الفلسطينية وتحويل هم المواطن الفلسطيني إلى معيشي اقتصادي فردي مؤقت بدلا عن الهم الوطني العام والحلول الجذرية الجماعية^(٣). وقد تحول الانقسام الفلسطيني إلى تشرذم لا مثيل له، انقسام أكبر بدأ بين فصائل منظمة التحرير والقوى الإسلامية، تبعه انقسام آخر في المعسكرين، فباتت فتح في جبهة والجبهة الشعبية في أخرى، فيما أصبح الخلاف بين حركتي الجهاد وحماس أكثر وضوحاً. حتى فتح باتت منقسمة على ذاتها بين محمود عباس ومحمد دحلان وجناح ثالث، وحماس منقسمة بين قيادة الداخل وقيادة الخارج. والمصالح الضيقة للفصائل دائماً ما تطغى على المصالح العامة، فحماس تريد تحريك جبهة الضفة للتخفيف عن نفسها في جبهة غزة المثقلة بالجراح، وفتح منقسمة في مواقفها، لكن التيار الغالب يدعو للتهدئة لعدم إجهاد أو صرف النظر عن الانتصارات الدبلوماسية التي تسوّق لها السلطة^(٤). ورداً على الانتهاكات الصهيونية في الأقصى اكتفى عباس بطلب الحماية الدولية للأقصى والقدس^(٥).

(١) التعاون الأمني في الكيان يؤدي إلى فقدان شرعية عباس وقيادة السلطة في عيون الفلسطينيين، انظر:

- Kirchofer, Charles, Will there be a third Palestinian intifada?, The Telegraph, 13 Oct 2015, available at: <https://cutt.us/lbyER>

(٢) محمد العرابيد، أمن السلطة يد الاحتلال الخفية لتزع اعترافات ناشطي الانتفاضة، الرسالة نت، ٢٩ فبراير

٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/DZzvU>

(٣) رامي أبو جبارة، الانتفاضة الثالثة الإمكانات والسيناريوهات..، مصدر سابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر الغربيون لعباس على أنه القائد الأكثر اعتدالاً في الحركة الوطنية الفلسطينية، انظر:

- Goldberg, Jeffrey, The Paranoid, Supremacist Roots of the Stabbing Intifada, The Atlantic, 16 October 2015, available at: <https://cutt.us/hjBA5>



وردًا على ذلك فقد انتقد مروان البرغوثي إخفاق القيادة الفلسطينية في التقاط مغزى الانتفاضة معتبرًا أن الحاجة إلى الخطاب الوطني المتمسك بالثوابت، والوحدة الوطنية، وإيجاد نخبة سياسية جديدة هي السبيل الأمثل نحو مواجهة صعاب هذه المرحلة^(١). وفي السياق نفسه يقدم جميل هلال رؤيته حول تفكك الحقل السياسي الفلسطيني منذ أوسلو ومنذ إنشاء السلطة، مشيرًا إلى فشل المنظمة وفشل فتح وفشل حماس، أو ما يمكن تسميته بالفشل الرسمي الفلسطيني نتيجة سيطرة حماس على غزة وصراع فتح وحماس وانقسام الفصائل^(٢).

أما على المستوى العربي، فنظرًا لحالة الضعف العربي وانشغال الدول العربية بقضاياها الداخلية، هناك تراجع غير مسبوق في الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية. بل إن انشغال الشارع العربي بالافتتال الداخلي والصمت العربي الرسمي وغياب الرد العربي والتخاذل العربي من أهم العوامل التي ساهمت في التصعيد الإسرائيلي وتشجيع اليهود على تسريع تنفيذ مخططاتهم. ويبدو أن الشباب المنتفض كان يعول على التغيير في البلاد العربية، لكن ما آلت إليه الأمور في سوريا والعراق ولبنان واليمن وليبيا، وأيضًا مصر^(٣)، أوجد كذلك بيئة إقليمية مثبطة للانتفاضة وليست حاضنة لها.

و- سمات الانتفاضة:

شأنها شأن الظاهرة الانتفاضية بوجه عام، تتسم الانتفاضة الثالثة بعفوية الاندلاع، لكنها لم تتحول بعد إلى السمة التنظيمية وإنشاء قيادة موحدة لها. وهي كما ترى كاترين فيليب بلا قيادة، وتتسم بالفردية والمحاولات الفردية، ومن ثم فهي بلا تخطيط، ولا أحد يعلم متى وأين تقع العمليات^(٤). وهي انتفاضة يقوم بها جيل جديد^(٥). وقد لوحظ من سماتها هذه أن معركة الإرادة

(١) مروان البرغوثي، نحو توليد نخبة سياسية جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٦، ربيع ٢٠١٦، ص ٨.

(٢) جميل هلال، الهوية والثقافة الوطنية وتفكك الحقل السياسي الفلسطيني، قدس، ٢٧ مارس ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/gLHZy>

(٣) رامي أبو جبارة، الانتفاضة الثالثة الإمكانات والسيناريوهات...، مصدر سابق.

(٤) انظر:

- أمينة إسماعيل، كتابة أمريكية عن الانتفاضة الفلسطينية الثالثة: بلا قيادة، مصدر سابق.

- Carlstrom, Gregg, "Can Anyone Prevent a Third Intifada?" Foreign Policy, Jerusalem, 14 Oct 2015, available at: <https://cutt.us/8cXrD>

(5) Hearst, David, A new Intifada for a new generation, Middle East Eye, 12 Oct 2015, available at:



تكمن في الفعل وتصاعد رد الفعل، فكلما استخدمت إسرائيل القوة أكثر كلما كان الرد المقدسي أكبر^(١). ومن سماتها أنها انتفاضة ضد السياسات العنصرية، تتصف بالشمول والتصاعد والاستمرارية. وهي انتفاضة ناعمة، كما يقول عاموس جلبوع^(٢). تأتي نتيجة نضوج ظروف ذاتية وموضوعية ولا تصنع بقرار^(٣).

ومن سماتها أيضا المحافظة على السرية قبل وخلال وبعد تنفيذ الشباب أو الشابات لأي عملية مما يجعل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية غير قادرة على الإمساك بطرف خيط للوصول إلى الجهات التي تقف وراء هذه العمليات. ومن سماتها أيضاً أن الأسلحة المستخدمة في العمليات هي من النوع الذي يصعب منع استخدامه أو امتلاكه من قبل أي إنسان، فالسكين أو السيارة هي وسائل يستعملها كل إنسان في بيته وفي الشارع. والشباب الذين ينفذون العمليات ينتمون إلى الجيل الجديد وليس لديهم أرشيف أمني لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية ولا حتى أجهزة السلطة الفلسطينية^(٤). هذه العناصر المهمة هي التي تفسر لنا نجاح الشباب في الوصول إلى أهدافهم والقيام بعملياتهم، ولذلك يعترف الاحتلال بصعوبة وقف عمليات الطعن والدهس، على الرغم من الانتشار الكثيف لجيش الاحتلال والشرطة وعناصر الأمن وزيادة الحواجز وتشديد الرقابة على كل المعابر وفي الطرقات والأماكن العامة والأسواق^(٥).

رابعاً- مستقبل المسجد الأقصى

وهكذا، لو تأملنا حال مدينة القدس وحال المسجد الأقصى، في ظل ظروف الانقسام الفلسطيني وضعف السلطة الفلسطينية، وفي ظل الظروف المضطربة التي تمر بها المنطقة العربية^(٦)، سنجد أننا ونحن مقبلون على منتصف عام ٢٠١٦ أمام نظرة تشاؤمية تجاه مستقبل المسجد الأقصى ومستقبل مدينة القدس.

<https://cutt.us/TQVSn>

(١) عبد الرؤوف أرناؤوط، القدس: هبة شعبية بلا قيادة، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(٢) محمود أبو عطا، الإعلام الإسرائيلي: الانتفاضة الثالثة انطلقت ووقودها المسجد الأقصى، مصدر سابق.

(٣) عبد الغني سلامة، الانتفاضة الثالثة هل هي مصلحة وطنية أم مسعى إسرائيلي؟، مصدر سابق، ص ١١٧.

(٤) حسين عطوي، حصاد ثلاثة أشهر من الانتفاضة الثالثة، مصدر سابق.

(٥) انظر: المصدر السابق. رامي أبو جبارة، الانتفاضة الثالثة الإمكانيات والسيناريوهات...، مصدر سابق.

(٦) محمد خضر قرش، تقسيم المسجد الأقصى...، مصدر سابق، ص ١٠٣. قارن:

- Williams, Lee, Intifada: What is it and what does a third uprising mean for the region?, Independent,



وهنا يثور التساؤل: هل هناك مخرج من هذه الرؤية التشاؤمية، بحيث يشكل طوق نجاة لمدينة القدس وللمسجد الأقصى، ويدفع نحو رؤية تفاؤلية يمكن ترجمتها إلى وقائع وسلوكيات وسياسات ملموسة على أرض الواقع، تنجح في مواجهة التهويد والتهديدات الصهيونية المختلفة بحق المقدسات الإسلامية لأكثر من مليار مسلم؟

ما من شك أن الشرط الأول، ليس فقط إنهاء حالة الانقسام داخل النظام السياسي الفلسطيني، على مستوى العلاقة بين الفصائل كفتح وحماس، وداخل الفصيل الواحد كالعباسيين والدحلانيين وربما المروانيين إن صح التعبير داخل حركة فتح، وبين منظمة التحرير والقوى الإسلامية، وإنما أيضاً وبشكل خاص اتفاق الجميع على آلية موحدة لتداول السلطة في المؤسسات السياسية الفلسطينية (الرئاسة، الحكومة، منظمة التحرير، والمجلس التشريعي). ويتضمن إنهاء الانقسام كذلك -وحسب تعبير مروان البرغوثي- استعادة الوحدة الوطنية وتوليد نخبة سياسية جديدة تستعيد الخطاب الوطني المتمسك بالثوابت^(١)، والقائم على دعم الفعل الانتفاضي واتباع الخيار التفاوضي للخيار الانتفاضي وليس العكس. الأمر الذي يعني وفقاً لتعبير جميل هلال إنهاء حالة التفكك في الحقل السياسي الفلسطيني منذ اتفاقات أوسلو^(٢).

أما الشرط الثاني، فإنه يتمثل في خروج النظام الإقليمي العربي من أزيمته الحالية. إذ من الضروري معالجة حالة عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الصراع على السلطة بين المدنيين والعسكر والاستجابة لمطالب الشعوب لنيل حريتها. وينبغي مواجهة الصراعات الطائفية ومنع التدخل السافر في شؤون الدول العربية الذي تقوده قوة إقليمية كإيران، من أجل فرض هيمنتها على الخليج والمنطقة العربية، ونشر المذهب الشيعي وإعادة أمجاد الدولة الصفوية. وقد ترتب على ذلك سيطرة إيران حالياً على أربع دول عربية هي العراق وسوريا ولبنان واليمن، مع سطوع نجم حزب الله كذراع لإيران أضحي يقوم بدور مؤثر في إثارة القلاقل في المنطقة العربية، علاوة على سيطرته على مفاصل الدولة اللبنانية وتحكمه فيها بشكل كامل^(٣). وسوف يكون لزاماً على الدول

9 Oct 2015, available at: <https://cutt.us/erxYt>

(١) مروان البرغوثي، نحو توليد نخبة سياسية جديدة، مصدر سابق، ص ٧.

(٢) جميل هلال، الهوية والثقافة الوطنية وتفكك الحقل السياسي الفلسطيني، مصدر سابق.

(٣) انظر:

- فاروق جويده، الانتفاضة الثالثة (هوامش حرة)، الأهرام، عدد ٤٧٠٦٢، السنة ١٤٠، ١٣ أكتوبر ٢٠١٥، متاح

عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/nZztq>



العربية كذلك أن تواجه أو تخفف من تدخلات القوى المهيمنة على العالم وحالة الفوضى الخلاقة وحالة التقسيم والتجزئة التي تسعى لتكريسها في الأمة العربية بما يعود بالنفع على الكيان الصهيوني^(١).

ما من شك أن هذان شرطان أساسيان لمواجهة تهويد القدس والمسجد الأقصى، لكن تبقى الرؤية التأملية لمستقبل المسجد الأقصى تلقي مزيجاً من التشاؤم والتفاؤل في آن. فربما يتغلب التشاؤم على التفاؤل مع إدراك أمرين: أولهما عدم وجود آفاق لمعالجة العوامل الذاتية فلسطينياً وعربياً في المستقبل المنظور، وثانئهما حرص الكيان الصهيوني على استغلال هذه اللحظة التاريخية السانحة لمواصلة تهويده للأرض والمقدسات الإسلامية. وربما يتغلب التفاؤل على التشاؤم مع استمرار قيام الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بالانتفاض في وجه الاستعمار والاستبداد.

خلاصة القول، إن مستقبل المسجد الأقصى ومستقبل مدينة القدس ومستقبل الأحياء المقدسية ومستقبل المقدسين مرهون بوحدة العرب ووحدة الفلسطينيين وتجاوز خلافاتهم ومشاكلهم ومنع تدخلات القوى الإقليمية والعظمى في شؤونهم.

خاتمة:

النتيجة المنطقية لكل ذلك أن المسجد الأقصى، مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، في خطر داهم، وذلك مدعاة للمسلمين والعرب والفلسطينيين أن يأخذوا مثل هذه الإجراءات والخطوات مأخذ الجد، ولو استمر تخاذلهم وضعفهم وتمزقهم وتهاونهم فيوماً ما سيسيتيقظون على أمر جلل لا تحمد عقباه، وبني صهيون ستكون الذرائع جاهزة لديهم دائماً، وقوى الهيمنة العالمية لن تخذلهم إذا ما أقدموا على تقسيم الأقصى وبناء الكنيس اليهودي، أو حتى هدم الأقصى وإقامة الهيكل الثالث. فلا سبيل إلا إلى الوحدة والاعتصام بحبل الله وعدم التفرق.

- Adelman, Jonathan, Israel: A Third Intifada?, The World Post, 29 Oct 2015, <https://cutt.us/oJPFA>

(١) محمد خضر قرش، تقسيم المسجد الأقصى...، مصدر سابق، ص ١٠٣.



الفصل الثالث

انتفاضات

القدس والأقصى



من انتفاضة الأقصى إلى قمة الأقصى

في مغزى الديني-السياسي، الجماهيري-الرسمي، والسلمي-العسكري (*)

د. نادية محمود مصطفى (**)

مقدمة:

تجاوزت أحداث الانتفاضة الفلسطينية المتجددة: "انتفاضة الأقصى"، أن تكمل شهرها، ولم أكتب كلمة واحدة في الموضوع، ورفضت أكثر من مرة المشاركة في مناقشة علنية له أو كتابة مقالات رأي فيه. وفي المقابل تابعتُ القراءة في ما يتم نشره وما يتم إذاعته وبثّه. وتكاثفت عليّ الأفكار والأحاسيس بل والأحزان. وحاولت أن أفيسّر لنفسي لماذا هذا التناقض بين الاهتمام والمعاشية والانفعال وبين السكوت والصمت صوتاً وقلماً. هل كانت المشاركة "فرض كفاية" كفاني غيري مسئوليتها؟ لا: إن المشاركة في هذا الأمر فرض عين على كل مسلم. ولكن كيف تكون المشاركة؟ ونحو ماذا؟

هنا تكمن المعضلة الأساسية التي يواجهها المسلم في مثل هذه المواقف؛ أي معضلة العلاقة بين الواقع الذي يعايشه بقيوده وضغوطه وبين سقفه والأصل والمعيار والمقياس الذي نرجع إليه في كل الأمور، وتعبّر هذه المعضلة عن نفسها في تلك الفُورَة في ساحة الفكر التي تشهد تلاطم التيارات والاتجاهات الفكرية على نحو يعكس أزمة لا يفسرّها إلا اشتداد وطأة الموقف وضغوطه. بحيث تخندقت الآراء في مجموعات كل منها يرى المواقف بمنظير مختلفة من حيث "درجة الواقعية أو البراجماتية" أو من حيث "درجة الوطنية والكرامة".

إن هذه المعضلة التي أتحدث عنها ليست استثناءً، ولكن تواترت نظائرها في أحداث أخرى؛ الأمر الذي جعل منها القاعدة في حياة المسلمين في عالمنا المعاصر. وهنا أستدعي الإطار العام الذي أحاط بأحداث الشيشان منذ صيف ١٩٩٩ ومن قبّله أحداث كوسوفا في صيف ١٩٩٨. ومن قبلهما أحداث البوسنة والهرسك، ومن قبلها جميعاً كشمير والصومال والعراق وليبيا... إلخ من انتهاكات حقوق المسلمين والاعتداء عليهم بكل صور العدوان، وهي الأحداث التي لا يجب أن ننظر

(*) نشرت هذه الدراسة في موقع إسلام أون لاين، ٢٠٠٠/١١/٤.

(**) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.



إليها في أبعادها الإنسانية فقط، ولكن نضعها في إطارها وسياقها التاريخي، ولذا احتل تفكيري خلال أحداث الأقصى الراهنة تلك المعضلة المشار إليها. وهي المعضلة التي تفجّر كل إشكاليات العلاقة بين الإسلام والسياسة الدولية التي تواجه الأمة الإسلامية: قادة وشعوبًا.

خصوصية الانتفاضة

ولكن يمثل الوضع الراهن - الذي فجرته انتفاضة الأقصى وانتفاضة الأمة الإسلامية وراء الفلسطينيين - مغزى ودلالة خاصة بالنسبة لهذه المعضلة. لذا يمثل هذا الوضع لحظة تاريخية ومفترق طرق خطير في مسار أكثر صور العدوان على الأمة الإسلامية ضراوة، ألا وهو قيام الكيان الصهيوني في فلسطين وتدعيمه ونموه واعتدائه التوسعية بمساندة القوى الكبرى في النظام الدولي عبر القرن العشرين.

ولقد سبق هذه اللحظة أو هذا المفترق لحظات أخرى تاريخية ومفترقات طرق أخرى حاسمة في تاريخ الصراع العربي- الصهيوني، كان لكل منها دلالاته ومغزاه بالنسبة لما شاع تسميتهما بخياري الحرب، والسلام. وفي حين ظل الخيار الأول هو السائد طوال ٧٥ عامًا من الصراع، أي منذ الإعلان عن المشروع الصهيوني، وحتى حرب أكتوبر فلقد أخذ ما سُمّي بخيار السلام يظهر وينمو منذ ربع قرن إلى أن ساد كخيار استراتيجي رسمي منذ عقد من الزمان حين بدأت ما تسمى بعملية السلام؛ حيث تبنى القادة هدف الوصول إلى السلام هدفًا استراتيجيًا من خلال عملية تفاوضية، ناسين أو متناسين طبيعة الصراع وجوهره، وأن هناك فارقًا بين تغيير وسائل إدارة الصراع من الحرب إلى التفاوض وبين تسوية الصراع والوصول إلى سلام.

وبالرغم من هذا الانتقال من خيار الحرب إلى خيار السلام وما يعنيه من تنازلات من جانب الطرف العربي، وبالرغم من تفاوت درجة وطبيعة هذه التنازلات من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور الصراع التي اختلفت من حيث الأطر الوطنية والقومية والعالمية المحيطة، فإن طريق الانتقال من خيار الحرب إلى خيار السلام شهد ومضات لا تحصى من المقاومة والصمود. وهي مجرد ومضات؛ لأنها لم تحلّ -للأسف- دون استمرار تحرك التنازلات العربية نحو هدف السلام مع إسرائيل تبحث في ظله النظم عن مكان لحقوق فلسطينية مشروعة، تسمى حكمًا ذاتيًا أو دولة على جزء من فلسطين، كما تشترط لهذا السلام عودة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل من الدول المجاورة، ومع ذلك يظل لهذه الومضات على طريق المقاومة والصمود والجهاد مغزاهما القوي، ألا وهو أن الرفض العربي-وليس الفلسطيني فقط- ما زال حيًا ولم تتم تصفيته أو وأده، ومن ثم فإن العرب لم يخسروا بعد التحدي الذي يفرضه صراعهم مع الصهيونية، بقدر ما لم



ينتصروا عليه بعد الانتصار الذي يعِدنا به الله سبحانه وتعالى.

هذه هي إحدى السنن التي تتجلى لنا من تدبر مسيرة هذا الصراع عبر القرن. ولم تتحقق ومضات المقاومة والصمود والجهاد المثمرة، إلا تحت مظلة الإيمان وفي إطار ديني - عقدي واضح الدلالة تغلب عناصر قوته وقدراته على عواقب الخلل في موازين القوى المادية التقليدية. وهذه السنن توضح رؤية قرآنية وهي أن الصراع لم ولن ينتهي لصالح إسرائيل، ولكن الله لن ينصر إلا من ينصره (وأخر النماذج الساطعة كانت حرب أكتوبر، المقاومة الإسلامية في لبنان).

إذن ما مغزى ودلالة انتفاضة الأقصى وتداعياتها حتى الآن: ابتداء من أسباب الاندلاع ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وصولاً إلى قمة الأقصى ونتائجها بعد انتفاضة الجماهير العربية والإسلامية من أجل القدس ومن أجل مساندة الشعب الفلسطيني في انتفاضته من أجل الأقصى؟

لقد تمحورت متابعي وتفاعلي مع أحداث شهر رجب ١٤٢١هـ/ أكتوبر ٢٠٠٠م حول مجموعات ثلاثة من الثنائيات: الديني-السياسي؛ الجماهيري-الرسمي؛ والسلمي-العسكري. وتمثل هذه المجموعات الثلاث المحاور التي تجلت حولها أحداث هذا الشهر ونتائجها. كيف؟

في الوقت الذي تمثل فيه القدس قيمة ومعنى دينياً أساسياً فإنه لا يتم طرحها رسمياً على هذا الأساس، وفي حين خرجت الجماهير خروجاً لم يتحقق منذ أكثر من عقد فإذا بالهوة تتضح بين مواقفها والمواقف الرسمية العربية، وفي نفس الوقت الذي تجسد فيه مسئولية إسرائيل عن انهيار عملية التسوية السلمية كما يتجلى انحياز الولايات المتحدة للمسلك الإسرائيلي، نجد أن المواقف العربية الرسمية ما زالت تتمسك بأهداب هذه العملية وضرورة إحيائها.

انتفاضة الأقصى وقمته بين الديني والسياسي

لم يكن اقتحام أريئيل شارون وجماعته حرمة المسجد الأقصى في ٢٨ سبتمبر هي نقطة البداية في الأحداث التي جسدت محورية ما يتصل بالقدس، والتي أوضحت الخطوط الحمراء التي لا يمكن تخطيها بدون عواقب واضحة على حسابات إسرائيل ومن يساندونها. ولكن تمثلت البداية حين تم إرجاء وتأجيل القضايا المستعصية المعقدة المتداخلة (هكذا يسميها المتفاوضون) فيما سُمِّي بعملية التسوية السلمية إلى المراحل النهائية في العملية. وكان وضع القدس على رأس هذه القضايا، إن لم يكن هو القضية الوحيدة الأساسية. وقبل الوصول إلى ما سُمِّي بمفاوضات الوضع النهائي على المسار الإسرائيلي-الفلسطيني، ظلت أجراس الخطر تدق محذرة من سياسات إسرائيل ومسالكتها من أجل تهويد القدس وتدعيم الأمر الواقع، أي التمسك بالقدس الموحدة عاصمة



لإسرائيل. وكانت جميعها أجراس الأوساط الدبلوماسية والنخب الفكرية والسياسية العربية والإسلامية، ولعل أقرب الأزمات التي ما فتئت تثيرها معركة تهويد القدس كانت الأزمة التي تفجرت خلال وزارة اليمين الإسرائيلي الأخيرة برئاسة نتنياهو. ولعلنا نتذكر تعثر العملية التفاوضية في ظل سياسات هذه الوزارة؛ ولذا رحبت عندئذ أوساط عربية بانتخاب باراك وبتشكيل حزب العمل وزارة جديدة باعتباره أكثر اعتدالا من سابقه. وظلت قضية وضع القدس تطل برأسها دائمًا تنتظر الحل في مفاوضات الوضع النهائي.

ثم كانت البداية الفعلية للأحداث الراهنة مع مفاوضات كامب ديفيد الثانية في صيف ٢٠٠٠م التي فشلت في انتزاع تنازلات عربية وفلسطينية أخرى؛ لأنها هذه المرة تخص القدس الشرقية. ولذا كانت نتائجها كاشفة عن الخطوط الحمراء التي لم يُعد من الممكن تجاوزها من جانب المفاوض العربي والفلسطيني. وفي المقابل كانت هذه الحلقة من مصير القدس هي -بالنسبة للإسرائيليين- الحلقة الأخيرة لاستكمال مخططهم تجاه هذه المدينة -الرمز، ذلك المخطط الذي بدأ بتقسيمها ثم احتلال شرقها منذ ١٩٦٧م في ظل عمليات التهويد المستمرة بانتظام وتراكم. ومن ثم كان لا بد لغطرسة القوة الإسرائيلية الغاشمة أن تجعل وضع القدس النهائي محكًا لاختبار إمكانية تنازل عربي جديد تحت ضغط موازين الأمر الواقع.

ولذا لم يكن انتهاك أرييل شارون لحرمة المسجد الأقصى إلا استفزازًا منظمًا ومقصودًا به أمرين؛ أولهما: اختلاق الفرصة لممارسة العدوان المفتوح على الشعب الفلسطيني والضغط على النظم العربية لقبول الأمر الواقع بشأن القدس، والثاني: هو تجميد أو تصفية عملية التسوية الجارية، ووضع المنطقة أمام خيارات أخرى وخاصة الحرب، في حالة رفض العرب لفرض الأمر الواقع على مصير القدس النهائي؛ ولهذا فإن التهديدات العلنية بالحرب ضد سوريا وضد لبنان قد صاحبت عملية العدوان المنظمة والمتصاعدة من جانب الإسرائيليين -جيشًا منظمًا واستيطانيًا- على الشعب الفلسطيني الأعزل، وهو العدوان الذي يجب أن نعتبره عدوانًا على جميع الشعوب الإسلامية ودولها.

ولهذا أيضًا، وفي ظل تصاعد الجهود الدولية لاحتواء الأزمة والتي يغلفها الانحياز لإسرائيل بقيادة أمريكية مع تقاعس الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عن موازنة هذا الانحياز، لم يتوقف الاعتداء الإسرائيلي الصارخ بعد قمة شرم الشيخ بل وبعد قمة الأقصى. وتوالت جهود تأليف حكومة طوارئ، كما توالت أدلة المساندة الأمريكية المنحازة التي تعني إنهاء دورها كراعٍ وكوسيط لعملية السلام.



المغزى الديني- السياسي

ونصل مرة أخرى إلى المغزى الديني - السياسي في أحداث انتفاضة الأقصى ثم قمتها. ولخطاب القاعدة والقادة وحركتهم دلالات بهذا الصدد.

لم تكن بالطبع انتفاضة الأقصى -في رجب ١٤٢١هـ- والعدوان الإسرائيلي في مواجهتها الانتفاضة الأولى في تاريخ صراع الشعب الفلسطيني مع مشروع الاستيطان الصهيوني قبل تكوين إسرائيل وبعدها. ولم تقم بسبب تعثر قضية عودة اللاجئين أو تأجيل إعلان الدولة أكثر من مرة ولكن قامت ما إن وطأت أقدام شارون الأقصى.

ومن ناحية أخرى كانت (هي الانتفاضة) الأولى التي تضع السلام كخيار استراتيجي -منذ تشيئه في مدريد- على حافة الهاوية، فلقد كشفت الانتفاضة أنه ليس خيارًا استراتيجيًا لا يمكن -سواء للعرب أو اليهود- الرجوع عنه بل هو في الواقع ومنذ البداية لم يكن خيار استراتيجيًا شرعيًا بالنسبة للمسلمين، وذلك مهما حاول الحكام والسياسة إقناع أنفسهم به أو فرضه على شعوبهم تحت مبررات عديدة. فمهما كانت هذه المبررات وما تفرضه من ضغوط الأمر الواقع فكان يمكن أن تقود إلى إدارة الصراع بأساليب مختلفة وليس تسويته وصولًا إلى سلام. بعبارة أخرى فلأسباب كثيرة وقع ذلك الخلل في موازين القوى العربية الإسرائيلية الذي أدركه العرب على نحو دفعهم إلى قبول خيار السلام، كما دفع ذلك الصلف الإسرائيلي الذي فرض شروطه على السلام، وكذا لم يكن الأخير إلا إطارًا لتقديم تنازلات عربية متتالية تحت مبرر الحاجة لمناخ السلام من أجل دفع التنمية في الدول العربية أو تحت مبرر أن الوقت ليس في صالح القضية الفلسطينية.

وهذا الصدد لا بد وأن أذكر بالمجادلات التي ثارت في مصر مع بداية عملية السلام في نهاية السبعينيات واستمرت معها حتى تجددت مع طرح السلام كخيار استراتيجي في بداية التسعينيات ومع تدشين مشروع الشرق أوسطية، وبمناسبة تكوين جمعية "السلام الآن" في مصر. ولقد كان البعد الديني -العقدي حاضرًا في صميم هذه المجادلات بين التيارات الفكرية والسياسية المختلفة (القومية، الليبرالية، اليسارية، الإسلامية) ولقد اختلفت هذه التيارات على وضع هذا البعد ووزنه وتأثيره على سبل إدارة الصراع، كما اختلفت من قبل على طبيعة الصراع وجوهره ومن ثم على طبيعة غايات السلام النهائية ومبرراته. ومن ثم تبلور الاختلاف حول الفارق بين عملية التسوية السلمية والسلام كخيار استراتيجي من جهة، وبين إدارة الصراع بسبل متنوعة منها أساليب تفاوضية من جهة أخرى.



وبالنظر إلى طبيعة اللحظة التاريخية الراهنة -سواء من منظور التصعيد الإسرائيلي المتعمد أو من منظور انتفاضة الأقصى الصامدة والمستمرة بالرغم من كل صور العدوان الصهيوني المتصاعدة- يتضح لنا مرة أخرى ما يتصل بالبعد الديني العقدي في الصراع العربي - الإسرائيلي من ناحية وذاكرته التاريخية من ناحية أخرى، فلم يكن هذا الصراع منذ منشئه وحتى الآن صراعًا قومياً أو صراع قوى فقط بقدر ما هو صراع حضاري ممتد يقع في صميمه البعد الديني العقدي. كما يحمل الصراع ذاكرة تاريخ علاقة اليهود بالمسلمين والمسيحيين. وهذان أمران لا يمكن لحسابات المصالح الضيقة -مهما بلغت قيود الأمر الواقع وضغوطه- أن تلغي آثارهما بطريقة حاسمة كما اعتقد أنصار التطبيع والشرق أوسطية.

وفي نفس الوقت يجدر القول إن هذين الأمرين: البعد العقدي الديني وذاكرته التاريخية يسمحان بوضع آخر، وهو إدارة الصراع بأدوات متنوعة اتفاقاً مع الظروف القائمة غير الحرب، وذلك لإدارة ضغوط الأمر الواقع وحتى التغلب عليها وصولاً إلى حل الصراع وفقاً لمنظور عقيدتنا الإسلامية، واتساقاً مع الإيمان بأصل مصدر هذا المنظور.

وعلى ضوء كل ما سبق يجب أن نلاحظ وأن نفهم كيف أن هدير الانتفاضة الفلسطينية المتجددة قد بدأ من الأقصى والقدس وبسبب الأقصى والقدس، ثم انتشرت إلى باقي الأراضي الفلسطينية، بل إن هدير الجماهير العربية والإسلامية قامت باسم الأقصى والقدس وليس باسم القضية الفلسطينية كلها أو الأراضي العربية المحتلة فقط، وكذلك فإن القمة العربية نفسها وُصفت بأنها قمة الأقصى.

لماذا انتفضت الأمة بكاملها؟

فإذا كانت المعارضة الفلسطينية لمسار السلام قد عبرت عن نفسها بصورة متقطعة قبل أن يتم تقييدها، وإذا كان الشعب الفلسطيني في مجموعه قد عاش منذ أواسل تحت آمال التحرير والسلام وبناء الدولة، وإذا كانت الجماهير العربية والإسلامية قد راقبت ولسنوات عدة أيضاً فشل مسار السلام الإسرائيلي- السوري وعثرات مسار السلام الإسرائيلي- الفلسطيني وإجراءات تهويد القدس المتراكمة، وإذا كانت النظم العربية -وخاصة مصر- قد حافظت على استمرار مسار عملية السلام وإقالتها من عثراتها من جراء التشدد الإسرائيلي، إلا أنه لم يتم عقد قمة عربية باسم القضية الفلسطينية منذ أكثر من ١٥ عامًا، كما لم تنفجر الجماهير العربية والإسلامية منذ أمد وهو الوضع الذي أثار الحديث الدائم عما أصاب الأمة من بلادة وجمود وعما أصاب النظم من فرقة لدرجة دفعت البعض للتساؤل "هل نعلن موت الأمة؟".



ومن ثم فإن التغيير الجذري لصورة الساحة العربية والإسلامية، على مستوى الجماهير أولاً ثم مستوى النخب الفكرية والسياسية (ولو بدرجة أقل) خلال شهر أكتوبر لا بد وأن يثير التساؤل: لماذا؟ هل بسبب التصعيد الإسرائيلي؟ وما الجديد في ذلك؟ أم أن القدس - الرمز هي التي أضحت في مهب ريح عاتية، وبسقوطها يسقط كل شيء أو ما تبقى من كل شيء؟ ومن هنا ما كان لمسلم أو مسيحي عربي أو غير عربي أن يبقى ساكناً؛ لأن الضياع النهائي لما تبقى من القدس يحمل دلالات كثيرة، بحيث إن السكوت عنها بدورها يعني بالفعل أنه يجب أن نعلن موت الأمة؛ ولذلك فإن انتفاضة الأقصى في فلسطين وكذلك مساندة الجماهير العربية والإسلامية الهادرة، واجتماع القمة العربية بعد طول انتظار أعلنت صمود الأمة ورباطها على آخر الثغور بعد أن خسرت ثغوراً أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية.

ولقد كتبتُ بهذا الصدد قبل عام ونصف تحت عنوان "تهويد القدس ودلالات العولمة: حول البعد العقدي - الحضاري الثقافي في صراع القوى وموازينه"، ما يلي:

إن عملية تهويد القدس -عاصمة موحدة لإسرائيل- والتي تستحكم حلقاتها أمام أنظار مسلمي العالم، شعوباً وحكومات، لتُعدَّ أقصى التعبيرات عن طبيعة تحديات المرحلة الراهنة بين مراحل تطور الهجمة الغربية - الصهيونية على الإسلام والمسلمين في العصر الحديث.

ففي قلب هذه المرحلة الراهنة -في نهاية القرن العشرين- والتي تتم في ظل تحولات عالمية توصف بما يسمى "العولمة"، في قلب هذه المرحلة ومن طياتها يبرز البعد الحضاري-الثقافي لهذه الهجمة على نحو غير مسبوق، أو على الأقل على نحو يرتدي معه أكثر أفنعتة خطورة. ومن هنا تكتسب هذه المرحلة -التي تشهد أيضاً استحكام عملية تهويد القدس- خصوصيتها وخطورتها في آن واحد.

ويرجع ذلك إلى أن الغاية النهائية للهجمة الغربية في العصر الحديث، منذ بدايتها وفي تطورها متحالفة مع الصهيونية، لم تكن هذه الغاية النهائية تتمثل في السيطرة على الأرض والثروة فقط ولكن أيضاً إسقاط النموذج واستبداله؛ ولذا تحالفت الأدوات العسكرية والاقتصادية مع نظائرها الثقافية - الحضارية لتحقيق هذه الغاية النهائية عبر مخطط إستراتيجي تتوالى تكتيكاته على الساحات المختلفة للمواجهة: السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية - الحضارية.

ولذا، ونظراً لأن البعد الحضاري - الثقافي - العقدي يُعدّ بعداً محورياً في صراع القوى، ففيه تكمن المداخل إلى ساحات الصراع الأخرى، وإليه ونحوه تصب نتائج الصراع في هذه الساحات الأخرى، لهذا كله فلقد شهدت المراحل المتتالية من الهجمة الأوروبية الحديثة توظيفاً لأدوات



ثقافية - حضارية (الاستشراق، التبشير، المدارس الأجنبية..): لتمهد للأداتين الأخريين وتدعم من تأثيرهما.

والآن، وفي نهاية القرن العشرين وفي قلب المرحلة الراهنة من التحديات التي تواجه عالم المسلمين يحتل البعد الثقافي - الحضاري مرتبة متغيرة.

فلقد أضحت ساحة الثقافة والحضارة آخر ساحات الهجوم علينا وآخر خطوط دفاعنا. كما أضحت الأداة الثقافية - الحضارية في تناغم شديد واندماج واضح مع الأدوات الاقتصادية والسياسية وذلك في غمار عمليات "العولمة".

لا غرابة إذن -في ضوء كل ما سبق- أن نقول إنه إذا كان تهويد القدس -عاصمة موحدة لإسرائيل- لا يحمل تحذيرات مباشرة أمام من رفعوا شعار "السلام خيار إستراتيجي مع إسرائيل" توازي في الخطورة ما يمثله -في نظرهم- توقف عملية التسوية أو انتهاؤها (يتم دائمًا تأجيل قضية القدس إلى ما يسمى المرحلة النهائية من التسوية)، فإن هذا الأمر ليضيف دلالة هامة إلى الدلالات التي نخرج بها من المتابعة والمقارنة بين أسانيد خطاب المدافعين عن هذا الخيار وبين أسانيد خطاب الرافضين له، إذ جعلنا هذه المقارنة نقف أمام مجموعتين متقابلتين من المفردات "القيمية": من ناحية: المصلحة، الدولة، السلام، ومن ناحية أخرى: العقيدة، الأمة، الجهاد.

إن هذه المقابلة قد تبدي لنا أن هناك تناقضًا بين المجموعتين، إلا أنهما يجدر ويجب أن تكونا متكاملتين في التوظيف نحو غاية مشتركة: حقوق الفلسطينيين وحقوق المسلمين والعالم في القدس، خاصة وأنه لدى الطرف الآخر، لا يعتبر جناح الصقور والحمام الإسرائيليَّ طرفي نقيض ولكنهما يتوزعان الأدوار.

وإذا لم يتحقق هذا التكامل على صعيد صفوفنا فهذا لن يعني قصورًا في القوة المادية، ولكن يعني تمكن الصدع في خط الدفاع الحضاري - الثقافي من صفوفنا، فهو الخط الذي تكمن فيه كل فرص الإحياء والتجديد بقدر ما تحوطه كل المخاطر والتهديدات في ظل دلالات العولمة؛ ولهذا فإن رفض تهويد القدس -فعلا وليس قولًا فقط- سيكون هو الدليل على تحصين خط دفاعنا الأخير بل وبداية إحيائه وتجديده".

الانتفاضة تؤكد استمرارية العامل العقدي وذاكرة الصراع

والآن -وفي ظل انتفاضة الأقصى في فلسطين وفي أرجاء العالم الإسلامي- أضيف إلى كلماتي السابقة أن هذه الانتفاضة وبهذا الحجم والاستمرار حتى الآن لثبرز كيف أن البعد العقدي في



الصراع لم ينتهِ ولن ينتهي، بل يمكنه أن يقلب مجريات الأمور في ظل ما سُمِّي بعملية السلام، كما تُبرز أيضًا هذه الانتفاضة أن الذاكرة التاريخية عن الصراع ما زالت حية لم تخنقها أوهام السلام مع إسرائيل، فإسرائيل اغتصبت الحق العربي الإسلامي، أما عملية التسوية السلمية التي عرضناها عليها وقبلتها على مضض، وهي التي سبق وتشدقت بالدعوة إليها قبل ١٩٦٧م، ليست إلا الستار الذي نفذت في ظلها مخططات تدعيم القوة العسكرية الإسرائيلية وتدعيم شبكة العلاقات الدولية الإسرائيلية وتدعيم الاستيطان وتهويد القدس. وفي المقابل لم يصل العرب والفلسطينيون -في ظل مناخ هذا السلام المرتقب- أو في ظل هذه العملية السلمية للتسوية لتحقيق ما كانوا يرنون إليه كاملا، أي تحرير الأرض العربية المحتلة وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، أو تطوير القدرات العربية وعناصر القوة العربية حتى تصبح هذه القوة وهذه القدرات حامية للسلام، بل فإرضاه له بشروط عربية إسلامية وفي ظل آليات توازن قوى متكافئة تكفل ردعًا فاعلا لإسرائيل.

لماذا إذن هذا الفشل على الجانب العربي؟! لأنه أسقط -على المستوى الرسمي أساسًا- ذاكرة التاريخ عن الصراع، وكذلك بُعد العقدي، ومن ثم كان الاسترخاء في ظل مناخ السلام والتحول عن الدفاع وعن اقتصاد الحرب في ظل ما سمي بدبلوماسية التنمية، وهي الدبلوماسية التي سلمت بدمج الاقتصاد المصري مثلا والمجتمع المصري في منظومة عالمية. ولم تكن المدخلات إلينا من هذه المنظومة ذات آثار إيجابية دائمًا بالمقارنة بقيودها وضغوطها.

بعبارة أخرى لم تكن مرحلة عملية التسوية السلمية (إذا نظرنا إليها باعتبارها مرحلة من مراحل إدارة الصراع بأساليب غير عسكرية) تشهد الاستعداد لاحتلال انهييار العملية وفشل الوصول إلى هدف السلام العادل والشامل ومن ثم العودة إلى حالة المواجهة والصدام. فلم تشهد هذه المرحلة الاستعداد سواء على مستوى العلاقات العربية- العربية، أو سياسات الدول الكبرى الداخلية منها والخارجية. ولهذا كانت المحصلة بعد ٢٥ عامًا من بداية عملية السلام هي فشل النظام العربي في مواجهة التحدي الصهيوني بالفاعلية المطلوبة.

فلقد تحدث الكثيرون من المهتمين بأداء النظام العربي وأزمته وكيفية إحيائه عن اختلالات توازن القوى العربية - الإسرائيلية التي تحول دون نجاح العرب في الحل التفاوضي، ناهيك عن حيلولتها دون الخيار العسكري، وعن تخلف المجتمعات والنظم الاقتصادية واستبداد النظم العربية وفسادها بما يحول بدوره دون نجاح العرب في البعد الحضاري للصراع وهو الشرط المسبق والضروري للنجاح في العملية التفاوضية أو الحل العسكري.



عبارة أخرى لقد أسقطوا إسرائيل من ذاكرتهم ومن وعيهم ومن إدراكهم كعدو غاصب ومعتدٍ حذرنا الله منه في قرآنه ورَسَم سنن المواجهة معه)، ولم يكن هذا السقوط على مستوى الخطاب الرسمي معه ولكن أرادوا أيضًا -تحت شروط وضغوط خارجية عديدة تجلت في مجالات التربية والتعليم والإعلام- أن يعيدوا تشكيل ذاكرة وإدراك جيل ما بعد حرب أكتوبر المجيدة الذي أسموه "جيل السلام والتسامح والتعايش والمصالحة".

ولكن أبرزت انتفاضة الجماهير العربية الإسلامية، بل والمناخ الجديد الذي أحاط بالإعلام العربي وخاصة في الدول التي قادت عملية السلام وعلى رأسها مصر، أنه ما زال للصورة وجه آخر سواء فيما يتصل بأوهام عملية السلام مع إسرائيل أو فيما يتصل بالبعد الديني العقدي في الصراع.

فمن ناحية: تجلى البُعد الديني العقدي واضحًا في خطاب الجماهير، سواء في التظاهرات أو غيرها؛ فما زال للقدس والأقصى وضعهما واضحًا بالرغم من كل ما انتاب الذاكرة والوعي من تشويه واختلال في ظل ما سمي بعملية السلام. ومن ناحية أخرى فإن الخطاب الدبلوماسي الرسمي المصري -وكذلك العربي في القمة- لم يبرز البُعد الديني الإسلامي (ليس للصراع فقط ولكن بالنسبة لوضع القدس أيضًا)، فنجد مثلا وزير الخارجية المصري عمرو موسى في حديثه التلفزيوني مع حمدي قنديل في برنامج رئيس التحرير في ٢٣/١٠/٢٠٠٠م يعلن أن "الأحداث ليست دينية ولكن سياسية".

وفي المقابل فإن مؤسسات رسمية وشبه رسمية إسلامية، وهي مجمع البحوث الإسلامية، والمؤتمر العالمي الإسلامي (الذي ضم ممثلي المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مصر ورابطة العالم الإسلامي، هيئة الإغاثة الإسلامية)، انعقدت برئاسة شيخ الأزهر، معلنة مواقفها من الأحداث على نحو ينطلق من بُعد عقدي واضح. وبذا أعادت التوازن إلى مواقف الدول العربية، التي تتسم دائمًا بازدواجية المستويات التي تتصدى للبعد الإسلامي في عديد من القضايا الجوهرية.

ومن ناحية ثالثة فإن النخب الفكرية والمثقفة التي تداولت على البرامج السياسية في التلفزيون المصري والفضائيات العربية لم تركز على هذا البعد وأثره في فهم الانتفاضة وتفسيرها. وبالكاد ذكر البعض قيمة مدينة القدس الرمز للمسلمين، متناسين أن وضع هذه المدينة هو الأساسي فهو الذي فجر الموقف، سواء من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي دافعًا الجميع لإعادة الحسابات، مركزين على التداعيات من الوقائع والأحداث وأثرها على عملية التسوية التفاوضية.

وفي المقابل، كانت مقالات نخب فكرية إسلامية واعية (انظر مثلا مقالة فهيم هويدي، الأهرام



١٧، ٢٤/١٠/٢٠٠٠م) تنضح بدلالات البعد العقدي وأثره في قراءة الأحداث وفي انتقاد الخطابات الأخرى، حول طبيعة الصراع، ومآل عملية السلام، واحتمالات الحرب، وأشكال المقاومة والصمود في ظل موازين القوى والقدرات.

ويجدر القول أيضًا إن نخبا فكرية قومية مسيحية ومسلمة لم تتردد في التذكرة بالبعد الديني للصراع، ولو من منطلقات مختلفة عن منطلقات النخب الإسلامية، واذكر هنا مقال د. ميلاد حنا في الأهرام الذي جعل عنوان أولهما (١٧/١٠/٢٠٠٠) آية من آيات إنجيل متى الإصحاح، وهي مقولة السيد المسيح ليهود عصره "هوذا بيتكم يترك لكم خرابًا"، وجعل عنوان المقالة الثانية (٢٤/١٠/٢٠٠٠) آية "واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا"، ولقد صدر د. ميلاد حنا مقاله الثاني بالإشارة إلى أن "التوجه العام في جميع بلدان العالم العربي وفي إسرائيل قد صار دينيًا". ولكنه أشار محذرًا في متن المقالة الثانية أيضًا من أن "للنزاع جانبًا دينيًا - وهو الأمر الذي فجر انتفاضة الأقصى، ولكن من الخطورة أن يستمر الصراع للجانب الديني فقط؛ لأن ذلك إذا استمر طويلًا لا بد أن يقود إلى حرب دينية، والغرب مؤهل بشكل أو بآخر لحرب مع الإسلام، ولكن علينا أن نتدارس كل عناصر الصراع الأخرى..".

كذلك أذكر مقال أ. عادل حمودة في الأهرام ٢٨/١٠/٢٠٠٠ تحت عنوان "فطيرة يهودية من دم العرب"، وهو المقال الذي ينضح بشرح البعد التلمودي في سلوك اليهود العدواني ضد المسلمين والمسيحيين على حد سواء، ولكن يختمه أيضًا بإشارة تحذيرية، فيقول: "فالصراع الآن هو صراع ديني واضح وعلمي وصريح.. وهو أخطر ما وصل إليه الصراع العربي الإسرائيلي.. أن ترفع البنادق في يد والكتب المقدسة في يد أخرى.. إن ذلك هو بداية الحريق في المنطقة بأسرها، والدليل على ذلك أن الشوارع العربية لم تتحرك ولم تغضب ولم تحتج كثيرًا عندما رفضت إسرائيل إعادة الأراضي المحتلة بكاملها للفلسطينيين أو إعادة اللاجئين أو إعلان دولتهم، ولكن ما أن دخل أريئيل شارون إلى ساحة المسجد الأقصى ودنسها؛ حتى اشتعلت الدنيا وقامت القيامة".

وعلى صعيد آخر، فإن المناخ العام الذي أحاط بالخطاب الإعلامي المرئي يعكس نفس الازدواجية، فنجد أن البرامج "الدينية" هي التي تصدت للبعد الإسلامي للحدث الراهن المتصل بالأقصى، باعتباره حلقة من صراع ممتد ذي حلقات سابقة. بل لقد حرص أحد البرامج -نور على نور- أن يوسع معنى "البعد الديني" ليمتد إلى المسيحي أيضًا وليس الإسلامي فقط، وذلك باشتراك البابا شنودة إلى جانب شيخ الأزهر. ولكن من ناحية أخرى أعادت مادة وبرامج هذا الإعلام المرئي إلى الأذهان مناخ حالة المواجهة والعداء مع إسرائيل والصهيونية التي سادت الستينيات وحتى



منتصف السبعينيات، والتي خفت بعد ذلك تدريجيًا حتى كادت أن تختفي لدرجة جعلت من هذا الإعلام المصري المرئي أحد أهم أساليب إعادة تشكيل الوعي والذاكرة لدى جيل ما بعد حرب أكتوبر ٧٣.

فإن المادة المبتوثة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٠ - وحتى الآن على الأقل (وإن خفت درجتها وتكرارها بعد قمة الأقصى) تضمنت أغنيات وبرامج تسجيلية تستحضر مناخ مرحلة فورة "القومية العربية" بقيادة عبد الناصر، والتي رفعت شعار "القدس عربية" فقط وليس القدس عربية - إسلامية".

كذلك وفرت التغطية الحية الممتدة لأحداث الانتفاضة الفلسطينية فرصة معايشة حقيقية لصمود الشعب الفلسطيني ومقاومته ومعاناته، وإذا كانت بعض التعليقات والرؤى والمتابعات والتحليلات قد بالغت في التركيز على الأبعاد الإنسانية في هذه الانتفاضة والعدوان ضدها (وخاصة استشهاد محمد الدرة)، على نحو قد يحول القضية إلى قضية انتهاكات حقوق إنسان فقط تتدخل الشرعية الدولية لإدانتها، إلا أن برامج وثائقية وتسجيلية عديدة أخرى كانت سرعان ما تعيد التوازن إلى الذاكرة؛ حيث تناول تاريخ الهجرة الاستيطانية اليهودية إلى فلسطين وكيفية نشأة إسرائيل، وما سبق وارتكبته من مذابح واعتداءات ضد الفلسطينيين بعد أن اغتصبت الأرض.

ولعل هذا التوازن كان ضروريًا لاستعادة الوعي لجيل من الشباب تربى في ظل شعارات السلام وفقد ذاكرته عن جذور الصراع وحقيقته. ولكن ما زال الوعي معقودًا بالبعد العقدي في الصراع، فصراع الخطاب الرسمي العربي (في معظمه) على عدم إبرازه نظرًا لإصرار وليس إنكاره أو رفضه. حقيقة يمكن تبرير ذلك بعدة اعتبارات يتصل بعضها بتوجه معظم النظم العربية "لفصل الدين عن السياسة"، أو يتصل بعضها الآخر بالمساندة الخارجية المطلوبة من جانب القوى الكبرى والتي لن ترضى عن إبراز البعد الإسلامي في إدارة الصراع.

ولكن يجدر القول إن هذا "الخارج" أو "الآخر" لم ولن يسقط أبدًا من حساباته "توظيف عامل الدين والاعتراف بأهميته كلما سنحت الفرصة"، ولعلنا نتذكر هنا دور الدين في سياسة الولايات المتحدة وبمساندة دول عربية وإسلامية لدعم المقاومة ضد الاحتلال الروسي لأفغانستان، ودور الدين بمساندة الفاتيكان والكنيسة البولندية في تحولات شرق أوروبا، ودور الدين في لعبة الحرب الباردة في أمريكا اللاتينية..



ويبقى أخيراً، كما يقول أ. جميل مطر: "من بين أدوات الولايات المتحدة التي تستخدمها لدعم مسيرة "العولمة وأمركة هذه المسيرة.. أدوات من نوع منعدم الاعتدال أي شديد التطرف وعالي القدرة التفجيرية.. إنه النوع الذي يقلق أشد القلق ويجب أن يقلق، إنه النوع الذي يشتمل على الدين كأداة من أدوات تسريع مسيرة العولمة أو تحقيقها".

البعد الديني يدعم المصالح القومية

وفي ضوء كل ما سبق عن تلك التعبيرات المتنوعة تجاه درجة إبراز البعد الديني للصراع والاعتراف بحقيقة وزنه بالمقارنة بالأبعاد الأخرى للصراع، يظل التساؤل التالي مطروحاً: لماذا هذا الموقف الرسمي المصري "المتناسي، المتجاهل، غير المعترف" بالبعد الديني؟ هل هي "علمنة" العلاقات الدولية: فكراً وحركة؟ ولن أتصدى لإجابة محددة عن هذا السؤال، فلقد سبق وطرحته وطرحه آخرون من المهتمين بالسياسة المصرية ودبلوماسيتها تجاه بعض القضايا الإسلامية، مثل قضية الشيشان والبوسنة وكوسوفا، حيث برز مسؤلوه هذه السياسة الرسمية المعلنة مواقفها بأبعاد متعددة لم يكن بينها أن هذه الشعوب شعوب مسلمة، تتطلب النصرة بحكم الرابطة العقدية، وليس مجرد اعتبارات حماية حقوق الإنسان.

ولكن ما أود تسجيله هنا -بغض النظر عن حقيقة الإجابة على السؤال المطروح عالياً من منظور السياسة الرسمية- هو أن مراعاة الرابطة العقدية وما تمليه من سياسات على المسلمين تجاه بعضهم البعض، لن يعد متعارضاً مع المصالح القومية؛ إذا كانت تلك الأخيرة تأخذ في حساباتها "مصلحة الأمة" في مجموعها وليس المصالح القطرية الآتية الضيقة فقط.

وكم يقدم لنا التاريخ وسنن قراءته وتفسيره وتقويمه الكثير من الدلالات عن ركائز تفسير الوضع الراهن وسبل تغييره؛ فالتاريخ الإسلامي، سواء في فترات القوة والوحدة والفتح، أو في فترات الضعف والتجزئة والتراجع - يقدم لنا نماذج خبرات متعددة من واقع علاقات المسلمين ببعضهم وتأثير العلاقة مع الآخر عليها. ولعل من أبرز هذه النماذج وضوحاً وتكراراً تاريخ الفترة السابقة على تحرير القدس العربية الإسلامية من الصليبيين وتاريخ مرحلة التحرير ذاتها. فلنقرأ التاريخ ونسترجع دروسه لعلنا نتدبر.

العلاقة بين الجماهيري - الرسمي وخطاب الحرب الرسمي

وبعد ثنائية الديني-السياسي -وفي ضوءها- تطل علينا برأسها عملية أخرى ولكن ذات وجهين: العلاقة بين الجماهيري والرسمي (وخاصة الجماعي العربي والإسلامي)، والعلاقة بين السلمي والعسكري. ولقد فجّر الوجهان في تفاعلها حديث "الحرب وإمكانياتها وقيودها"، وهو حديث لا



ينفصل بدوره -من وجهة نظري- عن حديث الديني- السياسي السابق شرحه.

ولقد تجلى ما للتفاعلات الشعبية الرسمية من دلالات بالنسبة لخيارات مساندة انتفاضة الأقصى والتصدي للعدوان الإسرائيلي، حول عدة قضايا تباينت حولها المنظورات المختلفة. وهذه القضايا هي دور الانتفاضة في انعقاد القمة العربية الطارئة، وتقويم مقررات القمة العربية بين التشدد والاعتدال.

الانتفاضة والقمة العربية

يجدر القول إن انتفاضة الأقصى الفلسطينية، وما ارتبط بها من مساندة الجماهير العربية الإسلامية وتعبيراتهم الغاضبة ضد تصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني (وكذلك ضد العجز العربي)، قد لعبت دورها في تحريك الرئاسة المصرية نحو الدعوة لانعقاد قمة عربية طارئة وفي استجابة النظم العربية لهذه الدعوة. ومن هنا تكتسب هذه القمة الطارئة خصوصيتها من حيث محرك انعقادها وكذلك توقيته ودوافعه.

فبالنظر إلى المسار التاريخي لمؤتمرات القمة العربية وبوضع القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي منها، نجد أن القمة الأخيرة تعد القمة الطارئة الثالثة عشرة من مجموع ٢٥ قمة عربية تم عقدها منذ انعقاد أول قمة في ١٩٤٦.

ولقد استغرق الإعداد لانعقاد قمة الأقصى ما يزيد على ثلاثة أسابيع، وهو الأمر الذي أثار التساؤل عن تأخر هذا الانعقاد الطارئ، في وقت يتسارع فيه العدوان الإسرائيلي، وتدهورت خلاله الأوضاع على نحو دعا مصر إلى قبول انعقاد قمة شرم الشيخ قبل عدة أيام من تاريخ انعقاد القمة العربية.

ومن ثم، ومع فشل قمة شرم الشيخ في وقف العدوان الإسرائيلي، تم الانعقاد الطارئ في ظل إجماع بأن العملية السلمية قد انهارت وأن الموقف يتسم بخطورة شديدة، سواء فيما يتصل بأوضاع فلسطيني الأرض المحتلة، أو طبيعة المرحلة الجديدة التي تدخلها إدارة الصراع بعد سقوط أوسلو وسقوط ما سمي بالتسوية السلمية.

وبالرغم مما سبق، فلقد انعقد المؤتمر بكامل أعضائه لأول مرة منذ ١٩٩١، كذلك انعقد في غمار الأحداث المتفجرة وليس بعدها، كما انعقد تحت شعار الأقصى، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ظل ضغوط الأمر الواقع.



وقبل انعقاد القمة وخلالها لم تغفل القيادة المصرية وغيرها من القيادات العربية في أكثر من مناسبة، إعلان الدعم والمساندة لانتفاضة الأقصى ومقاومة الشعب الفلسطيني، والإشادة بمواقف الجماهير العربية الإسلامية، ولكن كان للعملة وجه آخر، حيث تم وضع "حركة الجماهير وغضبها وانفعالاتها" بين قوسين، وتعددت التقويمات والمبررات. ولقد حرصت القيادة المصرية وبصورة واضحة (وهي تؤكد رفض خيار الحرب كما سنرى) أن تبرز الحاجة إلى قرارات بعيدة عن العاطفة والانفعال؛ ولذا تكررت إشادة بعض النخب الرسمية وشبه الرسمية -قبل القمة وبعدها- بمواقف الحكمة والرشد وعدم الانزلاق وراء المواقف العاطفية الانفعالية في حركة الجماهير.

وفي المقابل استنكرت آراء أخرى غضب الجماهير وخروجهم إلى الشوارع في العالم العربي، واستندت إلى عدة مبررات، منها -على سبيل المثال- عدم السماح باندساس المخربين الذين يسيئون إلى الوحدة الوطنية، أو عدم تمكنهم من تحديد هدف الخروج: هل مجرد التعبير عن الغضب بالشعارات الملتهية، أو الرغبة في الانتقام للشهداء، أو المطالبة بتسوية عادلة أو التذكرة بهدف تحرير فلسطين.

وعلى صعيد آخر، اهتم فريق ثالث بالتمييز بين موقف الجماهير ومواقف القادة والساسة وصناع القرار وكذلك المفكرين والمثقفين، الذين لا تصير وظيفتهم فقط الاستجابة إلى مشاعر الجماهير، ولكن تحويلها إلى خيارات وبدائل ومسارات للعمل وطاقت للحركة، وليس المزايدة عليها والدفع بها إلى تلك الحالة التي وصفها الرئيس جمال عبد الناصر بضرب أنفسنا بأنفسنا. ومع الاعتراف بضرورة التمييز بين المواقف الشعبية والرأي العام وبين المواقف الرسمية، لا يمكن أن نفهم كيف يتم إدراك مشاعر الجماهير على أنها غير عقلانية، غير رشيدة، غير حكيمة، انفعالية، قد تدفع بنا إلى ضرب أنفسنا بأنفسنا!!!

كيف يجري هذا الوصف على ألسنة النخب، ونحن في وقت ندعو إلى دعم مسيرة التحول الديمقراطي؟ ألم يكن نظام عبد الناصر هو الذي ضرب نفسه بنفسه، وهو الذي نظم طلائعه لتعبئة الجماهير في ثورة قومية لم تحقق إلا الفشل في مواجهة إسرائيل؟

أما اليوم، فإن حركة الجماهير ليست غوغائية -كما قد يراها البعض- ولكنها تحمل رسالة غضب شعبي في فلسطين وفي العواصم العربية والإسلامية، كما أنها تمثل احتجاجاً على استمرار الظلم والمهانة والعجز أمام المشروع الصهيوني؛ حيث يستمر الاحتلال والعدوان تحت راية السلام والتفاوض. فهل تم فهم هذه الرسالة على هذا النحو؟ أم اقتصر فهمها - لدى البعض - على كونها دعاوى غير عقلانية للحرب، وفي وقت لم تعد فيه الحرب-وفق الرؤية العقلانية الرشيدة- أمراً



ممكناً بل أمراً عتيقاً وفق مقتضيات هذا العصر؟

إذن ما هي البدائل التي قدمتها القمة العربية، وهل مثلت استجابة لمطالب الجماهير؟ ولماذا كان خيار الحرب غير ممكن، وما البديل في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتجدد؟ في حين رأى البعض في مقررات القمة مقررات على مستوى المسئولية، ومعبرة عما يجيش في صدور الجماهير العربية، فلقد رأى فيها اتجاه آخر أن العكس هو الصحيح، وحاول فريق ثالث أن يجد المبررات العملية والتكتيكية لطابع الاعتدال والالتزان والحكمة الذي اتّسمت به المقررات وإن لم ترق إلى تطلعات الجماهير.

وبدون الدخول في تفاصيل وحجج هذه الاتجاهات الثلاثة ومقولاتها، فيكفي أن أسجل هنا أن هذه الاتجاهات الثلاثة قد أجمعت على أمر واحد ولكن بمنظورات مختلفة، وهو أن مقررات القمة العربية قد عكست السعي نحو إنقاذ العملية السلمية ومحاولة إرجاع إسرائيل إليها لتفادي الانفجار الخطير الذي يمكن أن تشهده المنطقة.

وفي حين رأى الاتجاه الأول أن هذا السعي نحو إنقاذ عملية السلام مع إعلان المساندة للشعب الفلسطيني، هو قمة التعبير عن حماية مصالح الجماهير العربية من مخاطر التشدد والحرب. فإن الاتجاه الثاني -وإن تمسك بضرورة استعادة طريق السلام- يوضح في نفس الوقت أن استبعاد خيار الحرب لا يعني أنه غير ممكن أو أننا نخشاه، ولكن يعني ضرورة الاستعداد للحرب إذا اضطررنا إليها، كما يعني عدم إسقاط خيارات أخرى للدردع وتوظيف متكامل لعناصر منظومة القوة بأكملها، مثل: مساندة المقاومة الفلسطينية، والضغط على إسرائيل بأوراق ضغط دبلوماسية وسياسية.

أما الاتجاه الثالث، فهو وإن لم يدعُ إلى إعلان الحرب في مؤتمر القمة العربي، ولكنه استهجن تأخر القمة العربية، ورأى أن مقرراتها لم تقدم بدائل فاعلة للتفاعل مع هذه المرحلة الخطيرة، على نحو يحفظ الأمن العربي والمصالح الفلسطينية والعربية؛ وذلك لأن هذه المقررات قد عكست ما آلت إليه طبيعة القدرات العربية وكيفية إدراك القادة العرب لقوتهم وقدراتهم. حيث لم يرغب العرب ولم يقدروا على توظيف عناصر القوة التي يمتلكونها، ناهيك عن عدم امتلاكهم عناصر قوة أخرى، لم تنجح سنوات السلام في إعادة بناء بعضها أو بناء البعض الآخر. وإن لم تكن المقررات "المعتدلة" على المستوى الذي يفرضه العدوان الإسرائيلي الذي أسقط عملية السلام.

ومن ثم يرى هذا الاتجاه أن المنهج الحالي لإدارة الصراع، الذي ما زال يتمسك بخيار السلام كهدف استراتيجي (وليس التفاوض كأحد سبل إدارة الصراع) قد أثبت فشله ويحتاج لبديل.



عبارة أخرى، إذا كان الاتجاه الأول قد أقر بالأمر الواقع واستسلم له، وإذا كان الاتجاه الثاني يعترف بضغوط الأمر الواقع وما تفرضه من سقف على الحركة لا تستطيع تجاوزه، فإن الاتجاه الثالث يرفض هذا الأمر الواقع، ليس هروباً منه بالمزايدة عليه ولكن بمحاولة حسن تدبره للتمكن من تغييره، ليس بالانتحار الجماعي عن طريق إعلان حرب ولا برفض مقررات القمة، ولكن بالدعوة إلى اعتبارها نقطة بداية يجب أن تعقّمها نقاط تغيير جذرية عديدة. ومن ثم فإن هذا الاتجاه الأخير لم تغرقه اعتبارات البراجماتية فلم ينسَ اعتبارات الوطنية والكرامة.

وتدفع القراءة المقارنة في أسانيد ومبررات هذه الاتجاهات الثلاثة، وانطلاقاً من موقف يقترب من الاتجاه الثالث، إلى جذور الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية:

- ما هي المبررات وراء التصعيد الإسرائيلي؟ هل تخطط لشن حرب خاطفة جديدة؟ وما هي المؤشرات؟

- ما هي الأسباب المعلنة وغير المعلنة لاستبعاد الخطاب الرسي (المصري) لخيار الحرب على هذا النحو القاطع في أحاديث الرئيس مبارك؟

- هل تحمل مقررات القمة العربية فرصة للتطبيق الفاعل في ظل الظروف الإقليمية والعالمية الراهنة؟ أي هل يمكن أن تمثل عنصراً ضاغطاً فاعلاً يعيد إسرائيل إلى العملية التفاوضية أو يقدم مساندة فاعلة للمقاومة الفلسطينية؟

وفيما يلي بعض محاولات للإجابة على هذه الأسئلة:

إسرائيل وخيار الحرب

من ناحية: يجب ألا نستبعد استعداد إسرائيل لشن حرب جديدة يركع معها العرب للأبد، ولتحسم الصراع معهم بعدما أبدوه من تشدد تجاه قضية القدس، وهي القضية المحورية في استكمال مخطط التوسع الصهيوني؛ ولهذا كان التصعيد الإسرائيلي المتتالي في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية المتجددة وفي مواجهة قمة شرم الشيخ وفي مواجهة القمة العربية، فهذا انعكاس طبيعي لكون المخطط العدواني هو الأصل في المشروع الصهيوني وليس نوايا السلام وأهدافه كما يتصوره العرب.

ولذا من المطلوب أن نعي أن الأحداث الراهنة تعكس عدواناً إسرائيلياً مخططاً ومقصوداً لقلب عملية السلام؛ لأنها وصلت بإسرائيل إلى ما لا يمكن التخلي عنه أبداً، أو بمعنى أصح ما لا يمكن الاستمرار في المناورة حوله بتقديم تنازلات طفيفة في مقابل تنازلات عربية جوهرية.



ومن ثم فيجب أيضاً أن ندرك ما يحدث في الداخل الإسرائيلي والذي يسمى الصدام بين اليسار واليمين، في سياقهِ الحقيقي ألا وهو "توزيع الأدوار" أمام العالم، ومن ثم نحتاط تجاه حقيقة ما يقال عن "الفوضى الداخلية في إسرائيل وارتباك باراك في معركته الداخلية، بحيث لا نقبلها كمبرر لتعامله مع الانتفاضة بهذه الدرجة من التصعيد.

وحتى لا ننسى أصل القضية وجذرها وهو المشروع الصهيوني، فإن العدوان الإسرائيلي الراهن على الشعب الفلسطيني لا يعد إلا قطرة في بحرهِ الواسع الممتد طوال القرن العشرين.

ولذا يظل السؤال القائم: ماذا بعد حكومة "الطوارئ" الإسرائيلية؟ كيف سيفهم الإسرائيليون نتائج قمة الأقصى، وكيف فهموا من قبل تصريحات مبارك حول خيار الحرب، هل كونها تعبيراً عن ضعف ومن ثم يزداد اقتراب باراك وشارون من بعضهما في مسار يتوقع الجميع أن يدفن أي حديث عن مفاوضات جديدة أو تعايش؟ إذن هل هذا هو المشهد الذي ينفذ في مواجهته حديث "استبعاد خيار الحرب"؟ فإن لم يكن الاستعداد للحرب من جانبنا أيضاً أمراً ممكناً ووارداً في الأذهان، فماذا يكون، ولماذا؟ أليس من حقنا أن نتساءل لماذا عدم التشدد في مواجهة غطرسة القوة الإسرائيلية؟

لماذا رفض مبارك خيار الحرب؟

ومن ناحية أخرى: ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى وما تلاها من تصعيد في العدوان الإسرائيلي والتهديدات الإسرائيلية، دأب الرئيس مبارك في مناسبات متتالية على تأكيد أن خيار الحرب مرفوض. ومن قراءة خطابه في لقاءات صحفية وتلفزيونية عديدة يمكن أن نستخلص مبررات هذه المواقف المعلنة على النحو التالي:

(١) أن الحرب ليست قراراً عاطفياً أو انفعالياً، ولكنها حساب دقيق وتقدير شامل للموقف، بعبارة أخرى الحرب تحتاج لاستعداد.

(٢) الحرب ليست غاية، ولكنها وسيلة تقود في النهاية إلى التفاوض، فالحرب لا تحسم قضية، ولكن تحرك الأوضاع التي تفتح الطريق للتفاوض، وإذا كانت سبل التفاوض قائمة، فلماذا لا نحاول إنقاذها بقدر المستطاع.

(٣) الحرب قد تقود إلى خسائر؛ ولذا لا يجب أن نترك الغضب والانفعالات العاطفية تقود إلى تبديد ما تحقق لصالح حسابات غير عربية وغير وطنية. والخسائر المقصودة هنا هي خسائر الاقتصاد المصري، على أساس أن الحرب تستدعي تحوله إلى اقتصاد حرب، وما يعنيه ذلك من



تكلفة وأعباء "وفاتورة" لا تعرف مصر من سيدفعها عنها، في حين أن مصر في حاجة لاستثمارات ومشروعات لمواجهة مطالب واحتياجات شعبها والحفاظ على جهود التنمية والمصالح المصرية.

٤) لا يمكن حرق كل الأوراق والجسور دفعة واحدة، ولكن لا بد من النفس الطويل لمعركة ممتدة.

هذا ولقد كانت قراءة البعض لهذا الخطاب تعني لديه أن مبارك "كان يتحسب لمقادير أخرى أكثر خطورة، ويحرص كل الحرص على ألا يتكرر مرة أخرى في التاريخ المصري ضرب أنفسنا بأنفسنا (نقلا عما وصف به عبد الناصر هزيمة ١٩٦٧). بعبارة أخرى كان "فكر الأئمة الراهنة" يستدعي ويتمثل شبح السياق الإقليمي والدولي الذي أفرز أزمة يونية ١٩٦٧ وحدد نتائجها.

إن التدبير في هذه المبررات المعلنة يستدعي بالضرورة دوافع أخرى غير معلنة وذلك في ضوء حالة الاقتصاد المصري الراهنة، وحالة الضغوط الأمريكية، وخاصة غير المعلنة منها، ناهيك عن المواقف السلبية الأمريكية المعلنة، مثل: التصويت الأمريكي في مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، وأخيراً موقف مجلس النواب الأمريكي الذي أدان العنف الفلسطيني ومسئولية السلطة الفلسطينية عنه كسبيل لتأييد إسرائيل.

ومن ثم وفي ضوء كل ما سبق ومع قبول أن الموقف المصري أولاً، ثم مقررات القمة العربية ثانياً، ليس إلا محصلة توازن القوى والقدرات القائمة، ومع تأكيد ضرورة الوعي بأن الحروب لا تعلن فجأة، وأن إدارة الأزمات لا تدار من خلال الإعلام والتلفزيون باستنفاد كل الأرصدة والإمكانات في خطوة واحدة، وبعدها لا يكون إلا المواجهة والحرب".

إلا أنه في المقابل، يجب تسجيل أمور أخرى وهي رفض القول إن الخطاب الناقد للخطاب المصري هو "عدم تحسب للمقادير، لا يتعرف على سبل التصرف بعدها، لا يميز بين مواجهة المقادير والانتصار عليها، وما بين ضرب الخصوم وضرب أنفسنا"، وكذلك رفض القول إنه يجعل الحرب هدفاً وغاية، إذ إنه يستغل مشاعر الجماهير لإيجاد تناقض بين القادة والجماهير والوصول إلى حالة الثورة التي يتصور البعض أن فيها الحل الناجح لمشكلاتنا..

خيار الحرب وعودة إلى البعد العقدي للصراع

إذا كانت الأزمة الراهنة تعد محك اختبار حقيقي لفشل المنهج السابق لإدارة الصراع، أي المنهج الذي يرفع هدف السلام كخيار استراتيجي، والذي يقوم على الاعتماد على الولايات المتحدة باعتبارها الراعي الأساسي لعملية التفاوض نحو هذا الهدف، وإذا لم تكن الحروب تعلن فجأة ولا



يمكن أن تكون هدفًا في حد ذاتها في كل الظروف، أليس من واجب الذي يعي الواقع وضغوطه، والذي يرفض الاعتراف في نفس الوقت بشرعيته ويدعو إلى تغييره، أليس من واجبه أن يتساءل: لماذا تظل الحرب خيارًا مستهجنًا، ويظل التمسك بخيار السلام في ظل ظروف أعلنت تخلي إسرائيل عن السلام بصورة سافرة؟

أليس من الواجب أيضًا أن نرفض تبريرات البعض للاعتدال المصري والعربي بأن أصول إدارة الأزمات وكيفية إدارة التصعيد تفترض التدرج، وذلك لأن أصول إدارة الأزمات تعلمنا أيضًا -في حالة توازن القوى أو الردع المتبادل- كيف أن لغة التهديدات وليس التحذيرات فقط لغة مطلوبة، ناهيك عن الحاجة إلى سلوك يتعدى إعلان المبادئ، ويتجاوز مطالبة الشرعية الدولية بأمور لا يعول عليها كثيرًا من أجل تحرير الأرض واستعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين؟

بعبارة أخرى، فإن ناقدتي السياسة المصرية والعربية -بدون مزايدة ومن مواقف مسئولة- وإن لم يدعوا إلى حرب يعرفون أنها غير ممكنة الآن، أليس لهم الحق في أن يتساءلوا عن أسباب ما وصلنا إليه؟ أليس من حقهم أن يتساءلوا أين محصلة ٢٥ عامًا مما يسمى السلام، وذلك بالنسبة لبناء القوة المصرية والعربية الحديثة؟ أليس من حق الجماهير العربية أن ترسل نفس السؤال، وكذلك الرسالة التي حملتها غضبتها وانفعالاتها؟ أليس من الواجب أن نسجل أن أوامير السلام مع كيان عنصري استيطاني قد أغرقتنا في مسار أفرز تغييرًا في إدراك طبيعة الصراع مع إسرائيل والمشروع الصهيوني؟ أليس من الواجب إذن أن نسترجع الصورة الحقيقية لهذا الصراع إذا ما استدعينا البعد العقدي لهذا الصراع، واستحضرناه ليعيد لنا الذاكرة والوعي بما حدث ويحدث حولنا، ومن ثم ما يجب أن يحدث بعد ذلك؟

وهكذا نكون قد وصلنا في نهاية هذا المقال إلى نقطة البداية التي انطلقنا منها، ألا وهي العلاقة بين العقدي والسياسي ودلالته بالنسبة للعلاقة بين الشعبي والرسمي، والعلاقة بين السلمي والعسكري في المرحلة الراهنة من تطور الصراع العربي الصهيوني، مرحلة انتفاضة الأقصى، وقمة الأقصى التي أبرزت كيف أن الصراع مع إسرائيل صراع ممتد لم نصل إلى نهايته بعد، وقد حدد الله سبحانه وتعالى في قرآنه المجيد شروطه ومظاهره، كما كشف عن طبيعة العلاقة بين المسلمين واليهود في ظل طبيعة هؤلاء اليهود عبر التاريخ.

وأخيرًا يبقى التساؤل: ماذا بعد حكومة طوارئ في إسرائيل؟ ماذا بشأن استمرارية المقاومة الفلسطينية؟ متى وكيف سيتم تفعيل مقررات القمة العربية؟ بعبارة أخرى ما هو المصير النهائي لعملية السلام؟



القدس وماذا يمكن أن يقدم لها(*)

الشيخ/ جميل حمامي(**)

مقدمة:

ليس غريبًا أن تتصدّر القدس سلم أولويات كل مسلم وعربي. فهي عقيدة وتاريخ وجغرافيا. وكانت القدس وبشكل دائم نقطة صراع سياسي وديني بين مختلف القوى الخارجية والداخلية. فهي معلم حضاري وديني لدى أبناء الأمة العربية والإسلامية.

إن المسلم بحسه الديني ووعيه التاريخي لبيت المقدس ينظر إلى القدس نظرة عقائدية، فيما تراث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فهو يذكر على الدوام مولد عيسى عليه السلام، ومسرى محمد صلى الله عليه وسلم ومعجازه، وهي مشد وجهة المؤمنين والموحدين من أبناء هذه الأمة. نظرتهم هذه نابعة من وعيمهم بدورهم الإنساني القائم على حب الخير للبشرية، والسعي نحو الارتقاء بالإنسان نحو الأفضل، ولهذا نجد تراث حضارة ضخماً ما زال يشهد على تلك الحقبة الذهبية من تاريخ هذه الأمة.

تسلّل الاحتلال إلى مدينة القدس، فسلك سلوكه المعهود من التدمير والتخريب، مؤكداً حقه على تراث البشرية والإنسان، فغيّر معالم المدينة الجغرافية والتاريخية والسكانية، وزوّر حقائق التاريخ وسلك سلوكاً هولوكياً، عندما أقدم منذ اللحظة الأولى على هدم الحى الإسلامي في المدينة والمعروف بحي باب المغاربة، والذي لم يبق فيه حجر على حجر مؤكداً على منهج المحتل في التدمير فكيف إذا كان هذا الاحتلال على يد أبناء الجيلة النكدة، واتبع سياسة الهدم وإصدار القرارات والتشريعات التي يظن أنها تكفل له حرية الحركة والتصرف، ففي ٢٨ يونيو عام ١٩٦٧ عدل الكنيست الإسرائيلي القانون الأساسي لعام ١٩٥٠ بإعلان القدس عاصمة لدولتهم، ووسعت حدود البلدية للمدينة وضم ٧٠ كيلو متراً لتصبح مساحتها ١٠٨ كيلو متراً مربعاً وإلغاء البلدية العربية

(*) نشرت هذه الدراسة في: سيف الدين عبد الفتاح، رياض جرجور (إعداد علي وتنسيق)، علياء وجدي (مراجعة وتحرير)، استشراف مستقبل قضية القدس: في ضوء التطورات الراهنة، أعمال اللقاء الذي عقد في القاهرة في ٢٢ مارس ٢٠٠٥، (القاهرة: برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ٢٠٠٦).

(**) محاضر في جامعة القدس.



التي كانت قائمة إبان الحكم الأردني واستثنى القرى المجاورة والمحيطة بالقدس للتقليل من التواجد العربي داخل حدود البلدية وللتأكيد على نظريته القائمة؛ مزيداً من الأرض بدون سكان. وقال ليفي أشكول رئيس وزراءهم آنذاك "إن نيتنا أن نضع الإدارة والتنظيم الدوليين للأماكن المقدسة في أيدي الزعماء الدينيين".

لم تتوقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة -اليمن واليسار منها، الصقور والحمام- وبشكل متواصل وأمام سمع وبصر العالم المتحضر، مستغلة الدعم الأمريكي اللامحدود عن تغيير معالم المدينة المقدسة، دون الاكتراث بالقرارات الدولية، وشعب فلسطين وأهل القدس يصرخون ويستغيثون دون ملبّ أو مغيث. وكما قال الشاعر:

لقد أسمعت لونا ديت حياً * ولكن لا حياة لمن تنادي**

لقد أقدمت إسرائيل على وضع الخطط والبرامج والميزانيات اللامحدودة لإكمال حلقات السيطرة والهيمنة والتزوير، ومصادرة الأراضي والعقارات بطرق خبيثة من أجل تفرغ المدينة من أهلها الأصليين. ولعل ما سمعتموه وما تناقلته وسائل الإعلام مؤخراً عن شراء بعض أملاك الكنيسة الأرثوذكسية في باب الخليل بالقدس شاهدٌ حيٌّ على ما أقوله. حتى إن أحد الكُتّاب اليهود عنون مقالة له في صحيفة يديعوت أحرنونوت بـ "ساحة عمر أصبحت تحت تصرفنا".

استغلّت إسرائيل الضعف العربي، والعجز الإسلامي، والتأييد الدولي لتنفيذ برامجها؛ فكانت التهديدات لمسجد الأقصى المبارك بإجراء الحفريات من تحت أساساته، ومنع المصلين من الوصول إليه، من خلال إغلاق المدينة أمام المصلين عن طريق الحواجز العسكرية أو تحديد أعمار الذين يدخلون المسجد، أو التحكم في عدد المصلين فيه.

وهذا ينصرف أيضاً وبشكل سافر على المسيحيين، فيمنعون من الوصول إلى كنيسة القيامة في أعيادهم الدينية وأوقات صلواتهم.

والأنكى والأمر من هذا كله أن نرى ونسمع بعضاً من بني جلدتنا يتطوعون لطرح الحلول للمحتلين لحل قضية القدس عن طريق مشاريع مشبوهة، مما أسهم في إمعان إسرائيل بإجراءاتها التعسفية بحق القدس وسكانها ومؤسساتها التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية.

إن أهل فلسطين عامة وأهل القدس ليسوا مسؤولين عن إخراج الاحتلال من ورطته وإنقاذه من أزمتته، فخلاص القدس من الاحتلال يعودتها إلى أهلها ليمارسوا حياتهم بحرية كاملة هو الحل الوحيد الذي يقبل به أبناء هذه الأمة.



إن إسرائيل تقيم جدارًا عازلاً يفصل القدس عن أهلها ويجعلها في كانتون يمارس فيه أنكى وأشد صور التزوير والتشويه لجمال وتاريخ المدينة، وما كان الجدار ليقوم لولا صمت العالم العربي والإسلامي، والتواطؤ الدولي.

إن ضعف العالم العربي، والعجز الإسلامي، والصمت العالمي سيقوي الموقف الإسرائيلي، ويضعف القدس وأهلها.

سوف أقدم مداخلتي متناولا خمسة أبعاد هي:

البعد التاريخي، البعد الديني، البعد السياسي، البعد الدولي، البعد الإنساني. وأختم بالتساؤل: ماذا يمكن أن يقدم للقدس عربيًا وإسلاميًا ودوليًا، مؤكدًا على قناعاتي أن القدس ليست قضية فلسطينية محضة ولا عربية محضة، وإنما لابد لها من توفر الدعم العربي والإسلامي، والإنصاف الدولي.

أولاً- البُعد التاريخي

يزعم اليهود أن لهم حقًا تاريخيًا في فلسطين والقدس، وفي مناقشة هادئة أرى أن هذه الدعوى تهاوى أمام الواقع التاريخي، فالقدس بنيت من قبل "اليبوسيين" وهم من القبائل العربية التي نزحت من الجزيرة العربية مع الكنعانيين وذلك منذ نحو ثلاثين قرنًا قبل الميلاد، وكانت تسمى "أورساليم" وهو إله اليبوسيين. كما احتُفِظَ باسمها الأول "يبوس" نسبة إلى القبيلة، بعدها سكن الكنعانيون القدس وفلسطين قرونًا عديدة، إلى أن جاء إبراهيم عليه السلام من موطنه الأصلي العراق برفقة زوجته سارة وكان عمره آنذاك ٧٥ عامًا، ولما بلغ مئة عام ولد له إسحاق، ومات إبراهيم عليه السلام وعمره ١٧٥ عامًا ولم يمتلك شبرًا واحدًا في فلسطين، حتى إن زوجته سارة طلبت من أهل فلسطين قبرًا ليدفن فيه كما ذكر سفر التكوين. والتوراة تقول إن موسى عليه السلام مات ولم يدخل أرض فلسطين، بل الذي دخل من بعده "يوشع" وأعمل في أهلها القتل والدمار والخراب، وقسم الأرض على أسباط بني إسرائيل.

يقول الشيخ عبد المعز عبد الستار "... فلو شرحت كل السنوات التي عاشوها -أي اليهود- في فلسطين غزاة مخربين ما بلغت المدة التي قضاها الإنجليز في الهند أو الهولنديون في إندونيسيا. فلو كان لمثل هذه المدة حق تاريخي لكان الإنجليز والهولنديون أن يطالبوا به منهم".

الأرض لا تُملك بطول الإقامة في زمن الغربة، فاليهود لم يقيموا في فلسطين والقدس إلا غرباء كما تصح الأسفار بذلك، غرباء امتازوا بالوقاحة والحقد على الأهل الأصليين. فهل لعابر السبيل



أن يدعي ملكيته الأرض التي استضافته قهراً أو الشجرة التي أظلتها، فضلاً عن إقامة امتازت بالتحريب والتدمير.

ثانياً- البعد الديني

يذكر الشيخ عبد المعز عبد الستار رواية عن مفتي القدس الحاج أمين الحسيني -رحمه الله- ورئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين، أنه كان في زيارة للمندوب السامي البريطاني لفلسطين، فقال له المندوب: إن أمي علمت بوجودك وتود مقابلتك. فقال له: أهلاً وسهلاً، وجاءت العجوز. فكان أول ما قالته للمفتي: أرجوك أن لا تقف ضد إرادة الرب، فقال لها يا سيدة، ومن يستطيع أن يقف ضد إرادة الرب؟ فقالت: أنت، قلت لها: كيف؟ قالت: لأنك لا تريد أن تعطي اليهود الأرض التي وعدهم الله لهم، قلت لها: إنها أرضي وبيتي وكيف يعطيها الله لهم وأنا ابن هذه الأرض؟ قالت إنها إرادة الله، ولما انتهت المقابلة قال المفتي للمندوب البريطاني: إن والدتك متأثرة باليهود، قال: لا بل نحن البروتستانت نؤمن بها وبها تبشر الأناجيل.

لم يتورّع اليهود لحظة واحدة عن الافتراء على الله، والادعاء بأنهم النخبة التي اختارها الله لتنفيذ إرادته، وإن المشاهد للواقع والقارئ للتاريخ يتأكد بطلان زعمهم وكذب ادعائهم. فهل الذي يدمر ويحرق ويقتل ويهجر ويفصل مؤهل لتنفيذ إرادة الله عز وجل؟ هل الذي يتناول على أنبياء الله ويسعى في الأرض فساداً مؤهل لتطبيق قدر الله عز وجل؟ مزاعم لا تصمد أمام الحقيقة الدامغة والواقع المرئي. إن حرص اليهود في تلبس مزاعمهم ببعد ديني إنما جاء لإقناع اليهود للهجرة من موطنهم الأصلي إلى فلسطين والتي لا تربطهم بها أي رابطة.

القدس تزرخ بالأماكن المقدسة لدى المسلمين؛ مقدسة في عقيدتهم، مقدسة في وجدانهم، فالمسجد الأقصى الذي بارك الله حوله هو ثاني مسجد أقيم على وجه الأرض بعد المسجد الحرام في مكة المكرمة، {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ} (الإسراء: ١) وفي القدس كنيسة القيامة المقدسة عند المسيحيين والتي لها في وجدانهم مكانة متميزة؛ فإليها يحجون وبها يتعبدون.

إن خلو القدس من أي مقدس لدى اليهود يتأكد في كل يوم، ولقد أثبتت الحفريات والدراسات الأثرية والتاريخية التي أجراها باحثون من كافة أنحاء الدنيا عدم وجود أي مقدس لدى الشعب اليهودي في مدينة القدس. أما زعمهم بأن الأقصى قد أقيم على أنقاض الهيكل فهو زعم لم يصمد أمام الحقائق والوقائع التاريخية وادعاؤهم بأن الحائط الغربي للمسجد الأقصى المبارك (حائط البراق) هو المكان الذي أخفيت فيه الوصايا العشر ادعاء باطل.



ثالثاً- البعد السياسي

لم تحظَ القدس عربياً باستراتيجية واضحة لدى صناع القرار في العالم العربي لخلاصها من الاحتلال ووقف حالة التدهور التي تعيشها في ظل الاحتلال الإسرائيلي. هذا ما نلمسه نحن أهل القدس، سوى مجرد شعارات ترفع هنا وهناك، أو مواقف كلامية إرضاء لعواطف الشعوب العربية والإسلامية، الأمر الذي أتاح لإسرائيل فرض وقائع على الأرض يصعب على أهل القدس وحدهم تغييرها بمعزل عن دعم عربي وإسلامي ومسيحي. والأنكى من هذا أن يصل الأمر إلى طرح حلول مشتركة، بل وسيادة على المسجد الأقصى مشتركة. لقد جانب المفاوض الفلسطيني الصواب عندما أجل قضية القدس في المفاوضات إلى المرحلة النهائية وكأن الاحتلال الذي يملك القوة العسكرية والمادية سوف ينتظر حتى يتم تسوية الأمر مع الفلسطينيين. ألم يقل شمعون بيريز -وهو من مهندسي اتفاق أوسلو- "لقد قلت إن القدس مغلقة سياسياً ومفتوحة دينياً- وهذا يعني أنها ستبقى موحدة، و فقط كعاصمة لإسرائيل، وليس عاصمة لدولتين، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية. ولكن عندما يتعلق الأمر باحتياجات وحقوق المؤمنين الآخرين فإننا منفتحون على الاقتراحات، لقد توصلنا إلى اتفاقية مع الفاتيكان حول تسيير شؤونهم الدينية، فأنا متأكد أنه يمكننا التوصل إلى اتفاق مع الأديان الأخرى". ويضيف "إن المفاوضات حول القدس مستمرة لكي تبقى مغلقة سياسياً ومفتوحة على المستوى الديني".

نعم إنه منطوق القوي المتغطرس الذي يفكر بمنطق القوة، والقوة فقط. فكيف يمكن لأهل القدس -مسلمين ومسيحيين- أن ينالوا حقوقهم ويعيدوا بسط سيادتهم على المدينة المقدسة وهذا هو المنطق السائد؟

رابعاً- البعد الدولي

لقد استطاعت إسرائيل توظيف البعد الدولي لصالحها مستفيدة من الدعم الأمريكي اللامحدود لمواقفها العدوانية وخاصة فيما يتعلق بمدينة القدس. فأمريكا التي تملك القوة الدافعة للمواقف الإسرائيلية أيدت إسرائيل في تحديها للقرارات الدولية، ولم تحرك ساكناً في إرغام إسرائيل على الالتزام بقرارات المنظمة الدولية، بل جاءت المواقف الأمريكية متناغمة ومنسجمة مع المواقف الإسرائيلية؛ ماذا يُفهم من خطاب كلينتون لعاهل الأردن السابق الملك حسين -رحمه الله- عندما قال له في حفل توقيع إعلان واشنطن "يا صاحب الجلالة ... وفي هذا الإعلان الذي ستوقعونه، إن دوركم كحامي للأماكن المقدسة الإسلامية في القدس ومن بينها المسجد الأقصى قد حُفظ لكم، وقد وافقت إسرائيل على إيلاء أولوية كبيرة لدور الأردن التاريخي



حيال هذه الأماكن المقدسة في مفاوضات الوضع النهائي"؟

كما لم تتخذ أوروبا موقفًا واضحًا حيال السلوك الإسرائيلي في القدس، واكتفت بمواقف كلامية مجردة من أي مضمون وكأن الأمر لا يعني العالم المسيحي، ولعل موقفها من أحداث كنيسة المهيد مؤشر واضح على عجز أوروبا عن اتخاذ موقف مؤثر وفاعل لإرغام إسرائيل على التوقف عن تماديها وعدوانها المستمر على حقوق أهل القدس تاريخيًا وجغرافيًا وسياسيًا.

خامسًا- البُعد الإنساني

بعد أن أحكمت إسرائيل سيطرتها على مدينة القدس، باتخاذها عدة إجراءات لتكرس الضم غير الشرعي للمدينة تمهيدًا للتهويد الكامل للمدينة المقدسة، لجأت إلى عدة خطوات تهدف إلى زيادة المعاناة النفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمقدسين تمثلت في الأمور التالية:

١- هدم البيوت ومصادرة الأراضي وفرض ضرائب خيالية يعجز عنها المواطن المقدسي في ظل المحاربة الاقتصادية والمعيشية له من قبل الاحتلال، وإصدار قانون التصرف وامتلاك الأراضي وإقامة بؤر استيطانية داخل المدينة المقدسة وإيجاد بؤر توتر بين السكان الأصليين وقطاع المستوطنين.

٢- التهويد الديموجرافي:

لقد سنت بلدية القدس -والتي يرأسها يهودي علماني- على مدار سنوات طويلة تشريعات تحول دون التزايد السكاني العربي في المدينة بل يرغمهم على الهجرة إلى خارج حدود البلدية، مما يهدد حقهم في المواطنة المقدسية. فقد حرصت البلدية على الحفاظ على أكثرية يهودية، بمنحها التسهيلات ليهود في إقامة الأحياء الاستيطانية داخل وعلى مشارف المدينة للحيلولة أيضًا دون التمدد السكاني العربي إلى المدينة المقدسة، فمستوطنة النبي يعقوب شمال القدس، ومستوطنة معالي أدوميم شرقي القدس وجبعات زئيف في شمال غرب القدس، ومستعمرة أبو غنيم جنوبي القدس، كلها جاءت لإكمال حلقة الخناق على المدينة.

يقول أحد المخططين في بلدية القدس: " إن كانت القدس ستبقى عاصمة إسرائيل الموحدة فمن الضروري أن نهدف إلى أن يكون السكان ٧٠٪ يهودًا، و٣٠٪ عربيًا عام ٢٠٢٠ م".

٣- مصادرة الهويات:

ينظر اليهود إلى المواطن العربي على أنه مجرد مقيم مؤقت في المدينة المقدسة، فهو لا يتمتع



بأية حقوق ووجوده في مدينة القدس مجرد مركز حياة فقط. يقول وزير الداخلية الإسرائيلي السابق إيلي سوميسا، وهو من حركة شاس: "يجب علينا زيادة الأثرية اليهودية في القدس إلى ما فوق ٨٠٪ وإيقاف العودة العشوائية للسكان الفلسطينيين إلى مسقط رأسهم"، ولهذا لجأت إسرائيل في حالات عديدة لمصادرة هويات المقدسيين.

٤- الضرائب:

تكاد تكون الضرائب الهاجس المخيف للسكان المقدسيين. فضريبة "الأرنونا" تلاحق الناس وتطاردهم؛ فهي وسيلة من وسائل إثبات تواجد المواطن العربي في المدينة وبأرقام خيالية، تضاعف بشكل دوري كلما تأخر المواطن عن دفعها.

وضريبة الدخل التي تطارد المواطن المقدسي وتحاربه في مصادر رزقه خيالية. الأرقام والغرامات التي تفرض على المتخلفين عن الدفع لضريبة الدخل والأرنونا ومخالفات البناء يعجز عنها المواطن المقدسي.

إن القيود التي توضع على المواطن المقدسي ترغمه أحياناً على مغادرة المدينة بحثاً عن لقمة العيش، وإسرائيل تفرض قيوداً تعجيزية مما يساهم في تدهور الاقتصاد المقدسي.

٥- إغلاق المؤسسات والجمعيات الخيرية التي تساهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني في مدينة القدس، بل ومصادرة ممتلكات هذه الجمعيات واعتبارها جمعيات غير شرعية. لقد سلكت إسرائيل سلوكاً تعجيزياً في محاربة الشعب الفلسطيني داخل مدينة القدس؛ فالمؤسسات الاقتصادية تعاني، والمؤسسات الخيرية تحتضر، والمؤسسات التعليمية عاجزة عن مسيرة التطور بسبب الإجراءات الإسرائيلية.

وأمام هذا الواقع ماذا يمكن أن نقدم لهذه المدينة المباركة؟

أضع بين أيديكم جملة من المقترحات آملاً أن تلقى آذاناً صاغية وقلوباً واعية ونفوساً ذات همم عالية، علماً نرفع الإثم عن الأمة وندفع باتجاه بث الأمل في نفوس الجيل القادم وننقذه من مخططات هدفت إلى تشويه فكره ووجدانه:

• ضرورة توحيد الجهود إسلامياً ومسيحياً لمواجهة الحملة المسعورة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

• السعي -وبجدية تامة- لإقامة برامج ثقافية تناول قضية القدس بأبعادها الثقافية



والسياسية والدينية والتاريخية لمواجهة الهجمة الشرسة التي تشن على العقل العربي.

● ضرورة تفعيل دور المؤسسات الشعبية في الوطن العربي والعالم الإسلامي في شرح قضية القدس ليكون الجيل القادم في مأمن في حالة التجهيل والمسح التي يتعرض لها لينسى تاريخه وماضيه.

● ضرورة اضطلاع الجامعات العربية والإسلامية بدور في إبقاء قضية القدس حية في نفوس الطبقة المثقفة.

● أن يتولى الفريق العربي للحوار الإسلامي- المسيحي إنشاء بنك معلومات حول مدينة القدس.

● تفعيل دور الصناديق التي أقيمت من خلال قرارات مؤتمرات القمة العربية، وإن عجزت هذه المحاولات يُسعى إلى إنشاء صناديق أخرى تتولى دعم الوجود العربي الإسلامي في مدينة القدس.

● ضرورة التواصل مع أهل القدس خاصة وأهل فلسطين عامة لإبقاء قضيتهم حية.

● إصدار النشرات والمخططات لمدينة القدس وللأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

● تأسيس هيئة إسلامية مسيحية تتولى شرح الأخطار التي تحيط بالأماكن المقدسة، وخاصة ما يتعرض له المسجد الأقصى من أخطار ومحاولات اليهود لهدمه وإقامة هيكلهم المزعوم.

● رفض كافة الحلول المشتركة الهادفة إلى تقاسم الأدوار في المسجد الأقصى المبارك.

● رفض محاولات فصل الولاية الدينية عن الولاية السياسية وعدم التعاطي مع هذه المحاولات.

إنني أدرك أن هذه الاقتراحات تحتاج إلى جهد كبير وتفرغ شديد ودعم مادي قد يكون غير متوفر، ولكن القدس والأقصى والقيامة وفلسطين هي أمانة في أعناق الرجال المخلصين، فهلا حافظنا عليها وسلمناها للأجيال القادمة دونما إفراط ولا تفريط.

إذا كان الرجل صاحب الهمة العالية يحيي أمة، فما بالنا برجال أصحاب همم عالية من أبناء هذه الأمة؟ لا أقول إن الصورة سوداوية، ولكنها مؤلمة تحتاج إلى صدق النوايا وشد العزائم.



أمة في حركة... الرباط في الأقصى بين التحدي والتصدي(*)

ماجدة إبراهيم عامر(**)

مقدمة:

مكان ذو مكانة مقدّسة ومقدّرة في قلب كل مسلم وكل عربي؛ إنه المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثاني الحرمين، ولا تخلو صلوات ملايين حول العالم من الدعوة بشهود تحريره والصلاة فيه.

بيد أن عجزنا دونه يكبل الإيرادات، بينما طائفة من الأمة آلت على نفسها الذود عن الأقصى والمرابطة فيه وحوله فصدق فيهم قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما رواه الإمام أحمد في مسنده؛ قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْإِمَامِ أَحْمَد: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي بَحْطٍ يَدِهِ: حَدَّثَنِي مَهْدِيُّ بْنُ جَعْفَرِ الرَّمْلِيِّ، حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ، عَنِ السَّيْبَانِيِّ وَاسْمُهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الدِّينِ، ظَاهِرِينَ لِعَدُوِّهِمْ قَاهِرِينَ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأْوَاءَ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَآيْنَ هُمْ؟ قَالَ: "بَيْتِ الْمُقَدِّسِ، وَأَكْنَافِ بَيْتِ الْمُقَدِّسِ"^(١).

لعل هؤلاء هم المرابطون والمرابطات في المسجد الأقصى وحوله، أو جملة من شكلوا ويعملون في إطار ما يسمى "حركة الرباط في الأقصى". وعلى الرغم من حظر سلطة الاحتلال الإسرائيلي عمل حركة الرباط في ٩ سبتمبر ٢٠١٥، ومن قبل حظرت الحركة الإسلامية في القدس (الداعم الأكبر لحركة الرباط) في ١٧ نوفمبر ٢٠١٥، فضلا عن سلسلة الاعتداءات الشخصية والبدنية على أفراد ورموز المرابطين والمرابطات في الأقصى، فإن مقاومتهم الباسلة وذودهم عن المسجد الشريف

(*) نشرت هذه الدراسة في: قضايا ونظرات، العدد ٥، يوليو ٢٠١٧، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر

الرابط التالي: <https://cutt.us/X5bg4>

(**) باحثة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) مسند الإمام أحمد (٢١٧٣٠) - [٢١٨١٥]، وإسناده حسن في المتابعات والشواهد رجاله ثقات وصدوقيون عدا عمرو بن عبد الله السيباني وهو مقبول.

وأصل الحديث في الصحيحين دون قوله: "بَيْتِ الْمُقَدِّسِ وَأَكْنَافِ بَيْتِ الْمُقَدِّسِ". من حديث المُغِيرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ". البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢١).



مستمرة لا يثنهم عنه شيء.

وبذلك يقدمون نموذجاً فريداً للمقاومة ضد الاحتلال الصهيوني واعتداءاته السافرة على المقدسات الإسلامية في الأقصى المبارك. فمن هم المرابطون وما واقع حالهم؟ وما دور حركة الرباط في العمل على حراسة المسجد الأقصى ضد سياسات "التهويد" و"الصهيينة" التي تنتهجها دولة الاحتلال؟

يسعى هذا التقرير لبيان ذلك عبر: استعراض دور حركة الرباط في الأقصى حالياً خاصة مع تصاعد المخاطر والتهديدات التي تواجه الأقصى وعماره وحماته من المرابطين خلال الفترة من ٢٠١٥؛ مطلع ٢٠١٧؛ وهي الفترة التي كشفت سلطة الاحتلال خلالها عن تطرفها السافر ضد الأقصى في ظل إعادة انتخاب حكومة يمينية بقيادة نتنياهو وحزب الليكود للمدة الثالثة على التوالي في مارس ٢٠١٥، لتصل ذروتها ٢٠١٦ في منحنى جديد من مسار مقاومة المقدسين خاصة بعد القرار الإسرائيلي بتجريم عمل حركة الرباط في الأقصى، ثم تحدي الاحتلال لقرار منظمة اليونيسكو الصادر في أكتوبر ٢٠١٦، والقاضي بأن القدس الشرقية والمسجد الأقصى تراث إسلامي خالص وليس لليهود حقوق فيه، ثم مؤخراً في مارس ٢٠١٧ جاء الحكم القضائي من "محكمة الصلح الإسرائيلية" بأن المسجد الأقصى مكان مقدس لليهود ويحق لهم الصلاة فيه، فيما لا يحق لأي ما كان منعهم من الوصول للساحات والصعود إلى ما أسمته "جبل الهيكل".

فكيف تتزايد وتيرة الاعتداءات الصهيونية على الأقصى المبارك ويتطور منحها؟ وكيف تقف حركة الرباط في الأقصى كخط دفاع أول وأساسي عن المسجد الشريف؟ وخاصة دور قيادة المرابطين وما يقومون عليه من مؤسسات ومشروعات تقام من أجل دعم الرباط والتوعية بالمخاطر التي يتعرض لها المسجد؟

علمًا بأن هذه الحركة وما يقف وراءها من حركات وقيادات هي محط اهتمام ودراسات مراكز بحثية ودراسات إسرائيلية متخصصة، بينما لم تحظَ بقدرٍ موازٍ أو مناسب من الجانب العربي والإسلامي لا من الدراسة ولا الدعم!^(١)

(١) يستثنى من ذلك جهود بحثية وإعلامية مهمة تقوم بها مؤسسات كالقدس الدولية، وموقعها الإلكتروني "مدينة القدس" (<http://alquds-online.org>) الذي يطرح تقارير أسبوعية وفصلية بعنوان "حال القدس"، وتقارير سنوية عن حال القدس عامة وآخر معلوماتياً بعنوان "حصار القدس"، وتقارير باسم: "عين على الأقصى"، وهو تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على الأقصى عبر عام ويصدر في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى. ويعد تقرير



وعليه يتناول هذا التقرير وضع الرباط في الأقصى من خلال ثلاثة أجزاء: بيان دور حركة الرباط في الأقصى وأهميتها في التصدي للاعتداءات والتهديدات الصهيونية، ومظاهر صمود الرباط مع زيادة وطأة ووتيرة مشروعات التهويد والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى مع الولاية الثالثة لحكومة الليكود، ثم استعراض دور الحركة الإسلامية في دعم حركة الرباط... القيادة والمؤسسات والمشروعات. ثم خلاصة تقييمية لهذا النموذج المقاوم عن الأمة وفي الأمة.

أولاً- حركة الرباط في الأقصى: التصدي للاعتداءات والتهديدات

المرابطون والمرابطات هم مجموعة متطوعين من أفراد المسلمين من سكان القدس (من عرب عام ١٩٤٨) آلوا على أنفسهم نصره وحراسة بيت الله المقدس من اقتحامات المستوطنين والمتطرفين اليهود، وذلك بالمرابطة والبقاء في المسجد للصلاة والعبادة ومنع الاقتحامات بالتكبير ووقوفهم كدروع بشرية للذود عنه، وعادة ما يتعرضون للضرب والاعتداءات التي تصل لأعيرة نارية أو اعتقال أو إبعاد بالشهور عن المسجد أو أحكام بالسجن من شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

وكوّن المقدسيون "هيئة المرابطين" ويرأسها حالياً يوسف مخيمر، ومؤسستين لحركة الرباط هما جمعية المرابطين وجمعية المرابطات، فضلا عن مجموعة مؤسسات أخرى تقوم على خدمة وحماية قضايا وشئون المسجد الأقصى المبارك، والدعوة للنفي والمسيرات من داخل القدس الشريف وسائر فلسطين تجاه المسجد الأقصى لحمايته من الاقتحامات وتعديات الصهاينة عليه بتدنيسه أو إزالة معالمه التاريخية، خاصة في ظل ما صار يعرف بخطة التقسيم الزماني والمكاني؛ حيث تهدف سلطة الاحتلال لتقسيم الأقصى بين المسلمين واليهود عبر ساعات وأيام الأسبوع والسنة فيكون لليهود أيام خاصة لهم وحدهم داخل الأقصى، إضافة لتقسيم مكاني يكون باقتطاع مناطق معينة من الأقصى لتكون حكراً على اليهود. وهو ما يواجهه المرابطون والمرابطات بالاعتكاف في المسجد المبارك وبكافة جنباته وأبوابه. فوفقاً أكد رئيس "هيئة المرابطين" يوسف مخيمر فعملهم يهدف إلى "عرقلة تنفيذ تهويد المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً". وأن "الشعب الفلسطيني من خلال المرابطين ينوب عن العرب والمسلمين في دفاعه عن أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين".

٢٠١٦ هو العاشر الذي صدر مرفقاً برسوم توضيحية لعمليات التعدي بالبناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى المبارك. وملخصه التنفيذي متاح على الرابط: <https://cutt.us/RfWem>



جانب مما يتعرض له المرابطون والمرابطات على يد الاحتلال الصهيوني ومستوطنيه: ذود
الخطر عن الأقصى^(١):

(١) خلفية تاريخية:

قامت شرطة الاحتلال عام ١٩٦٧ بالاستيلاء على مفتاح باب المغاربة، ويستخدم هذا الباب في استقبال الوفود الإسرائيلية والسياحية فقط في حين يمنع المسلمين من الدخول من خلاله. كما سعت لإقامة كُنس (أي معابد يهودية) ومجسمات الهيكل المزعوم التي يفد إليها المصلون اليهود ليمارسوا طقوسهم في تلك الأماكن المقدسة. وفي أكثر من مرة تسلل بعض اليهود إلى ساحات الحرم القدسي من الدرج الذي أنشأته إسرائيل عند المصلى المرواني وقاموا بتدنيسه.

ومن النكبات التي طالت ساحة المسجد الشريف اعتداء متطرف يهودي بالحرق بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٦٩ وبلغت مساحة الجزء المحترق من المسجد ٢م ١٥٠٠ وقد أصاب الحريق المشنوم المنبر الأثري لنور الدين زنكي ومسجد عمر، ومحراب زكريا وثلاثة من أروقة المسجد مع الأعمدة والأقواس الحاملة لها والقوس الحاملة لقبة الصخرة. كل تلك الأحداث وصولاً للحظة تفجر انتفاضة الأقصى، إثر تدنيس مجرم الحرب أرييل شارون أرض المسجد عندما اقتحمه برفقة مجموعة يهود عام ٢٠٠٠، لفتت لأهمية الوجود المتعين شبه الدائم للمسلمين داخل باحات المسجد الأقصى المبارك بالمرابطة داخله للدفاع عنه.

ومع الخط العام للسياسات الصهيونية بغض النظر عن طبيعة الحكومة، تأكد استمرار مجموعة من الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على الأقصى وإنهاء المقاومة ممثلة في حركة الرباط وأهمها:

- قيام سلطة الآثار الإسرائيلية بين الحين والحين كذلك بالتنقيب عن آثار يهودية مزعومة تحت المسجد وتقول بوجود الهيكل اليهودي المزعوم وتقوم بحفر الأنفاق بالبحث عن بقايا الهيكل تحت أرض المسجد الأقصى. كذلك تصل اعتداءات اليهود إلى المقابر التاريخية الموجودة حول المسجد الأقصى ومنها مقابر لصحابة وتابعين.

- تكرار اقتحامات منطرفين يهود بقيادة سياسيين من مرشحي الليكود أو أعضاء كنيست أو حاخامات لحرم الأقصى الشريف مدعومين بقوات شرطة الاحتلال. وعندما يواجههم المرابطون والمرابطات بالتكبير لإقصائهم عن الاقتحام تحدث مناوشات وتتعدى الشرطة على المرابطين وتعتقل منهم وتستخرج قرارات استبعاد بحق الأنشطة فيهم رجالاً ونساءً.

- منع سلطة الاحتلال -في كثير من الأحيان- للرجال ما دون سن ٦٠ عاماً وأحياناً ٤٥ عاماً من الصلاة في الأقصى خاصة في الجُمع، الأمر الذي يوضح الدور الحيوي والبدل الذي تقوم به المرابطات في مثل هذه الأحيان لصد الاقتحامات عن الحرم الشريف ومنع تنفيذ التقسيم الزماني أو المكاني.

- استصدار قرارات باعتقال أو إبعاد المرابطين عن الأقصى، فضلاً عن اقتحام المؤسسات الداعمة لمشروعات الرباط كما فعلت بمؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات ومؤسسة مسلمات من أجل الأقصى، وصولاً إلى قرار حظر عمل المرابطين بالأقصى الشريف.

أما عن أهم الأحداث والاعتداءات بحق الأقصى ودور المرابطين فيه خلال فترة حكم اليمين الإسرائيلي الليكود من ٢٠١١: مارس ٢٠١٥ فمئها:



جاء قرار وزير الأمن الداخلي "جلعاد أردان" في ٩ سبتمبر ٢٠١٥ الذي حظر بموجبه ما أسماه تنظيمي المرابطين والمرابطات. وتم توقيع القرار من وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه يعالون" الذي صرح بأن الغرض من وجود هذه المجموعات (يقصد المرابطين) هو "تقويض السيادة الإسرائيلية على جبل الهيكل (الاسم اليهودي للمسجد الأقصى). وأدان الشيخ عمر الكسواني، مدير المسجد الأقصى، هذا القرار، معتبرا أنه "تصعيد واعتداء على حق المصلين بالعبادة في المسجد الأقصى"، ومؤكدا أن "مصاطب العلم" عبادة، والتواجد والرباط في المسجد الأقصى

٩ أغسطس ٢٠١٢: قدم عضو الكنيست أري ألداد مقترح قانون لتقسيم الأقصى والسماح لليهود بالصلاة فيه في أيام معينة، ويُمنع المسلمون خلالها من دخوله.

في ٩ سبتمبر ٢٠١٢، بعد أيام من إيدان المحكمة العليا الاسرائيلية لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، جاءت دعوة من حزب الليكود الاسرائيلي لآلاف اليهود (وعلى رأسهم القيادي البارز في الحزب موشيه فيغلين) لاحتحام المسجد لبناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى المبارك. لكن تواجد المرابطين والمرابطات أفضل محاولة اقتحام المسجد الأقصى المبارك؛ وذلك بعد دعوة الأوقاف والجهات الوطنية جموع المسلمين في القدس للزحف باتجاه الأقصى، ومن ثم توافد المئات إليه منذ صلاة الفجر والرباط فيه حتى ساعات ما بعد الظهر يومها وظلوا يرفعوا أصواتهم بالتكبير حتى اضطرت شرطة الاحتلال إلى عدم السماح لمجموعة المتطرفين اليهود دخول المسجد بعد أن وصلوا إلى ساحة البراق ومشارف باب المغاربة من الخارج.

٣١ مارس ٢٠١٤: نشرت منظمات يهودية صيغة بيان ورسالة بعثت بها لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تطالبه بالعمل وتسهيل الإجراءات والمسامحة بهدف بناء كنيس يهودي في الأقصى. وليس فقط حوله كما هو معتادا! في ١٤ أكتوبر ٢٠١٤ اقتحام نحو ١٠٠ مستوطن للمسجد يقودهم المتطرف موشيه فيجلين نائب رئيس الكنيست الإسرائيلية من جهة باب المغاربة بحراسة معززة من عناصر التدخل السريع والوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال وسط حصار للمصلى المسقوف وإغلاقه واعتلاء شرطة الاحتلال لسطحه. واقتحمت باحات المسجد وأطلقت قنابل الصوت والغاز داخل المصلى المسقوف، مما أدى إلى اندلاع حريق في سجاد المصلى المسقوف وانتشار الغاز داخله، ما أسفر عن إصابة ٣٨ مرابطا بالرصاص المطاطي وحالات اختناق شديدة. الأمر الذي دعا دولة الأردن - المستولة إداريا عن الأقصى- للتحذير من نشوب حرب دينية بسبب ممارسات الاحتلال. وشهد الداخل الفلسطيني المحتل وقتها على إثر هذه الحادثة تغيراً عاماً نصرة للمسجد الأقصى المبارك وللقدس الشريف في مواجهة الاقتحامات المستمرة بنقل آلاف الفلسطينيين من الداخل الفلسطيني إلى القدس للمشاركة في يوم النفير.

٢٧ أكتوبر ٢٠١٤: الكنيست يناقش مقترحا لسحب السيادة الأردنية على الأقصى.
٢٧ نوفمبر ٢٠١٤: صحيفة هآرتس الإسرائيلية تكشف عن سعي وزير الأمن الداخلي إسحاق أهرنوفيتش لملاحقة طلبة المصاطب والمرابطين وحظر نشاطهم.

١٥ فبراير ٢٠١٥: أعلنت مؤسسة إسرائيلية تطلق على نفسها "الحفاظ على تراث حائط المبكى" عن مناقصة من أجل تنفيذ أعمال حفريات في الأنفاق أسفل الحائط الغربي للمسجد الأقصى.



"عبادة"^(١).

وفي المقابل، هاجم الشيخ رائد صلاح هذه المطالبة واعتبر أن تنفيذها هو بمثابة إعلان حرب دينية على الإسلام والمسلمين، ووصف هذا القرار بـ "اللعب بالنار". وأضاف أنه حتى لو تم سجن جميع المرابطين والمرابطات فإن أبناءهم وأحفادهم سيواصلون الرباط في المسجد الأقصى حتى زوال الاحتلال الإسرائيلي^(٢). وذكرت مصادر أمنية إسرائيلية إن "إسرائيل تلجأ لاعتقالات إدارية؛ أي السجن لمدة ٦ أشهر بدون محاكمة، في صفوف المرابطين داخل المسجد القبلي، في ظل عجز إسرائيل عن منع ظاهرة الاعتكاف اليومي في المسجد الأقصى. كما أصدر الاحتلال في ٢٠١٦ قرارًا يقضي بقطع مخصصات التأمين الصحي عن المرابطات في المسجد الأقصى"^(٣).

وأوضح رئيس لجنة الحريات في الداخل المحتل كمال الخطيب أن العقوبات التي يتعرض لها المرابطون في المسجد الأقصى تشمل الملاحقات ومداهمات المنازل وقطع الرواتب والمعاشات والمعونات، ناهيك عن الحرمان من دخول الأقصى، وأحياناً تصل حد الاعتقال أو الإبعاد الجزئي أو الكامل عن المسجد المبارك. إن الاحتلال يفرض على المرابطين قيوداً وإجراءات قمعية بهدف إخلاء المسجد الأقصى من المرابطين وتجفيف منابع الوافدين إليه. وأشار الخطيب إلى إغلاق الاحتلال وحظره للمؤسسات التي تدعم الأقصى، مثل الحركة الإسلامية، بالإضافة إلى تعقب سلطات الاحتلال لكل من ينشط في حشد الناس لزيارة الأقصى، وهي المهمة التي تقوم بها حالياً الحركة الشعبية بعد أن تمّ حظر الحركة الإسلامية. هذا وقد ابتدع الاحتلال تسمية (تنظيم المرابطين) على حركة الرباط ليحول صورة الرباط من عقيدة وشريعة إسلامية إلى تنظيم محظور يجب محاربته. وأوضح أن سلسلة العقوبات التي يتعرض لها المرابطون من قبل الاحتلال دون وجود أي دعم أو تعويض لهم، أثرت على أعدادهم داخل المسجد الأقصى، وإن كان التواصل الشعبي يحاول تعويض هذا النقص من خلال العائلات والقرى والمدن في الداخل المحتل، ولكن ليس بنفس الزخم السابق^(٤).

(١) تصعيد إسرائيلي ضد "المرابطين" في الأقصى، ٩ سبتمبر ٢٠١٥، موقع صحيفة الغد، متاح على الرابط: goo.gl/JvCjxL

(٢) ألف مشروع لنصرة القدس والمسجد الأقصى، ١٣ سبتمبر ٢٠١٥، موقع حصاد نت، على الرابط: goo.gl/BdJs0V

(3) <https://cutt.us/2iv38>

(٤) رنا الشرافي، هل سيقتل قمع الاحتلال المرابطين من الأقصى؟، تحرير إلكتروني: فاطمة الزهراء العويبي، ٢٨



وأكد فخري أبو دياب، رئيس لجنة الدفاع عن حي سلوان في القدس المحتلة، وجود حرب من نوع مختلف يتعرض لنيرانها المقدسيون والمرابطون؛ متمثلة في سلسلة الإجراءات القمعية التي يمارسها الاحتلال ضدهم، والتي لا يراها العالم أو يسمع عنها. وأوضح: "كثير من منابع الدعم المالي للمقدسيين والمرابطين تم تجفيفها من قبل الاحتلال حتى يبقى المرابط وحده في الميدان يواجه إجراءات القهر والظلم الإسرائيلية. وختم حديثه قائلاً: "لو كفلت الأمة العربية والإسلامية العائلات المقدسية، لما قام الاحتلال بقطع معاشاتها وحرمانها من مصادر الرزق، وكانت ستبذل أقصى جهدها للبقاء في المسجد الأقصى والدفاع عنه في وجه طغيان الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه"^(١).

زيادة وطأة ووتيرة مشروعات التهويد والتقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى مع الولاية الثالثة لحكومة الليكود، والرباط قائم:

في أعقاب تشكيل حكومة الليكود الأخيرة بقيادة نتنياهوو للمرة الثالثة على التوالي في مارس ٢٠١٥، سيطر المتطرفون الدينيون على سبع وزارات فيها بنسبة ٢٨٪، زادت الدعوات منهم لتصعيد المشاريع الإسرائيلية في القدس، بما فيها المسجد الأقصى؛ باعتبار أن المؤسسات المعنية في القدس داخل الحكومة الإسرائيلية باتت في قبضتهم (الثقافة ميري ريغف، والأمن الداخلي أردان، وشؤون القدس زئيف إلكن، وبلدية القدس نير بركات، بالإضافة إلى المتطرف أوري أرئيل). هذه التشكيلة الصهيونية، التي يعرف عنها العلاقة القوية بالمؤسسات الدينية الإسرائيلية الفاعلة في القدس، صاحبة مشاريع تهويد المدينة المقدسة، ترى أن الأوضاع في الدول العربية، والحالة الفلسطينية المقسمة مناسبة لتطوير جملة من المشاريع الصهيونية داخل الأقصى ومحيطه؛ أهمها^(٢):

-أولاً: بناء أكبر عدد من الكنس في محيط المسجد الأقصى؛ للتأثير على المظهر التاريخي الخارجي للمسجد الأقصى (على شاكلة كنيس الخراب).

-ثانياً: المسّ بتركيبة البلدة القديمة ومحيطها من الناحية الديمغرافية، عبر السيطرة على

يناير ٢٠١٧، متاح على الرابط: goo.gl/lumEk9

(١) المصدر السابق.

(٢) جمال محمد، "المرابطون" و"المرابطات" بالأقصى..صداع في رأس نتيناهو والمستوطنين، ٢٦ أغسطس ٢٠١٥،

موقع صحيفة التقرير على الرابط: goo.gl/DS3fkkp



مبانٍ فيها بأي ثمن.

-ثالثًا: القيام بمشاريع حفر أنفاق في محيط وأسفل المسجد الأقصى المبارك لتغيير معالم المدينة المقدسة؛ حيث إن الحفريات تحت المسجد الأقصى باتت أشبه بمدينة كاملة. واستكمالاً لخطته الممنهجة التهودية أقر الائتلاف الحكومي الإسرائيلي مشروع "قانون الأذان"؛ الذي ينص على حظر رفع الأذان عبر مكبرات صوت المساجد في القدس وفلسطين ١٩٤٨ في أوقات معينة ويعاقب على ذلك. كذلك افتتحت وزيرة الثقافة الإسرائيلية "ميري ريغيف" نفقًا يتوغل تحت البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك، في محاولة استفزازية في أعقاب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ الذي طالب بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس. ويُعد المشروع واحدًا من أخطر المشاريع التي تستهدف الأقصى والبلدة القديمة ويحتاج إلى سنوات عدة لإنهائه؛ ما دفع المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، وخطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ محمد حسين، للتحذير من تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حفر أنفاق أسفل البلدة القديمة في القدس المحتلة ومحيطها. وقال إن ذلك "يشكل خطرًا على حياة أبناء القدس العرب وممتلكاتهم"^(١).

وصرح وزير الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطيني، يوسف أدعيس، (وفق وكالة الأناضول) أن السلطات الإسرائيلية ارتكبت ٩٩ انتهاكًا بحق المقدسات الإسلامية في القدس والضفة الغربية خلال شهر مارس ٢٠١٧ وحده تركز غالبها على المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي؛ مؤكداً أن هذه الخطوات بدأت تنتقل لمرحلة هي "الأخطر على مستقبل المدينة المقدسة"؛ من خلال "إعطاء الضوء الأخضر لغلاة المستوطنين واليهود المتطرفين بالدخول إلى الأقصى، واستباحة ساحاته الطاهرة، والقيام بأفعال "مشينة تخدش قدسية المكان وتنتهك حرمة".

- رابعًا: ترتيب الاقتحامات للمسجد الأقصى من خلال ما يعرف بالتقسيم الزمني للمسجد الأقصى، خاصة ساعات الصباح الأولى. حيث عمدت الشرطة الإسرائيلية منذ ٢٠١٥/٨/٢٤ إلى منع المرابطات من دخول الأقصى من الساعة السابعة والنصف إلى الحادية عشرة صباحًا، وهو الوقت المتاح لاقتحامات اليهود في الفترة الصباحية. واستمر المنع إلى ٢٠١٥/٩/٣ للنساء كافة بالتزامن مع منع نساء أدرج الاحتلال أسماءهن ضمن "لائحة سوداء" من

(١) القدس: حصاد ٢٠١٦، ملف معلوماتي يسلط الضوء على أبرز التطورات والمواقف والأرقام المتعلقة بالقدس في عام ٢٠١٦، (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، ٣ يناير ٢٠١٧)، ص ٦.



دخول الأقصى إلى ما بعد انقضاء فترة اقتحامات المستوطنين الثانية، أي بعد الساعة ٢:٣٠ ظهرًا. وزادت الشرطة ممارساتها ضد المرابطات بمداهمة منازل خمس منهن فجر الخميس ٢٠١٥/٩/٣ واعتقلت أربعًا منهن وأبعدت الخامسة عن الأقصى لمدة أشهر، بعد تفتيش منازلهن. وكما فرضت شرطة الاحتلال قيودًا على الرجال، فمنعت من هم دون الخامسة والعشرين من دخول المسجد وصادرت بطاقات الهوية العائدة لكبار السن، واشترطت عليهم أيضًا استردادها قبل السابعة والنصف صباحًا لضمان عدم عرقلة الاقتحامات^(١). ثم قرار شرطة الاحتلال الإسرائيلي زيادة ساعات اقتحام الأقصى من قبل المستوطنين والسياح الأجانب، الذي استنكرته هيئة المرابطين^(٢).

وأشار التقرير الرصدي السنوي لحال الأقصى "عين على الأقصى" لعام ٢٠١٦ أن اقتحامات الإسرائيليين للأقصى تجاوزت خلال مدة الرصد ١٣٧٠٠ اقتحامًا، بالإضافة إلى عدد من الاقتحامات نفذها وزير الزراعة "أوري أرتيل" قبل حظر الاقتحامات السياسية، والحاخام "يهودا غليك" قبل دخوله "الكنيست" علاوة على التصريحات التي صدرت عن مسؤولين سياسيين وعن ناشطين في منظمات "المعبد" تدعو إلى فرض منع المسلمين من دخول الأقصى وهدمه وبناء "المعبد"^(٣).

-خامسًا: تطوير شكل الاقتحامات للمسجد الأقصى من جولات استكشافية إلى اقتحامات تعبدية دينية يومية، مع تزايد وتيرتها عموماً، وفي المناسبات الدينية خاصة؛ حيث ذكر عزام الخطيب، مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية، أن ١٤,٨٠٦ إسرائيليون اقتحموا المسجد الأقصى خلال سنة ٢٠١٦. واستنادًا إلى هذه المعطيات، فإن ارتفاعًا طرأ على عدد المقتحمين لباحات الأقصى خلال ٢٠١٦ مقارنة مع السنوات الأخيرة الماضية؛ إذ تشير معطيات دائرة الأوقاف إلى أن ١١,٥٨٩ اقتحموا المسجد في سنة ٢٠١٥،

(١) إدارة الأبحاث والمعلومات-مؤسسة القدس الدولية، تقدير موقف: المسجد الأقصى واحتمال تقسيمه زمنيًا في

ظل استهداف حركة الرباط، ١١ سبتمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط: <https://cutt.us/rFgw0>

(٢) المرابطين في الأقصى يستنكرون من زيادة اقتحامات المستوطنين، ٠٧ ديسمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط:

<https://www.hnmnews.com/37297.html>

(٣) مجموعة باحثين، مراجعة وتحرير هشام يعقوب، الملخص التنفيذي للتقرير العاشر: "عين على الأقصى"، تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين ٢٠١٥/٨/١ و٢٠١٦/٨/١، (بيروت:

مؤسسة القدس الدولية، أغسطس ٢٠١٦)، متاح على الرابط: <https://cutt.us/GQmwD>



و١١,٨٧٨ في سنة ٢٠١٤، فيما بلغ عدد المقتحمين ٩,٠٧٥ في سنة ٢٠١٣. لفت الخطيب النظر إلى أن "الشرطة الإسرائيلية قررت في ديسمبر ٢٠١٦ إضافة مدة ساعة لاحتحامات المستوطنين في ساعات الصباح"^(١).

كذلك تتخذ حكومة اليمين الإسرائيلية الحالية عدة خطوات للحيلولة دون قيام المرابطين والمرابطات بحماية المسجد^(٢):

-أولاً: مَنع التواجد المنظم في المسجد الأقصى ومحيطه لعدم إعاقة المشاريع الإسرائيلية في محيط الأقصى وداخله، ومن أهم هذه الخطوات حظر عمل المرابطين وتجريم نشاطهم، وهو ما حدث بإعلان قرار حظر المرابطين.

-ثانياً: تغييب مشاهد الافتحام للمسجد الأقصى عن وسائل الإعلام؛ لعدم إحراج الجهات المشرفة على الأقصى؛ مما يلزم منع المرابطين من دخوله.

-ثالثاً: حملة اعتقالات وإبعادات واسعة تجاه المرابطين والمرابطات وحراس المسجد الأقصى:

حيث صعد الاحتلال حملة الاستهداف التي طالت المرابطين والمرابطات منذ أغسطس ٢٠١٥، واستمر في منع مرابطي ومرابطات ما أسماهم "القائمة السوداء" من دخول المسجد الأقصى، وقرر إبعاد عدد منهم عن البلدة القديمة لمدة تصل إلى ستة أشهر، وصولاً إلى قرار محكمة الاحتلال المركزية في القدس في ٢٩/٩/٢٠١٦ القاضي بمعاقبة ثلاثة فلسطينيين على خلفيّة الانتماء إلى "تنظيم محظور" استناداً إلى قرار حظر المرابطين السابق. فقد قررت المحكمة سجن مقدسيين وفلسطينيين ثالث من أم الفحم لمدة ١٤ شهراً، ودفع غرامة مالية بقيمة ٤٠٠٠ دولار، ليرسم هذا القرار معالم التعاطي القادم مع من يثبت "تورطه" في الرباط في الأقصى. ولوحظ كذلك أن الاحتلال زاد من استهدافه قوافل وحمولات الرحلات إلى الأقصى ليشكل ذلك متابعة لما بدأه في سنة ٢٠١٥ من تركيز على تجفيف منابع الرباط في الأقصى مع حظر المرابطين والمرابطات. وبموازاة استهداف المرابطين والمرابطات، ركّز الاحتلال على استهداف موظفي الأوقاف وحراس المسجد وموظفي لجنة الإعمار، فأصدر قرارات بإبعاد عدد منهم ومنعهم من الدخول إلى الأقصى لمتابعة أعمالهم. واستمرت سلطات الاحتلال بمنعها أعمال الترميم في المسجد، واعتقلت في أغسطس

(١) القدس: حصاد ٢٠١٦، ملف معلوماتي...، مصدر سابق، ص ٥-٦.

(٢) جمال محمد، "المرابطون" و"المرابطات" بالأقصى.. صداع في رأس تيناهاو والمستوطنين، مصدر سابق.



٢٠١٦ رئيس لجنة إعمار المسجد الأقصى بسام الحلاق وعدة عمال آخرين وسلمتهم أوامر بالإبعاد عن المسجد بذريعة عدم تنسيق دائرة الأوقاف الإسلامية مع الاحتلال و"سلطة الآثار الإسرائيلية" لأخذ إذن الترميم منهم^(١).

ومن ذلك أيضًا ما أشار إليه التقرير الرصدي السنوي لحال الأقصى "عين على الأقصى" لعام ٢٠١٦، من أن العام شهد استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى ومزيدًا من الإمعان في إبعاد المرابطين والمرابطات، بالتزامن مع تزايد استهداف موظفي الأوقاف وحراس الأقصى. وسُجِّل أكثر من مائة اعتداء على المسجد الأقصى في عام ٢٠١٦ (وفق تقارير مركز أبحاث الأراضي)، وشهد العام المنصرم زيادة كبيرة في عدد المقتحمين للمسجد الأقصى. فقد كان عامًا عصيبًا جدًا على المسجد الأقصى من مختلف النواحي؛ حيث شهد محاولات غير مسبوقة من قبل الحكومة الإسرائيلية لتعطيل عمل دائرة الأوقاف، إضافة لزيادة استفزازات المتطرفين المقتحمين العدوانية، وازدياد محاولات أداء الطقوس الدينية من قبلهم داخل المسجد. وبمقابل ذلك، ازدادت وبصورة ملحوظة عمليات إبعاد المصلين عن المسجد الأقصى وعن مدينة القدس، واستمر منع عشرات النساء من دخول المسجد للصلاة^(٢).

ثانيًا- دور الحركة الإسلامية في دعم حركة الرباط: القيادة والمؤسسات والمشروعات

"الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر" أو "الحركة الإسلامية في فلسطين ٤٨" أو "الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني" أو "الحركة الإسلامية في القدس المحتلة"، هي حركة دينية سياسية أقيمت في ١٩٧١ على يد عبد الله نمر درويش ونشطت بين المسلمين من "عرب ٤٨"، أي العرب الذين يملكون الجنسية الإسرائيلية ويعيشون في أراضي ١٩٤٨^(٣).

(١) القدس: حصاد ٢٠١٦، ملف معلوماتي...، مصدر سابق، ص ٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٣.

* مع ضرورة الانتباه لرفض تسمية "الحركة الإسلامية في إسرائيل": لعدم اعترافنا بقيام دولة لإسرائيل في القدس! (٣) وقد انقسمت الحركة لجناحين: جنوبي يقوده حاليا الشيخ إبراهيم صرصور، وجناح شمالي يقوده الشيخ رائد صلاح ونائبه كمال الخطيب. وجاء الانقسام على أصداء توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، والاعتراف المتبادل بينهما، حيث وقع خلاف بين قادة الحركة، بشأن تأييد هذه المبادرة. ثم تعمق الانقسام في عام ١٩٩٦ حول المشاركة بالانتخابات البرلمانية للكنيست، حيث دعا الجناح الشمالي لمقاطعتها بينما الجنوبي أيد المشاركة بها. أما الجناح الجنوبي فمقره المثلث الجنوبي من أراضي عرب ٤٨، وتبني ما تطلق عليه "مشروع المقاومة المدني" وتتجنب التصادم الحاد مع السلطات الإسرائيلية وترى في المشاركة الانتخابية سبيلا



برز دور الجناح الشمالي للحركة الإسلامية في إسرائيل مع قيام "أريئيل شارون" بزيارته الشهيرة للمسجد الأقصى في ٢٠٠٠ حيث دخلت الحركة في مواجهة مع السلطات الإسرائيلية رافضة للزيارة، ما جعلها موضع اتهام بالتحريض على الانتفاضة التي اندلعت آنذاك، ومنذ ذلك الوقت واصلت هذا النهج بانتظام، وكرست عناصرها وإعلامها ونشاطها لحماية الأقصى، وأطلقت احتفالاً سنوياً باسم "الأقصى في خطر".

ومن ثم، يمكننا النظر إلى الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر -بجناحيها الشمالي والجنوبي على الاختلاف بين نهجيهما- باعتبارها نموذجاً للمقاومة النشطة ضد الكيان الصهيوني من داخل حدوده؛ فوفق د. إبراهيم عبد الله، فالحركة الإسلامية بجناحيها طرحت مشروعين متكاملين مرتكزهما المقاومة بكل سبلها من حيث التمسك بالأرض ورفض الترحيل ورفض محاولات "الصهيينة/الأسرلة" التي تتم ضد عرب ٤٨، والتمسك بالهوية الإسلامية والقومية والوطنية، بقولهم: "سنبقى عرباً مسلمين ومسيحيين نعتز بإسلامنا وعروبتنا ووطنيتنا، ونعمل على تعزيز هذه الهوية بصقل الشخصية الإسلامية، وبنائها البناء السليم المعاصر، ومن خلال العمل على تغيير

ممكننا لتحصيل حقوق الأقلية العربية. وأما الجناح الشمالي ومقره في المثلث الشمالي من أراضي عرب ٤٨ بقيادة الشيخ رائد صلاح، فقد تفرغ لإنشاء عشرات المؤسسات الخدمية والثقافية في القدس المحتلة ودعم حركة الرباط في الأقصى، وتبنى شعار "المجتمع العصامي" بمقاومة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وتجاوزت اهتماماتها مجتمع أراضي ٤٨ إلى إغاثة ومساندة الفلسطينيين في الضفة وغزة، ونشط الجناح الشمالي في تبني قضاياهم وحاجاتهم بما يتعارض مع السياسات الإسرائيلية القائمة. وتميز الفرع الشمالي باعتماد أسلوب المواجهة للنظام الإسرائيلي ومخالفة سياساته، وتعرض منذ سبتمبر ١٩٩٩ لحملة منظمة ضده، شملت التضييق عليه وعرقلة نشاطه والحد من حركة قاداته -خاصة باتجاه الضفة وغزة- وإغلاق بعض مؤسساته بذرائع قانونية مختلفة، بعد اتهام إسرائيل عناصر قالت إنهم من الفرع الشمالي بالمسؤولية عن تفجيرات "انتحارية". علماً بأن العلاقة بين فرعي الحركة الجنوبي والشمالي لم تنقطع، وجرى الحديث مرارا عن العمل على إعادة توحيد الحركة، لكن الصورة الأوضح حتى الآن، أن المواجهة مع إسرائيل تحظى بالاهتمام الأكبر.

المصدر كل من:

- عرض كتاب إبراهيم عبد الله، الحركة الإسلامية في فلسطين، متاح بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٣، على موقع مركز المسبار للدراسات والبحوث: <https://bit.ly/3DVi20I>
- شفيق شقير، الحركة الإسلامية في إسرائيل والمواجهة من أجل الأقصى، متاح على موقع الجزيرة الإخباري على الرابط: <https://cutt.us/KThfw>
- الحركة الإسلامية في إسرائيل، في: ويكيبيديا عربي، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3UmjWb1>



المناهج التعليمية التي لا تصب في صالح بناء الشخصية الإسلامية والعربية، كما نعمل على نفض غبار السنين عن وجه بلادنا الحضاري، من مساجد وكنائس ومؤسسات وأوقاف، إضافة إلى تعميق الصلة بإخواننا الفلسطينيين، على اعتبارنا جميعاً شركاء في المسير والمصير، من خلال أعمال جمعياتنا المختلفة". وقد قامت الحركة بمشروعات للمقاومة: الأول: المقاومة المدنية: ويدعو إلى اصطاف عربي داخلي جديد للحماية والتطوير، والتركيز على عنصر "المقاومة" ليس فقط بمعناها العسكري، ولكن بكل معانيها الأخرى، والثاني: المجتمع العصامي: ويهدف لتحرير الوسط العربي قدر الإمكان من التعلق بالعجلة الإسرائيلية، من خلال استثمار الإمكانيات المادية والبشرية والأرض في الوسط العربي، لتنفيذ مشروعات قومية^(١).

جديراً بالذكر أنه في ١٧ نوفمبر ٢٠١٥ أعلن مجلس الوزراء الأمني برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أن الجناح الشمالي للحركة الإسلامية تنظيم غير مشروع. وتم استدعاء عدد من قياداتها للتحقيق، وبررت الحكومة الإسرائيلية قرار الحظر بوقوف الحركة الإسلامية خلف تأجيج الاحتجاجات وأعمال العنف في المسجد الأقصى المبارك. وفور صدور القرار، داهمت الشرطة الإسرائيلية عدة مؤسسات تابعة للحركة وسلمت بلاغات استدعاء لعدد من قادة الحركة من بينهم رئيس الحركة الشيخ رائد صلاح ونائبه الشيخ كمال الخطيب، وتلقت ١٧ جمعية ومؤسسة تابعة لها أوامر حظر نشاطها. الأمر الذي لاقى استنكار مؤيدي الحركة واحتجاجهم وخروجهم بمظاهرات ومسيرات عديدة تنديداً بهذا القرار. ورغم تكرار تعرض بعض عناصرها وقياداتها للسجن، لكنها استمرت في سياستها ضد تهويد القدس المحتلة، وقامت كذلك بدور فعال في مواجهة الحفريات الإسرائيلية عند باب المغاربة. الخط الذي انتهجته الحركة الإسلامية في المثلث الشمالي والذي خلع على زعيمها الشيخ رائد صلاح لقب "شيخ الأقصى" أو "حارس الأقصى". مما يدعو لضرورة بيان دوره كقائد لحركة الرباط حول الأقصى فيما يلي:

"شيخ الأقصى" ... رائد صلاح^(٢): يقول الشيخ: "أيقنت أنه لا بد أن أبذل كل ما أملك من

(١) عرض كتاب إبراهيم عبد الله، الحركة الإسلامية في فلسطين، مرجع سابق.

(٢) ينتهي لأسرة من عرب ٤٨ حيث ولد بمدينة أم الفحم شمال فلسطين المحتلة عام ١٩٥٨ وحصل على بكالوريوس الشريعة الإسلامية من جامعة الخليل. وكان من مؤسسي الحركة الإسلامية في داخل الدولة العبرية في بداية السبعينيات، وتقلد مهمة رئيس بلدية مدينة أم الفحم انتخاباً، ثم بدأ نشاط صلاح في إعمار المسجد الأقصى وبقية المقدسات يتعاظم منذ عام ١٩٩٦: فتقلد مهمة رئيس مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية حتى عام ٢٠٠٢ ورئيس مؤسسة الإغاثة الإنسانية.



أجل إعمار وإحياء المسجد الأقصى المبارك ودفع كل خطر قد يهدده، ومما زاد عندي هذا الإصرار دخولي لأول مرة إلى المصلى المرواني (وهو أحد أبنية المسجد الأقصى المبارك) عام ١٩٩٦م فوجدته يومها أنه كان مجمعا للأوساخ وملتقى لطيبور الحمام التي كانت قد عششت فيه وتركت على أرضيته طبقة من أوساخها، على ضوء ذلك شمرنا عن سواعد العمل وبدأنا بمشروع إعمار المصلى المرواني ثم إعمار الأقصى القديم ثم مواصلة سلسلة الإعمار التي بدأت ولا تزال متواصلة حتى الآن بفضل الله تعالى".

بعد قرار اعتقاله تسعة أشهر من فبراير ٢٠١٦ وحتى أفرج عنه ١٧ يناير ٢٠١٧، ظل الشيخ رائد خلالها متواصلا مع قضايا المسجد الأقصى رغم سجنه الانفرادي، ومن ذلك رسالته الخطية من معتقله إلى جماهير الداخل الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية في مطلع نوفمبر ٢٠١٦ التي أكد فيها على التمسك بالمسجد الأقصى كحقٍّ أبديٍّ وثابت لن يزول حتى قيام الساعة، وأنَّ هذا الحقَّ ثابت حتى قبل اعتراف هيئة الأمم المتحدة واليونسكو أو أية هيئة دولية أخرى معتبرا أن قرار اليونسكو يأتي من باب الدعم لهذا الحق الأبدي ليس إلّا. مشددا: "انتبهوا للمسجد الأقصى في هذه الفترة المصيرية"، كما وجّه الشيخ رائد صلاح برسالة تحذير إلى الأمة العربية الإسلامية من مخططات الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ يُكثر من الادعاء بأنّه كشف أثريات قديمة تثبت حقا له في المسجد الأقصى المبارك، فأكد الشيخ على أن محاولة الاحتلال صناعة أجواء عالمية لفرض خطوة مصيرية على المسجد الأقصى أخطر بكثير من محاولاته السابقة لفرض التقسيم الزماني والمكاني على المسجد الأقصى، إنه يفرض على العالم ادعاءً باطلا يدعي فيه أنّه صاحب الحق الوحيد في المسجد الأقصى المبارك، وهذا أخطر من كل اعتداء وقع في الماضي على المسجد الأقصى، وهذا ما يجعلني أصرخ في وجه الجميع: انتبهوا جيدا، الأقصى في خطر وهذه الفترة مصيرية للغاية"^(١). وحتى بعد الإفراج عنه صحَّ بإبلاغ الشرطة الإسرائيلية إياه بمنعه من السفر ومن دخول القدس والمسجد الأقصى؛ نتيجة رفضه عرضا من المخابرات الصهيونية له

وقدم استقالته منها عام ٢٠٠١ وتفرغ لرفع شأن قضية الأقصى في خطوة فاجأت الوسط العربي وهو في أوج عطائه خاصة أنه كان أول رئيس بلدية يقدم على مثل هذه الخطوة في الوقت الذي أشارت جميع الاستطلاعات أنه يستطيع أن يفوز بمنصبه لدورات قادمة، وذلك لتفرغه الكامل لخدمة مشروع إعمار وإحياء المسجد الأقصى المبارك. فبات يلقب باسم "شيخ الأقصى"؛ حيث جعل الأقصى همّة الأول ورأس سلم أولوياته.

(١) صفحة أخبار الشيخ رائد صلاح، على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، على الرابط:

<https://cutt.us/UzzS8>



بلقاء ننتياهو أو وزير خارجيته قائلاً: "إياكم أن تفاوضوني على المسجد الأقصى، فالمسجد الأقصى لا يقبل المفاوضات، ولا مفاوضات على الأقصى!".

وقد سبق ذلك اهتمام الشيخ صلاح الكبير بقضية المقدسات الإسلامية، من مساجد ومقابر ومقامات؛ نظرًا لتعمد الإسرائيليين الاعتداء عليها وتحويلها لأغراض أخرى بعد رحيل أهلها عنها، وتولى العديد من المشروعات والمؤسسات الحارس للمسجد الأقصى المبارك ودعم المرابطين حوله، ومن هذه المشروعات^(١):

• كشف النقاب عن النفق الإسرائيلي تحت المسجد الأقصى المبارك: فكان الشيخ صلاح أول من كشف عنها وكانت هذه الحادثة نقطة محورية في حياته عززت لديه المخاوف من المساس بالمسجد المبارك وضرورة تكثيف الجهود لحمايته وهو ما دفع الشيخ صلاح إلى إطلاق عدد من المشاريع لإحياء قضية الأقصى والدفاع عنه.

• مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات^(٢): وبدأت كجمعية لرعاية وإعمار المقدسات الإسلامية وفي أغسطس ٢٠٠٠ انتخب الشيخ صلاح رئيسًا لهذه المؤسسة التي ساهمت بشكل فاعل في الدفاع عن المساجد في كافة أراضي فلسطين، وتعمل على حماية وترميم المقدسات والأوقاف التي حولتها سلطات الاحتلال إلى حظائر وخمارات ودور للبقاء.

• إظهار محاولات الاحتلال المتكررة للحفر تحت المسجد الأقصى.

• إحياء دروس المصاطب التاريخية في المسجد الأقصى، وأبرزها "درس الثلاثاء" الذي يحضره نحو خمسة آلاف مسلم أسبوعيًا. وهو أحد المشروعات التابعة لمؤسسة عمارة الأقصى

(١) انظر كلا من:

- مرفت عوف، الحركة الإسلامية في الخط الأخضر: أبرز المؤسسات والموقف القانوني وسيناريوهات ما بعد الحظر، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥، موقع ساسة بوست، متاح على الرابط: <https://cutt.us/lmAml>

- علاء عبد الرؤوف، "رائد صلاح" شيخ الأقصى، سلسلة مرابطون حول الأقصى (١)، ١٦ يونيو ٢٠١٦، موقع مدينة القدس، متاح على الرابط: <https://cutt.us/jmnpd>

وقد تعمدت سلطات الاحتلال تعريض الشيخ للخطر بإطلاق سراحه وتركه في منطقة ذات أغلبية يهودية متطرفة، وأخبرته بأنه أطلق سراحه وعليه تحمل مسئولية نفسه حتى يعود إلى بيته!

(٢) حول المزيد عن هذا المشروع وغيره من أنشطة ومشروعات المؤسسة راجع موقعها الرسمي متاح على الرابط:

<https://cutt.us/4ybsc>



والمقدسات وقد بدأت مصاطب العلم من ٢٠١٠ بحضور ٣٠ طالبًا، ثم خلال ثلاث سنوات فقط زادت عن الألف طالب علم داخل الأقصى الشريف^(١). وتتمثل أهمية هذه الدروس في أنه من خلالها يتواجد طلاب العلم المرابطون بشكل شبه دائم وبشكل منظم عبر باحات المسجد بطول وعرض المكان عبر حلقات الدروس مما يمكنهم من إحباط خطة إسرائيل للتقسيم الزماني والمكاني للأقصى، وكذلك تُمكن المصاطب المرابطين من المتابعة الجيدة حال اقتحام أي من اليهود أو سلطة الاحتلال للمسجد الشريف فيكون المرابطون والمرابطات متأهبين لرد فعل قوي من خلال التكبير المستمر حتى يخرج المفتحمون من ساحات المسجد. وهو ما نجحوا من خلاله في صد الاقتحامات والاعتداءات السابقة للمسجد ببسالة بهذه الطريقة.

● مؤسسة الأقصى للوقف والتراث: أنشئت عام ٢٠٠١م، وتعد أبرز المؤسسات التي تتبع الحركة الإسلامية، فلا يكاد يُذكر نشاط أو انتهاك للمسجد الأقصى إلا ويكون من كشفه القائمون على مؤسسة الأقصى للوقف والتراث. كما تقف خلف الكثير من الوثائق والصور التي تفضح الاحتلال في حفرياته، كما أنها تعمل على مقاضاة الاحتلال بعد قيامها بتقديم القائمة والأدلة الموثقة التي تمتلكها للقضاء الإسرائيلي. وتتصدى المؤسسة للمخططات الإسرائيلية التي تستهدف المسجد الأقصى وكافة المقدسات، ويشغلها صيانة المقدسات الإسلامية من مساجد ومقابر ومصليات والعمل على ترميمها في الداخل الفلسطيني ومدينة القدس. وأيضًا تعمل على دعم نشاطات مشاريع إعمار وإحياء المسجد الأقصى المبارك، بتيسير وصول المصلين إلى المسجد الأقصى والتصدي لكافة المفتحمين من المستوطنين.

● مشروع "مسيرة البيارق": فعن طريق جلب عشرات الآلاف من عرب الداخل إلى الصلاة في المسجد الأقصى، وتسيير الحافلات إليه من كافة البلدات العربية، وبذلك استطاع أن يُفشل المخططات الساعية لإفراغ الأقصى من عمارة المسلمين. وللمشروع أصل تراثي يعود لمسيرة البيارق (رايات الأقصى) التي نظمها صلاح الدين الأيوبي بعد فتحه القدس الشريف لحمايته من الاعتداءات وتذكير المسلمين بقضيته، وقد استمر الأمر كتقليد شعبي وعرف باسم موسم مقام النبي موسى؛ للاحتفاء بمكانة الأقصى الشريف. ومشروع مسيرة البيارق حاليًا يتبع مؤسسة البيارق لإحياء المسجد الأقصى المبارك التي بدأت عملها في ٢٠٠١ بعد اقتحام شارون ومطرفين يهود لحرم الأقصى، ورفعت شعار "الأقصى في خطر" وهذا المشروع يتم بموجبه تسيير مجاني

(1) Eran Tzidkiyahu, Whose surroundings we have blessed: The Islamic Movement in Israel Unites around the Al-Aqsa Mosque, Bayan, Issue no. 6, December 2015 ,p.4.



لآلاف الحافلات لنقل المصلين المسلمين من أماكن سكناتهم إلى المسجد الأقصى وذلك طوال أيام العام، وللمشروع أهمية اقتصادية بالغة من خلال تشجيع فلسطيني الداخل على التجول والتسوق من القدس والبلدة القديمة التي تتعرض للتهويد⁽¹⁾. ويمثل هذا المشروع تحديدا مصدر خوف من إسرائيل؛ لأنه يعيد الفلسطينيين لزيارة الأقصى من القدس الشرقية ومن خارجها بعد أن كان الاحتلال قد ضيق عليها الخناق وعزلها عن الضفة والقطاع، كما أنه أضحى إحدى بوتقات إعادة توحيد جناحي الحركة الإسلامية في القدس من خلال تبني كل من الجناحين فكرة المسيرات المدافعة عن الأقصى المبارك ورفع شعار مشترك "الأقصى ليس وحيداً" وبتسيير الجناح الجنوبي للحركة نشاطا مماثلا تحت اسم "شد الرحال". وبذلك فإن نشاط المرابطة حول الأقصى ليس حكرا على الجناح الشمالي للحركة بل نموذجاً يجذب الحركات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في القدس، والرباط ليس بتواجد الشخص نفسه فقط، بل بعدة سبل؛ ومنها مثلا التبرع لمشروعات ومؤسسات دعم الرباط، ومن ذلك ما يسمى "كفالة حافلة" من حافلات نقل المصلين والمرابطين للأقصى⁽²⁾.

- مشاريع إعمار الأقصى: "المصلى المرواني" والأقصى القديم: فقد كان الشيخ صلاح من المبادرين الرئيسيين لإعمار التسوية الشرقية "المصلى المرواني" والأقصى القديم وكثير من مشاريع الإعمار في المسجد الأقصى وفتح بواباته، وتنظيف ساحاته وإضاءتها، وإقامة وحدات مراحيض ووضوء عند باب حطة والأسباط والمجلس، وذلك من خلال دوره كرئيس لمؤسسة الأقصى وبالتعاون مع هيئة الأوقاف ولجنة الإعمار في القدس.
- مشروع (صندوق طفل الأقصى): الذي يهدف إلى ربط شريحة الأطفال بقضية المسجد الأقصى. ويهتم برعاية نحو ١٦ ألف طفل.
- مؤسسة (مسلمات من أجل الأقصى): أسست عام ٢٠٠٢ لتشرف على مجالس علم النساء في المسجد الأقصى بالإضافة إلى عدد آخر من الأنشطة لربط النساء بالأقصى. وقد تعرضت المؤسسة للغلق واعتقال موظفاتهما في يناير ٢٠١٥ من قبل سلطات الاحتلال ومخابراته.
- تنظيم المسابقة العالمية "بيت المقدس في خطر": التي تُجرى سنوياً في رمضان بمشاركة عشرات الآلاف من كافة أرجاء العالم، بالإضافة إلى مسابقة "الأقصى العلمية الثقافية"،

(1) Ibid, p.4-5.

(2) Ibid, p.4-7.



وغيرهما.

- إقامة مهرجان سنوي (الأقصى في خطر) منذ عام ١٩٩٦م: يحضره نحو ٦٠ ألف فلسطيني في مدينة أم الفحم.
 - إصدار العديد من الأفلام الوثائقية عن المسجد الأقصى: حيث ساعد في إصدار عدة أفلام وثائقية وكتب عن المسجد الأقصى المبارك كـ"شريط المرابطون"، وكتاب "دليل أولى القبلتين"، و"شريط الأقصى المبارك تحت الحصار".
 - حملة "ألف مشروع لنصرة القدس والمسجد الأقصى": دعا لها الشيخ رائد صلاح: "ندعو الشعوب العربية والإسلامية في كل مكان الى التعاون سويا للقيام بحملة "ألف مشروع لنصرة القدس والمسجد الأقصى". كما دعا إلى إقامة "لجان حراسة شعبية" في القدس والمسجد الأقصى تشبه اللجان التي أقامها الفلسطينيون في الداخل والضفة الغربية لحماية أرواحهم من المستوطنين وقوات الاحتلال^(١).
 - صندوق الإسراء للإغاثة والتنمية: يقوم هذا الصندوق بدعم الإنشاءات والمشاريع التي تخدم المسجد الأقصى، والقرى المهجرة عام ١٩٤٨ التي تتعرض لتهميش من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي. ويعمل الصندوق على تمويل المشاريع التي تخدم مسلمي ٤٨ الذين يشدون الرحال إلى المسجد الأقصى المبارك، كتزويد المؤسسات التي تنقل المصلين بحافلات.
- من خلال كل تلك المشروعات والمؤسسات الفعالة اكتسب زعيم المرابطين لقب شيخ الأقصى بجدارة، كما أثبت الارتباط الوثيق والدور المحوري للجناح الشمالي للحركة الإسلامية في القدس، وأن حماية المسجد الأقصى أولى أولويات الحركة (الحركة الإسلامية وحركة الرباط معاً)، وأن الجناح الشمالي للحركة هو الأكثر فعالية وتأثيراً على أرض الواقع داخل القدس المحتلة وبين عرب ٤٨ ومسلمي الخط الأخضر، وأنها بالرباط حول الأقصى تحقق هدفاً آخر إضافياً مهماً هو توحيد الصف الفلسطيني حول قضية وشعار "الأقصى في خطر"^(٢).
- وبالتالي، فإن قرارات إسرائيل بحظر الجناح الشمالي للحركة الإسلامية في القدس وحظر

(١) راجع على سبيل المثال: إضاءات على منهج الحركة الإسلامية في القدس والمسجد الأقصى، ٢ أكتوبر ٢٠١٥،

<https://cutt.us/usUEH>

(2) Eran Tzidkiyahu، Op. Cit، p. 7-8.



نشاطات الرباط ومؤسساته وتعريض كل من يمولها أو يدعمها أو يشارك فيها للمحاكمة والاعتقال من قبل سلطة الاحتلال، كل ذلك لم يثن عزيمة المرابطين عن دورهم وواجبهم نحو الأقصى، وإنما وضعت سلطة الاحتلال نفسها في حرج؛ لأنها لا تؤكد فقط على استمرار أجندة التقسيم الزماني والمكاني في قلب اهتمامات الحكومة الصهيونية، بل غضت الطرف عما سيتوالى عليها من تداعيات خطيرة لصالح حركة الرباط والحركة الإسلامية؛ حيث يرى الخبير في الحركات الإسلامية البروفيسور "يتسحاق فايتسمان" أن: "القرار الإسرائيلي لن يعمل على إضعاف الحركة الإسلامية، بل إنه سيعمل على تقويتها، وسيدفع الحركة لمواقف أقل اعتدالاً، مضيئاً: "قرار الحظر سيؤدي إلى انضمام العديد من عرب إسرائيل إلى صفوف الحركة الإسلامية؛ لأنهم سيدركون أخيراً أن للعرب قانوناً، ولليهود آخر". أما المتخصصة الإسرائيلية في شؤون عرب ٤٨ "سارة أوساتسكي لازر" فتقول إن: "قيادة الحركة الإسلامية ستواصل العمل في إطار القانون حتى بعد إخراجها عن إطاره؛ لأنها لا ترغب في التنازل عن مراكز القوة التي راكمتها خلال السنين، وستواصل المشاركة في اللعبة تحت أسماء وأقنعة أخرى"^(١).

وبحسب تقرير يُنسب لمركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي، فثمة خطوات بإمكان فلسطيني الداخل اتخاذها للحد من الآثار المترتبة على تجريم الرباط في الأقصى^(٢):

- أولاً: تفعيل دور أعضاء الكنيست العرب في مساندة المرابطين، وربط نشاطات التواجد في الأقصى بأطراف عربية مختلفة في الداخل الفلسطيني (لجنة المتابعة العربية).
- ثانياً: تعزيز نشاط وزارة الأوقاف الأردنية -المسئولة إدارياً عن المسجد الأقصى- داخل الأقصى (مراكز تحفيظ، مخيمات صيفية، دروس، رحلات دينية).
- ثالثاً: مشاركة الحركة الإسلامية الجنوبية بشكل أوسع في نشاط شد الرحال للأقصى، بالإضافة إلى الأحزاب العربية المختلفة وعدم الاكتفاء بدور الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح.
- رابعاً: تشكيل لجنة أهلية في القدس لدعم التواجد في الأقصى خلال الفترة الصباحية.
- خامساً: تفعيل الجانب الإعلامي بشكل أوسع، مع قضايا القدس والأقصى، وعدم الاكتفاء

(١) مرفت عوف، الحركة الإسلامية في الخط الأخضر...، مصدر سابق.

(٢) جمال محمد، "المرابطون" و"المرابطات" بالأقصى...، مصدر سابق.



بالحالة الروتينية في التغطية، خاصة أن هذا الجانب يعاني ضعفاً كبيراً وخطيراً.

- سادساً: تحييد المسجد الأقصى عن النشاطات الحزبية الرسمية، والإبقاء على النشاط الديني التربوي الثقافي في الأقصى.

خلاصة:

"حركة الرباط" ليست مجرد أفراد ومجموعات تحمي المسجد الأقصى؛ بل هي حركة قوامها أفراد وأنشطة ومؤسسات وقيادات تجمعهم غاية الحفاظ على الأقصى والدود عنه في مواجهة العدو المحتل واعتداءاته المستمرة والمتزايدة مع استمرار تصعيد اليمين الديني في إسرائيل ضد المقدسات وحمايتها في أراضيها المحتلة. فما دعم واحتضان الجناح الشمالي للحركة الإسلامية في القدس المحتلة، ولا مقاومة حراس المسجد الأقصى -من موظفي الأوقاف الأردنية وما يتعرضون له من اعتداءات من سلطة الاحتلال- من الرباط حول الأقصى وحمايته ببعيد! فإذا كان المعنى الدقيق للمرابط هو المتطوع لحماية الأقصى، فالمعنى الجامع لحركة الرباط هو كون حماية الأقصى بوتقة وهدفاً يجمع كل من ناصره ورباط بقول أو مسعى أو عمل، حتى ولو كان من بعيد كدعم حركات أو منظمات إسلامية للأقصى عبر العالم أو قيام مؤسسات لفضح ممارسات الاحتلال ضد الأقصى، كما تفعل مؤسسة القدس الدولية من مقرها في بيروت مثلاً.

ولعل ما شهده الأقصى عبر عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من تصاعد متواتر لاعتداءات المحتل ومتطرفيه ومستوطنيه يشكل تطوراً نوعياً من حيث حجم واتساع الخطر على المسجد الأقصى المبارك من اقتحامات لمتطرفين ومستوطنين يهود لباحاته وسرقة بعض محتوياته التاريخية، وتنفيذ خطة التقسيم المكاني والزمني فيه، فضلاً عن الحفر تحته عن هيكلمهم المزعوم.

مع ملاحظة أن أكبر دوافع حركة الرباط في الأقصى التهديدات المكثفة التي يتعرض لها من قبل سلطة الاحتلال واليهود؛ فإقرار الصهاينة أنفسهم فإن حركة الرباط بأنشطتها ومشروعاتها بدأت مع تواتر المخاطر منذ الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) إثر اقتحام شارون اليميني المتطرف للمسجد الشريف ٢٠٠٠ وتداخيات الانتفاضة من عزل سلطات الاحتلال للقدس عن الضفة وقطاع غزة^(١). مما يعني أن حركة الرباط حركة مقاومة للاعتداءات والاحتلال انتهجت مسارات وحلولاً إبداعية فعالة رغم كل ما تعانیه ويعانیه أهلنا في القدس المحتلة من ويلات وضعف إمكانات.

(1) Eran Tzidkiyahu, Op. cit., p.4-5.



ومع كل تلك التهديدات والأخطار التي تحيق بالأقصى المبارك تواجه حركة الرباط، تطورت الحركة حتى أضحت من مجرد أفراد متطوعين من المرابطين والمرابطات في المسجد إلى مجتمع متكامل أو لنقل "أمة"؛ من خلال فكرة "المجتمع العصامي" التي طورها الجناح الشمالي للحركة الإسلامية بالقدس المحتلة بقيادة الشيخ رائد صلاح وما يقومون عليه من مؤسسات ومشروعات لدعم الرباط في الأقصى فضلا عن قضية الاحتلال ككل. بينما ما تزال الأمة العربية والإسلامية في سباتها وبدلا من أن تكون أكبر داعم للرباط في الأقصى، لم تخرج استجاباتها لتلك المخاطر عن الشجب والتنديد^(١)، وباتت حركة الرباط بدلا للأمة في الأقصى: "لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأْوَاءَ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ".

(١) مؤخرا تحركت بعض المؤسسات العربية والإسلامية الرسمية على أصداء الأخطار المحدقة على الأقصى فأطلقت منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٧ "وثيقة البراق" وهو النداء العالمي لدعم القدس وفلسطين، بهدف حماية المدينة المقدسة وحشد موارد العالم الإسلامي والعالم الحر لدعم القدس وحفظ الموروث الديني والتاريخي فيها. أما القمة العربية الأخيرة في البحر الميت أواخر مارس ٢٠١٧ فقد أكدت رفضها الإجراءات التي يتخذها الكيان الصهيوني لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ومنحت غطاءً عربياً للموقف الأردني (صاحب السلطة الإدارية على الأقصى) في مواجهته لهذه التغييرات.



نحو إعادة الاعتبار لانتفاضة القدس ضد التهويد الإسرائيلي(*)

مروة يوسف(**)

مقدمة:

"القدس بالنسبة لنا موضوع دين -أو أديان- ووطن وتاريخ وثقافة، هي ماضي وحاضر، وهي مستقبلنا أيضاً، وفلسطين هي وعاء القدس وحاملتها، وهي من أعطاها في الغالب من صبغتها وأهميتها، ليست القدس مدينة في وطن هو فلسطين، ولكن فلسطين وطن في مدينة هي القدس"

المستشار طارق البشري^(١)

لقضية القدس أوجه متعددة مثل الديني والثقافي والإنساني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، تتداخل فيما بينها لتظهر تعقيداتها وإشكالياتها على مستويات عديدة. تلك التعقيدات وإشكالياتها تظهر على مستوى قضية فلسطين ككل، فتزيد الأمر تعقيداً، فهي ليست قضية تنتهي مع المفاوضات، لذلك فقد تم تأجيلها مرات عدّة في المسار التفاوضي واعتبارها من قضايا الحل النهائي، إلا أن ذلك الوضع مهّد لإسرائيل رسم سياسات وتنفيذها على الأرض في الأراضي الفلسطينية وفي القدس بشكل خاص، حيث مارّس الكيان الإسرائيلي سياسة تهويد مكثفة للمدينة المقدسة تهدف إلى إضفاء طابع ديني يهودي عليها -ليس فيها بشكل كبير- وتغيير مسار الوضع الإسلامي العربي على الأرض، وهو ما تستعرضه هذه الورقة.

والسؤال الرئيس لهذه الورقة هو: هل هناك انتفاضة في القدس؟ وللإجابة على ذلك التساؤل سنتنقسم الورقة إلى محورين أساسيين هما: إلى أين وصلت سياسات التهويد؟ وانتفاضة القدس؛

(*) نشرت هذه الدراسة في: قضايا ونظرات، العدد ٩، أبريل ٢٠١٨، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر

الرابط التالي: <https://cutt.us/L108y>

(**) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) المستشار طارق البشري، عن القدس وفلسطين وعاؤها الجغرافي، (في) دنادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام): العدد الأول من «أمّتي في العالم» (الأمة والعملة)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٨)، ص١، منشور على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث على الرابط التالي:

<https://goo.gl/qFJcrT>



ويتم فيها شرح مؤشرات وجود انتفاضة داخل مدينة القدس ومشاهدها.

أولاً- عمليات تهويد مدينة القدس

منذ استيلاء الكيان الإسرائيلي على المدينة في عام ١٩٦٧ وهي تعاني من محاولات التهويد بشكل يومي، لتنفيذ المخطط الرئيسي للكيان الإسرائيلي، وهو أن تكون القدس عاصمة لإسرائيل، وذلك المخطط يمزج بين الثقافي والأمني والسياسي والاقتصادي والديني، ويتوجّه نحو الأرض والعمران والإنسان لنفي وإقصاء كل ما هو عربي وإسلامي في المدينة، وتنقسم خطة التهويد تلك إلى عدّة مستويات، منها:

١- **المستوى الديني:** والمقصود به الاعتداء الموجّه للمسجد الأقصى، بالإضافة إلى محاولات تزيف التاريخ والحفريات من أجل إثبات وجود الهيكل اليهودي. مع بداية السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية في ١٩٦٧، كانت البداية استهداف الأقصى، فتمّ تحويل حائط البراق إلى حائط المبكي ومصادرة ما حوله من أحياء وبوابات كالمغاربة وذلك بحجة كشف امتداد حائط البراق، وتم تكثيف الحفريات الأثرية في المنطقة التي يسمّيها الإسرائيليون الحوض المقدّس، وهي المنطقة التي تضم البلدة القديمة ومحيطها^(١). واستخدمت السلطات الإسرائيلية العديد من الأدوات والآليات لتنفيذ هذا المستوى، منها:

- **تهديد وجود المسجد الأقصى، ولتهديد وجود الأقصى وجهان، الأول-** التهديد المباشر، وبدأت أولى تلك المحاولات مع حرق المسجد في أغسطس ١٩٦٩، وفي يناير ١٩٨٤ دخل يهوديان المسجد الأقصى وبحوزتهما كمية كبيرة من المتفجرات لنسف مسجد قبة الصخرة، وفي يوليو ٢٠٠١ منعت السلطات الإسرائيلية دخول مواد البناء لترميم المسجد الأقصى، وفي ديسمبر ٢٠١٠ حاول مستوطن وضع تفجيرات لنسف المسجد القبلي. أما الثاني- فهو التهديد غير المباشر نتيجة للحفريات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية تحت المسجد الأقصى وما نتج عنها، مثل: انهيار الدّرج المؤدي إلى مدخل المجلس الإسلامي الأعلى في ١٩٨٤، واكتشاف فتحة طولها ٣ أمتار وعرضها متران وعمقها أكثر من ١٠ أمتار تؤدّي إلى نفق طويل شقّتُهُ دائرة الأثار الإسرائيلية بمحاذاة السور

(١) أمجد جبريل، الثقافي والسياسي في الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس: قراءة في تفاعلات الأمة مع قضية القدس عام ٢٠١٠، (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح، (إشراف): «أمتي في العالم»، العدد العاشر: الحالة الثقافية للعالم الإسلامي، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١)، ص٢٢٧ - ٢٢٨، منشور على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث على الرابط التالي: <https://goo.gl/1p7iL8>



الغربي الخارجي للمسجد الأقصى، وأيضًا في ١٩٩٦ أدّت الحفريات إلى اهتزازات في الحائط الجنوبي للمسجد^(١).

- تغيير محيط الحرم الشريف، حيث تحاول السلطات الإسرائيلية تهويد محيط الحرم لتسهيل عملية تغييره نفسه، ومنها على سبيل المثال: الكشف عن مخططات لهدم القصور الأموية المحاذية للمسجد الأقصى في أغسطس ١٩٩٧، وفي أكتوبر ٢٠٠٨ تم افتتاح كنيس يهودي بأرض وقفية بعد خمسين مترًا من الأقصى، وافتتاح كنيس الخراب بجوار المسجد الأقصى في مارس ٢٠١٠، والإعلان عن مخطط بناء كنيس كبير يدعى "فخر إسرائيل" على بعد مائتي متر من المسجد الأقصى في أبريل ٢٠١٠، واعتبار باحات المسجد الأقصى حدائق عامة وفتحها أمام اليهود وتحويل تبعيتها إلى بلدية القدس الإسرائيلية.

- الحفريات أسفل المسجد الأقصى، وتعدُّ من أكبر أنواع الاعتداءات التي يتعرَّض لها المسجد الأقصى في محاولة لفرض الادِّعاءات الإسرائيلية حول كونه مكان هيكل سليمان، ومحاولة إعادة إحياء هذا التراث حسب ما تدَّعي إسرائيل، ولم يُعرف متى بدأت الحفريات أسفل المسجد الأقصى، إلا أنه في عام ١٩٨١ تم اكتشاف نفق يمتدُّ أسفل المسجد الأقصى، ومن بعدها أصبحت الحفريات معروفة للجميع، كما سبقت الإشارة إلى انهيار الدَّرَج المؤدِّي إلى مدخل المجلس الإسلامي الأعلى في ١٩٨٤، واكتشاف فتحة نفق بمحاذاة السور الغربي للمسجد الأقصى، وفي يناير ٢٠١٣ تم الكشف عن وجود كنيس للنساء وحفريات جديدة أسفل بوابة السلسلة.

- الافتحامات المتكررة والتي بدأت بعد يومين من بدء حرب ١٩٦٧ حيث دخل الجنرال "موردخاي جور" وجنوده المسجد الأقصى ورفعوا العلم الإسرائيلي على قبة الصخرة وحرقوا المصاحف ومنعوا المصلين من الصلاة فيه وصادروا مفاتيح أبوابه، ثم تکرَّرت الافتحامات، وكان أبرزها في يناير ١٩٨١ حيث اقتحمت حركة أمناء الهيكل مع جماعات أخرى الحرم، وفي سبتمبر ٢٠٠٠ اقتحم آرييل شارون ساحات المسجد الأقصى وكانت الانطلاقة لانتفاضة الأقصى، وفي مارس ٢٠١٤ اقتحم الحاخام المتطرف يهودا غليك برفقة مستوطنين الأقصى من جهة باب المغاربة.

(١) محمود محارب، سياسات إسرائيل تجاه الأقصى، سياسات عربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١٩، مارس ٢٠١٦) ص ٨ - ١٩.



- إغلاق المسجد أمام المصلين، أُغلق المسجد لأول مرة أمام المصلين بعد حرب ١٩٧٦ وتمت مصادرة مفاتيحه من قبل إسرائيل، وأُغلق المسجد للمرة الثانية في العام الماضي مع رفض البوابات الإلكترونية من قبل المقدسيين.

- تضيق حرية العبادة، منذ بداية التسعينيات تفرض إسرائيل حصارًا عسكريًا مشددًا على القدس تمنع بموجبه الفلسطينيين من باقي الأراضي الفلسطينية الدخول إلى القدس للصلاة بالمسجد الأقصى إلا للحاصلين على تصاريح، وعادة ما تشترط سنًا معينة مثل ٤٥ عامًا أو أكثر، هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر ما زالت خطة التقسيم الزمني المكاني^(١) التي طرحتها الحكومات الإسرائيلية محل شد وجذب بين الحكومة الإسرائيلية والمقدسيين، حيث تحاور وتناور الحكومة الإسرائيلية لتطبيقها^(٢).

- تغيير الوضع القانوني، سواء فيما يتعلق بالسيادة على المسجد الأقصى والتي من المفترض حتى الآن أنها تتبع الأردن بناء على ترتيبات بين الأردن وإسرائيل عقب اتفاق وادي عربة^(٣)؛ حيث ناقش الكنيست في ٢٠١٤ مقترحًا بسحب السيادة الأردنية على المسجد الأقصى، أو من حيث إقرار أحقية اليهود في الصلاة داخل المسجد الأقصى وباحاته؛ فعلى سبيل المثال، وافقت المحكمة المركزية الإسرائيلية على السماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى في ١٩٧٦، وطبق هذا القرار

(١) خطة التقسيم الزمني المكاني، تعني تخصيص أوقات معينة لدخول المسلمين المسجد الأقصى وأخرى لدخول اليهود، وتقضي باقتسام ساعات اليوم وأيام الأسبوع والسنة بين اليهود والمسلمين، ومن خلالها يرى الجانب الإسرائيلي أنه يستوجب على المسلمين مغادرة الأقصى من الساعة ٧:٣٠ حتى ١١:٠٠ صباحًا، وفي فترة الظهيرة من الساعة ١:٣٠ حتى ٢:٣٠، وفترة الثالثة بعد العصر، لتخصيص هذا الوقت لليهود بحجة أنه لا صلاة للمسلمين في هذا الوقت، ليتم السماح لليهود بأداء ثلاث صلوات في اليوم داخله، كما يتم تخصيص المسجد الأقصى لليهود خلال أعيادهم، والتي يقارب مجموع أعدادها نحو ١٠٠ يوم في السنة، إضافة إلى أيام السبت طوال السنة، كما يحظر رفع الأذان خلال الأعياد اليهودية.

(٢) للمزيد حول تفاصيل سياسة تضيق حرية العبادة، انظر:

- شيماء الحديدي، ماذا تعرف عن التقسيم الزمني المكاني للمسجد الأقصى الذي تريده إسرائيل؟، نون بوست،

١٨ سبتمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/yFW3b6>

- موقع الجزيرة، التقسيم الزمني المكاني للأقصى... القنبلة الموقوتة، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

<https://goo.gl/eqg2G3>

(٣) محمود جرابعة، وليهي بن شطريت، القدس في استراتيجيات أطراف الصراع، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٣٠ يوليو ٢٠١٧)، ص ٦.



رسمياً في ١٩٨٩ مع السماح بإقامة الصلاة اليهودية على أبوابه، ولكنه قوبل بالكثير من المعارضة الشعبية الفلسطينية، وبعد الكثير من الاحتجاجات الإسرائيلية سمح المستشار القانوني الإسرائيلي بالصلاة ولكن مع التنسيق مع الشرطة الإسرائيلية في ١٩٩٧^(١).

وفي نهاية هذا المستوى نجد أن الأمر لا يقتصر على تغييرات على الأرض فقط، بل القيام كذلك بتغيير الصور النمطية حول المسجد الأقصى، من حيث كونه مكاناً دينياً خاصاً بالمسلمين، واعتباره مزاراً سياحياً إسرائيلياً أو وسيلة دعاية تستطيع السلطات والشركات الإسرائيلية استخدامها من أجل تحقيق مزيد من الأرباح؛ فعلى سبيل المثال استخدمت وزارة السياحة الإسرائيلية مسجد قبة الصخرة في دعايتها التي تقوم بها من أجل جلب السياح، باعتباره مزاراً سياحياً إسرائيلياً، وليس مكاناً إسلامياً له قدسيته، ومثال آخر على ذلك سماح السلطات الإسرائيلية بإقامة زفاف في باحات الأقصى.

٢- مستوى ديموغرافية القدس، تؤثر الديموغرافية وحجم وتوزيع السكان على شكل الأوضاع النهائية، وكانت ومازالت إسرائيل تقوم بتغيير الوضع على الأرض منذ بداية احتلالها، وكان حجم وتوزيع السكان في القدس من أهم الإشكاليات التي واجهتها والتي حاولت بطرق عديدة التغلب عليها. والمقصود هنا استهداف المقدسين، فهم العقبة الأساسية أمام عمليات التهويد وتغيير شكل المدينة، فهم المقاومون، وهم المرابطون. وديموغرافية القدس تحدد كيفية التعامل الإسرائيلي مع سكان القدس من أجل تقليص عددهم، فكانت سياسات الحكومات الإسرائيلية

(١) للمزيد حول الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، انظر:

- أبرز الاعتداءات على المسجد الأقصى، الجزيرة نت، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/MyyqSG>
- المسجد الأقصى: تاريخ حافل من الاعتداءات والانتهاكات والتزوير، موقع رصيف ٢٢، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/EEufd3>
- أمجد جبريل، الثقافي والسياسي في الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس: قراءة في تفاعلات الأمة مع قضية القدس عام ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢٢٩-٢٣١.
- محمود محارب، سياسات إسرائيل تجاه الأقصى، مرجع سابق، ص ٢٠-٢٢.
- أمجد جبريل، قضية القدس بين سياسات التهويد وتخاذل عالم المسلمين والصمت الدولي، (في) دنادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح، حولية «أمي في العالم» العدد الثاني، العلاقات البينية داخل الأمة، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٤٥٣.
- وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هل تقف فلسطين على عتبات انتفاضة ثالثة؟ تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر ٢٠١٤) ص ٣.



المتعاقبة تهدف إلى جعل نسبة العرب في المدينة القديمة ٣٠٪ من عدد السكان الكلي لتستطيع السيطرة عليهم حين إتمام شكل الوضع النهائي، وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تتمكن من تحقيق ذلك حتى الآن، إلا أن هناك عاملين أساسيين تعتمد عليهما السلطات الإسرائيلية، وهما: الأول- زيادة أعداد المستوطنين، فعدد مستوطني القدس أقل قليلاً من نصف المستوطنين في كل أنحاء فلسطين التاريخية، والعامل الثاني- عمليات الطرد والإبعاد والتضييق من أجل خفض أعداد العرب في المدينة، هذا بالإضافة إلى خفض مستوى الخصوبة نتيجة عمليات التكمير اليومية^(١). لتكون ديموغرافية القدس أساساً لعملية التهويد الإنسانية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث سياسات رئيسية:

(أ) سياسة الطرد، وهي عمليات طرد المقدسيين وسحب الهويات المقدسية منهم، وتنفذ على مستويين: الأول- المستوى الفردي، ويشمل أيضاً عدّة مستويات: الطرد بالهوية، وهو عملية سحب الهوية المقدسية وهذا يتم أيضاً على شقين: الأول- من غاب عن القدس مدة سبع سنوات، والثاني- ضمن عمليات التكمير اليومية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المقدسيين، فيمكن أن تسحب هوية المقدسي على معبر أو بوابة وإن لم يغب عن القدس قط، وفي المجمل تجبر إسرائيل كل عام ٨٪ من الفلسطينيين الذين يحملون الهوية المقدسية على الرحيل نتيجة لسحب هوياتهم بحجج الإجراءات الإدارية والقانونية^(٢). والمستوى الثاني في الطرد الفردي، هو عمليات الطرد المحددة لأشخاص بعينهم، ومنها طرد البرلمانيين المقدسيين، وطرد شخصيات دينية ووطنية مثل الشيخ رائد صلاح، نتيجة لنشاطهم السياسي من أجل حماية المدينة والمقدسيين. أما المستوى الثاني في سياسة الطرد- هي عمليات الطرد الجماعي التي تشمل أحياء بكاملها، ففي العام الماضي كانت القوات الإسرائيلية تستهدف حي الشيخ جراح في القدس؛ حيث طردت ٤٥ عائلة من منازلها^(٣)، وفي

(١) يوسف كبراج، الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/فلسطين: توقعات للمستقبل، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٨، المجلد الثاني، ربيع ٢٠١٤، ص ٤٣.
(٢) أمجد جبريل، قضية القدس بين سياسات التهويد وتخاذل عالم المسلمين والصمت الدولي، مرجع سابق، ص ٤٥٤.

(٣) للمزيد حول سياسة الطرد التي تتبعها إسرائيل، انظر:

- أمجد جبريل، الثقافي والسياسي في الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس: قراءة في تفاعلات الأمة مع قضية القدس عام ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٢٣٢ - ٢٣٤.
- تفريغ القدس من الفلسطينيين بالطرد والهدم والاستيطان، موقع عرب ٤٨، ٧ سبتمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/cTMnAu>



بداية مارس ٢٠١٨ أقرّ الكنيست قانوناً يمنح وزير الداخلية صلاحية إبعاد الفلسطينيين من سكان القدس عن مدينتهم، وينصّ القانون على منح صلاحية سحب هويات المقدسيين بحجة "خرق الأمانة لدولة إسرائيل"، أو في حال اتُّهموا بالمساس بالأمن، أو الانتماء إلى أي من "المنظمات الإرهابية" وهو تعريف يطال عملياً غالبية الفصائل الفلسطينية، وهو ما يعني أن يتمّ ترحيل الفلسطينيين دون أي إجراءات قانونية أو محاكم، وبناءً على قرار من وزير الداخلية الإسرائيلي فقط^(١).

ب) سياسة الهدم، والمقصود بها هدم آلاف المنازل تحت حجة البناء بدون ترخيص، مع العلم باستحالة الحصول على تراخيص بناء للفلسطينيين في القدس، فيضطر المقدسي لأحد الحلول الآتية: الأول- النزوح من القدس إلى مناطق الضفة الغربية، الثاني- البناء دون ترخيص، وهو ما يعني أن بيته سيهدم في القريب العاجل على نفقته الخاصة، حيث إنه مطالب بدفع نفقة الهدم، أو انتظار معجزة الترخيص، وذلك يعني أنه مطالب بالتنازل عن جزء من أرضه لبلدية الاحتلال، وتصل بعض التقديرات أن هناك ما يقرب من ٥٠٠٠ منزل تم هدمه^(٢).

-
- إسرائيل تتبع سياسة ممنهجة لطرد الفلسطينيين، موقع الجزيرة نت، ١٦ أغسطس ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/9BZdcs>
 - (١) للمزيد حول قانون الطرد الإسرائيلي، انظر الآتي:
 - قانون إسرائيلي يتيح طرد المقدسيين من مدينتهم، سكاى نيوز عربية، ٨ مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/s3eifE>
 - قانون إسرائيلي يتيح طرد المقدسيين وآلاف العرب، الشرق الأوسط، ٩ مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/6yAhyN>
 - (٢) للمزيد حول سياسة الهدم التي تتبعها إسرائيل، انظر:
 - هدم منازل المقدسيين... أن تذبح نفسك، موقع الجزيرة نت، ٢٢ مايو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/jyC7Bb>
 - هدم منازل المقدسيين وشرعنة المستوطنات، موقع الجزيرة نت، ١ ديسمبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/9ac2Gp>
 - أمجد جبريل، الثقافي والسياسي في الاستراتيجية الإسرائيلية لهويد القدس: قراءة في تفاعلات الأمة مع قضية القدس عام ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣.
 - أمجد جبريل، قضية القدس بين سياسات التهويد وتخاذل عالم المسلمين والصمت الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٥.
 - نادرة شلهوب، القدس وفلسطين والسياسات اليومية الكولونيالية، مجلة الدراسات الفلسطينية،



ج) سياسة الاستيطان، في مقابل سياسة الطرد والهدم تأتي سياسة الاستيطان، ومن أجل تنفيذ تلك السياسة بشكل جيد فقد صادرت السلطات الإسرائيلية ١٨ ألف دونم، وأقامت تسع عشرة مستوطنة تزيد مساحتها على ١٣ ألف دونم، تضم حوالي ٥٧ ألف وحدة سكنية، ويقوم فيها أكثر من ١٥٢ ألف مستوطن، وتوسّعت إسرائيل في بناء المزيد من الوحدات السكنية في تلك المستوطنات مع انكفاء الدول العربية على ذاتها نتيجة للربيع العربي وما تلاه، ثم قرّرت إسرائيل المزيد من التوسّع في بناء تلك الوحدات الاستيطانية لتصل تلك الزيادة إلى ١٤ ألف وحدة سكنية جديدة، بالترافق مع القرار الأمريكي بنقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس^(١).

٣- سياسات التضيق والتكدير اليومية، والمقصود بها جملة السياسات التي تتبعها إسرائيل بهدف التضيق على المقدسين العرب بشكل خاص من أجل جعل الحياة اليومية شبه مستحيلة، وذلك يتم من خلال اتجاهات عدّة:

أ) النظام الأمني المعمول به في القدس من خلال السيطرة على مداخل القرى والشوارع والأزقة من خلال الأكمنا وكاميرات المراقبة وما يستدعي ذلك من توقيفات وأسئلة ومشاحنات يومية مع قوات الاحتلال، وزاد الأمر سوءاً مع التكتيف الأمني الذي بدأته إسرائيل في ٢٠١٤ في محاولة لاحتواء انتفاضة القدس^(٢).

العدد ٨٥، شتاء ٢٠١١) ص ٥٤-٦٤.

(١) للمزيد حول سياسة الاستيطان الإسرائيلية، انظر:

- الاستيطان في القدس: ١٩ مستوطنة لتغيير وجه المدينة، موقع الجزيرة نت، أكتوبر ٢٠٠٤، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/cbj7Yp>

- سميحة ناصر، الاستيطان في القدس، إضاءات، ١١ أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/R2e46d>

- إسرائيل توسع الاستيطان في قلب القدس الشرقية، العربية، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/LumTVW>

- توسيع الاستيطان في القدس بغطاء أميركي، جريدة الحياة، ٩ ديسمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/bKygzS>

(٢) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آفاق تصعيد المواجهة الشعبية الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر ٢٠١٥) ص ٤.



ب) الاتجاه العمراني من خلال ضم المستوطنات إلى القدس وفصل الأحياء الفلسطينية عنها، بناء على قوانين تسنها السلطات الإسرائيلية بحيث تختل ديمغرافية القدس بناء على التغيير الجغرافي العمراني، ومن أهم أساليب إسرائيل في تغيير ديمغرافية القدس الجدار العازل؛ حيث أخرج هذا الجدار أكثر من ٨٠ ألف فلسطيني من القدس.

ج) الاتجاه الاقتصادي من خلال التضييق على الفلسطينيين في الحصول والوصول إلى أعمالهم، خاصة الحرفيين وأصحاب الأعمال الصغيرة من خلال الإجراءات المعقّدة للحصول على تصاريح وتراخيص لأعمالهم، هذا من جانب، ومن جانب آخر تُستخدم الضرائب الباهظة المفروضة على المقدسيين لبناء المزيد من المستوطنات.

د) تضييق الحركة، من خلال منع الوصول إلى المشافي والأعمال بالإضافة إلى تضييق الحركة داخل الأحياء، فيصعب الانتقال من حي إلى حي آخر، بل يصعب دفن الموتى في مقابر أسرهم إذا سكنوا في حي آخر غير المتواجدة فيه المقابر، بالإضافة إلى منع دخول غير المقدسيين القدس، حتى وإن كانت عائلاتهم هناك، فعلى سبيل المثال إذا تزوّج مقدسي من غير مقدسية، فإما أن يخرج هو خارج القدس أو يحاول تهريبها داخل عربة إسعاف أو عربة خضار^(١).

هـ) تهويد العملية التعليمية، حيث يتم حصار خيارات التعليم في مدينة القدس، فالمدارس العربية في القدس لم تعد مؤهّلة للتعليم بسبب قدمها ورفض السلطات الإسرائيلية ترميمها، بالإضافة إلى أنها ألغت التعليم المجاني للطلبة العرب بداية من ٢٠٠٩، ومن جانب آخر تصر السلطات الإسرائيلية على تطبيق المناهج الإسرائيلية للتعليم^(٢).

إن سياسات إسرائيل في تغيير ديمغرافية القدس ليست استثناء أو حالات فردية، فما سبق ينطبق على فئات المقدسيين من رجال ونساء وشيوخ وأطفال، فلا أحد مستثنى من عمليات الهدم والطرد والتكدير، ولا يمر يوم دون أن يتعرّض الجميع لصورة أو أخرى من تلك السياسات، وما سبق ذكره هي سياسات للتغيير متبّعة لرسم خارطة جديدة لشكل القدس^(٣)، ولا تستخدم

(١) نادرة شلهوب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤ - ٦٤.

(٢) أمجد جبريل، الثقافي والسياسي في الاستراتيجية الإسرائيلية لتهويد القدس: قراءة في تفاعلات الأمة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢.

(٣) نزار أيوب، مدينة القدس بين الاستعمار الإسرائيلي والقبول الأمريكي، تقييم حالة (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر ٢٠١٧) ص ١٧.



إسرائيل ذلك فقط، فلها أذرع ثقافية إعلامية للترويج على مدار السنوات السابقة بأن القدس جزء تاريخي من إسرائيل، ليس أقلها مشهد صلاة ترامب على حائط البراق في زيارته الأخيرة، أو الترويج لذلك في المنظمات والاحتفالات الدولية^(١)، هذا من جانب، ومن جانب آخر -وفي الجانب السياسي- ما زالت القدس قضية في الملف النهائي على طاولة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية المتوقفة، والسؤال الذي يطرح نفسه هاهنا: متى يحين الوقت لقضايا الحل النهائي؟ وكيف سيكون شكل هذا الحل بعد التغييرات التي تقوم بها إسرائيل منذ احتلالها القدس في سبيل تهويدها؟

إن الجزء السابق من الورقة إنما يهدف لتوضيح حجم معاناة المقدسين وحجم التغييرات التي يتعرض لها الأقصى على سبيل المثال لا الحصر، فكما سبق الذكر، لإسرائيل أدوات أخرى للتهويد، لم تستفص فيما الورقة، لأن الهدف الأساسي هنا هو إبراز دور المقدسي في الدفاع عن القدس والأقصى، وهو ما سيلي تفصيله.

ثانياً- انتفاضة القدس

كانت وما زالت حركة الشارع الفلسطيني في القدس ذات مسارات عديدة ومختلفة، فمنذ عام ٢٠٠١ مع رحيل فيصل الحسيني وإغلاق بيت الشرق والذي عُدَّ موحِّدًا للحركة المقدسية ضد التهويد منذ احتلال المدينة عام ١٩٦٧ وحتى وقت إغلاقه^(٢)، تنوّعت الحركة في خمسة أطر مختلفة تراوحت ما بين منظمة التحرير الفلسطينية (المؤتمر الوطني الشعبي للقدس الذي تم تأسيسه عام ٢٠٠٨ ودائرة شؤون القدس التي تأسست عام ٢٠٠٩)، والسلطة الوطنية الفلسطينية (محافظة القدس ووزارة شؤون القدس)، وديوان الرئاسة الفلسطينية (اللجنة الوطنية العليا للقدس). وفي أغلب الأحيان، جاء تشكيل هذه المؤسسات بناء على "اعتبارات شخصية" وليس ضمن رؤية واستراتيجية شاملة، مع وجود قيود أمنية وسياسية تحد من عملها ونشاطها، ونتيجة لعدم فاعلية ما سبق في توضيح حركة المقدسين تجاه عملية التهويد المستمرة،

(١) انظر على سبيل المثال: د.نادية مصطفى، قضية القدس في ديزني لاند!! رؤية حول مدلولات العلاقة بين الثقافي والسياسي، القدس، نوفمبر ١٩٩٩، متاح على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، على الرابط التالي:

<https://goo.gl/LBe8ve>

(٢) أمجد أحمد جبريل، قضية القدس في القرن العشرين: الجذور التاريخية والآفاق المستقبلية، (في) د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح، «الأمة في قرن» عدد خاص من «أمي في العالم»، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢) الكتاب الثالث، ص ٤٥٩.



جاء إنشاء المرابطين كبديل شعبي ديني على عملية التمهيد أيضًا وذلك لحماية الأقصى^(١).

جاء تشكيل المرابطين في مقابل رفض السلطات الإسرائيلية إدخال مواد البناء لترميم الأقصى في عام ٢٠٠٠، حيث رأت الحركة الإسلامية تعمير الأقصى بالبشر، حيث يواجه المرابطون الاقتحامات الإسرائيلية وتنفيذ خطة التقسيم الزمني والمكاني بالمرابطة في الأقصى طوال أيام الأسبوع كل ساعات اليوم بالصلاة والدعاء والتهافتات والتكبير عند حدوث تلك الاقتحامات، وظلت حركة المرابطين في شدةٍ وجذب مع السلطات الإسرائيلية -حيث إن الأخيرة تقوم باعتقالهم ومنع دخولهم المسجد الأقصى وإضافة العديد منهم على القوائم السوداء- حتى الآن على الرغم من حظر نشاطهم منذ ٢٠١٥ من قبل وزير الجيش الإسرائيلي^(٢).

في البداية يجب التأكيد على أن ما يمكن أن يطلق عليه "انتفاضة القدس" لم يبدأ فقط نتيجة لعمليات التمهيد الإسرائيلية بشقيها، ولكن أيضًا بسبب الانقسام الفلسطيني وغياب آلية واضحة لإنهائه، بالإضافة إلى التخاذل العربي ووضوح التحالفات العربية الإسرائيلية، ومن جانب آخر ما زال الخارج -وخاصة الولايات المتحدة- متحيزًا لإسرائيل وقد اتضح ذلك بشكل علني قوي مع إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، فيبدو الأمر وكأن الشارع الفلسطيني أخذ يرسم خيارات جديدة بعيدًا عن رهانات التسوية وحسابات الفصائل المختلفة وخلافاتها ومصالحاتها وإشكاليات الإقليم وتصورات الخارج^(٣). فكما حدث مع الانتفاضات السابقة، فهي تقوم في ظل غياب سياسي ونضالي، وعندما تغيب القيادات التي تدافع عن الحقوق الفلسطينية تقوم الانتفاضات^(٤).

وانتفاضة القدس لها لحظات صعود وهبوط، ولها آليات وأدوات مختلفة، ولها مشاهد

(١) محمود جرابعة، وليهي بن شطريت، مرجع سبق ذكره، ص ٥ - ٦.

(٢) للمزيد حول المرابطين، انظر:

- ماجدة إبراهيم، أمة في حركة... الرباط في الأقصى بين التحدي والتصدي، فصلية "فضايا ونظرات"، العدد الخامس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، أبريل ٢٠١٧)، متاح على الرابط التالي:

<https://goo.gl/ocndXr>

- مرابطو الأقصى، موقع الجزيرة، ١٦ سبتمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/RqYcg3>
(٣) وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحرك أمريكي لاحتواء الهيئة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر ٢٠١٥) ص ٣ - ٥.

(٤) عبد الستار قاسم، انتفاضة القدس، موقع الجزيرة نت، ١٩ أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:

<https://goo.gl/OBssUQ>



أساسية، البعض يطلق عليها هبّات أو انتفاضات مصغرة تنتهي بانتهاء الأداة المستخدمة، والبعض يطلق عليها حراكًا لأن الحراك بتلك الآليات لم ينتقل إلى كل من الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى غياب التنسيق والتشبيك بين وحداتها المصغرة على الأرض، ربما لكل تلك الآراء وجهات نظر وجهية مقارنة بالانتفاضات السابقة وحجمها وشكلها وفعالها، ولكن نتيجة لما سبق ذكره من أزمات داخلية وإقليمية وخارجية، وحجم الضغط الذي يتعرّض له المقدسيين بشكل خاص، سيتم اعتبارها انتفاضة متصلة بدأت في ٢٠١٥ بهيئة السكاكين وربما قبل ذلك مع حركة المرابطين في بداية الألفية ومع انتفاضة الأقصى، ولم تنته بمواجهة قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وستتم مقارنتها بالسياق التي ظهرت خلاله وليس الانتفاضات السابقة، فالسياقات هنا محدّدة وموجّهة للمسار وكيفية الحركة بل وحجمه والمشاركين فيه.

ستتناول هذه الورقة ثلاثة مشاهد أساسية في انتفاضة القدس وهي: مشهد السكاكين وعمليات الدهس، ومشهد رفض البوابات الإلكترونية، ومشهد رفض قرار ترامب بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس.

١- مشهد السكاكين: بدأ في أكتوبر ٢٠١٥، وأطلق على هذا المشهد انتفاضة بحدي ذاته لاستمرار أدواته وحجم أحداثه لما يزيد عن العام، وهو كذلك من حيث قوّته وحجمه واختلاف حجم المشاركين ونوعيتهم، إلا أنه وفي هذه الورقة سيُطلق عليه مشهد من مشاهد انتفاضة القدس الممتدة، كان الطعن بالسكين هو الأداة الأساسية لهذا المشهد لشباب من القدس والضفة الغربية ضدّ المستوطنين وجنود الاحتلال، اشترك فيها الفتيان والفتيات على حدٍ سواء، لمدة زادت عن العام ونصف رفضًا لعمليات التهويد الإسرائيلي وردًا على الأزمة الداخلية التي أنتجت وضعًا متجمدًا فلسطينيًا، ومتحرّكًا على الصعيد الإسرائيلي، ثم قامت قوات الاحتلال بعملية تأرية كبرى ضد الفلسطينيين على المعابر، حيث قامت بتنفيذ عمليات إعدام فورية بحق الشباب أو القيام بحملة عقوبات جماعية على الفلسطينيين نتيجة لتلك العمليات.

أما فيما يتعلق بمجموع العمليات التي نفّذها الفلسطينيون خلال هذا المشهد، نجد أنها حوالي ١٤٣ عملية طعن، و٨٩ عملية إطلاق نار، و٣٩ عملية دهس، و٩ عمليات زرع وإلقاء عبوات ناسفة، نتج عنها ٢٤٥ شهيدًا فلسطينيًا و١٢ ألف مصاب، أما على الجانب الإسرائيلي فقد قُتل ٣٥ شخصًا وتم إصابة ٥٠٠ آخرين، بالإضافة إلى أن ٨١٪ من العمليات نُفّذت على أهداف عسكرية للجيش الإسرائيلي، فيما تم إغلاق ٤٣ مصنعًا لتصنيع الأسلحة (ورش صغيرة)، وتمت مصادرة ٤٥ قطعة سلاح مختلفة، أمّا فيما يخصّ عمليات إلقاء الحجارة فقد وجد أن هناك ٨٢٦ عملية



إلقاء للحجارة، كما ذكر أن عدد المنازل التي تمّ هدمها والتي تعود لمنقّدي تلك العمليات، بلغ نحو ٤٠ منزلاً في الضفة والقدس، فيما تم اعتقال أكثر من ٣٣٦٩ فلسطينياً؛ وذلك حسب تقرير إسرائيلي صدر بهذا الشأن، وكانت الإشكالية الأساسية التي واجهت قوات الاحتلال هي غياب التنظيم السري المسلّح، حيث صعب عليهم معرفة أو متابعة تحركاتهم للحيلولة دون قيام تلك العمليات، وطالبوا بالتنسيق الأمني مع القوات الفلسطينية حيث أمر الرئيس محمود عباس بتفتيش حقائق التلاميذ في الضفة الغربية وأعلن بكل فخر أنه تمت مصادرة أكثر من تسعين سكيناً^(١).

٢- مشهد البوابات الإلكترونية: في الرابع عشر من يوليو ٢٠١٧ قرّرت قوات الاحتلال إقامة بوابات إلكترونية كاشفة حول الحرم القدسي بحجه مقتل شرطين إسرائيليين قرب المنطقة نتيجة لأسلحة تم تخبئتها داخل الأقصى، وكانت العملية التي قام بها ثلاثة شباب فلسطينيين أسفرت عن مقتل هذين الجنديين نتيجة لإطلاق النار عليهما واستشهد فيها الشباب الثلاثة، فقامت قوات الاحتلال على إثر هذه العملية بمنع الصلاة في المسجد الأقصى واعتقال ٥٨ موظفاً تابعاً لدائرة الأوقاف الإسلامية، وتم تركيب البوابات الإلكترونية، إلا أنه يجب التذكير بأن خطة نصب البوابات الإلكترونية أمام بوابات الأقصى أقرّها المجلس الوزاري الأمني المصغر الإسرائيلي منذ ٢٠١٥.

وعلى جانب آخر نفّذ فلسطيني عملية طعن داخل مستوطنة ممّا أدّى إلى مقتل ثلاثة أشخاص. وفي الأردن في ٢٣ يوليو حاول شخصان الدخول للسفارة الإسرائيلية لتنفيذ عملية بداخلها ممّا أدّى إلى استشهادهما على يد حارس السفارة.

(١) للمزيد حول مشهد السكاكين في القدس، انظر:

- محمد شيخ إبراهيم، انتفاضة السكاكين في فلسطين، أخبار أوروبا، ٢٧ يناير ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/J9AXF2>

- حسين البدر، «انتفاضة السكاكين» خناجر المقاومة في قلب دولة الاحتلال، المصري اليوم، ١١ أكتوبر ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/SYRt4e>

- انتفاضة السكاكين غيرت أساليب المخابرات الإسرائيلية، موقع الجزيرة نت، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/wZdNxF>

- انتفاضة السكاكين تنتقل إلى مرحلة المقاومة المسلحة، قناة العالم، ١٠ يونيو ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/dPt3MH>



وعلى إثر ذلك القرار قامت احتجاجات واسعة داخل القدس وخارجها على تلك البوابات التي تقيد حرية الدخول من وإلى المسجد الأقصى، واعتصم الفلسطينيون أمام البوابات، ورفضوا الدخول لمساحات الأقصى عبر البوابات، وصلى عدد كبير منهم في الشوارع تعبيراً عن رفضهم الإجراءات الإسرائيلية، ونتج عن تلك الاحتجاجات ارتقاء ثلاثة شهداء و ٣٧٧ مصاباً فلسطينياً بمحيط المسجد الأقصى والبلدة القديمة في القدس المحتلة، و ١١٠ إصابات في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. وعلى الجانب الرسمي الإسرائيلي أوقف محمود عباس التنسيق الأمني مع إسرائيل، مما اضطر الحكومة الإسرائيلية إلى إزالة البوابات الإلكترونية في الخامس والعشرين من يوليو^(١).

يعتبر البعض هذا المشهد انتصاراً للاحتجاج السلمي في مقاومة إسرائيل، ولكن الإشكالية تكمن في أن انتقال الاحتجاجات إلى دول أخرى هو ما اضطر إسرائيل بشكل ما للتراجع خاصة مع رفض المجتمع الدولي تلك الخطوة في ظل الأوضاع الراهنة، بالإضافة إلى أن سير هذه الاحتجاجات لم يكن سلمياً بشكل كلي فكان تنفيذ عملية الطعن داخل مستوطنة له تأثيره على الجانب الإسرائيلي أيضاً، ولكن لا يمكن إغفال أهمية الاحتجاج السلمي الذي كان موجوداً في القدس سواء في أيام الجُمع، أو الاعتصام الدائم أمام البوابات، أو الرفض الشامل للإجراءات الإسرائيلية،

(١) للمزيد حول مشهد الاحتجاجات على البوابات الإلكترونية، انظر:

- إسرائيل تزيل البوابات الإلكترونية من مداخل القدس، موقع بي بي سي العربية، ٢٥ يوليو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/23qyeZ>
- شيماء عزت، البوابات الإلكترونية حول الأقصى تصبح "رمزا للصمود الفلسطيني"، فرانس ٢٤، ٢٦ يوليو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/AM2522>
- مونا ليزا فريحة، معركة البوابات الإلكترونية الإسرائيلية... هل تفتح باب القدس المقفل؟، جريدة النهار، ٢١ يوليو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/kt77JT>
- أسئلة وأجوبة، ما هي مشكلة البوابات الإلكترونية في القدس؟، رويترز، ٢٤ يوليو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/J1wXQv>
- أهم محطات معركة البوابات الإلكترونية في الأقصى، موقع الجزيرة نت، ٢٧ يوليو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/CfYqF5>
- البوابات الإلكترونية الإسرائيلية تمهيد لابتلاع الأقصى، موقع الجزيرة نت، ٢٠ يوليو ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/4qUf7Q>



فتشائك الأدوات وتكاملها، سواء السلمية أو العنيفة هو ما يجعل المقاومة متجددة ومتكيفة مع حالة الحصار والإغلاق الإسرائيلي، وإلا سيُقضى عليها.

٣- رفض قرار ترامب: أعلن رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب في السادس من ديسمبر ٢٠١٧، عن قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو القرار المتخذ في ١٩٩٩ ولكن يتم تأجيله منذ ذلك الوقت، وعد ذلك القرار بمثابة "وعد بلفور" جديد، ونهاية للوساطة الأمريكية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي، ونهاية كذلك لمسار التفاوض السلمي المتوقع منذ فترة كبيرة. إلا أن القرار من جانب آخر كان فاتحاً لحركة احتجاجات كبرى في مواجهة قوات الاحتلال الإسرائيلي على مستوى الدول العربية والإسلامية، ولمواجهات في الداخل سواء في القدس أو الضفة^(١).

يمكن القول بأن الاحتجاجات ما زالت مستمرة حتى الآن بشكل خفيف في الأراضي الفلسطينية وخاصة في القدس، ولكن ليس بنفس قوتها عند صدور القرار، وذلك على أهمية القرار وتوقيتته؛ حيث انتظر العديد من المتابعين أن تتحوّل تلك الاحتجاجات إلى انتفاضة ثالثة أو رابعة حسب رؤيتهم، إلا أن ذلك لم يحدث، ويُرجع كثيرون ذلك إلى الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني بالأساس وغياب التنسيق.

بناءً على ما سبق نجد أنه بالرغم من عدم قوة الاحتجاجات في الداخل الفلسطيني في مواجهة قرار ترامب، إلا أنه وبالنظر إلى الاحتجاجات التي شهدتها القدس أو الاحتجاجات حول القدس وقضاياها يمكننا القول بأن تلك الاحتجاجات تُعدُّ مشهداً أو خطوة في مسار انتفاضة القدس الممتدة.

خاتمة:

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن، لماذا هي انتفاضة وليست حركات احتجاجية متفرقة؟

(١) للمزيد حول رفض قرار ترامب، انظر:

- مظاهرات في القدس ضد ترامب، موقع سي إن إن العربية، ١٥ ديسمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:
<https://goo.gl/M5Ruwa>

- القدس وفلسطين... سيل من الردود الغاضبة والمعارضة لقرار ترامب، سكاى نيوز العربية، ٦ ديسمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:
<https://goo.gl/dWjZZQ>

- الهدف الذهبي... خمسة أسباب تجعل توقيت ترامب بشأن القدس ذكياً للغاية، سياسة بوست، ١٢ ديسمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:
<https://goo.gl/RXErqf>



ويمكن الإجابة على هذا السؤال بتعريف ماهية الانتفاضة، وهي حسب د. بشير أبو القرايا "مقاومة مستمرة، من مجتمع أو شعب، لظلم، وقع من قوة داخلية ذات نفوذ وسلطان أو من قوة خارجية أكثر قوة، تهدف إلى سلب هويته وأرض ومقدساته أو إبادته"^(١)، وإذا نظرنا لوضع انتفاضة القدس سنجد أنها مقاومة ضد العدو من الشعب الفلسطيني تشارك فيها جميع طوائف المجتمع في الضفة والقدس وغزة بل واشترك فيها وساندها عرب الداخل (عرب ٤٨)^(٢)، تتضح في المسارات اليومية من المشاحنات على الأكنمة والمعابر حتى العمل المسلح سواء بعمليات الطعن أو إطلاق الصواريخ.

ومن جانب آخر وإذا تم رسم خط جامع بين الانتفاضات الصغرى أو حركات الاحتجاج أو الهبّات، فإن القدس كانت محور تلك الاحتجاجات كلها منذ عام ٢٠٠٠، فقد مثل رفض القرارات الإسرائيلية المختلفة حول القدس مركز انطلاق للاحتجاجات سواء في الداخل الفلسطيني أو في الدول العربية.

ومن جانب ثالث، تنشب الانتفاضات عندما يحصل فراغ سياسي ونضالي في الساحة الفلسطينية تغيب فيه القيادات، وقد شهدت الساحة الفلسطينية فراغات نضالية متكررة عبر مراحل الصراع في فلسطين، وكانت الجماهير الفلسطينية هي التي تهب وتأخذ مكان القيادات السياسية والثورية؛ فمنذ محاولة "أبو عمار" قيادة انتفاضة ٢٠٠٠، فشلت القيادات الفلسطينية في توحيد الشعب الفلسطيني تحت قيادة تعبر عن مطالبه خاصة بعد ما وصل إليه الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني في ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

(١) د. بشير أبو القرايا، الظاهرة الانتفاضية: دراسة في النموذج الفلسطيني (١٨٨١ - ٢٠٠١)، (في) د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، «الأمة في قرن» عدد خاص من «أمّي في العالم»، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢) الكتاب السادس، ص ٢٢١.

(٢) يشارك عرب ٤٨ بالتظاهر والاحتجاج على كل ما يحدث في القدس على الرغم من كم الاعتقال والتضييق الممارس بحقهم من قبل سلطات الاحتلال، وللمزيد حول دورهم، انظر:

- عميد صعبانة، تراجع الشعور بالأمان، وتحميل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية اندلاع المواجهات الحالية، فلسطينيو الداخل وهيئة أكتوبر ٢٠١٥، ملفات مدى، برنامج دراسات إسرائيل، (حيفا، مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ملف رقم ٢٠١٥/٧، يناير ٢٠١٥) ص ٨.

- أنطوان شلحت وإمطانس شحادة، عقد ونصف العقد على (هبة أكتوبر ٢٠٠٠) فلسطينيو ٤٨ بين فكّي الملاحقة الأمنيّة لرموز الوعي القومي وتجريم العمل السياسي، ملفات مدى، برنامج دراسات إسرائيل، (حيفا، مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ملف رقم ٢٠١٥/٧، يناير ٢٠١٥) ص ١٢.



وبالتالي هي انتفاضة على الرغم من قلة المشاركة الحالية، والتي يعتبرها البعض دليلاً على انتفاء حالة الانتفاض عنها، ولكن قلة المشاركة تلك في أساسها تعبير عن السخط الشعبي من القيادات التي تستغل الانتفاضات في المساومة والمهادنة وليست انتفاضة ١٩٨٧ التي تم استغلالها في إنتاج اتفاقية أوسلو ببعيدة عنا^(١).

وأخيراً، وبصرف النظر عن تسميتها أو محاولات تحليل الحراك فيها، فهي انتفاضة ممتدة للقدس، في "مصاطب العلم" كما يطلق عليها المرابطون، وفي الهتافات والتكبير عند الاقتحامات، وفي الشجار اليومي للصغار في محاولة العبور للمدارس، وفي تهريب عروس إلى داخل القدس، في رفع سكين وحجر وعلم في وجه الاحتلال؛ انتفاضة يومية مستمرة تحمل سمات المقاومة الشعبية السلمية تارة والعنيفة تارة أخرى، على الرغم من كافة الإشكاليات حولها والسياقات المحيطة.

(١) عبد الستار قاسم، انتفاضة القدس، مرجع سابق.



فلسطين: من تعثر المصالحة والانتخابات إلى هبة القدس (*)

عبد الرحمن عادل (**)

مقدمة:

كان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قد أصدر في ١٥ يناير من العام الجاري، مرسومًا رئاسيًا حدد فيه مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني على ثلاث مراحل، لتكون المرة الأولى منذ ١٥ عامًا، التي تُنظم فيها مثل هذه الانتخابات، وحدد يوم ٢٢ مايو من العام نفسه لإجراء الانتخابات التشريعية، ويوم ٣١ يوليو للانتخابات الرئاسية، على أن تعتبر نتائج انتخابات المجلس التشريعي المرحلة الأولى في تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وأن يتم استكمال انتخابات المجلس الوطني في ٣١ أغسطس لعام ٢٠٢١^(١).

جاء إصدار مرسوم الانتخابات نتيجة حوارات مطولة جرت بين ممثلي حركتي "فتح" و"حماس" في إسطنبول، والتي عُقدت على خلفية مخطط إسرائيل لضخ مناطق من الضفة الغربية وردًا على اتفاقات التطبيع التي توصلت إليها مع عدد من الدول العربية برعاية الولايات المتحدة. وقد أسفرت حوارات إسطنبول عن إعلان الحركتين، في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠، عن "رؤية مشتركة" تستند إلى المسارات التي توصل إليها مؤتمر الأمانة العامين للفصائل الفلسطينية الذي انعقد مطلع سبتمبر ٢٠٢٠، في كل من بيروت ورام الله؛ حيث كان التوافق على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني، أحد هذه التوافقات وقد جاءت هذه الخطوة بعد مرور أكثر من ١٣ عامًا على الانقسام السياسي والجغرافي بين أطراف النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد أن أخفق الطرفان في تطبيق اتفاقيات إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية بدءًا من إعلان مكة ٢٠٠٧، وانتهاءً باتفاق القاهرة ٢٠١٧^(٢).

(*) نشرت هذه الدراسة في: قضايا ونظرات، العدد ٢٢، يوليو ٢٠٢١، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح

عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/iV2K6>

(**) معيد بقسم العلوم السياسية- جامعة حلوان.

(١) صالح النعامي، الانتخابات الفلسطينية ٢٠٢١: السياق والتوقعات، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٩ يناير ٢٠٢١،

تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢١، ص ٢، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/BWxWa>

(٢) عزام شعث، اتفاق إسطنبول بين حركتي فتح وحماس.. دوافعه وأفاقه، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، ٨ أكتوبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي:



ثم عاد الرئيس الفلسطيني عباس بنهاية شهر أبريل من العام الجاري (٢٠٢١)، ليعلن تأجيل الانتخابات التشريعية، بذريعة أن إسرائيل لم توافق على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية. غير أن هذا المبرر واجه رفضاً عارماً في الداخل الفلسطيني ولم يبدُ مقنعاً لكثيرٍ من الفلسطينيين. وقد أعلنت إسرائيل أنها لم تبلغ السلطة الفلسطينية بقرار رفضها لإجراء الانتخابات في القدس، وأن السلطة الفلسطينية لم تتسلم كتاباً خطياً رسمياً من إسرائيل بهذا الرفض، كما أن الاتحاد الأوروبي ذاته الذي توسط بين الجانبين أعلن أنه لم ينقل رفضاً إسرائيلياً واضحاً وصريحاً بإجراء الانتخابات في القدس، بعكس ما تحدث به عباس خلال خطابه الأخير. وعلى الصعيد الإجرائي، ذكر مسؤول في لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية أن "جملة خيارات وبدائل توفرت لإجراء الانتخابات في شرقي القدس، أولها وضع محطات اقتراع في منشآت للأمم المتحدة بالقدس، وثانيها الحصول على موافقات من السفارات الأوروبية في القدس كي تكون مراكز اقتراع للفلسطينيين، وثالثها تسهيل التصويت الإلكتروني للناخبين المقدسيين، لكن السلطة الفلسطينية رفضت كل هذه العروض"^(١).

ثم كانت الأحداث التي اشتعلت في فلسطين في غضون تلك الفترة، والتي سميت بـ"هبة القدس"، والتي شغلت الساحة الفلسطينية الداخلية، ولفتت الأنظار لفترة عن مسألة الانتخابات والمصالحة، وقد ترتب على هذه الهبة تغييرات عديدة على المستوى الداخلي الفلسطيني. نركز في هذه الورقة على تناولها في ضوء عملية المصالحة والانتخابات التي تم تأجيلها.

أولاً- المصالحة والانتخابات الفلسطينية

(أ) دوافع ومسار المصالحة الفلسطينية:

عقب جولات عديدة من المفاوضات بين طرفي الصراع الفلسطيني (فتح وحماس)، كان آخرها جولة اسطنبول التي انتهت ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠، وافقت حركة حماس أخيراً على الذهاب إلى انتخابات تشريعية ورتاسية وللمجلس الوطني بالتوالي والترابط، ودون شرط التزام. وقد جاءت هذه الموافقة، لتعيد إحياء جهود المصالحة، التي توقفت في النصف الثاني من نوفمبر ٢٠٢٠ عقب

<https://2u.pw/gudXR>

(١) عدنان أبو عامر، تأجيل الانتخابات الفلسطينية: الأسباب والتداعيات، مركز كارنيغي، ٧ مايو ٢٠٢١، تاريخ

الاطلاع: ٢٥ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط: <https://cutt.us/6eH2T>



إعلان وزير الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ، عودة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وقد جاءت هذه "المصالحة" أو الرؤية المشتركة التي تم التوصل إليها، مدفوعة بعدة أسباب فرضتها الظروف المحيطة بالسلطة الفلسطينية وتطورات الأوضاع الدولية والإقليمية بشكل عام، ومن هذه الأسباب^(١):

١- إدراك الحركتين للضغوط والمخاطر الخارجية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، والتي بدأت مع الإعلان عن صفقة القرن التي أعدّها وأعلن عنها الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترمب" في ٢٨ يناير ٢٠٢٠، وما تبعها من إجراءات إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية.

٢- الأزمة التي تعصف بالسلطة الفلسطينية في الناحيتين السياسية والمالية بعد أن تعثرت عملية التسوية السياسية مع إسرائيل منذ عام ٢٠١٤، وما تلاها من إعلان الرئيس الفلسطيني في ١٩ مايو ٢٠٢٠ "تحلل السلطة الفلسطينية من جميع الاتفاقيات والتفاهات مع الولايات المتحدة وإسرائيل - بما فيها الأمنية- ردًا على قرار ضم أجزاء من الضفة الغربية"، بالإضافة إلى ما تعانيه السلطة الفلسطينية من أزمة مالية خانقة على خلفية رفضها استلام أموال المقاصة التي تجبها إسرائيل بالنيابة عنها، وعدم قدرتها على الوفاء بدفع رواتب موظفيها كاملة، والإنفاق على القطاعات الخدمية فيها.

٣- الفشل في إدارة الشأن العام في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ أن الحركتين اللتين تديران المنطقتين لم تقدا نموذجًا ناجحًا في إدارة الحكم، ولم تُخففا من واقع الأزمات والضغوط والتدهور الكارثي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لعموم الفلسطينيين في الضفة وغزة، بحيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة إلى نسب غير مسبوقه، لتصل معدلات الفقر إلى ١٤٪ في الضفة الغربية و٥٣٪ في قطاع غزة، ومعدلات البطالة إلى ١٤٪ في الضفة الغربية و٤٦٪ في قطاع غزة، وكان القطاع الأكثر تأثرًا جراء الانقسام الداخلي والحصار الإسرائيلي المشدد عليه منذ ما يزيد عن ١٤ عامًا.

٤- موجة التطبيع التي اجتاحت الأقطار العربية، والتي بدأت بالاتفاق الإماراتي- الإسرائيلي في ١٣ أغسطس ٢٠٢٠ تلتها البحرين ثم السودان ثم لحقهم المغرب.

(١) عزام شعث، اتفاق إسطنبول بين حركتي فتح وحماس .. دوافعه وآفاقه، مرجع سابق.



غير أن السياق الداخلي الفلسطيني والوضع السياسي الذي جاءت فيه هذه المصالحة، لم يكن يُشير إلى نجاحٍ محتمل لهذه المصالحة، وذلك للاعتبارات التالية^(١):

١- استمرار قيادة السلطة الفلسطينية في التأكيد على خطها السياسي نفسه، مما يعني تمسكها بمسار التعاون مع إسرائيل، ومن ثم استحالة فك السلطة عن الاحتلال، أو مواجهة تداعيات المسار الخطيرة على القضية الوطنية من داخل المسار نفسه، فقد صرح الرئيس عباس عدة مرات، سواء في اجتماع القيادة في رام الله أو في مؤتمر الأمناء العاملين، بتمسكه بالمفاوضات، ونبذته لما سماه "الإرهاب" ودعوته لعقد مؤتمر دولي للسلام، مشخصًا المشكلة في القيادتين الأمريكية والإسرائيلية الراهنة، لا في المسار نفسه.

٢- لم تكن خطوة ضم أراضي من الضفة الغربية -الذي اتخذته إسرائيل ومثّل دافعًا للتقارب بين الحركتين- أقل خطورة من سلسلة قرارات إدارة ترامب، المتعلقة بالقدس أو المستوطنات أو اللاجئيين أو الإعلان عن صفقة القرن. وبالرغم من ذلك فإن شيئًا لم يتغير في الواقع من سياسات السلطة، أو يدفع حركة فتح لتطوير أدوات مقاومة شعبية فاعلة، أو يسرّع التقارب بين الحركتين، مما يعزز الرأي القائل بأن ما أبدته حركة فتح من تقارب تجاه حماس، كان مناورة لشراء الوقت إلى حين الانتخابات الأمريكية، ثم النظر في إمكانية تجديد شرعية السلطة الفلسطينية وخطها السياسي بغطاء من حماس نفسها، ودون الوصول بالأخيرة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

٣- لم تأخذ السلطة خطوات جدية لتهيئة الأجواء، ولا حتى أثناء الحوارات، كوقف الاعتقالات والاستدعاءات السياسية، ودفع رواتب نواب حماس، ومخصصات بعض أسراها، ورفع الحظر عن مواقع حماس الإلكترونية، بل واجهت المطالبة بتهيئة الأجواء انتقاداتٍ من عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

(ب) الانتخابات الفلسطينية: الدعوة والتأجيل

ومن ناحية أخرى جاء المشهد الانتخابي داخل فلسطين مُعَبَّرًا عن حالة ضعف وتشرذم عام، وخاصة داخل صفوف السلطة الفلسطينية؛ فمن جانب، تعاني السلطة وحركة فتح من ثلاث أزمات رئيسية^(١):

(١) ساري عرابي، مسارات المصالحة.. جذور الأزمة وبدائل التجربة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يناير

٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٤ يوليو ٢٠٢١، ص ١٤، ١٥، متاح على الرابط: <https://cutt.us/XU2E7>



• أولها أزمة داخلية: تمثل أحدث مؤشراتهما في قرار فصل قيادة حركة فتح لناصر القدوة عضو لجنتها المركزية منذ ٢٠٠٩، وقد جاء القرار في ٢٠٢١/٣/١١ بعد إصرار القدوة على تشكيل قائمة منفصلة عن القائمة الرسمية لفتح، باسم "الملتقى الوطني الديموقراطي"، للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، والتي تضم شخصيات من حركة فتح نفسها وشخصيات وطنية مستقلة. حيث رأت قيادة فتح في سلوكه تمردًا عليها وتشجيعًا لتشرذمها، وإضعافًا لها في اللحظة الحرجة، إذ أن قائمة القدوة تميزت بارتفاع حظوظها في اجتياز نسبة الحسم، والحصول على عدد من المقاعد على حساب القائمة الرسمية لفتح. أما مروان البرغوثي، عضو اللجنة المركزية لفتح، والرمز الفتحاوي الكبير الذي يعاني من الأسر في سجون إسرائيل وبالحكم بخمسة مؤبدات، فقد أعلن عن توجهه النزول في انتخابات الرئاسة الفلسطينية؛ بخلاف موقف قيادة فتح التي ترشح عباس للمنصب؛ في الوقت الذي يحظى فيه البرغوثي بفرص أقوى؛ حيث تصب كافة استطلاعات الرأي طوال السنوات الماضية لصالحه في حالة نزوله انتخابات الرئاسة.

• والأزمة الثانية داخل فتح هي أزمة قيادة متمثلة في محمود عباس، الذي بلغ السادسة والثمانين من عمره، وتمكن من التحكم بجميع السلطات والصلاحيات وإضعاف أي منافسين محتملين. وبات هناك ثمة مخاوف ألا يتمكن قائد فتح الجديد من ملء الفراغ واستيعاب حركة فتح بكافة تشابكاتها وتداخلاتها. بينما يحاول محمد دحلان وبدعم إماراتي أن يعيد موضعة نفسه ليكون المرشح الأقوى لخلافة عباس. كما عكس قيام قيادات في فتح بتشكيل قوائم انتخابية خارج القائمة الرسمية جانبًا من أزمة فتح القيادية.

• والأزمة الثالثة هي أزمة المسار الاستراتيجي، التي تبرز كأزمة كبرى تواجه حركة فتح ليس فقط في خياراتها السياسية، وإنما أيضًا في صلب هويتها ورؤيتها وأهدافها؛ فقد دخلت الحركة منذ المجلس الوطني التاسع عشر في منتصف نوفمبر ١٩٨٨، ثم بشكل أكثر تحديدًا وحسمًا في اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، في مسار التسوية السلمية، مع تحمل أوزار التنازل عن معظم فلسطين التاريخية، وإلغاء أو تعطيل الميثاق الوطني الفلسطيني، وتقزيم منظمة التحرير الفلسطينية، لصالح تشكيل سلطة فلسطينية، فشلت في التحول إلى دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع

(١) محسن محمد صالح، حركة فتح وأزماتها في ظل استحقاقات المرحلة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٣ مارس ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٤ يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط: <https://cutt.us/QEBIw>.



غزة، بينما تمكن العدو من تحويلها مع الزمن إلى أداة وظيفية تخدم أغراض الاحتلال ومتطلباته الأمنية، أكثر مما تخدم تطلعات الشعب الفلسطيني، كما توفر غطاءً لمشاريعه التمهيدية والاستيطانية وقمع قوى المقاومة. وبالتالي قادت الشعب الفلسطيني، من خلال المنظمة والسلطة، إلى مسار مسدود لا يحمل فرص تحقيق الحد الأدنى من البرنامج، الذي دخلت على أساسه مسار التسوية. وفي الوقت نفسه، ما زالت قيادتها تُصر على مسار التسوية كمسار وحيد، وترفض خيار المقاومة المسلحة والانتفاضة. وهو ما قد يجعل فتح عرضة لأن تتجاوزها المرحلة وتتجاوزها حركة التاريخ، إن لم تقم بمراجعة حقيقية لمساراتها.

وفي المقابل، نجد أن "حماس" أيضا تواجه عدّة مشكلات فيما يتعلق بخوضها لهذه الانتخابات، أبرزها^(١):

١- قدرة الاحتلال على التحكم بكامل الضفة الغربية. بما في ذلك هيمنته على مجال السلطة الفلسطينية، ومن ثم وفي تكرار لتجربة ٢٠٠٦، قد يتجه الاحتلال لاعتقال جميع النواب - أو أكثرهم- الممثلين للخط السياسي لحركة حماس، مما يخلي ساحة الضفة الغربية من أي منافس لفتح.

٢- لم يتغير شيء منذ انتخابات ٢٠٠٦، من حيث ابتزاز المنظومتين الإقليمية والدولية لحركة حماس، لحملها على القبول بشروط دمجها في النظام السياسي الفلسطيني، أو أن يدور الانقسام مجددًا في حلقة مفرغة على أرضية أسلو.

٣- كما أن حماس ليست في أحسن أحوالها أيضًا، فجهازها التنظيمي مفكك في الضفة، وهو أمر سينعكس على قدرتها على إدارة كفاء للعملية الانتخابية.

في النهاية، قدمت ست وثلاثون قائمة انتخابية أوراق ترشيحها إلى اللجنة المستقلة للانتخابات؛ حيث كانت حركة فتح "الرسمية" آخر من قدم مرشحيه في الساعة الأخيرة قبيل إغلاق باب التسجيل. وثمة أكثر من عشرين قائمة قدمت نفسها كقوائم مستقلة غير حزبية. وربما عكس ذلك جانبًا من الحيوية في البيئة السياسية الفلسطينية؛ غير أنه يعكس في الوقت نفسه حالة من عدم الثقة والإحباط لدى قطاع لا يستهان به من المستقلين تجاه الفصائل الفلسطينية وأدائها، كما يعكس حالة من "التشرذم" لدى المستقلين أنفسهم؛ حيث لم تنجح معظم قوائمهم في تكوين

(١) ساري عرابي، مسارات المصالحة.. جذور الأزمة وبدائل التجربة، مرجع سابق، ص ١٨، ١٩.



أسس صلبة، تُمكنهم على الأقل من تجاوز نسبة الحسم التي تسمح بدخول أعضاء منهم في المجلس التشريعي^(١).

وهكذا، وفي ظل هذا الوضع المأزوم في الداخل الفلسطيني، والسلطة المهترئة المتكلسة بقيادة محمود عباس، كان القرار الذي اتخذته عباس في ٢٩ ابريل ٢٠٢١ بتأجيل الانتخابات قرارًا متوقعًا، يعكس أزمة الداخل الفلسطيني وتشرذم أطرافه. كما تُظهر قراءة المشهد الداخلي الفلسطيني تهاافت الادعاء الذي أعلنه عباس حول سبب تأجيل الانتخابات، والقائل بأن التأجيل جاء بسبب أن إسرائيل لم توافق على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية. والواقع أنه كانت هناك دوافع أخرى خلف قرار التأجيل، يمكن استقراءها في ضوء المعطيات التالية^(٢):

١- حالة التشطي وانقسام حركة فتح إلى ثلاث قوائم؛ أولها تابعة لعباس المسماة "العاصفة"، وثانيها تابعة لمروان البرغوثي المسماة "الحرية"، وثالثها تابعة لمحمد دحلان المسماة "المستقبل"؛ فالبرغوثي ودحلان خصمان لدودان لعباس، وينتظران موعد الاستحقاق الدستوري لإجراء الانتخابات للإطاحة به.

٢- زيادة فرص حماس بتحقيق انتصار كاسح في ضوء استطلاعات الرأي التي منحها تفوقًا واضحًا أمام قوائم فتح المنقسمة والمبعثرة، ما دفع عباس لاتخاذ قرار نهائي بالتأجيل، خشية تكرار ذات الانتكاسة التي حصلت في انتخابات ٢٠٠٦، حين فازت حماس ب٧٦ من أصل ١٣٢ مقعدا في المجلس التشريعي، لاسيما أن حماس قامت بتحضيرات انتخابية مكثفة في الفترة السابقة على الانتخابات، سواء من خلال قائمتها الموحدة، أو من خلال اختيار مرشحين من الكفاءات العلمية والأكاديمية المشهود لها، إضافة إلى تلميحها لإمكانية إبرام تحالفات انتخابية مع قوائم أخرى.

٣- إضافة للأسباب الفلسطينية الداخلية، برزت تدخلات عربية وإقليمية ساهمت بدورها في تأجيل الانتخابات، فقد زار مقر الرئاسة الفلسطينية في الأشهر الماضية رئيسا جهاز المخابرات المصرية عباس كامل، والأردنية أحمد حسني، والتقى عباس في أواسط يناير، في محاولة لثنيه عن الاستمرار بإجراء الانتخابات، خشية منهما من فوز محقق لحماس، ما سيترك تبعاته على

(١) محسن محمد صالح، خريطة انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٣ أبريل ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٤ يوليو ٢٠٢١، متاح على الرابط: <https://cutt.us/RZr5M>.

(٢) عدنان أبو عامر، تأجيل الانتخابات الفلسطينية: الأسباب والتداعيات، مرجع سابق.



أوضاع مصر والأردن الداخلية. ومن جهتها، أوفدت الحكومة الإسرائيلية في مارس ٢٠٢١ نداف أرغمان رئيس جهاز الأمن العام- الشاباك- للقاء عباس في رام الله، في محاولة أخيرة لإقناعه بالتراجع عن الانتخابات، في ظل المعطيات الأمنية المتوفرة لدى إسرائيل، التي تفيد بأن حماس ستحقق فوزًا كبيرًا، وأن فتح ستعود بخسارة مدوية في ظل انقساماتها المتلاحقة. إضافة إلى ذلك، هدّدت إسرائيل السلطة الفلسطينية أكثر من مرة بأن فوز حماس في الانتخابات القادمة سيعني مقاطعتها، ووقف تحويل الأموال إليها، وتجميد التنسيق الأمني معها، ما اعتبر رسالة تحذير إسرائيلية شديدة اللهجة للسلطة الفلسطينية، التي ترى نفسها مرتبطة بحبل سري مع إسرائيل: أمنياً ومالياً.

وهذا يتّضح الدافع الحقيقي خلف قرار التأجيل، الذي أحدث هزة في الداخل الفلسطيني وشكك في مصداقية السلطة الفلسطينية في رغبة الوصول إلى مصالحة حقيقية وإنهاء فعلي للانقسام الفلسطيني. وقد لاقت السلطة الفلسطينية انتقادات حادة من حماس و١٥ قائمة انتخابية فلسطينية، وأكدوا جميعهم رفضهم لقرار التأجيل، واتفقوا على تشكيل لجنة قانونية للقوائم والتشاور مع المجتمع المدني والشخصيات الوطنية الفاعلة، للتمسك بإجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة^(١). حتى كانت أحداث هبة القدس والتي شغلت الداخل الفلسطيني قليلا عن مسألة الانتخابات.

ثانياً- العدوان الإسرائيلي ومقاومته من منظور الداخل الفلسطيني

(أ) هبة القدس: الأسباب والدوافع

شهدت فلسطين هبة شعبية شاملة بدأت بوادرها منتصف شهر أبريل من العام الجاري، مع وضع سلطات الاحتلال حواجز حديدية في ساحة باب العامود المؤدية إلى البلدة القديمة في القدس والمسجد الأقصى في الأيام الأولى من شهر رمضان. واشتدت مع دعوات المستوطنين المتطرفين لاقتحام المسجد الأقصى في شهر مايو، بمناسبة احتفالاتهم بذكرى احتلال القدس الشرقية، ومساعي سلطات الاحتلال تنفيذ مخطط لإخلاء عائلات فلسطينية قسراً من منازلها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية وإحلال مستوطنين مكانهم. وتوسعت مع اقتحام جنود إسرائيليين للمسجد الأقصى والاعتداء بالضرب على المصلين فيه. ثم شهدت القدس في العشر

(١) عنتر فرحات، "حماس" و١٥ قائمة فلسطينية ترفض تأجيل الانتخابات، المصري اليوم، ٢٨ أبريل ٢٠٢١،

تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط: <https://bit.ly/3yw4KIH>



الأواخر من شهر رمضان الماضي، مواجهات شديدة بين الفلسطينيين من جهة وقوات الشرطة الإسرائيلية -وأحياناً بمشاركة التنظيمات اليهودية المتطرفة- من جهة أخرى، وهي المواجهات التي اصطلح الفلسطينيون على تسميتها "هبة القدس".

وقد تفجرت هذه المواجهات إثر ثلاثة تطورات رئيسة^(١):

- أولها: صدور قرارات قضائية إسرائيلية قضت بإخلاء ١٢ منزلاً فلسطينياً في حي "الشيخ جراح"، الذي يعد أحد أحياء القدس الشرقية، من قاطنيها وتسليمها للسكان اليهود.
 - وثانيها: إغلاق شرطة الاحتلال مدرجات حي "رأس العامود"، التي تعد من المعالم الوطنية الفلسطينية المهمة في القدس، والتي تمثل محطة يلتقي عندها الفلسطينيون المتجهون إلى الأقصى.
 - وثالثها: السماح للجماعات اليهودية المتطرفة بتنظيم مسيرات استفزازية في الأحياء الفلسطينية من المدينة، واقتحام شرطة الاحتلال المسجد الأقصى.
- ويأتي هذا التحرك الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في إطار ما يُسمى بمخطط "القدس الكبرى"، وهو مخطط كانت قد وضعته الحكومة الإسرائيلية بالتعاون مع بلدية الاحتلال في المدينة في ٢٠١٨، بعد إعلان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وقراره نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى المدينة. ويرمي مخطط "القدس الكبرى" إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة^(٢): أولاً: توسيع السيطرة اليهودية على الحيز الجغرافي في تخوم القدس لتكريس فصل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية عبر بناء طوق من المستوطنات يلف المدينة من الشمال والشرق والجنوب. ثانياً: الحفاظ على تفوق ديمغرافي لليهود؛ بحيث لا تقل نسبة تمثيلهم عن ٧٢٪ من إجمالي سكان المدينة مقابل ٢٨٪ للفلسطينيين. ثالثاً: تفتيت الوجود الفلسطيني في المدينة عبر إيجاد جيوب استيطانية يهودية في قلب الأحياء الفلسطينية داخل القدس الشرقية.

ويفسر السعي لتحقيق الهدف الثالث تحديداً قرار إخلاء بيوت الفلسطينيين في حي "الشيخ

(١) مركز الجزيرة للدراسات، هبة القدس: الصراع على معادلة ردع جديد، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ مايو

٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مايو ٢٠٢١، ص ٢، متاح على الرابط: <https://bit.ly/36jyYwk>

(٢) المرجع السابق، ص ٣.



جراح"، مع العلم بأن الجمعيات الاستيطانية رفعت دعاوى مماثلة للسيطرة على منازل في الأحياء الفلسطينية الأخرى في القدس الشرقية، والتي تشمل: البلدة القديمة، وسلوان، والطور، ورأس العامود، وبيت حنين. لأن تكوين جيوب استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية المقدسية يمكن إسرائيل من قطع التواصل الديمغرافي والجغرافي الفلسطيني وتفتيته؛ وهي تفترض أن استقرار هذه الجيوب سيردع الفلسطينيين عن مواصلة البقاء في هذه الأحياء؛ ما سيساعد سلطات الاحتلال على استكمال مخطط تهويد المدينة.

إن التصعيد الشعبي ضد الاحتلال الإسرائيلي ليس جديدًا، بل هو تصعيد متجدد ومستمر منذ سنين؛ حيث يمكن ملاحظة أن الأوضاع السكانية للفلسطينيين في القدس أصبحت في العقدين الأخيرين تميل إلى التصعيد الشعبي على شكل هبات جماهيرية تحدث على فترات تتراوح ما بين سنة ونصف إلى سنتين تقريبًا بين الهبة والأخرى. بدأ ذلك فعليًا منذ هبة الفتى محمد أبو خضير (الذي قُتل تعذيبًا على أيدي مستوطنين) عام ٢٠١٤، لتتصاعد في انتفاضة السكاكين بالقدس عام ٢٠١٥، ثم هبة باب الأسباط والبوابات الإلكترونية عام ٢٠١٧، ثم هبة باب الرحمة عام ٢٠١٩، لتصل أخيرًا إلى هبة باب العامود وأحداث ٢٨ رمضان عام ٢٠٢١، وعند دراسة هذا النمط في الحراك الشعبي في القدس فإنه يلاحظ أنه بدأ فعليًا يأخذ هذا الشكل المتتالي بعد ضرب عملية "الرباط" التي كانت ترعاها عدة مؤسسات تابعة للحركة الإسلامية الشمالية داخل الخط الأخضر* عام ٢٠١٤، حيث تم إغلاق هذه المؤسسات؛ ما جعل المسجد مكشوفًا ونقل المسؤولية في الدفاع عنه والتعامل مع الإجراءات الإسرائيلية للأفراد والمجتمع المقدسي مباشرة^(١).

(ب) سمات هبة القدس الأخيرة:

رغم أن النضال الفلسطيني في القدس مستمر من قديم، إلا أن هذه الهبة الأخيرة كانت مختلفة عن سابقتها، بما امتازت به من سمات مغايرة، أهمها:

أولاً: بروز المقاومة الشعبية العفوية على نضال المقدسيين بعيدًا عن العمل الحزبي والفصائلي

* الخط الأخضر بفلسطين، هو لفظ يطلق على الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وقد حددته الأمم المتحدة بعد هدنة عام ١٩٤٩ التي أعقبت الحرب التي خاضها العرب مع إسرائيل عام ١٩٤٨.

(١) عبدالله معروف عمر، هبة المقدسيين والصراع على القدس ومآلاته، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠ مايو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢١، ص ٧، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3jRNdAc>



المنظم، فبعد حراك عفوي شبابي غير منظم، أجبر المقدسيون الشرطة الإسرائيلية على إزالة الحواجز الحديدية من ساحة باب العمود في ٢٥ أبريل ٢٠٢١، بعد أسبوعين على نصحها. كما دفع نضال المقدسيين بمشاركة شباب وطلاب جامعيين من أراضي ٤٨ المحكمة العليا الإسرائيلية في مايو ٢٠٢١ على تأجيل البت في ملف طرد عائلات فلسطينية من منازلهم بحي الشيخ جراح، بعد طلب قدمه المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفيخاي مندلبليت، جاء عقب مظاهرات يومية طالبت بإنقاذ الحي من التهجير القسري والتطهير العرقي لسكانه. كما قدم المقدسيون والمتضامنون معهم -مستفيدين من تراكم خبرة نضالية في السنوات الخمس الأخيرة- أشكالاً متنوعة من المقاومة الشعبية ضد سلطات الاحتلال؛ ففضلاً عن المظاهرات اليومية، كثفوا من استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لإيصال صوتهم إلى العالم وتشجيع الفلسطينيين على القدوم إلى القدس، وتكثيف تفاعل عدد من المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي في العالم لكتابة منشورات ونشر صور وتسجيلات مصورة عن جرائم الاحتلال في القدس. كما تعززت أشكال التضامن والتكافل الاجتماعي في القدس، بإقامة الصلوات وتناول الإفطار الجماعي في شهر رمضان، وتعزز أيضاً تفاعل المقدسيين مع حضور فلسطينيي الداخل إلى القدس، ولا سيما عندما قامت سلطات الاحتلال بمنع المصلين القادمين من الداخل من الوصول إلى القدس، وإنزالهم من حافلاتهم، فقام المقدسيون بنقلهم بسياراتهم إلى القدس^(١).

ثانياً: اشتراك الفلسطينيين في مناطق ٤٨ (أو فلسطينيو الداخل) في هذه الهبة على نحو واسع، وقد أشعل العنف الذي واجهه به المستوطنون تلك الاحتجاجات بدعم من الشرطة الإسرائيلية، انتفاضة شاملة في جل مدن الداخل وخاصة عقب استشهاد موسى حسونة في مدينة اللد بعد إطلاق مستوطن متطرف يهودي النار عليه في يوم ١٠ مايو، وقد انطلقت مظاهرات حاشدة في مدن وبلدات عربية داخل إسرائيل رُفعت فيها أعلام فلسطينية نددت بالعدوان الإسرائيلي على القدس وغزة. وعلى إثر ذلك، عمدت إسرائيل سريعاً إلى محاولة إحباط تلك الانتفاضة، واتبعت في ذلك عدة وسائل، منها^(٢):

(١) وحدة الدراسات السياسية، الهبة الشعبية الفلسطينية: خلفياتها وأسبابها وسماتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٨ مايو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢١، ص ٣، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2T1hSh>

(٢) أنطوان شلحت، الهبة الشعبية لفلسطينيي الداخل (٢٠٢١) في مواجهة القمع والدمج الإسرائيلي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ مايو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢١، ص ٥-٦، متاح على الرابط:



١- وسم الهبة بالإرهاب: حيث وسم الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي في معظمه الهبة الفلسطينية في الداخل بالإرهاب معتبرًا أنها جاءت بمبادرة من حركة حماس والحركة الإسلامية المحظورة.

٢- تحشيد العصابات: فخلال الهبة، وتحديدًا في المدن الساحلية واللد والرملة، تم تحشيد عصابات يهودية مسلحة ومنظمة أغلب أفرادها جاؤوا من مستوطنات الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ وبعضهم من المدارس التوراتية المتطرفة التي استوطنت في المدن المختلطة وقامت بالاعتداء على العرب ومهاجمتهم في الشوارع وبث الرعب في قلوب العرب في هذه المدن. وتُظهر الكثير من الفيديوهات تواطؤ الشرطة مع هذه العصابات وحتى حمايتها؛ حيث كان أفرادها يلقون الحجارة ويحملون السلاح تحت سمع وبصر الشرطة التي لم تفعل شيئًا لمنعهم وصددهم، بل وكانت تعندي وتعتقل العرب الذين يدافعون عن أنفسهم منها.

٣- توسيع صلاحيات الشرطة وإدخال حرس الحدود: حيث أقرت الحكومة الإسرائيلية توسيع صلاحيات الشرطة بحيث تستطيع فرض إغلاق مداخل البلدات وفرض حظر تجول على مناطق. وبالفعل قامت الشرطة مثلًا بإغلاق بلدة "الجديدة-المكر" في الجليل بالكتل الإسمنتية ووضعت حواجز داخل البلدة علاوة على وضع حواجز في بلدات أخرى، كما منعت العرب من خارج عكا من الدخول إلى البلدة القديمة في المدينة خلال أيام عيد الفطر. علاوة على ذلك، أدخلت الحكومة وحدات حرس الحدود التي تعمل في الضفة الغربية إلى البلدات العربية لقمع المظاهرات والاحتجاجات؛ حيث تتميز هذه الوحدات بعنفها وإهانتها للناس في هذه البلدات.

٤- حملة اعتقالات غير مسبوقة: من أجل قمع الاحتجاج ومعاينة الشباب، أقدمت الشرطة بالشراكة مع جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) على تنفيذ حملة اعتقالات واسعة في كل البلدات العربية، وصلت إلى أكثر من ألف معتقل. كما قدمت خلال الأسبوع الأول ٢٠٠ لائحة اتهام ضد عرب من دون تقديم أي لائحة اتهام ضد يهودي واحد. كما اعتقلت الشرطة قيادات عربية أبرزها الشيخ كمال الخطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية المحظورة، ومددت اعتقاله بتهمة التحريض على العنف.

إن هبة فلسطيني الداخل جاءت لتؤكد أنهم جزء من الوطنية الفلسطينية، وأن جهود الدمج والأسرلة الإسرائيلية لم تنجح في حذف هويتهم، وبقدر ما أظهره في هذه الهبة من التزام عميق



وقوي بقضايهم الوطنية وأن قضية فلسطين واحدة، فإن إسرائيل ستضعف من جهودها، بالترغيب والترهيب، وستعيد النظر في أساليبها، لإخضاع أو دمج فلسطيني الداخل، وبالتالي لن تكون هبّتهم هذه هي الأخيرة، كما لم تكن الأولى.

ثالثاً: خرجت مظاهرات محدودة في الضفة الغربية منذ تصاعد وتيرة الهبة الشعبية في ٩ مايو بادر إليها شباب غير محسوب على القوى والفصائل الفلسطينية، وانضمت إليها فصائل من ضمنها حركة فتح، لكن هذه المظاهرات اتسعت وانتشرت بكثافة بعد صلاة الجمعة في ١٤ مايو، لتشمل مختلف أرجاء مدن الضفة، منها الخليل ورام الله والبيره وبيت لحم وسلفيت وقلقيلية وطولكرم وأريحا ونابلس، سقط خلالها ١١ شهيداً وعشرات الجرحى. وارتفع العدد إلى قرابة ٥٠ شهيداً، وهو ما عدّ تصعيداً عسكرياً إسرائيلياً لمنع الضفة الغربية من المشاركة بكثافة في الهبة الشعبية، مخافة تحولها إلى انتفاضة جديدة، كما حدث عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من مسارعة بعض القوى والفصائل إلى الدعوة إلى "النفير العام" في مختلف محافظات الوطن، بما فيها الضفة الغربية، ظلت استجابة جيل الشباب في الضفة الغربية تؤكد على عفويتها غير المقيدة بالأطر السياسية، ولا سيما أن شريحة كبيرة منهم تشعر بخيبة أمل من سلوك السلطة والقوى والفصائل الفلسطينية، بسبب تراكمات عدة، آخرها تأجيل الرئيس الفلسطيني محمود عباس الانتخابات الفلسطينية في ٢٩ أبريل الماضي^(١).

(ج) العدوان الإسرائيلي على غزة ومعركة سيف القدس:

قررت حركة حماس في غزة أن تتفاعل مع ما يجري في القدس، بحيث يكون ثمة ردع فلسطيني ما ضد إجراءات الاحتلال فيها، ولا سيما أن هناك تجاهلاً دولياً للقدس منذ نقل السفارة الأمريكية إليها، وعجزاً فلسطينياً رسمياً عن فعل أي شيء. وفي غياب إطار وطني شامل يجمع القوى الفلسطينية الرئيسية، جاء قرار حركة حماس منفرداً. وقد تفاعلت فصائل المقاومة في غزة مع هبة القدس بإطلاقها عملية "سيف القدس" التي أظهرت تطور قدراتها النوعية في صناعة صواريخ محلية اخترقت القبة الحديدية الإسرائيلية ووصلت إلى مناطق مختلفة داخل إسرائيل.

استغلّت إسرائيل رد فعل المقاومة على انتهاكاتها في القدس، لتشن عدواناً شنيعاً على قطاع غزة، تلاقت فيه جملة أهداف سياسية وعسكرية وحزبية إسرائيلية في آن واحد، لعل أهمها ما

(١) وحدة الدراسات السياسية، الهبة الشعبية الفلسطينية: خلفياتها وأسبابها وسماتها، مرجع سابق، ص ٥.



يلي^(١):

١- سعي آلة الحرب الإسرائيلية-ممثلة بالجيش- إلى تحقيق هدف مفاده تكليف حماس ثمنًا باهظًا لأنهم تجرأت وقصفت في وضح النهار مدينة القدس المحتلة، ولها ما لها من رمزية لدى كافة اليهود والإسرائيليين بلا استثناء، وبثت مشاعر الذعر والرعب التي عاشها المستوطنون على مرأى ومسمع من كل العالم.

٢- مثل العدوان فرصة أخيرة لتنتياهو، الذي كان يصارع الرمق الأخير للبقاء رئيسًا للوزراء (تمت الإطاحة به من السلطة عقب فوز نفتالي بينيت بتصويت الكنيست يوم الأحد ١٣ يونيو لتشكل حكومة جديدة)؛ حيث أمل نتنياهو في استغلال الحرب على غزة لتشكيل حكومة طوارئ لمواجهة هذا التهديد، قد تمتد ستة أشهر، وبعدها يتم الدعوة لانتخابات مبكرة.

٣- برز هدف ذو طابع استراتيجي هذه المرة، يتعلق بكسر حالة الإجماع الفلسطيني خلف المقاومة، مما استرعى قلق المؤسسة الإسرائيلية، التي رأت قدرة المقاومة الفلسطينية على إنشاء محور غزة- القدس، من خلال استنفارها واستعدادها لخوض مواجهة عسكرية عنيفة من أجل المدينة المقدسة، بل إن انضمام فلسطيني الداخل شكّل مفاجأة من العيار الثقيل لإسرائيل، لأنها استفاقت على كابوس مفاده أن هؤلاء فلسطينيون عرب أقحاح وليسوا إسرائيليون ولن يكونوا.

وبعد معركة شديدة استمرت أحد عشر يومًا وافق الإسرائيليون يوم ٢١ مايو على وقف إطلاق النار دون أن ينجحوا في تحقيق هدف الحرب الذي أعلنوا عنه*. صحيح أن الإسرائيليين أوقفوا دمارًا هائلًا بقطاع غزة وأهله، ولكن خسائر قوى المقاومة، سواء على صعيد المنشآت أو الأفراد أو المقدرات العسكرية، كانت محدودة. وبأخذ تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية بالاعتبار، التي تقول: إن جناح حماس العسكري دخل المواجهة وهو يملك ١٢ ألف صاروخ، فلا بد أن حماس لم تستهلك حتى ثلث مخزونها من الصواريخ طوال أيام المواجهة، لأن تنظيمات المقاومة الفلسطينية

(١) عدنان أبو عامر، قراءة إسرائيلية في معركة سيف القدس والعدوان على غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يونيو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٠ يونيو ٢٠٢١، ص ٧-١٠، متاح على الرابط: <https://2u.pw/pfEld>
* تمثلت الأهداف التي أعلنتها إسرائيل من حربها على غزة في الآتي: وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل- ردع الفصائل الفلسطينية في غزة بما يحقق هدوءًا طويل الأمد- تدمير منصات إطلاق الصواريخ في غزة وخاصة الصواريخ طويلة الأمد- تقليص نفوذ حماس وقوتها السياسية في الساحة الفلسطينية- تحقيق هذه الأهداف دون الإضرار بصورة أو سمعة إسرائيل في الساحة الدولية.



ظلت قادرة على إطلاق ما بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ صاروخ يوميًا حتى نهاية المواجهة، فذلك يعني أن الإسرائيليين لم ينجحوا في تدمير أي عدد ملموس من منصات إطلاق الصواريخ^(١).

كما دلت المواجهة في معركة سيف القدس على أن قدرة المقاومة من الناحية العسكرية تحسنت بقدر واضح وبشهادة الطرف الإسرائيلي، وإن كان ذلك لا ينفي أن ثمن المواجهة ليس هينًا، لكن متابعة الإعلام الصهيوني تدل بشكل واضح على نوع من "الإنهك النفسي" للمجتمع الإسرائيلي الذي يشعر بأنه يعرف اشتباكًا يوميًا هنا وهناك منذ أكثر من ٥٤ عامًا. وفي مقارنة لأداء المقاومة القتالي في هذه المواجهة قياسًا بالمواجهات السابقة خصوصًا أعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، أشار المعهد القومي الإسرائيلي للدراسات الأمنية التابع لجامعة تل أبيب إلى ما يلي: ١- التحسن في المستوى التقني للصواريخ الفلسطينية في هذه الجولة. ٢- تحسن في مستوى دقة إصابة الهدف. ٣- تأثيرها في حجم الخسائر أصبح أعلى. ٤- التحسن في مستوى القيادة والسيطرة لدى التنظيمات الفلسطينية. ٥- تحسن واضح في مستوى التنسيق بين حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي. ٦- كان عدد الصواريخ في "الرشقة الواحدة" خلال تلك المعركة أعلى منه في المرات السابقة، وذلك بهدف إرباك عمل القبة الحديدية^(٢).

وهكذا يظهر أنه في مقابل الموقف المتخاذل للسلطة الفلسطينية التي اكتفت بالتنديد الصوتي بالعدوان الإسرائيلي، بل وشاركت في اعتقال المتظاهرين في الضفة، قدمت قوى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، لاسيما حركة حماس، نفسها باعتبارها المدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني كله، وليس في القطاع وحسب. كما عززت حماس من شرعيتها كقوة وطنية، تتحدث باسم عموم الشعب، وتشارك الشعب همومه، وتملك الوسائل الفعالة للدفاع عن حقوقه. وتجلى ذلك في هتافات آلاف المصلين في المسجد الأقصى بصراخهم في كل ليلة بصوت جهوري "ياقسام يا حبيب... اضرب اضرب تل أبيب"، وهم يلوحون بأعلام الحركة، وصور قادتها. والمؤكد أن هذا التطور في وضع معسكر المقاومة الفلسطيني لن يترك أثره على توازنات الساحة الفلسطينية وحسب، ولكن أيضًا على نمط تعامل القوى الإقليمية والدولية مع المقاومة.

(١) مركز الجزيرة للدراسات، حرب غزة الرابعة: فشل إسرائيلي وتصدر فلسطيني، ٢٥ مايو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع:

٣٠ مايو ٢٠٢١، ص ٣، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3jT93U2>

(٢) د. وليد عبدالحى، الآفاق المستقبلية لمعركة "سيف القدس"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،

مايو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١ يونيو ٢٠٢١، ص ٩، متاح على الرابط: <https://2u.pw/nikay>



خاتمة:

أسفرت هبة القدس الأخيرة وما تبعها من شن الحرب الصهيونية على قطاع غزة والتحاق فلسطيني الداخل بإخوانهم في مواجهة الاحتلال عن عدد من الإنجازات الاستراتيجية التي ستؤثر بشكل كبير على بيئة الصراع مع الصهاينة. فقد أعادت الاعتبار للقضية الوطنية الفلسطينية وفرضتها مجددًا على بؤرة الاهتمام الإقليمي والدولي؛ كما دلت هذه الهبة على أن التحولات التي طرأت على علاقات بعض الدول العربية بالكيان الصهيوني من خلال مسار التطبيع لا يمكن أن تغطي على هذه القضية الأصيلة.

دلت هذه الهبة على دور القدس والمسجد الأقصى كموجد للشعب الفلسطيني والأمة بأكملها؛ فانتصارًا للقدس، هبت الضفة الغربية وانطلقت صواريخ غزة، والتحم فلسطينيو الداخل في معركة بطولية ضد المحتل، مع العلم أن انضمام فلسطيني الداخل إلى دائرة الصراع على هذا النحو يعد أحد أهم التحولات التي طرأت على مسار الصراع مع الاحتلال، على اعتبار أن هؤلاء الفلسطينيين يعيشون في حالة احتكاك مباشر مع الصهاينة؛ ما يجعل انخراطهم في المواجهات وصفة لإشاعة الفوضى في هذا الكيان لدرجة فقدانه السيطرة على ضبط الأمور، كما حدث في بعض مواطن المواجهة التي شملت الجليل، والمثلث، وصحراء النقب المحتل. ومن ناحية ثانية، فقد تجلّى تفاعل الأمة مع هذه الهبة في تظاهر الأردنيين واللبنانيين على الحدود، ومحاولتهم اقتحامها وانطلاق المظاهرات في جميع أرجاء العالمين العربي والإسلامي، وصياغة مبادرات التضامن على أوسع نطاق مع الشعب الفلسطيني.

كما عزت هبة القدس والحرب على غزة الأطراف الفلسطينية والعربية التي تشبثت بخيار التسويات والتطبيع مع الاحتلال؛ فعلى الصعيد الفلسطيني مسّت هذه الهبة بمكانة السلطة الفلسطينية وقيادتها؛ التي باتت غير ذات صلة بما يجري، لاسيما في ظل مواصلتها التعاون الأمني مع الاحتلال، وهو ما يفسر الدعوات لإسقاط هذه السلطة وتشكيل قيادة موحدة للشعب الفلسطيني. وفي الوقت ذاته أخرجت الاعتداءات الصهيونية التي قادت إلى اندلاع هبة القدس وحرب غزة نظم الحكم العربية التي طبّعت مع إسرائيل؛ حيث إن ما أقدم عليه الصهاينة تعارض بشكل جذري مع السردية التي تبنتها هذه الأنظمة من أن التطبيع يخدم الفلسطينيين.

وأخيرًا فإنه يمكن التنبؤ وفقًا لهذا التطورات، أنه إذا أقيمت الانتخابات الفلسطينية التي تم تأجيلها، فإن حركة حماس ستفوز في الانتخابات البرلمانية، وأن المرشح الذي ستدعمه سيحقق الفوز في الانتخابات الرئاسية.



«سيف القدس» تهزم «حارس الأسوار»؟

الجديد والهُنْتَظَر بعد مواجهة فلسطين للعدو مايو ٢٠٢١(*)

مدحت ماهر(*)

كثيرون لا يعرفون من أين أتت هذه الحرب والانتفاضة الأخيرة، وأكثرنا لا يعرف إلى أين ستمضي؟ وماذا بعدها. لماذا لا نعرف؟ لأن القضية أضحت مملولة وتراجع بلا جديد منذ أواسل ١٩٩٣، والأحداث الكبرى قد تتولد من حادث صغير لكن وراءه حالة كبرى. إن قرار محكمة صهيونية في سبتمبر ٢٠٢٠ بإخلاء أربع عائلات فلسطينية من حي الشيخ جراح بالقدس (عائلات إسكافي والكرد والجاعوني والقاسم)، ثم قرار آخر في أكتوبر التالي بإخلاء ثلاث عائلات أخرى (حماد والدجاني وداوودي)، ثم تحويله لقرار نهائي في فبراير ٢٠٢١ بإخلاء المجموعة الأولى من العائلات بتاريخ ٢ مايو وإخلاء المجموعة الثانية في الأول من أغسطس المقبل^(١). لم يكن لأحد أن يتنبه إليه أو يكتثر به؛ لاعتياد مئات الأحداث أمثاله، ولأن ما هو أسوأ منه يجري كل يوم.

لقد كان المراقبون والمعنيون بالقدس وفلسطين يتابعون قصة أخرى تتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية لإعادة ترتيب البيت المنقسم؛ وكانت العقبة ماثلة في كيف تُجرى في القدس، في ظل رفض الكيان الصهيوني كما أبلغ السلطة حتى الأسبوع الأخير من أبريل؛ ما حدا بالسلطة الفلسطينية إلى الإعلان عن احتمالات تأجيل الانتخابات^(٢). فهل أجمت إسرائيل

(*) نشرت هذه الدراسة في: قضايا ونظرات، العدد ٢٢، يوليو ٢٠٢١، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح

عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/iV2K6>

(*) باحث دكتوراة في العلوم السياسية، والمدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) عهد فاضل، "الشيخ جراح".. قصة الحي الفلسطيني الذي شغل العالم، العربية.نت، نشر في: ١٠ مايو ٢٠٢١:

متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/hq0gl>

وانظر: محمد وتد، الشيخ جراح.. القصة الكاملة لحي فلسطيني يحارب التهويد والاستيطان، الجزيرة، ٣١ مايو

٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3yIs0Tp>

وانظر: تسلسل زمني.. من الاعتداء على الأقصى والشيخ جراح إلى العدوان على غزة واحتفال المقاومة بـ"النصر"،

الجزيرة، ٢١ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3hyXxKR>

(٢) عبير ياسين، تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية: تداعيات وتحديات، مركز الأهرام للدراسات

السياسية والاستراتيجية، ٤ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3dMmP7b>



قضية الإخلاء للإجهاز على فكرة انتخابات في القدس تستعيد أنها عاصمة فلسطين لا إسرائيل؟ أم كان الفلسطينيون يضغطون بهذه الورقة لحلحلة وضعية القضية المتجمدة في ظل مُضَيّ تطبيع عربي متزايد عُرف بصفقة القرن؟ أم تعمّدت المقاومة استغلال الموقف لفك الحصار المنصوب حولها وحول القضية لتصفيتها؟ أم هل انزلق الطرفان إلى الصراع؟ أيًا كانت الإجابة التي يسفر عنها البحث، فإن السؤال الأهم بعد ذلك هو: كيف أدار كل من الطرفين -ومن حولهما من أطراف إقليمية ودولية- الصراع؟ وما الجديد في ذلك بالنظر على الأقل إلى صراع ٢٠١٤؟ بناء على ذلك: ماذا ننتظر في الأشهر القريبة عقب انتهاء العدوان المسلح وسكون المقاومة؟

بداية المواجهة:

من يراجع الأسبوع السابق على اندلاع المعركة يرى أنه أمام محاولة صهيونية لتنفيذ قرار باغ يواجهه رفض ومقاومة من الأهالي، ومع تضامن إخوانهم معهم تطورت الأحداث تطورا ذا دلالة. ففي السادس من مايو الماضي نظم فلسطينيون وقفة تضامنية مع أهالي الشيخ جراح (من أحياء القدس)، فواجهتهم قوات الصهاينة بالقمع والاعتقال. وافق اليوم التالي الجمعة الأخيرة من شهر رمضان فأدى نحو سبعين ألف فلسطيني صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، تحت تضييقات قصوى من قوات الاحتلال (يتسع المسجد لمائتي ألف)، ووقعت مواجهات بين فلسطينيين ومن يسمون بـ(مستوطنين) صهاينة محميين من قوات الاحتلال أرادوا فض الوقفة التضامنية، ثم اقتحمت شرطة الاحتلال المسجد عشاءً واعتدت على المصلين وأصابت فوق المائتين في المسجد وعند باب العمود وحي الشيخ جراح. يومها ذكرت شرطة الاحتلال أن سبعة عشر من جنودها أصيبوا. استمرت المواجهات يومي ٨ و ٩ مايو بوتيرة أقل، وأغلق الاحتلال الحيّ وحال دون دخول أحد غير ساكنيه. وعقب ليلة السابع والعشرين من رمضان وفي صباح اليوم التالي ١٠ مايو اقتحم آلاف الأفراد من شرطة الاحتلال المسجد الأقصى، وأطلقوا الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز والصوت، فأحرقوا مصاحف شريفة وهشموا نوافذ وأصابوا المئات وعملوا على الحيلولة دون إسعافهم، وأغلقوا المسجد فصلى عشرات من الفلسطينيين الظُّهر عند باب الأسباط في الوقت الذي توافد فيه مستوطنون يهود لاقتحام المسجد وجاء إلى الحيّ وفد من بعض أعضاء الكنيست المعروفين -حتى بين الصهاينة- بالتطرف، وتجدد الاعتداء على المتضامنين مع أهل الحي^(١). فماذا كانت تريد سلطة الاحتلال من هذا التصعيد؟

(١) انظر: تسلسل زمني.. من الاعتداء على الأقصى والشيخ جراح... مرجع سابق.



هنا -وأثناء التطور الأخير الذي كان عصر ١٠ مايو- اخترقت المقاومة في غزة المشهد؛ حيث نشرت كتائب القسام قبيل الخامسة مساءً بياناً تمهل فيه الكيان الصهيوني حتى السادسة مساءً (أي نحو ساعة) لسحب جنوده من المسجد الأقصى وإطلاق سراح من اعتقلهم^(١). سرعان ما أعلنت الحكومة الصهيونية فتح مدن وبلدات ما يعرف بغزة ملاجئها العامة تحسُّبًا لإطلاق صواريخ من غزة، وتغيير مسار رحلات جوية مدنية من مطار بن جوريون بتل أبيب. مع انتهاء المهلة التي أعلنت عنها المقاومة مباشرة أطلقت رشقة صاروخية باتجاه ما يسمى ب(المستوطنات) الصهيونية، ثم سُمع دوي انفجارات في القدس نفسها، لتعلن كتائب القسام عن توجيهها ضربة صاروخية للعدو في القدس المحتلة ردًّا على جرائمه وعدوانه على المدينة المحتلة، مردفة: (صواريخنا رسالة على العدو أن يفهمها جيدًا، وإن عدتم عدنا وإن زدتم زدنا)^(٢). ثم أعلنت سرايا القدس مسؤوليتها عن استهداف عربة عسكرية صهيونية شرق غزة بصاروخ موجّه مؤكّدة إصابتها. وتوالت رشقتان أو ثلاثٌ قبل أن تخرج طائرات العدو لاستهداف قطاع غزة وقصف عدة مناطق فيه وتبدأ أخبار القتلى والمصابين الفلسطينيين (مجزرة أولى بيت حانون سقط فيها تسعة شهداء دفعة واحدة)، على النحو المعتاد في كل عدوان. وأعلن جيش العدو استعدادة لعمليات عسكرية واسعة النطاق في القطاع، ونشر المزيد من بطاريات منظومة القبة الحديدية في عدة مناطق وسط كيانها.. كل ذلك مع استمرار المواجهات بين الفلسطينيين العرّك وقوات الاحتلال في القدس الشريف خاصة في باب العمود، والتي اتسعت في مناطق عدة بالضفة الغربية طوال هذه الليلة. وفي وقفة لافتة -وقبيل منتصف الليل- قرعت كنائس فلسطين أجراسها تأييداً لمقاومة القدس وغزة، في وقت أعلن الاحتلال منع دخول المواد الغذائية والطبية والوقود إلى غزة بإغلاق معبر كرم أبو سالم^(٣).

إطلالة على تطورات المواجهة

لمدة عشرة أيام أخرى (١١-٢٠ مايو) وحتى وقف إطلاق النار أدار الطرفان صراعًا حاميًا؛ حيث

(١) "كتائب القسام" تمهل القوات الإسرائيلية حتى السادسة مساءً للانسحاب من الأقصى وحى الشيخ جراح،

تاريخ النشر: ١٠ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/PaXcM>

(٢) كتائب القسام: صواريخنا رسالة على العدو أن يفهمها جيدًا وإن عدتم عدنا وإن زدتم زدنا، المدينة الإخبارية،

١٠ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/Z6jxu>

(٣) كنائس فلسطين تدق أجراسها دعماً لغزة ونصرة للقدس، تاريخ النشر: ١٠ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/NLhvq>



بدا الأداء العسكري الأساسي الآتي: من قِبل الصهباينة غارات جوية وقصفات من البحر والبر على قطاع غزة مع تعمّد تدمير البنية التحتية والاستهداف المعلن للمباني السكنية والمدنية ومحاولة استهداف مواقع المقاومة، والتسبب في مجازر بشرية عدة. هذا في مقابل رشقات صاروخية كثيفة ومتوالية من القطاع تجاه مدن غلاف غزة بالأساس وبعضها تجاه مدن أبعد، ومنها تل أبيب عاصمة الصهباينة، مع توالي الإعلان عن شهداء في غزة وأعداد كبيرة من المصابين في مقابل الإعلان عن إصابات قليلة في صفوف الصهباينة وخسائر لا تقارن بما يقع في غزة وبقية فلسطين.

ويمكن إجمال أهم مراحل المعركة على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: استعراض القدرات المتقابلة (العدو بقواته ومستوطنيه وفلسطين بمقاومتها وشعبها): حيث شهد اليوم الأول ١١ مايو إعلان جيش العدو إطلاقه عملية عسكرية على قطاع غزة باسم (حارس الأسوار)، ومع الساعات الأولى نشرت كتائب القسام بياناً بأنّ الضربة التي وُجّهت نحو القدس نُفّذت بصواريخ تحملُ رؤوساً متفجرة بقدرة تدميرية عالية يصلُ مداها إلى ١٢٠ كم وتدخل الخدمة بشكل مُعلنٍ لأول مرة، وأطلقت على عملياتها اسم "سيف القدس"^(١). وحين عاودت إسرائيل استهداف برج سكني في غزة عبر غارة جوية ما تسبّب في انهياره بالكامل، ردّت كتائب القسام بتوجيه ضربة صاروخية (قالت إنها الأكبر) لتل أبيب وضواحيها بـ ١٣٠ صاروخاً، وأكّدت القناة ١٢ الإسرائيلية إصابة مبنى في ضاحية هولون في تل أبيب بصاروخ أُطلق من غزة، قبل أن تُوكّد نفس القناة مقتل امرأة إسرائيلية جراء سقوط صاروخ على مدينة ريشون لتسيون شمال تل أبيب^(٢). وفيما أقدم مسلحٌ صهيوني على قتل شابٍ فلسطيني من مدينة اللد داخل الخط الأخضر وأصاب آخرين بجروح، اندلعت اشتباكات بين فلسطينيين وإسرائيليين في أم الفحم داخل مناطق ٤٨؛ في توسعة مهمة لساحة المواجهة. وقد نجح المعتكفون في الأقصى في أداء صلاة الفجر بعد انسحاب قوات الاحتلال عقب مواجهاتٍ عنيفة، وفي المساء عاودت عشرات من قوات الاحتلال اقتحام باحات المسجد الأقصى عقب صلاة التراويح^(٣).

(١) المقاومة ترد على "حارس الأسوار" بـ"سيف القدس": ليدفع الاحتلال فاتورة الحساب، العربي، ١١ أيار ٢٠٢١،

متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/G6HqO>

(٢) قتيلان وتعليق الملاحه الجوية وتعطيل الدراسة.. كتائب القسام تضرب تل أبيب وضواحيها بـ ١٣٠ صاروخاً،

الجزيرة، نت، ١١ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/qgwu5>

(٣) مدينة اللد تنتفض.. مواجهات دامية واستشهاد شاب فلسطيني برصاص مستوطن، ١١ مايو ٢٠٢١، شبكة

رؤية الإخبارية، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/3qesX>



المرحلة الثانية: التصعيد المتبادل: اليوم الثاني ١٢ مايو يوم استهداف أركان غزة والمقاومة والضربات المتبادلة وظهور الدور الخارجي: فاستمر استهداف أبراج غزة: برج الجوهرة ثم برج الشروق، وتدمير جميع مباني مقر قيادة الشرطة، ومقتل القائد الميداني باسم عيسى أبو عماد قائد لواء غزة وعدد من القادة جراء غارة إسرائيلية. وردت الفصائل بتوجيه ضربة تجاه تل أبيب ومحيطها ومدن أخرى بمائة صاروخ (ليصل الإجمالي لنهاية اليوم الثاني إلى نحو ١٠٥٠ صاروخًا). وفي مقابل استهداف سيارة مدنية بغزة وقتل من فيها (قيل قيادات من وزارة الصحة) ردت فصائل المقاومة سريعًا باستهداف مركبة عسكرية بقذيفة كورنيت على الحدود مع القطاع وتحدثت وسائل إعلام صهيونية عن مقتل عسكري وإصابة آخرين. واستمرت المواجهات في القدس وفي حي الشيخ جراح، وفي الضفة خاصة الخليل، وفي أراضي ٤٨ في طبريا وحيفا واللد ويافا، وغيرها؛ بسبب انتشار متطرفي المستوطنين يعتدون على الفلسطينيين في كل مكان^(١). في هذا اليوم بدأ يظهر الموقف الخارجي؛ حين أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن في اتصال مع نتنياهو (أن لإسرائيل حق الدفاع عن نفسها في وجه مئات الصواريخ التي تطلق عليها من غزة)، مع أمله في تعجيل إنهاء الصراع! فأعلنت حماس على لسان نائب رئيسها صالح العاروري أنهم أبلغوا الوسطاء أن شرط وقف القتال هو كف يد الاحتلال عن الأقصى والشيخ جراح، وأن للفصائل قدرة على مواصلة القتال لشهور طويلة بزخم أكبر^(٢). واتصالا بالدور الخارجي فإن أهم تطور في اليوم الثالث ١٣ مايو هو إطلاق كتائب القسام صواريخ "عياش ٢٥٠"، الذي دخل الخدمة اليوم مستهدفًا مطار رامون جنوب فلسطين المحتلة"، الذي استطاع إيقاف حركة الطيران المدني نهائيا من وإلى الأرض المحتلة^(٣). والتطور الثاني الأهم في اليوم ذاته إطلاق ثلاثة صواريخ من الجنوب اللبناني (وأذيع أنها من داخل سوريا) باتجاه الكيان الصهيوني، وسوف يتكرر ذلك يوم ١٧ مايو برصد الصهاينة إطلاق ستة قذائف صاروخية من داخل لبنان لكنها سقطت جميعها داخل الأراضي اللبنانية،

(١) اليوم الثالث للعدوان.. طائرات الاحتلال تدمر برج الشروق في غزة: إصابة ٣ مستوطنين.. وغزة تزف قيادات عسكرية، وكالة مدار الساعة الإخبارية، ١٢ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3qJPI9i> وانظر: لحظة بلحظة.. آخر التطورات في غزة والقدس، الجزيرة. نت، ١٢ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3dKAJGF>

(٢) نضال المغربي ودان وليامز، حماس تضرب في العمق وإسرائيل تقصفها وبايدن يتوقع نهاية الصراع قريبًا، وكالة رويترز، ١٣ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://reut.rs/2SRRQzk>

(٣) كتائب القسام تكشف عن المشاهد الأولى لإطلاق صواريخ "عياش ٢٥٠"، ١٣ مايو ٢٠٢١، سبوتنيك عربي، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/lkTw1>



وأطلقت المدفعية الصهيونية نيرانها نحو مصادر النيران تزامناً مع تحليق طائرات استطلاع في أجواء المنطقة الحدودية جنوبي لبنان^(١). ثم أعلنت كتائب القسام في ١٤ مايو أنها استهدفت مصنع كيماويات في بلدة نير عوز بطائرة "شهاب" المسيّرة التي أعلنت عن دخولها الخدمة قبل يوم واحد فقط^(٢).

كان يوم ١٥ مايو يوم ملحمة بين المجازر والمثابرة: ففي أول ساعة منه ارتكبت طائرات الاحتلال مجزرة ثانية في مخيم الشاطئ غربي غزة بقتل (١٠) مدنيين بينهم أطفال، ثم مجزرة أخرى في حي تل الهوى جنوبي غزة. رداً على هذه المجزرة قصفت كتائب القسام تل أبيب بعشرات الصواريخ ألحقت أضراراً جسيمة وخاصة في مدينة رمات غان، وأُعلن في وقت لاحق عن سقوط قتيلٍ صهيوني. ومن ثم استهدفت طائرات الاحتلال منزلاً ثالثاً في جباليا، ورابعاً غربي خان يونس (تدمر بالكامل)، وخامساً في حي الصبرا، ثم برج الجلاء (يضم وكالات أخبار عالمية) بسلسلة غاراتٍ حتى انهار بالكامل، ثم برج (الأندلس) السكني، ثم محالا تجارية في حي الزيتون. واستمر استهداف بيوت لأشخاص محددين كمنزل سامر أبو دقة مسئول الطائرات المسيّرة فمَنْزل خليل الحية القيادي في حماس إلى منزل يحيى السنوار رئيس الحركة بغزة ومنزل أخيه محمد. ردت المقاومة برشقة صواريخ على تل أبيب، وفي العاشرة مساءً أعلن أبو عبيدة المتحدث باسم كتائب القسام بياناً له دلالاته: (بأمر من قائد هيئة الأركان أبو خالد محمد الضيف يُرفع حظر التجول عن تل أبيب ومحيطها لمدة ساعتين من الساعة العاشرة وحتى الساعة الثانية عشرة ليلاً، وبعد ذلك يعودوا للوقوف على رجلٍ واحدة)^(٣).

المرحلة الثالثة: تكثيف العدوان والمقاومة: في ١٧ مايو كثف العدو غاراته جداً على غزة بعشرات الغارات في الساعة الواحدة؛ ليشمل القصف مواقع مدنية وشوارع رئيسية ومؤسسات حكومية، على مشروع الأنفاق العملاق لحماس، وعلى تسعة منازل لقادة في حماس في أنحاء القطاع (نحو ١١٨٠ هدفاً في أنحاء القطاع مقابل ٣١٦٠ صاروخاً وقذيفة من غزة وفق الجيش

(١) سقوط ٣ صواريخ أطلقت من جنوب لبنان قبالة سواحل شمال إسرائيل، نشر في: ١٣ مايو/ أيار ٢٠٢١، سي

إن إن العربية، متاح عبر الرابط التالي: <https://cnn.it/2SNV1b7>

(٢) لحظة بلحظة.. تطورات المواجهة بين "سيف القدس" و"حارس الأسوار" (اليوم الثاني)، تاريخ النشر: ١٢ مايو

٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/skLDJ>

(٣) القسام: رفع حظر التجول بتل أبيب ومحيطها من ١٠ إلى ١٢ ليلاً، موقع الغد، ١٥ مايو ٢٠٢١، متاح عبر

الرابط التالي: <https://2u.pw/qoG82>



الصهيوني). ووصفها جيش الاحتلال بالمرحلة الثالثة من عملية "حارس الأسوار" في المقابل استهدفت كتائب القسام بارجة إسرائيلية قبالة شواطئ غزة بدفعة من الصواريخ، واستهدفت سرايا القدس مدينة هرتسليا شمال تل أبيب بعددٍ من الصواريخ ما تسبّب في اندلاع حريقٍ على مقربةٍ من إحدى البنايات. أصدرت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بيانًا نعت فيه الشهيد حسام أبو هريريد قائد سرايا القدس في لواء شمال غزة. وعقب قصف وتدمير عديد من المنازل وتهديد بناية المهندس السكنية في غزة لتدميرها كليًا، ذكر المتحدث القسام في مقطع فيديو: "نُحذِر العدو إن لم يتوقف حالًا عن قصف البيوت الآمنة سنعاود قصف تل أبيب". فأعلن المتحدث باسم الجيش الصهيوني أنه سيزيد وتيرة العمليات في غزة ويضرب أهدافًا جديدة^(١).

استمر القصف برا وبحرا وجوا على غزة مع بداية يوم ١٩ مايو، وأعلن الجيش الصهيوني أنه استهدف ثلاثة قياديين في حماس في شقة سكنية استُخدمت مقرا للقرصنة الإلكترونية. واستمرت فصائل المقاومة الفلسطينية في قصفها لمواقع إسرائيلية في غلاف غزة بوابلٍ من الصواريخ وقذائف الهاون، وأعلنت كتائب القسام قبيل منتصف الليل أنها أدخلت طائرة مسيرة من طراز الزواري نفذت طلعات رصد لأهداف ومواقع للجيش الإسرائيلي ثمّ عادت لقاعدتها^(٢).

في ١٩ مايو تقدّم ديمقراطيون في مجلس النواب الأمريكي بمشروعٍ لوقف صفقة بيع السلاح لإسرائيل، ومع ذلك فقد أعلن البنتاغون أنّ وزير الدفاع أكّد لنظيره الإسرائيلي دعمه "لحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها وحثّه على وقف التصعيد". وكانت إدارة بايدن قد أعلنت صفقة سلاح بقيمة ٧٣٥ مليون دولار لإسرائيل، وصرحت النائبة الديمقراطية في الكونغرس الأمريكي إلهان عمر: فطبيع أن تمضي إدارة بايدن قدما في صفقة سلاح بقيمة ٧٣٥ مليون دولار لإسرائيل، هذه الصفقة ستعتبر ضوئا أخضر للتصعيد وتقوض جهود وقف إطلاق النار^(٣).

المرحلة الرابعة: التهدة فوقف إطلاق النار والدور المصري: يوم ٢٠ مايو استمر القصف الصهيوني والرشق المقاوم حتى أخذت تنتشر أخبارٌ بعد العاشرة مساءً (بتوقيت فلسطين) تتحدثُ

(١) مأمون أبو جراد، أذرعُ المقاومة الطويلة.. عن صواريخ "سيف القدس"، ٢٢ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/qkvPN>

(٢) قطاع غزة.. طائرة "الزواري" المسيرة تنفذ طلعات رصد واستطلاع فوق مواقع الجيش الإسرائيلي، آر تي عربي، تاريخ النشر: ١٩ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/wR8uw>

(٣) إلهان عمر تهاجم بايدن بسبب صفقة أسلحة مع تل أبيب: أميركا تشارك بقتل الأبرياء بغزة، عربي بوست، تم النشر في: ١٨ مايو ٢٠٢١ الساعة ٠٩:٤٧. بتوقيت غرينتش، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/36dHflh>



عن وقف لإطلاق النار؛ حيثُ نقلت صحيفتهُ وول ستريت جورنال عمّن قالت إنّه مسؤولٌ في المخابرات المصرية قوله إنّ هناك عدّة خيارات مطروحة لوقف إطلاق النار؛ أحدها هو موافقة جميع الأطراف على ذلك، بينما الخيار الآخر هو وقف مؤقتٌ للقتال أثناء المفاوضات، وأنّ الخطوط العريضة لوقف إطلاق النار جرى وضعها والمفاوضون يركزون على التوقيت. ووافق المجلس الوزاري الأمني الصهيوني المصغر بالأغلبية على وقف إطلاق النار، في الوقت الذي أبلغ الوسيط المصري إسماعيل هنية أن وقف إطلاق النار سيبدأ الساعة الثانية فجر ٢١ مايو. نشرت بعد ذلك الحكومة الصهيونية بياناً تحدثت فيه عن قبول وقف إطلاق نار متبادل وبدون شروط بناءً على اقتراح مصري، كما صدر بيان رسمي مصري أكدّ التوصل إلى اتفاقٍ لوقف إطلاق نار متبادل ومتزامن في غزة بدءاً من الساعة الثانية فجراً، وأنّ مصر سترسل وفدين أمنيين لتل أبيب والمناطق الفلسطينية لمتابعة تنفيذ الاتفاق. أصدرت حركة حماس هي الأخرى بياناً أعلنت فيه أن الأشقاء في مصر أبلغوها بأنه تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشكل متبادل ومتزامن.. المقاومة الفلسطينية ستلتزم بهذا الاتفاق ما التزم الاحتلال. وبالفعل بدأ وقف لإطلاق النار في الساعة الثانية من فجر الجمعة، وذلك بوساطة دولية ترعّمها مصر^(١).

جديد المواقف والمآلات المتوقعة

العدو: لقد أراد الاحتلال وقام بتصعيد الصراع في القدس لأغراض عدة؛ منها تفكيك أزمته السياسية الداخلية ومحاولة ننتياهو كسب تأييد شعبي يفترقه في حسم منافسته على رئاسة الحكومة، ومنها تفويت فرصة استعادة الفلسطينيين للقدس ولو صوريا عبر إجراء الانتخابات التشريعية فيها، ولعل من الأسباب أيضاً رغبة ننتياهو في كشف موقف الإدارة الأمريكية الجديدة وأنها على المبدأ الأمريكي الثابت في تأييد الصهيونية. فماذا جنى الاحتلال؟

حصلت إسرائيل على صفقة أسلحة خاصة من الولايات المتحدة، ليس لمواجهة المقاومة الراهنة ومستقبلها وحسب، ولكن للحفاظ على عدم التوازن الاستراتيجي لصالحها في المنطقة في مواجهة إيران أولاً، ثم سياسة تركيا الحذرة لتغيير بعض المواقف الإقليمية تجاهها. فإشكالية إسرائيل الأساسية بعد المقاومة، هي مخاوفها من محاولة إيران اختراق الجدار النووي، وأن تعمل -مثل باكستان- لتفاجئ الجميع في غمضة عين بأنها قد امتلكت قنبلة نووية أو سلاحاً نووياً يمكن

(١) إسرائيل وحماس توافقان على هدنة تنهي قتالاً مستمراً منذ ١١ يوماً، موقع swissinfo، تاريخ النشر: ٢٠ مايو

٢٠٢١ - ٢٣:٣٣، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/XU7bk>



استخدامه، ما يصيب استراتيجية التفوق الاستراتيجي الإقليمي لديها في مقتل. يلي ذلك ما يعانيه الكيان ذاته -وتفانم منه المقاومة بدرجات- من شقاقت داخلية وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، تحول دون تطبيع وجود الكيان مع ذاته، وفي ذاته.

حصلت إسرائيل بالفعل على تأييد غربي كبير رسمي وغير رسمي، وأعلن معظم رؤساء دول أوروبا عن وقوفهم في صف إسرائيل، ولم تستطع منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها وممثلها أن تخرج إدانة واحدة صريحة لحكومة إسرائيل، وكذلك مطّبعو العرب لم يخرج من أيهم إجراء عملي واحد يؤتّه له، اللهم إلا بيانات لا تسمن ولا تغني. فلم تغير دولة واحدة موقفها العملي من إسرائيل. فقط المقاومة رجّت مكانة العدو ومشروع التطبيع رجّة نتظر آثارها!

لكن حكومة نتنياهو سقطت وسقط معها ادعاؤه بالانتصار، وجاءت حكومة نيفتالي بينيت الجديدة لتلملم آثار المعركة بدءا بإعادة تحريك عجلة التطبيع، والتدخل المباشر في مفاوضات فيينا حول الملف النووي الإيراني، مع إظهار التشدد تجاه المقاومة.

فلسطين: بالنسبة للمقاومة فقد استغلت التصعيد الصهيوني وواجهته مواجهة باسلة من أجل: إحياء قضية القدس وانتمائها الفلسطيني على خلاف مراد الكيان الصهيوني خاصة بعد الاعتراف الأمريكي بها عاصمة للصهاينة، كسر الحصار المفروض على القضية وعلى المقاومة عبر تأجيج التضامن الداخلي والربط بين غزة والضفة والقدس، إحراج المواقف الإقليمية والدولية وخاصة العربية والإسلامية ما يمثل التفافا على صفقة التطبيع الجارية ومحاولة لإعادة ترتيب المواقف. ولعل من أغراضها أيضا الرد على مماطلة السلطة في إجراء الانتخابات بالكشف عن الموقف الشعبي بين المقاومة عالية الثمن مقابل التسوية عقيمة الأثر. وكانت الإصابة بالمفاجأة من نصيب الكيان الصهيوني وتمكنت المقاومة من إصابته بها؛ مرة بالرد المباشر من القطاع على الاعتداءات في القدس، ثم إدارة الصراع بصورة صامدة وإطلاق كميات وأنواع من الصواريخ غير مسبوقة واستهداف مواقع لم تكن ضمن قدراتها من قبل مع قدرة عالية على إخفاء مواقعها وأنفاقها وقواتها وأسلحتها؛ ومن ثم إجائها العدو إلى حالة رد الفعل وغلق معظم مواقعه الحيوية^(١). هذا بينما لم يُظهر العدو الصهيوني أي جديد عن عدوان ٢٠١٤ وكرر استراتيجية الضربات عن بعد عبر الجو والبحر والقصف المدفعي وهدم المباني وإحداث مجازر بشرية. وبينما توغل في ٢٠١٤ في القطاع وخاصة حي الشجاعية فقد ناور هذه المرة ونفّذ خطة خداع عن حرب

(١) لمطالعة ملحق من عظم جهد المقاومة انظر: أذرعُ المقاومة الطويلة.. عن صواريخ "سيف القدس"، مرجع سابق.



برية لكي يجزَّ المقاومة للظهور لكنها فوّتت عليه الفرصة ولم تواتِ العدو الشجاعة للمواجهة البرية.

طوّرت المقاومة كثيراً من قوتها العسكرية؛ خاصة في تصنيع واستخدام السلاح (الصواريخ، الطائرات المسيّرة، حديث عن غواصة مسيرة اتجهت إلى مواقع التنقيب الصهيونية..) وفي اختراق القبة الحديدية بكثافة نيرانية كبيرة بمعدل ٤٠٠ صاروخ يوميا وبعض الرشقات وصلت إلى ١٣٠ صاروخا مترامنا على تل أبيب، أو في قواعد الاشتباك التي جمعت بين العسكري والشعبي، وبين غزة وبقية فلسطين بما فيها فلسطينيو ٤٨، وأخيرا في تهديد أقصى شمال وجنوب الأرض المحتلة، وتحريك مساندة عبر الحدود اللبنانية. ولا شك أن ذلك أوصل إلى العدو وحلفائه رسائل إنذار خطيرة، وأن الكيد للمقاومة سيكون أشد بعد هذه الجولة.

المقاومة -رغم بسالتها وتقدمها- لا تزال مأزومة بأزمات متراكبة: أزمة الذات الصغيرة، وأزمة الذات الكبيرة، وأزمة العالم المنتهين. فموقف فتح المتكلس المستعصي على أي نوع من التحريك أو التشبيك مع المقاومة أو الاشتباك مع العدو، مع بقائها ممثلاً للدولة المعدومة والسلطة المهيبضة، ومزايتها على المصالحة وعلى إجراء انتخابات تحسن من الوضع السياسي، رغم تشابكها مع القوى الصهيونية.. كل هذه العوامل تخصص من رصيد المقاومين لصالح المفاولين بالقضية.. وتنضح أزمة فتح فممنظمة التحرير على فلسطين كلها. لقد نجحت فصائل غزة في تشكيل حالة "مقاومة غزاوية"، لكنها لم تنجح حتى حينه في نقلها لتكون "حالة مقاومة فلسطينية جامعة". تأزم التصور والتطور السياسي الفلسطيني يمثل عبئاً ثقيلاً على واقع ومستقبل المقاومة. وقد كانت الانتخابات الفلسطينية، جديرة بتحريك الماء الراكد، ولكن تتأقل فيها عباس وقبيله، حتى واتته الفرصة للانخلاع منها بتأزيم حال القدس والأقصى، فالعدوان الراهن. عقب العدوان سيُحيل عباس وقبيله ملف الانتخابات وإعادة ترتيب البيت السياسي الفلسطيني إلى ترتيبات غير ديمقراطية حتى لا تنكشف الأوزان النسبية شعبياً بين قوته وقوة الآخرين. (نعرض تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق الشرعية الدولية وتكون مقبولة دولياً... جهودنا لإجراء انتخابات عامة متواصلة وسنجرها عندما نتأكد من أنها ستجرى على أرضنا كلها..)، هكذا صرح عباس فعلاً أثناء العدوان. هذا هو الجيل القديم من فتح والذي لا يزال يحتكر قرار فتح وممنظمة التحرير، فهل جدّ على حالته شيء مع هذا العدوان؟ إنه لا يزال يحتفظ بمسافة بينه وبين المقاومة، ويتقارب مع الصهاينة وينسّق لهم أمنياً، ويتقرب من الغرب مؤمناً أن الأمر كله للغرب وبأيدي الغربيين وحدهم. ثقته بذاته وشعبه وقوة المقاومة أدنى من حدودها الدنيا وتكاد تختفي إلا من خطبه الرنانة.



بدا الموقف الفلسطيني المنقسم في أداء السلطة الذي لم يعد المناشدات للمجتمع الدولي والأطراف المعنية لوقف العدوان، دون أي لون من الدعم للمقاومة ولو خطابيا. وكان هدف السلطة وفتح هو مجرد استغلال الفرصة للحديث عن عودة المفاوضات ومسار التسوية السلمية المجمد منذ سنوات، وأعلن محمود عباس في أتون المعركة أن الانتخابات ستؤجل إلى أجل غير مسمى وأنه سيتم تشكيل حكومة وحدة وطنية (يرضى عنها المجتمع الدولي). هذا بينما اشتعلت معظم فلسطين المحررة والمحتلة بالمواجهات مع الصهيينة شرطة ومستوطنين، ولم تسهم السلطة في أي دعم لهذا الحراك الكبير. واليوم تتأجج الضفة بصراع شعبي-سلطوي نتيجة ممارسات قوات أمن السلطة تجاه الشارع ما أسفر عن مقتل الناشط نزار بنات بعد اعتقاله وتآزم الوضع الفلسطيني الداخلي.

الأمة: الموقف العربي الرسمي اكتفى بإدانة العدوان دون أي دعم للمقاومة، لكن محور التطبيع بدا مختلفا سواء في الإعلام أو الخطابات المؤيدة للمقاومة ظاهريا. وانبرت السياسة الخارجية المصرية تتواصل مع الطرفين وتسعى في وقف إطلاق النار؛ الأمر الذي أثار دهشة الأكثرية نظرا لموقف النظام المصري المعادي لحماس من قبل معاداة مطلقة. ورغم أن الأغلبية الشعبية العربية مع المقاومة، إلا أنها لا تمارس مقاومة ولا دعما إلامرزيًا، أو عبر وسائل التواصل التي حققت فيها المقاومة العربية والإسلامية والإنسانية نصرا نوعيا. هذا بينما يمارس المتصهينة العرب تصهينهم عمليا: فيحاصرون المقاومة، ويتاجرون مع العدو ويفتحون له البلاد والخزائن والعلاقات الاقتصادية الجديدة. العرب أنفسهم مأزومون بأزمة سياسية كبرى منذ عقد من السنين؛ بين ثورات وثورات مضادة وصلت في بعض الحالات إلى حروب أهلية-إقليمية-دولية دمرت البلاد والعباد، من ورائها أزمة حضارية ممتدة. كثير من الدول العربية أضحت خارج الميدان الفلسطيني وأزاحتها الأحداث وانعدام الإرادة عن أي تأثير في الصراع؛ العراق، سوريا، لبنان، السودان، ليبيا، اليمن، وكثير أراح نفسه من زمن من تحمل عبء لا يرغب أن يدفع فيه أية كلفة، والبعض حاضر حضورًا شرفيا وحسب..! أما عن الموقف المصري القائد دائما فقد تحول إلى موقف شديد التعقيد يحمل سمات التأثير السلبي والتأثير الإيجابي، وسمات عدم التأثير!!! وهذا من أعظم ما ابتليت به المقاومة عبر هذا العدوان الراهن ومن قبله. تتضاعف أزمة فلسطين -لا غزة وحدها- بأزمة أمتها العربية.

أما الأمة الإسلامية غير العربية، فلا يخرج منها إلا أصوات متناثرة وقليل من التأثير، وأكثر حكوماتها أسلمت القضية للعرب من قديم وتوارت وراء المسافات الجغرافية. إيران تتاجر بالقضية لبناء محورها الاستراتيجي الدموي وحفظ تماسك شعارها الإسلامي ظاهرا الطائفي



واقعا، بينما دمشق وبيروت وصنعاء وبغداد عندها أولى من مائة قُدمس تؤول إلى أهل السنة ولا يسيطر عليها الشيعة. تركيا الباحثة عن دور إسلامي مأزومة هي الأخرى في ضعف الاستجابة لها عربيا وإسلاميا عبر عقدين من الزمان؛ لتكتفي بتكرار خطاياها وتحركاتها الدبلوماسية مع كل أزمة في فلسطين.. ولكن المحصلة التركية ضعيفة وضميلة الأثر. أزمة سياسية إسلامية كبرى تحيط بأخرى عربية، كلتاها تضغطان على الأزمة الفلسطينية الذاتية، ومن ثم على مقاومي الصهيونية.

أما الموقف العربي والإسلامي غير الرسمي فقد برز في مشاهد عدة تأييده للمقاومة وتنديده بالعدوان، لكن أهم هذه الساحات كان الفضاء السيرانى الذي اشتعل تأييدا للمقاومة، ومقاومة لمؤيدي الصهاينة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي نفسها من الفيس بوك والتويتير وغيرهما. نعم، ثمة هبة صادقة وأمينة لمؤازرة المقاومة والحق الفلسطيني والإسلامي في القدس عبر الشوارع والبيانات من المنظمات الأهلية وعبر وسائل التواصل، وحققت دفئا معنويا لفلسطين وأهلها، وحققت إنجازات إعلامية وسياسية ضد المتصهينين والصهاينة، لكنها تظل في أطرها المعنوية والإعلامية، ورغم أهميتها، ليست ذات أثر قوي ولا فوري في مواجهة العدوان العسكري من ناحية، وهي معرضة لكثير من التراجع والخفوت عقب هدوء الغبار من ناحية أخرى، وقد حدث. إن تنوع روافد هذه الهبة من الأهمية بمكان، وفيها أدلة على عدالة القضية وإنسانيتها؛ مما ينبغي التنبه له. لكن الذي ينقص هذه الجهود بشكل واضح حتى الآن هو: تنظيمها وانتظامها، ومن ثم استمرارها.

العالم: لم تنتظر القوى الغربية حتى ينتهي العدوان لتعرب عن مواقفها، بل سارعت لإعلان ولائها ومؤازرتها الحميمة للكيان الصهيوني، وإعلان ازدرائها وبغضائها للحق الفلسطيني بأطفاله ونسائه وشيوخه، بدمائه وأمواله ومعايشه، بأمنه وحرته وكرامته.. فماذا نتوقع أسوأ من ذلك؟! لا جديد هاهنا: فالكيان الصهيوني مساند معنويًا وماديًا من معظم حكومات الغرب وأقواها، والعدوان الراهن لم يغير من ذلك بل أظهر مزيدًا من فجاعته ووقاحته!! نعم، لم تكن المساندة المعلنة مما أثر سلبًا في المقاومة، لكنها دعمت من طغيان الصهاينة في فلسطين لمواصلة عدوانهم والتمادي فيه. واعتبار هذا الأثر مع ما سبق مهمٌ جدًا؛ لأن تقدم المقاومة -كما هو رهين بإمدادات الذات وأهلها- رهين بإزاحة عقبات المناوئين وتحييدهم على أقل تقدير. ستمادى القوى الصهيونية الغربية في محاصرة المقاومة والقضية، وستستمر في العمل على الحفاظ على وضعية تبعية العرب والأمة الإسلامية ضمن استراتيجياتها المتكاملة تجاه العالم الإسلامي.

توجد بقية في العالم غير الغربي لا تزال قابلة للعودة إلى مساندة القضية؛ إذ يلزم أكثرها الصمت والتعبير عن مواقف محايدة أو عامة مجاملة، ولا تزال هذه القوى قابلة لاستعادتها إلى



تأييد الحق العربي والإسلامي إذا بذل المجهود اللازم.

محاذير تترأى في الأفق

لا يمكننا تصور التفاصيل المستقبلية القربية، ولا ما يجب في كل تفصيلا، لكن خطوطا عريضة تراءت خلال المعركة وبعدها هدأ غبارها، وفي إطارها ومن منظورها الحضاري يمكن استشراف عدد من المخاوف التي ينبغي الحذر منها:

كما لا يصح غمط المقاومة الباسلة وصمود الشعب الفلسطيني حقه، لا يصح المبالغة في مقولة "النصر" والتهويل منها بما يعمي عن التحديات الكبرى السابقة واللاحقة. فالمقاومة لم تتجاوز كثيرا حيز الرشقات ضعيفة التأثير، ولم تصل إلى الدرجة الكافية من إيلاء العدو أو القدرة على إجباره على تغيير في نهجه العام وسياساته العدوانية اليومية تجاه الشعب والأرض. فبالرغم من وقف إطلاق النار فإن التضييقات والاعتداءات في الأقصى وما حوله من أحياء القدس لم تتوقف لحظة، بل أطلقت شرطة العدو حملة اعتقالات كبرى لا سيما في إطار عرب ٤٨ الذين أودوا دورا بطوليا ومفاجئا في هذه الجولة. وتجب المسارعة إلى تربيط القوى الشعبية المؤازرة للمقاومة في مشروع سياسي جديد.

لا يصح المبالغة في أثر هذا الانتصار المحفوف بالمخاطر على مسار صفقة العار، والادعاء بأن سيف القدس قد قطع رقبتها، فإن التدخلات العربية لم تعرب عن أي من ذلك، وما إن هدأ غبار المعركة حتى عادت دول عربية إلى إعلان تكثيف علاقاتها مع الكيان الصهيوني وفتحت أخرى المجال للحديث عن تبادل التمثيل الدبلوماسي، بل إن بشار الأسد عقب انتخباته الرئاسية الهزلية ألح إلى رغبته في الولوج إلى الصفقة. هذه المعطيات لا يصح أن تكون مجالا لليأس أو الوهن بقدر ما توجب استمرار الحذر والتنبيه.

موقف السلطة الفلسطينية بات أسوأ ممّا كان قبل المعركة؛ ما يوجب تنبّها خاصاً من الشعب والمقاومة. فالسلطة بقيادة محمود عباس لم تحرك أنملة أثناء المعركة، وتعمقت الهوة بين فتح وبقية الفصائل، وها هي الضفة تعاني تضييقا مزدوجا من الاحتلال ومن السلطة. وقد كشفت الأيام القليلة بعد المعركة أن هذا التضييق وتلك الهوة يندران بمواجهة فلسطينية-فلسطينية ستكون أسوأ مما وقع في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عقب فوز حماس بالانتخابات التشريعية. إن إدارة ما بعد هذا الانتصار المحدود أصعب من إدارة مقاومة محضة؛ حيث يكون تقدم المقاومين دائما محفوبا بالمخاطر والمؤامرات. والأولى نبذ الخلافات مع المخالفين في النهج السياسي من أبناء جلدتنا؛ بما في ذلك حسن إدارة مواجهة التصهين الجديد.



إن ملف إعادة الإعمار كان دائما محل مساومة ومقاولة من الأطراف المتدخلة، ويوضع على الطاولة -عادة- الثمن في نزع سلاح المقاومة أو محاصرة نموها. والآن وقد كشفت هذه المواجهة استراتيجية التقدم التقني والتكتيكي الهادئ لدى المقاومة، وركزت الأبواق الصهيونية والمتصهينة في الغرب والشرق على "صواريخ المقاومة"، فلا شك أنها الهدف القادم. ويجب تكثيف الجهود للانتقال بهذا الانتصار المحفوف بالمخاطر إلى ساحة سياسية لكسب مساحات من التأييد وتفويت فرص العدو في تشديد الحصار والتقييد. ومن ثم يجب تنشيط دبلوماسية المقاومة بأشكال متنوعة؛ منها الدبلوماسية الرقمية التي أثبتت قدرة جيدة في تعزيز موقف المقاومة السياسي والأخلاقي، والدبلوماسية العامة والشعبية، ودبلوماسية كسب المجتمع المدني العالمي، والدبلوماسية القيمية والأخلاقية التي تؤكد أن عالما بغير أخلاق عالمية مطبقة لا يمكن العيش أو الأمن فيه، وهكذا.

إن النهج المقاصدي (القيمي الواقعي) في التفكير السياسي من واجبات الوقت وبعده. فالمبدأ السياسي المتعلق بالحركة السياسية النشطة إلى جوار المقاومة العسكرية الصلدة، وزيادة عوامل القوة الناعمة، وتمتين الصلات السياسية فيما يحيط بالعدو الاستراتيجي، وتحييد ما أمكن تحييده من العراقيل والعوامل غير المواتية.. هذا كله من الأهمية بمكان.



الفصل الرابع

صفحة القرن

وردود الأفعال



ما قبل القرار الأمريكي: العرب وإسرائيل والقدس (*)

المستشار/ طارق البشري (**)

مقدمة (*):

في الظروف التاريخية التي نحن فيها لم تعد هناك ثوابت، حتى التكوين القطري لكل الدول العربية لم يعد قائمًا بهذا الشكل وأصبحت صورته مهزوزة ومضطربة، انظر مثلا إلى العراق وما يحدث فيها، انظروا إلى سوريا وما يحدث فيها، ولبنان وما يمكن أن يحدث فيها، اليمن وما يحدث فيها، مصر وما يحدث فيها، وما يحدث في ليبيا، كل صور التكوين القطري أصبحت مهزوزة مضطربة. ولا ندري علامَ سينتهي ذلك وإلامَ سيصل؟ بمعنى أنه ليست هناك قوة قادرة على أن تتوقع ما سيكون عليه هذا الأمر مستقبلا، ولكن معرفتنا يجب أن تتعلّق بما يجري ومواطن الخلل والتأثير فيها وما يجب أن نفعله.

فهناك خلل، ويجب أن نعترف، ولكن هناك فرصة أيضًا، فحين يُقال في أمريكا إن هناك ما يسمى بالفوضى الخلاقة، فقد تكون فوضى خلاقة لنا وليست لهم، إذا استطعنا أن نضع معيارًا ومنظورًا معيّنًا ونجمع عليه الناس للخروج من تلك الفوضى باتجاه مصالحنا. كيف يكون هذا؟ سنتكلم في هذا الموضوع من الناحية التاريخية والسياسية.

إذا كنت قد ذكرت سابقًا العراق وسوريا وليبيا واليمن وفلسطين وما يحدث هناك، فمصر أيضًا نرى ما يحدث فيها ويتم بطريقتها الخاصة، وهي طريقة سلمية ومشروعة أو مشرّعة، أي يحدث الأمر فيها بقرار رسمي وينفَّذ القرار بطريقة سلمية وهادئة، حتى القتل يحدث فيها بطريقة سلمية ويمكن أن يُسمّى بالقتل السلمي! وهذا هو أسلوبها دائمًا في العمل.

أول سؤال نسأله -ونحن نضع صورة الأقطار العربية وهي مهزوزة وممّرّقة أو بها مهازل بهذا الشكل تحدث فيها- هو: ما هو القطر؟

(*) نشرت هذه الدراسة في: قضايا ونظرات، العدد ٩، أبريل ٢٠١٨، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح

عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/wTpX8>

(**) مفكر ومؤرخ مصري (١٩٣٣ - ٢٠٢١م)، ونائب رئيس مجلس الدولة سابقًا.

(•) عقد مركز الحضارة حلقة نقاشية حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بعد قرار ترامب بنقل السفارة

الأمريكية إلى القدس، ودور السياسات العربية في تكريس ذلك الوضع، في ١١ ديسمبر ٢٠١٧.



أولا- نشأة الأقطار والدول:

كانت كلمة قُطر تعني مجرد إقليم، وهذه الأقطار التي نشأت عندنا وهي مهروزة الآن في تكوينها نشأت باتفاقية سايكس-بيكو كما نعرف، أو بعبارة أدق: نشأت بسياسة أوروبية اسمها "سياسة الرجل المريض" على الدولة العثمانية، ولكي نرى كيف كانت الصورة بهذا الشكل وقتها، فلنتذكر أن الغزوات أو الأطماع الأوروبية في هذه المنطقة قديمة منذ أيام الحروب الصليبية.

وفي تقديري، فإنه مهما قيل عن الدولة العثمانية، فإن الدولة العثمانية استطاعت أن تُوقف تاريخياً استمرار هذه الأطماع في الفترة من القرن الرابع عشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي، وهذه وظيفة تاريخية مهمة جداً لا بد أن نقدرها للدولة العثمانية. فدائماً ما كان يأتينا الغزو - ما عدا الغزو التركي - من الغرب من قبل الدولة العثمانية. فقامت الدولة العثمانية في بداية ١٣٠٠م، وهي الدولة الوحيدة بالمنطقة التي أصرت على أن تبني وجودها على حساب الغرب وليس الشرق، فبدأت تأخذ من شرق الأناضول إلى أن وصلت إلى القسطنطينية ١٤٥٣م، وبعد ذلك وصلت إلى مشارف فيينا. وكانت الدولة العثمانية هي التي استطاعت فعلاً أن تحوّل الموقف الدفاعي الإسلامي والمشرقي إلى موقف هجومي في هذا الوقت، لكن المهم أن وجودها حفظ هذا الحائط الكبير الذي كنت أسميه «سور الإسلام العظيم»، وهو الدولة العثمانية مع الشام ومصر والحجاز، هذا هو خط «سور الإسلام العظيم» الذي كان دائماً يصدُّ لمدة ثلاثة قرون، فكانت أوروبا وهي تنمو لا تستطيع أن تخترقه.

في القرن التاسع عشر بدأت سياسة الرجل المريض، بمعنى أن الدولة العثمانية ضعفت بعد ٤٠٠ سنة، وبدأت أوروبا تظهر في شكل إنجلترا وفرنسا وروسيا. كانت هذه هي البلاد الكبرى في القرن التاسع عشر وبدأت كل أطماعها تتعلق بالشرق.

فأطماع روسيا بدأت مع وصايا بطرس الأكبر من سنة ١٧٢٥م بأن "انزلوا إلى المياه الدافئة" وقد مات بطرس على ذلك العهد، والمياه الدافئة هي إيران وفارس والدولة العثمانية. وطمعت إنجلترا لأنها كانت محتلةً للهند وتحتاج إلى أن تؤمّن لنفسها الطريق البحري والبري إلى هناك. وفرنسا كانت محتلةً للمغرب العربي. ومن ثمّ ففكرة الرجل المريض هي إبقاؤه حياً حتى لا تكون وفاته سبباً لأن تثور بينهم حرب في الخلاف على إرثه بين هذه الدول الثلاث الكبرى، فكان المتفق عليه أن تقطع تلك الدول ما تقطع من الرجل المريض وهو حي وتأخذ من أشلائه إلى أن تحين وفاته. وهذا ما حدث بالفعل، فأخذت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠م وتونس سنة ١٨٨١م والمغرب سنة



١٩١٢م، وأخذت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢م، والسودان سنة ١٨٩٩م، وأكلت روسيا من شمال الدولة العثمانية ما أكلت، وبعد ذلك قامت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م.

كان السلطان عبد الحميد من القيادات الوطنية المحترمة والمظلومة أيضاً في تاريخنا، لأنه ورث دولة ضعيفة، لكنه فهم أنهم إن كانوا يطمعون فيه، فطمعهم فرصة لإيقاع الخلاف بينهم ولأن يحاربوا بعضهم بعضاً، فكان يثير المطامع بينهم ويثير التناقضات التي تجعلهم يحاربون بعضهم بعضاً دون أن يمسّوه، ولذلك أنشأ طريق BBB (برلين-بيزنطة-بغداد)، وهو طريق سكك حديدية، اعتمد فيه على ألمانيا لأنها كانت في بداية نشأتها ولم تكن قد توحدت، ومن ثم كانت لا تهدده في شيء.

خاف الإنجليز على طريقهم البري للهند، وكان ذلك الخوف من ضمن أسباب قيام الحرب العالمية الأولى، ولكن للأسف عندما قامت الحرب كانوا قد عزلوا السلطان عبد الحميد في تركيا، وقام حزب خائن يسمى حزب "الاتحاد والترقي" بتولي الحكم ودخل الحرب، وقال السلطان عبد الحميد في مذكراته إنه ظل ٣٠ عاماً يعمل على أن يثير الخلاف بينهم وبين بعضهم البعض حتى يتحاربوا ويخرج هو منهم سالمًا غانمًا، ولكن أن يدخل الحرب معهم فهذا كان يعني أن الدولة العثمانية قد انتهت.

عندما دخلت أوروبا الحرب كان ما تخشى عليه من أن تحارب بعضها بعضاً على إرث الدولة العثمانية قد انتهى، فقد دخلت الحرب فعلاً ودخل الحلفاء مع بعضهم (روسيا وإنجلترا وفرنسا) ضد ألمانيا والدولة العثمانية، وفي ذلك الوقت قالوا لا بد أن نرث بقية الرجل المريض، وعقدوا سايكس-بيكو سنة ١٩١٦م فأخذت فرنسا شمال الشام وقسمته إلى خمس دويلات في سوريا ولبنان، وأخذت إنجلترا فلسطين والأردن والعراق، أي الطريق البري الذي يقرّبها من الهند، بالإضافة إلى أن فلسطين مهمة جداً بالنسبة لمصر، وكانت إنجلترا قد احتلت مصر بالفعل، والذي يحتل مصر ضروريٌّ جداً له أن يسيطر على فلسطين.

بعد هذا الظرف ظهر وعد بلفور ١٩١٧م. كان أمام اليهود لبناء دولة يهودية قبرص وأوغندا والأرجنتين وسيناء وفلسطين. وكانت الحكومة الروسية عملت لهم تكويناً معيناً ليقوموا دولة داخل الاتحاد السوفيتي ولم يقتنعوا به. لكن لماذا فلسطين؟

أوغندا رُفضت لأجل مياه النيل، وسيناء كانت داخل مصر ورفض كرومر أن تكون دولة لليهود داخل مصر. كانت فلسطين هي الأكثر إغراء لليهود ليتجمعوا بها باعتبار أنها أرض لها تاريخ عندهم.



لكن ما هي فلسطين بالنسبة لمصر، وما هي أرض الشام بالنسبة لمصر؟

أذكر موضوع داود بركات رئيس تحرير الأهرام منذ ١٨٩٩م، له كتاب "بالسلاح وبالماء تستعمر مصر"، ويعني أن مصر تُستعمر من خارجها أكثر مما تستعمر من داخلها، ولذلك عندما ننظر إلى مصر نجد أن المعارك التي حدثت في داخلها لاحتلالها قليلة، والمعارك التي حدثت لاحتلالها كانت خارجها، وكانت دائماً تأتي من أرض الشام. صلاح الدين الأيوبي كانت معاركه ضد الصليبيين في الشام. المظفر قطز كانت معاركه ضد التتار في الشام. سليم الأول أخذ الشام سنة ١٥١٦م وأخذ مصر سنة ١٥١٧م. علي بك الكبير عندما استقلَّ بمصر تحرك إلى الشام. محمد علي عندما احتلَّ مصر تحرك إلى الشام. والإنجليز عندما احتلوا مصر احتلوا عن طريق التل الكبير وليس الغرب، لم يستطيعوا الدخول عبر الإسكندرية فدخلوا عبر التل الكبير. لقد كانت الحدود الشرقية هي مصدر الاحتلال دائماً.

الفرنسيون دخلوا الغرب أول ما دخل نابليون ذهب إلى عكا فهزمتها عكا، واستعمارها في مصر لم يستمر أكثر من ثلاث سنوات. والإنجليز عندما احتلوا مصر وضعوا سايكس-بيكو وأخذوا المنطقة، وبعدها جاء وعد بلفور فكانت أعينهم على هذه المنطقة، وليس فقط لتأمين الطريق المؤدي للهند، ولكن كان في ذهنهم: مصر.

الإنجليز أثناء الحرب العالمية الثانية أنشأوا مركز تمويل الشرق الأوسط، وكان لهم سهم في إنشاء جامعة الدول العربية وقتها، وشجعوا الدول العربية على إقامتها ليكون لهم دور في هذا الإطار مع وجودهم في مصر.

أنا هنا لا أتكلم عسكرياً، وكيف حدثت تلك الوقائع، ولكن كل فكريتي جاءت من الاستقراء التاريخي. فعندما أجد أن كل هذه الحروب أثرت في مصر بالاحتلال أو بتغيير حكوماتها، وللشام أثر فيها.. إذن بالتأكيد هناك علاقة، فمن يحكم مصر لا يطمئن على حكمه إلا إذا كان مؤمناً من ناحية الشام. لا يمكنني أن أقول ذلك بمنطق عسكري، لأنني لا أعرفه، ولكن بمنطق الاستقراء التاريخي بالأمثلة السابقة التي تؤكد هذا.

إذن فعلينا أن نعتبر أن مصر قد احتلت بإسرائيل، ومصر هنا لا بد أن نعترف أنها عندما تُحتل فمن الممكن أن تُحتل من خارج أراضيها، وفكرة داود بركات لا بد أن نضعها أمامنا بشكل قوي، فاحتلال مصر إما أن يكون بأرض الشام، أو عن طريق التحكم في مياه النيل. فمصر من البلاد التي تُحتل من خارج أراضيها، وعندما تحتل من خارج أراضيها تصبح مصر مُحتملة عسكرياً، لا بد أن نضع هذه المسألة في ذهننا. فلا يكفي أن نُخرج الإنجليز من قناة السويس لكي نقول إن مصر



مستقلة، هذا غير صحيح.

ما هو الاحتلال إذن؟

الاحتلال في ظني -والذي أقصده- هو السيطرة على الإرادة السياسية، ليس فقط التأثير في الإرادة السياسية ولا الضغط عليها، فالتأثير على الإرادة السياسية والضغط عليها يمكن أن ينشأ عن طريق ضغوط اقتصادية أو عن طريق الحلفاء أو عن طريق مسائل معينة من هذا النوع، لكن ذلك لا يبلغ مرتبة الاحتلال، لأن الاحتلال هو السيطرة على الإرادة الوطنية لتوجيهها توجيهاً ليس في صالح شعب هذا الوطن، ولكن في صالح القوة الخارجية. وعندما أقول إن مصر محتلة بهذا الشكل، فإنما أقصد بهذا المعنى.

ما الذي يثبت أن مصر محتلة؟

حرب ١٩٤٨ م دخلتها مصر مع سوريا والأردن وهُزِموا فيها، وحرب ١٩٥٦ م دخلتها مصر وهُزِمَت عسكرياً وانتصرت سياسياً، أو لعلنا من الأفضل أن نقول إن انتصار مصر كان سياسياً ولم يكن عسكرياً ولا نقول إن مصر هُزِمَت في ١٩٥٦ م، فقد استطاعت أن تُخرج اليهود والإنجليز والفرنسيين بضغط سياسية داخلية من خلال حكم وطني، وضغوط خارجية عن طريق التوازنات الدولية التي كانت موجودة وقتها بين الاتحاد السوفيتي وبين الغرب، فانتصارها كان سياسياً وليس عسكرياً.

وحرب ١٩٦٧ م مازلنا نعيش بآثار هزيمتها حتى الآن، وحرب ١٩٧٣ م وقعت وانتصرنا عسكرياً ولكن سياسياً اعترفنا بإسرائيل وأصبح لها ضغوط علينا في سيناء على عكس حرب ١٩٥٦ م.

وبعدها حرب اجتياح لبنان ١٩٨٢ م، وحرب لبنان ٢٠٠٦ م، وقبلها ثورة فلسطين ١٩٨٧ م، وثورة فلسطين ٢٠٠٠ م، نجد ثماني حروب في نحو ٥٠ أو ٦٠ سنة، وإذا أضفنا إليها حرب العراق وإيران ١٩٨٠-١٩٨٨ م، ثم أفغانستان وأمريكا سنة ٢٠٠١ م، وحرب العراق وأمريكا سنة ٢٠٠٣ م، وحروب سنة ٢٠١١ م وما بعدها.. نجد أكثر من ١٢ حرباً قامت في منطقة واحدة في أقل من ٦٠ سنة.

لم يعرف العالم ولا التاريخ مثل هذا الوضع، ولكننا منه نعرف أنه احتلال لأرضنا، واحتلال عسكري بالتحديد.



إذن ما علاقتنا بفلسطين؟

علاقة الشعب المصري بشعب فلسطين في حركته السياسية الممتدة في التاريخ المعاصر - وأقصد بالتاريخ المعاصر من القرنين التاسع عشر والعشرين- بدأت في تقديري بحائط البراق سنة ١٩٢٩م عندما حدث نزاع بين المسلمين واليهود حول حائط البراق (ويسميه اليهود حائط المبكى)، مَنْ يستحوذ عليه وسيطر على منطقة حائط البراق؟ فبدأت تتحرّك مصر وشعبها في هذه المسألة.

بدأ نوع من أنواع الالتفات الشديد جداً، إذ كان تفكيرنا مقصوراً من قبل على الاحتلال الإنجليزي وإخراجه من مصر، وبعدها جاءت مصادمات حائط البراق فانتبه الشعب المصري وبدأ ينظر إلى مصر العربية، وبدأت تظهر فكرة العروبة بشكل واضح، وظهر ذلك في الحزب الوطني القديم من خلفاء مصطفى كامل ومحمد فريد، لأنه كان له توجُّه وطني إسلامي إلى حد ما.

وبعدها حدثت ثورة فلسطين الكبرى سنة ١٩٣٦م ضدَّ الصهاينة، كان مصطفى النحاس -زعيم الوفد المصري- قائد الحركة الوطنية المصرية في هذا الوقت وزعيم أكبر حزب ينادي بالوطنية المصرية واستقلال مصر عن الإنجليز، وكان تفكير الوفد حتى ذلك الوقت قاطعاً إلى حدِّ ما، فقال النحاس بأننا لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي أمام ما يجري عند حدودنا الشمالية الشرقية، يقصد: فلسطين. وبدأ الوفد ينتبه إلى أهمية فلسطين بالنسبة للحركة الوطنية المصرية في هذا الوقت، وبدأت تدخل هذه الحركة في تكوين الوعي المصري المتكامل فأيقظها، وبدأت تنمو بشكل ما من سنة ١٩٣٦م وما بعدها.

بعدما انتهت الحرب العالمية الثانية وبدأت مصر تطالب بجلاء الإنجليز، كانت أول مظاهرة عامّة تشمل مصر كلها يوم ٢ نوفمبر ١٩٤٥م، أي ذكرى وعد بلفور، وقامت المظاهرات لتملأ مصر والتف الناس كلهم بشكل قاطع لهذا الأمر، ونجد ذلك في الجرائد القديمة بدار الكتب، (عندما كنت شاباً كنت بعد قراءة الكتب التاريخية لفترة معينة أنظر في جرائد الفترة نفسها فهي توضح كيف كانوا يفكرون يوماً بيوم، فالمؤرخ ينظر نظرة عامة لكن الجرائد تعطيك نظرة تفصيلية يومية من داخل الحدث وليس من خارجه)، لذلك فاجأني يوم ٢ نوفمبر ١٩٤٥م، لأن المؤرخين لم يكتبوا عنه جيّداً في كتب التاريخ، لكن كانت جميع الصحف قد كتبت عنه.

منذ الخمسينيات وبعد خروج الإنجليز من مصر، صار جوهر القضية المصرية الوطنية هو: فلسطين، لأن احتلال فلسطين أصبح هو الاحتلال القائم بعد أن انتهى الاحتلال الإنجليزي من قناة السويس، ولذلك عندما جاء السادات واعترف بإسرائيل ووقّع اتفاقية كامب ديفيد التي تذكرني باتفاقية ١٩٣٦م لحزب الوفد، وهي اتفاقية اعترف الوفد فيها بوجود الإنجليز في مصر،



وبعدها بأربع سنوات بدأ الوفد بالتراجع وقال إنها لا تلزمنا ونعيد النظر فيها، لأن الاتفاقية مع المستعمر -وهو مستعمر- لا تلزمنا ولا يجب أن ننظر إليها. ولذلك فمعاهدة كامب ديفيد لا تزيد في قيمتها عن اتفاقية ١٩٣٦م لحزب الوفد. وعندما ألغى النحاس باشا اتفاقية ١٩٣٦م في أكتوبر ١٩٥١م قال: "من أجل مصر وقعت اتفاقية ٣٦ ومن أجلها أطلبكم الآن بإلغاء اتفاقية ٣٦"، قال ذلك بمجلس النواب.

علاقتنا بإسرائيل أساسها أن مصر احتلت من قبل إسرائيل، والاحتلال هو السيطرة على الإرادة السياسية من خارج الوطن وليس مجرد الضغوط السياسية. فماذا نصنع في مواجهة الاحتلال؟ ليس عندي إجابة عن هذا السؤال لكن أطرحه عليكم، لنتكلم فيه وهو سؤال يجب أن ننظر إليه. ما الذي جعلنا في موضع احتلال بهذا الشكل؟

إسرائيل قوة احتلال تتميّز عن القوى الأخرى بشيء مهم، لأن الاحتلال الآخر هو احتلال عسكري يفرض إرادته، ويسيطر على الإرادة الوطنية باحتلاله العسكري، أما هذا الوضع فليس احتلالاً عسكرياً محضاً، وإنما هو احتلال عسكري وشعبي أيضاً، فهناك شعب يقيم بالدولة ويتردد الفلسطينين، وبذلك أصبح هناك عنصر آخر في الموضوع.

ولذلك فإن أول نتيجة لذلك كانت نتيجة غريبة جداً، عندما جاؤوا في حرب ١٩٤٨م ماذا فعلنا؟ عندما نحارب الإنجليز مثلاً أو أية قوة وطنية تحارب مستعمراً أجنبياً، ماذا تفعل؟ المستعمر الأجنبي له جيش نظامي وبجيشه النظامي يسيطر على البلد ويستطيع أن يغير كل أحوالها، وبقواه السياسية يستطيع أن يعتقل وينفي ويفعل كل شيء، وأنا لا أملك نفس قدراته العسكرية فماذا أفعل؟ هناك طريقتان نجحتا في العالم كله، هما طريقة غاندي وطريقة ماو تسي تونغ.

الطريقة الأولى (طريقة غاندي والمقاومة السلمية): في الصحف المصرية القديمة يقال إن ثورة ١٩١٩م أخذ منها غاندي فكرة المقاومة السلبية، لأنه قال إن المحتل يريد باحتلاله لك أن يسيطر عليك لمغانم يحصل عليها، فعليك بالمقاومة السلبية وبالإحجام عن التعاون وبالمقاطعة فبذلك تستطيع أن تفقده إمكانية أن يحصل على هذه المغانم، هذا ما فعله غاندي. وهذا ما فعلناه في ثورة ١٩١٩م فكان شعار الثورة: عدم التعاون مع الإنجليز، وفكرة عدم التعاون هي إفقاده القدرة على الاستفادة من بقائه عندك، وقد قامت في الهند ونجحت.

الطريقة الثانية التي نجحت أيضاً هي حرب العصابات: جيش منظم يكلف الكثير جداً يحاربك وله قدرات، وأنت تحاربه بطريقة حرب العصابات. شرحها ماو تسي تونغ في إحدى كتاباته: "إذا



تقدم العدو تقهقر، وإذا توقف ناوشه، وإذا استقر اهجم عليه، وإذا التفت إليك ليضربك اهرب، ولا تدخل في معركة حاسمة أبدًا". تصبح تكلفته الحربية بهذا الشكل مكلفة جدًا، ولا يصل إلى شيء وأنت طول النفس عندك قوي.

وبذلك فإن اتباع هذه الطرق يجعلك قادرًا على محاربة جيش نظامي أقوى منك: إما مقاومة سلبية أو حرب عصابات. وهذه نجحت في الهند والأخرى في الصين. ونجحت الطريقتان على مستويات عالمية وبلاد كثيرة حدثت معها.

ماذا فعلنا نحن سنة ١٩٤٨؟

دائمًا الجيش النظامي الأجنبي أقوى منك، فتحاربه حرب عصابات، لكن ما حدث هنا هو أن الاحتلال الإسرائيلي كان احتلالًا عسكريًا وشعبيًا في نفس الوقت، لأنه كان معهم مهاجرون يهود من بلاد مختلفة. فدخلنا نحن بجيوش نظامية ضعيفة وهم دخلوا بحرب عصابات، ولذلك نجحوا وانتهت الحرب بما هو معروف، عكس ما كان من الممكن أن يحدث. ولذلك نحن هنا نقابل حالة مختلفة وهي حرب عصابات يقابلها حرب عصابات دون وجود جيوش نظامية، وذلك ما انتهت إليه إسرائيل وبدأت تعمل على أساسه.

بدأ عبد الناصر في بداية ١٩٤٨م ينتبه لهذه المسألة، وبدأ عن طريق غزة يعمل على أسلوب حرب العصابات في إسرائيل، فكانوا يضربون الجيش المصري ليحولوها إلى حرب نظامية ووراءهم أمريكا والغرب. وحاولت سوريا أن تفعل ذلك وتشجع حرب العصابات ولكن كانوا يضربونها ليحولوها إلى حرب نظامية فتراجعت. بدأ الفلسطينيون في الأردن كذلك يضربون بطريقة حرب العصابات، فقام الملك حسين بضرب الفلسطينيين لكي يؤمن نفسه من ناحية اليهود. ومن المعروف أنه كان من عملاء CIA ومن أقطابهم، فالمسألة هي مسألة كيف تستخدم هذا السلاح.

لكي نعرف ما حدث في حرب ١٩٤٨م يجب أن نلاحظ أن الفلسطينيين في فلسطين قبل الحرب استطاعوا أن يحافظوا على ٨٠٪ من أرض الوطن، وبعد دخول الجيوش النظامية العربية تركوا فلسطين وأصبح ٧٨٪ من الأرض تابعة لإسرائيل و٢٢٪ تابعة للعرب في ذلك الوقت.

يبين ذلك أن أسلوب الحرب النظامية في ذلك الوقت لم يكن صالحًا، ويوصلنا ذلك لنقطة أخرى مهمة وهي: أن جيوشنا لا تستطيع أن تحارب الدول الكبرى، فتلجأ إلى حرب العصابات. لقد استطاع اليهود أن يُهجّروا من فلسطين ٨٠٠ ألف فلسطيني بطريقة حرب العصابات، وكان عدد الفلسطينيين أصلاً مليون و٣٠٠ ألف فلسطيني.



تنور في هذا الشأن مسألة ما العمل؟ كيف تواجه الاحتلال العسكري في مثل هذه الحالة؟

فالأسلوب الذي أتبع من قبل في الهند لا يصلح بالنسبة لإسرائيل وأسلوب حرب العصابات لا يصلح. لم تعد الدول العربية تستطيع الآن بعد اتفاقية سايكس-بيكو أن تحارب إسرائيل، فالجيش الإسرائيلي نظامي ومُعَدُّ إعدادًا أقوى من جيوشنا، لأنه مفتوح له كل إمكانيات الغرب في هذا الشأن، بالإضافة إلى السلاح النووي. وأصبح الوجود القُطري لبلادنا وحكوماتنا يمنع وجود حرب العصابات، لأنه يهددها قبل أن يهدد يهود إسرائيل وهذه هي المشكلة. فقد أصبح الآن الوجود القُطري ونظم حكومتنا لا تسمح بوجود معارضة منظمة شعبية سلمية في بلادنا، فكيف تسمح بوجود قوة مستقلة مسلحة في بلادها تحارب إسرائيل إن لم تحاربها هي؟ كيف تسمح بوجود كيان شعبي قوي، وهي لا تستطيع ولا تحتمل وجود قوة في بلادها بهذا الشكل؟

وتجربة الأردن واضحة جدًا، عندما قام الفلسطينيون هناك بحمل السلاح ضد إسرائيل ضربه الملك حسين لأن هذه الحالة تهدده، وحوادث عام ١٩٧٠م واضحة جدًا وما قبلها وما بعدها.

لا يسمح الحاكم المستبد بوجود تنظيم شعبي له قدرات ذاتية وله استقلالية في تفكيره وفي اتخاذ القرارات وتنفيذها. من الممنوع استبداديًا فعل ذلك، وإن فعلت فقد خُتت الاستبداد، فما بالك إن كان التنظيم الشعبي مسلحًا لمحاربة إسرائيل؟

نحن هنا لا نستطيع -بجيش نظامي- أن نحارب، لأن العدو له دعم غربي شديد جدًا بالإضافة لسلاحه النووي، والحكم القُطري بموجب قُطريته لا يسمح بوجود هذا الأمر ونحن في هذا المشكل:

١- صارت إسرائيل ذات قوة نظامية كبيرة مستندة إلى كل قدرات الولايات المتحدة، ونحن قوة نظامية لا نستطيع مواجهة قوة نظامية مستندة إلى كل هذا التقدم والتنظيم الأمريكي الغربي.

٢- تجعل حرب العصابات الشعب اليهودي في إسرائيل غير آمن، فحرب العصابات تجعل تكلفة الاحتلال أكثر من تكلفة المغانم. فقد أتى اليهودي إلى إسرائيل لكي يجد فيها أغلبيةً تحميه بدل أن يكون أقلية في بلد آخر. فطلب الأمان هو الذي جاء به وعندما يهدد في أمنه لن يبقى في هذا الوضع، حتى وإن كانت هناك خسائر مادية، فليست هي الحاسمة، فتهديد أمنه هو ما يجعله ينصرف.

ونعرف أن إسرائيل عندما بدأت دعوة الوطن الديني كان اعتمادهم على أن المذبحة الألمانية أيام النازية جعلتهم غير آمنين. ذهب أغلب اليهود الألمان بدلًا من إسرائيل إلى بلاد أخرى كأمريكا لأنهم طلبوا الأمان وليس وطنًا قوميًا لليهود. فاليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين أقل ممَّن ذهبوا إلى



أماكن أخرى. ونصف اليهود تقريبًا الذين ذهبوا إلى إسرائيل من الدول العربية، كيف سمحت الدول العربية لليهود أن يهاجروا إلى فلسطين ويكونوا شعبًا ودولة معادية لهم؟

لقد أدت الدولة القطرية إلى الآتي:

١- أنها لا تستطيع أن تحارب دولاً معتمدة على تنظيم سلاحي أقوى منها.

٢- ولا تسمح بحروب عصابات من داخلها.

٣- وتسمح بخروج أقلية من عندها لتصبح دولة معادية لها في الخارج.

وبذلك الشكل أسهمنا نحن في إنشاء دولة إسرائيل بأكثر ممَّا أسهم فيها الغرب أو بقدر ما أسهم فيها الغرب. هل هذه حقيقة تتفوقون معي فيها؟

كان إجمالي اليهود العرب ٩٨٥ ألف، هاجر ٦٧٠ ألف منهم إلى فلسطين، فصار نصف سكان إسرائيل من اليهود العرب، ويُطلق عليهم (السفارديم)، ويُطلق على الغربيين (الإشكناز). فأصبحت إسرائيل نصفها سفارديم من العرب ونصفها إشكناز من الغرب، وأصبح هناك اضطهاد من الغربيين للشرقيين، ومنهم من قال عن نفسه: "لقد كنت يهوديًا في العراق، فصرت الآن سفارديم"، لأنه لا يعامل كمهودي ولكن كسفارديم مضطهد من اليهود الغربيين.

الذي يؤكِّد على أن إسرائيل لم تنشأ كوطن قومي لليهود ولكن نشأت كقاعدة استعمارية: أن نفس قادة إسرائيل وقادة الحركة اليهودية الصهيونية كانوا ملاحدة، ومن لم يكن ملحدًا منهم كان علمانيًا، وأشد ملحدتهم كان موسى ديان. فالملاحدة والعلمانيون هم من أنشأوا الدولة اليهودية مما يبيِّن أنها دولة احتلال وليست وطنًا قوميًا كما يقال.

كان بمصر ٨٠ ألف يهودي، ذهب إلى إسرائيل منهم ٧٥ ألفًا. وبذلك عزَّزنا نحن إسرائيل، والعراق كان بها ١٠٥ آلاف يهودي ذهبوا إلى إسرائيل، وكذلك اليمن كان بها ٥٠ ألف يهودي.

لا تتعلق هذه النقطة الثانية بإسرائيل، وإنما تتعلق بالدول القطرية (دول سايكس-بيكو). لقد قامت عندنا حركة توحيد عربي وقومي وحركات توحيد بين بلاد مختلفة وبعضها، لكن فشلت دولتنا القطرية في ذلك المسعى. فكان هناك اعتقاد دائم عن وحدة مصر والسودان ووحدة وادي النيل، وهناك مفاوضات كثيرة مصرية فشلت مع الإنجليز بسبب السودان، لأنهم لم يعترفوا بحكم مصر للسودان، وأن تكون مصر والسودان وحدة واحدة، وإن أجازوا صيغة معينة للاحتلال الإنجليزي. فقد كانت فكرة وحدة وادي النيل جزءًا لا يتجزأ من فكرة الوطنية المصرية، ولقد درستها في كتابي "سعد زغلول يفاوض الاستعمار".



لكن هل فكّر أيُّ حزب مصري في إدخال سوداني في تكوينه التنظيمي؟ لم يحدث قط! فسعد زغلول مثلاً عندما أقام الوفد وعمل صيغة الوفد والتوكيلات، كان كل الأعضاء في البداية مسلمين، فذهب إليه المسيحيون وقالوا كيف ذلك؟ وفي وقتها وضع في الكشف أسماء مسلمين ومسيحيين تعبيراً عن تكامل الوحدة الوطنية في صيغة أسماء الوفد. لم يفكروا في ذلك مع السودان! حزب الوفد لم يدخله سوداني واحد، الإخوان المسلمون بجامع الجامعة الإسلامية وليس بجامع القطرية ووحدة وادي النيل وجدت في مصر والسودان، وكذلك الشيوعيون بجامع الشيوعية (ففي مصر نشأت حدتو وفي السودان نشأت حستو). لم نقبل وجود تنظيم مصري شعبي يتضمن السودانين وكنا نرغب في الوحدة مع السودان ونتكلم مع الإنجليز في المفاوضات على أساس أننا -على الأقل- لا نأخذ السودان ولا هم يأخذونها.

ولذلك لما حدث أن استقل السودان عام ١٩٥٦م، كان الذي نجح في الانتخابات في السودان حزب وحدة وادي النيل الذي كان رئيسه إسماعيل الأزهري، أول ما وصلوا إلى السلطة رفضوا الوحدة مع مصر، وهم محقون في ذلك.

توحّدت مصر وسوريا سنة ١٩٥٨م وانفصلتا سنة ١٩٦١م. حكّم حزبُ البعث في سوريا والعراق ومع ذلك انفصل حزب البعث إلى حزبين وأصبح أحدهما في سوريا والآخر في العراق، وهذا قومي والآخر قطري، مما يدل على ماذا؟

الدلالة الأهم من وجهة نظري: أن الفكرة السياسية لا تصبح قوة مادية إلا عن طريق تنظيم شعبي عبارة عن هيكل جماعي يجمع عدداً كبيراً من الناس تتجمّع فيه المعلومات ويفكرون سوياً ويؤخذ القرار ويُنفذ جماعياً في مناطق كثيرة. لا يمكن لفكرة سياسية أن تتحوّل لشيء حقيقي مادّي في المجتمع إلا عن طريق التنظيم. والمشكلة التي حدثت عندنا أن التقسيم القطري أنشأ دولة قُطرية بتنظيم قُطري، فعندما قامت الحركات الوطنية قامت داخل الأقطار فأصبحت التنظيمات قُطرية أيضاً بتنظيم قُطري.

اتحدت الدولة المصرية أثناء حكم عبد الناصر مع بعث سوريا، وسعياً إلى الوحدة لكن التنظيم المصري والتنظيم الآخر البعثي لم يسمحا بهذا الاندماج، وأصبحت هناك ممانعة، فانفصلا. وكذلك حدث في العراق مع سوريا، وكذلك بين مصر والسودان. فتجارب الوحدة -رغم الدعوة إلى الوحدة والإيمان بالوحدة- رفضتها التكوينات التنظيمية، سواء التكوينات التنظيمية الخاصة بالدولة أو الحركات الوطنية الشعبية التي قامت على أساس قطري، ولم تستطع أن تندمج مع بعضها البعض.



التنظيم القطري عندنا لم ينجح مع إسرائيل، ولم ينجح أيضًا في الوحدة، وأيضًا التكوين القطري يجعل النظرة السياسية للأمن القومي تستبعد الآخرين، ومثالًا على ذلك:

عندما عمل عبد الناصر على الدوائر الثلاث التي تنتمي إليها مصر- أفريقيا والإسلام والعروبة- عمل على أفريقيا والعروبة، ولكن دائرة الإسلام لم ينجح فيها، ليس بسبب الإخوان، ولكن لأن وحدة الدائرة الإسلامية هنا تشمل تركيا وإيران، ولم يكن أمنهما القومي يسمح بالتكامل معهما في ذلك الوقت، إذ كنا كعرب ضد الغرب وضد الأمريكان ومستعدين للتحالف مع الروس ضد الأمريكيين، لأن الأخيرين هم مصدر الخطر علينا. فأمننا القومي يسمح بتحالف مع شريك كبير غير غربي لا يهددني ضد القوة السائدة التي تهددني. لكن على العكس كان حال تركيا وإيران، لأن التهديد الأساسي لهما كان روسيا القيصرية أولاً ثم روسيا السوفيتية، لأن روسيا دائمًا كانت تبحث عن المياه الدافئة ومعاركها منذ ١٧٢٥م أو قبل ذلك حتى وقت قريب والتي انتهت الآن، كانت دائمًا مع تركيا وإيران.

لذلك فإن جزءًا من التكون الوطني التركي والإيراني أنهم يتحالفون مع أمريكا- ليس فقط تحالفًا عسكريًا- ضد العدو الأساسي، روسيا. والتكوين القطري يؤدي بنا إلى أن نتعاكس ونتنافر. ففكرة الأمن القومي لدى كل قطر تتعارض مع الآخر، لأن كل قطر يبحث عن أمنه هو فقط.

هذا هو الجزء المتعلق بالوحدة القطرية، وكلها تتعلق بهذا الموضوع:

- لا نستطيع أن نواجه إسرائيل بدولة قطرية.
- لا نستطيع أن نقيم وحدة عربية بدولة قطرية.
- لا نستطيع أن نحقق أمننا الوطني في إطار الفهم الخاص بالدولة القطرية.



تداعيات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

مسيرات العودة والانتفاضة الهقيدة (*)

طارق جلال (**)

مقدمة:

لم يكن الإعداد لمسيرات العودة التي تنظم للاحتفال بيوم الأرض وذكرى النكبة في هذا العام شبيهاً بالسنوات الماضية، رغم استمرار مكونات المشهد كما هي؛ حيث كان قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس أبرز مستجدات هذا العام، لاسيما مع تزامن تنفيذ القرار في ذكرى النكبة وإعلان دولة إسرائيل.

تجاوزت المحنة الفلسطينية مرحلة الصراع حول قضيتي فلسطين التاريخية الكبرى أم حل الدولتين، ومواجهة سياسات التهويد في الأقصى أم الدفاع عن غزة، ودخلت في نفق مميت يُعرف بنفق تصفية القضية الفلسطينية تمامًا وإنهاء حق الفلسطينيين الأصيل في الحياة فوق أرضهم. بعد أن قرّرت الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو ما يعني خروج الأخيرة من معادلة التفاوض، وإعلانها عاصمة للدولة الصهيونية.

وكان الفلسطينيون على مستوى الحدث لاسيما في غزة؛ حيث شهدت مسيرات العودة أحداثاً دموية ومشاهد بطولية سطرتها أيديهم في الضيقة والقدس، وكانت غزة درة التاج ورأسه بما قدّمت من عشرات الشهداء ومئات المصابين. وقد استهدف الحشد على مدار أيام وأسابيع تحفيز الناس للخروج في يوم الأرض بمسيرة "مليونية للعودة"^(١) لإثبات الحق الفلسطيني في التاريخ والجغرافيا. وأعدت تلك المسيرات الأنظار مجدداً إلى مصطلح حق العودة الفلسطيني الذي ظهر عقب النكبة التي حلت بالفلسطينيين عام ١٩٤٨، بعدما أسفرت سلسلة مذابح ارتكبتها العصابات الصهيونية

(*) نشرت هذه الدراسة في: قضايا ونظرات، العدد ١١، أكتوبر ٢٠١٨، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/ShDa2>

(**) باحث في العلوم السياسية.

(١) ذروة مسيرات العودة باليومين المقبلين والاحتلال يتأهب، موقع الجزيرة، ١٣ مايو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٣ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/bgZ9KS>



بحق القرى والمدن الفلسطينية إلى نزوح نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني آنذاك^(١).

تنوّع الحراك المقاوم وأحدثت مسيرات العودة زخمًا كبيرًا نتيجة توسّعها الجغرافي، إلا أنها لم تتمكّن من إشعال انتفاضة نتيجة عدّة عوامل محلية وإقليمية ودولية، تدور هذه الدراسة حول تحليل مشاركة الناس في مسيرات العودة وتنوّعات هذه المشاركة على المستوى الجغرافي، مع تفسير أبعاد هذه المشاركة ودلالات عدم قدرتها على إشعال انتفاضة جديدة، رغم استمراريّتها لأسابيع طويلة.

أولاً- الغضب في غزة بين رفع الحصار وكسر القرار

تجهّز المحتجّون بأعلام فلسطين التاريخية وأسماء قراها ومناطقها التي غير هويتها الاحتلال، وعادت مفاتيح العودة التي تتوارثها الأجيال. نُصبت خيام العودة في ست مناطق على الحدود الشرقية والشمالية لغزة مع الأراضي المحتلة، وانحصرت التجمّعات والاعتصامات في مناطق محدّدة جرى التوافق عليها، ومنها مدخل معبر بيت حانون، شمال القطاع، وبوابة النجار شرق خزاعة، شرق خان يونس، وبوابة المطبق، شرق رفح، وشرق مخيم البريج، وسط القطاع، وشرق حي الزيتون عند بوابة ملكة. فتوجّهت الجماهير نحو شرق وشمال غزة حيث السياج الحدودي مع الأراضي المحتلة، ولم تتّجه جنوبًا تجاه سيناء/ مصر؛ فقد خابت مساعي إسرائيل في تحويل بوصلة الصراع إلى القاهرة، فالفلسطينيون يرفضون كل محاولات الوطن البديل، وفي مقدمتهم الغزاويين^(٢)، أعلنوها صريحةً؛ لن نقبل بتسوية تناهض حق العودة، ولن نفرط في القدس ولو بعد حين.

في الطرقات سمع المارّة مكبرات الصوت من المنازل والمساجد بواجب المشاركة في التظاهرات، لحماية الحق الفلسطيني في العودة وكسر الحصار الذي يواصل عامه الثاني عشر، ومن جبهتها أعلنت وزارة الصحة في غزة إلغاء كافة أجازات موظفيها لتهيئة الوضع لاستقبال الجرحى والشهداء. كانت الأجواء مختلفة هذه المرة، هكذا ظهرت المؤشرات والدلائل، ومن ناحيتها، راهنت الفصائل

(١) شباب غزة ماضون في مسيرة العودة الكبرى، موقع الجزيرة، ٤ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٣٠ يوليو ٢٠١٨،

متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/VWSZiK>

(٢) أسباب القلق الإسرائيلي من مسيرة العودة الكبرى، موقع عرب ٤٨، ٢٩ مارس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٣٠

أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/fDpxoK>



على قدرة الأهالي في غزة على الصمود لأيام وأسابيع طويلة حتى تحقّق مطالبهم^(١).

هذا الإعداد القوي من شعب يعاني الولايات جزاء صموده يدعو للفخر، فها هم أهل غزة المحاصرين المهتمّشين الذين تضيق عليهم الأرض بما رحبت، ثم هم يضيّقونها أكثر بإصرارهم على مواجهة آلة القتل الحداثيّة بأدوات بدائيّة وبحناجر أرهقتها كثرة انقطاع الكهرباء وأجساد بليت من وقف الرواتب والمستحقّات.

بدأت المسيرات في الثلاثين من مارس ٢٠١٨^(٢)، واستمرّت ما يزيد عن ثلاثة وعشرين أسبوعاً من التظاهر المستمر، وقد شهدت تنوعاً وصموداً تعجّب منه الكثيرون لقدرتها على الإبداع في أساليب المقاومة، وإصرارها على الصمود أكثر من أي مكان آخر، ورهانها على كسر الحصار، وهو ما اضطرّ وزير الأمن الإسرائيلي ليبرمان بأن يهدّد القطاع بحملة موسّعة ومؤلمة إذا استمرّت مسيراته^(٣)، وقد وصل عدد الشهداء لما يزيد عن ١٨٠ شهيداً وأكثر من ١٨ ألف جريح، من النساء والشيوخ والشباب والأطفال، معظمهم كانوا من غزة. فضلاً عن المشاهد البطولية التي سطرها آخرون مثل الأسير المحرر ابن بيت حانون إسماعيل العثماني الذي استخدم دراجته الرباعية بملاح وجهه الغاضبة لإنقاذ المتظاهرين الجرحى ونقلهم من الأماكن التي لا تستطيع سيارات الإسعاف الوصول إليها عند السياج الحدودي نتيجة كثافة الرصاص. وصورة انتشرت في تويتر لطفل وضع قناعاً من البصل للصمود في وجه قنابل الغاز، ومسعف أصر على القيام بعمله في علاج المصابين رغم إصابته برصاص في ذراعه الأيمن، ورايع استشهد أثناء رسمه على الأرض^(٤). كما "تمكّن عدد من المشاركين في فعاليات العودة، من اختراق الحدود الشرقية لوسط القطاع بأدوات بسيطة ودون حمل أي نوع من السلاح، والوصول إلى ثكنة عسكرية يستخدمها جنود القناصة الإسرائيليّة في إصابة المتظاهرين، وحرقتها قبل العودة مجدّداً إلى غزة، مسجّلين عملية الاقتحام التي أخرجت كثيراً جيش الاحتلال بكاميرات هواتفهم المحمولة. ودفع هذا الفشل العسكري

(١) ضياء خليل، مسيرة العودة في غزة: رسالة برفض تصفية حق العودة، موقع العربي الجديد، ٣٠ مارس ٢٠١٨،

تاريخ الاطلاع: ٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/s2L58Z>

(٢) شهيد و١٤٦ جريحاً بتجدد مسيرة العودة بغزة، موقع الجزيرة، ٦ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٣ يوليو ٢٠١٨،

متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/9ybb5w>

(٣) شهيدان وجرحى مع تجدد مسيرات العودة بغزة، موقع الجزيرة، ٢٠ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٩ يوليو

٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/2jXsXS>

(٤) جهاد عويص، بطولات وتضامن... "مسيرة العودة الكبرى" على مواقع التواصل، موقع العربي الجديد، ١ أبريل

٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٨ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/vmr1Ma>



الإسرائيلي في اكتشاف عملية التسلُّ الناجحة للنشطاء، إلى اللجوء لقوة الطيران الحربي لمدارة ضعفها، بقصف أهداف شملت مواقع للمقاومة، في مسعى أرادت من خلاله إسرائيل تكرار تجربتها السابقة التي بدأتها مع انطلاق الفعاليات والذي يقوم إلى حرفها من طابعها الشعبي السلمي إلى "العمل العسكري" لتستغل الأمر في تبرير عمليات قتل المتظاهرين^(١).

لقد برز مصطلح رفع الحصار في مسيرات العودة على ألسنة أهالي القطاع وتصريحات قيادات الفصائل، بجانب مواجهة صفقة القرن وعدم تمرير قرار الرئيس الأمريكي بنقل السفارة. لقد كان أهالي القطاع الأكثر تعرضاً للظلم طوال السنوات الماضية، عن طريق اغتيالات مستمرة وتضييق واعتقالات وصلت لشحن حصار كامل أوقف كافة مظاهر الحياة. ويبدو أن أزمة الحصار كانت حاضرة بوضوح في غضبهم واحتجاجاتهم، نعم "نريد رفع الحصار وكسر القرار الأمريكي بنقل السفارة"، ولكن في حالة ضعفت أدوات تنفيذ المطلب الثاني، فربما يكون المطلب الأول أكثر أهمية لأنه سيمنحنا القوة لتحقيق المطلب الثاني، هكذا دارت أفكار الغزوين غالباً، وهو ما يفهم من اسم جهة تنظيم الفعاليات الاحتجاجية هناك "الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار". كما تمكّنت مسيرات العودة من إعادة مفاهيم الأرض وحق العودة واللاجئين إلى جيل جديد من الأطفال الذين نشأوا في سياق تضييق العيش والصراع السياسي الداخلي على السلطة، لتفتّح أمام أعينهم رحابة القضية وأصل الصراع.

وكان الإبداع حاضرًا كعادته في غزة؛ حيث تم استخدام الطائرات والبالونات الحارقة التي تمكّنت من إشعال الحرائق فيما يزيد عن ٨٥٠٠ هكتار من الأراضي، ويبدو أنه سيكون سلاحًا جديدًا وفعالًا، ليس في حجم تأثيره الآن، ولكن في تطوّراته المستقبلية، لذلك "هدّد رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، والرئيس السابق لجهاز "الشاباك"، آفي ديختر، بلجوء إسرائيل إلى حملة عسكرية ضد غزة، لإنهاء ظاهرة "الطائرات الورقية الحارقة"، وقال إنه لا يستبعد العودة إلى سياسة الاغتيالات، وتصفية قائد حركة حماس في غزة يحيى السنوار"^(٢).

ومع زيادة حجم الشهداء والمصابين، وارتفاع حدّة القمع ضد أهالي غزة، اضطرت الأمم المتحدة

(١) أشرف الهور، مسيرات العودة تنطلق من غزة إلى حيفا وتفتح ميادين الاشتباك، موقع القدس العربي، ٢٥ مايو

٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <http://www.alquds.co.uk/?p=942430>

(٢) أشرف الهور، إصابات في جمعة «من غزة للضفة» والفصائل تؤكد الاستمرار في «مسيرات العودة» ومسؤول إسرائيلي يتوعد بحرب لمنع «الطائرات»، موقع القدس العربي، ٣٠ يونيو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢ سبتمبر ٢٠١٨،

متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/LREK4>



للتدخل من خلال منسقتها في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف الذي أعلن قائلاً: "ناشدت الفصائل الفلسطينية ألا تثير أي أحداث عند السياج، وأن تكف على الفور عن إطلاق الصواريخ والطائرات الورقية والبالونات الحارقة. وناشدت إسرائيل أن تعيد فتح المعابر وتوقف القصف، خاصة في المناطق المأهولة، وأن تمارس ضبط النفس تجاه غزة"^(١).

لم تستقر الأوضاع بسبب استمرار المسيرات الغاضبة لغزة، نتيجة إدارة الفصائل للمشهد الاحتجاجي بصورة جيدة جداً وتمكُّنها من تحقيق تقدُّم على الأرض، وهو ما أجبر الأمم المتحدة على تشكيل لجنة تحقيق أممية يرأسها الأمريكي ديفيد كرين^(٢) للتحقيق في عمليات العنف التي تعرَّض لها قطاع غزة، حيث اضطرت إسرائيل للدفاع عن نفسها بأنها تعرَّض لعملية تشويه لسمعتها^(٣).

في حقيقة الأمر، لا ينبغي أن تأخذنا تفاصيل أعداد الشهداء والجرحى واتهامات البعض بأنها تذهب سدى، عمَّا يحدث من تغيُّرات في معطيات الواقع، فبالفعل تمكَّنت غزة من تغيير حقائق ترسَّخت لسنوات مضت وقلبت المعادلة الإسرائيلية رأساً على عقب، فقد انحصرت فكرة المقاومة لعقود في تصدُّر نخبة معينة لتحريك المشهد سواء كانت عسكرية أو سياسية، أما في اللحظة التي تعيشها غزة الآن: فالشعب هو المحرك الرئيسي في المشهد، الجماهير هي من تجبر وتحرك الفصائل من خلفها وتطالبها بالاحتماء بها وترك تفاهات السياسة وإكراهات السياق، ولا يقلل هذا من الدور الذي تلعبه "حماس" وباقي الفصائل، فقد راهن إسماعيل هنية على استمرار المسيرات لفترة طويلة حتى تنتقل إلى الضفة الغربية وباقي مناطق الداخل الفلسطيني مروراً بالشتات، ما دفع البعض للاعتقاد بأنه ثمة تحول في برنامج "حماس" الوطني، بتحويل مسيرات العودة لبرنامج طويل المدى للتأثير في المشهد، وإعادة اهتمام العالم بالقضية.

لكن حركة "حماس" تعاني من ضغوط خارجية كبيرة للقبول بتصفية القضية الفلسطينية، ظهرت في تصريح إسماعيل هنية القائل: "نحن أمام التحدي الأخطر الذي يستهدف القدس واللجئين والقضية الفلسطينية برمَّتها بفعل "صفقة القرن" والتواطؤ الصهيوني والإقليمي مع

(١) ديفيد كرين... أميركي يتولى التحقيق الأممي بأحداث "مسيرات العودة"، موقع العربي الجديد، ٢٥ يوليو ٢٠١٨،

تاريخ الاطلاع: ٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/v6KWLk>

(٢) بغض النظر عن استقالته بعد ذلك بشهر فقط بدعوى أن لديه "ظروف شخصية".

(٣) توبي ستيرلنج، استقالة رئيس تحقيق الأمم المتحدة في العنف بغزة، موقع رويترز، ٢٣ أغسطس ٢٠١٨، تاريخ

الاطلاع: ٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/MyVepd>



هذه الصفقة"^(١).

لم ترضخ غزة للضغوط المحلية والإقليمية والدولية واستمرت في مسيراتها؛ حيث كشفت صحيفة "جيروزاليم بوست" أن رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية الإسرائيلي "الشاباك"، نداف أرغمان، طلب من رئيس جهاز الاستخبارات العامة المصرية، عباس كامل، نقل رسالة تهديد لحركة "حماس"، تحذرها من مواصلة تصعيد الاحتجاجات التي ينظمها الفلسطينيون ضمن فعاليات "مسيرات العودة". وأشارت الصحيفة إلى أن أرغمان أبلغ كامل بأن إسرائيل "لن تحتل مواصلة الاحتجاجات على الحدود"^(٢)، غير أن هنية أعلن نفيه لهذه الأخبار، مؤكداً أن مصر طالبت بالسيطرة على الوضع وعدم تدحرج الأمور لمواجهة مسلحة شاملة^(٣).

لم تنتهِ المظاهرات من غزة حتى تاريخ كتابة هذه السطور، وهو أمر يعود لعدة أسباب، أهمها أن استمرار المقاومة الفلسطينية في غزة ساهم في مزيد من تعبئة الناس بهوية وعقيدة النضال حتى تحرر فلسطين رغم سياسات التكريح التي يتبعها الاحتلال وأذناؤه. انتفضت غزة انتفاضة الحياة ونفضت عن نفسها أكواماً من الركام الذي أثقل كاهلها، وأرادت إعادة كل إنجازات القوى المعادية بحرف بوصلة الصراع من أجل الوطن إلى صراع سياسي داخلي تتحكّم في أبعاده لقمة العيش وحبّة الدواء وبوابة المعبر، إلى مريع الصفر، إلى مربع الأرض المسلوّبة، والوطن الضائع، وحق العودة، وحرية تقرير المصير^(٤)، والتي تأكّدت مع حجم الحشد الجماهيري الراغب بوعي لكسر معادلة يحصر الاحتلال الإسرائيلي على تكريسها، باختصار، يريد الاحتلال الإسرائيلي تحويل سلاح المقاومة في غزة إلى عبء على المقاومة نفسها، وعلى جماهير الناس بطبيعة الاحتلال.. استهدف الاحتلال الجماهير العزل في مسيرات العودة بقوة هائلة. لكن الاحتلال، الذي لا يملك أي مبرر أخلاقي أو أي مسوغ قانوني لجرائمه الشنيعة، سيستخدم ذات الحجّة، وهي وجود سلطة مسلّحة تحكّم أرضاً فلسطينية هو لا يدخلها وإن كان يحاصرها. هذه السلطة، بحسب دعاية

(١) نادية سعد الدين، "مسيرات العودة" تجوب فلسطين اليوم ضد نقل السفارة الأميركية للقدس، موقع الغد،

١١ مايو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢١ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/VLMXKZ>

(٢) صالح النعامي، إسرائيل تطلب من رئيس المخابرات المصرية نقل تهديد لـ"حماس"، موقع العربي الجديد، ٥

أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/XQJqp2>

(٣) أشرف البهور، «مسيرات العودة» تتواصل والمتظاهرون يتناولون الإفطار على الحدود، موقع القدس العربي،

١٩ مايو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٩ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/rX8Xr>

(٤) محمد أبو عويمر، مسيرات العودة.. محطات وإنجازات، مدونات الجزيرة، ١٤ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١

سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/vUWji5>



الاحتلال، هي التي تدفع الجماهير في مسيرات العودة.

دخلت "حماس" الانتخابات وفازت وشكلت حكومة، سرعان ما اقتصر على قطاع غزة بعد الانقسام، لتتفرّد السلطة بالضفة الغربية، وهكذا ارتبطت معادلة المقاومة بمعادلة السلطة، بشكل مركب وشديد التعقيد. فسياسات السلطة في الضفة اشتغلت على تفكيك الحركة الوطنية وصرف الجماهير عن مسؤوليتها التاريخية؛ الأمر الذي أظهر أن المقاومة قد انحصرت في غزة، ومن ناحية أخرى أصبحت حماس قوة معيلة لما يقرب من مليوني إنسان، وبالتالي دخلت في معادلة الدمار والبناء المعقدة. بمعنى أن الاحتلال أراد تحويل سلاح المقاومة إلى سلاح دفاعي، مستغلا ظروف "حماس" وظروف قطاع غزة، وفي مرحلة لاحقة أراد تجريد سلاح المقاومة من طابعه الدفاعي، وتحويله إلى عبء خالص، مستفيداً من حالة الحصار، ومن كون "حماس" سلطة أمر واقع تحرص على الحفاظ على هذا المكتسب. وبهذا شُنَّ الاحتلال عدّة مرّات هجمات مسلحة على غزة، لا لإحراز أهداف أمنية فحسب، بل وإحراز أهداف سياسية، مفادها أن يده هي العليا، وأنه يمكنه أن يضرب في كل وقت دون أن ترد المقاومة، وبالتالي يعيد تقديم سلاح المقاومة على أنه عبء، أو مكتسب ضيق، لا يُستخدم ضد الاحتلال ولكنه يستجلب الحصار وتجوع الناس! في المقابل، تسعى المقاومة لكسر المعادلة التي يحرص الاحتلال على فرضها، وهكذا تأتي ردودها بين فترة وأخرى، وبالتالي فهي ردود سياسية، أكثر من كونها ردوداً عسكرية أمنية، فغايتها كسر معادلة الاحتلال، لكن هذه المحاولة على أهميتها، بالإضافة للمساعي الحيوية التي تنظمها المقاومة لاستعادة مكانتها ومكانة القضية الفلسطينية وكسر الحصار، فإن ذلك كله لا يحل بعد معضلة ولا أزمة المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى أن أصل وظيفة المقاومة هي السعي في سبيل التحرير، لا معالجة المشاكل الناجمة عن هذا السعي الأصل؛ لكن معالجة المشاكل الناجمة عن وجود المقاومة أو عن ممارستها ضرورية لتعزيز صمود الناس؛ دون أن يعني هذا أن تتحول هذه المعالجة إلى الغاية الرئيسة. وضمن الظروف التي سبق بيان جانب منها، انحصرت المقاومة مؤسسياً في غزة، وانحسرت عن الضفة بطابعها المؤسسي، وبطابعها الجماهيري الشامل، وإن أخذت تستعيد ذاتها في الضفة، بوتيرة محدودة منذ منتصف العام ٢٠١٤، وهذا التباين إلى جانب الحصار المطبق؛ يُشغل المقاومة في غزة في غير الغاية الرئيسة، أو في تخصيص القسم الأكبر من جهدها لفك الحصار، وهذا يبدو في بعض منه مفهوماً بالنظر إلى تحمّل قطاع غزة العبء الأوحد في القيام بواجب المقاومة^(١). لذلك رغم حجم التضحيات التي تقدمها المسيرات لاستمراريتها، ومقدار

(١) ساري عرابي، التصعيد الأخير في غزة.. عودة إلى أزمة المقاومة، موقع عربي ٢١، ٢٩ مايو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٧



المكاسب التي تحققها، إلا أنها لاتزال مكبلة بقيود عديدة سيتم مناقشتها لاحقاً.

ثانياً- الضفة الغربية: الوجه الآخر للاحتلال

لم تتجاوز حالة الرفض في الضفة الغربية ما كان متوقعاً لها، حيث شهدت أعمال غضب ومقاومة قوية ولكنها لحظية، أي أنها لم تستمر سوى ساعات قليلة، ولم تتطور كما في غزة لاختلاف السياقين، ومع ذلك، تعرّض المتظاهرون للاعتداء الذي كان حاضراً بغشم في يوم الأرض، حيث أصيب ٥٥ فلسطينياً بجراح وحالات اختناق، خلال مواجهات مع القوات الإسرائيلية؛ وتنوّعت أماكن التظاهرات، وشملت عدداً كبيراً من مدن ومناطق الضفة؛ حيث اندلعت مواجهات عنيفة عند المدخل الشمالي لمدينة رام الله، وسط الضفة. كذلك أصيب عدد من الشبان خلال مواجهات عنيفة اندلعت في بلدة قصرة، جنوبي مدينة نابلس، إضافة إلى مواجهات في بلدة كفر قليل، جنوبي مدينة نابلس، استهدف خلالها الشبان جنود الاحتلال بالزجاجات الحارقة، بينما اندلعت مواجهات مماثلة في بلدة كفر قدوم، شرقي مدينة قلقيلية. واندلعت مواجهات أيضاً في بلدة المزرعة الغربية، شمال غربي مدينة رام الله، وبلدات نعلين وبلعين ودير نظام، غربي المدينة، إضافة إلى المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، ومنطقة باب الزاوية، وسط مدينة الخليل، جنوب الضفة، ومدخلي مدينة أريحا الجنوبي والشمالي، إضافة إلى مواجهات في بلدي أبو ديس والعيزرية، جنوب شرقي مدينة القدس المحتلة^(١). إلا أنه رغم اتساع جغرافية الاحتجاج فإنه لم يكتب لها الاستمرارية، وتفسير ذلك يعود لعدّة أسباب بعضها مرتبط بسياسات الاحتلال القمعية واعتقالاته المستمرة في صفوف الناشطين، بجانب تضاعف أعداد مستوطناته وممارسته بغزارة، بشكل أعاد تصميم الهندسة الجغرافية للضفة بما يحول بين إمكانية تحويل المسيرات لانتفاضة ممتدة، ما حوّل الضفة لبقوة سكّون.

كما أن هناك سبباً لا يقل أهمية، بل ربما يزيد، وهو الذي يعود بالأساس لممارسات السلطة الفلسطينية وبالطبع حركة "فتح" التي رسّخت حالة من القنوع لدى الأهالي أشعرتهم بضآلة تأثيرهم في معادلة تحرير فلسطين، وإيمانهم بقضية المفاوضات السياسية، وبالتالي غياب فاعلية تحركاتهم، فمستقبل القضية سيناقش على مائدة التفاوض الدولي، وعلى الجهة الأخرى، تسود حالة من فقدان الثقة لدى الأهالي تجاه خطاب السلطة بوجه عام، ولذلك كان مشهد المشاركة

سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/JGpD4D>

(١) ضياء خليل، مجزرة إسرائيلية في يوم الأرض، موقع العربي الجديد، ٣١ مارس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٩ سبتمبر

٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/hYp7xo>



هشاً وضعيفاً بصورة كبيرة، وغير ممكن تطويره لانتفاضة حقيقية، أو على الأقل لتقليل الضغط عن غزة، وهو أمر يحتمل بصورة رئيسية على عاتق "فتح" وممارسات السلطة. يمكن القول إن هذه الأزمة قديمة وعميقة، على الأقل منذ توقيع اتفاقية "أوسلو"، فمحض وجود سلطة محلية لم يجرد الفلسطينيين من الكثير من أدوات النضال التي احترفوها في الانتفاضة الأولى فحسب، ولا هي (أي السلطة المحلية) تكتفي بالتحويل إلى حاجز محلي؛ من جهة تمنع احتكاك الجماهير بالعدو، ومن جهة أخرى تعمل على تحييد الجماهير عن دورهم الطبيعي ومسؤوليتهم التاريخية في التصدي للعدو، ولكنها فوق ذلك تتحوّل إلى مكتسب هو في حقيقته العقبة الكبرى أمام المقاومة^(١).

ندرك أن تصفية القضية لا يعفي أحداً من ضرورة التحرك، ولكن التفسير يوضح طرق العلاج، فلحركة "فتح" دور كبير فيما وصلت إليه النتائج، وبدلاً من بحثها عن حلول لتجاوز هذا الوضع، أخذت بعض عناصرها تؤكد أن نجاح الحراك الشعبي في غزة يؤكد جدوى الطرح السياسي السلمي للحركة، وهي كلمات هشّة تذهب أمام أبسط موجة نقد^(٢).

ثالثاً- فلسطينيو الداخل وفاعلية الهامش

تعرضت مناطق الأغلبية العربية بالداخل الفلسطيني (الأراضي المحتلة) لعقود من إعادة التدجين داخل بوتقة الدولة الصهيونية، فتمّ تفكيك الجوار الجغرافي العائلي ذي الامتداد التاريخي والثقافي لتشعر كل كتلة بأنها وحيدة عن باقي إخوانها في مواجهة آلة القمع المتوحشة.

وللداخل الفلسطيني إرث عظيم من المقاومة برزت ذروته في الثلاثين من مارس ١٩٧٦، عندما سقط ستة شهداء في سخنين وعرابة ودير حنا والطيبة، إثر قيام حكومة الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة عشرات آلاف الدونمات من الأراضي العربية في مثلث يوم الأرض؛ حيث بدأت المواجهات في الداخل الفلسطيني في التاسع والعشرين من مارس في قرية عرابة، التي اقتحمها المدرعات الإسرائيلية، وأسفرت المواجهات عن سقوط أول شهداء يوم الأرض، خير ياسين، برصاص حرس الحدود، ثم تطوّرت بعد ذلك في الثلاثين من مارس على إثر استشهاد خير ياسين، فتفجّرت الأوضاع في الجليل والمثلث والنقب، واندلعت مظاهرات صاخبة ومواجهات بين آلاف المتظاهرين العزل في مختلف أنحاء الداخل الفلسطيني، والآلاف من عناصر الشرطة وحرس الحدود، على

(١) ساري عرابي، التصعيد الأخير في غزة..، مرجع سابق.

(٢) لى خاطر، موقع الضفة الغربية من مسيرة العودة، مدونات الجزيرة، ٨ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٢ سبتمبر

٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/NhjYmk>



الرغم من فرض حكومة الاحتلال منع التجول والدفع بألاف الجنود وعناصر الشرطة للبلدات الفلسطينية في الداخل.

وخلال تلك المواجهات، سقط أيضًا مئات الجرحى، فضلا عن اعتقال مئات آخرين، وفصل آلاف العمال الذين استجابوا لقرار الإضراب من أماكن عملهم. ورفضت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، برئاسة إسحاق رابين، في ذلك الوقت، التحقيق في حالات سقوط الشهداء والجرحى، وحمّلت المسؤولية لقيادات الجماهير العربية^(١)، شعرت سلطة الاحتلال بخطورة الداخل الفلسطيني، وأنه لا يقل عن مقاومة الفدائيين في الخارج، فأخذت تسعى لتقويضهم، وساعدتها في ذلك الصراعات التي نشأت داخل المقاومة نفسها بين "الجهة الشعبية" و"منظمة التحرير".

تعاني مناطق الداخل الفلسطيني من تهديم حاد وقمع دائم، ومع ذلك حاولت ألا تخرج عن صورة مسيرات العودة ورفض قرار ترامب، ولكنه حراك يظلّ تابعًا للهيئات التمثيلية والنيابية، وليس لفصائل مقاومة عسكرية، لذلك فهي مقيدة النطاق على كل حال، بمسيرة مركزية في مدينة عرابة، وبنشاطات محلية متفرقة تبدأ بعد صلاة الجمعة في اجتماع شعبي في قرية راس جرابا في النقب، شرقي مدينة ديمونا. كما انطلقت في بلدة عرابة، مسيرة محلية جابت المدينة، مع المسيرة القطرية الرسمية التي شارك فيها الآلاف من الفلسطينيين في الداخل، فضلا زيارة لأضرحة شهداء يوم الأرض الأول.

لقد ازدادت الدعوات في الأراضي المحتلة بالزحف إلى القرى التي هُجّر منها أهلها بمسيرات عودة، شبيهة بتلك المشتعلة في غزة، حتى لو عشر قرى فقط^(٢).

وردًا على الوحشية التي تعاملت بها قوات الاحتلال مع المتظاهرين السلميين في غزة، قرّر فلسطينيو الداخل تنظيم إضراب عام لمدة يوم والخروج في تظاهرة في حيفا ضد ممارسات الشرطة بحق الأهالي في غزة، ولكن الشرطة قابلتها بعنف شديد هذه المرة؛ حيث قامت باعتقال ٢١ متظاهراً، بل أحيل سبعة من المعتقلين إلى المستشفى بعد تعرّضهم لإصابات مختلفة نتيجة عنف الشرطة، كان من بينها إصابة مدير مركز "مساواة" جعفر فرح بكسر في رجله، بعد قيام

(١) نضال محمد، إحياء يوم الأرض في الداخل الفلسطيني: ذاكرة حية ووفاء لأرواح الشهداء، موقع العربي الجديد، ٣٠ مارس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٢ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/BcwMgi>

(٢) وديع العواودة، «مسيرة العودة» تعيد الاعتبار لمشروع سياسي فلسطيني مشترك، موقع القدس العربي، ٧ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/XqdqH>



شرطي بركله في ركبته خلال التحقيق؛ حيث أظهرت كاميرات اعتقاله أنه كان يمشي على قدميه جيداً، ما يعني أن الكسر الذي حدث في قدمه كان نتيجة تعذيب ضباط الشرطة.

لقد أُخِيت مسيرات العودة -التي قادتها غزة- شعور الوحدة في الألم والمعاناة والمصير بين الفلسطينيين، وهو ما عبّر عنه النائب جمال زحالقة، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي في الكنيست قائلاً: "الدم الذي يسيل في غزة هو دمنا، وعلينا أن نثبت لأنفسنا والقاصي والداني أننا شعب واحد لديه قضية واحدة عنوانها تصحيح الغبن التاريخي الذي لحق بشعب فلسطين وتحقيق الحرية والعدالة، في هذه المعركة نحن نعرف أن كل أحرار العالم معنا وكل أندال العالم مع مجرمي الحرب الإسرائيليّين"^(١). كما طالب بالتحقيق في العنف الذي تتبّعه الشرطة تجاه المتظاهرين والمعتقلين، وأكد على استمرارية الاحتجاجات والمظاهرات ضدّ القمع والقتل والاحتلال. ودعا إلى تصعيد النضال في كافة أماكن وجود الشعب الفلسطيني وبالأخص في القدس المحتلة والضفة الغربية^(٢).

لم تكتف جماهير الداخل الفلسطيني بمشاركتهما في مسيرات العودة، بل قاومت قانون القومية اليهودي، حيث بدأت الهيئات التمثيلية للفلسطينيين في الداخل أول تحرّك فعليّ لمواجهة قانون القومية اليهودي الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي. فقد عقدت سكرتارية لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، اجتماعاً استثنائياً للتشاور بشأن الخطوات الواجب اتخاذها على الصعيد المحلي والفلسطيني العام وعلى الصعيد الدولي. ووفقاً لبيان أصدرته اللجنة، فإن هناك توجهاً نحو عقد مؤتمر عام حتى نهاية العام الجاري، للتوجّه للأمم المتحدة وعقد لقاءات سياسية مع هيئات الأمم المتحدة المختصة بحقوق الإنسان، مع مواصلة التشاور مع مركز "عدالة"، لرفع التماس ضد القانون للمحكمة الإسرائيلية العليا، بموازاة سلسلة من الخطوات الميدانية المباشرة، وعلى رأسها تنظيم مظاهرة جماهيرية في تل أبيب. وقال رئيس اللجنة، محمد بركة في اجتماع اللجنة: "إن البند الأول في القانون يستهدف شعبنا في وطنه، يستهدف فلسطين الكاملة، فهو يؤسس بقانون أساس مشروع اليمين المتطرف بشأن "الحق التاريخي لليهود على أرض إسرائيل"، بمعنى أن التنكّر لحقوق شعبنا الفلسطيني في وطنه، لم يعد برنامجاً سياسياً لهذا الحزب أو ذلك، إنما قانون دولة (غالب على كل القوانين). وأضاف بركة: "نحن نقول إن فلسطين الكاملة هي وطن الشعب الفلسطيني

(١) فلسطينيو الداخل يواصلون الاحتجاج على العنف الإسرائيلي في غزة وحيفاً، موقع القدس العربي، ٢٢ مايو

٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/AxSF8>

(٢) المرجع السابق.



وإسقاط حل الدولتين يعيدنا للمربع الأول: فلسطين التاريخية هي وحدة واحدة، ولا يمكن أن نقبل أن نعيش في نظام فصل عنصري في وطننا، لأننا أصحاب البلاد ونحن لم نهجر إلى الوطن من أي مكان في العالم^(١).

على كل حال، رغم الحراك القوي الذي أحدثته مسيرات الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، إلا أنه سيظل محصورًا وقابلًا للسيطرة عليه، ولكنه سيظل حراكًا له دلالة ونتائج منتظرة على المدى المتوسط.

رابعًا- عوامل تقييد الانتفاضة

تعاني مسيرات العودة من فقدان للدعم الحقيقي الذي يعينها على استكمال أهدافها نتيجة وجود عوامل عديدة، بعضها خاص بالوضع الداخلي لفلسطين، والثاني مرتبط بالمشهد الإقليمي ومتغيراته التي طرأت منذ عام ٢٠١٣ بنجاح الثورة المضادة في هزيمة الثورة في مصر، والثالث لصيق الصلة بالمشهد الدولي، ومرحلته الانتقالية التي يمرُّ بها، وتصدُّع تحالفاته التقليدية:

محلّيًا، جاء قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في ظلِّ سياق شديد التعقيد على مستوياته المتنوعة: الفاعلين والسياق والملفات. فعلى مستوى الفاعلين نجد تعددًا في الأطراف ووفقًا لأوزانها نسبيًا؛ بين فاعل تأثيره قوي وآخر متوسط وثالث هامشي من جهة، ووفقًا لتوزيعها جغرافيًا فيمكن توزيعها على أربع مناطق: الأولى في غزة، والثانية في الضفة الغربية، والثالثة في القدس المحتلة، والرابعة في باقي الأراضي المحتلة التي تسيطر عليها حكومة الكيان، ولكل منطقة طبيعة مغايرة من النشاط والحركة.

فالعامل المقاوم النضالي يزيد بقوة في غزة لوجود حركة "حماس" التي ما زالت تستخدم قوتها العسكرية -رغم انخفاضه بصورة كبيرة- بينما يزيد العمل السلمي في منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية والقدس، إلا أن الأولى (حماس) لديها فاعلية أقوى في استخدام القوة بعملياتها الاستشهادية، عكس الثانية (المنظمات) التي ترسّخت لديها قناعة حركة "فتح" التي تتخذها مقرًا لها في ضرورة العمل السياسي السلمي والدبلوماسي وترك ميدان القوة بحجّة أنها تعقد الوضع أكثر، بينما يغيب العمل المقاوم بصورة أكبر في الأراضي المحتلة، ويتركز في نضال النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي وبعض منظمات المجتمع المدني، ولذا فخرائط الفاعلين ومستوى تأثير كل

(١) نضال محمد، فلسطينيو الداخل يباشرون تحركات لمواجهة "قانون القومية"، موقع العربي الجديد، ٢٣ يوليو

٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١١ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/s51ecf>



فاعل ومساحة هذا التأثير تختلف باختلاف الجغرافيا والفاعل ونطاقات التفعيل، لذلك كان المشهد الاحتجاجي في غزة بمسيرات يوم الأرض مهيبًا وقويًا، وقدّم أكبر عدد من الشهداء والمصابين، واستطاع أن يرسل رسائله بقوة لمن يشكك بقدرة الحصار على تركيعه، وأعدت قدرًا من الشرعية إلى "حماس" باعتبارها المنظم الأكبر لتلك الاحتجاجات ونقاط اشتباكاتهما، وذلك عكس باقي المناطق التي لم تؤثر بنفس الشكل نظرًا لوجود معوقات أخرى مثل قوات الاحتلال وقوات الأمن الفلسطينية، ولكن في حقيقة الأمر، هذا لا يعني أن الجهات الأخرى مزوغة الفاعلية، ولكن مساحات تأثيرها مختلفة وفقًا لثلاثة عوامل، الأول- هو ما يملكونه من أدوات السلطة والمال والمؤسّسات التي تقدّم الخدمات للمواطنين، ولذلك فإن مستوى قدرة "حماس" على التأثير في حياة المواطنين بل وقمعهم في بعض الأحيان كما يحدث في غزة كبير، والثاني- هو طبيعة ارتباطاتها الإقليمية والدولية، والثالث- هو مقدار الثقة التي يتمتع بها هؤلاء تجاه مواطني الضفة والقدس والأراضي المحتلة، ومدى تفاعلهم مع دعواتهم، ويتأثر العامل الأخير بالتصور الأيديولوجي والرؤية الفكرية لكل فرد وتقييمه لجدوى العمل المقاوم من العمل السلمي وأيهما يقدّم.

يساعد تشريح هذه الخريطة في فهم محدّدات تحرك كل عنصر لأنها ستعطي نتيجة مختلفة عن الآخر، لذا تجد مستويات التأثير مختلفة في كل حالة وكل منطقة ووفقًا لوزن كل فاعل وقوة تأثير داعمه، ويساهم ذلك في الفهم والوصف ومن ثم صحة التفسير.

والجدير بالذكر، أن الفاعلين أنفسهم توجد بداخلهم اختلافات، بعضها مرتبطة بالرؤى وأخرى مرتبطة بالمصالح، وثالثة مرتبطة بالتناقض بين الداعمين الدوليين لذات الفاعل، فحركة "فتح" ليست واحدة ولكنها جبهتين رئيستين، الأولى- هي جبهة السلطة الفلسطينية ويقودها الرئيس الفلسطيني أبو مازن، والثانية- تعرّف نفسها بالإصلاحيين ويتزعمها محمد دحلان، ولكلٍ منهما من يدعمه في الداخل والخارج، وهناك اتجاه إقليمي تتزعمه مصر والإمارات لإزاحة أبو مازن وتولية محمد دحلان، في مشهد يذكّرنا بما حدث مع الرئيس الراحل ياسر عرفات عندما تم إعداد محمود عباس ليحلّ محلّه، صيرورة متداولة التكرار يستمر فيها غياب فاعلية الفلسطينيين في اختيار من يمثلهم وينوب عنهم.

كما أن السياق الخارجي مؤثر بدرجات كبيرة على المشهد المحلي، وهو ما ظهر من التهديدات التي ترسلها الإدارة الأمريكية للسلطة الفلسطينية، لمنعها من الخروج عن مسار المفاوضات والتسوية السياسية أو التوجه نحو الفصائل الفلسطينية بدون تبني الأخيرة لأجندة الرباعية



الدولية وشروطها الخاصة بالاعتراف بإسرائيل وعدم استخدام السلاح، واعتناق مبادئ العمل السياسي ومسار المفاوضات الدولية. وهو ما حاولت إسرائيل فعله على لسان الحكومة المصرية مع "حماس" عندما أرسلت لإسماعيل هنية لتهديده بضرورة إيقاف مسيرات العودة^(١).

على مستوى الملفات يتعمّد المشهد أكثر فأكثر بحجم خطورة كل ملف، وفي مقدمة تلك الملفات نجد موضوع المصالحة الفلسطينية الذي اقترب أن يكون كابوسًا ليس بالسهل الاستيقاظ منه دون تجاوزه بالكلية، نظرًا لسيولته المستمرة، وغياب مقومات نجاحه، مع تكرار ترديد مقولاته حتى أصبح جزءًا من الروتين اليومي للمواطن الفلسطيني، وهو ما أفقده الثقة في النخبة السياسية برمّتها. تاريخيًا، ترسّخت رؤية "فتح" على رعاية الوحدة الوطنية وتجاوز إرث الخلافات الأيديولوجية لصالح تشكيل الجماعة الوطنية، بحيث نظرت لتحرير فلسطين باعتباره خطوة لا يمكن تحقّقها دون تكتل القوى مجتمعة معًا. لقد تغير هذا الوضع مع الجيل الثاني والثالث؛ حيث أصبحت لغة النقد مرفوضة تمامًا، بل ويتم مواجهتها بعبارات الخيانة والتأمر، ما يستدعي سلسلة إجراءات انتقامية قاسية. "والسؤال الذي يطرح نفسه كيف وصلت الأمور هنا؟ والجواب أنّ فكرة حشد الطاقات والوحدة الوطنية تراجعت لصالح الخطاب الأمني، واختفى من كان يمكن مجازًا تسميتهم "إطفائيّ" الحرائق السياسية، "عزّابي" الوحدة الوطنية"^(٢).

لطالما كان خطاب المصالحة طوق النجاة الذي تحاول "حماس" أن تنأى به من مصير الهلاك، إلا أن الحقائق التي تترسّخ يوميًا بعد يوم تؤكد حقيقة أن المصالحة لم تكن سوى الوجه الآخر الناعم لغاية الاحتلال في تصفية سلاح القضية الفلسطينية. وتدرك حركة "فتح" جيدًا أن محاولات "حماس" إشعال الانتفاضة لرغبتها في الفكّك من أسر المصالحة وشروطها، لذلك ليس غريبًا أن يكون لسان حال قيادات "فتح" مطالبًا بضرورة ترك ملف إدارة غزة للسلطة لتخليصها من معاناتها اليومية^(٣) ولا يخفى على أحد أن أبرز معوقات زيادة فاعلية ونتائج الحراك المناهض لقرار نقل ترامب تعود لحدّة الصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس، الذي أدى لفقدان

(١) فتحي صباح، «حماس» ترفض عرضًا لوقف «مسيرة العودة»، موقع الحياة، ١٨ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٣

يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/ZKn6zW>

(٢) أحمد جميل عزم، "اللسان الطويل" والمؤامرات الكثيرة، موقع الغد، ١٢ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٨

أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/GuSqfj>

(٣) زعيم «حماس» يعد بنقل «مسيرات العودة» إلى الضفة الغربية وأراضي ٤٨، موقع الشرق الأوسط، ٢٦ أبريل

٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٣ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/ubQMkp>



التنسيق بينهما وغياب محاولة للعمل على صياغة برنامج عمل وطني لتبادل الأدوار. يؤثر هذا الوضع على سيكولوجية الشعب الفلسطيني الذي يرى في هذا الصراع عبئاً مصلحياً تقوده نخب منتفعة باسم الشعب. ناهيك عن شعور بعض القطاعات العربية المتأثرة بالخطاب الرسمي، لأنظمة الثورة المضادة، أن الفلسطينيين هم من باعوا أرضهم والآن يتنافسون على كعكة السلطة، وبالتالي يأخذ ذلك السياق من رصيد الدعم العربي والضغط الشعبي الذي كان من الممكن أن يمارس.

لقد أصبحت عبارات التحرير والنضال وفلسطين التاريخية لدى السلطة وحركة "فتح" جزءاً من الفلكلور الرسمي الذي يُطلق كمبنى مفرغ من أي معنى، وتضاعف أثره السلبي بالصراع مع حركة "حماس"، حيث هُتِّم الانقسام الفلسطيني الصورة المثالية لتماسك الشعب، وقدم القضية النبيلة في سياق صراع سياسي تناحري، ما أضعف اللُحمة، وفتت في عضد المفهوم الناصع للمقاومة^(١).

من الصعب تخيل نجاح المصالحة في ظل غياب الحد الأدنى من قبول أطرافها بها، ناهيك عن إرادة الأطراف المتحكمة فيها، وهو وضع يدركه جيداً أي متابع للوضع هناك، لاسيما في ظل ارتباط هذا الملف بملفات أخرى لا تقل صعوبة عنه، مثل ملف سلاح المقاومة في غزة، وكيفية إدماجه في جهاز السلطة الأمني، إذ يبدو هناك اتفاق على ضرورة تفكيك جهاز المقاومة العسكري، وهو ما تدركه جيداً "حماس"، لذا يتم الضغط بملف الموظفين المدنيين في القطاع الذين عينتهم حماس بدلا من الموظفين الذين خرجوا على حكومة إسماعيل هنية بدعوة "فتح" لهم بالإضراب عن العمل وعصيان الحكومة التي شكَّلتها "حماس"، ومن هنا تستخدم السلطة أداة منع المرتبات وغيرها لإجبار "حماس" على الموافقة، ولذا حاولت الأخيرة أن تستخدم ورقة الوثيقة السياسية التي أعلنتها من عام تقريبا لمخاطبة أطراف أخرى يمكن أن يثمر الحديث معها في الضغط على حركة "فتح" أو خلق مساحات جديدة للحركة.

ربما هناك طريق وحيد للمصالحة وفقاً لمعطيات الواقع الحالي وهو ما يتلخص في إعادة تدجين "حماس" بما يجبرها على التخلي عن سلاح المقاومة ودخولها في المسار الدولي بشروطه السياسية الدولية، وهو ما تحاول أطراف الثورة المضادة فعله تحت ضغط إكراهات الواقع المأساوي الذي

(١) بسام ناصر، القضية الفلسطينية.. لماذا خفت ألقتها وكيف يتوهج من جديد؟، موقع عربي ٢١، ٢٠ فبراير ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ١٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/eauZ3C>



تعيشه غزة، حيث شهد ملف المصالحة حراكًا كبيرًا العام الماضي، نتيجة توافد الزيارات على القاهرة من جانبي "فتح" و"حماس"، بل إن الحكومة الإسرائيلية، لم تقم بالهجوم على اتفاقيات المصالحة، أو تحاول عرقلتها علنًا، عكس مواقفها المعتادة، وتهديداتها لمحمود عباس، باعتباره لا يصلح شريكًا في المفاوضات. وهو نفس رد فعل الإدارة الأمريكية التي لم تكتفِ بالتجاهل والصمت، بل أعلنت المباركة^(١)، إلا أن ذلك في النهاية لن يحقق النتيجة المنتظرة لإنهاء الانقسام، لأن ضريبته ستكون تخليبي "حماس" عن سلاح المقاومة، وتفسير الموقف الأميركي يؤكد أن أي حكومة فلسطينية يجب أن تلتزم بدون غموض وصراحةً باللاعنف، والاعتراف بدولة إسرائيل، والقبول بالاتفاقيات السابقة والالتزامات بين الأطراف والمفاوضات السلمية^(٢).

وإقليميًا، مثّلت قضية فلسطين الخطاب الرسمي العربي -ولو شكليًا- على مدار عقود مضت، وأخذتها الحكام مبررًا لتجاوز المطالب المشروعة في المشاركة السياسية وما يستتبعها من قضايا الحقوق والحريات، كان التكرار دائمًا، أن الخطر الإسرائيلي يستوجب تجاوز الديمقراطية والوقوف خلف الزعيم الذي سيدافع عن سيادة البلاد ضد الصهاينة، لذا كانت النتيجة رضوخ الشعوب تحت وطأة الاستبداد وسوط القمع الأمني.

ساهمت الأحداث التي شهدتها المنطقة بسقوط الربيع العربي وتمكّن الثورة المضادة من قيادة النظام الإقليمي العربي في التأثير على الوضع الفلسطيني، أدركت الثورة المضادة سريعًا أن الفرصة الآن سانحة أفضل من أي وقت مضى لتصفية الصراعات في المنطقة والتخلّص من التهديدات الثلاث التي تمثّل عناصر المروق داخلها وهي: أولا- تيارات الإسلام السياسي وفي مقدّمها جماعة الإخوان وأفرعها التنظيمية المنتشرة في أنحاء العالم، بحيث يتم تجفيف منابع استمرارية تلك التنظيمات بكافة السبل، والثاني- هو التخلص من القضية الفلسطينية، أحد أهم عناصر تغذية الخطاب الأيديولوجي والجيب التنظيمي المتجدّد لهذه الجماعات، فضلا عن كونها أحد أبرز تجليات فشل النظام الرسمي العربي، والثالث هو الخطر الإيراني الذي تمّ الربط بينه وبين القضية الفلسطينية والجماعات الإسلامية بحيث يركز كل منهما على الآخر بوسائل متباينة^(٣).

(١) أحمد جميل عزم، المفاوضات الأميركية مع "حماس"، موقع الغد، ٥ أكتوبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ١٢ أغسطس

٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/bQ6W8y>

(٢) المرجع السابق.

(٣) السيسي "يخرج عن النص" ويدعو إسرائيل لصنع السلام، موقع سكاى نيوز عربية، ٢١ سبتمبر ٢٠١٦، تاريخ

الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/xwFQmj>



لم تواجه القضية الفلسطينية منذ الاحتلال وضعًا أصعب من وضعها الحالي، فلم يجرؤ النظام العربي المؤسسي على تغيير لغة خطابه ومضامينه تجاه القضية الفلسطينية بالمستويات الحالية من قبل، فالآن يقوم بعض أقطاب النظام العربي بتحميل الفلسطينيين مباشرة مسؤولية استمرار الأزمة والعنف، بل وتتم المساواة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي فيما يخص درجات ذلك العنف^(١).

ولذلك تعاني مسيرات العودة من سياق إقليمي مناوئ لها بقوة، ظهرت دلالاته في الموقف العربي بصورة واضحة أثناء الدعوة التي وجهتها تركيا للرّد على القرار الأمريكي، لقد غاب معظم قيادات العرب عن القمة الإسلامية الطارئة التي عقدت في إسطنبول، وهو ما يعني استكمال توجهات النظام العربي الذي تحرّكه دول الخليج، وهو ما يعكس في حقيقة الأمر استمرار غيابهم، وبروز المعادلة الثلاثية بين الدور التركي والإيراني والإسرائيلي أكثر فأكثر^(٢).

وأخيرًا، لا يقل البعد الدولي في وزنه النسبي من الفاعلية في مسار القضية الفلسطينية عن البعدين المحلي والإقليمي بل يتجاوزهما بقوة. إذ يمرُّ المجتمع الدولي بمرحلة انتقالية يسودها التخبط والضبابية، وتسارعُ بين قوى تسعى للصمود في القمة، وأخرى راغبة في الوصول للمجد، وبين هذا وذاك تذوب التفاصيل المأزومة غير القادرة على إيصال أصواتها لصالح هيمنة الأعلام الكبرى، وفي هذه الأثناء يبدو أن هناك تواطؤًا ما فيما يخص فلسطين تحديدًا، رغم تصدُّع باقي التحالفات فيما يخص الأزمات الأخرى.

تعرّض العالم الغربي هو الآخر لأزمة وجودية بعد صعود التيارات اليمينية المتطرفة؛ حيث تهدد منجزات الحداثة السياسية والاقتصادية والحضارية التي أنجزها رموزها على مدار عقود طويلة، كما أن تبنيها لقضية الهجرة من المسلمين للغرب مستغلين إرهاب تنظيم "داعش" ساهم في ضعف القضية الفلسطينية وقضايا العرب عمومًا هناك، ناهيك عن زيادة الأزمات التي يمر بها الغرب ذاته؛ حيث نقلت جزءًا من الداعمين لقضيته إلى التركيز على قضاياهم.

(١) بالفيديو.. نشر نص كلمة الرئيس السيسي أمام الأمم المتحدة، اليوم السابع، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ

الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/u41rB8>

(٢) سليمان أبو ارشيد، غياب العرب، موقع عرب ٤٨، ١٥ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٨ يوليو ٢٠١٧، متاح

عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/gEUCLy>



خاتمة:

إن المتأمل في التاريخ بدقة سيدرك أن الخبرة الفلسطينية تفاجئك عندما تعلم أن أكثر لحظاتها المضيئة كانت في أصعب الظروف، ففي الستينيات وفي أوج النكسة العربية، وفي ظلِّ هيمنة إسرائيل على المشهد، خرجت المقاومة الفلسطينية لتسطر أقوى ملاحمها في مواجهة غطرسة الكيان الصهيوني، بعدد كبير من العمليات الفدائية، وبعد أحداث أيلول الأسود والحرب التي اندلعت بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية، ثم انشغال النظام الإقليمي العربي والدولي بالحرب العراقية-الإيرانية، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي أجبرت العالم على إعادة الانتباه للقضية، وحدثت بعدها المفاوضات السياسية التي انتهت باتفاق "أوسلو"، الذي دشّن مرحلة جديدة ظنَّ فيها البعض أن الموت السريري يقترب أكثر فأكثر من القضية، لاسيما بعد غزو العراق للكويت، وتصدُّع النظام الإقليمي العربي، وتزايد الصراع بين تنظيم القاعدة والمجتمع الدولي بقيادة أمريكا ثم غزو الأخيرة لأفغانستان، ورغم قتامة المشهد، استطاع الشعب الفلسطيني إشعال الانتفاضة الثانية للأقصى، بعد دخول شارون ساحة الأقصى.

ويبدو أن الفلسطينيين يقتربون أكثر كلما ضاقت بهم الحيل، ويبدعون دومًا كلما فقدوا الثقة في غيرهم، إذ تترسَّخ القناعات لديهم في أن انتظار الخلاص العربي هو السراب الأكبر، وأن مصيرهم أن يحملوا على عاتقهم همَّ القضية الأثقل في العالم.

الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات أعلنوها صريحة: لا تنازل عن حق العودة، ولا تفريط في واجب المقاومة مهما كانت جدواها غير واضحة الآن، ولكنها حتمًا ستعبر عن وجودها حينما تتاح الفرصة، ولذلك يواجه الإسرائيليون الذين طالما تغنوا بقبول التظاهر السلمي بوضع حرج من صعوبة طرح الحل النهائي القائم على تصفية القضية بما أظهرته مسيرات العودة، فالمجتمع الدولي لم يتفرَّغ بعد من حل الأزمة السورية واليمنية والليبية حتى تظهر له أزمة جديدة أشد خطورة، ولذلك يساعد السياق الحالي الذي تعيشه المنطقة رغم صعوبته في عدم نجاح محاولات التصفية بفضل شجاعة وبقظة الفلسطينيين عامَّة، وفي القلب منهم غزة هاشم.

إن الوضع في الضفة الغربية والأراضي المحتلة ربما يكون في مرحلة أسوأ نتيجة خفوت شعلة المقاومة بالمقارنة مع غزة، إلا أن ذلك لا يرفع عنهم ضرورة التأكيد على استمرار النبض وسريان الدماء داخل الجسد المعتل، أمَّا فلسطينيو الشتات فالواجب أشد لقدرتهم على التحرك أكثر من غيرهم، ولا بد أن يكون هناك تصور للمرحلة المقبلة، يقوم على نقل المعركة إلى داخل معادلات



وحقائق الاحتلال الإسرائيلي كما تفعل وتغيّر غزة. لذلك سيساعد الاستمرار في مسيرات العودة على تأكيد تلك المعطيات الجديدة.

إن البحث وراء قضية المصالحة لن يزيد عن كونه استهلاكاً إعلامياً أو أكاديمياً ربما يخدم أجندات معينة، ليست تلك الدراسة جزءاً منه، وإن كنا نؤمن بأن وحدة الشعب أمر لا مفرّ منه، ولكن عندما تتوافر شروطه، أما استمرار هذا الوضع بنخبه الحالية فلن يفيد خطوة للأمام. والجدير بالذكر، أن محاولات التضييق أكثر على الضفة الغربية وأهالي فلسطين المحتلة، وعدم السماح لهم بالمشاركة في مسيرات العودة، سيجبرهم على تبني مرحلة جديدة من النضال ستكون سمته المقاومة الفردية غير المركزية التي ستعبر في كل حالة ثأر لها عن رفضها لهذا الواقع بأطرافه وأسبابه ومسبباته. وعلى الجانب الآخر يبدو أن دور الفصائل الفلسطينية سواء كانت في الضفة أو القطاع في انحسار وتراجع أكثر، لاسيما أن تكلفة أي تحرّك من جانب "حماس" ستكون كارثية، ورغم ذلك فهذا التراجع ربما يقدّم خدمة جليّة للقضية بخروج جيل من المقاومين الذاتيين الذين يؤمنون بحقهم على هذه الأرض.



قرارات اليونسكو بشأن القدس وكيفية تفعيلها(*)

أحمد خلف(**)

مقدمة:

مثلت القدس ولا تزال رمزاً مهمّاً للإنسانية، حيث تعدُّ قضية القدس قضية ذات خصوصية لها أبعاد تتجاوز في كثير من الأحيان التحيزات السائدة في مجال العلاقات الدولية، وهو ما يتجلّى بوضوح في القرارات الأممية المتعلقة بالقضية الفلسطينية عموماً ووضع القدس بها على وجه الخصوص.

وإذا كانت الكثير من القرارات المتعلقة بالقدس والقضية الفلسطينية دائماً ما يفشل إقرارها في أروقة مجلس الأمن بسبب حق النقض الذي تملكه الولايات المتحدة الأمريكية، فإن من الأهمية بمكان ملاحظة مدى القوة الأخلاقية للقضية الفلسطينية التي تتغلّب على اعتبارات المصالح السياسية والاقتصادية للدول في الكثير من الأحيان، وتفصح عن نفسها بوضوح أشد في المحافل ذات القوة المحدودة مادياً وإن كانت ذات أثر معنوي أكبر^(١)، مما يؤسّر على إدراك المجتمع الدولي لحقيقة إسرائيل وكونها كياناً استيطانياً لا يحظى بالتقدير والتأثير إلا بمقدار ما يمكنه من ممارسة ضغوط وتقديم حوافز سياسية واقتصادية من أجل تحقيق ما يريد، وهي عملية غير

(*) نشرت هذه الدراسة في: قضايا ونظرات، العدد ٩، أبريل ٢٠١٨، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/SZjKN>

(**) باحث بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) ومن الأمثلة على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ برفض قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية بإسرائيل إليها، حيث أيد هذا القرار ١٢٨ دولة، واعترضت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل وسبع دول صغيرة، وامتنعت ٣٥ دولة عن التصويت وغابت ٢١ دولة عن الاجتماع، وأكّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، وطالبت الجمعية العامة جميع الدول بالامتناع لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وبعدم الاعتراف بأية إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات.

انظر القرار A/ES-10/L.22 على موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة: <https://bit.ly/3E3ZRWH>



مضمونة وتفشل في مرّات عدّة.

وفي البداية، تستعرض هذه الورقة أهم القرارات الصادرة من اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة) بخصوص فلسطين عمومًا والقدس خصوصًا، ثم تتناول دلالات هذه القرارات وكيفية تفعيلها.

أولاً- أهم قرارات اليونسكو المتعلقة بالقدس الشريف^(١)

• في ١٩٥٦: اتخذت اليونسكو أول قرار لها بخصوص القدس، وجاء بعد نحو ثماني سنوات من ضم إسرائيل الشطر الغربي منها، ونصّ القرار على اتخاذ جميع التدابير من أجل حماية الممتلكات الثقافية في المدينة في حال النزاع المسلح.

• وفي ١٩٦٨: أي بعد سنة واحدة من احتلال إسرائيل القدس الشرقية، اتخذت اليونسكو في الدورة الخامسة عشر قرارًا يؤكد على القرار السابق، كما دعا القرار إسرائيل إلى الامتناع عن إجراء أي حفريات في المدينة أو نقل للممتلكات أو تغيير لمعالمها أو ميزاتها الثقافية.

ونصّ القرار الذي حمل رقم ٣٤٣ على أن المؤتمر العام إذ يدرك الأهمية الاستثنائية التي تتسم بها الممتلكات الثقافية الواقعة في مدينة القدس القديمة ولا سيما الأماكن المقدسة، لا بالنسبة للبلاد المعنيّة مباشرة فحسب، وإنما أيضا للإنسانية جمعاء، بسبب ما لهذه الآثار من قيمة فريدة

(١) لمزيد من الاطلاع حول قرارات اليونسكو المتعلقة بالقدس وفلسطين، انظر:

- ريتا عوض، القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٤، ربيع ٢٠١٣، ص ٣٢-٥١.

- قرارات اليونسكو التي أغضبت إسرائيل، ٢٠١٧/٥/٢، موقع الجزيرة.نت. الموسوعة، متاح على الرابط التالي:
<https://goo.gl/Ghge82>

- قرار اليونسكو: الأقصى تراث إسلامي خالص، ١٨ أكتوبر ٢٠١٦، موقع الجزيرة.نت. الموسوعة، متاح على الرابط التالي:
<https://goo.gl/ojxiWn>

- قرارات "اليونسكو" الرئيسية المتعلقة بالفلسطينيين، ١٣ أكتوبر ٢٠١٧، موقع القدس العربي، متاح على الرابط التالي:
<https://goo.gl/DvCjpQ>

- "اليونسكو": الأقصى كل الحرم وكل ما نفذه الاحتلال باطل، ٥ يوليو ٢٠١٧، شبكة هنا القدس للإعلام المجتمعي، متاح على الرابط التالي:
<https://goo.gl/NPjji7>

- قرارات اليونسكو بشأن محاولات "إسرائيل" تهويد القدس، ٣٠ يوليو ٢٠١١، موقع نداء القدس، متاح على الرابط التالي:
<https://goo.gl/yFY1Nq>



في النواحي الفنية والتاريخية والدينية، ويأخذ في الاعتبار القرار ٢٢٥٣ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ يوليو ١٩٦٧ بشأن مدينة القدس، ويقضي هذا القرار باعتبار جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس غير مشروعة، ويدعوها إلى إلغائها والامتناع عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير وضع المدينة.

• وفي ١٩٧٤: اتخذت اليونسكو قرارًا قضى بالامتناع عن تقديم أي عون ثقافي وعلمي للإسرائيليين بسبب ممارساتهم في القدس، وشجب استمرار "إسرائيل" في القيام بأعمال التنقيب عن الآثار في مدينة القدس، وقد وُجِدَ هذا القرار باعتراض غربي عنيف، فجمّدت الولايات المتحدة دفع مساهماتها في ميزانية اليونسكو لمدة عامين، وخفضت فرنسا وسويسرا من نسبة مساهماتهما المالية في الميزانية.

• وفي ١٩٧٦: أصدر المؤتمر العام لليونسكو القرار رقم ٤/١٢٩ في دورته التاسعة عشرة، أكد فيه على توجيهاته ونداءاته لإسرائيل في القرارات السابقة بوقف أي حفريات أو تغيير من جانبها لمعالم مدينة القدس.

• وفي ١٩٧٨: أصدر المؤتمر العام لليونسكو قرارين آخرين بخصوص القدس، أولهما- توجيه نداء عاجل إلى إسرائيل لكي تمتنع عن كافة الإجراءات التي تحول دون تمتع السكان العرب الفلسطينيين بحقوقهم في التعليم والحياة الثقافية والوطنية، وثانيهما- يدين إسرائيل لتغييرها معالم القدس التاريخية والثقافية وتهويدها.

• وفي ١٩٨٠: بدأ حضور القدس في "لجنة التراث العالمي" حين قدّم الأردن ترشيح "مدينة القدس القديمة وأسوارها" للتسجيل في قائمة التراث العالمي، وقررت اللجنة اتخاذ الإجراءات اللازمة لدراسة هذا المقترح لما يمثله الموقع من قيم عالمية ذات أهمية فريدة من النواحي الدينية والتاريخية والمعمارية والفنية، وقرر المؤتمر العام لليونسكو في دورة اجتماعاته الحادية والعشرين لسنة ١٩٨٠ "التعجيل بإجراءات ضمّ مدينة القدس إلى قائمة التراث العالمي، والنظر في تسجيلها في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر".

• وفي ١٩٨٢: انعقدت الدورة السادسة للجنة التراث العالمي، وقرّرت بأغلبية الأصوات تسجيل موقع مدينة القدس القديمة وأسوارها في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر. وبالرغم من أن هذا القرار كان يقضي تحميل اليونسكو والمجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ إجراءات حازمة وعاجلة في حماية الموقع والتدخل الفوري والفعلي لحفظه وصونه، إلا أنه لم يُفض إلى هذه النتيجة، فلم تتلّ القدس العناية الواجبة ولم تتم حماية تراثها، بل لم يكن للقدس حضور في اجتماعات لجنة



التراث العالمي خلال ما تبقي من الثمانينيات وطوال التسعينيات، باستثناء ملاحظة قصيرة وردت في تقرير مقرّر الدورة السابعة للجنة سنة ١٩٨٣.

• وفي ٢٠٠٠: عادت القدس مرة أخرى إلى لجنة التراث العالمي، بعد أن وقّعت إسرائيل في ١٠/١٩٩٩ على اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وانضمت إلى اللجنة في ١٠/١/٢٠٠٠، وقدّمت في يوليو ٢٠٠٠ إلى مركز التراث العالمي "قائمة مؤقتة" تضم عشرين موقعًا ثقافيًا وطبيعيًا تنوي تسجيلها تبعًا في قائمة التراث العالمي، وكانت "القدس" من ضمن تلك المواقع، وفي دورة اللجنة الرابعة والعشرين التي عُقدت في مدينة "كربنز" بأستراليا سنة ٢٠٠٠، أدّى البيان الذي وجّهه مؤتمر الوزراء المختصين بالشؤون الثقافية العرب في نوفمبر ٢٠٠٠ إلى إثارة موضوع إدراج مدينة القدس على القائمة المؤقتة الإسرائيلية، بالرغم من عدم إدراجه على جدول أعمالها، وفي اجتماع اللجنة بكربنز أُعطيت الكلمة إلى رئيس بعثة فلسطين المراقبة لدى اليونسكو؛ فخاطب اللجنة داعيًا أعضائها إلى رفض النظر في الطلب الإسرائيلي لتسجيل موقع ثقافي في مدينة محتلة، وشكّلت مداخلته أول مشاركة فلسطينية في تاريخ عمل اللجنة، وقد أدرك السفير الإسرائيلي لدى اليونسكو دلالة هذا الموقف، فاتّهم اللجنة بالعمل وفق أهواء سياسية، واعترض على السماح لممثل فلسطين بمخاطبة اللجنة، واعترض على تسمية الوجود الإسرائيلي في القدس احتلالًا.

• وفي ٢٠٠١: أوصى مكتب لجنة التراث العالمي تأجيل النظر في ترشيح القدس للتسجيل في قائمة التراث العالمي وفق الطلب الذي تقدّمت به إسرائيل، وبالتالي لم يُعرض الطلب على الدورة الخامسة والعشرين للجنة التي عُقدت في هلسنكي بفنلندا في ديسمبر ٢٠٠١، وهو ما اعتبر انتصارًا للموقف العربي عامة والفلسطيني خاصّة، وإن ظلّت القدس للأسف على قائمة التراث الإسرائيلية المؤقتة، بالرغم من الضغوط التي مارسها المجموعة العربية ودعوة اليونسكو ومسؤوليها لدفع إسرائيل لإسقاط القدس من قائمتها التمهيدية التزامًا بالقرارات الدولية التي تنص على أن إسرائيل دولة محتلة لأراض فلسطينية وعربية بما فيها القدس.

• وفي ٢٠٠٣: اتخذت اليونسكو قرارًا بإرسال بعثة فنية إلى القدس لتقييم وضع البلدة القديمة على خلفية الإجراءات والحفريات الإسرائيلية فيها، بعد أن طلبت الدول العربية الأعضاء في لجنة التراث العالمي من اليونسكو تقديم تقارير عن أوضاع التراث فيها.

• وبين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦: اتخذت اليونسكو قرارات نصت على القيمة الاستثنائية لمدينة القدس وأسوارها، ووضعتها على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، وأشارت إلى العقبان التي



تضعها إسرائيل لتحول دون صون التراث الثقافي.

• وفي ٢٠٠٧: اتخذت اليونسكو قرارًا طالبت فيه إسرائيل بتقديم تقرير مفصّل بشأن الحفريات التي تجريها في منحدر باب المغاربة المتاخم للمسجد الأقصى.

• وفي ٣١ أكتوبر ٢٠١١: تم قبول فلسطين عضوًا كامل العضوية في اليونسكو، بتأييد ١٠٧ أصوات وامتناع ٥٢ واعتراض ١٤ آخرين.

وأيدت غالبية الدول العربية والأفريقية ومن أمريكا اللاتينية تقريبًا انضمام فلسطين، وكذلك أيّدته فرنسا، إلا أنها عبّرت عن تحفّظات حول شكليّات تقديم طلب الانتساب.

• وفي ٢٠١٤: صادقت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو على قرار أردني فلسطيني طالب إسرائيل بالوقف الفوري لكل حفريات غير القانونية، وانتهاكاتها ضد تراث البلدة القديمة بالقدس المحتلة، وجاءت تلك الموافقة على هذا القرار في دورة اللجنة ٣٨ التي انعقدت بالعاصمة القطرية الدوحة.

وندد القرار بما وصفه بالاقترحات الاستفزازية التي يقوم بها يهود متطرفون بحق المسجد الأقصى، وطالبت اللجنة إسرائيل باحترام الوضع الراهن في المسجد الأقصى الذي طالما حافظ على المسجد كونه مكان عبادة إسلاميًا على وجه الحصر، وموقع تراث ثقافي عالمي.

• وفي ٢٠١٥: أدان قرار تقدّمت به المجموعة العربية القمع الذي قامت به قوات الاحتلال بالقدس، وإخفاق إسرائيل في حماية المواقع الأثرية وفي وقف الحفريات المستمرة والأشغال شرقي المدينة خاصة في البلدة القديمة ومحيطها.

كما انتقد الممارسات الإسرائيلية في الحرم الشريف، ودعا إلى المسارعة في إعادة إعمار المدارس والجامعات والمواقع التراثية الثقافية والمؤسسات الثقافية والمراكز الإعلامية وأماكن العبادة التي دُمّرت أو تضرّرت بسبب الحروب المتتالية في قطاع غزة^(١).

• وفي ٢٠١٦: تم اتخاذ عدد من القرارات والمواقف بشأن القدس، فتمّ إدراج ٥٥ موقعًا تراثيًا في العالم على قائمة المواقع المعرضة للخطر، ومنها البلدة القديمة في القدس المحتلة وأسوارها،

(١) وحصل هذا القرار -الذي قدّمته كل من الجزائر ومصر والإمارات والكويت والمغرب وتونس- على تأييد ٢٦ من الدول الأعضاء بالمجلس التنفيذي للمنظمة من جملة ٥٨ عضوًا، بينما امتنع ٢٥ عضوًا عن التصويت، وعارضته ست دول، هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وهولندا وجمهورية التشيك وإستونيا.



مما خلف غضبًا واستنكارًا إسرائيليًا.

وتبنت المجلس التنفيذي لليونسكو، بمبادرة من العديد من الدول العربية، وبتأييد من فرنسا، قرارًا حول "فلسطين المحتلة" يهدف إلى "حماية الإرث الثقافي الفلسطيني والطابع المتميز للقدس الشرقية".

كما تبنت اليونسكو قرارًا يدين "الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية" ضد حرية العبادة ودخول المسلمين إلى المسجد الأقصى.

وتبنت اليونسكو قرارًا^(١) حول القدس الشرقية بمبادرة من دول عربية وبهدف حماية الإرث الثقافي الفلسطيني، وقد نفى هذا القرار وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق الذي يُسمّيه اليهود "حائط المبكى"، واعتبرهما تراثًا إسلاميًا خالصًا، وأظهر القرار الأسماء العربية الإسلامية للمسجد الأقصى والحرم الشريف وحائط البراق الذي سعت إسرائيل بشكل مستمر لتزوير هويته الإسلامية بإطلاق مسمى "حائط المبكى" عليه.

وتحدّث القرار عن "الحرم القدسي"، بينما يطلق اليهود على المكان اسم "جبل الهيكل"^(٢).

(١) اعتمد القرار بعد أن تمّت الموافقة عليه على مستوى اللجان يوم ١٣ أكتوبر ٢٠١٦ باجتماع في باريس، حيث صوتت ٢٤ دولة لصالح القرار وامتنعت ٢٦ عن التصويت منها فرنسا، بينما عارض القرار ست دول بينها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتغيبت دولتان، وتم تقديم القرار من قبل سبع دول عربية، هي الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وسلطنة عمان وقطر والسودان.

(٢) جاء في نص قرار اليونسكو بشأن المسجد الأقصى الذي تضمن ١٦ بندًا ما يلي:

- أكد أن المسجد الأقصى من "المقدسات الإسلامية الخالصة" وأنه لا علاقة لليهود به.
- يطالب إسرائيل بإتاحة العودة إلى الوضع التاريخي الذي كان قائمًا حتى سبتمبر ٢٠٠٠، إذ كانت دائرة الأوقاف الإسلامية الأردنية السلطة الوحيدة المشرفة على شؤون المسجد.
- يعتبر قرار اليونسكو أن تلة باب المغاربة هو جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى، ويرفض الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب.
- يدين الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة والتدابير غير القانونية التي يتعرض لها العاملون في دائرة الأوقاف الإسلامية والتي تحد من تمتع المسلمين بحرية العبادة، ومن إمكانية وصولهم إلى المسجد الأقصى.
- يستنكر قرار اليونسكو بشدة الاقتحام المتواصل للمسجد الأقصى من قبل "متطرفي اليمين الإسرائيلي والقوات النظامية الإسرائيلية".
- ينتقد طريقة إدارة إسرائيل للأماكن الدينية في القدس، ويشير إلى أن القدس تعد مدينة مقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود.



• وفي ٢٠١٧: صوّت المجلس التنفيذي لليونسكو على قرار يؤكد قرارات المنظمة السابقة باعتبار إسرائيل محتلةً للقدس، ويرفض سيادة إسرائيل عليها.

وتبنّت لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو في دورتها الحادية والأربعين، المنعقدة بمدينة "كراكوف" في بولندا في شهر يوليو ٢٠١٧، قرار "بلدة القدس القديمة وأسوارها" المُعد من قبل الأردن وفلسطين والمقدم من المجموعة العربية.

وجاء تبنيّ القرار رغم الضغوط الهائلة التي مارستها "إسرائيل" على الدول الأعضاء و"اليونسكو" لإفشال القرار، الذي أكد اعتماد (١٢) قرارًا سابقًا للمجلس التنفيذي لليونسكو و(٧) قرارات سابقة للجنة التراث العالمي، وجميعها تنص على أن تعريف الوضع التاريخي القائم في القدس هو ما كان عليه تراث المدينة المقدسة قبل احتلال القدس عام ١٩٦٧.

وتبنّت اللجنة قرارًا يُؤكد عدم وجود سيادة "إسرائيلية" على القدس ويدين أعمال الحفر التي تقوم بها دائرة الآثار الصهيونية بمدينة القدس المحتلة.

وقدّمت مجموعة الدول العربية صيغة القرار المذكور ووفقًا للدّعاءات الصهيونية خففت الدول العربية والفلسطينيين من لهجة القرار بهدف تبنيّه بالإجماع، لكن الضغوط الصهيونية أفشلت محاولة الإجماع^(١).

- كما قررت اليونسكو إرسال لجنة تحقيق لتقصي الحقائق حول مساس إسرائيل بالأماكن المقدسة للمسلمين في مدينة القدس المحتلة.

عقب صدور قرار اليونسكو في أكتوبر ٢٠١٦، أذلت المديرية العامة للمنظمة إيرينا بوكوفا بتصريحات اعتبرت فيها أن مدينة القدس القديمة مقدسة بالنسبة للديانات السماوية الثلاث (الإسلام واليهودية والمسيحية). وقالت بوكوفا: إن التراث في مدينة القدس غير قابل للتجزئة، وإن الديانات الثلاث في القدس تتمتع بالحق في الاعتراف بتاريخها وعلاقتها مع المدينة.

كما حذرت المديرية العامة لليونسكو من أي محاولة لإنكار وطمس أي من التقاليد الإسلامية أو المسيحية أو اليهودية بالقدس، لأن ذلك يعرّض الموقع للخطر مما يتعارض مع الأسباب التي دفعت إلى إدراجه في قائمة التراث العالمي.

(١) وأيدت (١٠) دول القرار الفلسطيني هي: أذربيجان، اندونيسيا، لبنان، تونس، كازاخستان، الكويت، تركيا، فيتنام، زمبابوي، كوبا، وعارضت القرار ثلاث دول هي: الفلبين، جامايكا، بوركينا فاسو. وامتنعت (٨) دول عن التصويت هي: أنغولا، كرواتيا، فنلندا، بيرو، بولندا، البرتغال، كوريا، تانزانيا.

ومن أهم البنود التي أعاد القرار التأكيد عليها:



وقرّرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الانسحاب من الیونسكو بسبب ما اعتبرته كل منهما انحيازاً من الیونسكو ضد إسرائيل، وكان ذلك قبل انتهاء جولة انتخابات رئاسة الیونسكو في تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٧.

- ١- عدم شرعية أي تغيير أحدثه الاحتلال الإسرائيلي في بلدة القدس القديمة ومحيطها بعد احتلال القدس عام ١٩٦٧ خاصة بطلان الانتهاكات والنصوص القانونية التي بُنيت على ما یسمى "القانون الأساس" الذي أقرّه الكنيسيت الإسرائيلي "لتوحيد القدس كعاصمة دولة إسرائيل" عام ١٩٨٠، باعتبار أن جميع هذه الإجراءات باطلة ولاغية وأن إسرائيل مطالبة بإلغائها وملزمة بالتراجع عنها حسب قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة وخصوصاً قرار مجلس الأمن الأخير (٢٣٣٤) (٢٠١٦).
- ٢- إدانة شديدة ومطالبة لسلطات الاحتلال بالوقف الفوري لجميع أعمال الحفريات غير القانونية، باعتبارها تدخّلات صارخة ضد تراث القدس والأماكن المقدسة.
- ٣- إدانة شديدة لاقتحامات المتطرفين وقوات الاحتلال وتدنيس قداسة المسجد الأقصى/الحرم الشريف باعتباره مكان عبادة للمسلمين فقط، وأن إدارته من حق الأوقاف الإسلامية الأردنية حسب تعريف الوضع التاريخي القائم منذ قبل احتلال عام ١٩٦٧.
- ٤- مطالبة سلطات الاحتلال بتسهيل تنفيذ مشاريع الإعمار الهاشي في المسجد الأقصى/الحرم الشريف مع التشديد على وقف التدخل في مبنى باب الرحمة، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المسجد الأقصى.
- ٥- مطالبة إسرائيل بالسماح غير المشروط لوصول السلطة المعنية والمتمثلة بخبراء الأوقاف الأردنية من أجل المحافظة على بلدة القدس القديمة وأسوارها من الداخل والخارج، بما في ذلك حق الوصول وترميم طريق باب المغاربة الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المسجد الأقصى.
- ٦- إدانة شديدة ومطالبة سلطات الاحتلال بوقف جميع مشاريع التهويد مثل "بيت هلبيا" و"بيت شتراوس" والمصاعد الكهربائية والتلفريك الهوائي والقطار الخفيف الذي يمر بمحاذاة سور القدس، وإزالة آثار الدمار الناجم عن هذه المشاريع.
- ٧- مطالبة سلطات الاحتلال بإعادة الآثار المسروقة، وتزويد مركز التراث العالمي في "الیونسكو" بتوثيق واضح لما تمّت إزالته أو تزوير تاريخه من آثار في بلدة القدس القديمة ومحيطها.
- ٨- إدانة شديدة لاستمرار إسرائيل بمنع بعثة المراقبة وتعيين ممثل دائم للیونسكو في شرق القدس لكتابة تقارير دورية حول حالة الحفاظ على تراث مدينة القدس وأسوارها والمخالفات التي ترتكبها سلطات الاحتلال بهذا الخصوص.
- ٩- دعوة مدير عام "الیونسكو" ومركز التراث العالمي، لبذل كل الجهود والسبل الممكنة لتنفيذ قرارات وتوصيات "الیونسكو" المتعلقة بالقدس.
- ١٠- الإبقاء على "بلدة القدس القديمة وأسوارها" على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر كموقع مسجل من قبل الأردن عام ١٩٨١.



ثانيًا- تفعيل قرارات اليونسكو

يبدو مما سبق ذكره من مواقف وقرارات لليونسكو متعلقة بالقدس، أنها بطبيعة الحال تقتصر على الجوانب الثقافية والتراثية، وذلك وفق طبيعة عمل المنظمة نفسها كونها معنية بالعلوم والثقافة وأن ارتباطها وتعلقها بالجوانب السياسية يأتي بصورة تبعية، فقرارات اليونسكو بالأساس تتعلق بالحفاظ على الطابع التاريخي والأثري للقدس، وتبدي قلقًا وانزعاجًا من الحفريات الإسرائيلية التي تؤثر سلبيًا على طابع المدينة وأثارها العتيقة.

وتفعيل هذه القرارات يعتمد بشكل أساسي على اهتمام الأنظمة السياسية العربية بقضية فلسطين وفي القلب منها قضية القدس، واعتبار اليونسكو وغيرها من المؤسسات الأممية والدولية أدوات يمكن من خلالها تحسين الوضع القانوني الدولي لهذه القضية، مما يسهم مع جهود تُبذل في مساحات أخرى من تحسين لبقية الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية...إلخ، لكن المشكلة الكبرى تكمن في عدم إيلاء الأنظمة العربية الاهتمام الكافي والجهد اللازم لهذه القضية المحورية التي تتراجع أهميتها منذ عقود بشكل تدريجي، مما أثر بشكل سلبي على وضع هذه القضية بالنسبة للدول غير العربية والإسلامية كذلك، فقررت دول غير عربية وغير إسلامية إقامة علاقات سياسية وتبادلت تمثيلًا دبلوماسيًا مع إسرائيل بالرغم من مقاطعتها إياها زمنيًا طويلًا، وأنصتت بينها وبين إسرائيل علاقات اقتصادية ومشاريع استثمارية ضخمة، وهو الأمر الذي نلمس انعكاسًا له في تراجع قوة الصياغات المستخدمة في القرارات الخاصة بالقدس من جانب اليونسكو وإقرارها باحتلال القدس من جانب إسرائيل، بمرور الوقت، بل وتجاهلها لمدة طويلة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، حتى عادت إلى أعمال اليونسكو بسبب القائمة المؤقتة المقدمة من جانب إسرائيل، استلزم مواجهة عربية عرقلت مخالفة اليونسكو لما استقر في قرارات مؤتمراتها العامة ودورات لجنة التراث العالمي بها بشكل صريح.

وبالتالي ستظل حركة المنظمات السياسية والثقافية غير الحكومية أو شبه الحكومية مكبلة بسبب تقاعس الأنظمة العربية عن الحركة الجدية والضغط بفاعلية من خلال استراتيجية واضحة المعالم ومتفق عليها بين هذه الأنظمة، وخاصة ممثلي العرب في المجلس التنفيذي لليونسكو ولجنة حماية التراث العالمي، وهو الأمر الذي تحيط به شكوك، يمكن تلخيصها في الانقسام الأخير بشأن الترشح لرئاسة اليونسكو ٢٠١٧، والدفع بأربعة مرشحين عرب، واحتدام المنافسة بين مرشحي قطر ومصر.



ولكن ستظل هذه القضية مصدرًا دائمًا ومتجددًا لإمكان تجاوز الخلافات العربية-العربية، بحيث يمكن أن يتجاوز العرب عن خلافاتهم والتوحد على هذه القضية، وإن استمرت خلافاتهم الأخرى قائمة، أو البدء بالتوحد عليها للتوافق حول قضايا أخرى.

وعلى مستوى الإجراءات داخل أروقة اليونسكو^(١)، فإنه يتعين أن تتصدّر السلطة الفلسطينية باعتبارها الطرف الأساسي المعني بالقدس- عبر بعثتها ومن خلال التنسيق مع الوفود العربية والإسلامية الأخرى في منظمة اليونسكو والاستعانة بخبراء متخصصين أكفاء، لإثارة قضايا القدس وفلسطين وحماية التراث الديني والتاريخي والأثري بها، كأحد المداخل المهمة لتحسين وضع هذه القضية المركزية لدى العرب والمسلمين، وكذلك هي مهمة للكثير من الجماعات الثقافية والسياسية في العالم، والتأكيد على عروبة القدس وعدالة قضيتها وكونها أرضا فلسطينية محتلة من جانب إسرائيل، وفضح الممارسات الصهيونية التي يتعرض لها أهل القدس خاصة وفلسطين عامة، وكذلك ما يملكونه من تراث ديني وإنساني فريد، ويتحقق ذلك بوضع خطة عمل دبلوماسية بالتشاور مع خبراء فلسطينيين وعرب في المجال، تنفّذ مراحلها على مدى العام ولا تقتصر على مواسم الاجتماعات، بإشراف من وزارة الخارجية الفلسطينية خاصة.

ويقتضي ذلك فيما يقتضي: تعزيز البعثة الفلسطينية لدى اليونسكو ودعمها بالكفاءات المتخصصة، وإنشاء لجنة وطنية فلسطينية للتراث الثقافي والطبيعي العالمي.

واستئناف السعي لإسقاط القدس من القائمة التمهيدية الإسرائيلية استنادًا إلى ما سبق بذله من جهد في الدورات السابقة للجنة وما أصدرته من قرارات في هذا الشأن.

والعمل على إعادة حضور "مدينة القدس القديمة وأسوارها" حضورًا فعليًا وكاملًا في لجنة التراث العالمي؛ بما أنها موقع تراث ثقافي عالمي فريد في أرض محتلة ليس متنازعًا عليها.

وتحميل السلطة المحتلة التزاماتها استنادًا إلى المعاهدات الدولية الحامية للتراث الثقافي في زمن الاحتلال، وتحميل اليونسكو والمجتمع الدولي بأسره مسؤولية "الحماية الجماعية" لذلك التراث، والتي وضعت اتفاقية التراث العالمي لتحقيقها حفاظًا على تراث القدس بصفته تراثًا عالميًا يجسّد قيمًا إنسانية، تاريخية وفنية وروحية استثنائية.

(١) ريتا عوض، القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي، مرجع سابق، بتصرف واختصار.